

الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي
٥٠

الإيضاح في شرح المفصل

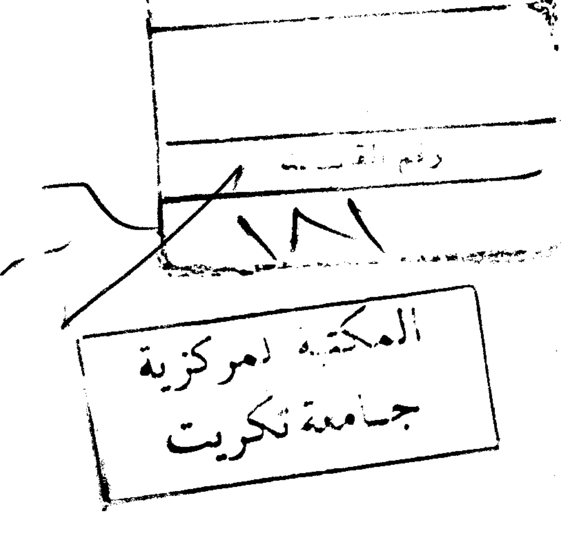
للشيخ
أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي
٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق وتقديم
الدكتور موسى بناي العليلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد



الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي
٥٠

الإيضاح في شرح المفصل

للشيخ

ابي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى

٥٧٠ هـ ـ ٦٤٦ هـ

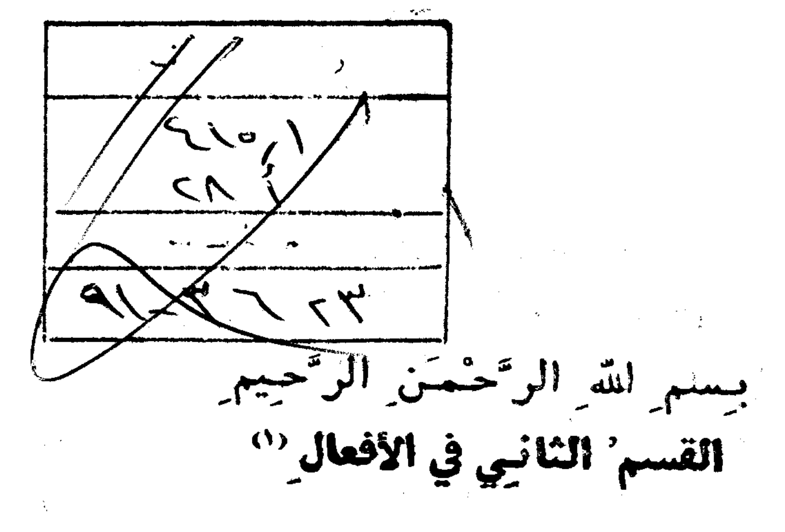
الجـزء الثـــاني

تحـقيق وتقـديم

الدكتور موسى بناي العليلي

الكتاب الخمسون

مطبعـة العـاني ـ بغـداد



بسم الله الرحمن الرحيم

القسمُ الثاني في الأفعالِ[1]

قالَ صاحبُ الكتابِ : الفعلُ ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ .

قالَ الشيخُ : فقولُه ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ [بزمانٍ][2] ليسَ بجيدٍ ، لأنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدثِ والزمانِ جميعاً ، واذا قالَ : ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ ، فقد جعلَ الاقترانَ نفسَهُ هو المدلولُ ، وخرجَ الحدثُ والزمانُ عن الدلالةِ ، ولا ينفعه كونهما مُتعلَّقَي[3] الاقترانِ لأنَّكَ تقولُ : أعجبَني اقترانُ زيدٍ وعمروٍ دونهما فيثبتُ باعتبارِ الاقترانِ ولا تثبتُ باعتبارِ متعلقه ، وكذلكَ كلُّ مضافٍ ، ومضافٍ اليه ، وإنْ كانَ متعلقاً له لا يلزمُ من إخباركَ عن المضافِ إخباركَ عن المضافِ اليهِ . فانْ قيلَ المقصودُ من الحدِّ تمييزُه ، وهو يتميَّزُ بذلكَ سواءٌ كانَ الحدثُ والزمانُ من مدلولِه أو لا فحصلَ المقصودُ من الحدِّ ، قلنا : الاقترانُ ليسَ من مدلولِه

---

(1) في ل : (الجزءُ الثاني من شرح المفصل وهو الشرح الكبير تأليف الشيخ الامام العالم العامل الزاهد جمال العلماء مفخر الفضلاء جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه اللهُ ورضيَ عنه) ، وفي الأصل لم يشرْ الى قسم ولا الى البسملة ، وقد قسمناه الى جزئيْن اعتماداً على هذه النسخة .

(2) (بزمان) : زيادة عن ل ، ش ، س ، ب ، ت .

(3) في ل : (مُتعلقينِ) ، وهو خطأ .

التثنية ، وإنّما جاءَ لازماً لأنّهُ لمّا دلَّ على الحدثِ والزمانِ دلالةً واحدةً لزِمَ اقترانهما ، إذْ لا يعقلُ إلاّ كذلكَ فلم يكنْ لذكرِ الاقترانِ معنىً ، ثمَّ لو[1] سلّمنا أنَّ الاقترانَ مدلولُ الفعلِ[2] ، فالمقصودُ من حدودِ هذهِ الالفاظِ أنْ يذكرَ ما هو مدلولٌ لهُ باعتبارِ وضعه ، ولا شكَّ أنَّ الحدثَ والزمانَ مدلولٌ باعتبارِ وضعهِ فكانَ التعرُّضُ لهما باعتبارِ صناعةِ حدودِ الالفاظِ هو الوجه الأليقُ .

قولهُ : ولحوقُ المتصلِ البارزِ من الضمائرِ .

قالَ الشيخُ : أرادَ الضميرَ المرفوعَ وإلاَّ وردَ عليهِ غلامك وغلامي وشبههُ ، فانّهُ ضميرٌ متصلٌ بارزٌ ، وقد اتصلَ بالاسمِ ، واذا أُخذَ المرفوعُ قيداً في ذلكَ استقامَ ، ولذلكَ مثّلَ بهِ دونَ غيرهِ فدلَّ على أنّهُ مقصودٌ .

[ومن أصنافِ الفعلِ الماضي]

قولهُ : [وهو الدالُّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ قبلَ زمانكَ][3] وهو مبنيٌّ على الفتحِ إلاَّ أنْ يعترضَهُ ما يوجبُ سكونهُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : جرى في الحدِّ على المنهاجِ الاول ، ويردُ عليهِ ما يردُ في الاول . وإنّما بُنيَ على الفتحِ ، لأنّهُ مشبّهٌ لأخيهِ المضارعِ ، وقد أُعربَ فَجُعلَ[4] لهُ حظٌّ من الحركاتِ التي هي

---

(١) (ثم لو) : ساقطة من ش .
(٢) في ل : (أيضاً ، وفي س : (لكن) ، لكلاهما لا يتفق مع المعنى والسياق .
(٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل ، ش .
(٤) في ل : (للماضي) .

آلةُ الاعرابِ ، وبُني على الفتح[1] ؛ لأنَّهُ أخفُ وشبهُهُ بهِ مـن حيثُ إنَّهُ يقعُ موقعَهُ .

قولُهُ : والسكونُ عندَ الاعلالِ .

قالَ الشيخُ : يعني : اذا كانَ آخرهُ ياءً أو واواً مفتوحاً ما قبلهـا فانَّها تنقلبُ الفاً ، والالفُ لا تكونُ إلاّ ساكنةً .

قولُهُ : ولحوقُ بعضِ الضمائرِ .

قالَ الشيخُ : يعني : لحوقُ الضميرِ المتصلِ المرفوعِ المتحرِّكِ [٩٩ و] فاذا وُجدَتْ هذهِ الشرائطُ وجبَ سكونهُ ، فانْ فُقِدَ واحدٌ منها رجعَ الى أصلهِ في الفتحِ ، ومثالُ فقدان كونـه متحركاً قولكَ : ضربا ، ومثالُ فقدانِ كونـه مرفوعاً قولكَ : ضربَني ، ومثالُ فقدانِ كونه متصلاً قولكَ : ما ضَرَبَ إلاّ أنا ، والضمُ مع واوِ الضميرِ ظاهرٌ[2] .

ومن أصنافِ الفعلِ المضارعُ

قالَ الشيخُ : ذكرَ المضارعَ ولم يُضفِ الحالَ والاستقبالَ من جهةِ أنَّ لفظَهما واحدٌ فبوَّبَ لهُ وحدهُ بما بـه[3] كانَ كذلكَ ، وهو حروفُ المضارعةِ ولـم يتعرضْ في الحـدِّ للمدلولِ لذلكَ ، « وذلكَ قولكَ : للمخاطبِ وللغائبةِ تَفْعَلُ » ، يريدُ مجرَّداً عـن

---

(١) في ل : (وكانت فتحة لأنها أخف الحركات) ، وما اثبتناه أحسن .

(٢) في ل : (نحو ضربوا وخرجوا) ، وما اثبتناه احسن .

(٣) في ل : (ولما كان كذلك) .

الضمير المتصل وإلاّ فهو للغائبتين بالتاء أيضاً ، كقولك : المرأتان تخرجان ، « وللغائب يَفْعَلُ » يريدُ مثل ذلكَ وإلاّ ورد عليه يَفْعَلان و يَفْعَلُونَ أيضاً فانَّهُ للغائب وهو بالياء فلا يمكن حمله على العموم لذلكَ ، وإنْ قُصِدَ تحقيقُ ذلكَ قيلَ التاءُ للمخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبتين ، والياءُ للغائب مطلقاً دونَ الغائبة والغائبتين ، وأمّا الهمزةُ والنونُ فأمرهما ظاهرٌ فالهمزةُ للمتكلم مفرداً مطلقاً ، والنونُ للمتكلم غيرَ المفردِ مطلقاً[1] وتُسمّى الزوائدُ الاربعُ ، هذا اصطلاحُ النحويينَ « ويشتركُ فيه الحاضرُ والمستقبلُ » ، هذا هو المذهبُ المشهورُ ، ومنهم من زعمَ أنّهُ ظاهرٌ في الحال مَجازٌ في الاستقبال ، ومنهم من عكسَ ، والصحيحُ أنّهُ مشتركٌ ويُطلَقُ عليهما إطلاقاً واحداً كاطلاقِ المشتركِ فوجبَ القولُ بهِ كسائرِ المشتركاتِ .

قولهُ : واللامُ في قولكَ : إنَّ زيداً لَيَفْعَلُ مخلصةٌ للحالِ .

قالَ الشيخُ : هذا مذهبُ الكوفيينَ جعله ههنا . قولهُ : « وإنْ كانَ يُخالفهُ » وقد صرحَ بذلكَ في قولهِ : في الحرفِ[2] ، « ويجوز عندنا إنَّ زيداً لَسوفَ يقومُ » ولا يجيزهُ الكوفيونَ وإنّما قالَ به[3] ههنا ليقوي أمرَ المضارعةِ ، وذلكَ إنَّ اسمَ الجنسِ نحو رجلٍ يقعُ على آحادٍ متعددةٍ على البدلِ والمضارعِ كذلكَ ، ثمّ تميّزَ الاسمُ لكلٍّ[4] واحدٍ من آحادهِ اذا قُصِدَ اليهِ بحرفِ التعريفِ

---

(١) في ل : (وللواحد المعظم نفسه) ، وما أثبتناه أشمل .
(٢) في ل : (لأنه صرح به في الحروف) .
(٣) (به) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، ر ، س .
(٤) في ل : (ثم تميز اسم كل واحد) ، وما اثبتناه احسن .

على البدلِ أيضاً ، وكذلكَ المضارعُ لـم يتميَّزْ لكلٍّ واحدٍ مـن مداوليهِ بحرفٍ على البدلِ فتقوى المشابهةُ ، واذا لم يُذكَرِ اللامِ فلا يصحُّ أنْ يُقالَ إنَّهُ يتميزُ بحرفٍ لكلٍّ واحدٍ مـن مدلولاتهِ ، لأنَّهُ[1] لا يتميزُ إلاَّ بحرفِ الاستقبالِ لأحدِ مدلوليهِ دونَ الآخرِ ، فلأجلِ ذلكَ اغتُفِرَ جَعْلُ اللامِ للحالِ ، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ هو يتميزُ بقرينـةٍ تنضمُّ اليهِ من نحو الآنَ والساعةَ فيكونُ للمدلـولِ الآخرِ بذلكَ ويُستغنى عن كونِ اللامِ للحالِ ، لأنَّ المشابهةَ إنَّمـا وقعتْ في شياعهِ وتخصيصهِ بالحرفِ ، لا في تعيينِ أحـدِ مدلوليـهِ بقرينةٍ من الخـارجِ على أنَّ المضارعَ موضوعٌ لكلٍّ واحدٍ مـن مداوليهِ وهما مختلفانِ دالاًّ عليـهِ كوضعِ المشتركاتِ ، ورجـلٌ موضوعٌ لواحدٍ من مدلولاتهِ الذي هو في المعنى حقيقـةٌ واحـدةٌ لا اختلافَ فيها ، ودخولُ اللامِ في الرجلِ ، يجعلهُ دالاًّ على ما لـم يدلْ عليهِ قبلَ ذلكَ ، وهو الرجلُ المعينُ ، ودخولُ حرفِ الاستقبالِ ليسَ لذلكَ ، وإنَّما هو في التحقيقِ قرينةٌ يصحُّ بها مداولهُ في قصدِ المتكلمِ من غيرِ زيادةٍ إلاَّ أنَّ التشبيهَ بينهما في أمرٍ جامعٍ لهما وهو أنهما جميعاً موضوعانِ لمتعددٍ على البدلِ ثمَّ يصيرُ كلُّ واحدٍ منهمـا لمتعيِّنٍ بحرفٍ يدخلُ عليهِ بعدَ أنْ كانَ شائعاً . فهذا هو الوجـهُ الذي تشابها فيهِ وإلاَّ فهما مختلفانِ في الشياعِ من وجهٍ وفي التخصيصِ من وجهٍ على ما تبيّنَ ولمَّا أشبهَ المضارعُ الاسمَ هـذا الشبهَ المذكورَ جُعِلَ لهُ في الاعرابِ حظٌ ، فأُعرِبَ بالرفعِ والنصبِ والجـزمِ مكانَ الجرِّ على ما ذُكِرَ .

(فصل) قولهُ : (وهذا اذا كانَ فاعلهُ ضميرُ اثنينِ)[2] .

---

(١) في س : (حينئذ) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

قالَ الشيخُ : الاشارةُ الى المضارعِ « اذا كانَ فاعلهُ ضميرُ إثنينِ أو جماعةٍ أو مخاطبٍ مؤنثٍ لحقتهُ » يعني : المضارعَ « معه » يعني : الضميرُ « في حالِ الرفعِ نونٌ مكسورةٌ » بعدَ الالفِ التي هي ضميرُ الاثنينِ ، ولم يُعيِّنْها لذلكَ ، للعلمِ بها مفتوحةً بعدَ أُختيها » يعني : الواوَ التي هي للجمعِ والياءُ التي هي ضميرُ المخاطبِ المؤنثِ .

وقولهُ : « اذا كانَ فاعلهُ ضميرَ اثنينِ » ، يعني : مخاطبينِ أو غائبينِ ؛ لأنَّ[1] الاثنينِ اذا كانا متكلمينِ وهو مضارعٌ وفاعلهُ ضميرُ اثنينِ لا يلحقهُ شيءٌ مما ذُكِرَ [٩٩ ظ] ، كقولكَ : نحنُ نفعلُ كذلكَ . قولهُ : « أو جماعةٍ » إلاّ أنَّهُ يُستثنى من الجماعةِ جماعةُ المؤنثِ ؛ لأنَّهُ ليسَ كذلكَ وإنَّما تركهُ غيرَ مُستثنى ؛ لأنَّهُ سيذكرُ بعدَ ذلكَ أنَّهُ مبنيٌ ، « ثمَّ مثَّلَ بقولكَ : هما يفعلانِ ، وأنتما تفعلانِ ، وهم يفعلونَ ، وأنتم تفعلونَ ، وأنتِ تفعلينَ » فعُلِمَ أنَّهُ لم يقصدْ إلاّ الغائبَ والمخاطبَ .

قولهُ : وجُعِلَ في حالِ النصبِ كغيرِ المتحرِّكِ .

قالَ الشيخُ : يعني : المجزومَ وإنَّما اختارَ هذا اللفظَ ليُنبِّهَ على أنَّهُ شبَّهَ حذفها بحذفِ الحركةِ في الجزمِ ؛ لأنَّ الجزمَ بحذفِ الحركةِ وهي التي كانتْ للرفعِ والنصبِ ، ولمَّا كانَ ثبوتُ النونِ علامةً للرفعِ جُعِلَ حذفها للجزمِ تشبيهاً لها بالحركةِ ، ولمَّا حُذفَتْ بالجزمِ لم يبقَ للنصبِ شيءٌ يخصهُ فحُمِلَ النصبُ على الجزمِ وكانَ في قولهِ : (كغيرِ المتحرِّكِ) تنبيهٌ على التشبيهِ بالحركاتِ

---

(1) في ل : (والا فالاثنين) .

وحذفها ، وعلى تعدد علامة النصب حتَّى حُمِلَ على الجزمِ وإنَّما أُعرِبَ ما لحقهُ ضميرُ الاثنينِ والجماعةِ بالنونِ تشبيهاً لـهُ بالتثنيةِ والجمعِ في الاسماء ، لأنَّهُ مثاهُ في اللفظ فأُجري مجراهُ ولم يمكنْ أنْ تُجعَلَ حروفُ العلةِ إعراباً ؛ لأنَّها ضمائرٌ ، فلو جُعِلتْ إعراباً والاعرابُ مختلفٌ ، لأدَّى الى اختلافِ الاسمِ الواحدِ وهو على حالهِ في المعنى وذلكَ غيرِ مستقيمٍ ، فوجبَ أنْ يُلحَقَ ما بهِ يكونُ الاعرابُ ، فأُلحِقَ الحرفُ المشبَّهُ بحروفِ العلةِ وهو النونُ ، وجُعِلَ الاعرابُ بهِ مثبتاً ومحذوفاً كما جُعِلَ إعرابُ المتحرِّكِ منهُ على ما تقدَّمَ في قولهِ : « كغيرِ المتحرِّكِ » وإنَّما أُعرِبَ المخاطبُ المؤنثُ بالحرفِ ، لشبهِهِ بهما مِن حيثُ أُلحِقَ آخرُهُ حرفُ علةٍ ، هي ضميرٌ فأُجريَ مجرى يفعلونَ ، ويمكنُ أنْ يُقالَ أُعرِبَ هذا القسمُ بالحرفِ ، لتعذُّرِ الحركةِ لأنَّها لو جُعِلتْ على ما قبلَ الضميرِ لتعذَّرَ من غيرِ وجهٍ ؛ لأنَّ الفاعلَ معَ الفعلِ كالجزءِ منهُ ، فلا يليقُ بالاعرابِ أنْ يكونَ قبلهُ ، ولأنَّ الحركةَ قبلَ الألفِ لا يمكنُ اختلافها ، وقبلَ الواوِ لا يمكنُ معَ السكونِ وقبلَ الياءِ كذلكَ[1] ، ولا يمكنُ أنْ تكونَ الحركةُ على الضمائرِ أنفسِها لأنَّها أسماءٌ فكيفَ تُعرَبُ باعرابِ الفعلِ ؟ ولأنَّها مبنيةٌ فكيفَ يصحُ إعرابها ؟ ولأنَّ منْهَا ما لا يقبلُ الحركةَ ، وهو الألفُ ، ومنها ما يُستَثقلُ ، وهو الواوُ والياءُ .

(فصل) قولهُ : وإذا اتصلتْ بهِ نونُ جماعةِ المؤنثِ رجعَ مبنياً .

---

(١) في ل : (ومع الضمير) .

قالَ الشيخُ : أي صارَ ، وإنَّما بُنِيَ لِمَا ذكرناهُ من تعذُّرِ الاعرابِ بالحركاتِ في بابِ يفعلانِ ، وتعذُّر الاعرابِ بالحرفِ أيضاً إذْ لا حرفَ للافعال[1] إلاَّ النون ولا يمكنُ الجمعُ بينهما وبينَ نونِ الضميرِ ، لأنَّهُ كانَ يؤدي الى الأعرابِ بحرفٍ في كلمةٍ ليستْ على مثالِ (ضاربونَ) و (ضاربينَ) ؛ لأنَّ إعرابَ الفعلِ بالحروفِ إنَّما كانَ حملاً على مشابهةٍ من أسماءِ الفاعلينَ في قولكَ : ضاربونَ وضاربينَ فالتزم أنْ يكونَ آخرهُ حرفَ علةٍ كما كانَ كذلكَ ثمَّ كذلكَ ولمَّا كانَ (يضربنَ) ليس آخرهُ حرفَ علةٍ تعذَّرَ اعرابهُ بالحروفِ لعدمِ المشابهة ، وقد قالَ سيبويه إنَّما بُني لشبهه يَفْعَلْنَ ، ويردُ عليهِ أنَّ (يَفْعَلْنَ) المقتضي للاعرابِ قائمٌ ، و (فَعَلْنَ) المقتضي البناء[2] قائمٌ فكيفَ يشبهُ ما قامَ فيه مقتضي الاعرابِ بما قامَ فيه مقتضي البناء ؟ ويردُ عليهِ أيضاً إنَّهُ لو صحَّ أنْ يكونَ (يَفْعَلْنَ) متشبهاً (بفَعَلْنَ) أنْ يقالَ إنَّ (لم يَفْعَلا) مشبهٌ (بفَعَلا) (ولم يَفْعَلوا) مشبهٌ (بفعلوا) وذلكَ غيرُ مانعٌ وهو مشابهتهُ لِمَا هو أصلٌ في البناءِ ، ووجهُ المشابهةِ الحاقُ ضميرِ فاعلٍ بارزٍ ، وهو نونٌ متحركةٌ ، وأمَّا النقضُ بلم يفعلا ولم يفعلوا فيُجَابُ عنهُ بأنَّ (لم يَفْعَلا) فرعُ (ليفعلان) ، وما جاءَ صورةٌ (لم يَفْعَلا) إلاَّ بعدَ الاعرابِ ، فكيفَ يستقيمُ تشبيههُ بعدَ أنْ أُعربَ في وجهٍ من وجوههِ بالمبني لبُنيَ هذا مِمَّا لا يستقيمُ ؟ وأيضاً فانَّ الاصلَ (يفعلانِ) وليسَ بينَ (يفعلانِ) و (فعلا) مثلُ المشابهةِ التي ذكرناها .

قولهِ : ولأنَّها منها .

---

(١) في ل : (للاعراب) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (موجود) ، وما اثبتناه احسن .

قالَ الشيخُ : أي الضمائر وإنَّما بُنيتْ معَ النونِ المؤكدةِ لِمَا ذكرناهُ من تعذُّرِ الاعرابِ في نحو (يَفْعَلُنَ) .

ذكرُ وجوهِ اعراب المضارع

قالَ الشيخُ[1] : لأنَّ الفعلَ تختلفُ صيغهُ لاختلافِ معانيهِ فكانَ مستغنياً عن الاعرابِ [١٠٠و ، ١٠١و][2] بخلاف الاسماءِ فانَّها تعتورُها معانٍ مختلفةٌ وهي على صيغتها ، وإنَّما أُعربَتْ لشبهِ لفظي على ما تقدمَ ، وأُعربَ بالرفعِ والنصبِ والجزمِ مكانَ الجرِّ ، وإنَّما لم ينجرَّ لِمَا تقدَّمَ ، ودخلَ الرفعُ والنصبُ وإنْ كانَ مداولهُ في الاسمِ الفاعليةَ والمفعوليةَ وهما متعذران في الفعلِ ، ألا ترى أنَّ الفعلَ لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنَّما صحَّ دخولهما دونَ الجرِّ لمشابهة عاملهما لعاملهما في الاسم ، ألا ترى أنَّ عاملَ الرفع[3] في الفعلِ عاملٌ معنويٌ نظيرُ عامل المبتدأ ، والعامل للنصب في الفعلِ أصلهُ (أنْ) ، وعندَ قومٍ لا يكون إلاَّ (أنْ) ، وأنْ الناصبةُ للفعلِ ، توافقُ أنَّ الناصبةَ للاسمِ لفظاً ومعنىً ، فلمَّا اشتركا في عواملِ النصبِ والرفعِ شُرِّكَ بينهما فيه ، ولمَّا تعذَّرَ عاملُ الجرِّ من كلِّ وجهٍ تعذَّرَ الجرُّ وعُوِّضَ عنهُ بالجزمِ وجعلَ العواملَ فيهِ أمراً مخصوصاً بهِ دون الاسم .

---

(١) في ل : (انما كان ذلك) ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) هنا تقدمت ورقة (١٠١) مكان (١٠٠) وهو خطأ في الترقيم وقد بقي كما رُقِمَ مع الاشارة اليه .

(٣) في ل : (عامل الفعل في الرفع) ، وهو خطأ .

وقولهُ : بل هو فيهِ •

قالَ الشيخُ : هو ضميرُ الفعلِ وفيهِ ضميرُ الاعرابِ ومن الاسمِ المشبَّهُ بهِ « بمنزلةِ الالفِ والنونِ » يعني الفعلَ « من الالفينِ » يعني الاسمَ « في منعِ الصرفِ » يعني الاعرابَ •

قولهُ : وما ارتفعَ بهِ الفعلُ وانتصبَ وانجزمَ غيرَ ما استوجب بهِ الاعرابُ •

قالَ الشيخُ : يعني : أنَّ العاملَ غيرُ المقتضي كما كانَ ذلكَ في الاسماءِ وإنْ اختلفَ المقتضي في نفسهَ • ثمَّ ذكرَ العاملَ لكلِ واحدٍ مرتباً فابتدأ بعاملِ المرفوعَ •

[المرفوعُ]

(فصل) قولهُ : هو في الارتفاعِ بعاملِ معنوي •

قالَ الشيخُ : ثم قرَّرَ ذلكَ المعنى بأنَّهُ صحةُ وقوعهِ بحيث يصحُ وقوعُ الاسماءِ ، ثم أوردَ اعتراضاً وهو قولكَ : يضربُ الزيدانِ وشبههُ وأجابَ عنهُ • ثم أوردَ في الفصلِ بعدَ ذلكَ اعتراضاً أشكل منهُ ، وهو الأفعالُ الواقعةُ خبراً في كادَ وأخواتها وأجابَ عنهُ بأنَّ الأصلَ أنْ تكونَ أسماءً ، وإنَّما عدلَ عن الاسماء الى الافعالِ لغرضٍ ، والغرضُ الذي أرادهُ أنَّ هذه الافعالَ لمَّا كانت لمقاربةِ حصولِ الشيءَ والأخذِ فيهِ جعلَ ذلك الشيء بلفظ الحالِ ليكونَ تقويةً للمعنى المرادِ ، كما أنَّ (عسى) لمَّا كانتْ للرجاءِ وهو مستقبلُ جعلَ المرجو داخلاً في الشعر من قولهِ [1] :

---

(١) هذه قطعةٌ من بيتٍ لتأبط شرا ـ ثابت بن جابر وتمامه :

فَأَبْتُ إلىَ فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهي تَصْفِرُ =

١٩٧ ومَا كِدْتُ آئِباً

المنصوبُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : انتصابهُ بأن وأخواتها الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ(١) : خصَّ (أنْ) لأنَّهُ متفقٌ عليها (٢) وفي غيرها خلافٌ « فلَنْ » منهم من يقولُ : أصلُها لا أنْ ، و « إذَنْ » من إذْ وأنْ ، و « كَيْ » ناصبةٌ بتقديرِ « أنْ » فيها ، وهؤلاء لا ناصب عندهم إلاَّ « أنْ » وليسَ بمستقيمٍ ؛ لأنَّ « أنْ وإذَنْ » لهما معنى مستقلٌ ، ولو وُضِعَ موضعهما ما ذكروهُ لم يستقمْ ، وأمَّا « كَيْ » فهي ناصبةٌ بنفسها (على ما ذُكِرَ بدليلِ الاتفاقِ على أنَّها ناصبةٌ بنفسها)(٣) في قولهم : لكَيْ تفعلَ ، ويزعمُ هؤلاء أنَّ « كَيْ » في قولكَ : لكي تفعلَ غيرها في قولكَ(٤) : جئتكَ كَيْ تفعلَ ، وأنَّها في الأولِ مصدريةٌ(٥) وفي الثاني حرفُ جرٍ ، وهو بعيدٌ ، لأنَّهُ لم يثبتْ كونها حرفَ جرٍّ إلاَّ في قولهم (كَيْمَهْ)(٦) على احتمالٍ

= رواية الحماسة (ولَمْ آكُ آيباً) آبَ : رجعَ ، فَهْم : قبيلة تابطَ شراً ، وهم بنو فَهْم بن عمرو، الانصاف ٢/٥٥٤، الخصائص ١/٣٩١ ، ابن يعيش ٧/١٣ ، شرح الجمل ١/٣٧، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٨٣ ، ديوان الحماسة لابي تمام شرح التبريزي ١/٤١ ، ابن عقيل ١/٢٧٨ ، الاشموني ١/٢٥٩ ، العيني ٢/١٦٥ ، الخزانة ٣/٥٤٠ •

(١) في ل : (صَدَّرَ بأنْ) ، وهو خطأ •

(٢) في ل : (علَى أنها ناصبة بنفسها) ، وهو حشو لا يضيف معنىً جديداً •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ش •

(٤) (جئتُكَ) : ساقطة من ر •

(٥) في ر : (معربة) •

(٦) في ل : (وهو) ، وما اثبتناه أحسن •

ظاهرٍ فلا ينبغي أنْ يُجعَلَ أصلاً ، ولأنَّ المعنى في جئتُ لكَيْ تفعلَ وكي تفعلَ واحدٌ .

(فصل) قولهُ : ويُنتصَبُ بأنْ مضمرةً بعد خمسةِ أحرفٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ[1] : هذا مذهبُ البصريينَ ، والكوفيونَ يزعمون أنّهُ منتصبٌ بنفسِ هذهِ الخمسةِ من غيرِ اضمارٍ[2] ، والذي حملَ البصريينَ على ذلكَ أنّهم وجدوا اللام وحتّى حرفي جرٍّ ومعناهما ههنا كمعناهما [هناكَ][3] ، ثمَّ وجبَ أنْ يُقدَّرَ ما دخلتا عليه اسماً ولا يُقدَّرُ الفعلُ اسماً إلاّ بحرفِ مصدرٍ ، وحرفُ المصدرِ[4] « أنْ و ما » و (كَيْ) على اختلافٍ وأن لا جائزَ أنْ تكونَ « أنْ » إذ لادخولَ لها على الفعلِ ولا « ما » لأنَّ الفعلَ منصوبٌ وهي لا تنصبُ ظاهرةً فكيفَ تنصب مضمرةً ؟ ولا جائزَ أن تكونَ « كَيْ » ، أمّا عندَ من ليستْ عندَهُ مصدريةً فظاهرٌ ، وأمّا من قالَ : هي مصدريةٌ فلأنَّ تقديرها ههنا يؤدي الى تغييرِ المعنى مع حتّى والى التكريرِ مع اللامِ ، وذلكَ قولكَ : سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ ، فلو قدرتَ ههنا (كَيْ) لفسدَ المعنى ، لأنّهُ ليسَ موضعَ تعليلٍ ، وبعدَ اللامِ يؤدي الى تقديرِ [١٠١ ظ] حرفٍ بمعناها معَ امكانَ غيرهِ ، والاولى أنْ يُقالَ ثبتَ اظهارهم لأنَّ مع

---

(١) في ل ، ر : (وهو) ، وهو تحريف .
(٢) انظر الانصاف ٢/٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٧٥ ، ٥٩٧ .
(٣) (هناك) : زيادة عن ش .
(٤) في ل : (والحرف الذي يُقدّرُ معه الفعل بتأويل المصدر ، إمّا أنْ ، وإمّا مَا وإمّا كَيْ ، ونسخة (ل) فيها زيادات من الامالـي .

اللام فدلَّ على أنَّها هي المضمرةُ فيها ، وفي غيرها لأنَّهُ يردُ على القول بكراهة اضمار « كَيْ » لئلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد ، إنَّهم فعلوا ذلكَ مظهراً في قولكَ : جئتُ لكي تكرمَني ، واذا لم يكرهوهُ مظهراً فكيفَ يكرهونهُ مقدَّراً ؟ فكنَ ما ذكرناهُ ثانياً أوْلى . وأمَّا « الواوُ والفاءُ » فلأنَّهما حرفا عطفٍ تعذَّرَ حملهما على وجه العطف ههنا إلاَّ بتأويل الاول اسماً ، واذا جُعلَ اسماً فلا يُعطَفُ عليه الفعلُ إلاَّ بتأويل الاسم ، ثمَّ يُقالُ ما تقدَّمَ ، وبيانُ تعذُّرِ العطف أنَّكَ اذا قلتَ : أكْرِمْني فأكرُمكَ كانَ الثاني مخالفاً للاول ، ألا ترى أنَّ الاولَ أمرٌ والثاني إخبارٌ ، فكيفَ يستقيمُ أنْ يكونَ الخبرُ معطوفاً على الامر ؟ فوجبَ تقديرُ الاول بمعنى ليكُنْ منكَ إكرامٌ واذا قُدِّرَ الاولُ إكراماً وعُطفَ فأكرمُكَ عليه وجبَ تقديرهُ بالاسم ، ولا يُقدَّرُ اسماً إلاَّ بما تقدَّمَ فتعيَّنَ تقديرُ أنْ ، وأمَّا « أوْ » فأمَّا أنْ تُقدَّرَ عاطفةً فالكلامُ فيها كالواو والفاء وأمَّا أنْ تُقدَّرَ بمعنى الى فالكلامُ فيها كالكلام في اللام وحتَّى ، وأمَّا أنْ تُقدَّرَ بمعنى إلاَّ منقطعةً فالاَّ المنقطعةُ لا يقعُ بعدَها إلاَّ الاسمُ فوجبُ حرفُ المصدر على ما ذُكِرَ ، وذكرَ الواوَ ولم يذكرْ شرطَها ، وهي مثلُ الفاء في أنَّها لا يثبتُ النصبُ بعدَها إلاَّ اذا وقعتْ بعدَ أحد الاشياء الستة كالفاء إلاَّ أنَّها تفارقها في أنَّ معناها الجمعيةُ ومعنى الفاء السببيةُ[1] .

(فصل) قولهُ : ولقولكَ ما تأتينا فتُحدثُنا معنيانِ الى آخره .

---

(١) في ل : زيادة (وانما ذكر النفي مع هذه الاشياء وان لم يكن طلبا وانما هو خبر لانه يشبه النهي في اللفظ ونصب جوابه لآن الفاء قوت مع السببية ولم يجز الجزم في زرني وأزورك اذ لا معنى له) ، وهو من الزيادات التي نقلها الناسخ من الامالي .

قالَ الشيخُ : أحدهما جاءٍ على قياسِ أخواتهِ وهو الذي ابتدأ به على أنْ يكونَ الاولُ سبباً للثاني ، وانتفى السببُ فينتفي المسببُ وهو معنى قولهِ : « فكيفَ تحدثُنا ؟ » والآخرُ أنْ يقصدَ الى أنَّ الفعلَ الثاني لم يحصلْ عقيبُ الاولِ ، فكأنَّهُ نفيَ وقوعهما بصفةِ أنْ يكونَ الثاني عقيبَ الاولِ كما تقولُ : ما جاءَني[1] زيدٌ وعمرو أي : ما جاءا بصفةِ الاجتماعِ فيجوزُ أنْ يكونَ أحدهما جاءَ فكذلك ههنا يجوزُ أنْ يكونَ الاتيانُ وقعَ دونَ الحدثِ إذْ لم ينفَ إلاَّ معاقبةَ الثاني الاولَ فكأنَّهُ نفى الاولَ بصفةِ معاقبةِ الثاني لهُ ، لأنَّهُ نفى كلَّ واحدٍ منهما كما ذكرَ في مسألةِ الواوِ فلذلكَ قرَّرَ سيبويه المسألةَ بتقديرِ الاتيانِ على سبيلِ الكثرةِ وانتفاءِ الحديثِ ليوضحَ أنَّ النفيَ له[2] لم يردْ إلاَّ على ما ذكره[3] ، ولم يردْ سيبويه أنَّ مداولَ الكلامِ ذلكَ في كلِّ موضعٍ ، وإنَّما أرادَ بهِ التمثلَ لبعضِ صورهِ لتحقق المعنى المذكورِ ، وقد جاءَ في الحديثِ عنهُ عليهِ السلام : | لا يموتُ لأحدٍ ثلاثةٌ من الولدِ فتمسَّهُ النارُ إلاَّ تحلَّةَ[4] القسم | وهذا على الوجهِ الثاني ، لأنَّ المقصودَ من النفي نفي المسَّ عقيبَ الموتِ المذكورِ كما أنَّ المقصودَ من نفي الحديثِ عقيبَ الاتيانِ فلا يستقيمُ على الوجهِ الاولِ إذْ لا يُقدَّرُ موتُ الولدِ سبباً للمسِّ حتى ينتفي لانتفائه ، بلْ الأمرُ بالعكسِ ، ولا يستقيمُ أنْ يُحملَ على تفسيرِ سيبويه بالكثرةِ ، إذْ ليسَ المقصودُ أنْ يموتَ ثلاثةٌ من الولدِ لكلِّ أحدٍ يقعُ كثيراً ، ولكن لا يحصلُ بعدهُ مسٌّ وإنَّما

---

(١) (ما جاءني) : ساقطة من ر .
(٢) (لـه) : ساقطة من ل .
(٣) انظر الكتاب ١/٤١٩ .
(٤) الحديث ورد في صحيح البخاري عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحلة القسم : بقدر الورود . صحيح البخاري ١١/٤١ ، أمالي ابن الحاجب ٣١٤ظ .

المقصودُ أنَّ مسَّ النارِ لا يكونُ معَ موتِ ثلاثةٍ من الولدِ ، كما أنَّ المقصودَ ثمَّ أنَّ الحديثَ لا يكونُ بعدَ الاتيانِ ، واتفقَ أنَّ من صورِ المسألةِ أنْ يقعَ الاولُ كثيراً ولا يقعُ الثاني فمثَّلها سيبويه ليتضح ويتبينَ الفصلُ بينهُ وبينَ المعنى الاول لأنَّهُ يخالفهُ في ذلكَ لا على أنَّ ذلكَ ملازمٌ لهُ لما تبيَّنَ من المعنى[1] .

(فصل) قولهُ : ويمتنعُ اظهارُ أنْ معَ هذهِ الأحرفِ .

قالَ الشيخُ : يعني الخمسةَ المتقدمةَ الاَّ اللامُ وحدها ، فانَّ الاظهارَ جاءَ معها جائزاً معَ غيرِ لا ولازماً معَ لا ، فصارتْ على ثلاثةِ أقسامٍ : قسمٌ يجوزُ فيهِ الاظهارُ ، وقسمٌ يجبُ فيهِ الاظهارُ ، وقسمٌ لا يجوزُ فيهِ الاظهارُ[2] ، فالجائزُ فيهِ الاظهارُ [١٠٠ و] لامُ كَيْ بغيرِ[3] (لا) ، والواجبُ فيهِ الاظهارُ لا وكَيْ معَ لا ، والذي لا يجوزُ فيهِ الاظهارُ البواقي ، وانَّما وجبَ الاظهارُ في مثلِ لئلا يعلم كراهةَ دخولِ حرفِ الجرِّ علي حرفِ النفي ولا يلزمُ صحةُ دخولهِ على الحرفِ في مثلِ لمَّا ولأنَّ ، لأنَّ ذلكَ معَ ما بعدَهُ في تأويلِ الاسمِ فكأنَّهُ لم يدخلْ الاَّ على الاسمِ ، وجازَ معَ اللامِ ليحصلَ الفرقُ بينهما وبينَ لامِ الجحودِ اذا قصدَ منْ أولِ الأمرِ ، ووجبَ في البواقي الاضمارُ لأنَّ أمرَها ظاهرٌ وهي كثيرةٌ في الاستعمالِ فحُذفَتْ تخفيفاً ، ومـمَّا يجوزُ فيهِ اظهارُ (أنْ) حروفُ العطفِ اذا عُطفَ بها فعلٌ على اسمٍ ، مثلُ يعجبُني خروجُكَ وتقومَ وأنْ تقومَ الاَّ أنَّهُ لم يذكرْها ، لأنَّهُ لم يذكرْ حروفَ

(١) في ل : (والحديث) .
(٢) (وقسم لا يجوز فيه الاظهارُ) : ساقطة من ر .
(٣) في ل : (اذا لم يكنْ معها لا) ، ولا يستقيم معها المعنى .

العطفِ الصريحةِ في العطفِ ههنا وسيذكرها في بعضِ الفصولِ التي تأتي مخلوطةً مع هذهِ الواوِ والفاءِ •

(فصل) قالَ صاحبُ الكتابِ : وليسَ بحتمٍ أنْ ينتصبَ الفعلُ في هذهِ المواضعِ ، بلْ للعدولِ بهِ الى غيرِ ذلكَ من معنى وجهةٍ من الاعرابِ مُساغٌ •

قالَ الشيخُ : يعني بالمواضعِ ما بعدَ حتّى وأوْ والواوِ والفاءِ دونَ اللامِ ؛ لأنَّ اللامَ لا يكونُ بعدها إلاّ المنصوبُ ولذلكَ لم يذكرْها في تفصيلِ المواضعِ ، وقد وقعَ في بعضِ النسخِ من معنى وجهةٍ باضافةِ معنى الى جهةٍ ، ووقعَ في بعضها من معنىً وجهةٍ بتنوينِ معنىً وعطفِ جهةٍ عليهِ ، والصورةُ في الخطِ واحدةٌ والوجهانِ متقاربانِ ، وقد تمسَّكَ الكوفيونَ بأنَّ الافعالَ موضوعٌ[1] إعرابها لمعانٍ كوضعِ إعرابِ الاسماءِ بمثلِ ما أشارَ بهِ ههنا في أنَّ المعنى مختلفٌ باختلافِ الاعرابِ[2] ونحنُ لا ننكرُ أنَّكَ اذا رفعتَ الفعلَ كانَ ثمةَ معنى يخالفهُ اذا نصبتَ وكذلكَ اذا جزمتَ إلاَّ أنا نقولُ : هذهِ المعاني هي معاني ما ينضمُّ الى الافعالِ ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : إنْ تكرمني فمعناهُ إثباتُ الاكرامِ ، واذا قلتَ : لَنْ تكرمَني فمعناهُ نفي الاكرامِ في المستقبلِ ، واذا قلتَ : لم تكرمْني فمعناهُ نفي الاكرامِ في الماضي ، فهذه المعاني ليستْ بمعانٍ معتورةٍ على الفعلِ حتّى تجعلَها لها دلالةً في الفعلِ كما فعلَ في معاني الاسماءِ[3] وإنَّما هي معانٍ لما تنضمْ الى الفعلِ فإنْ قلتَ : ما ذكرتهُ من معاني

---

(1) في ل : (اعرابها موضعٌ) ، وما ذكرناه أحسن •
(2) الانصاف ٢/٥٧٠ •
(3) في ل : ش : (الاسم) ، وهو تحريف •

الأسماءِ هي أيضاً لِما ينضمُّ اليها ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : قامَ زيدٌ كانَ المعنى نسبةَ القيامِ الى زيدٍ ، واذا قلتَ : ضربتُ زيداً كانَ معناهُ وقوعَ الضربِ على زيدٍ ، وكذلكَ الجرُّ ، وقد جُعِلَتْ للاسماءِ بهذا الاعتبارِ معانٍ فليكن الافعالُ كذلكَ . قلتُ : ليسَ المعاني في الاسماءِ كوزانها في الافعالِ ، ألا ترى أنَّها لو لم تُعرَبْ لأدَّى الى التباسها في مثلِ قولكَ : ما أحسنَ زيداً ! وشبهُهُ وذلكَ يحققُ ما أُدُّعي من المعاني ، وليسَ كذلكَ الافعالُ فانَّها لو لم تُعرَبْ لكان ما انضمَّ اليها مِمَّا ذكرناهُ يُنْبِيءُ عن المعاني فقد وضحَ لكَ أنَّ المعانيَ تعتورُ على الاسماءِ أنفسها وإنْ كانتْ تتقوَّمُ بِما ينضمُّ اليها ، وأنَّ المعانيَ في الافعالِ لمجردِ ما ينضمُّ اليها دونَ أنْ تتورَ عليها ، فهذا معنى قولهِ : « بَلْ للعدولِ بهِ الى غيرِ ذلكَ من معنىً وجهةٍ من الاعرابِ مُساغٌ » ، ثم ابتدأَ بهِ واحداً واحداً وبيَّنَ الجهةَ التي يكونُ عندها منصوباً والجهةَ التي يكونُ بها مرفوعاً .

وقولهُ : فلهُ بعدَ (حتَّى) حالتانِ الى آخرِ الكلامِ .

قالَ الشيخُ : ثم قالَ في تمثيلهِ في النصبِ « كأنَّكَ قلتَ : سرتُ كي أدخلَها » ، يوهمُ أنَّ (حتَّى) لا تنصبُ إلاَّ بهذا المعنى ، وليسَ الأمرُ كذلكَ ، بَلْ تنصبُ بهذا المعنى وبغيرهِ ، وهو أنْ يكونَ لمجردِ الغايةِ من غيرِ تعليلٍ كقولكَ : أسيرُ حتَّى تغيبَ الشمسُ وليسَ ههنا تعليلٌ .

قولهُ : أو كانَ متقضيّاً .

قالَ الشيخُ : يريدُ ما بعدَ حتَّى ، ويوهمُ أنَّهُ في هذا الوجهِ لا بدَّ أنْ يكونَ مُتَقَضِّياً وأنَّ التعبيرَ عبارةٌ عن التقضي ، وليسَ

الأمرُ كذلكَ فيهما ، لأنَّ قولكَ : كنتُ سرتَ أمسِ حتَّى أدخلَ المدينةَ لا يلزمُ منهُ تقضي الدخولِ ، ولا الاخبارُ عنهُ بالتقضي لو قُدِّرَ متقضياً ؟ لأنَّ المعنى [إنَّما هو][1] الاخبارُ بوقوعِ الفعلِ قبلها ويكونُ متعلقُ (حتَّى) كانَ حينئذٍ مترقباً ، فأنْتَ مُخبِرٌ بالسيرِ وبدخولٍ كانَ مترقباً عندَ السيرِ مقصودٌ في التقديرِ لا في الوقوعِ ، ثمَّ هذا الدخولُ المترقبُ قد يقعُ بعدَ ذلكَ في الوجودِ وقد لا يقعُ ، ولا يتغيرُ ذلكَ المعنى ولا التعبيرُ عنهُ عما كانَ عليهِ ، فلذلكَ تقولُ بعدَ وقوعِ الدخولِ أو تعذُّرِهِ ، كنتُ سرتُ أمسِ حتَّى أدخلَ البلدَ [١٠٠ ظ] فتجدُ المعنى في هذا الاخبارِ وعلى كلا التقديرينِ واحداً لأنَّهُ لا تعرضَ لهُ في اثباتِ وقوعِ الدخولِ ولا نفيهُ وإنَّما هو مخبرٌ عن دخولٍ كانَ مترقباً ، ولا يختلفُ وقوعُ الدخولِ بعدَ ذلكَ ولا بانتفائهِ فهذانِ المعنيانِ هما موضعُ النصبِ .

قولهُ : وترفعُ اذا كانَ الدخولُ يوجدُ في الحالِ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ الرفعَ يجبُ اذا قُصِدَ التعبيرُ عن وقوعِ الدخولِ حالاً فقد تكونُ الحالُ محققةً وقد تكونُ مقدرةً كما تقدَّمَ في الاستقبالِ في كلامهِ فمثالُ الحالِ تحقيقاً أنْ تكونَ قد سرتُ وأنتَ داخلٌ فتقولُ : سرتُ حتَّى أدخلَ البلدَ معبراً عن الدخولِ الحاصلِ حالاً تحقيقاً ومثلُ الحالِ تقديراً أنْ يكونَ السيرُ والدخولُ قد وقعا جميعاً وقصدتَ الى التعبيرِ عن الدخولِ الواقعِ في الوجودِ إلاَّ أنَّكَ قصدتَ حكايةَ الحالِ وقتَ[2] وجودهِ ، فتقولُ : سرتُ أمسِ حتَّى أدخلَ المدينةَ فتكونُ مخبراً عن شيءٍ حصلَ عنهُ دخولٌ في

(١) (إنَّما هو) : زيادة من ل .
(٢) (وقت) : ساقطة من ل .

الوجود حاكياً للحال وبهـذا يتبيّن قولـه في النصب « أو كان متقضّياً » غير مستقيم ، لأنّه اذا كان متقضّياً وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع . الثاني ما بعد حتّى في وجهي الرفع مخبر به حصولاً واجب أن يكون مسبباً عمّا قبلها ولم يذكر السببية فيها وهو لازم ذكره[1] في الناصبة وهو غير لازم ، وإنّما التزموا السببية ههنا لمّا كان الكلام جملتين ، فكأنّهم قصدوا الى قوة الربط بينهما بمعنى السببية ههنا[2] ، وفي الاول لم يلتزموها للربط الحاصل بالجزئية ، وذلك أنّ حتّى في الوجه الاول جار ومجرور فهو جزء ممّا قبله ، وفي الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جزء مما قبلها ولا يلزم من التزام السببية في الجملتين ليقوّي الربط التزام السببية فيما الربط مقوّي فيه بالجزئية وإنّما نصبوا في موضع النصب المذكور ، لأنّه أمكن فيه تقدير الناصب ، ألا ترى أنّ الفعل مستقبل وأنّ تقدير (أنْ) فيه متحقق لأنّها للاستقبال فيصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فانّه للحال ، وتقدير (أنْ) مع الحال متناقض لأنّها للاستقبال ، فلا تجامع الحال فلذلك جاء النصب في مواضع الاستقبال ، وفات في مواضع الحال ، ومثّل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كدخول الجنة ، وفي الرفع بما يتحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء عند المرض[3] ، فانّه لو قُدِّر مستقبلاً فسد المعنى من جهة انتفاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ، ولا يحصل ذلك حتّى يكون انتفاء الرجاء حاصلاً ، واذا كان حاصلاً وجب الرفع ، وكذلك (شربت الابل حتّى يجيء البعير يجر بطنه) لو قُدِّر

(١) (ذكره) : ساقطة من ل ٠
(٢) (ههنا) : ساقطة من ل ٠
(٣) في ل : (حتى كأنه لو قُدر) ٠

منصوباً لم يستقم، لأنَّ الغرضَ بذكرِ جرِّ البعيرِ بطنَهُ زيادةَ الارتواءِ ولا يحصلُ ذلكَ إلاَّ أنْ يكونَ حاصلاً، فلذلكَ وجبَ الرفعُ، ومثّلَ بالآيةِ في الرفعِ والنصبِ، فأمَّا النصبُ فعلى أنَّ الاخبارَ بالزلزالِ والقولَ كانَ مترقباً عندَ الزلزالِ وليسَ فيهِ اخبارٌ بوقوعِ قولٍ، وإنْ كانَ الوقوعُ قد ثبتَ بأمرٍ آخرَ، وأمَّا قراءةُ الرفعِ فعلى أنَّ الاخبارَ بالزلزالِ وبالقولِ الحاصلِ في الوجودِ على حكايةِ الحالِ سبباً عن الزلزالِ .

ثمَّ قالَ : كانَ سيري حتَّى أدخلَها بالنصبِ ليسَ إلاَّ .

قالَ الشيخُ : هذا اذا جعلتَ كانَ ناقصةً واليهِ أشارَ، وإنَّما كانَ ذلكَ من جهةِ أنَّها تحتاجُ الى خبرٍ وليسَ معها ما يصلحُ خبراً إلاَّ قولكَ : حتَّى أدخلَها، ولا يصلحُ أنْ يكونَ خبراً إلاَّ أنْ يكونَ في تقديرِ الجارِّ والمجرورِ، واذا كانَ كذلكَ وجبَ النصبُ فتعيَّنَ لذلكَ، ولو رفعتَ لم يكنْ لكانَ خبرٌ لأنَّ حتَّى أدخلها حينئذٍ جملةٌ مستقلةٌ بالاخبار[1] بها لا تصلحُ أنْ تكونَ خبراً لكانَ لفقدانِ الضميرِ العائدِ ولفصلِ حتَّى بينَ الاسمِ وما وقعَ خبراً عنها[2] .

قولهُ : فإنْ زدتَ أمسِ وعلَّقتهُ بكانَ .

قالَ الشيخُ : يعني جعلتهُ خبراً، أو قلتَ : سيراً متعباً، وجعلتهُ أيضاً خبراً، أو أردتَ كانَ التامةَ جازَ الوجهانِ، (لأنَّكَ لم تضطرْ ههنا الى خبرٍ حتَّى يجبَ النصبُ فلذلكَ جازَ الوجهانِ)[3] .

---

(١) (بالاخبار بها) : ساقطة من ل .
(٢) في ل : (عنه) ، وهو تحريف .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قالَ الشيخُ : لأنَّ الرفعَ فاسدٌ ألا ترى أنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ مُسبباً عن الاول محققاً فكيفَ يستقيمُ أنْ يكونَ المسببُ محققاً ثابتاً والسببُ مشكوكٌ فيــهِ مسؤولٌ عن وقوعهِ فلذلكَ لــم يجزْ إلاَّ النصبُ •

قولهُ : وتقولُ أيَّهم سارَ [١٠٢ و] حتَّى يدخلهــا بالنصبِ والرفعِ •

قالَ الشيخُ : لأنَّ السيرَ ههنا متحققٌ وإنَّما المسؤولُ عنـــهُ صاحبهُ ، ويجوزُ أنْ يتحققَ مسببُ السيرِ والسيرُ ويُجهَلَ صاحبهُ فيُسْئَلُ عنهُ فلذلكَ جازَ الرفعُ ههنا دونَ التي قبلَها •

(فصل) قولهُ : وقُرِيءَ قولــهُ تعــالى : { تُقَاتِلُونَهُمْ أوْ يُسْلِمُونَ }[١] بالنصبِ على اضمارِ أنْ والرفعِ علــى الاشتراكِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : بالنصبِ ، النصبُ على اضمارِ أنْ[٢] ظاهــرٌ ، والرفعُ على الاشتراكِ بينَ يسلمونَ وتقاتلونهم على معنى التشريكِ بينهما في عاملٍ واحدٍ ، حتَّى كأنَّكَ عطفتَ خبراً على خبرٍ أو على الابتداء ، يعني بقولهِ : « أو على الابتداء » علــى الاستئنافِ بجملةٍ معربةٍ اعرابَ نفسِها غيرَ مشتركٍ بينها وبينَ ما قبلها في عاملٍ واحدٍ

---

(١) سورة الفتح الآية : ١٦ •

(٢) وفي إحدى القراءتين أو يسلموا ، والمعنى تقاتلونهم ابداً حتى يسلموا وإلاّ أنْ يسلموا تقاتلونهم أو يكون منهم الاسلام ، معاني القرآن ٣/٦٦ • وقال ابن الانباري الرفع فيه وجهان : إمَّا أن يكون معطوفاً على تقاتلونهم او مستأنفاً • البيان في غريب القرآن ٢/٣٧٧ •

ومثّلها بقوله : « أو هم يسلمونَ » ليظهرَ الفرقُ بينَ هذا التقديرِ والتقديرِ الذي قبله إذِ الجملةُ الاسميةُ لا تكونُ معطوفةً على جملةٍ فعليةٍ باعتبارِ التشريكِ ، ولكن باعتبارِ الاستقلالِ ، ومثالُ التقديرِ الاول في غيرِ الجملةِ الفعليةِ قولكَ : إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً منطلقٌ عطفتَ عمراً على زيدٍ على التشريكِ معهُ في عاملٍ واحدٍ ولم تجعلهُ مستقلاً ، ومثالُ التقديرِ الثاني قولكَ : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ ، عطفتَ (وعمروٌ منطلقٌ) على أنَّهُ جملةٌ مستقلةٌ لا باعتبارِ التشريكِ في عاملٍ •

قولهُ : هو قاتلي أو أفْتديَ منهُ وإنْ شئتَ ابتدأتهُ على معنى أو أنا أفْتدي •

قالَ الشيخُ : ولم يذكرْ للرفعِ إلاَّ تقديراً واحداً وهو الثاني ، لأنَّ تقديرَ الاول متعذّرٌ لأنَّهُ عطفٌ باعتبارِ تشريكٍ في الاعرابِ وليسَ ههنا قبلَ أو أفْتديَ ما يصلحُ أن يكونَ أفتدي مشتركاً معهُ في الاعرابِ ، لأنَّ الفعلَ لا مشاركةَ بينهُ وبينَ الاسماءِ في العواملِ فلم يبقَ إلاَّ التقديرُ الثاني وهو الاستئنافُ ومثّلها بأنا أيضاً ليتضحَ ، واستشهدَ بقولِ امرئِ القيس[1] • وقالَ في الرفعِ وجهانِ ، وهذانِ الوجهانِ في الرفعِ مثّلهما في قولهِ : (أو هم يسلمونَ) ، سواء لتقدمِ فعلٍ مضارعٍ مرفوعٍ يجوزُ التشريكُ معهُ ، ولصحةِ استئنافهِ فاستقامَ تقديرُ الوجهينِ •

---

(١) قول امرىء القيس هو :

فقُلْتُ له لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إنّما ••• نُحَاوِلُ مُلْكاً أوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرا

قال سيبويه : ولو رفعتَ لكان عربياً جائزاً على وجهين إمّا على الاشتراك بين الاول والآخر وأما على أنه مبتدأ أو ونحن ممن يموت ، وهذا الذي ذكره الشيخ • الكتاب ١/٤٢٧ ، المقتضب ٢/٢٨ ، الجمل ص ١٩٧ ، المفصل ص ١٣١ ، الاشموني ٣/٢٩٥ ، الخزانة ٣/٦٠٩ ، الديوان ص ٧٢ •

(فصل) قوله : ويجوز في قوله تعالى : { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ }[1] أن يكون تكتموا منصوباً ومجزوماً[2] .

قال الشيخ : وهما ظاهران ، أمّا النصب فعلى الجمعية على ما تقدّم ، وأمّا الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في الجزم ، ولا يستقيم أن يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها ، وأمّا التشريك فغير مستقيم ؛ لأنّ الرافع للفعل الاول غير الرافع للفعل الثاني ، فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد مختلف ؟ فلا يستقيم أن تكون منقطعة ، لأنّه لا وجه للجزم حينئذ ، فلم يبق إلاّ العطف المذكور ، ثم مثّل بالبيت[3] الذي يتعذّر فيه تقدير الجمعية ليتضح به وجه العطف جزماً .

قوله : وتقول : زُرْني وأزورَك بالنصب .

قال الشيخ : على معنى الجمعية ولذلك فسّره بقوله : « يعني لتجتمع الزيارتان » وقد وقع في المفصل لتجتمع بالنصب ، وهو غلط لأنّ المعنى على أنّه يفسر مدلول زُرْني وأزورَك ولا يستقيم تفسيرها مع النصب لأمرين : أحدهما أنّها [جملة][4] مستقلة ولا تكون جملة إلاّ مع الجزم لا مع النصب ، والآخر أنّ معنى

(1) سورة البقرة الآية : ٤٢ .
(2) انظر الكشاف ١/٥٣ .
(3) البيت هو : وَلَا تَشْتِمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ
فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وَتَجْهَلِ
وقائله جرير . انظر الكتاب ١/٤٢٥ ، ابن يعيش ٧/٣٤ .
(4) (جملة) : زيادة عن ر . وفي ل : (إنّها مفسرة بجملة مستقلة) .

قولكَ : زُرْني وأزورَكَ لتجتمعِ الزيارتانِ وليسَ معناهُ ليجتمعَ الزيارتانِ فصحَّ أنْ يكونَ الأولُ تفسيراً دونَ الثاني ، وأيضاً فإنَّ النصبَ مفسدٌ للمعنى من جهةٍ أخرى ، وهو أنَّهُ يصيرُ تعليلاً للاولِ وهو هو فكأنَّهُ عللَ الشيءَ بنفسه فكأنَّهُ قالَ : لتجتمعَ الزيارتانِ لتجتمعَ الزيارتانِ ، فكأنَّهُ مثْلُ قولكَ : ضربتهُ لا ضَرِبَهَ وهو فاسدٌ ، ومثَّلَ النصبِ بما لا يستقيمُ معَهُ سواهُ لأنَّ الجزمَ والرفعَ في البيتِ غيرُ مستقيمٍ أمَّا الجزمُ فقد ذكرهُ ، وأمَّا الرفعُ فيدلُ على الاستئنافِ والغرضُ الاجتماعُ بدليلِ قولهِ [1] :

198 أندى لصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ داعِيانِ

ولا ينهضُ هذا المعنى إلاَّ بالنصبِ • ثمَّ قالَ : « وبالرفعِ يعني » في المثالِ لا في البيتِ ، لأنَّ الرفعَ يضعِّفُ معناهُ ، ثمَّ مثَّلَ الرفعِ بما لا يستقيمُ معهُ سواهُ وهو قولهُ : « دَعْني ولا أعُودُ » لتعذرِ النصبِ والجزمِ على العطفِ ، وأمَّا النصبُ فيفسدُ المعنى لأنَّهُ يُصيِّرُ المعنى ليجتمعَ تركُكَ لي وتركي لما تهاني عنهُ وقد علمَ أنَّ طلبهُ لتركهِ إنَّما هو في الحالِ بقرينةِ الأمرِ [2] بتأديبهِ فيفوتُ مقصودُ طالبِ [3] الأدبَ ، والغرضُ من هـذا الكلامِ [١٠٢ ظ] لمن أُدِّبَ حصولُ

(١) البيت مختلف في نسبته وصدره : (فقلْتُ أدْعِي وأدْعُوَ إنَّ أنْدَى) والشاهد فيه نصب وأدْعو باضمار أنْ حملاً على معنى ليكن منَّا أنْ تدعَى وأدْعوَ ، وهو منسوب الى الاعشى في الكتاب ١/٤٢٦ ، ابن يعيش ٧/٣٥ ، العيني على الاشموني ٣/٣٠٧ والى ربيعة بن جشم المفصل ص١٣١ ، وهو غير منسوب في الاشموني ٣/٣٠٧ ، المغني ٢/٣٩٣ ، ابن عقيل ٢/٢٧٥ ، ولم أعثر عليه في ديوان الاعشى •

(٢) في الاصل (المئة) وليس لها معنى •

(٣) في ل : (صاحب) ، وهو تحريف •

مقصود مؤدبه ولا يحصل مقصوده إلاّ بترك العود في المستقبل ، ولا يستقيم الجزم ؛ لأنَّه إنْ جزم عطفاً كان فاسداً على ما نذكر بعده ، وإنْ جزم بلا على أنَّها للنهي وتكون جملة نهية معطوفة على جملة أمرية وهي قولك : دَعْني فكأنَّه قال : دَعْني ثم شرع في جملة أخرى ناهياً لنفسه عن العود كان فاسداً أيضاً من جهة المعنى ؛ لأنَّه لا ينهض الموجب لترك التأديب إلاّ بالخبر عن نفي العود ولا ينهى نفسه عن العود ، ولذلك لم يكن بين المنهي وبين العود تناقض ، ألا ترى أنَّك تقول : أنا أنهي نفسي عن كذا في كل وقت ثم أفعله ولو قلت : أنا لا أفعل كذا ثم أفعله كان تناقضاً ، والغرض نفي وقوع العود في المستقبل ، وهذا لا يحصل إلاّ بالخبر .

قوله : وإنْ أردت الأمر أدخلت اللام .

قال الشيخ : يريد أنَّه لا يستقيم الجمع بينه وبين زُرْني في الاعراب ، لأنَّ زُرْني لا اعراب لها عند البصريين وأزورك معرب فكيف يشترك بين شيئين في الاعراب وهو منتف عن الاصل ، هذا تناقض . فان قيل اجعله مشتركاً على الموضع كما تقول : جاءني هذا وزيد وتشرك بين الاثنين في الاعراب ، وإنْ كان الاعراب منتفياً عن الاول فهو غير مستقيم لأمرين : أحدهما أنَّ من قال : زُرْني معرب فهو معرب لفظاً لا تقديراً . والآخر هو إنَّ التشريك باعتبار الموضع إنَّما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما في الاسماء . وأمَّا فعل الأمر فلا اعراب له البتَّة لا أصلاً ولا فرعاً فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه ، واستشهد بقول كعب الغنوي ، وذكر النصب بالواو في هذا البيت

وإنْ لم يكنْ في الحقيقةِ مما هو فيهِ لأنَّ الكلامَ في واوِ الجمعِ وهذهِ ليستْ واوَ الجمعِ وإنَّما هي واوَ العطفِ لمشاركتها لها[1] في اللفظِ والمعنى الاصلي ، ولا يستقيمُ أنْ تكونَ ههنا واوُ الجمعِ لأنَّ تلكَ إنَّما تنصبُ بعدَ الاشياءِ الستةِ على معنى الجمعيةِ ، وليسَ ههنا منها سوى النفي ولو قُدِّرَ الجمعُ بها بينَ المنفي وبينَ ما بعدها لكانَ فاسداً لأنَّ قولَهُ[2] :

199 لَيْسَ نَافِعي ويَغْضَبُ

اذا جعلتها ناصبةً بعدَ هذا النفي كانَ المعنى نفي النفعِ ونفي الغضبِ فيفسدُ المعنى إذْ الغرضَ إنَّ الذي يغضبُ منهُ صاحبهُ لا يقولهُ وهذا عكسهُ وكذلكَ اذا جعلتهُ في سياقِ « وما أنا للشيءِ » أدَّى الى ذلكَ أيضاً ، وفسادٌ آخرُ وهو تأخيرُ ما ذُكِرَ منفياً وهو قولهُ : « بقؤولِ » وشرطهُ التقديمُ على واوِ الجمعِ فلم يبقَ إلاَّ أنْ يكونَ واوَ العطفِ وتكونُ عاطفةً « الغضبُ » على قولهِ « للشيءِ » واذا عُطِفَ الفعلُ على الاسمِ وجبَ تقديرهُ بتأويلِ الاسمِ ولا يُقدَّرُ الاَّ بأنْ على ما تقدَّمَ فيكونُ المعنى وما أنا للشيءِ ولغضبِ صاحبي بقؤولِ ، ويحتاجُ في استقامةِ المعنى الى تقديرِ مضافٍ محذوفٍ أي لقوولِ الشيءِ لأنَّ

---

(1) (لها) ساقطة من ش .

(2) البيت لكعبِ الغنوي وتمامه :

وَمَا أنَا للشَّي الَّذي ليسَ نَافِعي
وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ

سيبويه يرى نصب الفعل (يغضب) بتقدير أنْ أو رفعه على على أنه صلة ، والشيخ يوجب الرفع ، الكتاب ٤٢٦/١ ، ابن يعيش ٣٦/٧ ، المقتضب ١٩/٢ ، المفصل ص١٣١ ، الخزانة ٦١٩/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٨٩و .

الغضبَ لا يُقالُ فيــه مقولُ والتقديرُ[(١)] ولغضبِ صاحبي بقؤولِ فحُذِفَ المضافُ لمَّا كانَ معلوماً ، والرفعُ أظهرُ من وجهينِ : أحدهما أنَّ عطفَ الفعلِ على اسمِ غيرِ مصدرٍ ضعيفٌ والآخر أنَّهُ لا تقديرَ يلزمُ فيهِ بخلافِ النصبِ لأنَّهُ جملةٌ معطوفةٌ على ليسَ نافعي فهي داخلةٌ في حكمِ الصلةِ ولذلكَ احتيجَ فيها[(٢)] الى ضميرٍ يرجــعُ الى الذي ، ووصلها بجملتينِ أحديهما منفيةٌ ولأخرى مثبتةٌ ولا بعدَ فــي ذلكَ ثم مثَّــلَ الرفعَ بما يتعذَّرُ فيهِ النصبُ وهــو قولهُ تعــالى : { ونُقِرُّ في الأرْحامِ }[(٣)] ، وإنْ كانتْ أيضاً عاطفةً بعدَ ما توهــم العطفُ[(٤)] فيها وهو قولهُ : { لِنُبَيِّنَ لكمْ } ، لأنَّهُ لو جُعِــلَ معطوفاً عليهِ ضعفَ المعنى إذِ اللامَ في لِنُبَيِّنَ للتعليلِ لما تقــدَّمَ وهو قولهُ : { فإنَّا خَلَقْناكُمْ الى قولهِ لِنُبَيِّنَ لكُمْ } فالمتقــدمُ سببٌ للتبيينِ فلو جُعِلَ { ونُقِرُّ } معطوفاً عليهِ لكانَ داخلاً مــع التبيينِ في سببهِ { فَإنَّا خَلَقْناكُمْ } وليسَ ما ذُكِرَ من قولــهِ : { فَإنَّا خَلَقْناكُمْ } الى آخرهِ سبباً في الاقرارِ في الارحامِ ما نشاءُ فضعفَ النصبُ ثم انتقلَ الى ذكرِ الفاءِ الناصبةِ في جوابَ الاشــياءِ الستةِ •

(فصل) قولهُ : ما تأتينا فتحدّثُنا •

قالَ الشيخُ : النصبُ [١٠٣ و] واضحٌ على المعنيينِ المتقدمــينِ ويجوزُ الرفعُ على الوجهينِ اللذينِ ذكرهما أحدهما أنْ يكونَ عطفاً

---

(١) في ل : (والسبب) ، وهو خطأ •
(٢) (فيها) : ساقطة من ش •
(٣) سورة الحج الآية : ٥ •
(٤) في و : (النصبُ) وهو وهم •

للحدث على الاتيان مشتركاً بينه وبينه في النفي مرفوعاً بما ارتفع كما تقدَّم بمثل قوله تعالى : { ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرونَ }[1] ، لأنَّ الظاهر فيه ذلك إذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله : { لا تَعْتَذِروا اليَوْمَ } ، ولأنَّه نفى الاذن لهم والظاهر نفي الاذن في الاعتذار فلا يقوى إثباتُ العذرِ منهم بعد ذلك ؛ لأنَّه في المعنى مخالفة ، ويجوز أنْ يكونَ مستأنفاً فيكونُ المعنى أنَّهم يعتذرون ويكونُ ذلكَ في موقفٍ آخر لأنَّ المواقفَ متعددة ، ويدلُ عليه قولهُ تعالى : { ثمَّ لَمْ تكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلاَّ أنْ قَالُوا }[2] ، وأمثالُ ذلكَ ولكنَّهُ ضعيفٌ فالاوْلى[3] أنْ يُحمَلَ عليه في هذا الوضع لسياقه بعدَ قوله : « ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ » ، وإنْ ثبتَ أنَّهم يعتذرونَ في موقفٍ آخر . والثاني أنْ تكونَ مستأنفةً بنفسها فرفعها على غيرِ التشريك ، والجملةُ الاولى منفيةٌ والثانيةُ مثبتةٌ ، ويكونُ المعنى على خلاف ما تقدمَ ؛ لأنَّ فيما تقدمَ نفي الاتيانِ والحديث وفي هذا نفى الاتيانَ وأثبتَ[4] الحديثَ . ثم مثَّله بما لا يستقيمُ معهُ إلاَّ الاستقلال بنفيه والاثباتِ حتَّى (يثبتَ كونَ الجملة الاولى نفياً والثانية مثبتةً وإنْ خالفَ التمثيلَ في المعنى وهو قولهُ)[5] : « ما تأتينا فأنْتَ تجهلُ أمرَنا » إذْ لا يشكُّ من قيلَ لهُ ذلكَ إنَّ قولهُ : « فأنْتَ تجهلُ أمرَنا » مثبتٌ بخلافِ ما تقدَّمَ ، فإنَّهُ

(١) سورة المرسلات الآية : ٣٦ .

(٢) سورة الانعام الآية : ٢٣ .

(٣) في ل : (الأكثر) ، وما اثبتناه احسن .

(٤) في ش : (اثبات) ، وهو تحريف .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من س .

محتمل ْ فمثَّل َ أحد الاحتمالين ِ بما لا يحتمل ُ سواه ُ ليوضّحه ُ ثم َ مثَّل َ بقول ِ العنبري[1] :

٢٠٠ـ غَيْرَ أَنَّا

في الرفع ِ أيضاً وهو أيضاً لا يحتمل ُ إلاَّ الرفع َ ، لأنَّ المعنى علـى أنْ الآتي لَمْ يأت ِ بيقين ٍ فنحن ُ نرجو خلاف َ ما أتى بـــه ِ لأنتفاء ِ اليقين ِ عما أتى به ِ ، ولا يستقيم ُ على ذلك َ إلاَّ الرفع َ لأنَّه ُ لو جُزِم َ لدخل َ مع َ الاتيان ِ في النفي فيفسد ُ المعنى إذِ المعنى اثباته ُ ولو نُصِب َ لنُصِب َ على الجمعية ِ ، ويجب ُ أنْ يكون َ أيضاً منفياً معه ُ . فإنْ قلت َ : لِـم َ لا يستقيم ُ النصب ُ على المعنى الثاني للفاء ِ وهو إنَّ هنا لا يكون ُ عقيب َ هذا لأنَّ معناها إنَّهما لا يجتمعان ؟ قلت ُ : يفسد ُ المعنى أيضاً ؛ لأنَّ ذلك المعنى[2] على أنَّ الأول َ لا يكون ُ عقبه ُ الثاني حتَّى كأنَّه ُ وصف ٌ له ، وأنت َ لو قدرت َ نفي الثاني على تقدير حصول ِ الاول ِ فســـد َ المعنى فيهما جميعاً إذِ المعنى نفي الأول ِ واثبات الثاني وهـــذا عكسه ُ ، ثم استشهد بقوله[3] :

٢٠١ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ

(١) هذه قطعة من بيت ٍ نسبه الزمخشري للعنبري ، وسيبويه وابن يعيش لبعض الحارثيين :
وهو : غَيْرَ أَنَّا لَمْ يأتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأمِيلاَ
الكتاب ١/٤١٩ ، المفصل ص ١٣٢ ، ابن يعيش ٧/٣٧ .

(٢) (المعنى) : ساقطة في و ، ل ، ت .

(٣) البيت لجميل بن معمر وتمامه :
فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ
ورواية الديوان : (الخلاءُ) بدلاً من القَوَاءُ ، الربع ُ : المنزل ُ ، القَوَاءُ : القفر ، والسملق : ليس فيها شيء ، الكتاب ١/٤٢٢ ، ابن يعيش ٧/٣٧ ، المغني ١/١٦٨ ، الجمل ص٢٠٤ ، همع الهوامع ٢/١١ الديوان ص ٤٥ .

في الرفع ، وظاهره أيضاً الرفع ؛ لأنّه أراد أنّ النطقَ حاصلٌ لها على سبيلِ التجوّزِ لِما هي عليهِ من أحوالها ، ولم يقصدْ أنْ يدخلَ النفي إلاّ على السؤالِ وعلى ذلكَ يكونُ الرفعُ وإنْ كانَ النصبُ والجزمُ غيرَ ممتنعينِ وذلكَ «قولَ سيبويه : لم يَجْعَلِ الاولَ سبباً للآخرِ ولكنَّه جعله ينطبقُ على كلِّ حالٍ »[1] • وقوله : « ولم يجعل الاولَ سبباً للآخرِ » نفيٌ للنصب • وقوله : « جعله مِمَّا ينطبقُ على كلِّ حالٍ » نفيَ الجزمِ ، لأنَّه قَصدَ الى الاستئنافِ •

قولُه : ودَّ لَوْ تَأتيهِ فتحدِّثُهُ •

قالَ الشيخُ : يجوزُ النصبُ على جوابِ التمني ، ويجوزُ الرفعُ على وجهينِ : أحدهما الاشتراكُ ، والآخرُ الاستئنافُ •

وقولُه : قالَ ابنُ أحْمَر[2] :

قالَ الشيخُ : البيتُ بالرفعِ والنصبِ ، (أمّا النصبُ فظاهرٌ عطفاً على (ليلقحها) وتكونُ الجملةُ واحدةً)[3] ، وهذا وإنْ لم تكنِ الفاءُ فيهِ فاءَ الجوابِ ولكنَّها فاءُ العطفِ فوجهُ مجيئهِ بها كوجهِ مجيئهِ بواوِ العطفِ في [فصلِ][4] واوِ الجمعِ •

قالَ الشيخُ رضي اللهُ عنهُ : أخبرَ أنَّ هذا المذمومَ يعالجُ العاقرَ ليلقحَها للنتاجِ ، وأخبرَ عن حالِ من يصفُه بقلةِ العقلِ ،

---

(1) انظر الكتاب ٤٢٢/١ •

(2) البيت هو : يُعَالِجُ عَاقِراً أُعْيَتْ عَلَيْهِ
لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتِجُها حُوَاراً

الكتاب ٤٣١/١ ، ابن يعيش ٣٨/٧ ، المفصل ص ١٣٢ •

(3) ما بين القوسين : متأخر بعدَ واوِ الجمعِ •

(4) (فصل) زيادة عن ل •

لأنَّهُ بهذه الصفة . فالتعليلُ باللقاحِ والنتاجِ إنَّما هو في حقِ المهجو ، لأَنَّهُ يفعلُ هذا لهذا الغرضِ ، فالجملةُ واحدةٌ واذا رُفِعَ فسدَ المعنى ظاهراً إذْ ليسَ للرفعِ إلاَّ وجهانِ : إمَّا العطفُ وإمَّا الاستئنافُ فاذا عطفَ على يعالجُ صارَ مخبراً بالعلاجِ والنتاجِ فيصيرُ أسْوأَ حالاً من المعالجِ واذا كانَ قد ذمَّ معالجاً يقصدُ الى اللقاحِ فذمَّ من يخبرُ بالنتاجَ تحقيقاً عن هذه المعالجةِ أولى ، وكذلك الاستئنافُ فوجبَ أنْ يكونَ مخبراً بهِ فيفسدَ المعنى ، فكانَ[1] النصبُ هو الوجهُ . ووجهُ الرفعِ أنْ يُحمَلَ على قصدِ الهزءِ والتهكم[2] بهذا المعالجِ ، وهذا بابٌ مستعملٌ يقصدُ المتكلمُ فيهِ الى ضدِّ ما هو موضوعٌ لهُ بالأصالةِ ، فيقولُ : لمن ظهرَ منهُ فعلُ مَنْ ليسَ بعاقلٍ ما هذا إلاَّ فعلُ العقلاءِ ، وعلى ذلكَ حملَ بعضُهم [١٠٣ ظ] قولهُ تعالى : { إنَّكَ لأَنْتَ الحَلِيمُ الرَّشِيدُ }[3] ، والعزيزُ الكريمُ وشبههُ فيستقيمُ المعنى بهذا التقديرِ دونَ غيرِهِ .

(فصل) قولهُ : أُريدُ أنْ تأتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثَنِي .

قالَ الشيخُ : فأتى بثمَّ ولَمْ[4] يَسقْ هذهِ الفصولَ إلاَّ لبيانِ وجوهِ غيرِ النصبِ في حتَّى وواوِ الجمعِ وفاءِ الجوابِ وأوْ ولكنَّهُ كما جرَّ ذكرُ الواوِ والفاءِ ذكرَ الواوِ والفاءِ اللتينِ للعطفِ ذكَرَ ثُمَّ ؛ لأنَّها مثلُهما فاذا نصبتَ فبالعطفِ على ما قبلها ، وإنْ رفعتَ فعلى الاستئنافِ كما ذُكِرَ في واوِ العطفِ وفاءِ العطفِ على ما تقدَّمَ .

---

(١) في ش : (لأنَّ) .
(٢) في ل : (أنْ يكونَ مخبراً) .
(٣) سورة هود الآية : ٨٧ .
(٤) في و : (ليسَ) وهو وهم .

قولهُ : وخيَّرَ الخليلُ في قولِ عُرْوَةَ العُذْري(١) :

٢٠٢ـ [وما هو إلاَّ أنْ أَرَاهَا فُجَاءةً](٢)

فإنْ نصبَ فعلى العطفِ على أراها وإنْ رفعَ فعلى الاستئناف كما تقدَّمَ ، وممَّا جاءَ منقطعاً « قول أبي اللَّحامِ التَغْلَبي »(٣) لأنَّ العطفَ على (يَجورَ) غيرُ مستقيمٍ إذْ غرضهُ أنْ ينفي الجورَ ويثبت القصدَ ليحصلَ المدحُ ، واذا شركَ بينهُ وبينَ الجور دخلَ في النفي فيصيرُ نفياً للجورِ ونفياً للعدلِ ولا يحصلُ مدحٌ ، بلْ يتناقضُ فوجبَ أنْ يُحمَلَ على أنَّهُ مستأنفٌ ليكونَ مثبتاً فيكونُ الجورُ منفياً والقصدُ مثبتاً فيحصلُ المقصودُ ويرتفعُ التناقضُ • ومثَّلَ بقوله « عليه أنْ لا يجورَ وينبغي لهُ كذا » • وكذا كنايةٌ عمَّا يناقضُ الجورَ فلا يستقيمُ أنْ يكونَ مشتركاً بينهُ وبينَ الجورِ لئلا يفسدَ المعنى ويحصلَ التناقضُ ، واذا جُعِلَ مستأنفاً حصلَ الجورُ منتفياً وضدهُ مثبتاً فيستقيمُ المعنى ويزولُ التناقضُ ، وذكرَ في هذا الفصل الفاءَ والواوَ جميعاً معَ ثمَّ وإنْ كانَ قد تقدَّمَ ذكرهما ليونس(٤) بأنَّ ذكْرَ ثمَّ كانَ لأجلهما وقدَّمَ ثمَّ لأنَّ الفصل لأجلهما لا لأجلهما •

---

(١) وقد نسبه سيبويه لبعض الحجازيين وعجزه : فَأُبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ ، أبهت : لم أتحرك ، الكتاب ٤٣٠/١ ، وهو منسوب لعروة العذري في المفصل ص ١٣٢ ، ابن يعيش ٣٩/٧ ، وغير منسوب في اساس البلاغة ٣٧/١ •

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل •

(٣) البيت هو : عَلَى الحَكَمِ المَأتِيِّ يَوْماً إذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لاَ يَجورَ وَيَقْصِدُ

الكتاب ٤٣١/١ ، المفصل ص١٣٢ ، ابن يعيش ٣٩/٧ •

(٤) انظر الكتاب ٤٣٠/١ •

قالَ صاحبُ الكتابِ : يعملُ فيهِ حروفٌ وأسماءٌ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : فالحروفُ لَمْ ولمّا ولامُ الأمرِ ولا في النهي[1] ، وإنْ في الجزاءِ وإذْ مَا على المختارِ ، وهي عندَ بعضِهم من الاسماءِ المكتسبةِ للشرطِ بما كحيثُما فهي إذِ الظرفيةُ ضُمّتْ اليها ما ، وليسَ بالقوي لفواتِ معنى الظرفيةِ فيها إذْ معناها[2] في الظرفيةِ لِمَا مضى ومعنى الشرطِ ما يستقبلُ في الشرطِ والجزاءِ جميعاً ، فكيفَ يكونُ الظرفُ الواحدُ بالنسبةِ الى فعلٍ واحدٍ ماضياً ومستقبلاً ؟ هذا مما لا يستقيمُ ، وغايةُ ما يقدّرونه أنّهُ لا يبعدُ أنْ يُزادَ حرفٌ فيُغَيّرُ بعضَ المعنى[3] قبلَ دخولهِ كما في قولكَ : لم يخرجْ وإنْ خرجَ •

وأمّا الاسماءُ فقد تقدّمَ ذكرُ جميعها في صنفِ المبني ، لأنّها متضمنةٌ معنى الشرطِ وذُكِرَتْ معها ، أي وإنَ لم تكنْ مبنيةً على ما تقدّمَ وهي مَنْ وما ومهما وحيثُما وأينَ[4] ومتى وأين وأنّى وكيفما في قول[5] بعضِ النحويينَ ، واذا واذا ما في لغةٍ ضعيفةٍ ، وهذهِ الاسماءُ العاملُ فيها شرطُها على الصحيحِ ، وقيلَ جوابُها وليسَ بشيءٍ لجوازِ أي رجلٍ تضربُ فانّي أكرمُهُ فهذا ليسَ لهُ جوابٌ يصحُّ عملهُ في اسمِ الشرطِ ، فوجبَ أنْ يكون العاملُ الشرطُ فلا يردُ على هذا أنّ الاسمَ عاملٌ في الفعلِ فكيفَ يكونُ الفعلُ عاملاً

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٨ •
(٢) (معناها في) : ساقطة من ر •
(٣) في ش : (المعاني) ، وما أثبتناه أحسن •
(٤) (أينَ ومتَى) : ساقطة من ل •
(٥) (قول) : ساقطة من ش •

فيه ؟ لأنّا نقولُ : عملَ كلُّ واحدٍ منهما من جهةٍ (١) ، وليسَ عملهما من جهةٍ واحدةٍ ، والممتنعُ أنْ يكونَ من جهةٍ واحدةٍ كما في قولكَ : يومُ القتالِ حسنٌ فإنَّهُ لا يستقيمُ أنْ يكونَ العاملَ في يومِ القتالِ ، لأنَّهُ معمولُ اليومِ من الوجهِ الذي يعملُ فيهِ لو قُدِّرَ بخلافِ ما نحنُ فيه فإنَّ الفعلَ يعملُ في اسمِ الشرطِ باعتبارِ تعلقهِ ، واسمُ الشرطِ يعملُ في الفعلِ باعتبارِ تضمنهِ حرفَ الشرطِ ، فالوجهُ الذي عملَ [الفعلُ] (٢) بهِ غيرُ الوجهِ الذي عملَ الاسمُ فيهِ ، فثبتَ أنَّ العاملَ في اسمِ الشرطِ الفعلُ الواقعُ بعدهُ اذا كانَ متعلقاً لهُ فإنْ وقعَ الفعلُ الذي بعدهُ غيرَ واقعٍ عليهِ كانَ الشرطُ مبتداءً وما بعدهُ خبرهُ ، وإنْ دخلَ على اسمِ الشرطِ حرفَ جرٍّ أو اسمُ مضافٍ كانَ في موضعِ خفضٍ ، ويكونُ الاسمُ الذي قبلهُ معمولاً للفعلِ إنْ كانَ واقعاً عليهِ أو مبتداً إنْ كانَ غيرَ واقعٍ عليه (٣) ، كقولكَ : بمَنْ تمرَّ أمْررْ ، وغلامُ مَنْ تضربْ أضربْهُ ، وغلامُ مَنْ يخرجْ أخرجْ معهُ واللهُ أعلمُ .

(فصل) قولهُ : ويُجزَمُ بأنْ مضمرةً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ (٤) : لأنَّ هذهِ الأشياءَ الخمسةَ متضمنةٌ معنى الطلبِ ، والطلبُ لا يكونُ إلاَّ لغرضٍ ، فقد تضمَّنتْ في المعنى أنَّها سببٌ لمسببٍ ، فاذا ذُكِرَ المسببُ عُلِمَ أنَّها هي السببُ وهذا معنى الشرطِ والجزاءِ ، فلذلكَ « قالَ الخليلُ : إنَّ هذهِ الأوائلَ كلها فيها معنى إنْ » (٥) نظراً الى المعنى المذكورِ هذا بخلافِ الخبرِ فإنَّ

---

(١) في ش : (واحدةٍ) ، ولا يستقيم معها المعنى .
(٢) (الفعلُ) : زيادة عن ل ، س ، ش .
(٣) (عليه) : ساقطة في د ، ل ، ت .
(٤) في ل : (وإنما جازَ ذلكَ) .
(٥) انظر الكتاب ١/٤٠٧ .

الخبرَ لا يلزم' أنْ يكونَ لغرضٍ آخرَ خارجٍ عنه' بخلافِ الطلبِ فانّه' لا يكونُ إلاّ لغرضٍ خارجٍ عنه' وإلاّ كانَ عبثاً ، ومن ثم لم يقلْ أكرمني [١٠٤ و] زيدٌ نأكرمه' ولذلكَ امتنعَ الجزم' بعد النفي فلم يقلْ ما تأتينا تجهلُ أمرَنا لا للتعليلِ الذي يذكره' في الفصلِ الذي يأتي .

(فصل) قوله' : وما فيهِ معنى الامرِ والنهي كذلكَ .

قالَ الشيخ' : لأنَّ الجزمَ إنَّما كانَ لتضمنها معنى الطلبِ فلا فرقَ بينَ أنْ يكونَ بصيغةِ الأمرِ أو بغيرها لحصولِ المعنى المتضمن .

(فصل) قوله' : وحقُّ المضمرِ أنْ يكونَ من جنسِ المظهرِ .

قالَ الشيخ' : يعني أنَّ الشرطَ المقدرَ إنَّما يكونُ من جنسِ الفعلِ المصرحِ بهِ في الاثباتِ والنفي والعرضِ [ولذلكَ امتنع][1] مسألةُ « لا تدنُ من الاسد يأكلْكَ » ، اذا قدَّرنا فعلَ الشرطِ من جنسِ المظهرِ ، وجبَ أنْ يكونَ نفياً فيكونُ التقديرُ أنَّكَ إنْ لا تدنُ منه' يأكلْكَ ، لأنَّ الاولَ نفيٌ ، واذا قُدِّرَ كذلكَ فسدَ المعنى إذ انتفاءَ الدنوِ ليسَ سبباً للأكلِ في العادةِ .

قالَ صاحبُ الكتابِ : ولذلكَ امتنعَ الاضمار' في النفي فلمْ يقلْ ما تأتينا تُحدِّثْنا .

قالَ الشيخ' : وهذا الكلام' غير' مستقيمٍ فانّه' لم يمتنعِ الاضمار' في النفي لما ذكره' من تعذُّرِ تقديرِ النفي في المسألةِ التي فرضها من

(١) (ولذلكَ امتنعَ) : زيادة عن ل .

قولك : « ما تأتينا تحدثُنا » ، فانّه لو كانَ كذلكَ لجازَ ما تأتينا تجهل أمرنا لصحة تقدير النفي أو لكانَ الجوابُ بعدَ النهي ممتنعاً لامتناع لا تدنُ من الاسد يأكلك لتعذر تقدير النفي في هذه المسألة ، وليسَ امتناعُ التقدير في المسألة يفسدُ المعنى فيها بذلكَ التقدير الذي يمنعُ أصلَ الباب مع استقامة المعنى ، فيجبُ التعليلُ بما ذكرنا آنفاً من فوات معنى الطلب من النفي لأنّهُ خبرٌ محضٌ فكانَ كالاثبات ، وقد تقدّمَ الكلامُ على النصب بالفاء عقيبهُ ، وأُجْرِيَ بـه مجرى الطلب ، وقد أجازَ الكسائي لا تدنُ من الاسد يأكلْك[1] وشبهه وحجتهُ أنّهُ يقدّرُ الاثباتُ نظراً الى قوة المعنى ، فجعل القرينة المعنوية حاكمةً على القرينة اللفظية فجوّزَ الجزمَ على معنى أنّ الدنوّ سببٌ لهُ لا نفيه ، واذا ثبتَ ذلكَ في كلام العرب فلا بعدَ فيه .

(فصل) قوله : وإنْ لم تقصد الجزاءَ .

قالَ الشيخُ : يعني بعدَ هذه الاشياء الخمسة ، لأنَّ وزانها في المجزوم وزانُ المنصوب بعدَ حتّى وأخواته فكانَ جائزاً أنْ يُعدل به الى جهة أخرى من الاعرابَ ، وتلكَ الجهةُ الرفعُ على الصفة إنْ كانَ قبلهُ ما يصلحُ وصفاً لهُ أو على الحال إنْ كانَ كذلكَ أو على الاستئناف ، وقد يُقدّرُ الثلاثةُ وقد يُقدّرُ اثنان منها ، ومثّلَ بقوله تعالى : { فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وليّاً يَرِثُني }[2] ، فهذا يجوزُ فيه الجزمُ على الجواب والرفعُ على الصفة والاستئناف[3] ،

(١) انظر شرح الاشموني ٣/٣١١ .
(٢) سورة مريم الآية : ٥ .
(٣) (يرثُني ويرثُ) قرأ أبو عمرو والكسائي بجزمهما فالاول على جواب الدعاء أو جواب شرط مقدر ، والثاني عطف عليه =

وبقوله تعالى : { ذَرْهُمْ في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ }[1] ، وهـذا ظاهرٌ في الحل لأنَّ المعنى ذَرْهُمْ على هذه الحال التي هم عليها ، ولا يبعدُ أنْ يكونَ استئنافاً اخباراً بلعبهم على جهة الاستئناف ، ومثَّلَ في القطع بقوله : « لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه » ، وهو ما لا يجـوزُ فيه إلاَّ الرفعُ لأنَّ الجزمَ لا يستقيمُ إذْ يصـيرُ المعنى فانَّكَ إنْ لا تذهَبْ به تُغْلَبْ عليه ، وهو عكسُ المعنى فيصيرُ مثلُ لا تدنُ من الاسد يأكلْكَ ، والرفعُ على الحال غيرُ مستقيمٍ إذْ يصيرُ المعنى لا تذهبْ به في حال كونكَ مغلوباً عليه ، والغرضُ الاخبارُ بالغلبة بعدَ الذهاب لا النهي عن الذهابَ في حال الغلبة ، فإنْ قلتَ اجعلـهُ حالاً مقدَّرةً فهو أيضاً ضعيفٌ من جهة أنَّ الغرضَ الاخبارُ بأنَّكَ تُغْلَبُ عليه اذا ذهبتَ به ، واذا جعلتهُ حالاً كانَ نهياً عن الذهاب في حال كونكَ مقدراً غلبتكَ وهما معنيان مختلفان .

قولهُ : قُمْ يَدْعُوكَ .

قالَ الشيخُ : أيضاً الوجهُ الرفعُ على القطع ؛ لأنَّ المرادَ بذكر يدعوكَ تعليلُ الأمرِ بالقيام فلا يحسنُ جعلهُ مجزوماً لئـلا ينعكسَ المعنى إذْ يصيرُ القيامُ سبباً للدعاء وهو عكسُ المعنى ، ولا يستقيمُ أنْ يكونَ حالاً لئلا يفوتَ معنى التعليلِ المذكورِ فتعيَّنَ القطـعُ ليحصلَ المعنى المراد ، ومنهُ بيتُ الكتاب[2] :

= ووافقهما ليزيدي والشنبوذي والباقون بالرفع فيهما الاول صفة (لوليا) اي وارثاً ، والثاني عطفٌ عليه . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٧ .

(١) سورة الانعام الآية : ٩١ .

(٢) البيت نسبه ابن يعيش للاخطل ولم اعثر عليه في ديوانه ، وتمامـه :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أرْسُو نُزَاوِلُهـا
فَكُلُّ حَتْفِ امْرِيءٍ يُقْضَى بِمِقْدَارِ =

٢٠٣ـ أَرْسُوا نُزَاوِلُها

والكلامُ فيهِ كالكلامِ في « قُمْ يدعوكَ » إذِ الغرضُ تعليلُ الأمرِ بالارساءِ والمزاولةِ للخمرِ ، فلا يحسنُ جزمهُ ولا جعلهُ حالاً كما تقدَّمَ .

قولهُ : ذَرْهُ يقولُ ذلكَ ومَرْهُ يَحْفِرْهَا .

قالَ الشيخُ : يجوزُ الأمرانِ والحالُ أظهرُ في « ذَرْهُ يقولُ : ذلكَ » إذِ المعنى ذَرْهُ على هذهِ الحالِ ، والقطعُ أظهرُ في « مَرْهُ يَحْفِرْها » ، لأنَّ المعنى لا يقوى اذا كانَ التقديرُ مَرْهُ حافراً لها إلاَّ على تأويلِ التقديرِ ، والجزمُ في هذينِ المثالينِ ظاهرٌ .
وقول الاخطلِ (١) :

٢٠٤ـ كُرُّوا الى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرونهُما

= والذي أعتقدهُ أن هذا البيت يتعلق بحربٍ أو قتالٍ ، وذلكَ من المعاني ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : رستْ قدماه في الحرب ، وقال : زاوله ساعةً حتى صرعه ، فأرسوا : اثبتوا ، نزاولها : نصارعها ، وهذا لا يكون في الخمرة كما ذكر الشيخ تبعاً لشراح الكتاب ، ثم الحتف لا يأتي من الخمرة وانما يأتي من القتال فدلَّ على أنَّ البيت في وصف الحرب . والبيت غير منسوب في الكتاب ١/٤٥٠ ، المفصل ص ١٣٣ ، وهو منسوب للاخطل في ابن يعيش ٧/٥١ ، وفي الخزانة ٣/٦٥٩ ، انكر نسبته للاخطل .

(١) وعجزه : (كَمَا تَكُرُّ إلَى أَوْطانِها البَقَرُ) ، يقول : هذا لبني سليم في هجائه لهم ، الكر : الرجوع ، حَرَّتَيْكُمْ : لموضعين لهم ، الكتاب ١/٤٥١ ، المفصل ص ١٣٣ ، ابن يعيش ٧/٥٢ ، المقرب ١/٢٧٣ ، شرح الاشموني ٣/٣٠٩ ، والبيت من قصيدة يمدح بها عبدالملك بن مروان ويهجو قيساً وبني كليب الديوان ص ١٠٨ .

يجوزُ فيه الجزمُ على أنْ يكونَ الكرُّ سبباً للعمارةِ ، ويجوزُ القطعُ على أنْ يكونَ المخبرُ به مستأنفاً بعدَ الأمرِ بالكرِّ ، وعلى أنْ تكونَ حالاً مقدرةً كما في مَرَرْتُ يَحْفِرُها . وقولُه تعالى : { فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخافُ دَرَكاً }[1] . يجوزُ أنْ يكونَ مجزوماً على الجوابِ وعلى أنْ تكونَ لا ناهيةً ، ويجوزُ أنْ يكونَ [١٠٤ ظ] مرفوعاً على الحالِ من المضمرِ في اضربْ ، وعلى الاستئنافِ[2] .

(فصل) قولُه : وتقولُ : إنْ تأتِني تَسألُني أعْطِكَ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ الفعلَ المتوسطَ لم يدخلْ عليهِ جازمٌ ولا ناصبٌ إذْ ليسَ شرطاً ولا جزاءً ، بَلْ واقعٌ موقعَ الحالِ فيجبُ رفعهُ ، فإنْ كانَ الفعلُ صالحاً بَدَلَهُ مما قبلهُ ، أو صالحاً أنْ يُبدَلَ منهُ ما بعدَهُ صحَّ جزم الجميعِ ، فمثالُ الاولِ ما ذكرهُ من قولِهِ[3] :

(١) سورة طه الآية : ٧٧ .

(٢) اختُلِفَ في (لا تخافُ) فقرأ حمزة بالقصر والجزم على أنه جواب الامر أو مجزوم بلا الناهية ، والباقون بالمد والرفع على الاستئناف فلا محل له أو محله نصب على الحال من فاعل اضرب غير خائف ، ولا تخشى عطف عليه . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٦ .

(٣) البيت لعبدالله بن الحر من قصيدة قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير ، وتمامه :
(في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجا) ،
تلمم : تنضم الينا اي تضيفنا ، والبيت يدل على كرم الشاعر ، والشاهد فيه تلمم بدل من تأتنا الكتاب ٤٤٦/١ ، الانصاف ٥٨٣/٢ ، ابن يعيش ٥٣/٧ ، المفصل ص١٣٤ ، الخزانة ٦٦/٣ .

٢٠٥- مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا

فلولا أنَّ الالمامَ نوعٌ من الاتيـــانِ لم يصحْ ابدالهُ منهُ ولم يجـــزِ الجزمُ ، ومثالُ الثاني قولكَ : إنْ تَأتِني أحْسِنْ اليكَ أُعْطِـكَ ديناراً ، فلولا أنَّ اعطاءَ الدينارِ نوعٌ من الاحسانِ لم يصحِ الجـزمُ فيهمـا .

(فصل) قولهُ : وتقولُ : إنْ تَأتِني آتِكَ فأُحَدِّثْكَ بالجزمِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ[١] : ذكرَ في هذا الفصلِ ما وقـعَ بعـدَ حروفِ العطفِ مجزوماً على العطفِ ومقطوعاً جرياً على ما ذكرهُ في المنصوبِ حيثُ ذكرَ بعدَ تلكَ الافعالِ المنصوبة حروفَ العطفِ فكذلكَ فعـلَ ههنا ، فيجوزُ هنا ما جازَ ، فانْ جزمتَ في هذهِ المسألةِ فعلى العطفِ وإنْ قطعتَ[٢] فعلى الاستئنافِ ، واذا استأنفتَ الجملةَ كانَ لكَ في تقديرها وجهانِ : أحدهما أنْ تجعلها مشتركاً بينها وبينَ الاتيانِ فـي المسببيَّة كما في معنى المجزومِ ألاَّ أنَّكَ أتيتَ بحدِ المسببينِ بالفعـلِ الصريحِ فجزمتهُ وأتيتَ في الثاني بما مقصودكَ بـهِ الجملةُ المستقلةُ لا العطفُ على مجردِ الفعلِ فكانَ مثلُ قولكَ : إنْ تأتني أُكرمْكَ وما أسيءُ اليكَ . والثاني أنْ تجعلهُ مقطوعاً عن المسببيةِ وإنَّما أتيتَ بهِ مخبراً بوقوعهِ بعدَ الاتيانِ على معنى التعقيبِ لا على معنى أنَّـــهُ مسببٌ ، فهذانِ وجهانِ مستقيمانِ فأجْرِهما فيما أتى مثلهُ .

قولهُ : وكذلك الواوُ وثُمَّ .

---

(١) في ل : (فائدة هذا الفصل أنَّهُ) .
(٢) في و ، س : (رفعت) .

قالَ الشيخُ : يعني في جوازِ الجزمِ والرفعِ ، ثمَّ مثَّلَ بقولِه تعالى : { مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هاديَ لَهُ ويذَرْهُمْ }[1] ، وقد قرئ جزماً ورفعاً ، فالجزمُ[2] عطفاً على موضعِ فلا هادي لهُ ، ويصحُّ العطفُ على الموضعِ اذا قُصِدَ كما يصحُّ على اللفظِ فيكونُ التشريكَ بينهما في السببيةِ . ومن قرأَ ويذرَهم بالرفعِ كانَ على وجهين : أحدهما أنْ يقصدَ الى عطفِ الجملةِ بما هي جملةٌ[3] لا باعتبارِ عطفِ مجردِ الفعلِ على موضعِ الجزمِ المتقدمِ فعلى ذلكَ يكونانِ أيضاً مشتركينَ في السببيةِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ اخباراً بوقوعِ ذلكَ لا على تشريكٍ بينهُ وبينَ ما قبلهُ كما ذُكِرَ في الفاءِ .

(فصل) قولهُ : وسألَ سيبويه الخليلَ عن قولِهِ تعالى[4] : { فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ }[5] .

قالَ الشيخُ : فأجابهُ بمثلِ ما سألهُ عنهُ وقصدَ الى تنبيهِ بمثلهِ على أنَّ موضعَ الاولِ جزمٌ فعطفَ الثاني على الموضعِ[6] كما في قولِهِ : { فَلا هاديَ لهُ ويذَرْهُمْ } وهو شائعٌ فصيحٌ ، ثمَّ

---

(1) سورة الاعراف الآية : ١٨٦ .

(2) (فالجزم) : ساقطة من ش .

(3) (بما هي جملة) : ساقطة من ب .

(4) انظر الكتاب ٤٥٢/١ .

(5) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

(6) اختُلِفَ في (وأصدق وأكنْ) فقرأ أبو عمرو بالواو بعد الكاف ونصب النون عطفاً على (فأصّدّقَ) المنصوب بانْ بعد جواب التمني ، وهو (لولا أخبرتني) ، والباقون بحذف الواو لانتفاء الساكنين وبجزم النون ، قال الزمخشري عطفا على محل فاصدق كأنّهُ قيلَ (إن اخرتني أَصَّدقُ واكنْ) اتحاف فضلاء البشر ص ٤١٧ ، غيث النفع ص ٣٦٨ ، معاني القرآن ١٦٠/٣ .

مثَّلهُ بما هو أبعدُ منهُ في التقديرِ ، وهو قوله[1] :

-٢٠٦ ولا سَابِقٍ شَيْئاً

والفرقُ بينهما هو أنَّ الاولَ محققْ موضعَ الجزمِ فيهِ لأنّكَ لو جعلتَ موضعَ فأصدّقْ فعلاً لكانَ مجزوماً ، والثاني غيرُ محققٍ فيهِ موضعَ الجرِّ ، وهو قولهُ : « لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضى » إلاّ بتأويلٍ بعيدٍ وهو تقديرُ المعدومِ موجوداً فلذلكَ كانَ الاولُ فصيحاً والثاني ضعيفاً .

(فصل) قوله : وتقولُ : واللهِ إنْ أتَيْتَني لاَ أفْعَلُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : عقد هذا الفصلَ في أنّه[2] اذا اجتمعَ الشرطُ والقسمُ فانْ تقدّمَ القسمُ أولَ الكلامِ كانَ الحكمُ في الجوابِ لهُ ، ووجبَ أنْ يكونَ الفعلُ ماضياً أو في حكمه كمسألةِ الكتابِ وهو قولهُ : « واللهِ إنْ أتيتني لا أفْعلُ بالرفعِ » أمَّا كونُ الجوابِ للقسمِ

---

(١) البيت لزهير بن ابي سُلْمَى في ديوانه ونُسِبَ الى صرمة الانصاري وتمامه :

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا)

والشاهد فيه خفض (سابقٍ) بالعطف على خبر ليس على توهم الباء ، وقد نسبه سيبويه في موضعين في الاول لزهير وفي الثاني لصرمة الانصاري الكتاب ١/٨٣ ، ١٥٤ ، الانصاف ١/١٩١ ، الخصائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، الجمل ص ٩٦ ، ابن يعيش ٧/٥٦ ، المغنى ١/٩٦ ، همع الهوامع ٢/١٤١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٧ ، الخزانة ٣/٦٦٥ ، رواية الديوان (ولا سابقي شيءٌ) ، الديوان ص ٢٨٧ .

(٢) (في أنّه) : ساقطة من ل ، ب .

فلأنَّهُ تقدَّمَ أولُ الكلامِ فدلَّ على أنَّــهُ المقصودُ عنـــدَ المتكلمِ فجُعلَ آخرُ الكلامِ لِما هو المقصودُ أوْلى ، وأمَّا كَــونَ الفعلِ ماضياً أو في حكمه فلأنَّهُ لمَّا امتنعَ عملَ الشرطِ في الجـزاءِ لجعله للقسمِ أرادَ أنْ يكونَ الشرطُ غيرَ معمولٍ في اللفظِ ليتناسبَ مـع أخيه ، فإنْ توسطَ القسمُ وهو متقدِّمٌ على الشرطِ فلا يخلو إمَّا أنْ تجعلهُ معترضاً أو تجعلهُ معتبراً ، فإنْ جعلتهُ معترضاً كانَ ما بعدهُ لِما قبله (إذْ وجودُ المعترِضِ وعدمهُ في أحكامِ ما معه)[1] سواء ، وهي مسألةُ الكتابِ كقولكَ : « أنا واللهِ إنْ تأتني لا آتِكَ » وإنْ جعلتَ القسمَ في هذه المسألة معتبراً كانَ حكمهُ حكمَ المسألةِ الاولى علـــى السواء ، فإنْ تقدَّمَ الشـــرطُ على القسمِ كانَ الكلامُ في كونـــه معترضاً وغيرَ معترضٍ كذلكَ ، فإن جعلتهُ معترضاً قلت : إنْ تأتني واللهِ لآتِكَ بالجزمِ ، وإنْ جعلتهُ معتبـــراً قلتَ : إنْ تأتني فواللهِ لآتيكَ ، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ القسمُ[2] في المسألةِ الاولى مراداً أو ملفوظاً به[3] أو ملفوظاً بما يدلُّ عليه فمثالُ الملفوظ بما يدلُّ عليـــه قولهُ تعالى : { لأنْ لَمْ يَنْتَهِ المُنافِقُونَ }[4] وشبههُ . ومثـــالُ ما هو مرادٌ ، وإنْ لـــمْ يكـــنْ في اللفظ ما يدلُّ عليـــه قولـــهُ تعالى [١٠٥ و] : { وإنْ أطَعْتُمُوهُمْ إنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ }[5] ، فلولا تقديرُ القسمِ لم يجزْ أنْ يُقالَ إن أكرمْتَني إنّي أكرمُكَ ، وإذا قُدِّرَ القسمُ وجبَ ذلكَ ؛ لأنَّ المعاملةَ لهُ على ما تقدَّمَ ، وقولُ من قالَ التقديرُ فإنّكُمْ فحُذِفَتِ الفاءُ مردودٌ بأنَّ ذلكَ ضعيفٌ وبأنَّهُ لا يكونُ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من و .
(٢) (القسم) : ساقطة من و .
(٣) (أو ملفوظاً به) : ساقطة من س .
(٤) سورة الاحزاب الآية : ٦٠ .
(٥) سورة الانعام الآية : ١٢١ .

ومن أصناف الفعل مثالُ الأمرِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهو الذي على طريقةِ المضارعِ للفاعلِ المخاطبِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وقولهُ على طريقةِ المضارعِ للفاعلِ المخاطبِ ، وهذا حدٌّ لصيغةِ الأمرِ ، ولمّا كانَ قولهُ على طريقةِ المضارعِ يحتاجُ الى تبيينٍ بيّنهُ بعدَ ذلكَ وكانَ ينبغي أنْ ينبّهَ على كيفيةِ آخرِ هذه الصيغةِ ، فانّهُ لا يبقى على ما كانَ في المضارعِ مطلقاً ، بل على ما كانَ في المضارعِ في حالِ الجزمِ صحيحهِ ومعتلهِ ومذكرهِ ومؤنثهِ ومثناهُ ومجموعهِ .

قولهُ : لا تُخالِفُ بصيغته صيغتَهُ إلاّ في حذفِ الزائدةِ .

قالَ الشيخُ : فقد تحقّقَ الحدُّ أولاً وجاءَ في الثاني بتفسيرِ بعضِ اللفظِ الذي اشتملَ عليهِ الحدُّ ولا يعني بصيغةِ الأمرِ في اصطلاحِ النحويينَ والاصوليينَ غيرِ ذلكَ وإن كانتِ العباراتُ عن الأمرِ متعددةً إلاّ أنّهم خصّوا هذا النوعَ بقولهم : صيغةُ الأمرِ ، وسرهُ هو إنَّ هذهِ الصيغةَ لا تكونُ ظاهرةً إلاّ للأمرِ ولا تُستعملُ في غيرهِ ظاهرةً ، وهي صيغةٌ مخصوصةٌ وغيرها يُستعملُ في الأمرِ وفي غيرهِ فكانتْ هذه أوْلى بأنْ تُطلقَ عليها صيغةُ الأمرِ ، ولا يكونُ [ذلكَ][1] إلاّ للمخاطبِ دونَ الغائبِ والمتكلمِ ، لأنّهم لو جعلوها لهما معهُ لأدّى الى اللبسِ فلم يُعرَفْ هَل المأمورُ مخاطبٌ أو غائبٌ ؟ فانْ قيلَ فلِمَ خصوها بالمخاطبِ دونَ الغائبِ والمتكلمِ [قلتُ][2] : لأنّهم لو جعلوها للغائبِ أو للمتكلمِ لقلَّ استعمالها[3] ،

(١) (ذلك) زيادة من ش .
(٢) (قلتُ) : زيادة عن ب ، س ، ر .
(٣) في ش : (استعمالها) ، وهو تحريف .

لأنَّ المأمورَ المخاطبَ هو الواقعُ كثيراً ، وأمَّا الغائبُ والمتكلمُ فقلَّ أنْ يقعَ لهُ أمرٌ ، واذا كانَ كذلكَ كانَ استعمالها لما كثرَ ؛ لأنَّها بابٌ من أبوابِ الاختصار أولى من استعمالها فيما لم يكثرُ اذا تعيَّنَ جعلها لأحدِ الأمرينِ خوفَ اللبسِ كما تقدَّمَ ، ثم بيَّنَ كيفيةَ صوغِ هذهِ الصيغةِ فقالَ : اذا حذفتَ الزائدةَ فانْ ما بعدها متحركاً بقيَّتَهُ على حالِهِ ، وإن كانَ ما بعدها ساكناً « زدت همزةَ الوصل لئلا يُبتَدى بالساكنِ » مضمومةً إنْ كانَ بعدَ الساكنِ ضمٌّ مكسورةً فيما عداهُ ، ثمَّ أوردَ اعتراضاً وهو الفعلُ المضارعُ من الرباعي بالهمزةِ ، ومضمونهُ أنَّهُ اذا حُذِفَ حرفُ المضارعةِ وبعدَهُ ساكنٌ وجبَ الاتيانُ بهمزةِ الوصلِ ، وهذا كذلكَ وهمزتهُ قطعٌ . وأجابَ عن ذلكَ بما معناهُ أنَّ هذهِ الهمزةَ في التقديرِ ثابتةٌ ؛ لأنَّ حروفَ المضارعةِ هي حروفُ الماضي بدليلِ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، وجميعُ الافعالِ فوجبَ أنْ يكونَ الاصلُ يؤكرم ، وانَّما حُذِفَتْ لعارضٍ وهو وجودُ حرفِ المضارعةِ ، فاذا قُصِدَ الى بناءِ الصيغةِ وجبَ حذفَ حرفِ المضارعةِ فيزولُ المانعُ لاثباتِ الهمزةِ فيجبُ ردُّها لزوالِ ما نعها ووجود سببها ، واذا وجبَ ردَّها كانَ حكمها حكمَ الدالِ من دَحْرَجَ فيستغني عن اجتلابِ همزةِ وصلٍ ، فهذا معنى قولِهِ : « والاصلُ في يُكرمُ يؤكرمُ » فعلى ذلكَ خرجَ أكرمَ .

(فصل) قولهُ : وأمَّا ما ليسَ للفاعلِ .

قالَ الشيخُ : يعني اذا قصدتَ الأمرَ لغيرِ الفاعلِ المخاطبِ فانَّكَ لا تأمرُ بهذهِ الصيغةِ لما تقدَّمَ من وجوبِ[1] اختصاصها بالفاعلِ المخاطبِ فاذا قصدتَ الى أمرِ من ليسَ بفاعلٍ ولا مخاطبٍ أو [الى][2] فاعلٍ وليسَ بمخاطبٍ أو مخاطبٍ وليسَ بفاعلٍ زدتَ

(١) في و : (وجودِ) ، وهو تحريف .
(٢) (إلى) : زيادة عن ل ، ش .

لامَ الأمرِ داخلةً على المضارعِ ، وهو على صيغتهِ كقولكَ : في الاولِ لِيُضْرَبَ زيدٌ ولأُضْرَبْ أنا ، وفي الثاني لِيَضْرِبْ زيدٌ ولأضْرِبْ أنا ، وفي الثالثِ لِتَضْرِبْ أنْتَ .

(فصل) قولُه : وقد جاءَ قليلاً أنْ يُؤمَرَ الفاعلَ المخاطبَ باللامِ .

قالَ الشيخُ : وسرُّ الامتناعِ ما ذكرناهُ من طلبِ الاختصارِ ، وحصولهُ بهذهِ الصيغةِ المفاعلِ المخاطبِ وجوازها لانتفاءِ اللبسِ لأنَّهم امتنعوا من إجراءِ صيغةِ الأمرِ للغائبِ والمتكلمِ خوفَ اللبسِ ولم يمتنعُوا من أمرِ الفاعلِ المخاطبِ باللامِ لأنَّهُ لا يُلْبَسُ ، لأنَّ صيغةَ الفعلِ المضارعِ تُشْعِرُ بخصوصيتها بمن هي لهُ بخلافِ ما لو أجرى صيغةَ الأمرِ على الغائبِ فانَّهُ يتحققُ اللبسُ .

(فصل) قولهُ : وهو مبنيٌّ على الوقفِ .

قالَ الشيخُ : يريدُ صيغةَ الامرِ التي ذكرها في الفصلِ الأولَ وبه استغنى عن أنْ يذكرْ حالَ آخرها ، على [٥٠١ ظ] ما بيَّناهُ إلاّ أنْ يُبيِّنَ أنَّهُ يجري مجرى المجزومِ مطلقاً ، ألا ترى أنَّ قولكَ : إضربا واِضربوا وأضربي وأغزُ وادمَ وأخشَ ، ليس مبنياً على السكون فوجبَ الاحتياجُ الى التبيينِ على ما تقدَّمَ ، وقالَ الكوفيونَ وهو مجزومٌ بلامٍ مقدرة[1] ، وهذا خلفٌ من القولِ ، لأنَّ حرفَ المضارعةِ وهو علةُ الاعرابِ ، فاذا انتفى فيجب انتفاءُ الاعرابِ ، كما أنَّ الاسمَ اذا انتفى سببُ اعرابهِ وجب انتفاؤهُ ، فهذا أجدرُ ، فان زعموا أنَّ حرفَ المضارعةِ مقدرٌ فليس

(١) انظر الانصاف ٢/٥٢٤ .

بمستقيم ؛ لأنَّ حروفَ المضارعةِ من جملةِ صيغةِ الكلمةِ كالميمِ في اسمِ الفاعلِ فكما لا يستقيمُ تقديرُ(1) الميمِ كذلكَ تقــديرُ حــرفِ المضارعةِ ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

ومن أَصنــافِ الفعــلِ المتعــدي وغــيرُ المتعــدي

قالَ صاحبُ الكتابِ : فالمتعدي على ثلاثةِ أضربٍ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : كلُّ فعلٍ توقفتْ عقليــةُ معنــاهُ على متعلقٍ كقتلَ وعلمَ فانَّهُ لا يُعقَلُ معنى مثلَ ذلكَ إلاَّ بمتعلّقٍ ، لأنَّهُ من المعاني النسبيةِ ، وكلَّ معنى نسبي لا يُعقَلُ إلاَّ بما هو منسوبٌ اليهِ فمثلُ ذلكَ هو المعنى المتعدي وغيرُ المتعدي ما لا تتوقفُ عقليتهُ على متعلقٍ لهُ ولا يردُ على ذلكَ أنَّ غيرَ المتعدي بهذا التفسيرِ تتوقفُ عقليتهُ على فاعله ، لأنَّ فاعلَهُ محلهُ وليس متعلقا لــهُ ، ومن زعــمَ أنَّ الفعلَ لا تتوقفُ عقليتهُ من حيثُ كونهُ فعلاً على من يقومُ بــهِ لأنا نعقلُ العلمَ ولا يخطرُ ببالنا من يقومُ به ولذلكَ نقولُ في حدّهِ صفةٌ تتعلق بالشيء على ما هو عليهِ من غيرِ أن يتعرضَ الى ذكــرِ الفاعلِ ، ولو كانَ الفاعلُ مأخوذاً في عقليتهِ لوجبَ التعرضُ لــهُ في حدّهِ كما وجبَ التعرضُ لمتعلقــهِ ، وليسَ بمستقيمٍ فان المعــاني لا تعقلُ مع قطعِ النظرِ عن المحلِ ، وإنَّما لم تذكرْ في حدِ العلــمِ ونحوه للاستغناء بقولهم صيغةٌ ؛ لأنَّ ذلكَ من معقوليتها ، وأما الزمانُ والمكانُ فواضحٌ فساد قولِ من يزعمُ أنَّهما مــمَّا تتوقفُ عقليةُ الفعلِ عليهما فانَّا نعقلُ ذلكَ مع الذهولِ عن الزمانِ والمكانِ ولو كانَ من عقليتهِ لم يمكنْ عقليته حقيقتهِ مع الذهولِ عن ذلكَ ، نعم لايوجدُ (إلاَّ

---

(1) في ل : (حذف) ، وما ذرناه احسن •

كذلكَ كما أنَّ الجسمَ لا يوجدُ)[1] إلاَّ في مكانٍ وزمانٍ ، ولم يكنْ ذلكَ من حقيقته ، فالمتعدي على ثلاثةِ أضربٍ ؛ لأنَّ المتعلقاتِ لا تزيدُ على ثلاثةٍ ، فلذلكَ لم تزدِ الافعالُ المتعديةُ على ذلكَ مما تتوقفُ عقليته على واحدٍ فهو المتعدي الى واحدٍ ، وكذلكَ المتعدي الى اثنين والى ثلاثةٍ .

قولهُ : وغيرُ المتعدي ما تخصصَ بالفاعلِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّم في بيانِ غيرِ المتعدي ما هو أوضحُ من قوله : لأنَّ تخصيصَهُ بفاعلهِ إنَّما هو أثرُ ما ذكرناهُ فكانَ التبيينُ بهِ أولى .

(فصل) قولهُ : وللتعديةِ أسبابٌ ثلاثةٌ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ ثمَّ ألفاظاً تزادُ على الفعلِ فيصيرُ بها في المعنى متوقفاً عقليته على أمرٍ لم يكنْ قبلَ ذلكَ لا أنَّهُ لا يكونُ التعدي إلاَّ بهِ ؛ لأنَّ الفعلَ يكونُ بجعلِ معناهُ متعدياً من غيرِ شيءٍ من هذهِ الزياداتِ ، وليسَ يعني أيضاً أنَّ هذه الألفاظُ باعتبارِ لفظها توجبُ أنْ يكونَ الفعلُ متعدياً ، بل لا بدَّ من اعتبارِ معنى التصييرِ وغيرهِ ، فالتي للتصييرِ هي التي تكونُ للتعديةِ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ أكبَ زيدٌ ولا يوجبُ ذلك تعديةً ، (وموَّتَ المالُ ولا يكونُ ذلك تعديةٌ)[2] ونجرتُ بالقدُوم ولا توجبُ الباءُ تعديةً[3] وأمَّا اذا كان

(1) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(2) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(3) في ل : (وانما تكون للتعدية هذه الثلاث اذا كان معناها التصيير كانت للتعدية) .

معناها التصييرُ كانتْ للتعديةِ ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : في ذهب زيدٌ أذهبتُ زيداً صارَ متعدياً بالهمزةِ بعدَ أنْ لم يكنْ ، لأنَّها أفادت التصييرَ معَ بقاء معنى الاولِ في أصلهِ ، والتصييرُ لا يعقلُ الاَّ بمتعلقٍ هو مصيَّرٌ ، فيهما[1] وجدَ معنى التصيير اقتضى ذلكَ ويبقى الفعلُ على ما كانَ عليهِ قبلَ ذلكَ فلذلكَ اِذا لَحِقَ غيرَ المتعدي حرفُ التصييرِ صارَ متعدياً الى واحدٍ ، والمتعدي الى واحدٍ يصيرُ الى اثنينِ والمتعدي الى اثنينِ يصيرُ متعدياً الى ثلاثةٍ •

قولهُ : وغَصَبْتُ عليهِ الضيعةَ •

قالَ الشيخُ : في المتعدي بحرفَ الجرِ غيرُ مستقيمٍ اِذ معنى التصيير فيه به مفقودٌ ، ألا ترى أنَّك تقولُ : غَصَبْتُ الضيعةَ وغصبتُ عليهِ الضيعةَ فلا تجد « على » أفادت تصييراً فبطلَ أنْ يكونَ من قبلَ ما نحنُ فيهِ • نعمْ يصحُ أنْ يُقالَ في كلِّ جارٍ ومجرورٍ أنَّ الفعلَ [١٠٦ و] نحنُ فيه كما نقولُ يتعدى الى الظرفِ وغيرهِ ، ولسنا نعني هذا التعدي ، فكانَ ذكرُ « على » للتعدي في هذا المكانِ غير مستقيمٍ •

(فصل) قولهُ : والافعالُ المتعديةُ الى ثلاثةٍ على ثلاثةِ أضربٍ •

قال الشيخُ : الاولَ منقولٌ بالهمزةِ وهو فعلانِ بالاتفاقِ ، أعلمتُ وأريْتُ وبقيةُ أفعالِ القلوبِ مختلفٌ فيها فالصحيحُ أنَّها لا تجري هذا المجرى ، فإنَّ التعدي بالحاقِ الهمزةِ ليسَ بقياسٍ فيما كانَ متعدياً الى واحدٍ فكيفَ في المتعدي الى اثنينِ ؟ ولا سيما اِذا كانَ

---

(١) في ش : (وجدَ) ، وهو وهم •

بابه ألفاظاً محصورة ، وغاية ما مع القائل بذلك الحاقه بأعلمت وأريت وليس بالجيد فان الألحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر .

قوله : وضرب متعد الى مفعول واحد ، وقد أُجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته .

قال الشيخ : هذا الضرب متعد في الحقيقة الى واحد ؛ لأنه فعل لا تتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب أن يكون من ذلك ، فان زعم زاعم أن الثاني والثالث بالنسبة الى أنبأت وأخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى أعلمت ؛ لأنك تجد تعلق التبليين بهما تعلقاً واحداً فتلك شبهة ، ووجه التبيين في ذلك ، أن الاعلام منقول عن علمت ، وعلمت الداخل على النسب يتعلق باثنين فاذا عُدي بالهمزة صار متعدياً الى ثلاثة فوجب أن يكون متعلقاً بثلاثة ، وإما المفعولان في باب أنبأت فهما نفس النبأ والخبر والحديث ، وهو نفس الفعل وإنما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر ، ألا ترى أنك اذا قلت : رجع القهقرى فانما ينتصب على المصدر (لأنه رجوع وإن كان لنوع [مخصوص])[1] فكذلك ههنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر ، وإن كان لنوع مخصوص بخلاف قولك : أعلمت فانهما من متعلقاته لا من هذه الجهة والسر فيه أن الاعلام يتعلق بمصير وبحديث هو مركب من جزأين والجميع من متعلقاته وليس شيء منهما نوعاً له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه وأما الانباء والأخبار فيتعلق بالمخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق ، لأنه نفس الخبر واذا

---

(١) (مخصوص) : زيادة عن ش .

ذُكِرَ نوعهُ كانَ في المعنى مصدراً لبيانِ النوعِ ، يبقى أنْ يُقَالَ كيفَ صحَ أنْ يقعَ ما ليسَ بفعلٍ في المعنى مصدراً وهو المفعولُ الثاني والثالثُ . والجوابُ عن ذلكَ أنّهُ لم يكنْ مصدراً باعتبارِ كونه زيداً قائماً ولكنَ باعتبارِ كونه حديثاً مخصوصاً فالوجهُ الذي صحّ الاخبارُ به عن الحديثِ إذا قلتَ : حدثني زيدٌ عمروٌ منطلقٌ ، هو الذي صحّ وقوعهُ مصدراً ، مثلُ ذلكَ قلتَ : زيدٌ منطلقٌ[1] إذا قلنا : إنْ قالَ غيرُ متعدٍ ، فالحديثُ الواقعُ بعدَ القولِ بهذا الاعتبارِ كالمفعولِ الثاني والثالثِ في بابِ أنبأتُ وأخبرتُ . فان قيلَ فاذا كانَ عندكم بمثابةِ ما يقعُ بعدَ القولِ ، والقولُ يختارُ فيما بعدَهُ الحكايةُ وليسَ ما نحنُ فيهِ كذلكَ فدلّ على المخالفةِ . فالجوابُ أنّ القولَ أكثرُ ما يؤتى بهِ لحكايةِ ما تقدّمَ ذكرهُ فجاءتِ الحكايةُ فيهِ على حسبِ القصدِ بخلافِ أنبأتُ وأخبرتُ فانّهُ ليسَ بهذه المثابةِ . (فانْ قلتَ : فقد يكونُ القولُ لا على جهةِ الحكايةِ كقولِكَ : عن نفسكَ قلتَ : زيدٌ منطلقٌ[2]) .فالجوابُ أنّ هذا وإنْ قُدِّرَ قليلٌ فأجرِيَ مجرى أصلِ البابِ بخلافِ ما نحنُ فيهِ .

وقولهُ : وقد أجرى مجرى أعلمته .

قالَ الشيخُ : يريدُ بالصورةِ لمّا كانَ المفعولُ الثاني والثالثُ بالنظرِ الى مفردِيهما لموافقتهما لهُ في الصورةِ والتقديرِ بوجهٍ . فانْ قيلَ فما المانعُ أنْ يكونَ أنبأَ كأعلمَ فيكونُ متعلقاتهُ كمتعلقاتِ أعلمَ فتكونُ مفعولاتٍ على الحقيقةِ . فالجوابُ أنّ الاعلامَ هو

(١) في ل : (هو الذي صح وقوعه مصدراً مثل ذلك قلت زيد منطلق) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

تصيرُ غيركَ عالماً ومتعلقُ العلمِ ليسَ علماً وإنّما هو معلومٌ متعلقٌ للعلمِ كمتعلقِ الضربِ بالمضروبِ ثمَّ يُجعَلُ في النفسِ حديثٌ عن المعلومِ وهي حقيقةٌ أخرى غير المعلوم ، وإنْ وافقتهُ في نسبةِ شيءٍ [فالحديثُ في نفسهِ هو نسبةُ شيءٍ الى شيءٍ][1] فليسَ نسبةَ شيءٍ الى شيءٍ من متعلقِ الحديثِ ، بَلْ هي نفسُ[2] الحديثِ بخلافِ ما ذكرناهُ من المعلومِ فانّهُ متعلقُ العلمِ ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ الحديثَ معَ حدثتُ والخبرَ معَ أخبرتُ ليسَ بمتعلقٍ للفعلِ ، بَلْ هوَ هو[3] ، وإنَّ المعلوماتِ معَ أعلمتُ [١٠٦ ظ] ليستْ بالعلمِ وإنّما هي متعلق العلمِ فثبتَ الفرقُ بينَ أعلمتُ وحدثتُ .

قولهُ : وضربٌ متعدٍ الى مفعولينِ والى الظرفِ المتسعِ فيهِ .

قالَ الشيخُ : هذا الضربُ اذا جُعِلَ فيه الظرفُ مفعولا فهو على سبيلِ المجازِ لا على التحقيقِ مثلهُ في قولكَ : ضَرَبَ يومَ الجمعةِ ولا يتحققُ الاتساعُ في مثلِ ذلكَ إلاَّ اذا بُنيَ للمفعولِ أوْ أُضمرَ من غيرِ « في » وإلاَّ فلا حاجةَ الى اخراجه عن أصلهِ مع استقامته من غيرِ ضرورةٍ ولا استحسانٍ ، ومن النحويينَ من أبَى الاتساعَ في الظروفِ في الافعال ذاتِ المفعولينِ ، وسببهُ أنَّ جَعْلَ الظرف متسعاً فيهِ إنّما هو على التشبيه بالمفعول به وإنّما يحسنُ ذلكَ فيما كثرَ ، والمتعدي الى ثلاثةٍ لم يكثرْ كثرةَ المتعدي الى اثنينِ والى واحدٍ فلذلكَ كَرِهَ بعضُهم الاتساعَ فيهِ إذْ ليسَ من الافعالِ ما يتعدّى الى أربعةٍ فنشبّهُ هذا بهِ .

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .
(٢) في ب : (نسبةُ) ، وهو تحريف .
(٣) (هو) : ساقطة من و .

(فصل) قوله : والمتعدي ، وغير المتعدي سيّان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الاربعة .

قال الشيخ : يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه ؛ لأنّ هذه كلّها نسبة المتعدي وغير المعدي اليها واحد[1] فكما انتصب بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي ، وكذلك ما يُلحَق بالمعول من الحال والتمييز وغيره حكم المتعدي وغير المتعدي في نصبه سواء .

ومن أصناف الفعل المبني للمفعول

قال صاحب الكتاب : هو ما استغنى عن فاعله وأقيم المفعول مقامه وأسند اليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ الى فُعِلَ الى آخره .

قال الشيخ : قد أُعترض على قوله : ما استغنى عن فاعله لأنّ المرفوع عنده[2] ههنا فاعل[3] على ما تقدّم من مذهبه في أنّ مفعول ما لم يُسمّ فاعله فاعل ولذلك حدّ الفاعل بما يدخله في حدّه واذا كان فاعلاً فكيف يستقيم أنْ يقول : ما استغنى عن فاعله (وأُقيم المفعول مقامه ؟ وهل هذا إلاّ تصريح منه بأنّ المرفوع هنا غير فاعل . وأجيب عنه بأنّه أراد أنّ الفاعل على ضربين : فاعل قام به الفعل وفاعل أُسند اليه الفعل من غير

(١) في و : (فلمّا) وهو تحريف .

(٢) (عنده) : ساقطة من ش .

(٣) (فاعل) : ساقطة من ش .

قيامِ بهِ ، فقولهُ : « ما استغنى عن فاعله »[1] أرادَ بهِ فاعلَه الـذي يقومُ بهِ الفعلُ ، فعلى هذا يصحُّ أن يكونَ[2] هذا فاعلاً أيضاً لأنَّهُ داخلٌ تحتَ حدِّ[3] الفاعلِ الذي ذكره ولا يخرجه كونهُ فاعـلاً بذلكَ الاعتبارِ عن أنْ يكونَ مفعولاً في المعنى لأنَّ الجهةَ التي كانَ بها مفعولاً في المعنى غيرَ الجهةِ التي كانَ بها فاعلاً . وقولهُ : « معدولاً عن صيغةِ فَعَلَ الى صيغةِ فُعِلَ » يريدُ بصيغةِ فَعَـلَ أُسندتْ [صيغتهُ][4] على جهةِ قيامها بمحلها . وبقولهِ : « فُعِلَ » كـلَّ صيغةِ أُسندتْ لا على جهةِ قيامها ولم يردْ وزنَ فُعِلَ الذي هـو مفتوحُ الفاءِ والعينِ ولا فُعِلَ الذي هـو مضمومُ الفـاءِ مكسورُ العينِ ، لأنَّ عَلِمَ واستخرجَ مندرجٌ تحتَ فَعَلَ وإنْ لم يكـن على وزنهِ (واستُخرِجَ وانطلِقَ مندرجٌ تحتَ فُعِلَ وإنْ لـم يكنْ على وزنهِ)[5] لأنَّ المقصودَ ما ذكرناهُ ، فاذَنْ صيغةُ فَعَلَ علمٌ على كلِّ فعلِ أُسندَ على جهةِ قيامه ، وفُعِلَ علمٌ لكـلِّ صيغةِ أُسندتْ لا على جهةِ قيامهِ ، فاندرجَ تحتَ كلِّ واحدٍ منهما ما كانَ على وزنه وما ليسَ على وزنهِ . قولهُ : « ويُسمَّى » هـذا الفعلُ الموضوعُ لهُ صيغةُ فُعِلَ « فعلُ ما لم يُسمَّ فاعلهُ » .

قولهُ : والمفاعيلُ سواءٌ في صحةِ بنائهِ لها .

قالَ الشيخُ : يريـدُ أنَّـهُ يصـحُّ أن يُسنَدَ الفعلُ الـذي حُذِفَ فاعلهُ باعتبارِ قيامهِ بهِ الى أيِّ المفاعيـلِ شئتَ إلاَّ مـا

---

(1) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(2) في ش : (المعنى) ، وهو خطأ .
(3) (حدّ) : ساقطة من ش .
(4) (صيغتـه) : زيادة عن ش .
(5) ما بين القوسين : ساقط من ش .

استثناه ، وهو المفعولُ الثـاني في بابِ علمتُ ، والثـالثُ في بـابِ أعلمتُ ، والمفعولُ لهُ والمفعولُ معهُ ، فأمَّا الاولُ والثاني ، فانَّمـا امتنعَ أنْ يُسنَدَ اليه الفعلُ لأنَّهُ مسندٌ في المعنى ، لأنَّ قولـكَ : علمتُ زيداً قائماً مسندٌ فيه قائمٌ الى زيدٍ فاو ذهبتَ تُسنِدُ علمتُ الى قائمٍ وهي جملةٌ واحدةٌ لجعلتَ قائماً مسنداً اليهِ فكرهوهُ لذلكَ معَ الاستغناء عنه لأنَّهُ اذا ذُكِرَ أحدهما فلابدَّ من ذكرِ الآخـرِ ، واذا لم يكنْ بدٌّ من ذلكَ الآخر فالتزموا الاسنادَ اليهِ حتَّى لا يلزمهم ما ذكروا ، والمفعولُ الثالثُ في بابِ أعلمتُ كذلكَ • وأمَّـا المفعولُ لهُ فانَّما لم يبنَ لما لم يُسمَّ فاعلهُ لأحدِ أمرينِ : أحدهما أنَّهُ في المعنى كأنَّهُ جوابٌ لسائلٍ سألَ عن العلةِ فلو ذهبتَ [١٠٧ و] تقيمهُ مقامَ الفاعلِ لذهبَ هذا المعنى منهُ ، والثاني أنَّهُ مقدَّرٌ باللامِ وهـي فيه غالباً واللامُ لها معنىً غير ذلكَ فلو ذهبتَ تقيمهُ هـذا المقامَ لـم يُعلَمْ أنَّهُ من هذا القبيلِ فتُرِكَ لذلكَ • وأمَّا المفعولُ معهُ فامتنع لأمرينِ أيضاً أحدهمـا أنَّ حرفَ العطفِ يستدعي متقدمـاً ، فلـو حذفتهُ لذهبَ ما يستدعيهِ ، والآخر أنَّ اقامتَهُ هذا المقامَ يخرجهُ عن حقيقتهِ ؛ لأنَّ معنى كونهِ مفعولاً معهُ أنَّهُ مشتركٌ بينهُ وبينَ فاعـلِ في الفعلِ ، فلو حذفتَ الفاعلَ ذهبتِ المشاركةُ فزالَ كونـهُ مفعولاً معهُ فلم يستقمْ لذلكَ •

(فصل) قولهُ : واذا كانَ للفعلِ غيرُ مفعولٍ فبُنيَ لواحدٍ الى آخـرهِ •

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّهُ لا يقومُ مقامَ الفاعلِ إلاَّ واحـدٌ ، ويبقى ما كانَ على ما كانَ فلذلكَ تقولُ : أُعلِمَ زيدٌ عمراً خـيرَ الناسِ ، برفعِ زيدٍ ، وبنصبِ ما عداهُ ؛ لأنَّهُ لم تدعُ ضرورةَ إلاَّ

الى المسندِ اليهِ ، والمسندُ اليهِ لا يكونُ اِلاّ واحداً فوجبَ أن يبقى ما عداهُ على حالهِ •

(فصل) قولُه : والمفعولِ بهِ المعدي اليهِ بغيرِ حرفٍ من الفضلِ على سائرِ ما بُنيَ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّ المفعولَ بهِ الصريحَ اذا وُجِدَ مع بقيةِ المفاعيلِ لا يُقامُ مقامَ الفاعلِ سواهُ • هذا مذهبُ البصريين ، والكوفيونَ يختارونهُ ولا يوجبونهُ[1] ، والسرُّ في وجوبهِ أنّهُ اذا حُذِفَ الفاعلُ فالاوْلى أنْ يُقامَ مقامَهُ ما كانَ أقربُ الى الفعلِ ، وليسَ في المفاعيلِ ما هو أقربُ الى الفعلِ من المفعولِ بهِ ؛ لأنَّهُ من معقوليته كما أنَّ الفاعلَ من معقوليتهِ ، واذا حُذِفَ أحدهما وجبَ اقامةُ الآخرِ مقامَهُ ولا يردُ على ذلكَ اِلاّ المفعولُ المطلقُ فانَّهُ أقربُ الى الفعلِ حيثُ كانَ واصلاً اليهِ بغيرِ واسطةٍ • فالجوابُ عنهُ أنَّهُ ليسَ فيهِ دلالةٌ زائدةٌ ، بلْ هو في المعنى نفسُ الفعلِ ، والغرضُ اقامةُ شيءٍ تُسندُ اليهِ فلو أقمتهُ أسندتَ الشيءَ الى نفسهِ فكانَ ممتنعاً من حيثُ المعنى بخلافِ ما ذكرناهُ ، فانْ قيلَ فقولكَ : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ وأمثالهُ يستقيمُ اقامتهُ مقامَ الفاعلِ وفيهِ معنى زائدٌ[2] على معنى الفعلِ فلِمَ لم يكن أوْلى ؟ فالجوابُ عنهُ من وجهينَ : أحدهما أنَّهُ لم يخرجْ عن كونه كأنَّكَ نسبتَ الشيءَ الى نفسه ، لأنَّ الضربَ الشديدَ ضربٌ فكانَ غيرهُ أوْلى اذا وُجِدَ ، والآخرُ هو أنَّكَ لم تسندْ الى ضربٍ خاصٍ ولذلكَ تحكمُ على شديدٍ بأنَّهُ صفةٌ وإنَّما تكونُ الصفةُ بعدَ تتمةِ الاسمِ ، فصارَ

(١) انظر شرح الاشموني ٢/٦٧ •
(٢) في ش : خرم بمقدار ورقتين من الاصل •

قولكَ : ضُرِبَ ضربٌ وضُرِبَ ضربٌ شديدٌ(١) في أنَّ الاسنادَ الى (ضربٌ) فيهما سواءٌ ، فانْ قيلَ فالمفعولُ به المتعدي اليه بحرفٍ هو في المعنى مقتضى الفعلِ ، فلِمَ كانَ المفعولُ به بغيرِ حرفٍ أولى ، وقد قلتَ : إنَّ الاولويةَ فيه على بقيةِ المفاعيلِ لأجلِ الاقتضاءِ والفعلُ يقتضيها جميعاً اقتضاءً واحداً ؟ فالجوابُ أنَّ العربَ لمّا عدَّتِ الفعلَ الى أحدهما بنفسه والى الآخرِ بواسطةٍ فصارَ في الصورةِ كأنَّهُ أقوى منه باعتبارِ الفعلِ فجعلوهُ أولى لذلكَ ، فانْ قالَ فهبْ أنَّ المفعولَ بغيرِ حرفٍ أوْلى منهُ فلِمَ لا يكونُ المفعولُ بحرفٍ مقدماً على بقيةِ المفاعيلِ التزاماً ، لأنَّهُ من مقتضى الفعلِ وليستْ تلكَ من مقتضياته ؟ فالجوابُ أنَّهُ لمّا كانَ متعدياً اليه بحرفٍ أجروهُ مجرى أمثالهِ مما يتعدَّى اليه الفعلُ بحرفِ جرٍّ ليكونَ البابُ كلهُ على حالٍ واحدةٍ ، فأجروا قولهم : استغفرتُ اللهَ من الذنبِ ، أعْني منَ الذنبِ مجرى قولهم : استغفرتُ اللهَ في الدارِ ، أعني في الدارِ ، وإنْ كانَ من الذنبِ من مقتضياته وليسَ في الدارِ مثلهُ في اقتضاءِ الفعلِ لمّا شاركهُ في بابِ الجارِّ والمجرورِ فجُعلَ الحكمُ في الجميعِ سواء ، وإنْ كانَ ذلكَ أوْلى ولكن لا على سبيلِ الالتزامِ •

قولهُ : وأمّا سائرُ المفاعيلِ فمستويةٌ إلاَّ قدَّام الى آخرهِ •

(قالَ الشيخُ : يعني أنَّها سواءٌ في صحةِ بناءِ الفعلِ لكلِّ واحدٍ منها ومثلُ ما « استخذَّ بزيدٍ » الى آخرهِ وبيَّنهُ)(٢) •

(فصل) قولهُ : ولكَ في المفعولينِ المتغايرينِ أن تنسبَ الى أيِّهما شئتَ •

---

(١) (شديد) : ساقطة من ر •
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر •

قالَ الشيخُ : هذا الاطلاقُ يُوهمُ أنَّهُ يجوزُ مطلقاً وشرطهُ أنْ لا يقعَ لبسٌ ، فلو قلتَ : أعطيتُ العبدَ الجاريةَ لم يُفهَمْ مقامُ الفاعلِ إلاّ الاولَ ؛ لأنَّكَ لو أقمتَ كلَّ واحدٍ لوقعَ اللبسُ فلا يُعرَفُ الاخذُ من المأخوذِ ، وكذلكَ لو لم تبنِ للمفعولِ بهِ قلت : أعطيتُ العبدَ الجاريةَ لكانَ تقديمُ الآخذِ معتبراً خوفَ اللبسِ وكذلكَ اذا قلتَ : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً فلأنَّهُ لا يجوزُ تقديمَ المفعولِ الثاني على الاولِ إلاّ عندَ انتفاءِ [١٠٧ ظ] اللبسِ ، لو قلتَ : أعلمتُ عمراً زيداً قائماً ، وزيدٌ هو المُعلَمُ لم يجزْ لئلا يلتبسُ ، وكذلكَ اذا بنيتهُ لما لم يُسمَّ فاعلهُ لم يُقَمْ مقامَ الفاعلِ إلاّ الاولِ لئلا يلبسُ إلاّ أنَّكَ اذا أقمتَ الاولَ في البابينِ مقامَ الفاعلِ جازَ التقديمُ والتأخيرُ لانتفاءِ اللبسِ ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : أُعطيَ العبدُ الجاريةَ ، وأُعطيَ الجاريةَ العبدُ كانَ اللبسُ منتفياً بخلافِ حالهِ في المنصوبِ فانَّكَ لو قدَّمتَ وقعَ اللبسُ ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : أعطيتُ العبدَ الجاريةَ فمفهومٌ أنَّ العبدَ هو الآخذُ ، فلو ذهبتَ تقولُ : أعطيتُ الجاريةَ العبدَ فتقدمَ ، وأنتَ تقصدُ المعنى الاولَ وقعَ اللبسُ إذِ الاعرابُ مخصوصٌ في أحدهما يميزهُ فكذلكَ بابُ أعلمتُ عندَ تسميةِ الفاعلِ وعندَ حذفهِ حكمهُ ما ذكرناهُ من لزومِ تقديمِ المفعولِ الاولِ عندَ تسميةِ الفاعلِ خوفَ اللبسِ ، ومن وجوبِ اقامةِ المفعولِ الاولِ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ ، فاذا قامتْ قرينةٌ تُبيِّنُ المرادَ فيهما جازَ التقديمُ فيهما جميعاً عندَ تسميةِ الفاعلِ ، وجازَ اقامةُ أيِّهما شئتَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفِ الفاعلِ ومثالهُ قولكَ : أعطيتُ زيداً درهماً فجائزٌ أن تقولَ : أعطيت درهماً زيداً لأنَّهُ لا يُلبَسُ إذْ معلومٌ أنَّ زيداً هو الآخذُ ، وجائزٌ أنْ تقولَ : أُعطيَ درهمٌ إذْ لا يُلبَسُ ، وكذلكَ اذا قلتَ : أعلمت زيداً الكتابَ مستعاراً ، فيجوزُ أنْ نقدّمَ إذْ لا لبسَ في أنَّ زيداً هو

المُعلَم لاستحالة اعلام الكتاب ، وجائزٌ أن تقولَ : أُعلِمَ زيداً الكتابُ مستعاراً لانتفاء اللبس إلاّ أنّ اقامةَ المفعولِ الاولِ وإنْ انتفى اللبسُ أحسنُ لأنّهُ في المعنى ، وكانَ أقربَ الى اقامته مقامَ الفاعلِ وكذلكَ المفعولُ الاولُ في بابِ أعلمتُ ، لأنّهُ في المعنى عالمٌ فكانَ مثلُ زيدٍ في الاعطاءِ واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

ومن أصنافِ الفعلِ أفعالُ القلوبِ

قولهُ : وهي سبعةٌ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : هذهِ الافعالُ كلها اشتركتْ في أنّها لحكمِ الذهنِ يتعلقُ بشيءٍ على صفةٍ ، فلذلكَ اقتضتْ مفعولينِ ، وفائدتُها الاعلامُ بأنّ النسبةَ حاصلةٌ ممّا دلّ عليه الفعلُ من علمٍ أو ظنٍّ ، فانَّ الخبرَ قد يكونُ عن علمٍ وقد يكونُ عن ظنٍّ ، فاذا قصدَ التعرضَ لتعريفِ ما الخبرُ عنهُ أتى بالفعلِ الدالِّ على ذلكَ وأدخلَ على المفعولينِ المذكورينِ •

قولهُ : اذا كُنَّ بمعنى معرفةِ الشيءِ على صفةٍ •

قالَ الشيخُ : فيهِ مسامحةٌ ؛ لأنّها ليستْ كلهـا للعلمِ وإنّما بعضُها كذلكَ ، ثم لو قُدِّرَ أنّها للعلمِ لم يحسنِ التعبيرُ عنهُ بمعرفةِ الشيءِ على صفةٍ ؛ لأنّ لفظَ المعرفةِ إنّما وُضِعَ لأحدِ مدلولي العلمِ ، وهو المتعلقُ بالمفردِ خاصةً فاطلاقهُ على العلمِ بالاعتبارِ الآخرِ غيرِ محققٍ ، ألا ترى أنّكَ اذا قلتَ : عرفتُ زيداً قائماً فانّما تحكمُ على القائمِ بالحالِ دونَ الخبرِ في المعنى ، واذا قلتَ : علمتُ زيداً قائماً احتملَ الحالَ واحتملَ المفعولَ الثاني الذي هو في المعنى خبرٌ ، فقد ظهرَ لكَ الفرقُ بينَ معاني هذهِ الافعالِ وبينَ المعرفةِ من الوجهينِ المذكورينِ •

(فصل) قوله : ويستعمل أريت استعمال ظننت .

قال الشيخ : وأصل أريت ههنا أن يكون معدى بالهمزة عن رأيت التي بمعنى علمت[1] فاستعملت بمعنى ظننت لما كثرت في كلامهم وكثر الخبر عن ظن فجرت للظن ، وكذلك ما تصرف منها ، « ويتولون في الاستفهام خاصة : متى تقول زيداً منطلقاً ؟ بمعنى تظن . يريد أن فعل القول اذا كان مستقبلاً للمخاطب مستفهماً عنه جرى مجرى الظن على اللغة الفصيحة ، وسره ما تقدم من أن القول إنما حكيت الجملة بعده لما كان أكثر ما يطلق على حكاية ما قيل لفظاً ومعنى ، فلما كان ههنا واقعاً موقع معنى ما لا يصح أن يكون حكاية أعمل عمله ، وقول النحويين : إنه بمعنى الظن تسامح والا فقد يقال في هذه المسألة ومتى تقول زيداً منطلقاً ؟ بمعنى ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن ، ولو كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بها عما يعلم ولا الجواب بما يكون معلوماً ، ونحن نعلم خلافه . « وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت » يعني في عمله لما رأوه متعلقاً بجزئين كتعلق العلم والحسبان أجروه في نصب متعلقه اذا ذكر ، فالحق إذن إن القول على حاله في المعنى الاصلي ، وإنما حسن اجراؤه فيما ذكرناه لما كان موافقاً لأفعال القلوب في المتعلق وقد تقدم الفرق بينهما من جهة أن متعلق [١٠٨ و] القول ليس كمتعلق الحسبان ؛ لأن متعلق الحسبان مفعول به محقق بمنزلة المفعولين في أعطيت زيداً درهماً ، ومتعلق القول في المعنى هو القول ، وإنما تكون فيه خصوصية بذكر خاصته فيتوهم أنه متعلق له كذلك (كما توهم أن المفعولين الثاني والثالث في (أنبأت) وأخواتها متعلق لها كمتعلق

(١) في س : (علمته) ، وهو تحريف .

(أعلمتُ) وليسَ كذلكَ)[1] ، فاذَنْ ضعفَ نصبُ المفعولين في باب (قلتُ) وقَوِيَ نصبُ المفعولين في باب (أنبأتُ) ، وقُوِيَ النصبُ[2] في الاستفهامِ المذكورِ لمّا كانَ الأمرُ المقوي للحكايةِ مفقوداً •

(فصل) قولهُ : ولها ما خلا حسبتُ وخلتُ وزعمتُ معانٍ أُخر لا يتجاوزُ عليها مفعولاً واحداً •

قالَ الشيخُ : لأنَّ تعديتَها الى مفعولين إنَّما كانَ بالنظرِ الى اقتضائِها الجزئين ، فاذا كانتْ قد وُضعت لمعنى آخر لا يقتضي إلاَّ أمراً واحداً وجبَ ألاَّ يتعدى إلاَّ الى واحدٍ ؛ لأنَّ التعديَ أمرٌ معنويٌّ فثبتُ تعددُ متعلقه ، وافرادُه على حسبِ المعنى ، وكذلك ظننتُ اذا أردتَ بها التهمةَ ؛ لأنَّ الاتهامَ إنَّما يقتضي متهماً ، وكذلكَ علمتُ اذا قصدتَ بها علمَ الشيءِ في نفسه إنَّما تقتضي واحداً ، وفسَّرها بعرفته ؛ لأنَّ وضعَ عرفتهُ لذلكَ خاصةً ، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ تفسيرَ الجميعِ بالمعرفةِ أولا غير سديد •

قولهُ : ورأيتهُ بمعنى أبصرتهُ •

قالَ الشيخُ : لأنَّ الابصارَ إنَّما يقتضي واحداً « ووجدتُ الضالةَ » أصبتها في نفسها « وكذلكَ رأيتُ الشيءَ بمعنى بصرتهُ أوْ عرفتهُ » قولهُ : « أو عرفتهُ » (فيهِ نظرٌ اذا لم يثبت رأيتُ الشيءَ في نفسهِ بمعنى عرفتهُ وإنَّما يثبتُ رأيتهُ بمعنى علمتهُ على صفةٍ)[3] وبمعنى أبصرتهُ بعيْني ، فاستعمالُ أريتُ على معنى

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •
(٢) انتهى الخرم : في ش •
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

عرفتُ على خلافِ ذلكَ ، ولا يستقيمُ الاستدلالُ بقولهِ تعالى : { وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا }(١) ، [فإنَّهُ غيرُ واضحٍ في عرفنا](٢) لظهورهِ في أبْصَرْنَا .

قولهُ : وأتقولُ أنَّ زيداً منطلقٌ ، أي : أتفوهُ بذلكَ .

قالَ الشيخُ : يوهمُ أنَّ المعنى في الكسرِ غيرُ المعنى في الفتحِ ، والتحقيقُ أنَّ المعنى واحدٌ في الموضعينِ ، وكذلكَ اذا قلتَ : أتقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟ وأتقولُ زيداً منطلقاً ؟ في أنَّ المعنى واحدٌ ، وهو السؤالُ عمَّا قامَ بهِ [من](٣) القولِ الذي هو مختصٌ بهذهِ النسبةِ ، ووجهُ النصبِ كوجهِ نصبِ مفعولي علمتُ كما تقدَّمَ ، ووجهُ الرفعِ ما تقدَّمَ من قصدِ حكايةِ الجملةِ ، وإنَّما لم يذكرْ أنَّ زعمتُ لها وجهانِ أيضاً مثلُ غيرها من الافعالِ معَ أنَّهم يقولونَ : زعمتُ بمعنى كفلتُ وهو لفظُ زعمتُ المتعديةِ الى مفعولينِ ، لأنَّهُ قصدَ الى استعمالِ هذهِ الالفاظِ معَ بقائها أفعالاً من أفعالِ القلوبِ .

فإنْ قيلَ فرأيتَ اذا كانتْ من رؤيةِ العينِ فهي بمعنى أبصرتُ وليستْ من أفعالِ القلوبِ . فالجوابُ أنَّها وإنْ كانت للابصارِ فمعناها أيضاً علمٌ بالحاسةِ ، فلم يخرجْ عن معنى العلمِ وكذلكَ اذا وردَ وجدتُ الضالةَ بمعنى أصبتها ، فإنَّ وجدتُ مثلهُ ثمَّ ، إلاَّ أنَّهُ ثمَّ بمعنى أصبتها على صفةٍ وههنا أصبتها في نفسها فكانتْ مثلُها وليسَ كذلكَ زعمتُ بمعنى كفلتُ معَ زعمتُ التي من هذا البابِ .

(فصل) قولهُ : ومن خصائصها أنَّ الاقتصارَ على أحدِ المفعولينَ الى آخرهِ .

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٢٨ .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة ع ن ل ، ب ، ش .

(٣) (من) : زيادة عن ل .

قالَ الشيخُ : وإنّما اختُصّتْ بامتناعِ الاقتصارِ على أحدِ مفعوليها لأنّها في مفعولاها بخلافِ بابِ كسوتُ ، فإنّهُ لا ربطَ بين مفعوليها فلذلكَ جازَ ذكرُ أحدهما دونَ الآخرِ بخلافِ هذا البابِ .

قولُه : فأمّا المفعولانِ معاً فلا عليكَ أنْ تسكتَ عنهما في البابينِ .

قالَ الشيخُ : يعني هذا وبابَ كسوتُ ، وقد اختلفَ الناسُ في جوازِ قطعهما عن المفعولينِ من غيرِ أنْ تقترنَ بها زيادةُ فائدةٍ ، فمنهم بعضهم نظراً الى أنّهُ لا يخلو أحدٌ عن علمٍ وحسبانٍ ، (فلو قيلَ علمتُ وحسبتُ لم تكنْ فيه فائدةٌ فيكونُ امتناعهُ لامتناعِ فائدتهِ وهو وجهٌ قويٌّ في ذلك[1] ، (أوْ لأنّ هذهِ الافعالَ قد تلقيت بما يتلقى به القسمُ فكما لا بدَّ للقسمِ من جوابٍ ، فكذلكَ لا بدَّ لهذه الافعال من مفعولين[2]) . واستدلَ الآخرونَ بقولهم : { مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ }[3] ، فقد ذكرَ الفعلَ مقطوعاً عن المفعولينِ وعن الزيادةِ . وأُجيبَ بأنّ هذا مثلٌ[4] قد عُلِمَ معناهُ وكانت الزيادةُ معلومةً إذْ المفعولان محذوفانِ ، لأنّ مَنْ يَسْمَعْ يَخَلِ المسموعَ صحيحاً إذْ لا معنى من يسمعْ من يركنْ الى الاستماعِ ، (أوْ لأنّ هذا مثلٌ والمثلُ غيرُ مقيسٍ [١٠٨ ظ] عليهِ)[5] . وقد اعترضَ

---

(١) ما بين القوسين : في ش متأخر عما بعده .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) مثل يضرب في مجانبة أخبار الناس ، لأنه من يسمع أخبار الناس ربما يعني صحتها ، والشاهد فيه حذف مفعولي يخل ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ٢/٢٦٣ ، ابن يعيش ٧/٨٣ .

(٤) (مثل) : ساقطة من ب ، ت .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل .

بقولهم : ظننتُ ذاكَ ، وهو اقتصارٌ على أحدِ المفعولين وأُجيبَ عنهُ بأنَّهُ إشارةٌ الى الظنِّ المدلولِ عليهِ بظننتُ والمفعولانِ محذوفانِ ؛ لأنَّ ذاكَ إنَّما يُقالُ بعدَ تقدمِ ذكرِ ما يصحُّ أنْ يكونا مفعولينِ كقولِ قائلٍ ظننتُ زيداً قائماً فتقولُ : ظننتُ ذاكَ أي ظننتُ ذاكَ الظنَّ ، أي ظناً مثلهُ ، واذا اشيرَ الى ظنٍّ مخصوصٍ وجبَ أنْ يكونَ مفعولاً في المعنى مثلهما فيحذفُ للعلمِ الظنَّ ، أي ظناً مثلهُ ، واذا أُشيرَ الى ظنٍّ مخصوصٍ بمتعلقٍ به ، ومن ثمَّ وهمَ بعضُهم في أنَّ ذاكَ اشارةٌ الى المفعولين جميعاً وجوَّزَ مثلَ ذلكَ لمّا كانَ عبارةً عن المفعولينِ كما جوَّزَ أنبأتهُ ذاكَ وقلتُ لهُ ذلكَ ، وهو في موضعِ الجملةِ فكذلكَ ههنا ، وهذا غلطٌ فانَّ مفعولي أنبأتُ وأخواتهِ وما يقع بعدَ القولِ ليسَ من مقتضياتِ الانباءِ ، والقولُ وإنَّما هو انبأٌ والقولُ بعينهِ ولكنَّهُ على وجهٍ من التخصيصِ ، ألا ترى أنَّ قولكَ : زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من النبأَ ، وقولكَ :زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من القولِ فوضحَ أنهُ مصدرٌ محققٌ وإنَّما وقعتْ صورةٌ هي صورةُ الجملةِ ؛ لأنَّ النوعَ المخصوصَ منه لا يكونُ إلاَّ كذلكَ ، فجاءتِ الجملةُ من ضرورةِ الخصوصِ فاذا عُدلَ عن الخصوصيةِ جاءَ المصدرُ فيهِ مفرداً ، فتقول أنبأتهُ الانباءَ وأنبأتهُ ذلك تعني الانباءَ ، وليسَ مفعولاً ظننتُ وحسبتُ كذلكَ فانَّهُ من متعلقهِ ووضعهِ أنْ يتعلقَ بالشيء على صفةٍ فاذا علقهُ ههنا بالحديثِ بجملتهِ احتجتَ الى صفةٍ يكونُ الحديثَ عليها وإلاَّ خالفتَ وضعَهُ ، ولا يستقيمُ أن يُقالَ إنَّه لمّا تضمنَ الصفةَ والذاتَ جميعاً أغنى عن ذكرهما مفعلين فانَّكَ أوقعتَ الظنَّ على الجملةِ بلفظٍ واحدٍ على أنَّهُ الأولُ ، وذلكَ يوجبُ ذكرَ الصفةِ ، ولو ذكرتَ الجملةَ مفصلةً وأنتَ تعني بها الحديثَ ، وأنَّهُ مظنونٌ بكمالهِ أنْ تذكرَ صفةً أخرى يكونُ عليها

الحديثُ فهذا أجـدرُ ، فوضحَ بذلكَ أنَّ ذاكَ في « ظننتُ ذاكَ » لا يستقيمُ جعلهُ مفعولاً لا لحديثٍ ولا لغيرهِ ، ووجبَ جعلهُ مصدراً . وتقولُ : ظننتُ بهِ إذا جعلتهُ مكانَ ظنكَ « فيكونُ المفعولانِ أيضاً محذوفينِ ويكونُ به فضلةً كالظرفِ لبيانِ موضعِ الظنِ لا على أنّهُ أحدُ المفعولينِ كما تقولُ : ظننتُ في الدارِ ، إلاّ أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ الدارَ ظرفٌ محققٌ لوقوعِ الظنِّ فيه ، والمجرورُ [ههنا][1] ظرفٌ مقدرٌ لمحلِ ما تعلقَ به الظنُ ، ولذلكَ لو صرَّحتَ بالمفعولينِ مع مثلِ ذلكَ كانَ مستقيماً لقولكَ : ظننتُ بزيدٍ وجهه حسناً فوجهُـهُ حسنٌ هما المفعولانِ ، وبزيدٍ إنَّما ذُكِرَ ليتبيَّنَ بهِ محلُّ ما تعلقَ به الظنُ وهو مع حذفِ المفعولينِ أحسنُ لبيانهِ بالفائدةِ ، ومع المفعولينِ تقلُ فائدتهُ ، لأنَّ المفعولينِ يحصلُ منهما ذلكَ ، وقـولُ من قالَ : إنَّهُ مفعولٌ بدليلِ قولهم : ظننتُ بهِ خيراً لا يستقيمُ لما تقدَّمَ من أنه خلافُ وضعهِ ، ووجههُ أنَّهُ مصدرٌ أيضاً أي ظنَّ خيرٍ كما تقولُ : ظننتُ سوءً وظننت سوءٍ بمعنى واحدٍ ، الذي يدلكَ على ذلكَ أيضـاً أنّكَ لو جمعت بينَ ذلكَ وبينَ المفعولينِ لـكان مستقيماً كقـولكَ : ظننتُ بزيدٍ خيراً ودَّهُ باقيـاً ، فذكرتَ المفعولينِ في قوله تعـالى : { يَظُنُّونَ باللهِ غيْرَ الحقِّ ظَنَّ الجَاهِلِيَّةِ }[2] ، فقولهُ غيرَ الحقِ وظنَّ الجاهليةِ مصـدرانِ أحدهما للتشـبيهِ والآخرُ توكيـداً لغيرهِ والمفعولانِ محذوفانِ أي إخلافُ وعدهِ حاصلاً ، فهـذا ممّا يُبيَّنُ بهِ أنَّ في قولكَ : ظننتُ بـهِ ليس مفعـولاً لظننتُ ، فانْ جعلت الباءَ زائدةً بمنزلتها في ألقَى بيدهِ لم يجزِ السكوتُ عليه » ، جعلُ الباءِ زائدةً في مثلِ ذلكَ يتوقفُ على السماعِ ولـم يثبتْ ظننتُ بزيدٍ قائماً واذا كانَ كـذلكَ فلا معنى لقولهِ : « فان جعلت الباءَ زائدةً » فانّهُ يوهمُ صحةَ ذلكَ وليسَ بصحيحٍ .

---

(١) (ههنا) : زيادة عن ل ، ب .
(٢) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .

(فصــل) قوله : ومن خصائصها أنّها اذا تقـدمت أُعمِلَت الى آخره .

قالَ الشيخُ : أمّا اذا تقدمت فالوجهُ الاعمـالُ وهو الثابتُ كثيراً ، وقد نُقِلَ جوازُ الالغاء ولا بُعدَ فيه ؛ لأنَّ المعنى في صحة الالغا قائمٌ تقدمت أو تأخرت ، (وهو أنَّ متعلقها لهُ إعرابٌ مستقلٌ قبلَ دخولها فجعلَ بعدَ دخولها على أصلـه وجُعِلَت هي تفيدُ معناها خاصةً ، وهذا حاصلٌ تقدمت أو تأخرت)[1] ، وإنّما كثـرَ أعمالها مقدمةً لأنَّ المقتضي اذا تقدّمَ كانَ أقوى منهُ اذا تأخرَ بدليلِ قولهم : لزيدٍ [٩٠١و] ضربتُ وامتناعُ ضربتُ لزيدٍ ، واذا كـانَ كذلكَ فلا بعدَ في التزامِ النصبِ عنـدَ التقـديمِ إذ القوةُ ، واذا توسطت أو تأخرت حصلَ بعضُ الضعف فيقوى الرجوعُ الى أصلِ مفعوليها كما تقدّم فحصلَ من ذلكَ أنّها اذا تقدمت قوىَ الأعمالُ أو ألتُزِمَ على قولٍ ، واذا توسطت كانَ الالغاءَ أقوى منهُ اذا تقدمتُ ، واذا تأخرت كانَ الالغاءُ أقوىَ منهُ اذا توسطت .

قولهُ : ويُلْغَى المصدرُ الغاءَ الفعلِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ الفعلَ مرادٌ فيجوزُ الغـاؤهُ وإعمـالهُ إذْ الجميعُ سواء ولا يكونُ الالغاءُ في سائرِ الأفعالِ ، يعني : في بقيـةِ الأفعالِ من جهة أن متعلقاتها غيرُ مرتبطـةٍ بانفسـها حتى تبقى علـى حالها . ألا ترى أنَّ قولكَ : أعطيتُ زيداً درهماً لو ألغيتهُ لم يستقمْ أن ينتظمَ زيدٌ معَ الدرهمِ كلاماً إذْ لا رابطَ بينهمـا قبلَ ذلكَ ولا بعدَهُ بخلاف ما نحن فيهِ .

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(فصل) قوله : ومنها أنّها تعلق .

قالَ الشيخُ : والفرق بينَ التعليقِ والالغاءَ أنَّ الالغاءَ عبارةٌ عن العملِ معَ جوازِ الاعمالِ لبقائها على أصلها ، والتعليــقُ قطعُها عن العملِ لمانعٍ منعَ من إعمالها وذلك عنــد دخولِ حرفِ الابتــداءِ والاستفهامِ والنفــي لأنّكَ لو أعملتها لجعلتَ ما بعــدَ لامِ الابتداء وحرفَ الاستفهامِ والنفي معمولاً لِما قبلهُ فيخرج عن أنْ يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ وهو موضوعٌ في صدرِ الكلامِ فلا يعملُ ما قبلهُ فيما بعدهُ . فوجبَ الالغاءُ لذلكَ وموضعهُ موضع نصبٍ باعتبار المعنى ، لأنّهُ متعلقُ الظنِّ إلاّ أنّهُ جملةٌ مستقلةٌ ، وكونهُ متعلقاً للظنِّ باعتبار المعنى لا يخرجهُ عن أن يكونَ لهُ صــدرُ الكلامَ ، ألا ترى أنّكَ اذا قلت : زيدٌ ما ضربتــهُ أوْ زيدٌ هَلْ ضربتهُ ؟ لم يخرجْ بوقوعه خبراً للمبتدأ عن أن يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ ؛ لأنّهُ وقعَ في جملةٍ في صدرِ الكلامِ ، فقد وفرَّ عليه ما يقتضيه فكذلكَ ههنـا ، واذا دخلَ على هذه الجملةِ كانَ في المعنى المسندُ اليهِ هو المفعـول الاولُ والمسندُ هو المفعولُ الثاني ، وقد اختلفَ في علمتُ هَلْ قلم زيدٌ أمْ عمروٌ ؟ فجوّزهَ قومٌ ومنعهُ قومٌ معَ اتفاقهم علــى علمتُ أ زيدٌ عنــدكم أمْ عمروٌ ؟ فأمّا من أجازهُ فأنّهُ نظرَ الى صـورة الجملةِ وهي حاصلةٌ في الموضعين[1] مثلها في [قولك[2]] : أ زيــدٌ قائمٌ أم عمرو ؟ والذي منعَ زعمَ أن مضمونَ الاستفهامِ لا يصحُ أنْ يكونَ متعلقاً للعلمِ إلاّ بتأويلٍ وهو أنْ يكونَ ما يُقالُ في جـوابِ الاستفهامِ معَ أم أحدُ الشيئين منســوباً اليه ذلكَ الحكمُ فيحصلَ تعلقُ العلمِ بشيءٍ على صفــةٍ ، فاذا قلتُ علمتُ أزيدٌ عنــدكَ أمْ

(١) (مثلها) : ساقطة من ش .
(٢) (قولك) : زيادة من ر .

عمرو[1] ، فمعناه علمت أحدهما معيناً على صفة وهو كونه عندك لأنّ ذلك الذي يقال في جوابه ، وأمّا اذا قال : هل زيد قائم ؟ فليس جواب هذا نسبة القيام الى زيد أو نفيه حتّى يصح أن يقال إنّ العلم اذا دخل عليه تعلّق بذلك حسب ما تعلّق مع أم وانّما جوابه نعم أو لا فهو غير متعيّن ، فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك ؟ ويجاب بأنّ معنى (نعم) زيد قائم ، ومعنى (لا) ما زيد قائماً ، ولولا ذلك لم يستقم أن يكون نعم أو لا كلاماً ، فحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب ، وهو لمصحح للتعليق ، ومثل الهمزة وأم علمت أي الرجلين جاءك وما أشبهه مما معناه طلب التعين فهو في الجواز سواء .

قوله : ولا يكون التعليق في غيرها .

قال الشيخ : ليس بمستقيم على ظاهره فانّ عرفت وعلمت الذي بمعنى عرفت تعلق أيضاً وكذلك ما أشبهها من أفعال القلوب تعلّق أيضاً مع الاستفهام ، نعم التعلّق مخصوص بأفعال القلوب دون سائر الافعال وسببه مع النفي والابتداء ما تقدّم من أنّها جملة مستقلة دخل عليها ما يصدر من عمل الاول فيها فاستقام ذكرها مقطوعة عن اعمال الفعل فيها ، وليس لمتعلّق من متعلقات الافعال هذا المعنى حتّى يستقيم تعليقها كما أنّه لم يستقم الغاؤها لفوات ذلك المعنى وسببه مع الاستفهام في المتعدية الى مفعولين ما ذكرناه الى واحد ، إنّ المقصود علمت جواب ذلك وهذا إنّما يستقيم مع العلم دون غيره[2] ، فلذلك لم يتعلّق الاّ أفعال القلوب .

(١) في س : (كانّ) ، ولا تستقيم معها المعنى .
(٢) (غيره) : ساقطة من س .

(فصل) قولُه : ومنها أنّكَ [١٠٩ ظ] تجمعُ فيها بينَ ضميري الفاعلِ والمفعولِ الى آخره •

قالَ الشيخُ : سببهُ أنّهم إنّما كرهوا ذلكَ في غيرها وإنْ كانَ هو الاصلُ لـمَا ثبتَ من أنَّ غيرها قلَّ أنْ يكونَ في الوجودِ فاعلُه ومفعولُه لشيءٍ واحدٍ فلّما كانَ كذلكَ كرهوا أن يأتوا بالضميرِ لهما فسبقَ الى الوهمِ الى أنّهما مختلفانِ قضاءً بالاكثرِ فيقعُ اللبسُ فعدلوا الى لفظِ النفسِ ليكونَ إيذاناً باتحادهما لـمَا فيه من زيادةِ اللفظِ ليسَ في المضمرِ ، وأمّا أفعالُ القلوبِ فانّها كثيراً ما يقعُ فاعلها ومفعولها لشيءٍ واحدٍ بَل هو الاكثرُ ، لأنَّ علمَ الانسانِ وظنّهُ بأمورِ نفسهِ أكثرُ وقوعاً من غيرهِ ، وإذا كانَ كذلكَ فقد زالَ المعنى المقتضى لتغييرِ الأصلِ فبقيتْ على اصلها وحُمِلَ عليها قولهم : « عَدِمْتَنِي وفقَدْتَنِي » ؛ لأنّها ضدُ وجدتُ منها فحملتا على ضدّهما ولا بعدَ في أن يُحملَ الشيءُ على ضدّهِ ، والله أعلمُ بالصوابِ •

ومن اصنافِ الفعلِ الافعالُ الناقصةُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي كانَ وصارَ وأصبحَ وأمسى الى آخرها •

قالَ الشيخُ : هذه الافعالُ كلها اشتركتْ في أنّها لتقريرِ الشيءِ على صفةٍ ومن ثمَّ احتيجَ فيها الى الجزئينِ وهو معنى قولهِ : « يدخلنَ دخولَ أفعالِ القلوبِ » ، وان اختلتْ جهاتُ الاحتياجِ إذْ جهةُ الاحتياجِ تبيّنُ متعلّقَ الخبرِ أبالظنَّ هو أم بالعلمِ ؟ وجهةُ الاحتياج ههنا كونها لتقرير الشيء على صفةٍ فلا بدَّ من ذكرِ ذلك الشيء وصفتهِ ثمَّ أنّها تختلفُ بعدَ ذلكَ بحسبِ معانيها •

قولُه : ويُسمَّى المرفوعُ أسماً والمنصوبُ خبراً .

قالَ الشيخُ : يعني اسماً مضافاً الى ما ذُكِرَ معـهُ ، وكذلك الخبـرُ ، فانْ كـانَ المذكـورُ كـانَ قيـلَ اسـمُ كـانَ وخبـرُ كانَ وكذلكَ غيرها ، وانَّما نسبوهُ الى كانَ إشـعاراً بأنَّهُ معمولُهُ ومتعلقهُ ، والا فليسَ هو اسماً لكانَ ولا خبراً عنهما في الحقيقةِ وقد يُضَافُ الشيءُ الى الشيءِ بأدنى سببٍ ، ولم يقولوا : في مثلِ ضربَ زيدٌ عمراً اسمٌ وخبرٌ بَلْ فاعلٌ ومفعولٌ ، ليفرقوا بينَ البـابينِ في أسـماءِ متعلقاتها في الاعرابِ ، فجعلوا الاسـمَ والخبرَ لمتعلقـاتِ الافعالِ الناقصةِ المذكورةِ ، فاذا قالوا : اسمٌ وخبرٌ عُلِمَ أنَّهم قصدوا الى هذا النوعِ من الأفعالِ ، وأيضـاً فان المرفوعَ والمنصوبَ ليسَ كنحو المرفوعِ والمنصوبِ في ضربتُ إذْ منصوبُ ضربتُ مفعولٌ في الحقيقةِ وليسَ منصوبُ كانَ كذلكَ . ثمَّ بيَّنَ كونهـنَ نواقصَ من حيثُ إنَّهُ لو اقتصرَ على المرفوعِ لم يستقمْ فكانتْ ناقصـةً أي عندَ اقتصاركَ فيها على المرفوعِ خاصةً بخلافِ غيرها من الافعـالِ ، فانَّك لو اقتصرتَ على المرفوعِ لكانَ مستقيماً ولم تكنْ ناقصةً وسببه ما تقدَّمَ من أنَّ وضعها لتقريرِ الشيء على صفةٍ فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غيرِ موضعِها فلم يستقم لذلكَ .

(فصل) قولُه : ولم يذكرْ سيبويه منها إلاَّ كانَ وصارَ وما دامَ وليسَ[1] الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أمَّا ما دامَ فكثرتُها ، وأمَّا الآخرُ فلأنَّها لـم تُستعملْ الاَّ كذلكَ واستغنى عن البواقي بما بيَّنهُ من المعنى وهو قولُه : « وما كانَ نحوهنَ من الفعلِ ممـا لا يستغنى عن الخبـرِ » يريد

(١) انظر الـكتاب ٢١/١ .

ما وُضعَ لما ذكرناه من تقرير الشيءِ على صفةٍ (فهذا معنى قولهِ « مما لا يستغني عن الخبر »)(1) .

قوله : ومما يجوزُ أنْ يُلحَقَ بهنَّ عادَ وآضَ وغدا وراحَ .

قالَ الشيخُ : (لأنَّ أحدَ وجهي استعمالها لتقرير الشيء على صفة (2)) فوجبَ عندَ ذلكَ أنْ يكونَ منها لمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصةً به .

قوله : وقد جاءَ ، جاءَ بمعنى صارَ في قولهم : { مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ }(3) .

قالَ الشيخُ : وهَل يقتصرُ في ذلكَ على هذا المحلِ أو يتعدَى الى غيرهِ ، فيهِ نظرٌ والاولى أنْ يتعدَى لأنَّهم يقولونَ : جاءَ البرُّ قفيزينِ وصاعينِ على أنَّهُ قد قيلَ إنَّ قفيزينِ حالٌ وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّهم لم يقصدوا الاخبارَ عن « البرِّ » بالمجيء في نفسهِ وإنَّما قصدوا حصولَهُ على هذه الصفةِ فوجبَ أنْ يكونَ مما نحنُ فيهِ وإذا ثبتَ ذلكَ صحَّ استعمالهُ في غيرِ الموضعِ المذكورِ وأمَّا قولهم : { حتَّى قَعَدَتْ كأنَّها حربةٌ }(4) ، والظاهرُ أنَّهُ مخصوصٌ بمحلهِ فانَّهُ

(1) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(2) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(3) (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ) : قيل أول من قاله : الخوارج لابن عباس حينما أرسله الامامُ عليٌّ (ع) ، انظر همع الهوامع ١/١١٢ ، الكتاب ١/٢٤ ، الاشموني ١/١٢٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢ .
(4) أرهَفَ شفرتَه حتّى قعدتْ ... الخ من كلام العرب ، انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢ ، شرح الاشموني ١/٢٢٩ ، همع الهوامع ١/١١٢ ، حاشية الصبان ١/١٢٩ .

يُعرَفُ في غيرِه إذْ لا يُقَالُ قعدَ كاتباً على نحو صارَ كاتباً ولكن لا يبعدُ أن يُقَالَ قعدَ زيدٌ كأنَّهُ سلطانٌ على نحو ما نحنُ فيه من ارادة ثبوته على هذه الصفة فيكونُ بمثلِ ذلكَ •

(فصل) قولهُ : وحالُ الاسمِ والخبرِ مثلهما في بابِ الابتداءِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : مثلها ضميرُ الحالِ المضافة الى الاسمِ والخبرِ جميعاً ، فإذا كانَ كذلكَ ، كانَ حالُ الاسمِ كحالِ المبتدأ وحالُ الخبرِ كحالِ الخبرِ في مراده ؛ لأنَّهُ أضافَ الحالَ اليهما وأخبرَ عنها بإضافة المثلِ الى المبتدأ والخبرِ ثم خصَّصَ المثلية[1] التي أرادها بكون الاسمِ معرفة ، والخبرُ نكرةً ، وليسَ ينبغي أنْ تُجعَلَ المثليةُ في ذلكَ خاصةً بَل المثليةُ [١١٠ و] فيه وفي غيره من أحكام المبتدأ والخبرِ إلاَّ أنْ تكونَ كانْ مانعةً منه ، فيتماثلُ البابان في أنَّهُ يجوزُ أنْ يقعَ المبتدأُ معرفةً ونكرةً بشرطه ويكون الخبرُ مفرداً وجملةً بالقاسمِ والشروطِ التي مضتْ وما خُصِّصَ بهِ حكمٌ من الاحكامِ المذكورةِ « ونحو قولِ القطامي »[2] :

٢٠٧ وَلاَ يَكُ مَوقِفٌ مِنْكَ الوَدَاعَا

ـ وما أنشده بعدَهُ ـ من القلبِ الذي يُشجِّعُ عليهِ أمنَ الالباس ••

(١) في ش : (فيه) •

(٢) وهو عمر بن شييم التغلبي وهو من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وصدره : (قِفِي قَبْلَ التَفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا) ضُباعا : ترخيم ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي ، الكتاب ١/٣٣١ ، المقتضب ٤/٩٤ ابن يعيش ٧/٩١ ، المغني ٢/٤٥٣ ، الخزانة ١/٣٩١ ، همع الهوامع ١/١١٩ ، العيني ٤/٢٩٤ •

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّ القياسَ على خلافِ ما جاؤا بهِ وهو رفعُ المعرفةِ ونصبُ النكرةِ فخالفوا ذلكَ للضرورةِ لمَّا كانَ غيرَ ملبسٍ وقوله[1] :

٨٠٢ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

وجهُ كونهُ من هذا البابِ أنَّ الاستفهامَ الواقعَ بعدهُ ظبيٌ بالفعلِ ، فتقديرهُ أكانَ ظَبْيٌ أُمَّكَ ؟ لأنَّ تقديرَ الاستفهامِ بالفعلِ أولى ، واذا قُدِّرَ الفعلُ فيجبُ أنْ يكون على حسبِ المُفسِّرِ ، والمُفسِّرِ (كانَ) فوجبَ أنْ يكونَ التقديرُ أكانَ ظَبْيٌ أمَّكَ ؟ وهو عينُ ما قُصِدَ في الابياتِ الأُخرِ . فهذا وجهُ تقديرِ كونِ اسمِ كانَ نكرةً ههنا وخبرها معرفةً ، وقد ظنَّ بعضُ الناسِ أنَّ الضميرَ في كانَ ضميرُ ظَبْيٍ وضميرُ النكرةِ وقد أخبرَ عنهُ بالمعرفةِ فكانَ من هذ البابِ لذلكَ وهذا[2] غيرُ مستقيمٍ ، فانكَ لو قلتَ : جاءني رجلٌ وكانَ راكباً لكانَ مستقيماً ولم يُعدَّ الاسمُ خارجاً عن القياس لكونه ضميرَ[3] نكرةٍ وانْ قيلَ ليستْ هذه من قبيلِ ما نحنُ فيهِ ، فانَّ الذي نحنُ فيهِ أنْ يكونَ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً ، وما مثلَ بهِ

---

(١) البيت نسبه سيبويه الى خداش وتبعه المبرد والزمخشري وابن يعيش ونسبه أبو تمام في كتاب مختار اشعار القبائل لثروان بن فزارة العامري ، وذكره ضمن عدة ابيات له والصحيح كما ذكره أبو تمام وصدره : (فَإنَّكَ لا تُبالِي بَعْدَ حَوْلٍ) الأمُ: المقصود به الاصل ، وهو في تقلبات الزمان أي إن الانسان اذا اعتمد على نفسه لا يهمة أكان أصله شريفاً أو وضيعاً ، الكتاب ١/٢٣ ، المقتضب ٤/٩٤ ، المفصل ص ١٤٠ ، التوجيه ص٢٣٩، ابن يعيش ٧/٩٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٣ المغني ٢/٥٩٠ ، الخزانة ٣/٢٣٠ .

(٢) في س : (هذا الظن غير مستقيم) ، وفي ل : (هو) مكان (هذا) ، وما أثبتناه أحسن .

(٣) (ضمير) : ساقطة من ب .

نكرتان ، لأنَّ ضميرَ الرجلِ نكرةٌ(١) وراكباً نكرةٌ(٢) والجوابُ كما يمتنعُ أن يكونَ اسمُ كانَ نكرةً وخبرُها معرفةً فيمتنع أنْ يكونَ اسمها نكرة(٣) من غيرِ مصححٍ ، ولو لم يكنِ الضميرُ معرفةً لما صحَّ بدليلِ امتناعِ كانَ رجلٌ قائماً ثمَّ لو قُدِّرَ ضاربٌ معهودٌ بينكَ وبينَ مخاطبكَ لصحَّ أنْ تقولَ : جاءني اليومَ رجلٌ ، واتفقَ بينكَ وبينَ مخاطبكَ لصحَّ أنْ تقولَ : جاءني اليوم رجلٌ واتفق أن كان ذلك الضاربَ وهذا عينُ ما أنكرهُ ، وليست مثل قولك : كانَ رجلٌ الضاربَ وهذا ما لا يشكُ فيه ، والنحويونَ وإنْ اختلفوا في أنَّ ضميرَ النكرةِ [هل هو نكرةٌ(٤) أو] معرفةً ؟ فلم يختلفوا في صحةِ وقوعها محلَ المعرفة ، وإنَّما الخلافُ في أنَّ المعرفةَ راجعةٌ الى ما تعيَّنَ مدلولهُ وجوداً أو على أي وجهٍ كانَ لديكَ ولذلكَ يُقالُ بالاجماعِ ضربتُ رجلاً ، وهو راكبٌ ، ولولا أنَّ الضميرَ في حكمِ المعرفةِ لم يصحَّ وقوعهُ مبتدأً ، وقد أوردَ على التقديرِ الاول أنَّ الداخلَ عليه همزةُ الاستفهامِ المعادلةُ لأمْ يجبُ أنْ يكونَ الواقعُ بعدَ أمْ معادلاً لهُ ، واذا جُعِلَ الواقعُ بعدَ الهمزة مكانَ(٥) المقدرةَ لم يكنِ الواقعُ بعدَ أم المعادلةِ كذلكَ ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : أضربتَ زيداً أمْ عمراً ؟ لم يستقمْ حتَّى تقولُ : أ زيداً ضربتَ أمْ عمراً ؟ . لأن الغرضَ بدخولِ الهمزةِ وأمْ المعادلةِ بينَ شيئينِ نسبتهما باعتبارِ ما جُعِلَ لهما عندَ المتكلمِ على حالٍ واحدةٍ فقُصِدَ ذكرَ أحدهما بعدَ الهمزةِ والآخرُ بعدَ أمْ لذلكَ الغرضِ واذا كانَ لذلكَ فقد أُوقعتَ بعدَ الهمزة ههنا كانَ المقدرةَ ، وأوقعت

---

(١) (نكرة) : ساقطة من ر .
(٢) في ر : (وخبرها نكرة) .
(٣) في ش : أعادة ثلاثة أسطر سهواً .
(٤) (هل هو نكرة أو) : زيادة عن ر .
(٥) (مكان المقدرة) : ساقطة من ش .

بعدَ أمْ لفظةَ حمارٍ فلم تعادلْ بينَ الأمرينِ اللذينِ جيء بالهمزةِ وأم لهما . والجوابُ من وجهينِ : أحدهما أنَّهُ لمَّا كانتْ كانَ المقدرة واجباً حذفها لمَّا وقعَ مضمَّرٌ لها كانَ حكمها لذلكَ حكمَ العدمِ وقد وقعَ بعدَ الهمزةِ الاستفهامُ ما قُصِدَ به المعادلةَ بينهُ وبينَ ما بعد أمْ وهو حمارٌ ، فهذا وجهٌ يُسوِّغُ ذلكَ ، والآخرُ أنَّ كانَ المقدرةَ لمَّا تكنْ مقصودةً كانَ تقديرها ووجودها كالعدمِ فلم يذكرُ بعدَ الهمزةِ ظبياً مبتدأً وكانَ أمُّكَ خبراً لهُ وحمارٌ عطفٌ على ظبيٍ وصحَّ الابتداءُ بالنكرةِ لمَّا كانتْ بعدَ الهمزةِ المعادلةِ لأم كما صحَّ أرجلٌ في الدارِ أمْ امرأةٌ ؟ إلاَّ أنَّهُ يخرجُ عن مقصودِ التمثيلِ لما تقدَّم أولاً من أبطالِ كونِ الضميرِ نكرةً ولو قالَ قائلٌ : إنْ كانَ ههنا لا ضميرَ فيها ، وإنَّ أصلَ الكلامِ أظبياً كانَ أمُّكَ أمْ حماراً ؟ فظبياً الخبرُ في الأصلِ وحماراً معطوفٌ عليه فلمَّا قُصِدَ الى القلبِ قُلِبَ مع بقاءِ كلَّ شيءٍ في موضعهِ والمعنى على ما كانَ عليه[1] . فإنْ قيلَ فهذا يؤدي الى جوازِ تقديمِ اسمِ كانَ عليها ؟ لأنَّها لمَّا رُفِعَ ظبياً على تقديركم جعلهُ اسماً وهو مقدمٌ . فالجوابُ أنَّه لم يقصدْ الى جعله اسماً تحقيقاً (وإنَّما قصدَ الى جعله اسماً صورةً ، ألا ترى أنَّهُ في المعنى خبرٌ على ما كانَ عليه لو كانَ منصوباً[2]) فيكونُ ذلكَ هو الذي سوَّغَ بقاءهُ مقدماً وهنا لا بعدَ فيه إلاَّ حذفُ التاءِ من كانتْ فانَّهُ اذا بقي الامرُ على ما كانَ عليه في الاصلِ ، فالأصلُ أَظبياً كانت أمَّكَ ؟ [١١٠ ظ] وقد حذفَ التاءَ ، وحذفُ التاءِ مشعرٌ بجعلِ الضميرَ فيها مستتراً لا على أنَّهُ اسماً فيطلُ هذا ذلكَ التقديرَ ،

(١) (لكان قريباً) : في و ، وهو حشو في الكلام .
(٢) ما بين القوسين :ساقط من.ش .

وجوابه أنْ يُقلَ هذا كله من قبيل الشذوذِ ، وحذفُ التاءِ من قبيلَ الشذوذِ أيضاً إلاّ أنّهُ شذوذٌ يلزمُ عنهُ شذوذٌ ثانٍ ، ويمكنُ أنْ يقوى ذلكَ بأنْ يُقالَ لمّا جعلَ الظبي في والصورة مخبراً[1] عنهُ صارَ كانَ كأنّهُ في الصورةِ راجعٌ اليهِ وصارَ أمّكَ كأنّهُ في الصورةِ غيرُ الاسمِ فشُبّهَ بما فيهِ ضميرُ المذكرِ[2] وبما لم يقعْ منسوباً الى مؤنثٍ ، ومثلُ ذلكَ يفصلهُ عن قولهم : كانَ هندٌ قائمةً فانّهُ يناسبُ حذفَ التاءِ المذكورةِ ...

(فصل) قولهُ : وكانَ على أربعةِ أضربٍ ناقصةٍ كما ذُكِرَ ، وتامةٍ بمعنى وقعَ ووجدَ .

قالَ الشيخُ : وقد تقدّم أنّ كانَ وأخواتها موضوعةٌ لتقريرِ الشيء على صفةٍ ، وقد تبيّن بذلكَ نقصانها ، وقد استعملَ كانَ بمعنى حصلَ الشيءُ في نفسهِ فعلى ذلكَ لا يقتضي إلاّ مرفوعاً لا غيرُ ، مثلُ قعدَ وجلسَ ولذلكَ سُمّيتْ تامةً في هذا الوجهِ لانتفاءِ المعنى الذي سُمّيتْ به ناقصةً ، ومثّلَ بقولهم : « كانت الكائنةَ » أي حصلتْ ، وكذلكَ « المقدورُ كائنٌ » و { وكُن فيكون[3] } ، وزائدةً تعرفها بأنْ يكونَ وجودها كالعدمِ ، وهذا معنى الزائد[4] في كلّ موضعٍ ، وهو الذي يبقى الكلامُ بعدَ حذفهِ على معناهُ قبلهُ[5] ، إلاّ في التأكيدِ ، ومثّل « بقولهم : إنّ من أفضلهم كانَ زيداً » يعني أنّ

---

(١) في ل ت (خبراً) وهو تحريف .
(٢) في ت ، س : (المتكلم) ، وهو خطأ .
(٣) سورة غافر الآية : ٦٨ .
(٤) في ر : (الزيادة) .
(٥) (قبله) : ساقطة من ش .

من أفضلهم زيداً وكذلك البيت[1] وكذلك « لم يوجد كان مثلهم »[2] وأمّا التي فيها ضميرُ الشأنِ فهي وإنْ جُعِلت قسماً داخلةً في أقسامِ الناقصة ؛ لأنّها لتقريرِ الشيء على صفةٍ ولا بدّ لها (من اسمٍ وخبرٍ إلاّ أنها لمّا كانت تختصُ بأحكامٍ لا يشاركها فيه بقيةُ أقسامِ الناقصة)[3] جُعِلَتْ قسماً برأسه تنبيهاً على تلكَ الاحكامِ ، منهـا أنَّ اسمها لا يكونُ إلا ضميراً ، ومنها أنها لا تكونُ إلا للحديثِ ، ومنها أنه لا يكونُ إلاّ مبهماً ومنها أنّهُ لا يكونُ خبرها إلاّ جملةً ، ومنها أنّهُ لا يكونُ فيهِ ضميرٌ يعودُ على اسمها ، « وقولهُ عزَّ وجلَّ : { لِمَنْ كَانَ لهُ قَلْبٌ }[4] ، يتوجهُ على أربعةٍ » ، فاذا كانتْ ناقصـــةً كانَ قلبٌ اسمها ولهُ خبرَها فإنْ كانَ قلبٌ فاعلها ولهُ متعلقٌ بها وإنْ كانت زائدةً كانَ لهُ قلبٌ مبتدءٌ وخبراً ، (والمعنى لمن لهُ قلبٌ ، واذا كانتْ لضميرِ الشأنِ كانَ فيها ضميرُ الحـــديثِ هو اســـمها ولـهُ قلبٌ

---

(١) البيت هو : جِيَادُ بَنِي أبِي بَكْرٍ تَسَامَى
عَلَى كَانَ المُسَوَّمةِ العِـرابِ
الشاهد فيه زيادة (كان) والمراد على المسومة . المفصل ١٤١، ابن يعيش ٩٨/٧ شـرح الاشـموني ٢٤١/١ ، العينـي على الاشموني ٢٤١/١ ، لم يعرف قائله ، الهداية في علم النحو لابي حيـان ص ٧٣ .

(٢) هذا قول لبعض العـرب : ولَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرشـب الكملة من بني عبيس (لم يوجد كان مثلهم) ، هي فاطمة بنت الخُرشب الانمارية ولدت لزياد العبسي ربيعا الكامل ، وقيسا الحافظ ، وعمارة الوهاب وأنَسَ الفوارس ، فقيل لها : أي بنيك أفضل ، فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت اعلم أيهمـا أفضل ، ابن يعيش ٧٧/٧ ، الاشـموني ٢٤١/١ ، حاشية الصبان على الاشموني ٢٤١/١ ، التوطئـة للشلوبين ٩١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) سـورة ق الآيـة : ٣٧ .

مبتدأ)[1] وخبرٌ في موضعِ خبرِها فقد تحققَ توجيهها على الاوجهِ الاربعة . وقوله[2] :

٢٠٩ بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ .... البيت

« إنَّ كانَ فيهِ بمعنى صارَ » لتعـذّرِ حملها على أحدِ الأوجهِ الاربعةِ ، فالتامةُ والزائدةُ والتي فيها ضميرُ الشأنِ امتناعها واضحٌ ، وأمَّا التامةَ فلأنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ « فراخاً » حالاً فيلزمُ أنْ يكونَ البيضُ في حالِ كونهِ فراخاً وهو فاسدٌ ، وأمَّا الزائدةُ فيفسـدُ من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى ، أمَّا اللفظُ فلنصبِ فرخاً ، وأمَّا المعنى فللاخبارِ عن البيضِ بأنَّهُ فراخٌ . وأمَّا التي فيهـا ضميرُ الشأنِ فللامرينِ بعينهما ، والناقصة إنَّما لم يستقمْ ؛ لأنَّهُ يؤدي الى عكسِ المعنى ، لأنَّهُ يشعرُ هنا بأنَّ الفراخ سابقةٌ على البيضِ ؛ لأنَّ المعنى يصيرُ كانَ البيضُ فراخاً وهو عكسهُ ، لأنَّهُ كان الفراخُ بيضاً فلمَّا كانَ مؤدياً الى عكسِ المعنى تعذّرَ حملهُ على ذلكَ فحُمِلَ علـى صارَ والمعنى عليه .

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) البيت لابن أحمر وتمامه : والمَطِيُّ كأَنَّهـا
قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهـا

تيهاء : أرضٌ يتيهُ فيها السائر ، الحزنُ : ما صعبَ وغلظَ من الارض ، وهي عادة تكون قليلة الماء والعشب ، فالقطا تسرع كي توصل الماء والأكل للفراخ ، منسوب لابن احمر في الخزانة ٤/٣١ ، اللسان مادة (عرض) ٩/٤٩ ، تاج العروس مادة (عرض) ٥/٤٦ ، ونسبه ابن يعيش لابن كنز ٧/١٠٢ ، وهو غير منسوب في الاشموني ١/٢٣٠ .

(فصل) قولهُ : ومعنى صَارَ الانتقالُ •

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ أنَّ هذهِ الافعالَ الناقصةَ كلها لتقريرِ الشيءِ على صفةٍ وبهِ احتاجتْ الى الخبرِ وكانت ناقصةً ثم كلهــا مشتركةُ في أنَّها تُثبتُ للخبرِ حكم معناها ولمَّا كانَ معنى صارَ الانتقال وجبَ أنْ يكونَ ذلكَ الحكمُ ثابتاً للخبرِ ، فاذا قلتَ : صارَ زيــدٌ عالماً ففي عالمٍ حكمُ الانتقالِ ، لأنَّهُ الحالُ التي انتقلَ اليها ، وهــذا الانتقالُ قد يكونُ الى صفة حقيقيةٍ كقولكَ : صارَ زيدٌ عالماً ، وصارَ الطينُ خزفاً ، وقد يكونُ لمجرَّدِ نسبةٍ كقولكَ : صــارَ زيدُ مني قريباً وصارَ زيدٌ فقيراً وغنياً ، وقد يكونُ باعتبارِ المواضعِ كقولكَ : صارَ زيدٌ الى عمروٍ ، وكلُّ ذلكَ سواء لصحةِ معنى الانتقالِ •

(فصل) قولهُ : وأصبحَ وأمسىَ وأضحىَ على ثلاثةِ معــانٍ أحدها أنْ يقرنَ مضمونُ الجملةِ بالاوقاتِ الخاصةِ التي هي الصباحُ والمساءُ والضحَى على طريقةِ كانَ •

قالَ الشيخُ : يعني أنَّها تكونُ ناقصةً ، واذا كانتْ ناقصةً وجبَ أنْ يُعطَى الخبرُ حكمَ معناها ، ومعناها الدلالةُ على الدخولِ في هذه الاوقاتِ فوجبَ أنْ يكونَ الخبرُ داخلاً في هــذه الاوقاتِ في حالِ نسبته لمن هو لهُ ، فاذا قلتَ : أصبحَ زيدٌ عالماً فقــد أعطيْتَ أصبحَ (لعالماً) حكمَ الاصباحَ حتَّى صارَ المعنى أنَّهُ منسوبٌ الى صاحبهِ في وقتِ الصباحَ دونَ غيرهِ ، وكذلكَ أمسَى وأضحَى « والثــاني أن تفيدَ معنى الدخولِ في هذهِ الاوقاتِ [١١١ و] : أظهرنا وأعتمنا فهي في هذا البابِ ككانَ التامةِ ومن ذلكَ « قولهُ[١] :

(١) البيت لعبدالواسع بن أسامة كما نسبه الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه ، الليلة الشهباء : التي ليسَ فيها غيم=

٢١٠- ومِنْ فَعَلاتي أنَّني حَسَنُ القِرى
اذا الَّليلةَ الشَّهْباءُ أضْحَى جَليدُها •

فقولهُ أضحى جليدها أي دخلَ في وقت الضحى • « والثالث (نْ تكونَ بمعنى صارَ » والكلامُ فيهِ كالكلامِ في صارَ منهُ « قولهُ[1] :

٢١١- ثمَّ أَضْحَوا كأنَّهم •

لأنَّهُ لا يستقيمُ اعتبارُ الوقتِ ؛ لأنَّهم على هذهِ الصفةِ في هذا الوقتِ وغيرهِ وليسَ المقصودُ أنَّهم في الضحى على هذهِ الصفةِ إذ ليسَ وجهٌ وإنَّما المعنى ثمَّ صاروا •

(فصل) قولهُ : وظَلَّ وباتَ على معنيينِ أحدهما اقترانُ مضمونِ الجملةِ بالوقتينِ الخاصينِ •

قالَ الشيخُ : ويعني بالوقتينِ الخاصينِ الليلِ والنهارِ ، فالنهارُ لظلَّ والليلُ لباتَ والمعنى بالنسبةِ الى الوقتينِ كمعنى أصبحَ في الوجهِ الاولِ ، والوجهُ الثاني ظاهرٌ •

(فصل) قولهُ : والتي في أوائلها الحرفُ النافي في معنىً واحدٍ وهو استمرارُ الفعلِ بفاعلهِ في زمانهِ •

= أضحى جليدها : دخل الضحى والجليد باق ، والشاهد تمام أضحى ، المفصل ص١٤١ ، ابن يعيش ١٠٤/٧ ، الاشموني ٢٣٦/١ ، أمالي بن الحاجب ٨٦ظ •

(١) البيت من قصيدة لعدي بن زيد وتمامه : وَرَقٌ جَفَّ فَألْوَتْ بهِ الصَّبا والدَّبُورُ)، ألوتْ بهِ : أطارته ، الصَّبا والدبور : ريحان متقابلتان ، المفصل ، ١٤١ ، بان يعيش ١٠٥/٧ ، الاشموني ٢٣٠/١ ، الهمع ١١٤/١ •

قالَ الشيخُ : يعني ما زالَ وما برحَ وما فتئَ وما انفكَّ دونَ ما دامَ فإنَّها ليست للنفي . وقولهُ : « وهو استمرارُ الفعلِ بفاعلهِ » يعني : استمرارُ الخبرِ ، وقولهُ : « بفاعلهِ » يعني من نُسِبَ اليهِ ، وقولهُ : « في زمانه » يعني من حينَ صلحَ لهُ ، وفي عبارتـهِ بعضَ التسمحِ لأنَّهُ جعلَ الخبرَ فعلاً وجعلَ المنسوبَ اليهِ فاعلاً لـهُ ، وكلُّ ذلكَ على غيرِ الاصطلاحِ ، والاولى أنْ يقـولَ : استمرارُ الخبرِ بمن نُسِبَ اليهِ من حينَ صلحَ لهُ ويُحتَملُ أنْ يريـدَ باستمرارِ الفعلِ نفسَ هذهِ الافعالِ التي هـي ما زالَ[1] « وبفاعلهِ » يعني بأسمائها لأنَّها فاعلاتٌ في التحقيقِ فيكونُ المعنى أنَّ ثبوتَ هـذهِ الافعالِ بحسبِ معانيها حاصلٌ لفاعلها ومعانيها ثبوتُ أخبارهـا علـى الصفة المرادة بها وهو معنى الاستمرارِ من حينَ صلحَ لهُ ، وهـذا أشبهُ من حيثُ جرى اللفظُ على ما هو الاصطلاحُ بخلافِ الاولِ .

قولهُ : ولدخولِ النفي فيها على النفي جرتْ مجرى كانَ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ زالَ معناها النفي وما معناها النفي فإذنْ صارَ المعنى انتفى النفي واذا انتفى النفي وجبَ الاثباتُ فصارت بمعنى ثبتَ مستمراً ، واذا كانَ كذلكَ لم يجزْ أنْ تقـولَ : ما زالَ زيـدٌ إلاَّ عالماً ؛ لأنَّ إلاَّ لا يستقيمُ أنْ يكونَ للاخراجِ فلا يكونُ إلاَّ للتفريغِ ، واذا كانَ كذلكَ فشرطُ التفريغِ أنْ يكونَ في مثلِ ذلكَ بعدَ نفيٍ ، ولا نفي ههنا لما ثبتَ من أنَّ ما زالَ للاثباتِ ، ثمَّ لو سلمَ أنَّها تكونُ بعدَ الاثباتِ ، لوجبَ أنْ يكونَ المخرجُ منفياً ، واذا كانَ منفياً بالاَّ لكونه بعدَ الاثباتِ تناقضٌ معَ ما زالَ ، لأنَّ ما زالَ لاثباتـهِ ، ولا يكونُ لنفيهِ فيصيرُ مثبتاً منفياً في حالٍ واحدةٍ وهو محالٌ .

---

(1) في ر : (واخواتهـا) ، وهو خطأ .

قولُه : وخَطِّيءَ ذو الرمةِ في قولِه :

٢١٢- جَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُناخةً(١)

قالَ الشيخُ : كما ذكرناهُ من الوجهينِ ، وقد قيلَ إنَّ قولَهُ : « على الخسفِ » هـ خبرُ ما ينفكُّ : كأنَّهُ قالَ : ما ينفكُّ مهانةً ثمَّ استثنى إلاَّ مناخةً بعدَ أن أكملَ اسمها وخبرها على أنَّهُ حالٌ مستثنى من أحوالٍ عامةٍ مقدرةٍ أي ما ينفكُّ على الخسفِ في حالٍ من الاحوالِ إلاَّ في حالِ الاناخةِ فانَّهُ تحصلُ لها راحةٌ ويكونُ المرادُ بالاناخةِ اناخةَ البعيرِ وهو جعلُه باركاً فانَّهُ حينئذٍ لهُ راحةٌ ويكونُ المعنى لمناخةٍ في وجهِ الافسادِ ، أي مقصورٌ على الخسفِ أي الذلَّ لا يفارقهُ حتَّى يحصلَ بها الغرضُ إلاَّ أنَّ هذا التقريرَ المصحح ضعيفٌ من وجهينِ أحدهما أنَّهُ استثناءٌ مفرَّغٌ ، والاستثناءُ المفرغُ قلَّ أنْ يأتي في المثبتِ وإنَّما يأتي في النفي ، والآخرُ أنَّ الاستثناءَ المفرغَ إنَّما يكونُ المستثنى منهُ مقدَّراً قبلهُ ، وهذا إنَّما يُقدَّرُ المستثنى منهُ بعدَهُ ؛ لأنَّهُ مستثنى من الاحوالِ للضميرِ المستقرِ في على الخسفِ ؛ لأنَّ التقديرَ ما ينفكُّ مهانةً في جميعِ الاحوالِ إلاَّ في حالِ الاناخةِ فكانَ المستثنى منهُ مقدَّراً بعدَهُ وذلك لم يعهدْ في الاستثناءِ المفرغِ .

(١) البيت لذي الرمة وعجزه : (عَلَى الخسفِ أوْ ترمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا) ، حراجيجُ : جمعُ حرجوج وهي الناقة الضامرة الهزيلة ، الخسف : الجوع ، أو حبسها عن المرعى ، قال الشنتمري: وكان الاصمعي يخطأ ذا الرمة لادخاله حرف الايجاب على ما تنفك ومعناها ايجاب الخبر ، الكتاب ٤٢٨/١ ، الانصاف ١٥٦/١ ، المغني ٧٣/١ ، ابن يعيش ١٠٦/٧ ، الاشموني ٢٤٦/١ ، الخزانة ٤٩/٤، معاني القرآن ٢٨١/٣ ، لسان العرب مادة (فكك) ٤٧٧/١٠ ، الصحاح مادة (فكك) ١٦٠٣/٤ ، همع الهوامع ٢٣٠/١ .

قوله : ويجيء محذوفاً منها حرف النفي •

قال الشيخ : وذلك مع القسم لأنه قد علم أنه مراد كما تقول : والله يقوم زيد وذلك جار في حرف النفي في هذه الأفعال وفي غيرها على ما سيأتي في القسم •

(فصل) قوله : وما دام توقيت للفعل الى آخره •

قال الشيخ : إن أراد بقوله : « الفعل » دام نفسها أو خبرها فليس ذلك بمستقيم إذ ليس توقيتاً لنفسها ولا خبرها ، وإن أراد للفعل الذي يصحبها فلم يبين لها خصوصية ، وهي مقصودة إذ ذلك معنى لفظة ما في كل [١١١ ظ] موضع اذا كانت للظرفية ، كقولك : أجلس ما جلست وما كتبت وشبه ذلك ، والغرض تبيين معناها المتميز به باعتبار حاجتها الى الخبر لا يتبين معنى لفظة « ما » التي للظرفية فان ذلك يعم « ما » الظرفية أينما وقعت ، والاولى أن يقال : وما دام توقيت لأمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، فقوله : « توقيت » لأمر يعني به ما يصحبها من فعل أو مشبه به ، وقوله : « مدة ثبوت خبرها لاسمها مما تتميز به ما دام دون غيرها مما يكون ظرفاً » فان ذلك توقيت لأمر بمدة ثبوت ذلك الفعل ، الواقع معها لفاعله ، فاذا قلت : اجلس ما دمت قائماً فقولك : ما دمت قائماً توقيت للجلوس بمدة ثبوت القيام منسوباً الى المخاطب ، فهذا هو المتعرض لبيانه أهم من التعرض لبيان الأمر العام الذي لا خصوصية المعنى الذي تميز به عن سائر الافعال التي تصحبها « ما » الظرفية فكان لها فيه ، (ثم بين كونها ظرفية بتشبيهها بالمصادر التي وقعت ظرفاً إيذاناً بأنها المصدرية استعملت ظرفاً •

قولهُ : ولذلكَ كانَ مفتقراً الى أنْ يُشفَعَ بكلامٍ لأنَّهُ ظرفٌ لا بدَّ لهُ مِمَّا يقعُ فيهِ)[1] .

قالَ الشيخُ : وهذا واضحٌ لأنَّ المفعولَ فيهِ ما فعلَ فيهِ فعلٌ مذكورٌ اذا كانَ ذلكَ مفعولاً فيهِ وجبَ أنْ يكونَ معهُ فعلٌ مذكورٌ أو شبههُ مِمَّا يكونُ الظرفُ به[2] فضلةً ، إذِ الظرفُ لا يكونُ أحدَ جزئي الجملةِ ، ومن ثمَّ لم يكن بدٌّ من كلامٍ يشفعُ بهِ حتَّى تستقيمَ ظرفيتهُ .

(فصل) قولهُ : وليسَ معناها نفي مضمونِ الجملةِ في الحالِ .

قالَ الشيخُ : هذا مذهبُ الاكثرينَ ، وقد ذهبَ بعضُهم الى أنَّهُ للنفي مطلقاً حالاً كانَ أو غيرهُ ، ولا بعدَ في ذلكَ ، قالَ اللهُ تعالى : { أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ }[3] ، وهذا نفيٌ لكونِ العذابِ مصروفاً عنهم يومَ القيامةِ ، فهو نفيٌ في[4] المستقبلِ وهو عينُ ما زعموا خلافَهُ لأنَّهم يقولونَ لو قلتَ : ليسَ زيدٌ قائماً غداً لم يستقمْ وهذا ليسَ العذابُ مصروفاً عنهم يومَ القيامةِ ، وقد صرَّحَ في قولهِ : « فلا تقولُ ليسَ زيدٌ قائماً غداً » وهو خلافُ الواردِ .

قولهُ : والذي يصدقُ أنَّهُ فعلٌ لحوقُ الضمائرِ وتاءِ التأنيثِ .

قالَ الشيخُ : يعني باللحوقِ لحوقَ الضمائرِ البارزةِ المتصلةِ على ما تقدَّمَ لأنَّها من خواصِ الافعالِ ، وقد تقدَّمَ في حدِّ الفعلِ[5]

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٢) في ش : (عَنْ) ، وما ذكرناه افضل .
(٣) سورة هود الآية : ٨ .
(٤) (في) : ساقطة من ب .
(٥) في ل : (الاسم) وهو وهم .

ما يرشدُ الى فعليتها ودخولها تحتَ حدِّ الفعلِ وعلتهُ تجردها عن الدلالةِ على الزمانِ الماضي وسيأتي في المشتركِ بيانُ إعلالها على هذهِ الزنةِ •

(فصل) قولهُ : وهذهِ الافعالُ في تقديمِ خبرها على ضربينِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : كلّها مشتركةٌ في صحةِ تقديمِ أخبارها على أسمائها ، لأنّها أفعلٌ من حيثُ الجملةُ فيتصرّفُ في معموليها بتقديمِ أحدهما على الآخرِ ، وأمّا تقديمُ أخبارها عليها فقد انقسمت باعتبارهِ الى ثلاثةِ أقسامٍ جائزٍ اتفاقاً وهو ما عدا ما أولهُ ما ، وما عدا ليسَ ، وقسمٍ لا يجوزُ تقديمُ أخبارها عليها وهو ما أولهُ ما خلافاً ، لأبنِ كيسان[1] فانّهُ أجازَ ذلكَ في غيرِ ما دامَ[2] ، وقسمٍ أختُلِفَ فيهِ اختلافاً ظاهراً وهو ليسَ ، فأمّا ما جازَ تقديمُ الخبرِ فيهِ وفاقاً فواضحٌ أمرهُ ؛ لأنّها أفعالٌ متصرفةٌ لم يمنعْ من التقديمِ عليها مانعٌ فجازَ ، وهو كثيرٌ في كلامهم ، وأمّا امتناعُ التقديمِ فيما أولهُ « ما » وهي نافيةٌ فلأنّهُ لا يتقدمُ على النفي ما في حيزهِ[3] معَ أنّهُ لم يُسمعْ عنهم ، وأمّا ما دامَ فمحلُّ اتفاقٍ في الامتناعِ وعلتهُ واضحةٌ وهو أنّها مصدريةٌ ولا يتقدمُ على المصدرِ ما في حيزهِ وهو في ما دامَ أولى وشبههُ ابن كيسان فيما أولهُ « ما » النافية أنّها لما دخلتْ على النفي صارَ معناهُ اثباتاً فتوهمَ أنَّ حكمَ النفي يزولُ لزوالِ معنى النفي ،

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن ابراهيم ابن كيسان النحوي أخذَ عن المبرد وثعلب مات سنة ٢٩٩هـ وقيل ٣٢٠هـ والارجح الاول ، نزهة الالباء ص ١٦٢ بغية الوعاة ١/١٨ •

(٢) انظر ابن يعيش ٧/١١٣ ، الاشموني ١/٢٣٣ •

(٣) في ر : (خبره) ، وهو تصحيف •

وليسَ بمستقيمٍ لأنَّهُ لو قيلَ ما أبى زيدٌ أكلاً لكانَ معناهُ إثباتاً للأكلِ ، ولو قيلَ أكلاً ما أبى زيدٌ لم يجزْ ؛ لأنَّ حكمَ النفي ثابتٌ وإنَّما اتفقَ أنَّهُ دخلَ على فعلٍ معناهُ النفي فصارَ المعنى بالآخرةِ إثباتاً ، ولولا أنَّ معنى النفي حاصلٌ لم يرجعِ الاثباتُ الذي دخلَ عليهِ نفياً فكيفَ يزولُ معنى النفي ؟ وباعتبارهِ حصلَ المعنى مثبتاً فالوجهُ ما عليهِ العامةُ ولذلكَ لم يُعرَفْ مثلُ ذلكَ واقعاً في كلامهم وأمَّا ليسَ فقد زعمَ بعضُهم أنَّهُ يتقدمُ خبرها عليها مثلُ كانَ ، واستدلَّ على ذلكَ بقولهِ : { أَلاَ يَوْمَ يأْتيهُمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ }[1] ، ويومَ يأتيهم معمولٌ لمصروفاً واذا تقدمَ المعمولُ دلَّ على جوازِ تقدمِ العاملِ لأنَّهُ فرعُ تقدمه ، والى ذلكَ ذهبَ الزمخشريُّ فانَّهُ قالَ : « وقد خُولِفَ في ليسَ فجُعِلَ من الضربِ الاولِ » ، يعني من الذي لا يجوزُ تقديمُ خبرها عليها • ثمَّ قالَ : « والاولُ هو الصحيحُ » ، يعني بالاولِ دخولها فيما يتقدمُ الخبرُ عليها ، لأنَّهُ قالَ : « وما عداها يتقدمُ خبرُها على اسمها وعليها » ، ولم يتقدمْ إلاَّ حكمُ ما أولهُ « ما » فقد دخلتْ ليسَ في قولهِ « وما عداها » فاذا قالَ [١١٢ و] بعدَ ذلكَ « والاولُ هو الصحيحُ » فهو حكمٌ على هذا القولِ بالصحةِ وهو تقديمُ خبرها عليها ، وقد منعَ قومٌ تقديمَ خبرها عليها وعلَّتهُ أنَّهُ لم يثبتْ مصرَّحاً تقديمهُ ولأنَّها فعلٌ غيرُ منصرفٍ معناهُ نفي فكانَ كالحرفِ في امتناعِ تقديمِ ما في حيزهِ عليهِ •

(فصل) قولهُ : وفصَّلَ سيبويه في تقديمِ الظرفِ وتأخيرهِ بينَ اللغو منهُ والمستقرِّ[2] الى آخرهِ •

---

(١) سورة هود الآية : ٨ •
(٢) انظر الكتاب ١/٢٧ •

قالَ الشيخُ : يريدُ بالمستقرِّ ما كانَ خبراً محتاجاً اليـهِ وجعلهُ مستقراً لأنَّهُ يتعلقُ بالاستقرار فالاستقرارُ فيهِ فهو مستقرٌ فيـهِ ثمَّ حذفَ فيهِ اختصاراً ، ويريدُ بقولهِ « لغواً » ما كانَ فضلةَ وسماهُ فضلةَ لأنَّكَ لو حذفتهُ لكانَ الكلامُ مستغنياً عنهُ لا حاجةَ بهِ اليهِ . ووجهُ استحسانه لذلكَ أنَّهُ محتاجٌ اليهِ فكانَ في تقديمهِ إشـعارٌ من أولِ الأمرِ بأنَّهُ خبرٌ لا فضلةٌ وفي تأخيرهِ إيذانٌ بأنَّهُ لغـوٌ لا خبرٌ فلمَّا أفادَ هذه الافادةَ بتقديمهِ وتأخيرهِ حسنَ ذلكَ فيـهِ على حسبِ المعنيينَ ، ومثَّلَ المستقرَّ بقولهِ « ما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منْكَ » ، واللغو بقولهِ : « ما كانَ أحدٌ خيراً منْكَ فيها » . ثمَّ قالَ ـ يعني سيبويه ـ : « وأهـلُ الجفـاءِ يقرؤونَ[1] : { ولَمْ يكُنْ كُفُواً لهُ أحَدٌ }[2] » ، وهذا الكلامُ غيرُ سديدٍ ، فانَّهُ إنْ كانَ اعتراضاً صحيحاً فلا يندفعُ بأنَّ أهلَ الجفاءِ يقرؤونَ خلافَهُ ، لأنَّ أهلَ الاجماعِ يقرؤونَهُ[3] على خلافِ ذلكَ ، والمعتمدُ عليهِ لا على ما نُقِلَ إحاداً إنْ صحَّ النقلُ فيهِ وإنْ لم يكنْ اعتراضاً لازمـاً . فيُجابُ بما يدفعهُ وبيَّنَ به أنَّهُ غيرُ لازمٍ ، وأوْلى ما يُقالُ فيـهِ بعدَ تسليمِ القاعدةِ الاولى أنَّهُ عرضَ ههنا مانعٌ يمنعُ من حـكمِ القاعدةِ المتقدمةِ وهو الاهتمامُ بتناسبِ الفواصلِ ، لأنَّهُ لو أُخِّـرَ لتغيرتِ الفواصلُ وأمرها أهمُّ من تأخيرِ اللغو فوجبَ لأجلِ صحةِ الفواصلِ تقديمهُ وإن كانَ لغواً فانْ وردَ أنَّهُ يمكنُ أنْ يُقدَّمَ على ما يصححُ القوافي لا عليها جمعاً فيحتاجُ الى جوابٍ في تقديمـهِ عليهما جميعـاً ، واذا كانَ أصلهُ التأخيرُ ، وإنَّما قُـدِّمَ ليُصححَ الفواصلَ فما وجبَ لأمرٍ يُتقدَّرَ بقدرهِ كانَ تقديمهُ على الاسـمِ

---

(١) الـكتاب ١/٢٧ .

(٢) سورة الاخلاص الآية : ٤ وهي : (ولم يكنْ لهُ كفواً أحد) .

(٣) في ب ، س : (يقرؤونَ) ، وما ذكرناه أفضل .

يُغني عن تقديمه عليهما جميعاً ولعلَّ سيبويه إنَّما قصدَ عن الاجابةِ الى هذا الاعتراضِ خاصةً ، والذي يدلُّ عليه أنَّهُ مقدمٌ أيضاً على ما ذُكِرَ أنَّها قراءةُ أهلُ الجفاء وكانَ أمرُ الفواصلِ ظاهراً في علةِ تقديمه على أحدٍ ، ولو قُدِّرَ أنَّهُ قصدَ ذلكَ . فالجواب أيضاً غيرُ سديدٍ لما تقدَّمَ ، والجوابُ السديدُ أنْ يُقالَ إنَّما تقدَّم عليهما جميعاً[1] لأنَّهُ لمَّا وجبَ تقديمه على أحدٍ كُرِهَ الفصلُ بين الجزئين اللذينِ هما مسندٌ ومسندٌ اليهِ فقُدِّمَ عليهما جميعاً لذلكَ ، فهذا أولى مما ذكرهُ من قراءةِ أهلِ الجفاءِ ، فانَّ قراءةَ أهلِ الجفاء لا تنفعُ في دفعِ اعتراضٍ وقعَ على قراءةِ أهلِ الاجماعِ ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

ومن أصنافِ الفعلِ أفعالُ المقاربةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : منها عسَى ولها مذهبانِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : هي أفعالٌ وُضِعتْ لدنوَ الخبرِ رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه ، فالاول عسى والثاني كادَ وأوشكَ والثالثُ بقيتها ، ولمَّا كانتْ (عسى) للرجاءِ دخلها معنى الانشاءِ فلم تتصرفْ ، بل لزمتْ معنىً واحداً ، لأنَّ تصرّفها ينافي معنى الانشاءِ لأنَّها اذا تصرَّفتْ دلَّتْ على الخبرِ فيما مضى وفي الحالِ وفي المستقبلِ وذلكَ مناقضٌ لمعنى الانشاء ، إذ لا يستقيمُ أنْ يكونَ لماضٍ ولا لمستقبلٍ ، وأيضاً فانَّ الخبرَ ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والانشاءَ بخلافه فلا يستقيمُ الجمعُ بينهما . قولُهُ : « ولها مذهبانِ » يعني في الاستعمالِ باعتبارِ الظاهرِ ، أحدهما أنْ يأتيَ لها اسمٌ وخبرٌ ، وخبرها بشرطِ أنْ

---

(1) (جميعاً) : ساقطة في و ، ت ، ب ، س .

يكونَ إنْ معَ الفعلِ وإنْ كانَ الاصلُ عندهم الاسمَ وإنّما عُدِل الى الفعلِ تنبيهاً على الدلالةِ على ما هو المقصودُ في الرجاءِ ، وأتى بأَنْ تقويةً لِما يفيدُ الرجاءُ من الاستقبالِ في متعلقه فلذلكَ عدلوا عن الاسمِ الى الفعلِ وشبههما في هذا الاستعمالِ بقولهم : قاربَ زيدٌ الخروجَ تحقيقاً لقضيةِ الاعرابِ ، وإلاَّ فليسَ في قاربَ زيدٌ الخروج معنى رجاءٍ ولا إنشاءٍ وإنَّما هو تمثيلُ تقديرِ التحقيقِ بالاعرابِ اللفظي كأنَّ أصلها ذلكَ ثمَّ دخلها معنى الانشاءِ والرجاءِ كما يُقالُ في ما أحسنَ زيداً أنَّ معناهُ في الاصلِ شيءٌ حَسَّنَ زيداً ، والمذهبُ الثاني أنْ تُستعملَ داخلةً على أنْ والفعلِ خاصةً مستغنى بذلك عن اسمٍ قبلها ، وهذا الاستعمالُ في الاستغناءِ بأنْ والفعلِ عن الجزئينِ كاستغنائهم في ظننتُ أنْ يقومَ زيدٌ عن الجزئينِ جميعاً وسرُّهُ اشتمالُ ذلكَ على مسندٍ ومسندٍ اليهِ وهو المقصودُ بهذهِ الافعالِ فلمَّا كانَ ذلكَ موجوداً استغنى عن ذكرِ الجملةِ محققةً ، ألا ترى أنَّ معنى قولكَ : ظننتُ أنْ يقومَ زيدٌ ظننتُ زيداً يقومُ ، ومعنى قولكَ : عسَى أنْ يقومَ زيدٌ عسَى [١١٢ ظ] زيدٌ أنْ يقومَ فلمَّا كانَ بمعناهُ استغنى عن الاصلِ لذلكَ .

(فصل) قولهُ : ومِنْها كادَ .

قالَ الشيخُ : وهي موضوعةٌ لمقاربةِ الخبرِ على سبيلِ حصولِ القربِ لا على رجائهِ ، وهو خبرٌ محضٌ بقربِ خبرها فلذلكَ جاءت متصرفةً تصرفَ الافعالِ ، « وخبرها مشروطٌ فيه أنْ يكونَ فعلاً مضارعاً » تنبيهاً على أنَّهُ المقصودُ بالقربِ ، ودلالةً على معنى الحالِ على وجههِ تأكيدِ القربِ ، ويُقالُ : « كادَ زيدٌ يخرجُ » لذلكَ .

« وقد شبَّهَ عسَى بكادَ » ولمَّا كانتْ كادَ وعسَى مشتركتينِ في أصلِ معنى المقاربةِ وإنْ اختلفتا في وجوهِ المقاربةِ حُمِلَتْ كلٌّ

واحدةٍ منهما على صاحبتها تشبيهاً بها ومشاركتها لها في أصلِ معناها كما قالوا : لا أبا لزيدٍ لمشاركته للمضافِ في أصلِ معناه ، فدخلت لذلكَ أن في كادَ وحُذِفَتْ من عسَى .

(فصل) قوله : وللعربِ في عسَى ثلاثة مذاهبٍ .

قالَ الشيخُ : ثمَّ ذكرَ أحدَ المذهبينِ الاولينِ ودخولها على المضمرِ باعتبارِ المذهبِ الاولِ في احتياجها الى اسمٍ وخبرٍ ، فان قُصِدَ الى استعمالها بالنسبةِ الى المضمرِ والظاهرِ جميعاً ، فهي أربعةٌ : عسيتُ وعساني أنْ أفعلَ ، فهذانِ وجهانِ في المضمرِ باعتبارِ الوجهِ الاولِ للظاهرِ ، والوجهانِ الآخرانِ عسَى زيدٌ أنْ يفعلَ ، وعسَى أنْ يفعلَ زيدٌ ، وإنْ قُصِدَ الى استعمالها بالنسبةِ الى المضمرِ فهو وجهان : أحدهما عسيتُ الى آخرها ، والآخرُ عساكَ الى آخرها ، ويسقطُ الوجهانِ الأولانِ ، لأنَّ أحدهما هو الذي وقعَ هذا المضمرُ موقعهُ ، والآخرُ لا يستقيمُ أن يكونَ مضمراً لأنَّهُ أنْ والفعلُ لفظاً فلا يستقيمُ تغييرهُ ، والظاهرُ هو أنَّهُ قصدَ استعمالها معَ الضميرِ خاصةً باعتبارِ الوجهينِ الاولينِ فجعلَ في الوجهِ الاولِ وجهينِ عسيتُ وعساني الى آخرهما على ما ذُكِرَ في المضمراتِ ، وجعلَ في الثاني وجهاً واحداً باعتبارِ فاعلِ الفعلِ الواقعِ بعدَ أنْ وليسَ ذلكَ من أحكامِ عسى ، وإنَّما ذلكَ قياسُ اضمارِ الاسماءِ فلم يكنْ لذكرهِ معَ عسَى وجهٌ ، وأمَّا كادَ فلم يأتِ إلاَّ على نحو واحدٍ وهو قياسُ الافعالِ في الظاهرِ والمضمرِ وقد ضمَّ بعضهم فاءَها معَ المضمرِ ، كأنَّهُ جعلها من الواوِ وليسَ بالقوي ، « والفصلُ بينَ عسَى وكادَ » واضحٌ من قولهِ : وقد تقدَّمَ ما يرشدُ اليهِ .

(فصل) قوله : وقوله تعالى : { إذا أخرج يده لم يكد يراها }[1] الى آخره .

قال الشيخ : اختلف الناس في كاد ، فقال بعضهم هي في الاثبات نفي وفي النفي اثبات (وتمسكوا في الاثبات بأنك اذا قلت : كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفياً في الاثبات)[2] ، وتمسكو في النفي بمثل (قوله تعالى : { وما كادوا يفعلون }[3] ، ومعلوم أنهم فعلوا ، وبقوله : « اذا غير النأي المحبين » على ما سيأتي ، وهذا معنى الاثبات في النفي ، وهذا مذهب فاسد ، فان قوله كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج ، وهذا معنى مثبت وأخذ النفي للخروج ليس من موضوعه ، وانما هو من قضية عقلية ، وهو أن الشيء إذا كان محكوماً عليه بقرب الوجود علم أنه غير موجود ، وأما مدلول (كاد) فمثبت ، وهو قرب الخروج ، ولو صح أن يقال في قولك : قرب خروج زيد أنه موضوع للنفي ، وهذا غير مستقيم معلوم فساده ، وأما الكلام على النفي فسيأتي في الفريق والآخر ، والمذهب الثاني أنه في الاثبات اثبات وفي النفي[4] نفي ، (والمذهب الثالث أنه في الاثبات اثبات ، وفي النفي للماضي اثبات[5]) ، وفي المستبل على قياس الافعال ، وتمسك هؤلاء في النفي بقوله[6]) تعالى : (وما كادو

---

(١) سورة النور الآية : ٤٠ .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٣) سورة البقرة الآية : ٧١ .
(٤) في ل : (وفي النفي للماضي إثبات) ، وفي ب : (وفي النفي ينفى للماضي) ، وما اثبتناه احسن .
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ب .
(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش وهو وهم من الناسخ بين ذكر الآية أولاً وذكرها ثانياً .

يَفْعَلُونَ)[1] ، وقد فعلوا ولم يستمرَّ لهم أنْ يقولوا : مثلُهُ في النفي على المستقبلِ لمَّا رأوهُ من قولهِ تعالى : { إذا أخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا[2] } ، والمعنى فيهِ نفي مقاربةِ الرؤيةِ ، فلو قالوا : باثبات الرؤيةِ لفسدَ المعنى ، وما ذكروهُ في نفي الماضي غيرَ مستقيمٍ ؛ لأنَّا نعلمُ من قياسِ لغتهم أنَّ المثبتَ اذا دخلَ عليهِ النفي انتفى ، فاذا قلتَ : قربَ خروجُ زيدٍ كانَ معناهُ اثباتُ قربِ الخروجِ فاذا قلتَ : ما قربَ[3] خروجُ زيدٍ كانَ معناهُ نفي قربِ الخروجِ هذا معلومٌ من لغتهم فيجبُ ردُّ قولِهِ : وما كَادُوا يَفْعَلُون اليه ، فيكونُ المعنى وما قاربوا الفعلَ قبلَ أنْ يفعلوا لمَّا دلَّ عليهِ سياقُ الآيةِ من تعنتهم واستفسارهم فيما لا يحتاجُ فيهِ الى التفسيرِ ولا يؤخذُ من قولهِ : فذبحوها ، هذا هو الوجهُ الذي ينبغي حمل الآيةِ عليهِ ، وما كانَ مثلها جرياً على القاعدةِ المعلومةِ من كلامهم وقدوافقوا في دخولِ النفي [١١٣و] على المستقبلِ أنْ يكونَ معناهُ نفي القربِ على قياسِ الافعالِ ، ولا فرقَ في قياسِ لغةِ العربِ في دخولِ النفي على الماضي ، أوْ على المستقبلِ فثبتَ أنَّ المذهبَ الصحيحَ جريُ كادَ مجرى الأفعالِ في الاثباتِ والنفي ، فاذا قيلَ كادَ زيدٌ يفعلُ كانَ معناهُ إثباتُ قربِ ذلكَ الفعلِ ، واذا قيلَ ما كادَ زيدٌ يفعلُ كانَ معناهُ نفي قربِ ذلكَ الفعلِ ، فصارَ في كادَ ثلاثةُ مذاهبٍ ، المذهبُ الحقُ جريهِ على قياسِ الافعالِ ، والمذهبُ الثاني مخالفتهُ للافعالِ في الاثباتِ والنفي جميعاً ، والمذهبُ الثالثُ مخالفتهُ في النفي الماضي[4] وجريهِ على قياسِ الافعالِ في غيرِ ذلكَ ،

---

(١) سورة البقرة الآية : ٧١ .

(٢) سورة النور الآية : ٤٠ .

(٣) (ما) : ساقطة من ش .

(٤) في ش : (في الماضي) ، وما اثبتناه أحسن .

وبيتُ ذي الرمةِ الذي هو[1] :

٢١٣ إِذَا غَيَّرَ الهجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يكَدْ
رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

على نفي مقاربة الزوالِ ، وهو أبلغُ من نفي الزوالِ كقولِه تعالى : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ) سواء على ما ذُكِرَ والتمسكُ بِهِ في أنَّ[2] معناهُ الاثبات ضعيفٌ ومستنده ما رواه بعضُ الرواةِ من أنَّ ذا الرمةِ لمَّا أنشدَ هذا البيتَ قيلَ لـهُ أقررتَ بزوالِ الحبِّ وذلكَ إنَّما أخذوهُ من قوله : « لَمْ يكَدْ » فلولا أنَّ معناها في النفي اثباتٌ لَمْ يكنْ لأخذهم عليه معنى ، والصوابُ ما تقدمناه ، وهذا غيرُ مروي عمَّن يُؤبَهُ له بوجهٍ صحيحٍ ثم ولو قُدِّرَ روايتُه بوجهٍ صحيحٍ فهو عمَّن يرى هذا المذهبَ الفاسدَ ، والردُّ عليهم كالردِّ على من يراهُ الآنَ .

(فصل) قولهُ : ومنهـا أوشَكَ يُستَعملَ استعمالَ عسى َ في مذهبيها واستعمالَ كادَ .

قالَ الشيخُ : ولم يُرِد أنَّها بمعنى عسى وبمعنى كادَ ، لأنَّ أوشكَ ليسَ فيهِ معنى رجاءٍ ولا[3] إنشاءٍ وإنَّما معناها معنى كادَ في

---

(١) ذكر المرتضى في أماليه أنَّ ذا الرمة لمَّا انشده مرفوعاً اعترض عليه ابن شبرمة فصححه منصوباً ، وورد في اللسان منصوباً والرواية فيه (لَمْ أجدُ رَسِيْسُ) ورواية الديوان : (النأى) بدلاً من الهجر وكذلك في اللسان وشواهد التوضيح والاشموني رسيس : أول الحمة أو أصلها ، يبرح : يذهب ، أمالي المرتضى ٣٣٢/١ ، ابن يعيش ١٢٤/٧ ، شواهد التوضيح ص٨٠ ، الاشموني ٢٦٨/١ ، لسان العرب مادة (رسس) ٩٧/٦ ، الديوان ص ٢٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص١١٤ .

(٢) (أنْ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٣) في ش : (معنًى) .

اثبات قربِ الحصول وإنّما استُعملت لفظاً استعمالَ البابين لمشاركتها لهما في أصلِ البابِ فأُجريت مجراهما جميعاً في الاستعمالِ ، والقياسُ استعمالها استعمالَ كادَ لموافقتها لها في المعنى .

(فصل) ومنها جعلَ وأخواتها . وهذه معناها دنوُّ خبرها على معنى الأخذ فيه والشروعِ ، فهي مخالفةٌ لعسى لانتفاءِ معنى الانشاءِ والرجاء ، ومخالفةٌ لكادَ لحصولِ الشروعِ فيما أخبرتَ بهِ معها وليسَ في كادَ شروعٌ والجميعُ من بابٍ واحدٍ باعتبار أصلِ المقاربةِ فلم تُستعملُ هذهِ إلاّ بالفعلِ المضارعِ مجرداً عن أنْ ؛ لأنّ خبرها محقق في الحال أكثرُ من الخبرِ في كادَ واذا كانَ استعمالُ كادَ بفعلِ الحالِ فهذه أجدرُ ، ومن ثمَّ لم يجز الاتيانُ بأنْ على حالٍ بخلافِ كادَ ، لأنّهُ في كادَ يصحُ تقديرهُ مستقبلاً على وجهٍ فصحّ دخولُ أنْ لذلكَ ، وههنا لا وجهَ لتقديره مستقبلاً لكونه مشروعاً فيهِ وقد تحققَ فيهِ معنى الحالِ فلم يكُن لدخولِ أنْ وجهٌ ، واللهُ أعلمُ بالصواب .

ومن أصنافِ الفعلِ فعلا المدحِ والذمِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وُضعَا للمدحِ العام والذمِ العام .

قالَ الشيخُ : المرادُ بأفعالِ المدح والذمِ عندَ النحويينَ أفعالٌ وُضعت لانشاء مدحٍ أو ذمٍ لا كلُّ فعلٍ قُصدَ به مدحٌ أو ذمٌ وإنْ صحّ اطلاقُ المدحِ والذم عليها إلاّ أنّ التبويبَ[1] لمّا ذكرناهُ من الانشاءِ ولذلكَ لم يكنْ شرفٌ وفخرٌ وعظمٌ وما أشبهها من أفعالِ المدحِ المرادة ههنا إذ لا انشاءَ فيها . وقولهُ : « للمدحِ العامِ » يعني لمدحٍ[2] لا خصوصيةَ فيهِ لأنّكَ اذا قلتَ : نعمَ الرجلُ زيدٌ ، فقد

---

(١) في و : (بما) وهو تصحيف .

(٢) في ل : (ملحاً) .

مدحتَه مطلقاً من غيرِ تعيين خصلةٍ معينةٍ مدحتَه لها[1] فهذا معنى قولِه . للمدح العامِ وكذلكَ الذمِ .

قولُه : وفيهما أربعُ لغاتٍ .

قالَ الشيخُ : فالظاهرُ أنَّهُ أرادَ فيهما في الأصلِ قبلَ نقلهما الى معنى الانشاءِ إذْ لم يُسمعْ نَعِمَ الرجلُ زيدٌ ، فان قيلَ فقد جاءَ نِعِمَّا ونَعِمَّا وهي التي للانشاء . فالجوابُ أنَّهُ عرضَ ثُمَّ عارضٌ أوجبَ تحريكَ العينِ وهو سكونَ الميمِ فلا يلزمُ من العدولِ الى الأصل في الموضعِ الذي تعذَّرَ فيهِ اللفظُ المنتقلُ اليهِ العدولُ في الموضعِ الذي لا تعذّرَ فيه ، والذي يدلُ على ذلكَ إنَّ أصلَ[2] حبّذا حَبَّ وحُبَّ بالفتحِ والضمَّ جميعاً قبلَ النقلِ وبعدَ النقلِ أُلزِمَ بالفتحِ ولم يجزِ الضمُّ وهذا كذلكَ ، وهذه الافعالُ امتازتْ بأمورٍ : منها أنَّ فاعلها لا يكونُ الاَّ أحدَ ثلاثةِ أشياءِ ، إمَّا معرَّفٌ باللامِ وإمَّا مضمرٌ مميزٌ بنكرةٍ منصوبةٍ ، وإنَّما كانَ كذلكَ من جهةِ أنَّهم قصدوا ابهامَ الممدوحِ أولاً ثم فسروهُ ، فلذلكَ أتوا بهِ على هذه الصفةِ ، ووجهُ الابهامِ فيما فيه الالفُ واللامُ أنَّهُ قُصدَ الى معهودٍ في الذهنِ غيرِ معينٍ في الوجودِ كقولكَ : أدخلِ السوقَ وإن لم يكنْ بينكَ [١١٣ظ] وبينَ مخاطبكَ سوقٌ معهودٌ في الوجودِ ، وهذا التعريفُ باللامِ ونحو التعريفِ الذي ذكرناهُ في بابِ أُسامةَ وإنْ اختلفتْ جهاتُ التعريفِ ، وإذا كانَ كذلكَ ثبتَ فيهِ إبهامٌ باعتبارِ الوجودِ ، والوجهُ الذي حُكمَ بتعريفه غير الوجهِ الذي حُكِمَ بابهامهِ ووزانهُ في الابهامِ والتعريفِ قولكَ : قَتَلَ فلاناً أُسامةَ ، فانْ

---

(١) في ل ، س ، ت : (بها) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) في ل : (ان حَبَّذا أصله) ، وهو وهم .

أُسامةَ ههنا وانْ كانَ معرفةً باعتبارِ الذهنِ إلاَّ أنَّهُ نكرةٌ باعتبارِ الوجودِ ، ولهذا المعنى ظنَّ بعضُ النحويين أنَّهُ موضوعٌ للجنسِ بكمالِه يعني المعرَّفَ باللامَ كما ظنَّ بعضُهم أنَّ أسامةَ موضوعٌ للجنسِ بكمالِه وهو خطأٌ محضٌ في البابينِ جميعاً ، ألاَ ترى أنَّكَ إذا قلتَ : نعمَ الرجلُ لم تردْ جميعَ الرجالِ هذا مقطوعٌ بهِ في قصدِ المتكلمِ ولذلكَ وجبَ أن يكونَ المفسِّرُ لهُ مطابقاً ، ووجبَ اذا قصدَ التثنيةَ أنْ يُثنَّى ولو كانَ على ما زعموا لوجبَ أنْ يُطابِقَ بجميعِ الجنسِ وأنْ لا يُثنَّى ولا يُجمَعَ ؛ لأنَّ أسماءَ الاجناسِ لا تُثنَّى ولا تُجمع إذا قُصِدَ بها الجنسُ فانْ زعموا أنَّ المخصوصَ بالمدحِ مرفوعٌ على الابتداءِ في الاصلِ ونعمَ الرجلُ خبرهُ ، والجملةُ اذا وقعتْ خبراً فلا بدَّ من ضميرٍ يعودُ عليهِ أو ما يقومُ مقامه ، ولمَّا لم يُقدَّرْ هذا الفاعلُ اسمَ جنسٍ لم يصحَّ لعدمِ الضميرِ أو ما يقومُ مقامه . فالجوابُ أنَّ هذه الشبهةَ لا تعارضُ الامورَ القطعيةَ ، وما ذكرناهُ مقطوعٌ به ، وأيضاً فما ذكرتموهُ إنَّما هو أحدَ الاحتمالين في الاعرابِ فانْ تعذَّرَ أحدهما تعينَ الآخرُ وما ذكرناهُ متعيّنٌ وأيضاً فانَّا متفقونَ على صحة نعمَ رجلاً زيدٌ ، وزيدٌ يُحتَمَلُ أنْ يكون مبتدأً كما زعمتهمْ وخبرهُ نعمَ ولا يصحُّ أنْ يُقَلَ الضميرُ عائدٌ على زيدٍ ؛ لأنَّهُ يجبُ أن لا يكونَ عائداً وإلاَّ وردَ [عليه][2] نعمَ رجلينِ الزيدانِ ونعمَ رجالاً الزيدونَ ، وأيضاً فانَّهُ كانَ يفوتُ الابهامُ الذي هو مقصودٌ في غرضِ البابِ . فانْ زعموا أنَّ الاصلَ كانَ كذلك لمَا نُقِلَ الى معنى الانشاء جُعِلَ الضميرُ مبهماً ثمَّ فُسِّرَ فلا بعدَ أنْ يُقالَ فيما نحنُ فيه كذلكَ فانا لا ننكرهُ أنْ يكونَ الأصلُ كذلكَ ثمَّ غُيِّرَ وإنَّما الكلامُ في مدلولهِ في حالِ استعمالهِ للانشاءِ ،

---

(١) في و ، س ، ت ، ب : (ومهما) ، وهو خطأ .

(٢) (عليه) : زيادة عن ش .

والتحقيقُ في جوابِ شبهتهم أمران : أحدهما أنَّ الاصلَ أن يكونَ الرجلُ لزيدِ المذكورِ مضمراً عائداً عليهِ فاستُعمِلَ تارةً مضمراً وتارةً مظهراً وحصلَ الابهامُ بتأخيرِ المفسَّرِ عنهُ ، والآخرُ أنَّهم لمّا قصدوا الى مقصود[1] معهودٍ في الذهنِ كانَ كاسمِ الجنسِ الذي لهُ شمولٌ في المعنى ، فكما يصحُ أنْ يقومَ اسمُ الجنسِ مقامَ الضميرِ صحَّ أنْ يُقامَ الاسمَ باعتبارِ المفعولِ في الذهنِ مقامَ الضميرِ لأنَّهُ مندرجٌ تحتهُ ما يُقدَّرُ من آحادهِ في المعنى ، فانْ قصدوا بقولهم : اسم جنسٍ هذا المعنى فهو مستقيمٌ ، وإنْ قصدوا تحقيقَ وضعهِ للجملةِ على التفصيلِ ، فهو مردودٌ كما تقدَّم ، والكلامُ في المضافِ الى ما فيهِ الالفُ واللامُ وفي المضمرِ كذلكَ ، وقد ألحقَ بعضُهم الموصولَ كَمَنْ وما في صحةِ وقوعهِ فاعلاً لهذهِ الافعالِ بما فيهِ الالفُ واللامُ ، وحمل عليهِ قولهُ تعالى : { بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ }[2] ونظائرهُ ولا بُعدَ في ذلكَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الفاعلُ في مثلِ ذلكَ مضمراً ويكونُ ما هي التمييزُ موصوفةٌ باشتروا ، وإنْ يكفروا المخصوصُ على القولينِ ، ولا بُعدَ في الآخرِ • ومنها أنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ بعدَ الفعلِ والفاعلِ اسمٌ مرفوعٌ وهو المخصوصُ بالمدحِ والذمِ لأنَّ وضعها على الابهامِ أولاً ثمَّ التفسيرُ فوجبَ لذلكَ ذكرُ المخصوصِ • لأنَّهُ تفسيرُ المبهمِ أولاً ، فلو قُطِعَ عنهُ لكانَ خروجاً بها عن موضوعها وهو غيرُ مستقيمٍ ، وفائدةُ الابهامِ ثمَّ التفسيرُ إنَّ الشيءَ اذا أُبْهِمَ ثمَّ فُسِرَ كانَ في النفسِ أوقعُ بما جَبَلَ اللهُ النفوسَ عليهِ من التشوقِ الى معرفةِ ما قصدَ ابهامه لأنَّهُ اذا ذكرَ كذلكَ كانَ مذكوراً مرتينِ أبلغُ من المذكورِ مرةً واحدةً •

(١) في ب : (قصد) ، وما ذكرناه أفضل •
(٢) سورة البقرة الآية : ٩٠ •

(فصل) قوله : [وإنّما كانَ تأكيداً][1] ؛ لأنّهُ قد يُستغنى عنه فلذلكَ كانَ تأكيداً ولا يُعدَ في الاتيانِ بالتميز[2] وإنْ كانَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه كقولهِ تعالى : { ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِراعاً }[3] ، ويمكنُ أنْ يُقال إنَّ التمييزَ في مثلِ ذلكَ بعيدٌ ، لأنّــهُ مشبهٌ بقولكَ : عندي قمحٌ قمحاً لأنَّ قولكَ : نعمَ الرجلُ رجلاً كذلك بخلافِ قولهِ تعالى { ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِراعاً } فإنَّ ذراعاً ههنا تمييزٌ [٤١١ و] لَما ليستْ فيه دلالةٌ على ذراعٍ وإنّما أُخذتْ من دليلٍ خارجٍ بخلافِ قولكَ نعمَ الرجلُ رجلاً ومن أجلِ ذلكَ منعهُ بعضُهم وجعلَ « زاداً » في البيت[4] مفعولاً لتزوّدَ كأنّهُ قالَ : تزوّدْ زاداً مثلَ زادِ أبيكَ ، ولكنّهُ قدّمَ وأخرَ .

(فصل) وقولهُ تعالى : { فنِعِمّا هيَ }[5] .

قالَ الشيخُ : أوردَها لاشكالِها وإلاَّ فهي مندرجةٌ في عمومِ ما ذكرهُ ، وهو أنَّ الفاعلَ مضمرٌ وما مميّزٌ وهي المخصوصُ بالمدحِ ،

---

(1) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .
(2) في ش : (بالضمير) وهو تحريف .
(3) سورة الحاقة الآية : ٣٢ .
(4) البيت لجرير وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز وهو بكماله :

تزوَّدْ مثلَ زادَ أبيكَ فينا
فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا

الايضاح ص٨٨ ، الخصائص ١/٨٩ ، المقتضب ٢/١٥٠ ، ابن يعيش ٧/١٣٢ المقرب ١/٦٩ ، الاشموني ٢/٢٠٣ ، ديوان جرير ط . دار صادر ص ١٠٧ .
(5) سورة البقرة الآية : ٢٧١ .

وأمّا قولهُ تعالى : ﴿ إنَّ اللهَ نعمّا يَعظُكُم بـِه ﴾[1] ، فهذه يُحتَمل أنْ تكونَ مثلها إلاّ أنَّ ما تكونُ موصوفةً فكانَ التقدير إنَّ اللهَ نعمَ الشيءُ شيئاً يُعظُكُمْ بهِ ، فتكونُ ما تمييزاً ويعظكم به صفةً لهُ ، ويُحتَمل أنْ تكونَ ما موصولةً فاعلاً على قولِ من جوّزَ ذلكَ في مثلِ : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾[2] ، فيجري فيه القولانِ (الجاريانِ « في بِئْسَما اشْتَرَوا بهِ »[3]) ، لا أنَّ المخصوصَ في بِئْسَما اشتروا به مذكورٌ وهو أن يكفروا ، والمخصوصُ ههنا محذوفٌ للعلمِ بهِ وتقديرهُ « أنَّ اللهَ نعمّا يعظُكمْ بهِ » ذلكَ وهو أداءُ الامانةِ والحكمُ بالعدلِ .

(فصل) قولهُ : وفي ارتفاعِ المخصوصِ بالمدحِ مذهبانِ أحدهما أنْ يكونَ مبتداءً خبرهُ ما تقدّمَ من الجملةِ .

قالَ الشيخُ : وقد تقدّمَ الكلامُ على ذلكَ ، وبيانُ أنّهُ الحاصلُ لمن زعمَ أنّهُ اسمُ جنسٍ وايضاحُ ذلكَ . والثاني أنْ يكونَ خبرَ مبتداءٍ كأنّهُ لمّا تقدّمَ ذكرُ الفاعلِ مبهماً قُدّرَ سؤالٌ عنهُ ، وأُجيبَ بقولهِ : « هو زيدٌ » ثمَّ استُعملَ على هذا النحوِ في هذا المعنى المقصودِ فصارتْ في حكمِ جملةٍ واحدةٍ لعروضِ هذا المعنى المقصودِ فيها ، وهذا الثاني أولى من وجهينِ لفظاً ومعنىً ، وأمّا اللفظُ فلأنَّ المبتدأَ اذا كانَ خبرهُ فعلاً فلوجهُ ألاّ يتقدّمَ عليهِ وفي جعلِ ذلكَ كذلكَ خروجٌ عن هذه القاعدةِ وهو بعيدٌ ، والآخرُ أنّهُ اذا وقعَ خبرُ المبتداءِ جملةً فلا بدَّ من ضميرٍ ولا ضميرَ ، وما توهموهُ

(١) سورة النساء الآية : ٥٨ .
(٢) سورة البقرة الآية : ٩٠ .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

من أنَّ الرجلَ للجنسِ فقد تقدَّمَ فسادُه ، ولو جُوِّزَ لكانَ وقوعُ الجنسِ موقعَ الضميرِ شاذاً قليلاً أيضاً ومِن حيثُ المعنى هو أنَّ الإبهامَ يُناسبُ التفسيرَ ، واذا جُعِلَ زيدٌ خبرَ مبتداءٍ كانَ التفسيرُ فيهِ محققاً وهو المفهومُ منهُ واذا جُعِلَ مبتداءً لم يكن ذلكَ محققاً فظهرَ أنَّ الوجهَ هو الثاني ، وأمَّا ما يلزمُ من أنَّ فيهِ حذفاً للمبتداء فذلكَ كثيرٌ شائعٌ لا شذوذَ فيهِ ولا بُعدَ فلم يقابلهُ أمرٌ مِمَّا تقدَّمَ •

(فصل) قولهُ : وقد يُحذَفُ المخصوصُ اذا كانَ معلوماً كقولهِ تعالى : { نِعْمَ العَبْدُ }[1] أي : نعمَ العبدُ هو •

قالَ الشيخُ : وهو ضميرُ أيوبَ ، وهو على الوجهِ الثاني خبرُ مبتداءٍ محذوفٍ أي : هو هو وكذلكَ كلُّ ما أتى من نحوِهِ كقولهِ تعالى : { نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بهِ } ، وليسَ ذلكَ من نحوِ « أنا أنا » و « شِعْري شِعْري » ، وإنَّما ذلكَ من نحوِ زيدٍ أخوكَ وأشباهه ، ألا ترى أنَّ الضميرَ الاولَ في قولكَ : هو هو يعودُ على العبدِ الموضوعِ مبهماً وهو الثاني المخصوصُ بالمدحِ يعودُ على أيوب فكأنَّكَ قلتَ : العبدُ المذكورُ أيوبُ فظهرَ أنَّهُ من قولكَ : زيدٌ أخوكَ وشبههُ وهذا واضحٌ •

(فصل) قولهُ : ويُؤنَّثُ الفعلُ ويُثنَّى الاسمانِ ويجمعانِ الى آخرِهِ •

قالَ الشيخُ : إنَّما ذكرَ ذلكَ[2] ليعلمَ أنَّ هذا الفعلَ يجوزُ فيهِ ما يجوزُ في الافعالِ من الحاقِ العلامةِ في المؤنثِ وامتيازهُ بجوازِ

(1) سورة ص الآية : ٣٠ •
(2) في ش : (الفصل) •

حذفها ، وإنْ كانَ مؤنثاً حقيقياً بخلافِ غيرهِ من الفعلِ لأنَّهُ غيرُ متصرفٍ فأشبهَ الحروفَ فجرى مجراها في تركِ الحاقِ العلامةِ ، وكلُ ذلكَ شائعٌ وما ذكرهُ [من][1] التثنيةِ والجمعِ فلرفعِ ابهامِ عمَّن يظنُ أنَّهُ اسمُ جنسٍ فيتوهمَ أنَّهُ لا يُثنَى ولا يُجمَعْ أو عمَّن يظنُ أنَّهُ لمَّا كانَ للانشاءِ في المدحِ يلزمُ فاعلهُ طريقةَ واحدةَ كما في حبَّذا وكما في الضميرِ في[2] نفسهِ .

قوله : وهذهِ الدارُ نِعِمَتِ البلدُ .

قالَ الشيخُ : فالحقوا العلامةَ بنعمَ وإنْ كانَ الفاعلُ البلدَ ؛ لأنَّهُ قد عُلِمَ أنَّهُ قصدَ الى تفسيرها بالدارِ إذِ التقديرُ نِعْمَتِ البلدُ هي ، فلمَّا كانَ كذلكَ جازَ الحاقُ العلامةِ وشبههِ ، بقولهِ : « من كانتْ أُمُّكَ » في كونهِ أنَّثَ الضميرَ في كانتْ مع كونهِ لمذكَّرٍ وهو من لما كانَ في المعنى هو الأمُ ، فالتأنيثُ في كانتْ وإنْ كانَ الفاعلُ مذكراً لمَا كانَ لمؤنثٍ مذكورٍ في المعنى كالتأنيثِ في نِعْمَتْ وإنْ كانَ لمذكرٍ لمَا كانَ لمؤنثٍ مذكورٍ في المعنى وكذلكَ البيتُ في قولهِ[3] :

---

(١) (من) : زيادة عن ل .

(٢) في الاصل : (فيه) وهو تحريف .

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة والبيت بكماله :

أوْ حُرَّةٌ عَيْطلٌ ثَبْجَاءُ مجْفرةٌ
دَعَائِمُ الزَوْرِ نِعْمَتْ زَوْرقُ البَلَدِ

الحرةُ : الكريمةُ ، العيطل : الطويل العنق، مجفرةٌ : الواسعة الجوف ، الزور : أعلى الصدر ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١ ، المقرب ٦٨/١ ، الخزانة ١١٩/٤، الصحاح مادة (نعم) ٢٠٤١/٥ ، لم أعثر عليه في الديوان .

أنتَ وإن كانَ الفاعلُ مذكراً لمَّا كانَ لمؤنثٍ مذكورٍ في المعنى وهـو قولهُ : « أوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ » •

(فصل) قولهُ : ومن حقِ المخصوصِ أنْ يُجانِسَ الفاعلَ •

قالَ الشيخُ : لأنَّهُ في المعنى تفسيراً ، واذا كانَ تفسيراً لـهُ وجبتْ [١١٤ ظ] مطابقتهُ لهُ ، وهذا يوضحُ لكَ الردَّ على من قالَ : إنَّهُ المجنسِ • ثمَّ أوردَ إعتراضاً على ذلكَ وهـو قولهُ تعـالى : { سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا }[١] الآيةُ ، وذلـك إنَّ الفاعلَ ههنا مضمرٌ مفسرٌ بمثلاً ، فيكونُ التقديرُ ساءَ المثلُ وقد ذكرَ القومَ وليسَ هو مطابقاً للمثلِ في المعنى ، وأجابَ عنهُ بأنَّهُ على حذف مضافٍ تقديرهُ ساءَ مثلاً مثلَ القـومِ ، وعلى ذلـكَ يكونُ مطابقاً ولذلكَ أوردَ قولهُ بِئْسَ مثـلُ القومِ الذين كذبـوا بآياتنا وتقديرُ الاعتراضِ مثلُ الاولِ سواء ، وأجابَ عنهُ بأمرينِ : أحدهما مثلُ ما تقدَّمَ وهو أنْ يكونَ على حذف المضافِ كأنَّهُ قالَ : بِئْسَ مثلُ القومِ مثلَ الذين كذبوا ، والآخرُ أَن يكونَ الذين كذّبوا صفةً للقومِ ويكونُ المخصوصُ محذوفاً أي بِئْسَ مثلُ القـومِ المكذبينَ هو ، وهو ضميرُ المثلِ المتقدم قبلَ بِئْسَ وهـو قولهُ : { مَثَـلُ الَّذينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ }[٢] ، كما تقولُ : زيدٌ بِئْسَ الرجـلُ أي : بئسَ الرجلُ هو بهذينِ التأويلينِ يكونُ المخصوصُ مطابقـاً فيستقيمُ المعنى بهِ •

(فصل) قولهُ : وحَبَّذا مِمَّا يُناسِبُ هذا البابُ •

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٧ •
(٢) سورة الجمعة الآية : ٥ •

قالَ الشيخُ : لأنَّهُ إنشاءٌ للمدحِ فهــو من البابِ في التحقيقِ وإنَّما ذُكِرَتْ على حدةٍ لِما خُصَّتْ بهِ من أحكامٍ لفظيةٍ ، وهــو أنَّ فاعلها لا يكونُ إلاَّ لفظَ (ذا) بخلافِ نعمَ وبئسَ فانَّ فاعلهما على ما تقدَّمَ ، وإنَّما خصّوا (ذا) لأنَّهُ من الاسماءِ المبهمةِ والغرضُ الابهامُ فكانَ مناسباً للمعنى المقصودِ ، واختصتْ دونَ أخواتها ؛ لأنَّهــا اللفظُ السابقُ ، لأنَّهُ مذكرٌ مفردٌ ، والمذكرُ المفردُ هــو السابقُ وما عداهُ فرعٌ عليهِ على ما تقدَّمَ في ذكرِ عللِ منــعِ الصرفِ ، وعدلَ عن ضمِّ الفعلِ وإنْ كانَ جائزاً في الاصلِ على قولٍ وواجبــاً على قولٍ لأنَّهُ لمَّا نُقِلَ الى معنى الأنشــاءِ جُعِــلَ على صيغــةٍ مخصوصةٍ تنبيهاً على قصدِ النقلِ عمَّا كانَ عليهِ فيــهِ • ومنهــا أنَّ تمييزَها غيرُ واجبِ ذكرِهُ ، بَل يجوزُ أنْ تقولَ : حَبَّذا زيــدٌ ، وحَبَّذا رجلاً زيدٌ • ومنها أنَّ المخصوصَ اذا لم يكنْ مفرداً مذكراً كانَ غيرَ مطابقٍ للفاعلِ في اللفظِ كقولكَ : حَبَّذا الزيدانِ ، فلذلكَ جُعِلَتْ على حدةٍ ، وأصلها حَبُبَ ، وأمَّا مثلُ قولهم[1] :

٢١٥- وَحُبَّ بِها مَقْتُولَةَ حِيْنَ تُقْتَلُ

فيجوزُ أنْ يكونَ من حُبَّ الذي أصلهُ حَبَبُ وهو الظاهرُ لموافقته لهُ في اللفظِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ من حُبَّ الذي أصلهُ حَبَبَ ثمَّ غُيِّرَ وهذا لِما فيهِ من التغييرِ من غيرِ حاجةٍ ، • وهذا الاسمُ في نحوِ

---

(١) البيت للاخطل من قصيدة يمدح بهــا خالد بن عبدالله بن سليمان ، الديوان ص ٤ ، وصدره : (فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا) ، قتلُ الخمرة : مزجُها فأزال بذلــك حدتها ، ابن يعيش ١٢٩/٧ ، شرح شواهد الشافية ١٤/٤ ، همع الهوامع ٨٩/٢ ، الخزانة ١٢٢/٤ ، لســان العرب مادة (قتل) ٥٥١/١١ ، الاشموني ٤٢/٣ ، العيني على الاشموني ٤٢/٣ .

إبهامِ الضميرِ في نعمَ ، يعني أنَّهُ مبهمٌ غيرُ مرادٍ به مثلَ إبهامِ الضميرِ في نعمَ . ثمَّ قالَ : « ومن ثمَّ فُسِّرَ بما فُسِّرَ بهِ » يعني : أنَّهُ مميزٌ بنكرةٍ تبيّنُ جنسَهُ كما مُيِّزَ الضميرُ في نعمَ بذلكَ ، « فتقولُ : حَبَّذا رجلاً زيدٌ ، كما تقولُ : نعمَ رجلاً زيدٌ » ، ثمَّ قال : « إلاَّ أنَّ الظاهرَ فُضِّلَ على المضمرِ بأنْ استغنوا معهُ عن المُفسِّرِ فقيلَ حَبَّذا زيدٌ ولم يقولوا : نعمَ زيدٌ » يعني بالظاهرِ لفظَ ذا في قولكَ : حَبَّذا بخلافِ نعمَ ، اذا كانَ الفاعلُ مضمراً فانَّهُ ليسَ في اللفظِ ما يُشعِرُ بالفاعلِ فلمَّا كانَ الفاعلُ ههنا لفظاً يختصُ بهِ استغنى عن المفسرِ ، ولمَّا لم يكن في نعمَ لفظٌ مختصٌ احتيجَ الى المفسرِ .

قولهُ : ولأنَّهُ كانَ لا ينفصلُ المخصوصُ عن الفاعلِ في نعمَ وينفصلُ في حَبَّذا .

قالَ الشيخُ : هذا وجهٌ آخرُ في وجوبِ ذكرِ التميزِ في نعمَ وجوازُ حذفهِ في حَبَّذا ، يعني : أنَّهُ لو لم يفعلْ ذلكَ لالتبسَ الفاعلُ بالمخصوصِ في نعمَ بخلافِ حَبَّذا ، يريدُ أنَّهُ كانَ يلبس في كثيرٍ من المواضعِ لا في كلِّ المواضعِ ، وبيانُ موضعِ الالتباسِ أنَّكَ لو قلتَ : نعمَ السلطانُ ، وأنتَ تريدُ نعمَ رجلاً السلطانُ لم يُعرَف[1] هل السلطانُ فاعلٌ أو مخصوصٌ والفاعلُ مضمرٌ ؟ وفي التصريحِ تقولُ : نعمَ رجلاً السلطانُ ما يتعينُ بهِ الفاعلُ من المخصوصِ فهذا وشبههُ يعينُ مواضعَ اللبسِ بخلافِ حَبَّذا فانَّهُ معلومٌ أنَّ فاعلهُ « اذا » فاذا ذُكرَ بعدَهُ الاسمُ المخصوصُ تعيَّنَ لذلكَ ولم يلتبسْ بالفاعلِ أبداً واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

---

(١) في ل : (يعلم) ، وما أثبتناهُ أحسنُ .

ومن أصناف الفعل فعلا التعجب

قالَ الشيخُ : التعجبُ الذي يعنيه النحويونَ هي الالفاظُ التي تدلُ على انشاء التعجب لا ما يدلُ على التعجب ، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : تعجبتُ من زيدٍ وأشباهه لم يكنْ من باب التعجب الذي يبوّبُ لهُ النحويونَ ، ولم يحدّهُ استغناءً بذكر الصيغة وحصرها فيما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به اذ المقصودُ إنّما هو الصيغةُ ، فاذا انحصرت حصلَ المقصودُ الاّ أنّ ذكرها باعتبار المعنى [١١٥ و] أولاً هو الاولى ثمّ بعدَ ذلكَ ذكرَ ما هو شرطٌ لها باعتبار اللفظ كما يفعلُ في سائر الحدود النحوية •

قولهُ : وهما صيغتان ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به •

قالَ الشيخُ : فكنّى بأفْعَل وأفْعِل عن كلّ ما يصحُ أنْ يُبنى عليهما ، وكنّى بالضميرين في المثالين عن كلّ ما ينسبُ اليه فعلَ التعجب •

قولهُ : ولا يبنيان الاّ ممّا يُبنى منه أفعلُ التفضيل •

قالَ الشيخُ : قد تقدّمَ ذكرُ ذلكَ بوجوهه وعلله فلا حاجةَ الى اعادته •

قولهُ : الاّ ما شذّ من قولهم : ما أشهاها وما أمقته •

قالَ الشيخُ : فالشذوذُ فيهما جميعاً أنّهُ من المفعول دونَ الفاعل والقياسُ أنْ يكونَ من الفاعل لأنّهُ يُقالُ شهيتُ الطعامَ ومقتُ الرجلَ فلا شذوذَ فيه من هذه الجهة فلم يكن شذوذه الاّ

بما ذكرناهُ ، وأمّا « ما أولاهُ » فشذوذهُ أنّهُ استُعمِلَ من الرباعي بالهمزةِ من قولكَ : أوليتهُ خيراً وأعطيتهُ كذا ولا يُقالُ في هذا المعنى وَلِيَ ولا عَطَا ، ولذلكَ قالَ : « للمعروف » ليُبيِّنَ أنّهُ من قولك : أوليتهُ المعروف ، لا من قولكَ : وُلِيَ لأنَّ ذلك : بمعنى آخر ، واستغنى في أعطى بما يفهمُ من قولهم : ما أعطاهُ ، لأنَّ المعنى على الاعطاءِ وبما تقدَّمَ في مثله في أفعل التفضيلِ من قولهِ : « أعطاهم للدينارِ وللدرهمِ » وذلكَ إنّما يكونُ من الاعطاءِ •

قولهُ : وذكرَ سيبويه أنّهم لا يقولونَ : ما أقيلهُ استغناءً عنهُ بما أشدَّ قائلتهُ[1] •

قالَ الشيخُ : ووجهُ ذلكَ أنّهُ كثرَ وقوعُ هذا المعنى والتعبيرِ عنهُ بما أكثرَ قائلهُ ، فلو كانَ ما أقيلهُ جارياً في كلامهم على القياسِ في هذا البابِ لكانَ واقعاً في لغتهم ولمّا لم يقعْ في لغتهم دلَّ على أنّهُ مُستثنى عندهم ، فهذهِ طريقةُ سيبويه في استثناءِ ما أقيلهُ من البابِ ، وهذا جارٍ في كلِّ ما يأتي مثلهُ •

(فصل) قولهُ : ومعنى ما أكرمَ زيداً شيءٌ جعلهُ كريماً الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّ ذلكَ أصلهُ قبلَ نقلهِ الى التعجبِ وإلاَّ فليسَ معناهُ بعدَ النقلِ ذلكَ ، وهو الذي أرادَ بقوله بعد ذلكَ « إلاَّ أنَّ هذا النقلَ من كلِّ فعلٍ خلا ما استثنى منه[2] مختصٌ ببابِ التعجبِ » يريدُ أنَّ ذلكَ وإنْ كانَ أصلهُ لتصحيحِ الاعرابِ

---

(1) انظر الكتاب ٢/٢٥١ •
(2) (خلا ما استثنى منه) : ساقطة من ر •

فهو بمعنى التعجب ، ثم شبَّهه في أصله بقولهم : « أمرٌ أقعده عن الخروج » ؛ لأنَّه من باب « شرٌ أهرَّ ذا ناب » فالمصحح للابتداء بالنكرة (١) ههنا كونه في معنى كلام هو فيه فاعل فلذلك احتاج أن يشبهه بأمر في قولهم : « أمرٌ أقعده (عن الخروج » ليصحَّ الابتداء بالنكرة)(٢) فكان الأولى أن يذكر بقية المذاهب في الاعراب في ما أكرم زيداً ههنا ويستغنى عن الفصل الذي بعد ذلك لأنَّه في الحقيقة تتمَّةٌ له وما ذكره ههنا أحد المذاهب الثلاثة وهو مذهب سيبويه ، لأنَّ سيبويه يجعل ما مبتداً وما بعده جملةٌ في موضع الخبر (٣) ، وهو عين ما ذكره ههنا ، ثمَّ أعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه ، وذكر معه المذهبين الآخرين وليس لفصله معنى ٠ فان زعم زاعمٌ أنَّه تكلم هنا في المعنى وثمَّ في الاعراب ، فليس بمستقيم لأنَّ المقصود إنَّما هو الاعراب والمعنى الاصلي أمرٌ تقديري ، والاعراب مبني عليه فهو المقصود ، والآخر أنَّه قد ذكر بعده أفْعِلْ به واستوفى عند ذكره الاصل والاعراب جميعاً ، والكلام على الجميع سواءٌ ٠

قوله : إلاَّ أنَّ هذا النقل من كلِّ فعلٍ خلا ما استثنى منه ٠

قال الشيخ : يريد بما ستثنى منه ما تقدَّم ذكره في أفعل التفضيل على ذلك التفصيل ٠ وأمَّا قولهم : أكرمْ بزيدٍ فقيل أصله أكرم زيدٌ على التفصيل الذي ذكره ، ولا يكون على ذلك فيه ضميرٌ ، لأنَّ فاعله مذكورٌ بعده ٠

(١) (النكرة) : ساقطة من ل ٠

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر ٠

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١١٦ ، الكتاب ٢/ ٢٥١ ٠

قولُه : وفي هذا الكلامِ ضربٌ من التعسفِ .

قالَ الشيخُ : لِما فيهِ من مخالفةِ القياسِ من وجوهٍ متعددةٍ منها استعمالُ الهمزةِ لصيرورةِ الشيءِ ذا كذا في أكرمْ ، ومنها نقلُ الفعلِ عن صيغةِ الخبرِ الى صيغةِ الأمرِ . ومنها زيادةُ الباءِ على الفاعلِ وكلُّ ذلكَ خروجٌ على القياسِ ثمّ[1] ذكرَ وجهينِ ليسَ فيهما ما في ذلكَ وإنّما فيهما استعمالُ الهمزةِ للتعدي أو للتصييرِ ، وتقديرُ ذلكَ أنْ يُقالَ إنّهُ أمرٌ في الاصلِ من أكرمتهُ أي جعلتهُ كريماً ، والباءُ مزيدةٌ على المفعولِ فيهِ على هذا ضميرِ فاستعملَ الهمزةَ للتعدي ، وهو كثيرٌ واستعمالُ الباءِ زائدةً على المفعولِ وهو كثيرٌ واستعملَ صيغةَ الأمرِ للأمرِ وهو القياسُ ، ثمّ نُقِلَ على التقديرِ الاولِ فلم يلزمْ فيهِ ذلكَ التعسفِ الذي [١١٥ ظ] في التقديرِ الاولِ وإنّما يلزمُ فيهِ الاضمارُ الذي لا يتغيرُ وليسَ بمستبعدٍ ، ألا ترى أنّ مثلَ هذهِ الصيغةِ في الانشاءِ للمدحِ قد جرى الضميرُ فيها هذا المجرى فلم يُغيَّر عن لفظِ الوحدةِ في قولكَ : نعمَ رجلاً ونعم رجلين ونعمَ رجالاً فكذلكَ ههنا . وقد أجابَ بقولهِ : « إنّهُ جرى مجرى المثلِ فلم يُغيَّرْ عن لفظِ الوحدةِ ، والوجهُ الثاني أنّ تُجعَلَ الهمزةُ لِما جُعِلَتْ لهُ في الوجهِ الاولِ ، وهو على الأمرِ أيضاً كأنّ أصلَهُ أكرِمْ أي صِرْ ذا كرمٍ ثمّ عُدّيَ بالباءِ فصارَ الفاعلُ فيهِ مُصيِّراً غيرهُ صائراً ذا كرمٍ كما تقولُ : قمتُ فتكونُ أنتَ القائمُ ، ثم تقولُ : قمتُ بزيدٍ فتأتي بالباءِ للتعدي فيُصيِّرُ الداخلةَ هي عليهِ هو الفاعلُ لذلكَ قبلَ دخولها فصارَ معنى أكْرِمْ بزيدٍ في الاصلِ على هذا التأويل صيّرَ زيداً صائراً ذا كرمٍ فافادَ التصييرَ فيهِ مجيءِ

---

(1) (ثم) : ساقطة في و ، ش ، ل ، ت ، ب ، س .

الباءِ للتعدي ؛ لأنَّ هذا المعنى مُستَفادٌ من باءِ[1] التعدي ، وأمَّا كونهُ صائراً ذا كذا فمُستَفادٌ من الصيغةِ التي هي أَكْرِمْ .

(فصل) قولهُ : واختلفوا في ما فهي عندَ سيبويه الى آخره .

قالَ الشيخُ : يريدُ في الأصلِ ، فقالَ سيبويه : إنَّها « مبتدأٌ ما بعدهُ خبرهُ »[2] ، كما تقدَّمَ في أولِ الفصلِ الذي قبلهُ وهو الوجه إذْ لا يلزمُ في غيرهِ « وقالَ الاخفشُ هي موصولةٌ ما بعدها »[3] وفيه تعسفٌ لأنَّهُ يحتاجُ فيهِ الى تقديرِ خبرٍ محذوفٍ ، ونحنُ نقطعُ باستقلالهِ كلاماً من غيرِ نظرٍ الى محذوفٍ . وقالَ قومٌ : إنَّها استفهامٌ مبتدأٌ وما بعدَه خبرٌ[4] ، كأنَّ الاصلَ شيءٌ حَسَّنَ زيداً ، وليسَ بجيدٍ ، لأنَّ صيغَ الاستفهام لم يثبتْ فيها نقلٌ الى انشاءٍ آخر بخلافِ صيغِ الاخبارِ فانَّها تُنقَلُ الى الانشاءاتِ كثيراً ، فثبت أنَّ الوجهَ ما صارَ اليهِ سيبويه .

(فصل) قولهُ : ولا يتصرفُ في الجملةِ التعجبيةِ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّها جرتْ كالمثلِ والامثالُ لا تغيَّر ، أو لأنَّها بمجموعها تدلُّ على انشاءِ التعجبِ فلزمتْ طريقةً واحدةً كما لزمتْ نعم وبئسَ طريقةً واحدةً لذلكَ . ثم « قالَ : وقد أجازَ الجرمي الفصلَ وغيرهُ » نظراً الى [ما ورد][5] قولهم : « ما أحسنَ بالرجلِ

(1) في ر : (باب) ، وهو تحريف .
(2) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، الكتاب ٢/٢٥١ ، شرح الاشموني ٣/١٧ .
(3) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١١٦، ابن يعيش ٧/١٤٩.
(4) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١١٦، ابن يعيش ٧/١٤٩، الاشموني ٣/١٨ .
(5) (ما ورد من) : زيادة عن ل ، ب .

أنْ يصدقَ »[1] ، ووجهه أنَّ الظروفَ أتسعَ فيها فجرى فيها ما لم يجرِ في غيرها .

(فصل) قوله : ويقال ما كانَ أحسنَ زيداً للدلالةِ على المضي.

قالَ الشيخُ : كأنَّهم لمَّا قصدوا الى التعجبِ مما مضى أتوا بالفعلِ الدالِ على الزمانِ الماضي معَ فعلِ التعجبِ مُشعراً بذلكَ ، ولكَ أنْ تقولَ : ما أحْسَنَ ما كانَ زيدٌ ، ولك أنْ تجمعَ بينهما فتقولُ : ما كانَ أحسنَ زيدٌ ، والاوْلى هي الصيغةُ الاولى إذْ لا حاجة الى التكرارِ والاتيانِ بها معَ الفعلِ الذي جيء بهِ للمعنى المتعجب منهُ هو القياسُ ، لأنَّهُ هو المقصودُ بالمضي ، « وقــد حُكِيَ ما أصبحَ أبردها وما أمسَى أدفأها » ، وادخالُ أصبحَ وأمسى ههنا في الدلالةِ على الوقتِ الذي حصلَ فيهِ المتعجبُ منهُ كادخالِ كانَ في الدلالةِ على الوقتِ المتعجَّب منهُ وإنْ اختلفتْ جهاتُ الأزمانِ .

قولهُ : والضميرُ للغداةِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما يعني بهِ فيمـــا أصبحَ والاَّ فهو في قولهِ : « ما أمسى أدفأها » للعشيةِ وإنَّما استغنى بتنبيههِ على ضميرِ الغــداةِ لأنَّهُ يعلـــمُ أنَّ قولهُ ما أمسى أدفأها يكونُ للعشـــيةِ والله أعلم بالصــوابِ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٧/١٥٠ ، الاشموني ٣/٢٥ .

ومن أصناف الفعل الثلاثي

قالَ صاحبُ الكتابِ : للمجردِ منهُ ثلاثةُ أبنيةٍ فَعَل وفَعِل وفَعُلَ الى آخره •

قالَ الشيخُ : لا يكونُ الثلاثي على أكثرِ من ذلكَ ؛ لأنَّ أولهُ ملتزمٌ فيه الفتحُ وآخرهُ لا اعتدادَ بهِ في البنيةِ لأنَّهُ محلُ التغييرِ فلم يبقَ إلاَّ وسطهُ ولم يجيء ساكناً أصلاً ، والحركاتُ ثلاثٌ فوجب أن لا يزيدُ على ثلاثة أبنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ، وأمَّا الكسرُ في الفاء فليسَ باصلٍ أيضاً فلذلكَ حُكِمَ على شَهِدَ إذا قيلَ شَهْدَ أو شِهُدَ أو شِهِدَ أنَّها فروعُ على شَهِدَ ، ولذلكَ حُكِمَ على نعم وبئسَ بذلكَ وحُكِمَ على ليسَ أيضاً وسيأتي ذلكَ •

قولهُ : فكلُ واحدٍ من الأولينِ •

قالَ الشيخُ : يعني فَعَلَ وفَعِلَ « على وجهينِ متعدٍ وغيرِ متعدٍ » قد تقدَّمَ معنى التعدي ، وهو كونهُ تتوقفُ عقليتهُ على متعلقٍ ، (وغيرِ المتعدي ما لا تتوقفُ عقليتهُ على متعلقٍ[1]) ، وقد تقدَّم مُبيناً •

قولهُ : ومضارعهُ على يَفْعِل ويَفْعُل •

قالَ الشيخُ : يعني مضارعهُ على اختلافِ وجهيهِ [١١٦ و] فيكونُ أربعةَ أقسامٍ يَفْعِل متعدٍ وغيرُ متعدٍ فلذلكَ مثَّل بأربعةٍ

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

أمثلة ، فضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ للاول ، وجَلَسَ يَجْلِسُ للثاني ، وقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ للثالث وقَعَدَ يَقْعُدُ للرابع ومثالُ فَعِلَ والكلامُ في مضارع فَعِلَ في تقسيمه الى أربعة أمثلة كالكلام في مضارع فَعَلَ الاّ أنَّ موضعَ يَفْعُلُ ثم يَفْعِلُ ههنا فيكونُ يَفْعَلُ ههنا متعدياً وغيرَ متعدٍ ويَفْعِلُ متعدياً وغيرَ متعدٍ ، فمثالُ الاول شَرِبَهُ يَشْرَبُهُ ، ومثال الثاني فَرِحَ يَفْرَحُ ومثالُ الثالث وَمِقَهُ يَمِقُهُ ، ومثالُ الرابع وثِقَ يَثِقُ ، والثالثُ بناءٌ واحدٌ غيرُ متعدٍ وضارعهُ على بناءٍ واحدٍ وهو يَفْعُلُ وكذلكَ لم يجيء الاّ على بنيةٍ واحدةٍ وهو يَفْعُلُ •

قولهُ : وأمّا فَعَلَ يَفْعَلُ فليسَ بأصلٍ •

قالَ الشيخُ : كأنّهم قصدوا الى مخالفة عينِ الماضي للمضارع[1] لذلكَ كانَ فَعَلَ يَفْعُلُ هو القياسُ ، والكسرُ لم يجيء لمضارعه الاّ في ألفاظٍ محصورةٍ في الصحيحِ لا تزيدُ على خمسةٍ ويجوزُ فيها الوجهانِ وفي معتلِ الفاء أكثرُ من ذلكَ ، وأمّا مجيءَ مضارعِ فَعُلَ على وفق عين الماضي فكأنّهم كرهوا مشاركتهُ لعينَ المعتدي في الماضي والمستقبلِ فخصوهُ بالضمـة لذلكَ قولهُ : « ومن ثمَّ لم يجيء الاّ مشروطاً » يعني لم يجيء مضارعُ فَعَلَ المفتوحُ العينِ مفتوحاً عينه الاّ أنْ تكونَ عينَ الفعل أو لامهُ أحدَ حروفِ الحلقِ لمَا بينها وبينَ الفتحَ من المناسبةِ فكأنّهم أرادوا مجيئها مناسبةً لحركتها واعتدوا باللامِ وإنْ كانتْ بعدها لما يلزمُ من انتقالٍ الى علوٍّ ولم يعتدوا بحرفَ الحلقِ إذا كانَ فاءً لأنّهُ لا يلزمُ منهُ الانتقالُ الى علو كما منعوا في اللغة الفصيحة الامالةَ بالغينِ الواقعةِ في بالغ ولم يمنعوا بالغينِ الواقعةِ في غِلاب نظراً الى ذلكَ •

(١) في ل : (المضارع للماضي) ، وهو خطأ •

قولهُ : إلاَّ ما شذَّ من نحو أبَى يأبَى وركَنَ يركَنُ •

قالَ الشـــيخُ : أمَّا أبى يأبى فكأنَّهم لمَّا علموا أنَّهم اذا فتحـوا انقلبت الياءُ ألفاً ، والالفُ من حروفِ الحلقِ فصارَ الفتحُ وجهاً في مثلِ ذلكَ ، وإنْ كانَ على خلافِ القياسِ من حيثُ إنَّ فيـه دوراً وذلكَ أنَّ الفتحَ لا يكونُ إلاَّ بحرفِ الحلقِ فيتوقفُ الفتحُ علـى حرفَ الحلقِ ويتوقفُ كونهُ حرفَ حلقٍ على الفتحِ ، وأمَّا « ركَنَ يركَنُ » فقد جعله شاذاً وقـد نُقِلَ أنَّهُ يُقَالُ ركِنَ يـركَنُ ، وركَنَ يركُنُ ، فالاولى على ذلكَ[1] أنْ يُقَالَ هو من تداخـلِ اللغتين لأنَّهُ أقربُ من مخالفةِ القياسِ ولذلكَ حُكِمَ على فَضِـلَ يَفْضُلُ أنَّهُ من تداخـــلِ اللغتينِ « وأمَّا فُعِلَ يَفْعُلُ نحـو : فُضِلَ يفْضُلُ ومِتَّ تَمُوتُ فمن تداخلِ اللغتين » ومعنى تداخلِ اللغتينِ أنْ يثبتَ للماضي جهتان[2] مناءان ، والمضارعُ لكلِّ واحـدٍ منهما بناءٌ [واحدٌ][3] ثمَّ يتكلمُ العربي بأحدِ بنائي الماضي معَ بناءِ المضارعِ الذي ليسَ لـهُ فيتوهم أنَّهُ جارٍ عليـــه وليسَ كـذلكَ ، ومثالهُ ما ذكـــرهُ في فَضِـلَ يـفْضُلُ لأنَّ العربَ تقولُ : فَضَلَ بالفتحِ وفَضِلَ بالكسرِ ومضارعُ فَضَلَ بالفتحِ يفْضُلُ بالضمِ ، ومضارعُ فَضِلَ بالكسرِ يَفْضَلُ بالفتـحِ فاذا سُمِعَ بعدَ ذلكَ فَضِلَ يَفْضُلُ عُلِمَ أنَّهُ من تداخـلِ اللغتينِ ، وهـــذا الفعـلُ معناهُ من الفضلةِ لا من قولكَ : فضلتهُ اذا غلبتـــهُ في الفضلِ ؛ لأنَّ ذلكَ ليسَ في ماضيهِ إلاَّ الفتحُ وليسَ في مضارعهِ إلاَّ الضمَّ لأنَّـهُ من بابِ فَاعَلَنِي فَفَعَلْتهُ أَفْعلَهُ •

---

(1) (أن) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س •
(2) (جهتـان) : ساقطة من ب ، س ، ت ، ر •
(3) (واحد) زيادة من ر •

قوله: وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناءً .

قال الشيخ: يعني وللثلاثي المزيد فيه لأن الرباعي سيأتي بعد ذلك وإنما كلامه في الثلاثي . وقوله: « في الزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها » وللالحاق وغير الالحاق ، وقد تقدم بيان ذلك كله في الأسماء .

(فصل) قوله: وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق ، وموازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له ، فالأول على ثلاثة أوجه مُلحق بدَحْرَجَ نحو شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَى .

قال الشيخ: فهذه كلها ملحقة بدحرج لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادة ليوافق دَحْرَجَ في وزنه على الوجه الذي قدمناه في الأسماء وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل ، « وملحق بتَدَحْرَجَ » على ما ذُكِرَ « وملحق [١١٦ ظ] باحْرَنْجَمَ » على ما ذكر أيضاً . والثاني وهو الموازن على غير سبيل الالحاق « نحو أَخْرَجَ وجَرَّبَ وقاتَلَ » فهذه الثلاثة وإن وافقت دَحْرَجَ في وزنه بما زِيدَ فيها فليست للالحاق لما ذكرناه من أن حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنىً وُضِعَت الكلمة به له . وأما الهمزة في أَفْعَلَ فموضوعة لمعانٍ كالتعدي وغيره وكذلك تضعيف العين في مثل جَرَّبَ ، وأما الالف في قاتل فموضوعة ؛ لأن يكون[1] من غيرك اليك ما كان منك اليه وهذا كله بخلاف حروف الالحاق ، وههنا وجه آخر يُشعر بالالحاق في الاول دون الثاني وهو موافقة المصدر منه لمصدر الملحق بخلاف مصادر غير الملحق ، واعتمد صاحب

(١) (يكون) : ساقطة من س .

الكتاب على ذلك لشموله ، والتحقيقُ ما بدأنا به لأنّهُ جارٍ في الأسماءِ والافعالِ ، وما ذكرهُ يتقيدُ بالافعالِ دونَ الاسماءِ ؛ لأنَّ الأسماءَ لا يمكنُ معرفةُ الملحقِ فيها من غيره بمصدرٍ إذْ ليسَ لها مصادرٌ ، والثالثُ غيرُ موازنٍ نحو انطلقَ واقتدرَ الى آخره ، فهذه غيرُ موازنة للرباعي بوجهٍ من الوجوه ، وليسَ استَخْرَجَ موازناً لأحْرَنْجَمَ ، لأنّا لم نعنِ بالموازنةِ صورةَ حركاتٍ وسكناتٍ وإنّما عنينا به وقوعَ الفاءِ والعينِ واللامِ في الفرعِ موقعها في الاصلِ الملحقِ به والزيادة إنْ كانتْ ثمَّ زيادةٌ لغير الالحاقِ فلا بدَّ من مماثلةٍ في الملحقِ واستَخْرَجَ بالنسبةِ الى أحْرَنْجَمَ على خلافِ ما ذكرناهُ في الاصليةِ ، والزيادةِ جميعاً ، أمّا الاصليةُ فهو أنَّ الخاءَ وهي فاءٌ وقعتْ موقعَ النونِ الزائدة في الاصلِ وليسَ ذلكَ في مثلِ الملحقِ ، وأمّا باعتبارِ الزائدِ فهو أنَّ النونَ واقعةٌ في الاصلِ بعدَ الفاءِ والعينِ وليسَ في الفرعِ نونٌ في موضعها ولا في غيرهِ .

(فصل) قولهُ : فما كان على (فَعَلَ) فهو على معانٍ لا تضبطُ كثرةً وسعةً .

قالَ الشيخُ : لأنّهُ أخفُّ أبنيتهم في الافعالِ فتصرّفوا فيه في معانٍ كثيرةٍ لخفته ، فقلَّ أنْ تجدَ فعلاً من أبنيتهم غيرهُ لهُ معنى إلاّ وقد استُعملَ فَعَلَ فيه فهذا وجهُ كثرةِ معانيهِ ، وغيرهُ ليس مثلهُ في الخفةِ فلم تكثرْ معانيه ، فتعرّضَ النحويونَ لذكرها لحصرها وقلتها وإنْ كانَ ذلكَ كلهُ أمراً لغوياً في التحقيقِ .

قولهُ : وبابُ المغالبةِ مختصٌ بِفَعَلَ يَفْعُلُ منهُ .

قالَ الشيخُ : لمّا كانَ بابُ المغالبةِ مختصّاً بماضٍ مخصوصٍ ومضارعٍ مخصوصٍ فأمكنَ ضبطهُ ذكرَهُ ، وهذا أولى بقواعد النحو فإنّها راجعةٌ الى ضوابطَ كليةٍ تُعرَفُ بها تفاصيلُ أنواعها إلاّ ما كانَ معتلَّ الفاءِ كوعدتُ أو معتلَّ العينِ أو اللامِ من بناتِ اليـاءِ كبعتُ ورميتُ فإنَّهُ لم يأتِ فيهِ الضمُ وإنّما أتى فيهِ الكسرُ لأنَّهم لو بنوهُ على الضمِّ في العينِ لأدّى الى ما ليسَ من أبنيةِ كلامهم في مثله ، ألا ترى أنّهم لم يقولوا : في بابِ وَعَدَ يوعَـدُ مضموماً ، ولا في بابِ باعَ يَبُوعُ ، ولا في بابِ رَمَى يَرمُو ، وإنّما أتوا بذلكَ كلّـهُ مكسوراً أو مفتوحاً في بابِ وعَدَ خاصةً لأجلِ حرفِ الحلقِ كقولهم: في وضَعَ يَضَعُ ، وإنّما لم يبنوا يَفْعُلُ من بابِ وعَـدَ استثقالاً له ، ولم يبنوا يَفْعُلُ من بابِ باعَ ورمَى لما يؤدي من انقلابِ الياءِ التي هي عينٌ ولامٌ واواً لانضمامِ ما قبلها فيختلفُ حروفُ الكلمـةِ ، لأنّه يؤدي الى إبدالِ الاخفِ بالاثقلِ مع الغنيةِ عنهُ بالبناءِ الآخـرِ الذي هو أصلٌ أيضاً فلمّا كانَ كذلكَ لم يستعملوهُ أيضاً في هـذا البابِ [1] إلاّ ما كان من جنسِ كلامهم .

قولهُ : وعن الكسائي أنّهُ استثنى أيضاً ما فيهِ أحـدَ حروفِ الحلقِ ، وأنّهُ يُقالُ فيه أفعَلُه بالفتحِ .

قالَ الشيخُ : يعني أنْ يكونَ عينهُ أو لامهُ أحدَ حروفِ الحلقِ دونَ الفاءِ ، وإنّما أبهم لأنّهُ قد تقـدَّمَ ما يشعرُ بذلكَ ، واستثناءُ الكسائي غيرُ مستقيمٍ [2] لا في النقلِ ولا في المعنى أمّا النقلُ فقد نقـلَ

---

(1) (الباب) : ساقطة من ل .
(2) قد وافق الرضي ابن الحاجب في ردّه على الكسائي بقولـه : والحق ما ذهب اليه غيره شرح الشافية ١/٧١ .

الثقات ُ فَاخَرَني فَفَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ ، وهو عينُ ما خالفَ فيه ،
وأمَّا في المعنى فانَّ ما فيه أحدُ حروفِ الحلقِ لم يلزمْ في قياسِ كلامهم الفتحُ دونَ الضمِّ حتَّى لا يكونَ الضمُّ مخرجاً له عن قياسِ لغتهم ، بَلْ استُعملَ فيه الفتحُ والضمُّ جميعاً ، ألا تراهم يقولونَ : دَخَلَ يدخُلُ ونَحَتَ ينْحِتُ فهو مماثلٌ لبابِ فَعَلَ الذي ليسَ فيه حرفُ حلقٍ في كونهم يقولونَ : يَفْعُلُ ويَفْعِلُ بالضمِّ والكسرِ ، فاذا استعملوا [١١٧ و] الضمَّ فانَّما استعملوا أحدَ البابينِ اللذين هما قياسهُ فكذلكَ اذا استعملوا يَفْعُلُ ممَّا فيه حرفُ حلقٍ فانَّما استعملوا أحدَ الابنيةِ التي هي قياسهُ فوضحَ من حيثُ المعنى أنَّهُ ليسَ كبابِ وَعَدَ ورَمَى في امتناعِ يَفْعَلُ فيهِ .

قولهُ : وقالَ سيبويه[1] : وليسَ في كلِّ شيءٍ يكونُ هذا ، ألا تراهم لا يقولونَ : نازَعني فنزعتُهُ استُغْنيَ عنهُ بغلبتُه .

قالَ الشيخُ : وما ذكرهُ سيبويه في ذلكَ لا يخرجهُ عن أنْ يكونَ قياساً كما أنَّهُ لم يخرجْ بابَ التعجبِ عن القياسِ لامتناعهم في ما أقْبَلَهُ ، وإنَّما قامَ دليلٌ خاصٌ في هذه المواضعِ والدليلُ الخاصُ هو أنَّهُ كثرَ استعمالهم هذا المعنى ولم يردْ عنهم فيهِ مثلُ ذلكَ ، وإنَّما وردَ عنهم في موضعهِ غلبتهُ ، فدلَّ ذلكَ على أنَّهُ في هذا الموضعِ الخاصِّ مُطَّرَحٌ ، وتقريرُ دليله أنْ يُقالَ لو كانَ ذلكَ جائزاً لوردَ ولم يردْ فدلَّ على أنَّهُ غيرُ جائزٍ .

قولهُ : وفَعِلَ يكثرُ فيهِ الاعراضُ من العللِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لمَّا لم يكنْ حصرهُ لانتشارِ معانيهِ ذكرَ الكثرةَ « في العللِ ، والأحزانِ وأضدادها » ثمَّ مثَّلَ لكلٍّ واحدٍ من الاقسامِ ،

---

(1) الكتاب ٢/٢٣٩ ، شرح الشافية ١/٧١ .

وقد يكونُ (فَعِلَ) لغيرِ ذلكَ كَعَلِمَ وسَمِعَ ورَكِـنَ وأشباهُ ذلكَ . وقولُه : « يكثرُ فيه الاعراضُ من العللِ والأحزانِ » تنبيهٌ على أنَّ هذه المعاني تكونُ فيهِ كثيراً لا على معنى أنَّهُ يكونُ فيهـا أكثرُ منه في غيرها فانَّ (فَعَلَ) في غيرِ ذلكَ أكثرُ منه في ذلكَ ولكنَّ العللَ والأحزانَ فيه أكثرُ منها في غيرِه فلذلكَ قالَ : « يكثرُ فيهِ » ولم يقلْ يكثرُ فيها وهو تنبيهٌ دقيقٌ .

قولُه : وفَعُلَ للخصالِ التي تكونُ في الاشياءِ .

قالَ الشيخْ : ولذلكَ لم يأتِ متعدياً ، لأنَّ الخصالَ التي وُضِعَ لها لم يأتِ شيءٌ منها متعلقاً فلذلك كانَ غيرَ متعدٍ كحَسُنَ وقَبُحَ .

(فصل) قولُه : وتَفَعْلَلَ يجيءُ مُطاوِعُ فَعْلَلَ .

قالَ الشيخُ : الغرضُ منه أنْ يذكرَ معنى فَعْلَلَ للملحقِ ، لأنَّه المذكورُ بعدَ فَعَلَ في ترتيبهِ ؛ لأنَّ كلامَهُ في الثلاثي ، ولكن لمَّا كانَ الملحقُ والاصلُ مشتركينِ جميعهما وجعلَ الفصلَ لتَفَعْلَلَ وإنْ كان غرضهُ فَعْلَلَ لئلا يطولُ الكلامُ ومعنى كونِ الفعلِ مطاوعاً كونهُ دالاً على معنىً حصلَ عن تعلُّقِ فعلٍ آخرُ متعدٍ به ، كقولكَ : كَسَرْتُهُ فأنكسرَ فقولكَ : أنكسرَ عبارة عن معنىً حصلَ عن تعلّقِ فعلٍ متعدٍ وهو الكسرُ بهِ أي بهذا الذي قامَ بهِ أثرَ الكسرِ وهو الانكسارُ هذا الذي يعني بالمطاوع ، وقد يتكلمُ بالمطاوعِ وإنْ لم يكنْ معهُ ما هو مطاوعٌ لهُ ، كقولكَ : انكسرَ الاناءُ ولا يلزمُ ذكرُ ما هو مطاوعُ لهُ معهُ وإنَّما يلزمُ ما ذكرناهُ ، وهو أنْ يكونَ لهُ فعلٌ متعدٍ المطاوعُ أثرهُ ثمَّ لمَّا تكلمَ على تَفَعْلَلَ باعتبارِ مطاوعتِه لِفَعْلَلَ صارَ الفعلُ في الظاهرِ لتَفَعْلَلَ فكمَّلهُ

باعتباره ، « قوله : وبناءً مقتضباً » يعني تَفَعْلَلَ « كَتَسَهْوَكَ وَتَرَهْوَكَ » ، أمّا « تَسَهْوَكَ » فقد نُقِلَ سَهْوَكْتُهُ فَتَسَهْوَكَ أي أهلكتُهُ فهَلَكَ فهو جارٍ على المطاوعةِ ، وأمّا « تَرَهْوَكَ » فعلى ما ذكرهُ من كونهِ مقتضباً غيرَ جارٍ على مطاوعٍ له ، يُقالُ تَرَهْوَكَ في مشيتهِ إذا ماجَ .

(فصل) قولهُ : وتَفَعَّلَ يجيءُ مطاوع فَعَّلَ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّم معنى المطاوعةِ نحو : كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، قولهُ « وبمعنى التكلّف » والتكلفُ معناهُ أنْ يتعانى ذلكَ الفعلُ ليحصلَ بمعاناته والقصدَ ما يقصدُ[1] تحصيلهُ كَتَشجَّعَ معناهُ استعمالُ الشجاعة ، وكلّفَ نفسهُ إيّاها لتحصلَ ، وكذلكَ الحلمُ والمروءةُ . ثمَّ لمّا كان هذا المعنى ملتبساً بتَفَاعَلَ من حيثُ إنَّ كلَّ واحدٍ منهما غير ثابتٍ في الأصلِ لمن نسبَ اليهِ فُرِّقَ بينهما بما[2] يختلفان فيه ، وهو أنَّ تَفَعَّلَ المقصودُ فيهِ ممارسةُ ذلكَ الفعلَ ليحصلَ فلذلكَ قالَ : لأنَّ هذا يطلبُ أن يصيرَ حليماً ، وأمّا تفاعل فهو ان يظهر الفعلُ وهو على خلافهِ لا ليحصلهُ ، بَلْ أنَّهُ عليهِ وليسَ بهِ فقد حصلَ الفرقُ بينهما بما ذُكِرَ . قولهُ : « ومنْهُ تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ » ، وإنّما فصلهُ من ذلكَ ، لأنَّهُ مخالفٌ لهُ من وجهٍ آخرَ وذلكَ أنَّ المعاني الأُولَ كلها يمكنُ أنْ يتمرَّنَ عليها لتحصلَ بعدَ أنْ لم تكنْ ؛ لأنَّ الانسانَ قد يُمرّنُ نفسَهُ على الحلمِ [١١٧ ظ] والمروءةِ والصبرِ حتّى يحصلَ ذلكَ لهُ ولا يمكنُ ذلكَ في مثلِ

(١) (ما يقصدُ) : ساقطة من ت ، وفي ل : (لمعاطاته قصداً في تحصيله) .

(٢) في ل : (هما) ، وهو تحريف .

« تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ » ، فانَّهُ اذا لم يكنْ من هذهِ القبيلةِ لا يكونُ أبداً وإنَّما أُدْخِلَ فيهِ لأنَّ الغرض استعملُ ذلكَ ليحصلَ عندَ النّاسِ اعتقادُ ذلكَ ، فلمَّا كانَ الغرضُ من الأمرينِ حصولَ ذلك معتقداً أجراهما مجرىً واحداً فقد ظهرَ الفرقُ بينهما .

قولُهُ : « وبمعنى استَفْعَلَ » الظاهرُ أنَّهُ أرادَ بمعنى استَفْعَلَ أصلَ معنى استَفْعَلَ ، وأصلُ معناهُ طلبُ ذلكَ الفعلِ كقولكَ : استَعْلَمَ واستَعْطَى ، أي : طلبَ العلمَ والعطاءَ ، ثمَّ مثَّلَ بتكبَّرَ وتعظَّمَ وتعجَّلَ الشيءَ وتيقَّنَهُ ، كأنَّهُ طلبَ الكبرَ من نفسهِ والعظمةَ كقولهم : في استَفْعَلَ استَخْرَجَهُ أي لم أزلْ أطلبُ خروجَهُ من نفسي حتَّى خرجَ ، وأمَّا تعجَّلَ فظاهرٌ ، « ويقَّنَهُ » كَكبَّرَ كأنَّهُ طلبَ اليقينَ من نفسهِ حتَّى حصلَ ولذلكَ يُطلقُ تيقَّنَ في موضعِ علِمَ ، « وتقصَّاهُ وتبيَّنَهُ » ، مثلَ تيقَّنَهُ ؛ لأنَّ الطالبَ من نفسهِ [بعدَ العملِ](1) ويجوزُ أنْ يكونَ وتقصَّاهُ واستَقْصاهُ بمعنى طلبَ غايتهُ وأقْصاهُ من غيرهِ أيضاً ، فيكونَ على الاصلِ في معنى استَفْعَلَ من غيرَ تأويلٍ .

قولُهُ : والعملِ بعدَ العملِ في مهلةٍ نحو تَجَرَّعَهُ .

قالَ الشيخُ : أي شربهُ جُرْعَةً بعدَ جُرْعةٍ ، « وتحسَّاهُ » أي حَسْوَةً بعدَ حَسْوةٍ « وتعرَّقَهُ » أي أخذَ ما عليهِ من اللحمِ شيئاً بعدَ شيءٍ ، « وتفوَّقَهُ » إذا شربهُ فَوَاقاً بعدَ فواقٍ . « ومنهُ تفهَّمَ وتبصَّرَ وتسمَّعَ » كأنَّهُ حصلَ لهُ فهمهُ شيئاً

(١) (بعدَ العملِ) : زيادة عن ل .

بعدَ شيءٍ » وبمعنى اتخاذِ الشيءِ نحو : تَدَيَّرْتُ المكانَ » ، أي اتَّخذته داراً « وتَوَسَّدْتُ الترابَ » أي اتَّخَذْتَهُ وسادةً ، « ومنهُ تَبَنَّاهُ » أي اتخذهُ ابناً ، وإنّما فَصَّلهُ ؛ لأنَّ اتخاذهُ ابناً لا يُصيِّرهُ على الحقيقةِ موجوداً فيهِ ذلكَ المعنى الحِسِّيِّ ، كأنَّه[1] قصدَ الى الفصلِ بينَ الامورِ الحسيَّةِ والامورُ المعنويَّة . قولهُ : « وبمعنى التَّجَنُّبِ » وهو في هذا البناءِ كمعنى همزةِ السلبِ في قولكَ : أعجمْتُ الكتابَ أي قد أزلتُ عُجمتَهُ كذلكَ ههنا « تَحَوَّبَ » أي أزالَ الحوبَ عن نفسهِ[2] .

(فصل) قولهُ : وتَفَاعَلَ لِمَا يكونُ من اثنينِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : تَفَاعَلَ فرعُ فَاعَلَ الذي يكونَ لأثنينِ فصاعداً معناهُ نسبةُ الفعلِ الى فاعلهِ متعلقاً بمن شاركهُ فيهِ على ذلكَ النحوِ فلذلكَ كانَ بناؤه يقتضي التعدي ، وإنْ لم يكنِ الفعلُ متعدياً ؛ لأنَّ المشاركَ يكونُ هو المفعولُ فهو بمثابةِ همزةِ التعدي وإنْ اختلفا في المعنى ، فلذلكَ ساقهُ بعضُهم في أسبابِ التعدي وجعلهُ معَ الهمزةِ والتضعيفِ ، وحرفِ الجرِّ ولم يعدَّهُ الكثيرُ ، أمَّا لأنَّهُ مثلَ ذلكَ في المعنى لأنَّ تلكَ بمعنى التصييرِ وإمَّا لأنَّ هذا قد بُنيَ ولا يتعدى الى أكثرَ مما كانَ متعدياً اليهِ كقولكَ : ضاربتهُ وذلكَ في كلِّ فعلٍ كانَ مفعولهُ الاصلي هو الذي اشتركَ معهُ في معنى فَاعَلَ فصارَ هو المتعلقُ الاصلي وهو المفعولُ الذي يقتضيهِ هذا البناءُ فلمَّا اتحدَ متعلقهما لم يزدْ مفعولاً آخرَ ، فمن أجلِ ذلكَ جاءَ في هذهِ المواضعِ غيرُ زائدٍ مفعولاً لأجلِ هذا البناءِ فأُسْقِطَ من بابِ أسبابِ

---

(1) في و : (لأنَّه) ، وما اثبتناه احسن .

(2) في ل : (تَحَرَّجَ) أي أزال الحرج عن نفسه .

التعدي لذلكَ وتَفَاعَلْتُ[1] مثلهُ في المعنى وإنّما نقصَ عنهُ مفعولٌ من حيثُ إنَّ وضعَهُ الى المشتركينَ فيه من جهةٍ واحدةٍ ، فوجبَ أنْ يكونَ الفاعلُ والمفعولُ اللذان كانا في فَاعَلَ فاعلاً لهُ فوجبَ نقصهُ عنهُ مفعولاً فلذلكَ تقولُ : جاذبتُ زيداً الثوبَ ، فاذا عَبَّرْتَ بتَفَاعَلَ قلتَ : تجاذبنا الثوبَ فيصيرُ الفاعلُ والمفعولُ اللذان في فَاعَلَ فاعلاً لتَفَاعَلَ وسرهُ ما ذكرناهُ من أنَّ وضعَ الاول على معنى نسبتهِ الى فَاعَلَ مع تعلقهِ بغيرهِ في أنَّهُ فَعَلَ مثلَ ذلكَ ، ووضعَ الثاني نسبتهُ الى المشتركينَ فيهِ من غيرِ قصدٍ الى تعلقٍ لهُ فلذلكَ جاءَ الاولُ زائداً على الثاني بمعولٍ أبداً فهذا معنى قولهِ : ولا يخلو من أنْ يكونَ من فَاعَلَ الى آخره .

قولهُ : ويجيءُ ليريكَ الفاعلَ أنَّهُ في حالٍ ليسَ فيها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وهذا معنىً ثانٍ لتَفَاعَلَ وهو كثيرٌ وحاصلهُ راجعٌ الى الاخبارِ عن فاعله بأنَّهُ على المعنى المشتقِ منهُ تَفَاعَلَ وهو في الحقيقةِ على غيرها ، فاذا قلتَ تَجَاهَلَ زيدٌ فمعناهُ أنَّهُ على حالِ الجهلِ في الصورةِ وليسَ عليها في الحقيقةِ ووضعُ[2] لفظِ الكتابِ . « ويجيءُ ليُريكَ الفاعلُ » بالرفعِ في الفاعلِ ، وفي بعضِ النسخِ « ليُريكَ الفاعلَ » بالنصبِ وكلاهما ضعيفٌ ، أمَّا الرفعُ فلأنَّهُ يلزمُ منهُ أنْ يكونَ اللفظُ جاءَ ليُريَ غيرُ الفاعلِ أنَّ

(٢) في ب : (تفاعل) ، وهو تحريف .

(١) في ل : (أيضاً لأنه يصير المعنَى ويجيء تَفاعَلُ ليعلم اللفظ على حالٍ ليس فيها وهو مجاز بعيد ومع ذلك) . وهذا الكلام لا يتفق وكلام الشيخ .

الفاعلَ جاءَ علـى حالٍ ليسَ فيهـا كقولكَ : للمخـاطبِ تجاهلتُ وتعاميتُ ، فانَّهُ لا يصلحُ [١١٨ و] ههنا أنْ يُقالَ جـيءَ باللفظِ ليُريَ الفاعلُ أنَّهُ في حالٍ ليسَ فيها ، فانَّ الفاعلَ ههنا قد يكون غيرَ قاصدٍ الى إرادةِ ذلكَ بلْ قاصداً الى أنْ لا يطلعَ عليه أحدٌ ، وأمَّا النصبُ فضعيفٌ على خلافِ ما يعبرُ بهِ عن معاني الالفـاظِ ، وهو غيره (١) والوجهُ أنْ يكونَ وليسَ فيها بالواوِ ليكون من كـلامِ المخبرِ بمعناه لا صفةً لحالٍ ، فيلزمُ دخولها في حكمِ ارادةِ الفاعـلِ فيجيءُ التناقضُ ويكونُ المعنى حينئذٍ ، ويجيءُ لمعنى إرادةِ « الفاعلِ أنَّهُ في حالٍ » . ثم قالَ : المفسرَ « وليسَ فيها » أي وتلكَ الحالُ في الحقيقة منتفيةٌ عنهُ لأنَّ الفاعلَ يُرى أنَّه في حالٍ منتفيـــةٍ فيستقيمُ المعنى ، لأنَّه لا ينفكُ معناهُ عن أنَّ الفاعلَ أرى من نفسهِ ذلكَ وأنَّه في الحقيقةِ ليسَ كذلكَ ، وإنْمـــا جاءَ الخللُ من مجيءِ (ليسَ) فيها صفةً لحالٍ ، فاذا جُعِلَتْ بالواوِ خرجتْ عن ذلكَ فاستقامَ .

قولهُ : وبمنزلةِ فَعَلْتُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ المعنى أنَّ ذلكَ حصلَ لفاعله كقولكَ : قامَ وقَعَدَ ولا يلزمُ أنْ يكونَ للصيغةِ التي بمعنى فَعَلْتُ وهي علـى غيرِ صيغةِ فَعَلْتُ .

قولهُ : ومُطَاوِعُ فَاعَلَ الى آخرهِ .

---

(١) في ل : (فان قلت فاحمله على الرفع واجعـل معنى قولـه : ليريك أي معنى أنه الفاعل أنـه على حـال ليس فيهـا فيكون كقولك : يجيء هذا اللفظ لمطاوعته فاعلت ويندفع السؤال فانه لازم ان يكون الفاعل هو الذي يرى ألا ترى انك اذا قلت : للمخاطب تجاهلت فهو بمعنى أن الفاعل رأى من نفسه ذلك ، فالجواب عن ذلك كأنه هو الذي قصد وانما) .

قالَ الشيخُ : وقد تقدَّمَ معنى المطاوعةِ في فصلِ تَفَعْلَلَ ، لفَعْلَلَ ، وهذا مثلهُ لفَاعَلَ فلا حاجةَ الى اعادتهِ .

(فصل) قولهُ : وأفْعَلَ للتعديةِ في الأكثر نحو : أجْلَسْتُه وأمْكَنْتُه الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ معنى التعديةِ وهو أنْ يُجعَلَ الفعلُ لفاعلٍ مُصَيَّرٍ لمن كانَ فاعلهُ لهُ قبلَ التعديةِ منسوباً اليهِ وذلك الفعلُ ، فلذلكَ يصيرُ غيرُ المتعدي متعدياً ، والمتعدي الى واحدٍ يتعدى الى اثنين < والمتعدي >[1] الى اثنينِ يتعدى الى ثلاثةٍ كقولكَ : أخْرَجْتُهُ وأشْمَمْتُهُ الطيبَ ، وأعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً . ويكونُ أفْعَلَ أيضاً « للتعريضِ للشيءِ وأنْ يُجْعَلَ بسببٍ منهُ » يعني تعريضاً للاسمِ المشتقِ هو منهُ كقولك : أقتَلْتُهُ اذا عَرَّضْتُهُ للقتلِ ، وأبَعْتُهُ اذا عَرَّضْتُهُ للبيعِ وهو قليلَ « ومنهُ أقْبَرْتُهُ » يعني ومن أفْعَلَ الذي للتعريضِ ، وإنَّما نوعهُ ، لأنَّ الاولَ تعريضٌ لفعلٍ منسوبٍ اليه يتعلقُ بالمفعولِ من بيْعٍ وقَتْلٍ ، والثاني تعريضٌ لما ليسَ كذلكَ ، ألا ترى أنَّ جعلَهُ ذا قبرٍ ليسَ مثلَ جعله معرَّضاً للبيعِ والقتلِ ، لأنَّ القبرَ ليسَ فعلاً لهُ يتعلقُ بالمفعول فأرادَ أنْ يُبيِّنَ أنَّ البابينِ سواءٌ في أنَّهُ تعريضٌ للشيءِ سواءٌ كانَ ذلكَ الشيء فعلا لفاعلِ الفعلِ على الصفةِ المذكورةِ أو غيرَ ذلكَ ، « ولصيرورةِ الشيءِ ذا كذا » أي لصيرورته منسوباً اليه المعنى المشتقُ هو منه على وجهٍ ما « كأَغَدَّ البعيرُ أي صارَ ذا غُدَّةٍ وأجْرَبَ أي صارَ ذا جربٍ » وكانَ ينبغي أنْ يفصلَ بين أغدَّ وبين أجْرَبَ وأنْحَزَ وأحالَ ، لأنَّ أَغدَّ معناهُ أنَّهُ صارَ منسوباً اليه

---

(١) (والمتعدي) : زيادة للسياق بدليل ما سبق .

ما اشتقَّ منه على جهةِ قيامه به وهذا على جهةِ قيامِه بما له منه ألامَ ، يعني أفعلَ الصيرورةِ ، وإنَّما فصَّله لأنَّه مخصوصٌ بما كانَ الفاعلُ آتياً بذلكَ الشيءَ المشتقَّ هو منه إذْ معنى ألامَ أتى بما يُلامُ عليه فهو مشاركٌ له فيما ذكرناه ، إلاَّ أنَّ الفاعلَ ههنا آتٍ به وليس الاولُ كذلك ، وكانَ ينبغي أنْ يفصلَ بين ألامَ وأرابَ وبين أصْرمَ وأجزَّ ؛ لأنَّ هذا ليس مثلهُ في أنَّهُ آتٍ بذلك المعنى وبين الاولِ أيضاً ، لأنَّهُ ليس مثلهُ في المعنى قد حصلَ ، وإنَّما المعنى قاربَ وقتَ حصوله فنُزِّلَتْ مقاربتهُ له منزلَةَ حصولِه ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : أصْرَمَ النخلُ وأجزَّ الزرعُ وهو لم يُصرَمْ ولم يُجَزَّ بخلافِ ما تقدمَ فانَّه على معنى حصولِ ذلك الشيء ودخولهُ في الوجودِ ، « ومنهُ » يعني أفْعَلَ الصيرورة « أبْشَرَ وأفْطَرَ » أي صارَ ذا فطرٍ وذا بشرى ، وإنَّما فصَّله لأنَّهُ مطاوعٌ ، فأفْطَرَ وأبْشَرَ مطاوعٌ[1] فَعَّلَ ، قالوا : بَشَّرْتُهُ فأبْشَرَ وفَطَّرْتُهُ فأفْطَرَ ، وأقْشَعَ مُطاوعُ قَشَعَ ، يُقالُ : قَشَعَ الريحُ السحابَ[2] فَأقْشَعَ وانقَشَعَ ، وأمَّا ألَبَّ[3] فليس لدخولهِ مع ما توسطهُ معنىً ؛ لأنَّ ألَبَّ بالمكانِ أقامَ به وليس مطاوعاً لشيءٍ ، وأظُنُّهُ أكَبَّ فصُحِّفَ ، لأنَّهُ يُقالُ : كَبَبْتُهُ فأكَبَّ وانْكَبَّ كما يُقالُ : قَشَعتِ الريحُ السحابَ فأقْشَعَ وانْقَشَعَ فيستقيمُ حينئذٍ ، « ولوجودِ الشيء على صفةِ معناهُ » لوجود مفعول الفعلِ على الصفةِ المشتقِّ الفعلُ منها كقولك : أحمدْتُ الرجلَ أي وجدْتَهُ

---

(١) (فأفْطَرَ وأبْشَرَ مطاوعُ) : ساقطة من ل .
(٢) (يقال : قَشَعَ الريحُ السحابَ) : ساقطة من ر .
(٣) في المفصل وابن يعيش وردت هذه الكلمة (آكبّ) وليس آلبّ ، وقد أشار الشارح بأنها مصحفة من أكبّ وهو الصحيح . المفصل ص ١٥١ ، ابن يعيش ٧/١٥٩ .

موصوفاً بالحمد [1] ومنه ما ذكره في الحكاية « وللسلب » يعني ولسلب المعنى المشتق أفعل منه عمّن تعلّق به الفعل كقولك : « أعجمت الكتاب » أي أزلت العجمة « وأشكيته » أي أزلت شكايته [١١٨ ظ] ، وقد يجيء ذلك سلباً عمّن نُسب اليه الفعل ، وذلك اذا لم يكن الفعل متعدياً كقولهم أقسط أي أزال عنه القسط ، وهو الجور ولذلك كان معنى أقسط عدل ، وقسط جار فهو من هذا الباب فكان ينبغي أن يقول : ومنه أقسط ، « ويجيء بمعنى فعلت » ، وهو واضح فانّه مثّل بما جاء فيه فعل ٠

(فصل) قوله وفعّل يؤاخي أفعل في التعدية ٠

قال الشيخ : وقد تقدم معنى التعدية ، « ومنها خطّأته » ٠ وانّما فصل قوله : « خطّأته الى آخره » ؛ لأنّه مخالف في أنّه لم يُصيّره في الحقيقة فاعلاً للفعل المشتق هو منه وانّما جعله منسوباً الى ذلك الفعل ، ألا ترى أنّ معنى خطّأته قلت : له أخطأت أو نسبته الى الخطأ ، وكذلك « فسّقته » أي قلت ، له يا فاسق أو نسبته الى الفسق ، وليس المعنى صيّرته فاسقاً أي فاعلاً لفعل الفسق كما في قولك : غرّمته وفرّحته وكذلك « جدّعته » أي قلت : له جدعاً ، « وعقّرته » أي قلت : له عقراً ٠ وقوله : « وفي السلب » أي يؤاخي أفعل فيه وقد تقدم معنى السلب ٠ وقوله : « فزّعته » أي أزلت الفزع عنه وكذلك البواقي على ما ذكر ٠ وقوله : « وفي كونه بمعنى فعّل » يعني أنّ فعّل يؤاخي أفعل في كونه بمعنى فعّل « كقولك : زلته زيّلته ومزته وميّزته » وهما بمعنى واحد كما كان قلت وأقلت بمعنى واحد ٠

---

(١) في و ، ت ، ش ، (محموداً) وما اثبتناه يتفق مع السياق والمعنى ٠

قولهُ : ومجيئُه للتكثيرِ هو الغالبُ عليه ·

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ ذلك هـو أصلهُ والأكثـرُ في استعمالهم فكانَ الاوْلى تقديمه ولكنَّهُ قدَّمَ غيرهُ لمؤاخاتهِ لأفْعَلَ ، وقـد جاءَ عقيبهُ وشرطهُ التكثيرُ في الفعل أو في الفاعلِ أو في المفعولِ ، فمثالُ الاولُ « جوَّلَ وطوَّفَ » ، ومثالُ الثاني موَّتتِ الأبلُ ، ومثـالُ الثالث غلَّقْتِ الابوابَ فانْ فُقِدَ ذلـك لم يتسعْ استعمالهُ فلذلك كان قولك : موَّتتِ الشاةُ خطأٌ لانتفاءِ جميعِ ذلك ؛ لأنَّ هذا الفعلَ لا يستقيمُ تكثيرهُ بالنسـبةِ الى الشـاةِ إذْ لا يستقيمُ تكثيرها وهي واحدةٌ ، وليس ثمَّ مفعولٌ فيكونُ التكثيرُ له فلذلك قالَ : في هـذه المسألةِ ، « ولا يُقالُ للواحدِ » بخلافِ قولكَ : قَطَّعْتُ الثوبَ فانَّ ذلك سائغٌ وإنْ كان الفاعلُ واحداً ، وظاهرُ كلامهِ يوهمُ أنَّ هـذا البناءَ لا يُقالُ للواحدِ ولكنَّهُ أطلقهُ لتقدُّمِ قوله : « وهو يُجوِّلُ ويُطوِّفُ » أي يكثرُ الجولانِ [والطوافِ][1] ، فعُلِمَ أنَّ التكثيرَ قد يكونُ في الفعلِ نفسه وقد يكونُ في الفاعلِ ، فقولهُ : « ولا يُقالُ للواحدِ » لم يُرِدْ به إلاَّ ما لم يستقمْ فيه تكثيرُ الفعلِ وإنَّما يكونُ التكثيرُ في الفاعلِ هو المصححُ ·

(فصل) قولهُ : وفاعلُ لأنَّ يكونُ من غيركَ اليـكَ ما كـانَ منكَ اليهِ ·

قالَ الشيخُ : أرادَ لأنْ يكونَ مـن غـيرِ الفاعلِ الى الفاعلِ ما كان من الفاعلِ اليه فتُدُرِّرَ الفاعلُ مخاطباً وكان الاوْلى أنْ يقول : إنْ يكونَ منكَ الى غيركَ ما كانَ منهُ اليكَ فانَّهُ المفهومُ أولاً مـن

(١) (الطواف) : زيادة عن و ، ش ·

قولكَ : خاصمتُ زيداً ، ألا ترى أنَّكَ مُسنِدٌ الى نفسكَ أولاً الخصامُ وتوقعهُ على زيدٍ ، فكانَ الاولى من التعريضِ أولاً للمفعولِ دونَ الفاعلِ ، ألا ترى أنَّ معنى فاعلٍ نسبةُ الفعلِ الى الفاعلِ واقعاً على من يشاركهُ في أصلِ الفعلِ المشتقِّ هو منهُ وقد تقدَّمَ تحقيقُ ذلكَ في فعلِ تفاعَلَ .

قولهُ : فاذا كنتَ الغالبَ قلتَ فاعَلَني ففعلتُهُ .

قالَ الشيخُ : وقد تقدَّمَ ذكرُ فعلتَ في المغالبةِ وتفصيلُ مضارعه ، « ويجيءُ مجيءَ فعلتُ » يعني أنَّهُ يأتي بمعنى نسبةِ فَعَلَ الى فاعلٍ لا غيرَ كما يأتي فَعَلَ « كقولكَ : سافرتُ » بمعنى نسبةِ السفرِ الى المسافرِ وليس ثمَّ فعلٌ ثلاثي من لفظ سافرتُ بمعناه فيمثَّلُ به كما في شغلتهُ وأشغلتهُ ومزتُهُ وميَّزتُهُ ولذلكَ يجيءُ فيه بعضُ اللبسِ على القاصرِ ، « وبمعنى أفْعَلْتُ كقولكَ : (عافاكَ اللهُ » يعني بمعنى أفْعَلْتُ في التعديةِ ، لأنَّ معنى أجْلَسْتُهُ صيرتهُ ذا جلوسٍ ، ومعنى)[1] عافاكَ اللهُ أي صيَّركَ ذا عافيةٍ فنبَّههَ به في ذلكَ وخصَّ أفْعَلَ وإنْ كانَ فَعَّلَ قد يأتي لذلكَ لكثرةِ أفْعَلَ فيه ، ولو كانَ لعافاكَ فعلٌ ثلاثي من معناهُ لازمٌ وعافاكَ متعدٍ لهُ لأتضحَ أمرُ التعديةِ [فيه][2] مثلُ بَعُدَ وباعدتُهُ فكانَ تمثيلهُ بباعدتُهُ أولى لأنَّهُ حينئذٍ مثلُ جَلَسَ وأجْلَسْتُهُ ولكنَّهُ جاءَ ملبساً لأنَّهُ موضوعٌ في أصله لما ذكرناهُ ، ولا يُقالُ عَفَا زيدٌ بمعنى قامَتْ به عافيةٌ وعافيتُهُ بمعنى صيَّرتُهُ قائمةً به العافيةُ كما في بَعُدَ وباعدتُهُ ولكنَّهُ واضحٌ بما ذكرناهُ وكذلكَ « طارقتُ

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٢) (فيه) : زيادة عن ل .

التعمل » أي صيّرتُه ذا طِراقٍ وتحريره على نحو ما قرر في عاقاك [١١٩ و] اللهُ وإشكاله كاشكاله » « وبمعنى فعلت » يعني التكثير لأنّه هو بابُ فعلتُ الكثير وهو واضحٌ في ضاعفت وناعمت لأنَّ في معناه ضعفتُ ونعمتُ فيتضح الأمرُ في مثلِ ذلك كما تقدَّم .

(فصل) قوله : أنْفَعَلَ لا يكونُ إلاَّ مُطاوعَ فَعَلَ .

قال الشيخُ : وقد تقدَّم معنى المطاوعةِ فلا حاجةَ الى اعادتها وقد اختَصَّ بناءُ انفعلَ بها ولكنَّه في الأكثرِ يكونُ المطاوعُ على فَعَلَ كقولكَ : كَسَرْتُهُ فانكَسَرَ ، وقد جاءَ مطاوعاً لغيره قليلاً « ولا يقعُ إلاَّ حيثُ يكونُ علاجٌ وتأثيرٌ » يعني أنَّهم خصوا هذا البناء بالمعاني الواضحة للحسِ دونَ المعاني المجردة عنهُ مختصةً بالعلم خاصةً دونه كأنَّهم لمَّا خصوه بالمطاوعةِ التزموا أنْ تكونَ جليةً واضحةً ولذلكَ لا يُقالُ : عَلِمْتُهُ فأنْعَلَمَ ولا عرفته فانْعَرَفَ ، وكذلكَ ما كانَ مثله ، ولذلكَ كانَ قولهم : انعدمَ ليس بجيدٍ وقالوا قلته فأنقال لأنَّ المقولَ معالجٌ بتحريكِ اللسانِ والشفتينِ واخراجِ الصوتِ وكلُ ذلكَ من بابِ المحسوسِ للمخاطِبِ والمخاطَبِ ، فإنْ أُطلقَ قلته فانقالَ على إرادةِ المعنى المفهومِ من القولِ وذلكَ ليس فيه ما اشترطَ من غيرِ أنْ يُقصَدَ الى ألفاظٍ محققةٍ أو مقدرةٍ كانَ في الامتناعِ نظيرُ انعدم .

(فصل) قوله : وافْتَعَلَ يُشارِكُ انْفَعَلَ في المطاوعةِ كقولكَ : غممْتُهُ فاغْتَمَّ .

قالَ الشيخُ : إلاَّ أنَّهُ يكونُ لغيرِ المطاوعةِ بخلافِ انْفَعَلَ فانّهُ لا يكونُ إلاَّ مطاوعاً وقد تقدَّمَ معنى المطاوعةِ . « وبمعنى تَفَاعَلَ » يعني أصلُ معنى تَفَاعَلَ وهو لموضوعٍ لمتعددين

مشتركينَ في أصلِ الفعلِ المشتقِّ هو منهُ كقولكَ : تضاربوا وتخاصموا كما تقدَّمَ فجاءَ أفْتَعَلَ أيضاً كذلكَ قليلاً كقولكَ : « اخْتَصَمُوا » بمعنى تخاصموا ، « واجْتَوَرُوا » بمعنى تَجاوَرُوا . « وبمعنى الاتخاذ » ، وقد تقدَّمَ معنى الاتخاذِ ، وإنَّهُ بمعنى جَعْلِ الفاعلِ ما اشتقَّ منه الفعلُ له ، كقولك : توسدتُ الترابَ أي جعلتُ الترابَ وسادةً ، وقد استُعملَتْ أفْتَعَلَ كذلكَ كقولكَ : « أذَّبحَ اذا اتخذَ ذبيحةً » وكذلكَ « أطَّبَخَ واشْتَوى » وفصلَ بينهما ؛ لأنَّ لهذا مطاوعاً في المعنى ، كقولهم : وزنتُ له فاتَّزَنَ ، وكلتُ لهُ كاكْتَالَ يُقالُ كالَ البائعُ فاكتالَ المشتري أي أخذهُ مكيلاً وأخذهُ موزوناً كما فصلَ ، قولهُ : أبْشَرَ وأفْطَرَ وأقْشَعَ عمَّا قبلهُ لذلكَ لينبِّهَ على أنَّ منه ما هو مطاوعٌ ومنه ما هو غيرُ ذلكَ ، « وبمنزلةِ فَعَلَ » كقولهم : « خَطَفَ وأخْتَطَفَ » ، وليس يعني فَعَلَ بفتحِ العينِ وإنَّما أرادَ فَعَلَ الذي لا زيادةَ فيه ، ولذلك يُقالُ فَعَلَ على ثلاثةِ أضربٍ : بفتحِ العينَ وكسرِها وضمها وهو واضحٌ ؛ لأنَّهُ جاءَ أفْتَعَلَ فيما جاءَ فيه فَعَلَ على ما تقدَّمَ ، وأنَّهُ أوضَحَ مِمَّا يأتي بمعنى فَعَلَ وليسَ منه فَعَلَ « وللزيادةِ على معناهُ » يعني على معنى فَعَلَ كأنَّهُ من بابِ التكثيرِ في ذلكَ الفعلِ كما جاءَ فَعَّلَ للتكثيرِ .

قولهُ : قالَ سيبويه أمَّا كسبتُ فإنَّهُ يقولُ أصبْتُ ، وأمَّا اكتسبتُ فهو التصرفُ والطلبُ[1] .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّ معنى كسبتُ حصولُ الكسبِ على أي وجهٍ كانَ ، ومعنى اكتَسَبْتُ تكثيرٌ لمعنى أصلِ الكسبِ ومن ذلكَ قولهُ تعالى : { لَهَا ما كَسَبَتْ وعَلَيْها ما اكْتَسَبَتْ }[2] ، وفيهِ

---

(1) الكتاب ٢/٢٤١ .
(2) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .

تنبيهٌ على لطفِ اللهِ تعالى بخلقهِ ورحمتهِ لهم ، فأثبَتَ لهم ثوابَ الفعلِ على أي صفةٍ كانَ ، ولم يُثبِتْ عليهم عذابَ الفعلِ إلاّ على وجهِ مبالغةٍ واعتمالٍ فيه .

(فصل) قولهُ : واسْتَفْعَلَ لطلبِ الفعلِ .

قالَ الشيخُ : ومعناهُ نسبةُ الفعلِ الى فاعله لارادتـهِ تحصيلَ الفعلِ المشتقِّ هو منـهُ كما ذكـرَ في الامثلة ، ثمَّ قالَ : « ومرَّ مستعجلاً » كالاعتراضِ على البابِ ، وبيَّنَ أنَّ معناهُ أنَّـهُ « طالبٌ ذلكَ من نفسه » فصارَ جارياً على قياسِ البابِ بهذا التأويلِ « ومنـهُ استَخْرَجتُهُ » يعني استَفْعَلَ الذي هو لطلبِ الفعلِ ، وإنَّمـا فصله لأنَّهُ استُعمِلَ بمعنى أخْرَجتُهُ ، لأنَّ الطالبَ للشيءِ قـد يحصلهُ فيصيرُ بمثابةِ الفعلِ المتعدي فلمَّـا أطلقَ « استَخرجتُهُ » على الطالبِ المحصلِ للخروجِ صارَ بمعنى أخْرَجتُـهُ إلاّ أنَّ في استخرجتُهُ معنى الطلب [1] فنبَّهَ على أنَّهُ منهُ وإنْ وافقَ أخرجتُهُ في معنى الحصولِ . « للتحول » عـن معناهُ يعني والنسبةِ الفعلِ الى فاعلٍ لاثباتِ صفاتِ الأمرِ المشتقِّ هو منه بعـدَ أنْ لم يكنْ كذلكَ كقولهم : « اسْتَتْيَسَتِ الشاةُ » أي صارتْ صفاتها كصفاتِ التيسِ ، « واستَنوقَ الجملُ » أي [١١٩ ظ] صارتْ صفتهُ صفةَ الناقـةِ وكذلكَ « استَنْسَرَ البُغاثُ » أي صارتْ صفتهُ صفـةَ النسـرِ ، « وللاصابةِ على صفةٍ » وقد تقدَّمَ ذلـكَ في بابِ أفْعَلَ ، ومنـهُ قولهم : « استَعْظَمْتُهُ » أي وجدتُهُ كذلكَ كما تقولُ : أحمدتُهُ أي وجدتُهُ محموداً « وبمنزلةِ فَعَـلَ » كقولهم : قَرَّ واستَقَرَّ وهو واضحٌ .

---

(1) (فنبَّهَ) : ساقطة من ر ، ش .

(فصل) قوله : وأفْعَوْعَلَ بناءُ مبالغةٍ وتوكيدٍ .

قالَ الشيخُ : لِما في أصلِ فُعِّلَ في تكثيرِ ما اشْتُقَّ منهُ ولذلكَ كانَ « أعْشَوْشَبَتِ الأرضُ » مبالغةً في كثرةِ العشبِ ، وكذلكَ « أخْشَوْشَنَ وأحْلَوْلَى » وبذلكَ فسَّرهُ الخليلُ على ما ذكرَ[1] .

ومن أصنافِ الفعلِ الرباعي

قالَ صاحبُ الكتابِ : للمجرَّدِ منهُ بناءٌ واحدٌ وهو فَعْلَلَ وللمزيدِ فيه بناءانِ أفْعَنْلَلَ وأفْعَلَلَّ .

قالَ الشيخُ : ذكرَ للمزيدِ فيه بناءينِ وأسقَطَ الثالثَ وهو أكثرُ من البناءينِ اللذينِ ذكرهما وهو تَفَعْلَلَ كقولكَ : تدَحْرَجَ وهو وهمٌ منهُ وقد ذكرَ تَفَعْلَلَ في تقاسيمِ الابنيةِ المتقدمةِ إلاّ أنّهُ باعتبارِ زيادةِ التاءِ واللامِ جميعاً وتَدَحْرَجَ ليسَ من ذلكَ لأنَّ لاميهِ أصليتانِ وإنْ اتفقا في أنّهما يوزنانِ جميعاً بتَفَعْلَلَ وافْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ لا يأتي إلاّ مضاعفاً بلاميهِ الاخيرتينِ كاقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ ولذلكَ يقولُ بعضُهم : أفْعَلَلَّ نظراً الى ما يصيرُ اليه بعدَ ادغامٍ ، ومنهم من يقولُ : أفْعَلَلَ نظراً الى ما هو أصلهُ قبلَ الادغامِ وهذا أوْلى ؛ لأنَّهُ لو جاءَ منهُ معتلَّ اللامِ لوجبَ أنْ يكونَ غيرَ مدغمٍ لوجوبِ إعلالِ الثاني كما في قولهم : إحْواوي في بابِ افْعَالَ وهو بابٌ لا يجيءُ إلاّ مضاعفاً فلمّا جاءَ في المعتلَّ لم يكنْ ادغامهُ لفواتِ المماثلةِ بالاعلالِ وكذلكَ ارْعَوَى في بابِ افْعَلَّ فظهرَ أنَّ الوجهَ أنْ يُقالَ أفْعَلَلَ لا أفْعَلَلَّ .

---

(1) قال الخليل : (كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد) الكتاب ٢٤١/٢ .

(فصل) قوله : وكلا بنائي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي نظير انْفَعَلَ وأفْعَالَّ وأفْعَلَّ •

قال الشيخ : يعني أنهم لمّا خصّوا من الثلاثي ما زادوا فيه ألفاً ونوناً التي هي[1] غير متعلقة (خصوا ما زادوا فيه ألفاً ونوناً من الرباعي بمثل ذلك فكما أنهم جعلوا[2] انْفَعَلَ في الثلاثي غير متعد[3]) لما ذكرناه ، فكذلك احْرَنْجَمَ في الرباعي ، قال سيبويه : زادوا ألفاً ونوناً في هذا كما زادوهما في الثلاثي وكذلك لمّا خصّوا باب أفْعَلَّ في الثلاثي وهو مزيد فيه همزة وصل قبل الفاء مضاعفاً لامه ساكناً ما قبلها فلذلك جعلوا مثله في الرباعي ؛ لأنّ اقْشَعَرَّ زيدت فيه همزة • وهو مضاعف اللام ساكن ما قبلها فشبّهوه به كما شبّهوا افْعَلَلَ بانْفَعَلَ والله أعلم بالصواب •

---

(١) (غير) : ساقطة من ر •

(٢) في ل : (فعلوا) ، وفي ب ، ت : (خصّوا) ، وما اثبتناه أفضل •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم

القسمُ الثالثُ من الكتابِ وهو قسمُ الحروفِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : الحرفَ ما دلَّ على معنىً في غيرِه الى آخرِه .

قالَ الشيخْ : رضيَ اللهُ عنهُ : معنى قولهم : « في غيرِه » أي أنَّ المعنى الذي دلَّ عليه الحرفُ يتعلقُ بمتعلقٍ لا بدَّ من ذكرِه من حيثُ الوضعُ بخلافِ الاسمِ والفعلِ لأنَّهما يدلانِ على المعنى من غيرِ أنْ يتوقفَ معناها على متعلقٍ من حيثُ الوضعُ [و][1] بيانَ ذلكَ إنَّ (مِنْ) في قولكَ : سرتُ من البصرةِ ، ومعناهُ أنَّ ابتداءَ سيري من البصرةِ فلم يكنْ بدٌ من ذكرِ المتعلقِ الذي هو البصرةُ بخلافِ ما لو قلتَ : إبتداءُ سيري حَسَنٌ فانَّهُ يصحُ من غيرِ أنْ تذكرَ متعلقَهُ فهذا معنى قولهم : في نفسهِ في الاسمِ والفعلِ ، وقد وردَ على قولِ النحويينَ الحرفُ لا يُخبَرُ عنهُ ولا يُخبَرُ به أنَّهُ قد أُخبرَ بقولكم : لا يُخبَرُ فانَّهُ أُخبِرَ عنهُ وهذا بعينه يُورَدُ على الفعلِ ، إذا قيلَ لا يُخبَرُ عنهُ ويُخبَرُ بهِ ، فانَّ ذلكَ خبرٌ عنهُ . وجوابهُ أنَّ المحكومَ بكونهِ لا يُخبَرُ بهِ ولا يُخبَرُ عنهُ انَّما هو ألفاظُ الحروفِ باعتبارِ معانيها المستعملةِ هي فيها . فأمَّا قولهُ « الحرُفُ » فليسَ من ذلكَ وكذلكَ قولهم : من حرفِ جرٍّ فانَّهُ قد أُخبرَ عن الحرفِ ، ولولا أنَّهُ خبرٌ عن الحرفِ لم يصدقُ قولنا : حرفُ

---

(١) (و) : زيادة عن ل .

جرٍ ولكن ليسَ ذلكَ المعنى بقولهم : فانَّ هذا لم يُخبَرْ عنهُ باعتبارِ لفظه ومعناهُ المستعملُ هو فيه وإنَّما أُخبِرَ عنهُ باعتبارِ لفظـــهِ وهو بهذا المعنى اسمٌ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : من مبتدأ وحرفٌ خبرَ المبتدأ ولا يقعُ مبتدأً إلاَّ الأسماءُ ، فانْ قيلَ كيفَ يصحُ أنْ يكونَ اسماً وقد أُخبِرَ عنه بأنَّهُ حرفٌ ؟ وهَلْ هذا [١٢٠ و] إلاَ تناقضٌ ؟ فالجوابُ أنَّ الوجهِ الذي كانَ به اسماً غيرُ الوجهِ الذي أُخبِرَ عنهُ بأنَّهُ حرفٌ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : في « مِنْ » وشبهها هذه الكلمةُ ولا يشكُ ذو عقلٍ أن قولكَ : هذه اسمٌ ومعَ هذا فقد أخبرتَ عنهُ بأنَّهُ حرفٌ لأنَّ لفظَ الكلمةِ صالحٌ اطلاقهُ على الاسمِ والفعـــلِ والحرفِ جميعاً ، فاذا قلتَ : هذه الكلمةُ حرفٌ وأنتَ تعني « مِنْ » حرفُ [جرٍّ][1] لأنَّكَ لم تقصدْ إلاَّ نفسِ اللفظِ باعتبارِ كـــونهِ كلمةً وهذا بعينــــهِ يُجـــابُ بهِ عنْ الفعلِ فانَّهم لم يعنوا بقولهم : لا يُخبَرُ عنهُ إلاَّ في حالِ استعمالهم لهُ على حسبِ وضعهِ في معناهُ في مثلِ قولكَ : ضَرَبَ زيدٌ ، فأمَّا إذا قلتَ : الفعلُ يُخبَرُ بــهِ استعملتَ اسمَهُ كما استعملت اسمَ الحرفِ في قولكَ : الحـــرفُ ، فليسَ هو المرادُ لأنَّكَ لم تستعملُ لفظَ ما هو فعلٌ بمعناهُ وإنَّما الفعلِ وبيانهُ أنَّهُ إذا قيلَ أَزيدٌ قامَ ؟ فقلتُ : نعمْ كانَ المحذوفُ وكذلكَ إذا قلتَ : ضَربَ فعلُ ماضٍ فانَّكَ وإن استعملتَ اللفظَ لم تستعمله باعتبارِ معناهُ الموضوع هو لهُ ألآ ترى أنَّكَ لا تعني بقولكَ : ضربَ[2] إلاَّ نفسَ اللفظِ ولم تستعمله باعتبارِ معناهُ الموضوعِ هو لهُ ، وإنَّما قصدتَ الى حكايةِ اللفظِ الواقعـــةِ في كلامٍ غيرِ ذلك ، فهنا هو الوجهُ في صحةِ قولهم : الحرفُ لا يُخبَرُ بهِ ولا عنــهُ ، والفعلُ لا يُخبَرُ عنهُ .

---

(١) (جــرٍ) : زيادة عن ل .
(٢) (ضرب) : ساقطة من ت .

قولهُ : ومن ثمَّ لم ينفكَّ من اسمٍ أو فعلٍ يصحبهُ .

قالَ الشيخُ : يعني وبكونه موضوعاً لمعنى في غيرِه محتاجاً اليهِ في الاستعمالِ ، وجبَ أن يذكرَ معهُ غيرهُ ووجبَ أنَّ يكونَ فعلاً اوْ اسماً لئلا يؤدي الى تسلسلٍ فلم يكنْ بدٌّ من اسمٍ أو فعلٍ يصحبهُ .

قولهُ : إلاَّ في مواضعَ مخصوصةٍ حُذِفَ فيها الفعلُ واقتُصِرَ على الحرفِ فجرى مجرى النائبِ .

قالَ الشيخُ : قولهُ : إلاَّ في مواضعَ ليسَ بسديدٍ ، لأنَّهُ توهمَ صحةَ استعمالِ الحرفِ في بعضِ المواضعِ من غيرِ متعلقٍ وليس بصحيحٍ ، فانَّ المحذوفَ اذا كانَ مراداً فهو في حكمِ الموجودِ ، ألا ترى أنَّهُ لا بدَّ لكلِّ فاعلٍ من رافعٍ ولم يصحَّ أنْ يقالَ إلاَّ في بعضِ المواضعِ ، وإنْ كانَ الرفعُ قد يكونُ محذوفاً فكذلكَ الناصبُ وغيرهُ مما يجوزُ فيه الحذفُ وهو محتاجٌ اليهِ . فإنْ قيلَ يصحُ جعلهُ استثناءً منقطعاً تبيناً لجوازِ حذفِ المتعلقِ ، قيلَ ليستْ هذه عبارةَ الاستثناءِ المنقطعِ ، فانَّ الاستثناءَ المنقطعَ بمثابةِ لكنَّ ولا يقعُ بعدَهُ إلا الاسمُ أو ما في معناهُ فلو قال : إلاَّ أنَّهُ يكونُ كذا وكذا كانَ مستقيماً وأمَّا مثلُ هذه العبارةِ فلا يحملُ على الاستثناءِ المفرَّغِ كأنَّهُ قالَ : « لم ينفكْ في كلِّ موضعٍ إلاَّ في مواضعَ مخصوصةٍ » .

قولهُ : حُذِفَ فيها الفعلُ واقتُصِرَ على الحرفِ .

قالَ الشيخُ : ليسَ بسديدٍ أيضاً ، لأنَّهُ يوهمُ أنَّ الحذفَ إنَّما يكونُ في الفعلِ دونَ الاسمِ ، لأنَّه وقعَ إثباتاً بعدَ نفيٍ ، ولأنَّهُ

في محلِ التعليمِ فاذا ذكرَ حكماً وخصصه بقسمٍ أشعرَ ذلكَ أنَّ غيره ليسَ مثله وقد يُحذفُ الاسمُ أيضاً فلا معنى لخصوصيةِ ذكرِ الفعلِ وبيانه أنَّهُ إذا قيلَ أَ زيدٌ قامَ ؟ فقلتُ : نعمْ كانَ المحذوفُ الفعلَ وكذلكَ قولكَ : بلى في قولكَ : أما زيد قائمٌ ؟ وأما قامَ زيدٌ ؟ ، فقد تبيَّنَ أنَّ الفعلَ والاسمَ سيانْ في صحةِ حذفهما مع الحرفِ إلاَّ أنَّ بعضَ ما مثله مختصٌ بالفعلِ لتعذرِ معناه في الاسمِ مثلُ قولهِ « يا زيدُ وكأنَ قدِ »[1] .

ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ الاضافةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : سُمِّيَتْ بذلكَ لأنَّ وضعها على أنْ تُفْضِيَ معاني الأفعالِ الى الأسماءِ .

قالَ الشيخُ : أي توصلُ معنى الأفعالِ الى الأسماء سُمِّيَتْ باعتبار معناها كما قيلَ حروفُ النفي وحروفُ الاضافةِ وحروفُ الجرِّ لأنَّها تضيفُ معانيَ الأفعالِ الى الاسماء أي توصله ، وكذلكَ تجرُّه ويكونُ المراد به نفسَ الاعرابِ فكأنَّها أُضيفَتْ الى الاعرابِ الذي هو معمولها كما يُقَالُ حروفُ النصبِ وحروفُ الجزمِ وكلها اشتركت في أنَّها وُصِلَتْ على ذلكَ وإنْ اختلفتْ معانيها وراءَ ذلكَ على ما يُفَسَّرُ .

قولهُ : وهي فوضَى في ذلكَ .

---

(1) هذه قطعة من بيت للنابغة الذبياني وهو بتمامه :

أَفِدَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا
لمَّا تَزَلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنْ قَدِ

وهذا البيت رابع بيت من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر، وكأنَ قدِ : أي وكأن قد زالت ، ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت (مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٦٨) ص٣٠ .

قالَ الشيخُ : أي مستويةٌ « وإنْ اختلفتْ بها وجوهُ الافضاءِ »
الى الاضافةِ والايصالِ .

قولهُ : وهي على ثلاثةِ أضربٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : فإنْ قيلَ لِمَ لَمْ تجعَلُ « مِنْ » من قَبِيلِ
ما استُعملَ حرفاً وفعلاً لأنَّهُ أمرٌ مِنْ مانَ يمينُ ، و «الى » من قبيلِ
ما استعملَ حرفاً واسماً لأنَّ « إلى » معناهُ نعمةٌ وجمعهُ آلاءٌ وغيرهما
كذلكَ . والجواب [١٢٠ ظ] أنَّهُ لا يصيرُ من فِعْلاً إلاَّ باعلالٍ
وتغيرٍ ولم يردْ إلاَّ أنَّهُ يكونُ على ذلكَ بأصلِ وضعهِ مِن غيرِ
إعلالٍ وإلاَّ وجبَ أنْ يقولَ : اللامُ حرفٌ وفعلٌ في قولكَ « لِ »
عمراً من قولكَ ولي يَلي ، وهذا بعينه يُجابُ به اذا قيلَ إنَّ
« على » يكونُ حرفاً وفعلاً ولم يذكرها إلاَّ اسماً وحرفاً ، وكانَ يجبُ
أنْ يجعلها قسماً برأسهِ ، فيُقالُ إنَّها لا تكونُ فعلاً إلاَّ باعلالٍ ، ألا
ترى أنَّكَ تقولُ عند تصحيحها لانتفاءِ موجبِ الاعلالِ علوتُ وعلونَ
فترجعُ الى لفظٍ آخرَ غيرَ ذلكَ ، فلذلكَ لم يذكرها مستعملةً
فعلاً ، فإنْ قيلَ فاستعمالها اسماً كاستعمالِ « الى » التي هي النعمةُ
اسماً وقد ذكرتم أنَّهُ تركَ ذكرها لمَّا كانتْ ، إنَّما تكونُ كذلكَ
باعلالٍ فلِمَ لَمْ تقولوا في على اذا كانتْ اسماً أنَّها لا تكونْ كذلكَ
إلاَّ بالاعلالِ فتركوا ذكرها مستعملةً اسماً فالجوابُ أنَّ « على »
الأسميةَ ليستْ كالى التي هي للنعمةِ ، لأنَّ الى بمعنى النعمةِ اسمٌ
متمكنٌ وألفهُ منقلبةٌ عن ياءٍ قطعاً فلم تَصرْ كذلكَ إلاَّ باعلالٍ وأمَّا
« على » الاسميةُ فمبنيةٌ غيرُ متمكنةٍ والمبنياتُ بالاصالةِ لا تُقدَّرُ
لالفاتها أصولٌ ، بلْ هي كألفاتِ الحروفِ فلذلكَ حُكِمَ باستعمالها

---

(١) (الى) : ساقطة من و ، ش ، ر .

حرفاً أو اسماً كذلك في أصل وضعها حرفاً واسماً من غير اعتلال لها ، فان قيل فقد ذكر خلا وأخواته حرفاً وفعلاً ، وخلا الفعل تقول : فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير كذلك إلا بالاعتلال فهو مثل على في الفعلية ولم ذكره في الفعلية ولم يذكر على ؟ فالجواب أن خلا وأخواتها التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي تقول فيها خلوت وإنما هي خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة بمثابة على في الاسماء ، وألفات الافعال التي لا تصرف لها[1] يلجيء الى تغيرها كألفات غير المتمكن من الاسماء فهذا وجه ذكرها في الفعلية دون ذكر على .

(فصل) قوله : فمن معناها ابتداء الغاية الى آخره .

قال الشيخ : وتعرفها بأن يصح معها الى الانتهاء لفظاً وتقديراً كقولك : سرت من البصرة الى بغداد ، وقد يأتي لغرض الابتداء دون أن يقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي إلا المبتدأ منه[2] كقولك : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وزيد أفضل من عمرو وأشباه ذلك فتكون « مبعّضة » وتعرفها بأن يصح وضعها بعض كقولك : « أخذت من الدرهم » ، وقد تكون « مبينة » وتعرفها بأن تكون كالصفة لما قبلها كقوله تعالى : { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ }[3] ، أي الذي هو الوثن ، وقد قيل إن البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها ، والتي

(١) (لها) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٢) في و : (مثله) .
(٣) سورة الحج الآية : ٣٠ .

للتبيين عكس ذلك فعلى هذا اذا[1] قلت أخذت درهماً من الدراهم فهي مبعضة على التفسير الثاني مبينة على التفسير الأول .

« و زيدة » وتعرفها بأن تسقطها فيبقى الكلام على أصل معناه كقولك : ما جاءني من أحد .

قوله : ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفي[2] .

قال الشيخ : ليس[3] بمستقيم لأنها تزاد في قولك : هل جاءك من أحد باتفاق ، فلو[4] قال في غير الواجب كان أسد .

« والاخفش يجوز الزيادة في الواجب[5] ويستشهد بقوله تعالى : { يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ }[6] » ووجه استشهاده أنه قد جاء : { إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً }[7] ، وقد جاء « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » ، فإن لم تحمل على الزيادة تناقض ، وليس بمستقيم ، لأنه يثبت أصلاً في العربية بما ليس بمثبت لكونه محتملاً غير ما ذكره وذلك أن قوله : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » إنما ورد في قوم نوح ، ويجوز أن يكون قوم نوح إنما يغفر لهم البعض ، ويغفر الذنوب جميعاً إنما ورد في هذه الامة فصح حمل تلك على التبعيض فزال وهم التناقض ، ثم ولو سلم أن الآيتين لأحدى الأمتين لجاز أن يكون يغفر الذنوب

---

(1) في ب ، ت ، س : (لو) ، وهي خطأ .
(2) انظر الكتاب ٢/٣٠٧ ، المقتضب ٤/١٣٦ .
(3) في ل : (غير) .
(4) (باتفاق فلو) : ساقطة من و .
(5) في شرح الكافية وقد خالف الاخفش والكوفيون فقالوا تجوز زيادتها في الموجب واستدلوا بالآية ص ١١٩ .
(6) سورة الاحقاف الآية : ٣١ .
(7) سورة الزخرف الآية : ٥٣ .

جميعاً لبعضهم ويغفرُ لكم من ذنوبكم لبعضهم فصحَّ أنْ يُحمَلَ على التبعيضِ ويزولُ وهمُ التناقضِ ، واذا ثبتَ ذلكَ سقطَ الاستدلالُ ، فانَّ الوجهَ ما ذكرهُ سيبويه[1] ، ومن استقرأ كلامَ العربِ أدنى استقراء علمَ انتفاءَ صحة ماتَ من رجلٍ وضربَ من رجلٍ وشبهه ، فانْ قيلَ فقد ثبتَ قولهم : قد كانَ من مطرٍ ومعناهُ قد كانَ مطرٌ ، أُجيبَ عن ذلكَ بأنْ قيلَ هو على الحكايةِ ، كأنَّ قائلاً قالَ : هلْ كانَ من مطرٍ ؟ فأُجيبَ بقولهِ : قد كانَ من مطرٍ ، وأسدُ من ذلك أنَّهُ على معنى التبعيضِ كقولكَ : أخذتُ من الدراهمِ كأنَّكَ قلتَ [١٢١ و] : قد كانَ شيءٌ من مطرٍ ، ولا بُعدَ في مثلِ ذلكَ فحذفَ الموصوفَ وأُقيمَت الصفةُ مقامهُ كقوله تعالى { وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ والأعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ }[2] .

(فصل) قولهُ : والى معارضةِ لمن دالةٌ على انتهاءِ الغايةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : والكلامُ في الانتهاءِ كالكلامِ في من في الابتداءِ ، وقد يكونُ معنى المصاحبةِ ، وقد جاءتْ الى وما بعدها داخلٌ في الحكمِ فيما قبلها وجاءتْ وما بعدها غيرُ داخلٍ ، فمنهم من حكمَ بظهورِ الدخولِ ، ومنهم من حكمَ بظهورِ انتفاءِ الدخولِ وعليهِ النحويون ووجبَ دخولُ المرافقِ في وجوبِ الغسلِ ليسَ من ظاهرِ الآيةِ ، وإنَّما حُمِلَ على ذلكَ من السنةِ بدليلٍ فلم يُصَرِ اليهِ إلاَّ بدليلٍ .

---

(١) رأى سيبويه أنها لا تزاد الا في النفي ، الكتاب ٢/٣٠٧ .
(٢) سورة النحل الآية : ٦٧ .

(فصل) قوله : وحتّى في معناها .

قالَ الشيخُ : يعني في الانتهاءِ « إلاّ أنّها تفارقها في أنّ مجرورها يجبُ أنْ يكونَ آخرُ جزءٍ من الشيءِ أو ما يلاقي آخرَ جزءٍ منه ؛ لأنّ الفعلَ المتعدي بها الغرضُ فيه أنْ يتقضّى ما يتعلقُ بـــهِ شيئاً فشيئاً حتّى يأتي عليه الى آخره » . لمّا كانَ وضعها لهذا الغرضِ وجبَ أنْ لا يكونَ بعدها إلاّ ذلكَ وإلاّ انتفى الغرضُ المقصودُ ، وإذا كانتْ عاطفةً وأمرها[1] كذلكَ فيما كانَ آخرُ جزءٍ دونَ ما يلاقيه كانَ أصلها أنْ تكونَ جارةً ، وإنّما استُعملتْ عاطفةً لمّا اشتركتْ معَ الواوِ في المعنى لثبوتِ الحكمِ في الأمرينِ فاستُعملتْ على خلافِ أصلها فـــي أظهر معنييها لما أشبهته وهو الواوُ فلذلكَ تقولُ : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها خفضاً ونصباً ولا تقولُ : نمتُ البارحةَ حتى الصباح ذكرناه .

قولهُ : ومن حقها أنْ يدخلَ ما بعدها فيما قبلها .

قالَ الشيخُ : بخلافِ الى على الاظهرِ عنــــدَ النحويينَ . ثمّ قالَ : « ولا تدخلُ على مضمرٍ فتقولُ حتاهُ كما تقولُ اليه » لأنّهـــم لو قالوا : حتاهُ لاثبتوا معَ المضمرِ ألفاً فيما غُيّرتْ ألفُ أمثالـــهُ الى الياءِ كقولكَ : عليهِ واليهِ ولديهِ وذلكَ كلّ ألفٍ آخرُ حرفٍ أوْ اسمٍ غيرِ متمكنٍ اتصلَ بهِ مضمرٌ فلو قلبوها ياءً لغيّروا ألفاً وتغييرهـــا على قياسِ أصلِ كلامهم من غيرِ حاجةٍ لاستغنائهم عنها بالى وهــــذا ظاهرٌ في التعليـــلِ فيمن قالَ : إنّ الى كحتى ودونـــهُ فيمن قـــال بالاشتراكِ ودونهُ فيمن قالَ : لمخالفتها في الظهورِ إلاّ أنّـــهُ يصحّ استعمالها بمعناها على كلّ حالٍ فاستغنى عنهـــا لمّـــا أدّى أمرهـــا الى ما ذكرناهُ .

---

(1) في ل : (فانه كذلك) .

قوله : وتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها الكلام الى اخره .

قال الشيخ : وسيأتي ذكر العاطفة في حروف العطف « مبتدأ ما بعدها » يعني واقعاً بعدها الجمل المستقلة ، وليس يعني خصوصية المبتدأ . قوله : « ويجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة » خص مسألة السمكة دون البارحة لما ذكرناه آنفاً من أن العاطفة لا تكون إلا مع أخر جزء لا مع ما يلاقيه فلذلك أضرب عنها ووجه وقوعها ابتدائية على أن يكون الخبر محذوفاً كأنه قال : حتى رأسها مأكول" وقد أباه بعض البصريين ، وليس بالجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما في سائر الاخبار المحذوفة فلا وجه لمنعه والاولى ما اختاره .

(فصل) قوله : وفي معناها الظرفية الى آخره .

قال الشيخ : ثم مثل بظرفية محققة وظرفية مقدرة وهو قوله : « نظر في الكتاب وسعى في الحاجة » . وقال : « إنها بمعنى على » في قوله تعالى { ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ }[1] ، وإنما حكم بأنها بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستعلاء والموضع صالح" لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء وكذلك ما كان مثله ، تقول : جلس في الارض وجلس على الارض ، ومنه قوله تعالى : { حَتَّى إِذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ }[2] وقوله تعالى { فإذا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ ومن مَعَكَ على الفُلْكِ }[3]، وأما نحو جلست في الدار فهذا موضع" (في) دون (على) والذي

---

(١) سورة طه الآية : ٧١ .
(٢) سورة يونس الآية : ٢٢ .
(٣) سورة المؤمنون الآية : ٢٨ .

يميزُ بينَ موقعيهما أنَّ كلَّ ما كان فيه معنى الاحتواءِ أو ما نُزِّلَ منزلتهُ فهو موضعُ (في) وكلُّ ما كانَ فيه معنى الاستعلاءِ دونَ الظرفيةِ فهو موضعُ (على) ، وكلُّ ما كان فيه معنى الاستقرارِ ومعنى الاستعلاء فهو صالحٌ لكلِّ واحدٍ منهما فلذلكَ حملَ صاحبُ الكتابِ قولهُ : « في جُذوعِ النخلِ » على بابها في الظرفيةِ [١٢١ ظ] ولَمْ يعتدْ بقولِ من قالَ : إنَّها بمعنى على ، وقد تبيَّنَ وجهُ القولينِ .

(فصل) قولهُ : والباءُ معناها الالصاقُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : هذا معناها العام ، وقد قيلَ إنَّها تكونُ على ما ذكرهُ من الاستعانةِ والمصاحبة ، قولــهُ : « وتكونُ مزيـدةً في المنصوبِ » كقوله تعالى : { ولا تُلْقُوا بأَيْديكُمْ الى التَّهْلُكَةِ }[1] ، وهـذا وإنْ كانَ كثيراً فليسَ بقياسٍ وإنَّما القياسُ في قولكَ : ليسَ زيـدٌ بقائمٍ . وقولهُ تعالى : { بأَيِّكُمْ المَفْتُونَ }[2] ، أوردها على أنَّها مزيدةٌ ، ولا تكونُ مزيدةً إلاَّ على أنْ يكونَ المفتونُ اسمَ مفعولٍ على ظاهرهِ ، وتقدمَ في المصادرِ قولهِ : أنَّ المفتونَ مصـدرٌ ، واذا كانَ مصدراً لم تكنِ الباءُ مزيدةً ، وبيانُ ذلكَ أنَّا اذا جعلناها زائدةً وجعلنا المفتونَ مصدراً صارَ التقديرُ أيكم الفتنة وليسَ بسديد فثبتَ أنَّهُ لا يستقيمُ بتقديرِ الباءِ زائدةً معَ كونِ المفتونِ مصدراً ، وكذلكَ لا يستقيمُ أنْ تكونَ الباءُ غيرَ مزيدةٍ والمفتونُ غيرَ مصدرٍ إذْ يصيرُ [المعنى][3] فستبصرُ ويبصرونَ بأيكُمْ صاحبُ الفتنةِ والأولى جعلها غيرَ زائدةٍ والمفتونُ مصدراً على ما تقدمَ في المصادرِ ، فيكونُ المعنى فستبصرُ ويبصرونَ بأيِّكُم المفتونُ جواباً لقولهم : إنَّهُ لمجنـون أي

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٥ .

(٢) سورة القلم الآية : ٦ .

(٣) (المعنى) : زيادة عن ل .

بأَيِّكُم الجنون[1] ويضعفُ جعلها غيرَ زائدةٍ على معنى (في) ، والمفتونُ صاحبُ الفتنة إذْ يصيرُ المعنى بأيكُم صاحبُ الفتنة والخطابُ له وإلهم ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ لجماعةٍ واحدٍ بأيِّكُم زيدٌ فلا بدَّ من التعدد في الفرقتين فإنْ قيلَ فهذا بعينه يُقالُ اذا جُعلَ المفتونُ بمعنى الفتنة أيضاً . فالجوابُ أنَّهُ ليسَ مثلهُ ، ألا ترى أنَّهُ يصحّ أنْ يُقالَ لأثنينِ بأيهما الفتنةُ ، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ بأيهما صاحبُ الفتنةِ على بقاءِ الباءِ غيرِ زائدة ، وسببهُ أنَّ الفتنةَ معنى يصحّ قيامهُ بكلِّ واحدٍ منهما فصحّ الاستفهامُ عن محله بقولكَ : بأيهما الفتنةُ ، وصاحبُ الفتنةِ ليسَ بمستقيمٍ أنْ يجعلَ محلاً لنفسه يُقالُ بأي الرجلينِ صاحبُ الفتنةِ فظهرَ الفرقُ بينَ المسألتين ، وقولهُ[2] :

٧٢٦– سودُ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

الكلامُ فيه كالكلامِ في قوله : « ولا تُلْقُوا بأيْديكُم الى التهلكةِ » ، وفي المرفوعِ في قولهِ تعالى : { كَفَى باللهِ شَهيدا }[3] فهذا نادرٌ وهو في كتابِ اللهِ كثيرٌ ، وقد زيدتْ في مفعولِ كَفَى كثيراً أيضاً كقولكَ : كَفَى به فضلاً علمهُ ، ومنهُ[4] :

(١) قال الفراء المفتون ههنا بمعنى المجنون معاني القرآن ٣/١٧٣.

(٢) البيت للراعي النميري وصدره : (تِلْكَ الحَرائِرُ لاَ رَبّاتُ أَحْمِرَةٍ) ويروى أخمرة بالخاء ، الخمار ما تستتر به المرأة ، وربات أحمرة : الاماء اللاتي يعملن على الاحمرة ، والحرائر الكريمات ، مجاز القرآن ١/٤ ، اعراب ثلاثين سورة ص ١٣٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩ ، المغني ١/٢٩ ، أدب الكاتب ص ٤١٦ ، الديوان ص ٨٧ ، اللسان مادة (قتل) ١١/٥٤٧ .

(٣) سورة الرعد الآية : ٤٣ .

(٤) البيت لكعب بن مالك الانصاري من قصيدة في ديوانه ص٢٨٩ وتمامه : (حُبُّ النبيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا) ورواية الديوان (فكَفَى) مكانَ (وكَفَى) ، والشاهد الباء في (بنا) زائدة مؤكدة والمعنى كفانا . الكتاب ١/٢٦٩ ، منازل الحروف

٢١٧ وكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنَا

وقد جاءت الباءَ للتعـــدية كقولكَ : قمتُ بزيدٍ ، وجاءتْ بمعنـــى « في » كقولكَ : ظننتُ بزيدٍ ، وقد قيلَ إنَّها في قولهم : بعتُ هـــذا بهذا للمقابلةِ •

(فصل) قوله : واللامُ للاختصاصِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : لتؤذن بأن الاولَ والثاني نسبته باعتبـــارِ ما دلّ عليه متعلقةُ وقوله : « وقـــد تكونُ زائدةً » في مثل قولـــه تعالى : { رَدِفَ لَكُمْ }[1] ، وهو قليلٌ ، وقد تكونُ بمعنى الواوَ في القسمِ للتعجبِ كقولهِ :[2]

٢١٨ للهِ يَبْقَى على الأيَّامِ ذو حيدٍ

(فصل) قوله : وربَّ للتقليلِ ومن خصائصها أنْ لا تدخلَ إلاَّ على نكرةٍ ظاهرةٍ أو مضمرةٍ •

للرماني ص ٦٠ ، المغني ١/١٠٩ ، الجمـل ص ٣١١ ، تـاج العروس مادة (كفى) ٩/٣٥٢ •

(١) سورة النمل الآية : ٧٢ •

(٢) البيت لامية بن أبي عائذ وتمامه : (بِمُشْمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ) المشمخر : العالي من الجبال وغيرها ، الظيان : شجر وهو ياسمين البر ، الآس : الريحان ، وباقي العسل في موضع النحل ، الحيَدُ : العقدة في قرن الوعل ، الكتاب ٢/١٤٤ ، المقتضب ٢/٣٢٤ ، الجمل ص٨٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠ ، المغني ١/٢١٤ ، الصاحبي ص ٨٦ ، المعجم في بقيـة الاشياء للعسـكري ص ٤٥ ، الجمهـرة ١/١٨٠ ، الخزانـة ٢/٣٦١ ، همع الهوامع ٢/٣٢ •

قالَ الشيخُ : لأنَّ وضعها لتقليلِ نوعٌ من جنسٍ فوجبَ وقوعُ النكرةِ دونَ المعرفةِ لحصولِ معنى الجنسِ بها دونَ التعريفِ ، فلو عُرِّفتْ لوقعَ التعريفُ زيادةً ضائعةً كما في قولكَ : كلُّ رجلٍ ووجبَ وصفها تحصيل الافادة (1) بالنوعِ ؛ لأنَّ الصفةَ تخصُّ الجنسُ المذكورُ أولاً فيصيرُ بها نوعاً « والمضمرةُ حقها أن تفسَّرَ بمنصوبٍ كقولكَ : ربَّهُ رجلاً » وهذا المضمرُ عند البصريين مجهولٌ يُرمى به من غيرِ قصدٍ الى ظاهرٍ يُقصَدُ قصدهُ ، ثم تميَّزَ لإبهامه كما في قولك : نعم رجلاً زيدٌ ، ولذلك لا يكونُ عندهم إلاَّ مفرداً مذكراً ، وإن ثنّي مميزهُ وجُمعَ (2) ، وعندَ الكوفيينَ ضميرٌ راجعٌ الى مذكور كأنَّ قائلاً قال : هل من رجلٍ كريمٍ ؟ فقيلَ لهُ ربَّهُ رجلاً ولذلكَ يُثنى ويُجمعُ ويُذكَّرُ ويؤنثُ على حسبِ مميزه (3) ، فيُقالُ : ربهما رجلينِ وربهم رجالاً ، وكلا القولينِ مشكلٌ . أمَّا قولُ البصريينَ فيلزمهم جوازُ ربُّ رجلٍ كما جازَ ربَّهُ إذْ لا فرقَ بينهما على ما تقرر . وأما الكوفيونَ فيلزمهم أنْ يجوزوا ربَّهُ وربهما وحدها ولا حاجةَ الى هذا التمييز [122 و] فانَّهُ مضمرٌ لتقدمِ الذكرِ ، ويلزمهم أيضاً جوازُ ربَّ الرجلِ من طريقِ الاولى لأنَّ المضمرَ أعرفُ فاذا جازَ هذا معهُ جازَ معَ المعرَّفَ بالالفِ واللامِ ، والاولى ما قالهُ البصريونَ ، ويُجابُ عن ذلكَ الاشكال بأنَّها وإنْ كانَ مضمراً يُرمى به من غيرِ قصدٍ فلا بد من أنْ يتقدمَ ما يرشدُ الى المفسِّر لهُ ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : جاءني زيدٌ فقيلَ نعمَ رجلاً كانَ كلاماً مستقيماً وإنْ حكمَ بأنَّ الضميرَ الذي في نعم

---

(1) في ت : (الاضافة) وهو تحريف .

(2) انظر الانصاف مسألة 121 ، 2/832 ـ 833 ، ابن يعيش 8/28 ، الصبان على الاشموني 2/208 .

(3) انظر الانصاف 2/832 ـ 835 ، شرح الكافية لابن الحاجب ص 120 ، الصبان على الاشموني 2/208 .

غيرَ مقصودٍ قصدَ زيد بَلْ من غيرِ قصدٍ الى مذكورٍ ومع هذا قد أرشدَ المذكورُ الى حذف المخصوص الذي هو تفسيرٌ له في المعنى ، وكذلكَ اذا قلتَ : ربَّهُ رجلاً كنَ الضميرُ فيهِ كالضميرِ في نعم بعدَ تقدم الذكرِ وكان المذكورُ المتقدمُ يرشدُ الى تخصيصٍ في المعنى كما أرشدَ الى مخصوصٍ بالمدحِ في قولكَ : نعم رجلاً ، وتقديره أنْ يقولَ قائلٌ : هَلْ من رجلٍ كريمٍ ؟ فيُقَالُ ربَّهُ رجلاً ، فالمرادُ ههنا برجلٍ رجلاً كريماً ، وأرشدَ اليهِ ما تقدمَ ذكرهُ ولا يلزم من ارشاده الى مثلِ ذلكَ أنْ يكونَ المضمرُ في ربَّهُ لهُ على ما تقرر نعم رجلاً بعدَ تقدمِ زيدٍ « ومنها » يعني من خصائصها « أن الفعلَ الذي تسلطهُ على الاسمِ يجب تأخيرهُ عنها وأنَّه يجيءُ محذوفاً في الأكثرِ الى آخره » • أمَّا وجوب تأخرهِ فلأنَّها لأنشاء التقليل ، وكلُ ما وُضع للانشاء فموضعهُ صدرُ الكلامِ أما وجوب تأخرُ الفعلِ • وأمَّا حذفهُ فلأنَّ المعنى فيهِ معلومٌ وما كان هذا وضعهُ من الأفعال في مواضع معلومة كانَ محذوفاً كما في قولك : زيدٌ في الدارِ ، وقيلَ : إنَّها إنَّما حُذِفَ متعلقها ؛ لأنَّها لا تقعُ إلاَّ جواباً فكانَ متعلقها معلوماً فاستُغني عنهُ بقرينةِ ما تقدَّم[1] كما استغنى عن متعلق بسمِ اللهِ بقرائنِ الحالِ ولعلَّ المصنفَ أشار الى ذلكَ بقولهِ : « كما حُذِفَ مع الباءِ في بسمِ اللهِ » ولذلكَ لما قدَّرهُ ملفوظاً به قدَّرهُ بلقيت فدلَّ ذلكَ على أنَّ عرضَهِ تشبيهه بسمِ اللهِ » ، قال الاعشى[2] :

---

(١) في ل : (ذلك فقد) ، وما اثبتناه احسن •

(٢) في و : (تقدر) ، وهو تحريف •

(٣) من قصيدة يخاطبُ بها الاسود بن المنذر وتمامه : (وآمنري مِنْ مَعْشَرٍ أقيَالِ) ، رفد : القدح ، الضخم ، أقيال : جمع قيل الملك ويروى أقتال : وهو النظير أو العدو المقاتل • الايضاح للفارسي ص٢٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٧ ، ابن يعيش ٨/٢٩ ، المغني ٢/٥٨٧ ، مجاز القرآن ١/٢٩٩ ، الخزانة ٤/١٧٦ ، العيني ٣/٢٥١ ، الديوان ص١٣•

٢١٩ رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليَوْ مَ •

قالَ الشيخُ : فحكمُ على أنَّ هرقته ليسَ بمتعلقٍ لرب البقاءِ المجرورِ بغيرِ صفةٍ وهو غيرُ مستقيمٍ فوجبَ جعلهُ صفةً ، واذا وجب جعلهُ صفةً لم يبقَ المتعلقُ إلاَّ محذوفاً •

قوله : ومنها أنَّ فعلها يجبُ أنْ يكونُ ماضياً •

قالَ الشيخُ : وإنَّما كانَ كذلكَ لتقليل ما ثبت فلذلكَ لم يستقم الفعلُ إلاَّ ماضياً ، ولا يردُ على ذلكَ مثلُ قولهم : رُبَّ رجلٍ يسافرُ غداً فانَّ ذلكَ ليسَ هو الفعل المتعلق ، وكذلكَ قولهُ تعالى : { رُبَّما يَوَدُّ الَّذينَ }[1] ، فانَّهُ ليس الفعلُ المتعلق •

قولهُ : ولا يجوزُ سأُلقي أو لألقيَنَّ •

قالَ الشيخُ : أمَّا لألقيَنَّ مظاهرٌ لتعذرِ كونها صفةً في وأمَّا سأُلقي فلا بُعدَ فيه ، ويكونُ صفةً وإنَّما الذي منعهُ هو أنْ يجعلهُ أنْ يكونَ متعلقاً • قولهُ : وتُكَفُّ بما فتدخل حينئذٍ على الاسمِ والفعلِ • يعني فتكونُ داخلةً على الجملِ خاصةً لأنَّهم لمَّا قصدوا الى تقللِ النسبِ المفهومةَ من الجملِ أتوا بصورةِ الجملةِ مفيدةً معناها ، وأدخلوا رُبَّ[2] مكفوفة بما يذاناً بذلك ، فاذا قلتَ : ربما قامَ زيدٌ ، فانَّما قللت النسبةَ المفهومة من قولك : قام زيدٌ واستشهد بقولِ أبي داؤد[3] :

---

(١) سورة الحجر الآية : ٢ •

(٢) في ل : (ربما) •

(٣) أبو داود وهو الحارث بن الحجاج الايادي ، والبيت بكماله :
رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وَعَناجِيجُ بينهن المهار=

٢٢٠ رُبَّما الجامل .... الى آخره .

ومعنى البيت يقول إنَّ هؤلاء ذوو ابلٍ كثيرةٍ وخيلٍ متوالدةٍ ، وليسوا فقراءَ وليستْ رُبَّ في هذا الموضعِ ، وما أشبهه من قولهِ : « رُبَّما يودُّ » ومن قوله : « رُبَّ رفدٍ » لتحقيقِ التقليلِ ولكنها لتحقيق الشيء خاصةً كأنَّهم نقلوها من معنى التقليلِ الى التحقيقِ كما كما نقلوا اذا دخلتْ على المضارعِ من معنى التقليلِ الى التحقيقِ دونَهُ كقولهِ تعالى : { قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيهِ }[1] ، فهذا كذلك قولُه : « وفيها لغاتٌ » ليسَ فيه شيءٌ .

(فصـل) قولهُ : واوُ القسم أُبدلَتْ عن الباءِ الالصاقيةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وشرطُ إبدالها حذفُ الفعلِ ، ولذلكَ قيلَ هي عوضٌ من الفعلِ بخلاف البا فانَّ الفعلَ محذوفٌ معها حذفاً من غيرِ عوضٍ . ومن ثم جازَ أقسمتُ باللهِ ولم يجزْ أقسمتْ واللهِ ، ومن ثم أجابَ من منعَ العطفَ على عاملينِ في قوله تعالى : { واللَّيْلِ إذا يَغْشى والنَّهارِ إذا تَجَلَّى }[2] ، لمَّا أعترِضَ عليه بأنَّهُ قد عطفَ [١٢٢ظ] بالواو التي في قولهِ « والنهارِ » وهي واوُ العطفِ

= الشاهد وقوع المبتدأ والخبر بعد رب بعد أن كفت بما ، الجامل : القطيع من الابل المؤبل:مسعد للقنية ، العناجيج:الخيل الطويلة الاعناق ، المغني ٢٣٧/١ ، ابن يعيش ٣٠/٨ ، ابن عقيل ٢٨/٢ ، الاشموني ٢٣٠/٢ ، العيني على الاشموني ٢٣٠/٢ .

(١) سورة النور الآية : ٦٤ .
(٢) سورة الليل الآية : ١ ، ٢ .

على عملين أحدهما الفعلُ المحذوفُ والآخرُ الواو التي حرف جرٍ خافضةُ المثلِ بأنَّ هذه الواوُ جُعِلَتْ بدلاً من الفعلِ وهي حرفُ جر . فصارتْ عاملةً للعملينِ جميعاً فأجريتْ مجرى عملٍ واحدٍ عملَ عملينِ ، وذلكَ جائزٌ باتفاقٍ كقولكَ : ضربَ زيدٌ عمراً وخالدٌ بكراً ، وهذا وإنْ كانَ ظاهراً حسناً لو لم يكنْ نحو - قوله : { وَالقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ }[1] ، فإنهُ قد عطفَ على من غيرِ أنْ يكونَ أحدهما عوضاً عن العاملِ الآخرِ وهو قوله : { فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ } - وكذلك قولهُ : { وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ }[2] ، ثم التاءُ مبدلةٌ عن الواوِ في تاللهِ خاصةً ، وهي عوضٌ مثلُ الواوِ وإنَّما حكمَ بأنَّ الباءَ أصلٌ ؛ لأنَّها هي الثابتةُ للالصاقِ في غيرِ هذا البابَ ، ولم توجد التاءُ والواوُ إلاَّ في هذا الباب ، ولأنَّها هي المصرَّحُ بها مع الفعلِ ولأنَّها أعمُ ولمَّا كثُرَ تصرفهم في القسمِ وخففوا بحذفِ الفعلِ قصدوا الى أنْ وضعوا حرفاً يشعرُ به وبحرفِ الجرِ جميعاً وهو الواوُ وخصُّوهُ بالمظهرِ لأنَّ القسمَ بالمضمرِ قليلٌ وعلةُ ذلكَ الكثرةُ فخصُّوهُ بما كثرَ فيهِ وهو المظهرُ ثمَّ لمَّا كثرَ القسمُ باللهِ خاصةً قصدوا الى تخفيفٍ أكثر من ذلكَ فعوضوا عن الواوِ التي هي حرفُ علةٍ حرفاً صحيحاً وهو التاءُ ، وما رواهُ الأخفش من قولهم : « تَرَبِ الكعبةِ »[3] شاذٌ ، وقولهم : « مُ اللهِ ، قيل أصلهُ (من) » .

---

(1) سورة الانشقاق الآية : ١٨ .

(2) سورة التكوير الآية : ١٧ .

(3) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٢١ .

قالَ الشيخُ : اختلفَ الناسُ ، فقالَ بعضُهم هي (مِنْ) من قولِهم : من ربِّي لأفعلنَّ فحُذِفَتِ النونُ تخفيفاً ؛ لأنّهُ محل تخفيفٍ وخصَّ الحذفَ عندَ دخولها على اللهِ ملزماً لما فيه من الاستثقالِ لو بقيتْ (من) [لزِمَ][1] التحريكَ لالتقاءِ الساكنينِ وإنّما جازَ ضمها لأنّها منقولةٌ عن (مِنْ) في قولهم من ربِّي ، وتلكَ يجوزُ ضمها ، وإنّما جازَ ضمها إيذاناً بأنّها القسميةُ لا التي للتبيينِ وغيرها ولم يأتِ الفتحُ لأنّهُ يوهمُ بالاستفهاميةِ والشرطيةِ ومنهم من قالَ أصلهُ أيمن[2] فحُذِفتْ ياؤها ونونها تخفيفاً فبقي مُ اللهِ ثم أجازوا الكسرَ لأنّه أخفُ واستدلَ على ذلكَ بجوازِ الضمِ ، ومنهم من قالَ : هو حرفٌ برأسهِ مبدلٌ من الواو في قولكَ : واللهِ إلاّ أنّهُ خُصَّ باسمِ اللهِ كما خُصّتِ التاءُ بذلكَ ، وكلُ ذلكَ محتملٌ ، إلاّ أنّهُ يلزمُ من قالَ : انّها حرفٌ برأسه أنْ يعدَّها في حروفِ الجرِ كما عدَّ الواوَ والتاءَ ، فنقولُ :[3] واوُ القسمِ وتاؤهُ وميمهُ .

(فصل) قولُهُ : وعلى للاستعلاءِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ومثّلَ بالاستعلاءِ المعنوي في قولهِ : « عليهِ دينٌ » وبالحسي في قولهِ تعالى : { فاذا أسْتَويتَ أنْتَ ومنْ مَعَكَ على الفلكِ }[4] ، وهو اسمٌ بمعنى فوقُ في مثلِ قولهِ : « أخذتُ مِنْ على زيدٍ » أي مِنْ فوقِه ، والدليلُ على أنّهُ اسمٌ دخولُ حرفِ الجرِّ عليهِ ، فاذا لم يدخلْ عليه حرفُ الجرِّ فهو حرفٌ لا غيرَ

---

(1) (لزم) : زيادة عن ل .
(2) في ل : (أيمن الله) .
(3) (واو القسم) : ساقطة من ل .
(4) سورة المؤمنون الآية : ٢٨ .

ويجبُ أنْ يكونَ مبنياً أيضاً في حالِ الأسميةِ لحصولِ ما يقتضي البناء وهو مشابهةُ الحرفِ في لفظه وأصلُ معناهُ ، والدليلُ على صحةِ ذلكَ العلم ببناءِ عنْ اذا وقعتْ اسماً ، فلو كانت (على) معربةً لوجب أنْ تكونَ (عَنْ)[1] معربةً عندَ وقوعها اسماً ، وأيضاً فلو كانت معربةً في الاسميةِ لوجبَ أنْ تبقى ألفُها في قولكَ : من عليهِ فتقولُ : من علاهُ كما تقولُ : من رَجاهُ ، وإنّما يقلبونَ الالفَ ياءً[2] في الآخرِ معَ المضمرِ فيما ثبتَ أنَّهُ غيرُ متمكنٍ كقولكَ : لديهِ وعليهِ واليهِ ، وأمَّا المتمكنُ فلم يأتِ عنهم قلبُ ألفهِ ياءً في مثلِ قولكَ : من رجاهُ ومن عصاهُ .

(فصل) قوله : وعَنْ للبعدِ والمجاوزةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وهي توصلُ معنى الفعلِ الى الاسمِ على طريقِ مجاوزةٍ ، وأوردَ « جلستُ عن يمينهِ » كانتراضٍ ، وأجاب بتقديرِ المجاوزةِ بقولهِ : « متراخياً عن بدنه » كأنَّهُ يجاوزُ عن موضعهِ الى الموضعِ « الذي بحيالِ يمينهِ » وقد يكونُ اسماً بمعنى جانب « كقولهم : جلستُ مِنْ عَنْ يمينهِ » والكلامُ في اسميتها وبنائها كالكلامِ في على .

(فصل) قوله : والكافُ للتشبيهِ .

قالَ الشيخُ : فهي توصلُ معنى الفعلِ الى الاسمِ على سبيلِ التشبيهِ كقولكَ : « الذي كزيدٍ أخوكَ » فالكافُ أوصلتْ معنى استقرارِ هذا المبهم الى زيدٍ على سبيلِ التشبيهِ ، ومثَّلَ بما يتعيَّنُ

---

(١) (عن) : ساقطة من و .

(٢) (ياءً) ساقطة من و ، ب ، ت ، س .

أنْ يكونَ فيه حرفاً وما يتعيَّنُ أنْ يكونَ فيهِ اسماً ،فقولهُ : الذي كزيدٍ تتعيَّنُ فيه الحرفيةُ ، لأنَّهُ وقعَ صلةً ، ولا يقعُ الاسمُ المفردُ صلةً . وقوله[1] :

٢٢١- يَضْحكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

تعيَّنَ للاسميةِ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه .

[١٢٣ و] قولهُ : ولا تدخلُ على الضميرِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّهم كرهوا دخولها على الضميرِ فيؤدي الى مثلِ قولهم : كَكَ ، ولا يخفى تهجينه فرفضوا دخولها على المضمراتِ بأسرها لأنَّه بابٌ واحدٌ أدَّى الى ما يستهجنُ معَ الاستغناءِ عنه بمثلِ فاستعملوا مثلُ معَ المضمرِ والمظهرِ جميعاً ولم يستعملوا الكافَ إلاَّ معَ المظهرِ إلاَّ ما شذَّ من نحو ما رُوي[2] :

---

(١) البيت للعجاج وصدره : (بَيْضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمّ) الشاهد فيه اسمية كاف التشبيه لدخول حرف الجر عليه ، نعاج : جمع نعجة وهي انثى الضأن وقد تطلق على البقرة الجمية ، جُمّ : التي ليس لها قرون ، المنهم : الذائب شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٢ ، ابن يعيش ٨/٤٤ ، المفصل ص ١٥٧ ، الاشموني ٢/٢٢٥ ، همع الهوامع ٢/٣١ ، العيني على الاشموني ٢/٢٢٥ .

(٢) البيت من ارجوزة للعجاج يصفُ حماراً وحشياً هرب من الصياد ، وصدره : (نَحَّى الذنابات شمالاً كَثَبَاً) ، الشاهد فيه شذوذ دخول الكاف على المضمر ، الذنابات : اسم موضع أمَّ أو عالٍ : هضبة ، الكتاب ١/٣٩٢ ، ابن يعيش ٨/١٦ ، ٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣١ ، الاشموني ٢/٢٠٨ ، ابن عقيل ٢/١١ ، الخزانة ٤/٢٧٧ ، العيني ٣/٢٥٣ .

٢٢٢- وأُمَّ أَوْعالٍ كَهَا أو أقْرَبَا

(فصل) قولهُ : ومُـذْ ومُنْـذُ لابتداءِ الغايـةِ في الزمانِ الى آخرِهِ •

قالَ الشيخُ : لا خلافَ في أنَّ مُذْ ومُنْـذُ تختصُّ بالزمانِ ، وإنَّما الخلافُ في مِنْ هَلْ هي لغيرِ الزمانِ أو عامّـةً في الزمـانِ وغيرِه ، فالبصريونَ يخصونها بغيرِ الزمان[1] والكوفيونَ يعمونها[2] ويستدلونَ بقولهِ تعالى : { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أحَقّ }[3] ، وبقـولِ الشـاعرِ[4] :

٢٢٣- أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ

فاذا كانتْ حرفاً كانَ معناها الابتداءَ في الماضي والظرفيةَ في الحاضرِ ، فمثالُ الماضي كقولكَ : « ما رأيتهُ منذُ يومِ الجمعةِ » يعني أنَّ ابتداءَ انتفاءِ الرؤيةِ ، وابتداؤُه ذلكَ اليومَ[5] ، ومثلُ الحاضـرِ كقولكَ : ما رأيتهُ منذُ شهرنا ، يعني أنَّ انتفاءَ الرؤيةِ في الشهرِ جميعِه وقـد تقدَّمَ ذكرُ كونهما اسمينِ •

(١-٢) الانصاف ١/٣٨٢ • شرح الكافية لابن الحاجب ص١٢٢ •

(٣) سورة التوبة الآية : ١٠٨ •

(٤) البيت مطلع قصيدة لزهير بن ابي سلمى يمدح بها هرم بن سنان الديوان ص ٦٠ وتمام البيت :

لِمَـنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ
أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْـرِ

الحجر : بفتح الحاء قصبة اليمامة ، وبالكسـر حجر ثمـود • أقوين : اقفرن القنة : أعلى الجبل • الانصاف ١/٣٧١ ، المغني ١/٣٣٥ ، الخزانة ٤/١٢٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٥•

(٥) في ر : (والظرفية في) •

(فصل) قولهُ : وحَاشَا معناها :التنزيه الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : واستُعمِلَتْ للاستثناءِ فيما يُنزَّهُ عـن المستثنى منه كقولكَ : ضربتُ القومَ حاشا زيدٍ ، ولذلكَ لا يحسـنُ صلى الناسُ حاشا زيدٍ لفوات معنى التنزيهِ فيه ، وقد جاءَ النصبُ بها على أنْ تكونَ فعلاً استُعمِلَ في الاستثناءِ كما استُعمِلَ خَلاَ وعَـدا وليسَ ولا يكونُ كأنَّهُ منقولٌ من حاشا يُحاشي أي جانبَ كأنَّـهُ قالَ : « جانبَ بعضهم زيداً » • وأمَّا قولـهُ : { حَاشَ للهِ }[1] الى آخرهِ • ففسرهُ بمصدرٍ ، والاولى أنْ يُقَ إنَّه اسمٌ مـن أسماءِ الافعالِ كأنَّهُ « بمعنى بَرِيءَ اللهُ مِنِ السوءِ » ، ودخولَ اللامِ في فاعله لدخولِ اللامِ في فاعلِ هيهاتَ كقوله تعـالى : { هَيْهـاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعدونَ }[2] ، ولعلَّهُ لم يقصدْ إلاَّ اسـم الفعـلِ وفسَّرهُ بالمصدرِ لكونه اسماً فقصدَ الى تفسيره باسمٍ ، ولذلكَ نصب براءةَ ، ولا يُنتصَبُ إلاَّ بفعلٍ مُقـدَّرٍ ، فكانَ المعنى بَرِيءَ اللهُ وصارحا صلةَ التفسيرُ بالفعلِ ، وإذا فُسِّرَ بالفعلِ فهو اسمُ فعلٍ •

(فصل) قولهُ : وكَي في قولهم كَيْمَهْ من حروفِ الجرِّ •

قالَ الشيخُ : ولم يذكرها في الحروفِ المتقدمـةِ ، وكانَ الاولى ذكرها ثمَّ لأنَّهُ إنَّما فصَّلَ ما أجملهُ أول البابِ ولذلكَ ذكرها ذكرَ حاصرٍ لها فقسَّمها وذكرَ أعدادَ كلَّ قسمٍ منها ، وإنَّما أهملَ ذكرها لقلة استعمالها أو لوقوعِ الخلافِ فيها ، فانَّ الكوفيينَ يجعلونها حرفاً ناصباً للفعلِ بمعنى السببيةِ ، ويتأولونَ قولهم : كَيْمَهْ بمعنى كَـيْ

(١) سورة يوسف الآية : ٣١ • اختلف في (حَاشَا) فابو عمرو بالف بعد الشين وصلاً فقـط على اصل الـكلمة ، والباقون بالحذف ، اتحاف فضلاء البشر ص٢٦٤ •

(٢) سورة المؤمنون الآية : ٣٦ •

تفعلَ ماذا[1] ، والذي يدلُ على أنَّهُ إنَّما تركها لذلكَ أنَّهُ ذكـرَ هذا التأويلَ عنهم في فصلٍ سيأتي في هـذا القسمِ ، وقالَ : وما أرى هذا القولَ بعيداً من الصوابِ فتصويبهُ إياهُ هو الذي حسَّنَ عنـدهُ إسقاطهُ ، وكونهُ عندَ البصريينَ حرفَ جرٍّ[2] حسَّنَ عندهُ ذكرهُ في الفعلِ .

(فصل) قولهُ : وتُحذَفُ حروفُ الجرِّ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : حذفُ حروفِ الجرِّ يجيءُ تارةً سماعاً في موضعٍ وقياساً في موضعٍ ، فللسماعي طريقـةُ النقـلِ بمواضعه كقولـكَ : استغفرتُ اللهَ الذنبَ وأمرتُ زيداً الخيرَ ، وقولهم : اللهَ لأفْعَلَنَّ ، واذا حذفتَ حرفَ الجرِّ وجبَ النصبُ ؛ لأنَّهُ مفعولٌ ولا وجهَ إلاَّ النصبَ . والقياسي حذفُ حرفِ الجرِّ معَ أنَّ وأنْ على اختلاف ألفاظها ، تقولُ : عجبتُ أنَّكَ قائمٌ ، وجئتُ أنَّكَ أكرمتني أي مِنْ أنَّكَ ولأنَّكَ ، واذا حُذِفَتْ حروف الجرِّ عن أنَّ وأنْ فالصحيحُ أنَّها في موضعِ نصبٍ اجراءً لها مجرى ما حُذِفَ منهُ أولاً[3] حرفُ الجرِّ فيما تقدَّمَ على الوجهِ المذكورِ . وقد زعمَ الخليلُ أنَّها فـي موضعِ خفضٍ وهذا يدلُ على أنَّهُ قدَّرها مضمرةً مثَّلهـا في قولهم : اللهِ لأفْعَلَنَّ بالخفضِ فيبقى النظرُ في الاولويةِ الحذفُ ، هـو أم الاضمارِ ، والأوْلى الحذفُ ، لأنَّهُ الكثيرُ الشائعُ ، والاضمارُ قليلٌ نادرٌ فكانَ حملُ هذا الملبس على ما هو كثيرٌ في كلامهم أوْلى مـن حملهِ على النادرِ لذلكَ .

---

(1) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ .
(2) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ .
(3) (أولاً) : ساقطة من ل .

(فصل) قولهُ : وتُضمرُ قليلاً .

قالَ الشيخُ : وذلكَ هو إضمارُ ربَّ في مثلِ قولهم[1] :

٢٢٤ـ وقاتِمِ الأعْماقِ خاوي المُخْتَرَقْ

أي ورُبَّ قاتمٍ على أنه قد أُختُلِفَ هلْ الخافضُ رُبَّ مضمرةً أو الواوُ النائبةُ عنها كنيابةِ الواوِ عن الباءِ في قولهم واللهِ ؟ وقوى ذلك بأنها يُؤْتَى بها أول الكلامِ ولو كانتْ رُبَّ مضمرةً بعدها لكانتْ عاطفةً [١٢٣ ظ] ولو كانتْ عاطفةً لاستدعتْ معطوفاً عليه ، ووقوعها أولَ الكلامِ يدفعُ كونها عاطفةً فثبتَ أنَّها بمعنى رُبَّ وهو الذي أشارَ اليه المصنفُ في قولهِ : « وواو ربَّ » ولم يردْ ههنا بإضمارِ ربَّ إضمارها بعدَ الواوِ لما ثبتَ[2] من مذهبهِ أنَّ الواوَ هي الخافضة لعده إياها في حروفِ الخفضِ وإنَّما أرادَ إضمارها في مثلِ قولهم[3] :

(1) البيت لرؤبة من ارجوزة يصف بها مفازة وتمامه : (مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْ) ، قاتم : المكان المظلم المغبر من الغبار ، لاعماق : الابعاد ، خاوي : الخالي من السكن، المخترق: الممر الواسع المتخلل للرياح ، الاعلام : البال ، الكتاب ٢/٣٠١، الايضاح للفارسي ص ٢٥٤ ، المغني ٢/٣٤٢ ، الاشموني ١/٣٢ ، ابن عقيل ١/١٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٥، الخزانة ١/٣٨ ، العيني على الاشموني ١/٣٢ ، همع الهوامع ٢/٣٦ ، الديوان ص ١٠٤ ، العين للخليل ١/٢١٢ .

(2) انتهى الخرم في نسخة ش .

(3) نسبه ابن الانباري في الانصاف لرؤبة ولم اعثر عليه في ديوانه وتمامه : (لاَ يَشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمُهْ) ، والشاهد فيه حذف حرف الجر ، (بَلْ ربِّ بلدٍ) الانصاف ٢/٥٢٩ ، المغني ١/١١٢ ، تسهيل نيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني ص٩، همع الهوامع ٢/٣٦ ، الفجاج : جمع فج وهو الطريق الواسع ، جهرم : بلدة في ايران .

٢٢٥- بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

فهذا الذي قصدَ اليه ولذلك جعلهُ قليلاً ، « وقولُ رؤبةَ خَيْرٍ »[١] شاذٌ لا يُعمَلُ عليه » واللامُ في قولهم : لاهِ أبوكَ ، حُذِفَتْ لكثرتهِ في كلامهم وجريهِ مجرى المثلِ ولذلكَ لم يقتصروا على إضمارِ لامِ الجرِّ وحدها ، بَلْ حذفوا معها لامَ التعريفِ وهي مرادةٌ أيضاً ، لأنَّ الاصلَ للهِ أبوكَ فاللامُ الأُولى المكسورةُ هي لام الجرِّ ، واللامُ الثانيةُ الساكنةُ هي لامُ التعريفِ ، واللامُ الثالثةُ المفتوحةُ هي أولُ الاسمِ الداخلِ عليه حرفُ التعريفِ ، وهَلْ هي عينٌ والفاءُ محذوفةٌ أو هي فاءٌ ؟ اختُلِفَ فيه ، وليس هذا موضع ذكرهِ ، فحُذِفَتْ لامُ الجرِّ ولامُ التعريفِ وبقي الاسمُ مجرداً عنهما مقصوداً فيه معناهما لِما ذكرناهُ من جريهِ مجرى المثلِ وكثرةِ وقوعهِ في الكلامِ .

ومن أصنافِ الحرفِ الحروفُ المشبّهُ بالفعلِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي إنَّ وأنَّ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ وجهُ تشبيهها بالفعلِ في المرفوعاتِ ، قولهُ : « وتلحقُها ما الكافةُ فتنزلها عن العملِ » ، لأنّها[٢] لا تدخلُ على الفعلِ فلمَّا دخلتْ على هذه الحروفِ أخرجتها عن الشبهِ أوْ لأنّها لمَّا اتصلتْ به صارتْ كالجزءِ منه فأخرجتهُ عن شبههِ الذي هو بناءُ آخرهِ على الفتحِ ، واتصالُ الضمائرِ به كاتصالها بالفعلِ فلذلك

(١) يُروى أنه اذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : (خيرٍ عافاكَ الله) أي بخيرٍ الانصاف ٢/٥٣٠ .

(٢) في ل : (مما) ، وما اثبتناه افضل .

ابتُدِئَ بعدها الكلامُ ، ولمّا بطلَ عملها لما ذكرناهُ صحَّ وقوعُ الجملتين بعدها لأنّها إنّما اقتضت الاسميةَ لمشابهتها الفعلَ وإذا أُخرِجَتْ عن مشابهةِ الفعلِ صحَّ وقوعُ الجملتين بعدها ، ومثّلهُ لوقوعِ الاسميةِ بقولهِ تعالى : { أنّما إلهُكُمْ إلهٌ واحِدٌ }(1) ، وقوله(2) :

٢٢٦- لَعَلَّما أنتَ حالِمُ

ولوقوعِ الفعليةِ بقولهِ تعالى : { إنّما يَنْهاكُمُ اللهُ }(3) ، وقوله(4) :

٢٢٧- لَعَلَّما أضاءَتْ لَكَ النّارُ

« ومنهم من يجعلُ ما مزيدةً » وهو ضعيفٌ ، ولم يُسمَعْ إعمالُ هذه الحروفِ معَ إلّا في قولِ الشاعرِ(5) :

---

(1) سورة الكهف الآية : ١١٠ .

(2) البيت منسوب لسويد بن كراع العكلي والبيت بكماله :
تَحَلَّلْ وَعالِجْ نَفسكَ وانْظُرَنْ
أبا جُعَلٍ لعلّما أنتَ حالِمُ
والشاهد فيه التاء لعل لكفها بما ، الشاعر يهزأ برجل توعده ، الكتاب ٢٨٣/١ ، ابن يعيش ٥٨/٨ ، المفصل ص ١٥٨ ، الخزانة ٢٩٧/٤ .

(3) سورة الممتحنة الآية : ٩

(4) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا والبيت بكماله :
أعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما
أضاءَتْ لكَ النّارُ الحمارَ المقيّدا
ورواية الديوان ص٢١٣ (فربّما) وبذلك يسقط عن الاستدلال ، عبد قيس : هو عدي بن جندب بن العنبر ، ايضاح الفارسي ص ١٢ ، ابن يعيش ٥٥/٨ ، المغني ٢٨٧/١ ، شرح الجمل ٢٩٧/١ ، الاشموني ٢٨٤/١ .

(5) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٦ وتمامه :
(إلى حمامتِنا أو نصفُهُ فقدِ) وهو من قصيدة يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعتذر اليه ، الشاهد فيه جواز الاعمال=

٢٢٨ـ قَالَتْ أَلا لَيْتَما هذا الْحَمامُ لَنَا

وقولُ صاحبِ الكتابِ : « إلاَّ أنَّ الاعمالَ في لَيْتَما وكأنَّما ولَعَلَّما أكثرُ منه في أنَّما ، وإنَّما ولكنَّما » شيءٌ اختاره من طريقٍ قياسيٍّ فكانَ الاوْلى أنْ يقولَ موضعُ قولهِ : « أكثرُ » أوْلى ؛ لأنَّ هذا لم يأتِ عنهم فيه نصبٌ ، ووجهُ القياسِ الابتداء فحُمِلَتْ عليها أخَتاهـا في ذلك ، وأمَّا « إنَّما وأنَّما ولكنَّما » وإنْ كانتْ من أصـلِ البابِ إلاَّ أنَّها لم تُغيِّرْ معنى الجملةِ فيما كانتْ له فلم تقوَ قوةَ البواقي .

(فصل) قولـهُ : إنَّ وأنَّ همـا يؤكدانِ مضمـونَ الجملةِ ويحققانهُ إلاَّ إنَّ المكسورةِ الجملةُ معها على استقلالها بفائدتـها .

قالَ الشيخُ : لأنَّ وضعَ إنَّ تأكيـدُ الجملةِ من غـيرِ تغييرٍ لمعناها فوجبَ أنْ تستقلَ بالفائدةِ بعـدَ دخولها كما تستقلَ قبـلَ دخولها ، وأمَّا المفتوحةُ فوضعها وضعُ الموصولاتِ في أنَّ الجملةَ معها كالجملةِ معَ الموصولِ فلذلكَ صارتْ معَ جملتها كالجزءِ فاحتاجت الى جزءٍ آخرَ يستقلُ معها الكلامُ فتقولُ : إنَّ زيـداً قائمٌ وتسكت ، وتقولُ : أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ فلا تجدُ بُدَّاً من هـذا الجزءِ الذي معها لكونـها صارتْ في حكمِ الجزءِ الواحـدِ إذْ معنـى قولـكَ : أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ أعجبني قيامُ زيدٍ ، فكما أنَّ قولكَ : قيامُ زيدٍ لا يستقلُ بالفائدةِ ما لم ينضمُ اليه جزءٌ آخرُ فكذلكَ المفتوحةِ مـعَ جملتها ، ولذلكَ وقعتْ فاعلةً ومفعولةً ومضافاً اليها وغيرَ ذلكَ ممـا تقعُ فيه المفردات .

= والاهمال ، الكتاب ١/٢٨٢ ، مجاز القرآن ٢/٥٨ ، الانصاف ٢/٤٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٩ ، المغني ١/٦٣ ، ابن يعيش ٨/٥٨ ، الاشموني ١/٢٨٤ ، الخصائص ٢/١٤٢ ، ٤/٢٩٧، العيني ٢/٢٥٤، شرح الكافية لابن الحاجب ص١٢٢ .

قولهُ : ولا تُصدّرُ بها الجملةُ كما تُصدّرُ بأختها .

قالَ الشيخُ : لأحدِ أمرينِ : أحدهما أنّها لو صُدِّرَتْ بهـا لوقعتْ مبتدأةً ، والمبتدأُ معرّضٌ لدخولِ (إنّ) فيـؤدي إلى اجتماعهما ، ومثلهُ مستكرهٌ ففرّوا مـن تصديرِها حتّى لا يؤدي الى اجتماعِ ما يستكرهونَ اجتماعهُ ، والثاني أنّ أنّ قـد تكونُ بمعنى لعلّ في قولهم : أيْتِ السوقَ أنّكَ تشتري لحماً ، وفي قولهِ تعالى : { أنّها إذا جاءَتْ لا يؤمنُونَ }[1] ، وتلكَ لها صدرُ الكلامِ فقصدوا الى أنْ تكونَ هذه مخالفةً لتلكَ في الموضعِ ليُعلَمَ مـن أولِ الأمرِ الفصلُ بينهما فاذا قُدِّمَتْ عُلِمَ أنّها بمعنى (لَعَلَّ) واذا أُخِّرَتْ عُلِمَ أنّها المصدرية ولم يعكسوا لأنّهُ كانَ [١٢٤ و] يؤدي الى أنْ تقعَ التي بمعنى (لَعَلَّ) متأخرةً وتلكَ لا يستقيمُ تأخيرها كمـا لا يستقيمُ لَعَلَّ وهذه اذا أخروها فإنّما أخروا ما يسوغُ تأخيرهُ ، وإنّما التزموا فيـه أحـدَ الجائزينِ لغرضٍ فكانَ وزانهُ وزانَ تقـديمِ الاستفهاميةِ اذا وقعَ خبراً في مثلِ قولهم : متى القتالُ سواءٌ ؟

(فصل) قولهُ : والذي يُميِّزُ بينَ موقعيهما إنّ ما كانَ مظنـهُ للجملةِ وقعتْ فيه المكسورةُ .

قالَ الشيخُ : التمييزُ بما ذكرهُ أولى من التمييزِ بما ذكـرهُ غيرهُ ، فقالَ الفارسي : كلُّ ما صحّ فيه وقوعُ الفعلِ والاسمِ فإنّ

---

(١) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .

فيه مكسورةٌ ، وما لم يقعْ فيه إلاَّ أحدهما فإنَّ فيه مفتوحة"(١) ، وأمَّا صاحبُ الجملِ فعدَّدَ موضعَ المكسورةِ تعديداً ثمَّ قالَ : والمفتوحةُ فيما سوى ذلكَ(٢) ، وما ذكرهُ هذا أولى مما ذكرهُ الفارسيُّ ، لأنَّهُ ذكرَ المعنى الذي لأجلهِ امتنعَ في المكسورةِ الفتحُ وفي المفتوحةِ الكسرُ فذكرَ الحكمَ(٣) بعلَّتهِ ، وذلكَ أنَّ المكسورةَ وضعها تأكيدَ الجملة مع بقائها على استقلالها فوجبَ أنْ لا يقعَ إلاَّ في موضعِ الجملة المستقلة ، والمفتوحةُ تصيرُ الجملةَ معها بتأويلِ المصدرِ والمصدرُ مفردٌ فوجبَ أنْ لا يقعَ إلاَّ في موضعِ المفردِ ، وهذا مستقيمٌ واضحُ التعليلِ ، وما ذكرهُ الفارسيُّ ليسَ فيه ما يُشعرُ بمثلِ ذلك ، ولأنَّهُ لا ينتقضُ ما ذكرهُ لأنَّهُ مبنيٌّ على أمرٍ محققٍ معلومٍ(٤) ، وما ذكرهُ أبو علي منتقضٌ ، أمَّا بيانُ أنَّ هذا لا ينتقضُ أنَّهُ قد عُلِمَ أنَّ وضع المكسورةِ لما ذكرناهُ ، فعُلِمَ أنَّها لا تقعُ إلاَّ في موضعِ الجُملِ ، وعُلِمَ أنَّ وضعَ المفتوحةِ معَ ما بعدها في تأويلِ المفردِ ، فوجبَ أنْ لا تقعَ في موضعِ المفردِ . وأمَّا بيانُ انتقاضِ ما ذكرهُ أبو علي ففي نحو قولكَ : من يكرمني فإنِّي أكرمهُ ، فهذا موضعٌ يصحُّ فيه وقوعُ الاسمِ والفعلِ جميعاً ولم يتعيَّنِ الكسرُ ، بلْ جائزٌ الفتحُ والكسرُ على تأويلينِ يرجعانِ الى الضابطِ الاولِ واذا رجعَ الى ضابطِ أبي علي وجبَ الكسرُ ، لأنَّهُ موضعٌ يقعُ فيه الاسمُ والفعلُ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : من يكرمني فأكرمهُ ، ومن يكرمني فزيدٌ يكرمهُ ، فقد

---

(١) قالَ الفارسي : كلُّ وضعٍ يشتركُ فيه الابتداءُ والفعلُ تقعُ فيه (إنّ) المكسورة ، وامَّا المفتوحة في تاويل اسمٍ . الايضاح العضدي ص ١٢٩ .

(٢) الجمل ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٣) (الحكم) : ساقطةٌ من ت .

(٤) (معلومٌ) : ساقطة من ش ، ص ، ب ، ت .

وقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ الاسمُ والفعلُ ولم يتعيَّنِ الكسرُ ، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّكَ اذا قلتَ : من يكرمْني فأكرمُهُ فتأويلُهُ فأنا أكرمُه فلم يصحْ أنْ يقعَ بعدَ الفاءِ إلاَّ الاسمُ فهو فاسدٌ من وجهينِ : أحدهما أنَّكَ تقولُ : من يكرمني فليكرمْ زيداً ، ولا يمكنُ تقديرُ الاسمِ في مثلِ ذلكَ ، والآخرُ أنَّا لو سلَّمنا ذلكَ لكنَ حاصلهُ أنَّهُ موضعٌ يتعيَّنُ [فيهِ][1] الاسمُ دونَ الفعلِ فيتعيَّنُ الفتحُ وهو غيرُ متعينٍ فصارَ نقضاً على كلِّ تقديرٍ سواءً كانَ موضعاً للفعلِ أو موضعاً للاسمِ أو موضعاً لهما ، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ الكسرَ بتأويلِ معنىً يصحُّ فيه الأمرانِ ، والفتحُ بتأويلِ أمرٍ لا يصحُّ فيه إلاَّ أحدهما فقدَّرَ في كلِّ موضعٍ أمراً خاصاً به أبطلَ ذلكَ بقولهِ : زيدٌ إنَّ أباهُ أبوكَ ، ولو قُدِّرَ ههنا باعتبارِ أمرهِ الخاصِّ لم يقدر إلاَّ الاسمُ فدلَّ على أنَّ تقديرَ الخاصِّ لا اعتدادَ به ولذلكَ كُسِرَ في قولكَ : إنَّ أباكَ أبو زيدٍ وكذلكَ قولهُ[2] :

٢٢٩ إذَا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

يجوزُ الفتحُ والكسرُ والموضعُ موضعٌ لا يقعُ فيهِ إلاَّ الاسمُ ، ومثَّلَ بما يقدَّرُ ضابطهُ المذكورُ فأتي بتمثيلِ الكسرِ في مواضعَ الجملِ والفتحِ في مواضعِ الافرادِ ، ثم أورد ما هو كالاعتراض على

---

(١) (فيه) : زيادة عن ش .

(٢) البيت مجهول القائل وتمامه : (وكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سيِّداً) قال سيبويه : سمعت رجلاً من العرب ينشدُ هذا البيتَ ، اللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتيء في اصل الحنك ، القفا موضع الصفع ، أي أنَّهُ ذليلٌ ، الكتاب ١/٤٧٢ ، المقتضب ٢/٣٥١ ، الخصائص ٢/٣٩٩ ، ابن يعيش ٨/٦١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠، الاشموني ١/٢٧٦، ابن عقيل ١/٣٠٥ ، الخزانة ٤/٣٠٣ ، العيني على الاشموني ١/٢٧٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٣ ، شرح أبيات كتاب سيبويه للنحاس (تحقيق زهير زاهد مطبعة الغري النجف) ص ٢٣٣ .

القاعدة المذكورة وهو الفتحُ بعدَ لولا إنّما كانَ لأنّهُ موضعٌ لا يُذكرُ فيه خبرُ المبدإ، فإذا لم تقعْ (أنّ) وما عملتْ فيه إلاّ في موضعِ المبتدأ خاصةً فوجبَ الفتحُ لوقوعهِ موقعَ المفردِ ولو كُسِرتْ لم يكنْ مستقيماً لأنّه يؤدي الى ذكرِ الخبرِ مع كونه قد أطّرح ذكرهُ في الاستعمالِ وليسَ هذا الموضع كموقعها بعد إذا ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ اذاً جائزٌ ذكرهُ وحذفهُ فانْ كُسِرَتْ كانتِ الجملةُ هي الأصليةُ ولم يُقدَّرْ حذفٌ ودخلتْ أنَّ عليها بكمالها وإنْ فتحتَ لم تقعْ إلاّ في موضعِ المبتدأ خاصةً وقُدِّر الخبرُ محذوفاً فجازَ الكسرُ على تأويلِ إثباتِ الخبرِ بعدَ إذا ، وذلكَ سائغٌ ولو كسرتَ بعد لولا لكانَ فيه إثباتُ الخبرِ للاسمِ بعدَ لولا وهو مطرحٌ في استعمالهم ولم يردْ بقولهِ : كلُّ ما كانَ مظنةً للجملةِ وقعت فيهِ المكسورةُ إلاّ وقوعُ المكسورةِ في موضعِ الجملةِ المذكورة[(1)] بكمالها على استلالها بفائدتها وهي ههنا الم [١٢٤ ظ] تقعْ موضعَ[(2)] الجملةِ بكمالها لِما تقدَّمَ من أنّهُ يؤدي الى ذكرِ خبرِ الاسمِ الواقعِ بعدَ لولا وهو باطلٌ فوجبَ أنْ لا يصحَ وقوعها إلاّ موقعَ[(3)] الاسمِ المفرد ليتوفر على لولا ما تقتضيهِ من وجوب حذفِ الاسمِ الواقعِ بعدها ، وأجابَ عن الفتحِ في أنَّ الواقعةَ بعدَ لو في قولكَ : لو أنّكَ منطلقٌ لأنطلقتُ ، وهو موضعٌ ظاهرهُ وقوعُ الجملةِ ، ألا ترى أنَّ لو في قولكَ : لو قامَ زيدٌ لقمتُ لا يقعُ بعدها إلاّ الجملةُ بأنْ قالَ : التقديرَ[(4)] لو وقعَ أنّكَ منطلقٌ ، أي لو وقعَ انطلاقُكَ فلم تقعْ (أنّ) موضعَ الجملةِ ، وإنّما وقعتْ موقعَ الفاعلِ كما في قولهِ تعالى : { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ }[(5)] ، فوجب الفتحُ ولم يجزِ

---

(١) في ل : (المقدّرة) .
(٢) في ر : (موقع) ، وهو تحريف .
(٣) في و : (موضعَ) ، وهو تحريف .
(٤) (التقدير) : ساقطة من ر .
(٥) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

الكسرُ لأنَّهُ كانَ يؤدي الى تحقيقِ الجملةِ الاسميةِ بعدَ حرفِ الشرط وهو فاسدٌ ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : لو زيدٌ قائمٌ لقمتُ لم يجزْ ؛ لأنَّ هذه الجملةَ أسميةٌ لا مساغَ بها لتقديرِ الفعلِ وإنَّما جازَ لو زيدٌ قامَ لقمتُ على أنْ يكونَ زيدٌ فاعلاً لفعلٍ مقدَّرٍ دلَّ عليهِ ما بعدَهُ فكأنَّكَ قلتَ : لو قامَ زيدٌ ، فاذا وقعتْ (أنَّ) وجبَ تقديرها بالاسمِ المفردِ المحذوفَ فعلهُ فلم يقعْ إلاَّ في موضعِ المفردِ فلذلكَ وجبَ الفتحُ •

وقولهُ في التمثيلِ ؛ « لأنَّ تقديرَ لو أنَّك منطلقٌ لانطلقتُ » لوقعَ أنَّكَ منطلقٌ خطأً ، ولعلَّهُ في التصنيفِ لو أنَّكَ تنطلقُ ؛ لأنَّ من شرطِ (لَوْ) إذا وقعَ أنَّ بعدَها (أنْ) يكونَ الخبرُ فعلاً إذا أمكنَ ليكونَ في الصورةِ عوضاً من الفعلِ المحذوفِ بعدها كقولهِ تعالى : { ولَوْ أنَّهُمْ فَعَلُوا }[1] ، { ولو أنَّهُمْ إذْ ظَلَمُوا أنْفُسَهُمْ }[2] ، { ولَوْ أنَّا كَتَبْنا عَلَيْهِمْ }[3] ، فقولهُ في التمثيلِ لأنَّ تقديرَ لو[4] أنَّكَ منطلقٌ وايقاعهُ الاسمَ خبراً عن أنَّ الواقعةِ بعدَ لوْ مخالفةً لهذه القاعدةِ ، وقدْ صرَّحَ بذلكَ عندَ ذكرهِ حرفَ الشرطِ ، فقالَ : « ولذلكَ وجبَ في أنَّ الواقعةِ بعدَ لو أنْ يكونَ خبرها فعلاً » كقولكَ : لو أنَّ زيداً جاءني لأكرمتهُ ، ولو قلتَ : لو أنَّ زيداً حاضري لأكرمتهُ لم يجزْ • وقولهُ : ههنا لو أنَّكَ منطلقٌ مثلَ لو أنَّ زيداً حاضري وقد صرَّحَ بأنَّهُ ممتنعٌ على أنَّهُ قد أطلقَ أيضاً ثم ما يجبُ تقييدهُ[5] وهو قولهُ : وجبَ في أنَّ

---

(1) سورة النساء الآية : ٦٦ •
(2) سورة النساء الآية : ٦٤ •
(3) سورة النساء الآية : ٦٦ •
(٤) (لو) : ساقطة من و ، ش ، ل ، ت ، ب •
(٥) في ل : (تقديره) ، وما اثبتناه افضل •

الواقعة بعدَ لَوْ أنْ يكونُ خبرها فعلاً ، وهذا ليس على اطلاقه إلاّ إذا لم يتعذرِ الفعلُ باعتبارِ المعنى المقصودِ ، ألا ترى الى قوله تعالى : { وَلَوْ إنَّمَا في الأرْضِ مِنْ شَجرةٍ أقْلام }(1) ، وأقلامٌ خبرٌ عن أنَّ المفتوحة الواقعة بعدَ (لو) بلا خلافٍ لِمَا لمْ يمكنْ أنْ يقعَ موضعهُ فعلٌ بمعناه ، ثمَّ أوردَ الفاءَ الواقعةَ بعدَ ظننتَ وأخواتها اعتراضاً على فتحِ (أنَّ) في موضعِ الجمل(2) ، وتقديرُ الاعتراضِ أنَّ زيداً قائمٌ بعدَ قولكَ : ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ في معنى الجملةِ على استقلالها بفائدتها ، ألا ترى أنَّها سدتْ مسدَّ المفعولينِ ، ولولا ذلكَ لم تسدَّ مسدَّهما لوضعها متعلقةً بمسندٍ ومسندٍ اليه فأجابَ عن ذلكَ بما ليسَ بمذهبِ الجماعةِ وإنَّما هو مذهبُ بعضِ النحويين(3) ، وإنَّما اختارهُ لمَا استصعبَ السؤالَ ، وظنَّ أنَّهُ لا يندفعُ إلاَّ بارتكابه ، ولعَمْري أنَّ دفعهُ بارتكابهِ واضحٌ لأنَّهُ اذا جعلَ المفتوحةَ إنَّمـا وقعتْ في موضعِ المفعولِ الأولِ خاصةً والثاني مقدَّر لم يقعْ إلاَّ في موضعِ المفردِ فوجبَ الفتحُ كما وجبَ في لولا ولَوْ ، ويلزمهُ علـى ذلكَ أمورٌ : [أحدها(4)] وجوبُ الرفعِ فيهمــا إذا أسقطَتْ أنْ وذُكِرَ الخبرُ لأنَّهُ عندهُ موضعُ الجملةِ ، والآخرُ يجبُ عليــه أنْ يكسرَ أنْ اذا لم يقصدُ الى حذفِ الخبرِ ، والآخرُ أنَّهُ يجبُ عليهِ جوازُ ذكرِ المفعولِ الثاني لأنَّ حذفَ المفعولِ الثاني أقــلُ أمورهِ أنْ يكونَ غيرَ واجبٍ إنْ لم يقلْ ذكرهُ وجبَ ، فالاولى أنْ

(1) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(2) في ب : (في أن) .

(3) هو الاخفش الاوسـط سـعيد بن مسعدة ، يقول : (أن) وما بعدها في موضع المفعول الاول ، والثاني محـذوف تقديـره (كائناً أو حاضراً) ابن يعيش ٨/ ٦٠ ، ٦١ .

(4) (أحدها) : زيادة عن ل .

يجابَ على مذهبِ الجماعة الذي لا محذوفَ عندهم ، فيُقالُ ليسَ الموضعُ موضعَ جملةٍ وإنّما هو موضعُ المفردِ ، ألا ترى أنّهُ منصوبٌ بظننتُ والجملُ المستقلةُ لا تعملُ فيها الافعالُ ، والمفعولُ فضلةٌ فكيفَ يكونُ جملةً وهو فضلةٌ ؟ فاذن لم تقعْ أنَّ موضعَ مفردٍ • فإنْ زعمَ زاعمٌ أنّهُ كانَ الكلامُ محتاجاً الى مفعولٍ ثانٍ ، وهو بعدَ دخول أنَّ غيرُ محتاجٍ • فالجوابُ أنَّ ذلكَ الاحتياجُ إنّما كانَ من جهةِ أنَّ الظنَّ إنّما وُضعَ ليتعلقَ بالشيءِ على صفةٍ فاحتيجَ الى ذكرِ الاثنينِ لهذا الغرضَ فلمّا دخلتْ أنَّ ولزمَ فيها أنْ يكونَ لها اسمٌ وخبرٌ حصلَ المقصودُ معها من متعلقِ [١٥٢ و] الظنِ فلم يحتجْ الى مفعولٍ ثانٍ وسدَّ ذلكَ مسدَّ المفعولينِ فاستقامَ الجوابُ على مذهبِ الجماعةِ وانتفى الاعتراضُ اللازمُ على ارتكابِهِ المذهبَ الاولَ وظهرَ أنَّ المذهبَ هو مذهبُ الجماعةِ •

(فصـل) قولهُ : ومن المواضعِ ما يحتملُ المفـرد والجملـة الى آخرِه •

قال الشيخُ : على حسبِ ما قصدَ ثمَّ مثّلَ بمسألةِ الايضاحِ للفارسي وهي أولُ ما أقولُ إنّي أحمدُ اللهَ[1] وذكرَ فيهما تأويلَ الفتحِ والكسرِ مثلَ ما ذكرهُ الفارسي ، فأمّا وجهُ الفتح فمستقيمٌ واضحٌ وأمّا ما ذكرهُ من وجهِ الكسرِ فباطلٌ مستقيمٍ وذلكَ أنّهم جعلوا[2] الخبرَ محذوفاً والكسرَ محكياً بعدَ القولِ فكأنّهُ قال : أولُ ما أقولُ إني أحمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ ، وإذا جُعلَ الكسرُ محكياً متعلقاً لأقول كانَ عن المقولِ وكذلكَ كلُّ ما يُحكَى

(١) انظر الايضاح للفارسي ص ١٣٠ •

(٢) (جعلوا) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، س ، ب •

بعدَ القولِ ، ألا ترى الى قولكَ : أعجبني قولُ زيدٍ إنَّ عمراً منطلقٌ وكذلكَ كلُّ ما يُحكَى بعدَ القولِ ، واذا وجبَ أنْ يكونَ القولُ هو في المعنى متعلقة كانَ التقديرُ أولَ أني أحمــدُ اللهَ ، واذا كانَ التقديرُ أول أني أحمدُ اللهَ كان المبتدأ أولَ ، وأول من بابِ أفعلِ التفضيلِ ولا يُضَافُ أفعلُ التفضيلِ إلاّ لشيءٍ هو بعضهُ على حسبِ معناهُ فيجبُ أنْ يكونَ الاخبــارُ بقولكَ ثابتٌ أو موجودٌ ، وإنّما عن أول إني أحمدُ للهَ ، وأوّل أني أحمــدُ اللهَ باعتبــارِ الحروف الهمزة وباعتبار الكلماتِ أني فيكونُ الاخبارُ بموجودٍ في المعنى عن الهمزةِ أو أني وهو فاسدٌ إذ لم يقصدْ ذلكَ ولم يردْ ولو أُريدَ لم يكنْ لهُ معنىً فبطلَ تأويلُ الكسرِ على ذلك وللكسرِ وجــهٌ(١) مستقيمٌ غيرَ ما ذكرناهُ وهو أنْ يكونَ القولُ عاماً في الحمدِ وغيرهِ فيكونُ أولُ مضافاً الى أقوال متعددةٍ منها أنّي أحمدُ اللهَ ، ومنها غيرهُ ، ثم أخبرَ بما هو أولها وهو قولكَ : أنّي أحمدُ اللهَ وحكاهُ بأنّهُ قولٌ وبعضُ الاقوالِ قولٌ كما تقولُ : أولُ الاقوالِ التي تكلمتُ بها اليوم زيدٌ منطلقٌ ولا حاجةَ الى خبرٍ محذوفٍ بلْ يكونُ قولكَ : إنّي أحمدُ اللهَ هو الخبرُ ووجبَ أنْ يكونَ جملةً ، لأنّكَ أخبرتَ به عمّا معنــاهُ جملةٌ لأنّهُ قولٌ ، لأنَّ أولَ الاقوالِ قولٌ كمــا لو(٢) قلتَ : قولي زيدٌ قائمٌ فثبتَ أنَّ تأويلَ الكسر الصحيحُ هو هــذا التأويلُ ، وإنَّ ما ذكراه لم يصدرْ عن فطانةٍ بلْ صدرَ عن ذهولٍ فكانَ خطأً لما ذكرناهُ ، ومن المواضعِ المحتملةِ أيضاً ما ذكرهُ وهو مثلُ ما أنشدهُ في الفتحِ والكسرِ بعدَ إذا فاذا فتحتَ فانّما قصدتَ الى وقوعِ أنَّ واسمها وخبرها في موضعِ المبتــدأ خاصــةً فيكونُ الموضوعُ موضوعَ مفردٍ ، لأنّكَ لم تقصدْ إلاّ اليهِ ولذلكَ وجبَ

---

(١) في ت : (وحده) وهو تحريف .
(٢) (لوْ) : ساقطة من ر .

تقديرُ حذفِ الخبرِ لتكملَ الجملةُ واذا كسرتَ فانّما قصدتَ الى إدخال[1] أنَّ على المبتدأ والخبرِ على استقلالهما بفائدتهما فلم تقعْ أنَّ إلاّ في موضعِ الجملة ولذلكَ لم يحتجْ الى تقديرِ محذوفٍ ، لأنَّ الجملةَ حاصلةٌ بكمالها لوقوعِ المكسورةِ وقد تقدَّمَ ذلكَ .

(فصل) قولهُ : وتكسرُها بعدَ حتّى التي يبتدأ بعدها الكلامُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وإنّما كُسِرَتْ بعدَ حتّى الابتدائيةِ لأنَّهُ موضوعُ جملةٍ ، فاذا قُصِدَ اليها بكمالها وجبَ الكسرُ وانْ قُصِدَ الى المبتدأ خاصةً في الموضعِ الذي يصحُّ قصدهُ ووجب تقديرُ الخبر عندَ من جوَّزَ حذفهُ ، مثالهُ قولكَ : عرفتُ أمورَ زيدٍ حتّى أنَّ أكلَهُ بالليلِ ، إنْ قصدتَ الى كونها جملةً مستقلةً كسرتُ وإنْ قصدتَ الى كونها في معنى المفردِ فتحتَ وقدَّرتَ الخبرَ محذوفاً كأنَّكَ قلتَ : حتّى كونُ كله بالليلِ معروفٌ ، كقولكَ : أكلتُ السمكةَ حتّى رأسها مأكولٌ .

قولهُ : وإنْ كانتِ العاطفةُ أو الجارةُ فتحتَ .

قالَ الشيخُ : هذا لا اشكالَ فيه لأنَّ العاطفةَ للاسمِ المفردِ والجارةَ لا يقعُ بعدها إلاّ المفردُ فلا يصحُ بعدها إلاّ المفتوحة كما تقدَّمَ .

(فصل) قولهُ : ولكونِ المكسورةِ للابتداءِ لم تجامعْ لامهُ إلاّ إيّاها الى آخرهِ .

---

(١) (إلى إدخالِ) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ لامَ الابتداء[1] لم تدخلْ إلاَّ مــعَ إنْ من بينَ سائرِ هذه الحروفِ لكونها للابتداء فلم تكنْ بينهما مخالفــةٌ تمنعُ من اجتماعهما ، ألا ترى أنّ معنى قولكَ : لزيدٌ منطلقٌ مثله في أنَّ زيداً [١٢٥ ظ] منطلقٌ فصحَّ أنْ يكونَ في جملــةٍ واحدةٍ إذْ لا منافاةَ بينهما بخلافِ غيرها من أخوتها لـما بينهما من المنافاةِ ، ألا ترى أنَّ قولكَ : لزيدٌ منطلقٌ منافٍ لقولكَ : لعلَّ زيداً منطلق فتعــذّرَ حصولهما في كلمةٍ واحدةٍ لأدائــهِ الى المنافاةِ ، ثمَّ أوردَ اعتراضــاً بقولــهِ :

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ ١٦٠

فقد دخلتِ اللامُ معَ غيرِ أنَّ ، وأجابَ عن ذلكَ ولا بــدَّ من تقديرِ المنافاةِ بينَ اللامِ وبينَ لكنَّ ليثبتَ الامتناعُ حتَّى يصـــحَّ التأويلُ ، وليسَ المنافاةُ بينهما في الظهورِ كالمنافاةِ التي في لعلَّ وليتَ . ووجــهُ المنافاةِ هو أنَّ وضعَ لكنَّ للمخالفةِ بينَ ما بعدَها وما قبلهــا فهي لا تأتي إلاَّ متوسطةً بينَ كلامينِ متغايرينِ واللامُ منقطعٌ ما بعدها عمّـا قبلها فجاءتِ المنافاةُ لذلــكَ إذْ لا يمكنُ اجتماعُ حرفينِ أحدهمــا يقتضي الاتصالَ والآخرُ يقتضي الانفصالَ لأنَّهما يؤديانِ الى كـــون الشيءِ متصلاً غيرَ متصلٍ ومنفصلاً غيرَ منفصلٍ وذلكَ باطــلٌ ، واذا تقررتِ المنافاةُ وورَدَ ظاهرٌ[2] وجبَ تأويلهُ اذا أمكـــنَ ، وتأويلهُ ما ذكرهُ أنْ تُقدِّرَ الاصلَ ولكنْ إنَّني فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ الى النونِ من لكنْ فحُذِفَتْ علـــى ما يقتضيه قياسُ النقـــلِ فبقـــى ولكنِ نَّني فاجتمعتِ النوناتُ فحُذِفَتْ الاولى تخفيفاً . ثمَّ مثَّلهُ في

---

(١) في ر : (في قولك إن زيداً منطلق) .
(٢) في ر : (مخالفة) .

النقل والتخفيف بقوله تعالى : { لكنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي }[1] ، وهو بالاتفاق أصله لَكِنْ أَنَا فنُقلَتْ حركةُ الهمزة الى النون من لكنْ فبقى لكِنْ نَا ثمَّ أدغمَت النونُ الاولى في الثانية فبقى لكنَّ ولذلكَ وجبَ الوقفُ بالالف بلا خلافٍ كما يوقفُ على أنَا وهو في مثلِ ذلكَ أوْلى لذهاب الهمزةِ فيه ، ولذلكَ وصله ابنُ عامرٍ بالالف[2] فقرأَ لكنَّا هو اللهُ رَبِّي إعراب هو مبتدأ والله بدلْ منهُ أو عطفُ بيانٍ ورَبِّي خبرُ المبتدأ والجملةُ خبرٌ عن أنَا في قولكَ : لكنَّا والضميرُ العائدُ عليه هو الضميرُ في رَبِّي ، لأنَّ المبتدأَ للمتكلمِ فوجبَ أنْ يكونَ الضميرُ للمتكلمِ أيضاً ، ثمَّ أخذَ يُبَيِّنُ مواضعَ دخولِ هذه اللامِ معَ إنَّ .

قولهُ : ولها اذا جامعتها ثلاثةُ مداخلٍ .

قالَ الشيخُ : الضميرُ في قولهِ « ولها » للامِ وفي جامعها ضميرانِ لأنَّهُ خبرٌ عن قولهِ : « ثلاثةُ مداخلٍ » وثلاثةُ المداخلِ إنَّما هي اللامُ فوجبَ أنْ يكونَ الضميرُ في « لها » للامِ وإلاَّ فسدَ المعنى ، وأصلُ هذهِ اللامِ أنْ تدخلَ على المبتدأ ولكنَّهم لمَّا أدخلوا إنَّ كرهوا أنْ يجمعوا بينهما لاتفاقهما في المعنى ففصلوا بينهما في اللفظِ فاذا فصلوا بينَ إنَّ وبينَ الاسمِ دخلتْ عليه لزوالِ المانعِ ، وإنْ لم يفصلْ بينهما وبينهُ دخلتْ على الخبرِ أو على ما يتعلقُ بالخبرِ بشرطِ تقدمهِ على

---

(1) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

(2) قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس باثبات الالف بعد النون وصلاً ووقفاً ، والأصل (لكن أنا) فنقل حركة همزة (أنا) الى نون (لكن) ، وحذفَت الهمزة وأُدغِمَ أحد المثلين في الآخر . أتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ص٢٩٠.

الخبرِ . فمثالُ الاول قولكَ(١) : إنَّ في الدارِ لزيداً ، ومثالُ الثاني إنَّ زيداً لقائمٌ ، ومثالُ الثالثِ إنَّ زيداً لطعامكَ آكلٌ وما أنشدهُ من قولهِ (٢) :

٢٣٠- لَعِنْدي غَيْرُ مكْفُورِ

ولو قيلَ أكلَ طعامكَ أو غيرُ مكفورٍ لَعِنْدي لم يجزْ لِما ذكرناهُ من أنَّ الاصلَ دخولُها على المبتدأ ، وإنَّما وجبَ الفصلُ بينهما لانتفاءِ ما ذكرناهُ من اجتماعِ حرفينِ لمعنىً واحدٍ ، وما وجبَ لضرورةٍ تُقدَّرُ(٣) بقدرها ، فاذا قلتَ : إنَّ زيداً أكلَ فقد حصلَ الفصلُ بينهما وبينَ أكلَ وهو أحَدُ جزئي جملتها فلا وجهَ لتأخيرهِ الى الفضلةِ معَ زوالِ مانعِ الدخولِ فلذلكَ امتنعَ تأخيرها الى ما ذكرناهُ ، وقد ظنَّ بعضهم أنَّ لها مدخلاً غيرُ ذلكَ ، وهو الضميرُ الذي يكونُ فصلاً بينَ الاسمِ والخبرِ كقولكَ : إنَّ زيداً لَهوَ الظريفُ ، وكقولهِ تعالى : { إِنَّهُمْ لَهُمُ المَنْصُورونَ }(٤) ، وهذا لا يخلو

---

(١) (قولك) : ساقطة من ر .

(٢) البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي يمدح بها الوليد بن عقبة وتمام البيت :

إنَّ أمرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ
عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

والشاهد فيه دخول اللام على الظرف ولم يدخلها على خبر أنَّ ، غيرُ مكفورٍ : غير مجحودٍ ، التَّنَائي : البعيدُ . الكتاب ٢٨١/١ ، الانصاف ٤٠٤/١ ، ابن يعيش ٦٥/٨ ، المغني ٦٧٦/٢ ، الاشموني ٢٨٠/٢ ، المفصل ص ١٦٠ ، همع الهوامع ١٣٩/١ ، شرح شواهد المغني ص ٩٥٣ ، حاشية الامير على المغني ١٨٩/٢ ، لسان العرب مادة (خصص) ٢٥/٧ ، شرح شواهد سيبويه للنحاس ص ١٦٥ .

(٣) في ل : (يفيد تقررها) ، وما اثبتناه أحسن .

(٤) سورة الصافات الآية : ١٧٢ .

إمَّا أنْ يكونَ على لغةِ من يجعلهُ مبتداءً ، أو يجعلهُ فصلاً ، فإنْ كانَ على الاولِ فهي لامُ الابتداءِ ، وإنْ كانَ على الثاني فلم تدخلْ إلاَّ على أمرٍ يتعلقُ بالخبرِ في المعنى ؛ لأنَّهُ دخلَ ليفصلَ بينَ كونهِ خبراً وبينَ كونهِ نعتاً ، إلاَّ أنَّ تمثيلَهُ في متعلقِ الخبرِ بمعمولاتهِ يشعرُ بأنَّهُ لم يقصدْ سواهُ ، وكذلكَ قولهُ : « اذا تقدمَهُ » فإنَّ هذا لا يكونُ إلاَّ متقدماً على الخبرِ فلذلكَ اعترضَ عليه بهذا المدخلِ الزائدِ ، واذا حُملَ متعلقُ الخبرِ على عمومهِ دخلَ هذا المدخلُ فيه ولاَ يضرُ ، وقولهُ : « اذا تقدمَهُ » ، لأنَّ من المتعلقاتِ ما يتأخرُ فيمتنعُ دخولُ اللامِ [بعدها][1] .

(فصل) قولهُ : وتقولُ : علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ فاذا جئتَ باللامِ كسرتَ وعلّقْتَ الفعلَ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : فالفتحُ على ما تقدَّمَ من تأويلهِ وتأويلِ غيرهِ ، فاذا جئتَ باللامِ وجبَ الكسرُ على كلِّ تأويلٍ ، أمَّا على تأويلهِ ، فلأنَّهُ لا يمكنُ تقديرُ مفعولٍ آخرَ لبطلانِ أنْ يكونَ اللامُ [١٢٦و] معَ المفردِ ، وعلى تأويلِ الجماعةِ ظاهرٌ وهو أنَّهُ لمَّا جاءتِ اللامُ عُلِمَ أنَّهُ لا عملَ لعلمتُ فيما دخلتْ فيه فصارتْ جملةً على حالِها مستقلةً ، وإذا دخلتْ إنَّ معَ الجملةِ المستقلةِ ، وهي استقلالها وجبَ الكسرُ ولذلكَ لم يقعِ اللامُ معَ المفتوحةِ لتناقضِ معناهما .

قولهُ : ومِمَّا يُحكى من جراءةِ الحجاجِ[2] على اللهِ أنَّ لسانَهُ سبقَ في مقطعِ والعادياتِ الى فتحةِ إنَّ .

---

(١) (بعدها) : زيادة من ل .

(٢) الحجاج : هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقيل بن مسعود الثقفي ، ولاه عبدالملك بن مروان قياد لجيش الذي =

قالَ الشيخُ : ووقــعَ في بعضِ النسخِ الى فتحـةِ إنَّ وليسَ بجيدٍ ، لأنَّ « إنَّ » في التلاوة مكسورةٌ فلا وجهَ لاضافةِ فتحةِ اليها على سبيلِ الاثباتِ ، فالوجهُ إذَنْ أنْ يُقَـالَ الى فتحـهِ « إنَّ » فيُضافُ اليهِ ؛ لأنَّهُ هو الناطقُ به وتثبتُ « إنَّ » على حالها مكسورةً والحكمُ على الحجاجِ بأنَّهُ أسقطَ اللامَ تعمداً لا يثبتُ لأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ أسقطَ اللامَ غلطاً كما فتحَ « إنَّ في » أولِ الأمرِ غلطـاً ، وقد ثبتَ أنَّهُ فتحها غلطاً وسهواً بقولِه « إنَّ لسانَهُ سبقَ » وهــذا معنى الغلطِ ، ثمَّ حكمَ عليه باسقاطِ اللامِ تعمداً وهذا أمرٌ يؤدي الى الكفرِ فلا معنى لاثباتهِ من غيرِ ثبتٍ ، فإنَّ ذلكَ لا يفعلهُ مسلمٌ •

(فصل) قولهُ : ولأنَّ محلَ المكسورةِ وما عملتْ فيـه الرفعُ جازَ في قولكَ : إنَّ زيداً ظريفٌ وعمراً الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : فقدَّمَ التعليلَ لجوازِ العطفِ على المحلِ قبـلَ ذكرِ الحكمِ وذلكَ سائغٌ ، وهو مثلُ قولـه : « ولكونِ المكسورةِ للابتداء » ، والغرضُ في تقديمِ مثـلِ ذلكَ أنْ يكونَ الحـكمُ اذا ذُكِرَ ثبتَ من أولِ الأمرِ معللاً ، واذا ثبتَ من أولِ أمرهِ معللاً في النفسِ كانَ لهُ استقرارٌ ليسَ لغـيرهِ ، وإنْ ثبتَ تعليلهُ بعـدَ ذلكَ ، ووجهُ العطفِ على المحلِّ أنَّ موضعَ « إنَّ » وما عملتْ فيـه رفعٌ لكونِ المعنى لم يتغيَّرْ فجـاءَ العطفُ لذلكَ ، ولو قيـلَ إنَّ العطفَ على محلِّ زيدٍ على تقديرِ زيادةِ « إنَّ » لكانَ حسناً ، لأنَّ

حارب ابن الزبير ، فلما انتصر عليه ولاه على مكة والمدينة والعراق ، ومن صفاته أنه كان سفاكا للدماء • ولد سنة ٤٠هـ توفي سنة ٩٥هـ •

ترجمته في ابن خلكان ١/٣٤١ ، معجم البلدان ٨/٣٨٢، شذرات الذهب ٢/١٠٦ ، الاعلام ٢/١٧٥ •

هذا مُشبَّهٌ بقولهم : ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، « ولسنا بالجبالِ ولا الحديدا » والأمرانِ مستقيمانِ فانَّهُ لو قيلَ في قولهم[1] :

٢٣١- فَلَسْنا بِالْجِبالِ ولاَ الْحَديدا

إنَّ العطفَ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ كانَ سديداً فكذلكَ ههنا .

قولهُ : وفيه وجهٌ آخرُ ضعيفٌ وهو عطفهُ على ما في الخبرِ من الضميرِ .

قالَ الشيخُ : وهذا إنَّما يكونُ في الموضعِ الذي يكونُ الخبرُ فيه لهُ عملَ رفعٍ حتَّى يصحَّ العطفُ على مرفوعهِ ، فأمَّا اذا كانَ جامداً تعذَّرَ أنْ يُقدَّرَ ذلكَ فيه لأنَّهُ لا مرفوعٌ لهُ يُعطَفُ عليه كقولكَ : إنَّ زيداً غلامُكَ وعمرٌو ، وإنَّما جعلهُ ضعيفاً ؛ لأنَّ شرطَ العطفِ على المضمرِ المرفوعِ المتصلِ أنْ يؤكَّدَ بالمنفصلِ كقولكَ : زيدٌ قامَ وعمرٌو ، واذا كانَ كذلكَ فيما ارتفعَ بالفعلِ فلأنَّ يكونَ فيما ارتفعَ بالاسمِ أجدرُ ، وفيه وجهٌ آخرُ ليسَ بضعيفٍ وهو أنْ تُقدِّرَ مبتداءً مستقلاً بنفسهِ من غيرِ تشريكٍ بينهُ وبينَ ما قبلهُ مثلُ قولكَ : قامَ زيدٌ وعمرٌو منطلقٌ رُفِعَ عمرٌو بالابتداءِ على حُكمِ

(١) البيت لعقبة بن هبيرة الاسدي من أبيات يخاطب بها معاوية وصدره : (مَعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأسْجِحْ) وقد روى الاعلم وجماعة أن البيت من قصيدة مخفوضة ولكن ابن الانباري اكد رواية سيبويه بالنصب وذكر بيتاً بعد البيت الشاهد منصوباً ، وهو جواز العطف على موضع الباء ، اسجح : ارفق. الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، المقتضب ٣٣٨/٢ ، الانصاف ٣٣٢/١ ، التوجيه ص ٩ ، الجمل ٦٨ ، شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٧ ، الازمنة والامكنة ٣١٧/٢ ، المغني ٤٧٧/٢ ، الخزانة ٣٤٣/١ .

الاستقلالِ كذلكَ اذا قلتَ : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ فيُجعَلُ عمروٌ مرفوعاً على الاستقلالِ وخبرهُ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلهُ •

قولهُ : ولكنَّ تشايعُ « إنَّ » في ذلكَ دونَ سائرِ أخواتها ، وقد أجرى الزجاجُ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : وإنَّما شايعتها لكونِها لم تُغيِّرْ معنى الجملةِ التي بعدها كما لا تغيرهُ « إنَّ » فانْ قيلَ فكيفَ تثبتُ مخالفتها لأنَّ باعتبارِ اللامِ وثبتَ مشايعتها لها باعتبارِ العطفِ (على المحلِّ ، قلتُ : أمَّـــا مخالفتها لها باعتبارِ اللامِ فقد ذُكِرَ بأمرٍ واضحٍ ، وأمَّا مشايعتها لهـا باعتبارِ)[1] العطفِ فلأنَّ العطفَ لم يكنْ متعلقاً بأمرٍ تقدمها حتَّـى تحصلَ المخالفةُ بينها وبينَ إنَّ بذلكَ كما حصلتْ في اللامِ لذلـكَ ، وإنَّما العطفُ باعتبارِ ما بعدها وما بعدها لا يتغيرُ حكمهُ ومعناهُ بدخولها كما لا يتغيرُ بأنَّ ، فلمَّـــا تشايعا[2] في المعنى الذي من أجلهِ صـــحَّ العطفُ في « إنَّ » صحَّ العطفُ فيها أيضاً لموافقتها في ذلكَ ، وأمَّـــا سائرُ أخواتها فمخالفةٌ لها في المعنى الذي مـن أجلهِ صـــحَّ العطفُ لمخالفة المعنى بدخولها ما كانَ عليه قبلَ دخولها ، ألا ترى أنَّ قولكَ : ليتَ زيداً قائمٌ ليسَ بمعنى (زيدٌ قائمٌ) فلذلك تعذَّرَ العطفُ عليها إذْ لا يمكنُ تقديرها كالعدمِ كما أمكنَ تقديرُ « إنَّ » فظهرَ الفرقُ بينَ البابينِ في المعنى الذي لأجلهِ صحَّ العطفُ ، وقد أجرى الزجاجُ الصفةَ مجرى العطفِ[3] وحملَ عليه قولهُ تعـالى : { قُلْ [١٢٦ ظ] إنَّ رَبِّي يقذفُ بالْحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ }[4] يعني أنَّهُ جعلَ ارتفاعَ

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •
(٢) في ل : (شايعتها) ، وهو تحريف •
(٣) انظر ابن يعيش ٨/٦٨ •
(٤) سورة سبأ الآية : ٤٨ •

(عَلاَّمُ الغُيُوبِ) على أنْ يكونَ صفةً لرَبِّي المنصوب بإنَّ باعتبارِ التأويلين المذكورين أولاً ، وهذا الذي صارَ اليه الزجاجُ ليس بشيءٍ ، فإنَّهُ يمكنُ حملُ الآيةَ على غيرِ ما ذكره ، وهو أنْ يكونَ عَلاَّمُ الغيوبِ خبراً بعدَ خبرٍ أو خبرَ مبتداءٍ محذوفٍ أو بدلاً من الضميرِ في يقذفُ أو فاعلاً ليقذفَ على أنَّ لا ضميرَ فيه واستغنى عن العائد لظاهرٍ فوافقَ للاول في المعنى مثله في قوله تعالى : { إنَّا لا نضيعُ أجْرَ المصْلِحِينَ }[1] ، واذا احتملَ غيرَ ما ذكره احتمالا ظاهراً فحمله على وجهٍ لم يثبتْ إلاّ بتقديرِ ليسَ بمستقيمٍ ، لأنَّ الاصولَ لا تثبتُ إلاّ بثبتٍ فثبتَ أنَّ قولَ الزجاجِ ليسَ بشيءٍ .

قولهُ : وإنَّما يصحُّ الحملُ على المحلِّ بعدَ مضي الجملةِ .

قالَ الشيخُ : هذا مذهبُ البصريينَ وهو الصحيحُ ، والكوفيونَ يجيزونَ العطفَ مطلقاً مضت الجملةُ ، أو لم تمضِ فيجوزونَ أنَّ زيداً وعمروٌ قائمان[2] ، والمبرد والكسائي يجيزانِ العطفَ قبلَ مضي الجملة بشرطِ أنْ يكونَ الاسمُ الاولُ غيرَ معربٍ ، مثلُ قولكَ : أنَّكَ وزيدٌ ذاهبان[3] ، والذي غرَّ الجميعَ ما جاءَ عن بعضِ العربِ أنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ وليسَ بمستقيمٍ ولا يثبتُ لمثلهِ حجةٌ لأنَّهُ على خلافِ القياسِ واستعمالِ الفصحاء والوجهُ ما قالهُ البصريونَ ، وبيانُ أنَّهُ لا يستقيمُ في المعنى إلاّ ذلكَ إنَّهُ لو عُطِفَ قبل مضي الجملة فقيلَ إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان ، لأدَّى الى أنْ يعملَ عاملانِ مختلفانِ في معمولٍ واحدٍ[4] وذلكَ أنَّ زيداً منصوبٌ بأنَّ

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٠ .
(٢) انظر الانصاف ١/١٨٦ .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ .
(٤) انظر الانصاف ١/١٨٧ .

وخبره لا يكون إلا معمولاً لأن ، لأنه ، لا بد لها من مرفوع وهو خبر ، وارتفاع عمرو إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من « إن » أو جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرد ، وخبره يجب أن يكون مرفوعاً بمثل ما ارتفع به ، فاذا قيل قائمان وجعل خبراً لهما أدى الى أن يكون معمولاً لأن ومعمولاً للابتداء وهو باطل ، ولا يمكن تقدير عملين فيه حتى يقال إنه مرفوع رفعين رفع بأن ورفع بالابتداء للقطع بأن اسماً واحداً لا يكون فيه رفعان ، ولأنه لا علامة إلا الألف ، والالف لا يكون إلا رفعاً واحداً فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان ما سواه ، وليس قول من قال : إن زيداً وعمرو قائم من قبيل الممنوع لأن قائم إما أن يقدر خبراً عن عمرو فيكون خبر زيد متقدماً تحقيقاً فلم يعطف إلا بعد مضي الجملة ، وإما أن يجعل قائم خبراً عن الاسم الاول وخبر الثاني محذوف فيكون على التقديم والتأخير كأنك قلت : إن زيداً قائم وعمرو فلم يعطف إلا بعد مضي الجملة تقديراً بخلاف أن زيداً وعمرو قائمان ، فان ذلك غير ممكن تقديره فيه وسره زوال المعنى الذي ذكرناه في الافساد في مثل هذه المسائل ، لأن الافساد إنما جاء من جهة تشريكهما جميعاً في خبر واحد ، فأما اذا جعل لكل واحد خبر فقد انتفى المعنى الذي كان من أجله الامتناع .

قوله : وزعم سيبويه أن ناساً من العرب يغلطون[1] الى آخره .

قال الشيخ : فجعله من باب الغلط لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبين وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله :

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا ٢٠٦

(١) الكتاب ١/٢٩٠ .

وهو في الحقيقةِ عكسه ، لأنَّ هؤلاءِ قدَّروا الثابتَ محذوفاً ، والقائلُ : « ولا سابقٍ شيئاً » قدَّرَ المحذوفَ ثابتاً لأنَّ قبلَهُ « بدا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى » فوهمَ أنَّ الباءَ ثابتةٌ لكونِ الموضعِ موضعاً يصحُّ دخولها فيه فتوهمَ ثبتها فقالَ : « ولا سابقٍ » وجمعَ بينهما من جهةِ أنَّ الجميعَ اشتركوا في أنَّهم توهموا شيئاً ، والأمرُ على خلافهِ وإنْ اختلفَ تفصيلُ المتوهمِ . قولُهُ : « وأمَّا قولهُ تعالى : { والصَّابِئُونَ }[1] » فعلى التقديمِ والتأخيرِ يحتمِلُ أمرينِ[2] : أحدهما أنْ يريدَ أنَّ الخبرَ المذكورَ بعدَ قولهِ : « والصَّابِئُونَ » خبرٌ عن الذين آمنوا مقدراً تقديمهُ ، والصَّابِئُونَ لم يُعطفْ إلاَّ بعدَ تمامِ الجملةِ تقديراً وهو أحدُ الوجهينِ اللذينِ تقدما في قولكَ : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، والآخرُ أنْ يكون قولهُ : « فعلى تقديرِ » أي فعلى تقديرِ الخبرِ متقدماً على « الصَّابِئُونَ » وتقديرِ « الصَّابِئُونَ » مؤخراً عنه ويكونُ العطفُ إنَّما وردَ بعدَ مضي جملةٍ مقدرةٍ على المعطوف [١٢٧ و] أي تحقيقاً والاولُ تقديمُ الخبرِ تقديراً[3] ، ويصحُّ التعبيرُ بالتقديمِ والتأخيرِ عن ذلكَ ، لأنَّ الكلامَ في أنَّ العطفَ إنَّما يكونُ بعدَ مضي الجملةِ فاذا قُدِّرَ مضيها بتأويلِ تقديمِ خبرٍ محذوفٍ وتأخيرُ المعطوفِ عنهُ صحَّ أنْ يُقالَ على

(١) سورة المائدة الآية : ٦٩ .
هذا مذهب ابن الانباري ، قال : إنَّما رُفعَ الصَّابِئونَ لوجهينِ : أحدهما أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، والتقديـر (إنَّ الذين آمنوا .. الخ ولا هُمْ يحزنونَ) والصَّابِئونَ والنصارى كذلك . والثاني أن تجعل قوله تعالى : (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً (للذين آمنوا والذين هادوا) . البيان في غريب اعراب القرآن (طبعة وزارة الثقافة المصرية ١٩٧٠) ٢/٢٩٩ .

(٢) (أي تحقيقاً والاول تقديم الخبر تقديراً) : ساقطة في و ، ل ، ت ، س .

(٣) (أن) : ساقطة من ر .

التقديمِ والتأخيرِ ، واذا صحَّ التعبيرُ عن ذلكَ بمثلِ هذهِ العبارةِ فهو أوْلى من أوجهٍ[1] : أحدها[2] أنَّ هذا ليسَ فيه إلاَّ الحذف ، وذلكَ الوجهُ فيه الحذفُ وتغييرُ الموضعِ مخالفة أمرٍ أوْلى من مخالفةِ أمرينِ ، والآخرُ أنَّ قولَهُ بعدَ ذلكَ كأنَّهُ ابتدأ « والصَّابِئُونَ » بعدَ ما مضى الخبرُ تفسيراً فانَّهُ لا يكونُ متعدياً بعدَ مضي الخبرِ إلاَّ[3]، والخبرُ مرادٌ ، والآخرُ هو أنَّ مذهبَ سيبويه في قولكَ : زيدٌ وعمروٌ قائمٌ أنَّ الخبرَ للثاني وخبرُ الاولِ محذوفٌ[4] وهذا مثلهُ ، واستدلَّ على ذلكَ بقولهِ :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ راضٍ ، والرَّأيُ مُخْتَلِفُ ٥١

ووجهُ الاستدلالِ أنَّهُ لو كانَ خبراً عن نحنُ لوجبَ أنْ يقولَ : راضونَ ، ولمَّا قالَ : راضٍ دلَّ على أنَّهُ خبرٌ لأنْتَ وهذا مثلهُ وأنشدوا[5] :

٢٣٢ـ وَإلاَّ فَاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُمْ
بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا في شِقَاقِ

---

(١) (وجه) : ساقطة من ت ، وفي ل : (وجوه) •
(٢) في ل : (منها) •
(٣) في ر : (الاول) ، وهو تحريف •
(٤) الكتاب ١/٨٧٣ •
(٥) البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة في ديوانه ص ١٦٥ ، الباغي : المفسد ، الشقاق : الخلاف ، الكتاب ١/٢٩٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ ، ابن يعيش ٨/٧٠ ، المفصل ص١٦١ ، مشاهد الانصاف ص٨٣ ، ورواية الديوان (ما حيينا) مكان (ما بقينا) •

وهذا مماثلٌ لما نحنُ فيه من جهةِ أنَّهُ يوهمُ أنَّـــهُ عطفٌ علـــى موضعِ « أنَّ » قبلَ تمامِ الجملة كما في و « الصَّابِئُونَ » والتقديرُ فيه كالتقديرِ فيما تقدَّمَ ، وهو أنْ يُقدَّرَ خبرٌ محذوفٌ تمَّ الجملةُ باعتبارِه ، وقولُه : « وأنْتُمْ بُغَاةٌ » (بعدَ مضي الجملةِ أو بُغَاة)[1] الذي بعدَ أنْتُمْ خبراً عن « أنَّ » مقدراً تقديمهُ فلم يُعطَفْ إلاَّ بعدَ تمامِ الجملة على كلِّ تقديرٍ كما تقدَّمَ سواءٌ في إيرادِ هـــذا البيتِ دليلٌ على أنَّ المفتوحةَ اذا وقعتْ في الموضعِ الذي كانَ يصلحُ لجملةٍ يجوزُ فيها من العطفِ ما يجوزُ في المكسورةِ ، ألا ترى أنَّ « أنَّ » ههنا مفتوحةً وقد تقدَّمَ من قوله : إنَّ العطفَ على المحلِّ إنَّما يكونُ في المكسورةِ ، فأمَّا نحو أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ فهذا لا يجيزهُ أحدٌ على العطفِ على المحلِّ ، ويجوزُ أنْ يكونَ إيرادُ البيتِ ليسَ للعطفِ على الموضعِ ولكن للدلالةِ على حذفِ الخبـرِ مـــن الاولِ استغناءً عنهُ بثانٍ أو على تقديرِ تقديمِ خبرٍ جـــاءَ في اللفظِ مؤخراً على التأويلينِ المتقدمينِ ويكونُ إعرابُ وأنْتُمْ في البيتِ ليسَ علـى العطفِ على الموضعِ ولكن مبتدأ مستقلٌ بجملته والعطفُ لم يقعْ إلاَّ باعتبارِ الجملِ لا باعتبارِ تشريكٍ في عاملٍ كما في قولكَ : ليتَ زيداً قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ ، وقد ذكرَ في تفسيرِه سراً في تأخيرِ الخبرِ عـن الاولِ وتركَ ذكرِه أولاً (في مثلِ ذلكَ بأنْ قالَ : ما معناهُ أنَّــكَ اذا قلتَ : إنَّ زيداً مشنوءٌ وعمراً)[2] يوهمُ أنَّ لزيـــدٍ مزيـــةً في الاخبارِ عنهُ بالشناءةِ على عمروٍ ولثبوتِ الحكمِ لهُ أولاً ومـا ثبتَ في النفسِ أولاً أقوى مما ثبتَ ثانياً وإنَّـا كانَ غرضُ المتكلمِ التسويةَ بينهما تركَ ذكـرَ الخبـرِ أولاً ليأتي بالحكمِ بالشناءةِ عنهما دفعـــةً

(١) (بعدَ مضي الجملةِ أوْ بُغَاة (ساقطة من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

واحدةَ حتّى لا يكونُ لأحدهما مزيةٌ على الآخرِ في ذلـــكَ الحكمِ وهو معنىً حسنٌ •

(فصل) قولهُ : ولا يجوزُ إدخالُ إنَّ على أنَّ •

قالَ الشيخُ : وقد تقدَّمَ علّةُ ذلكَ لأنّا قد بيّنا أنَّ « أنَّ » في كلامهم لا يكونُ أولاً لعلّتين : احداهما أنّهُ يؤدي الى مجامعتهالأختها فلا بدَّ من الفصلِ واذا جاءَ الفصلُ صحَّ أنْ يُقـــالَ إنَّ عندنا أنَّ زيداً في الدارِ ، وقـــولُ النحويينَ لا تُصدَّرُ الجملةُ بأنَّ المفتوحةَ ليسَ على ظاهرهِ ، وإنّما يعنونَ اذا وقعتْ في الوضعِ الذي يتعرضُ فيه لادخالِ المكسورةِ عليها أو في الموضعِ الذي تدخلُ فيه لعلَّ على الوجهينِ المتقدمينِ في علّةِ ذلكَ ، فمن ذلكَ قولهم : لولا أنَّ زيـداً فهذا أولُ الجملةِ والخبرُ مُقدَّرٌ بعدَ ذلكَ ولكنّـــهُ جازَ لأنّـــهُ موضعٌ لا تقعُ فيه المكسورةَ ولا لعلَّ ، وكذلكَ قولهم :

إذا أنّهُ عَبْدُ القَفَا واللّهَازِمِ (٢٢٩)

فانّهُ عَبْدُ القفا مُقدَّرٌ بالمبتدأ والخبرُ مُقدَّرٌ بعدَ ذلكَ ، ولذلك أولهُ بقولهِ : « فاذا العبوديةُ حاصلةٌ » وهذا يقدحُ في تعليلِ من علّلَ بأنّها إنّما امتنعَ تصديرها لادائها الى ادخالِ إنَّ عليها »[1] إذْ لو كانَ ذلكَ صحيحاً لم يجزْ وقوعها متقدمةً مفتوحةً بعدَ اذا لأنّهُ يؤدي الى ادخلِ إنَّ عليها ، ألا ترى أنَّ المكسورةَ يصحُّ وقوعها أيضاً بعـدَ اذا فلو كانَ [١٢٧ أ] هذا التعليلُ صحيحاً لامتنعَ وقوعها مصدرةً بهـــا الجملةُ بعدَ اذا لـما يؤدي الى دخولِ « أنَّ » عليها كما أنْ يقولوا : في التصديرِ بها في قولكَ : إنَّ زيداً منطلقٌ عندي وإنّهُ إنّما امتنعَ لـما

(١) في ب : (ألا ترى أنَّ المكسورة لا يصحح) ، ولا يتفق مع المعنى•

يؤدي اليه من ادخال « إنَّ » عليها فاذن التعليلُ المستقيمُ هــو إرادةُ الفرقِ بينهما وبينَ « إنَّ » التي بمعنى لَعلَّ لأنَّهُ أمرٌ محققٌ فــي جميعِ مواقعها و طردٌ غيرُ منتقضٍ (والتعليلُ بذلكَ إنَّما هو لأمرٍ يؤدي الى مستكرهٍ لا لأمرٍ محققٍ وهو معَ ذلكَ منتقضٌ)[1] على ما تقرَّرَ •

(فصل) قولهُ : وتخففانِ فيبطلُ عملهما ومن العربِ من يعملهما الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : قولهُ : « وتخففانِ فيبطلُ عملهما » لا يخلو إمَّــا أنْ يريدَ فيما وقعَ بعدهما ملفوظاً به أو فيما يُقدَّرُ ، فإنْ أرادَ فيما يلفظُ به وهــو الظاهــرُ ، لأنَّ المكســورةَ لا يقدَّرُ بعدهــا شيءٌ محذوفٌ كانَ غيرَ مستقيمٍ من وجهينِ : أحدهما أنَّ المفتوحةَ لم يكنْ لها عملٌ في هذا الاسمِ الملفوظِ به في مثلِ قولكَ : « علمتُ أنَّ زيدٌ منطلقٌ » ؛ لأنَّ التقديرَ علمتُ أنَّهُ زيدٌ منطلقٌ كما صرَّحَ بــه أخيراً ، فقالَ « وتقولُ : علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ » والتقديرُ أنَّــهُ زيدٌ منطلقٌ فكيفَ يبطلُ عملهما بعدَ التخفيفِ وما لم يكنْ لهــا عملٌ فيه ؟ والآخرُ هو أنَّهُ قالَ « ومن العربِ من يعملهما » وجعلَ إعمالهما جميعاً سائغاً وإعمالُ المفتوحةِ في الظاهرِ الذي بعدَها شــاذٌ وإنْ أرادَ فيما يُقدَّرُ فهو غيرُ مستقيمٍ ، لأنَّهُ ذكرَ المكسورةَ معها ولا مُقدَّرٌ معَ المكسورةِ ، لأنَّهُ ذكرَ إعمالَ المفتوحةِ وأنشدَ[2] :

٢٣٣ـ فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألْتِني

جعلَ إعمالها في الظاهرِ ، والأوْلى أنْ يقولَ : ويخففانِ فيلغيانِ فيما

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) البيت لم يعرف قائله : وتمــامه : (فِراقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنْتِ صَدِيقُ) الشاهد في البيت (إعمال لأنَّ) المخففة ، وهو شاذ ، الانصاف ١/٢٠٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب=

يذكر بعدهما ومن العرب من يعمل المكسورة وهو كثير وإعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة يلزم تقدير اسمها ضمير شأن محذوف وتكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها ، وإنّما قدّر النحويون ضمير الشأن في المفتوحة المخففة كيف ما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة لأمرين : أحدهما أنّهم وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر ، فلو لم يقدّر الضمير لخرجت عن حقيقة وضعها بخلاف المكسورة فانّها لا تداخل اذا دخلت على فعل إلاّ وهو من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر فكان في ذلك ترفيه بما يقتضيه ، وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين[1] ولذلك لم يجيزوا إنْ قامَ لزيد[2] . والثاني أنّهم وجدوا « إنّ » المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصيح من الكلام والقرآن . قال تعالى : { وإنْ كلاً لمّا ليوفينّهم }[3] فجاء منصوباً في قراءة كلّ من خفّف[4] ولم تجيء « أنْ » المخففة[5] المفتوحة عاملة في الملفوظ بعدها إلاّ ما ذكرناه من الضرورة وهي أولى في العمل بعد التخفيف من المكسورة بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع ، وتقدير وجودها كالعدم ، فاذا جاء الاعمال فيها مع ذلك فاعمال المفتوحة أجدر ، ولذلك قدّروا معها[6] ضمير الشأن ، والذي يدلك على ذلك إنّ العرب تقدمه قول الشاعر[7] :

= ص ١٢٥ ، المفصل ص ١٦٢ ، ابن يعيش ٨/٧٣ ، الاشموني ١/٢٩٠ ، ابن عقيل ١/١١١ ، المغني ١/٣١ ، العيني على الاشموني ١/٢٩٠ ، الخزانة ٢/٤٦٥ .

(١) انظر الانصاف ١/١٩٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص١٢٥ .

(٢) (الوجه) : في و ، ت ، ب ، ل .

(٣) سورة هود الآية : ١١١ .

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير ، الانصاف ١/١٩٦ .

(٥) (المخففة) : ساقطة من ر .

(٧) البيت لاعشى ميمون في ديوانه ص ٥٩ وتمامه : (في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قدْ علِموا) وصفَ به شباباً يشربون=

٢٣٤- أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

فلولا أنَّ الضميرَ مقدرٌ لم يستقمْ تقديمُ الخبرِ ههنا ، فالذي سوغ التقديمُ كونها جملةً واقعةً خبراً ، وقالَ سيبويه : لم يحذفوا ، يعني في أنْ المفتوحة ، لأنْ يكونَ الحذفُ يدخلهُ في حروفِ الابتداءِ بمنزلةِ إنْ ولكنَّهم حذفوا يعني النونَ من المفتوحةِ كما حذفوا الاضمارَ يعني ضميرَ الشأنِ الذي هو اسمها وجعلوهُ علماً لحذفِ الاضمارِ يعني حذفَ النونِ ففُهِمَ من ذلكَ أنَّ اسمها لا بدَّ من تقديرهِ مضمراً[1] ، وقالَ : أيضاً لا تخففها في الكلامِ أبداً وبعدها الاسماءُ إلاَّ وأنْتَ تريدُ (الثقلةَ مضمراً فيها اسمٌ معلومٌ ، وقالَ : أيضاً)[2] في هذا البابِ والدليلُ على أنَّهم إنَّما يخففونَ إضمارَ الهاءِ أنَّكَ تستقبحُ قَدْ عرفتْ أنْ يقولَ ذلكَ حتَّى تقولَ ألاَّ تقولَ ذلكَ أو تدخلَ السينَ أو قَدْ وهذا كلهُ تصريحٌ بوجوبِ الاضمارِ على ما ذكرناهُ ، وإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ التقديمَ إنَّما جازَ لبطلانِ عملِ « أنْ » فصارَ مبتداءً وخبراً والمبتدأُ[3] والخبرُ يسوغُ التقديمُ فيه فهو باطلٌ بامتناعِ أنْ منطلقٌ لزيدٌ ، فدلَّ ذلكَ على أنَّهم يعتبرونَ بعد تخفيفها في امتناعِ تقديمِ الخبرِ ما يعتبرونهُ معَ التشديدِ .

قولهُ : ويقعُ بعدهما الاسمُ والفعلُ الى آخرهِ .

= الخمرَ ونادمهم ، والشاهد فيه إعمالُ أنْ المخففة الكتاب ١/٢٨٢ ، الانصاف ١/١٩٩ ، منازل الحروف للرماني ص٦٦ ، ابن يعيش ٨/٧٤ ، الخزانة ٣/٥٤٧ ، التوطئة ٩٨ .

(١) انظر الكتاب ١/٢٨٢ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) (المبتدأ) : ساقطة من ر .

قالَ الشيخُ : وإنّما كانَ كذلكَ لِما ذكرناهُ مِنْ أنَّ أصلَ وضعها أنْ تدخلَ على المبتدأ والخبرِ في المعنى ، وقد تبيَّن أنّهُ لا يُقدّرُ فيها ضميرُ شأنٍ [١٢٨ و] يكونُ اسماً لها بدليلِ « وإنْ كلاً » فاعتُبِرَ في الفعلِ الذي يقعُ بعدها أنْ يكونَ كذلكَ ليوفرَ عليها ما يقتضيه من الجملة الاسمية ، وجوّزَ الكوفيون [1] غيرهُ وقد وقعَ ذلكَ في كلامهم نادراً على ما أنشدهُ من قولهِ [2] :

٢٣٥- إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً

وليسَ بالجيدِ ، لأنّهُ مخالفٌ للقياسِ واستعمالِ الفصحاءِ ، أمّا مخالفتهُ لاستعمالِ الفصحاء فلأنّهُ لم يوجدْ في القرآنِ ولا في كلامٍ فصيحٍ [3] ، ووجهُ مذهبِ [4] الكوفيينَ اذا صحَّ التمسكُ بما رووهُ تقديرُ الضميرِ في مثلِ ذلكَ أو تنزيل الجملةِ الخبريةِ الفعليةِ مجرى الاسميةِ كما أجروا إنّما قامَ زيدٌ مجرى إنّما زيدٌ قائمٌ ، وكما

---

(١) قال ابن الحاجب وعمم الكوفيون جواز دخولها على الافعال . شرح الكافية ص ١٢٥ .

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية من أبيات ترثي بها زوجها الزبير بن العوام الذي قتله بن جرموز ، والبيت بتمامه :

بِاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

ورواية الانصاف (شَلَّتْ يَمِينُكَ) مكانَ (بِاللهِ رَبِّكَ) ورواية الاضداد (هَبِلَتْكَ اُمكَ) ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ ، الانصاف ٢/٦٤١ ، ابن يعيش ٨/٧٠ ، الاضداد في اللغة ص ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٠ ، المقرب ١/١١٢ ، المغني ١/٢٤ ، ابن عقيل ١/٣٢٧ ، الاشموني ١/٢٩٠ ، الخزانة ٤/٣٤٨ ، العيني ٢/٢٧٨ ، التوطئة للشلوبين ٩٨ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ .

(٤) (مذهب) : ساقطة في ل .

أجروا علمتُ ما قامَ زيدٌ مجرى علمتُ ما زيـــدٌ قائماً فلا بعـــدَ في مثلِ ذلكَ •

قولهُ : ويلزمُ المكسورةُ اللامُ في خبرها •

قالَ الشيخُ : سواءٌ أُعمِلتْ أو لم تُعمَلْ ، لأنَّهُ لو لم يدخلوا اللامَ لالتبستْ بالنافيةِ معَ الجملتينِ جميعاً ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : إنْ زيدٌ منطلقٌ وإنْ قامَ زيدٌ جازَ أنْ يكونَ المعنى ما زيدٌ منطلقٌ وما قامَ زيدٌ وجازَ أنْ تكونَ المخففةَ فيكونُ المعنى زيـــدٌ منطلقٌ وقامَ زيدٌ ، فإذا جئتَ باللامِ تميزتِ المخففةُ وسُمِّيتْ هـــذه اللامُ الفارقةُ لذلكَ •

قولهُ : والمفتوحةُ تُعوَّضُ عمَّـــا ذهبَ منها أحـــدُ الاحرفِ الاربعةِ حرفُ النفي وقَدْ وسوفَ والسينُ •

قالَ الشيخُ : وأرادَ أنَّها تُعوَّضُ معَ الفعلِ ولكنَّـــهُ استغنى عنهُ لأنَّ « قَدْ وسوفَ والسينُ » لا تدخلُ إلاَّ على الافعـالِ فعُلِمَ أنَّ التعويضَ فيه ، ولمَّا أُدخِلَ حرفُ النفي معها اغتُفِرَ أمرهُ وكانَ الاوْلى أنْ يُبيِّنَ ذلكَ • ثم أخذَ يمثِّلُ فلمْ يمثِّـــلْ على ترتيبٍ مستقيمٍ لا على ما قدمهُ في أولِ الفصلِ ولا على ترتيبٍ آخر وذلـكَ أنَّ الذي رتَّبهُ هو تقديمُ تخفيفهما وإبطالُ العملِ فيهما ثمَّ إعمالهمـا ثمَّ وقوعُ الاسمِ والفعلِ بعدهما ، وتمثيلهُ أولاً مستقيمٌ في المكسورةِ ملغاةً ثمَّ معملةً ، ثمَّ مثَّلَ[1] بعدَ ذلـــكَ بالمفتوحةِ المعملةِ وكانَ الاوْلى تقديمهُ المفتوحةَ الملغاةِ ، لأنَّهُ الوجهُ ، وإعمالها شاذٌّ فتركَ

(١) (مثل) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س •

تمثيلَه ُ ههنا بالكلية ِ ثمَّ ذكره ُ في آخرِ الفصلِ ، ثمَّ مثَّـلَ بدخولِ المكسورةِ على الفعلِ وهو مستقيم ٌ ، لو كانَ قـدَّمَ تمثيلَ المفتوحةِ ملغاة ً . ثمَّ مثَّلَ[1] بمذهبِ الكوفيينَ في دخولها على الفعـلِ غـيرِ الداخلِ على المبتدأ والخبرِ ، ثمَّ مثَّلَ بما ذكرنا أنَّه ُ ينبغي تقديمـه وهو أنَ المفتوحةَ الملغاةَ . فقالَ وتقول ُ : علمت ُ أنْ زيد ٌ منطلق ٌ ، والتقديرُ أنَّه ُ زيد ٌ منطلق ٌ ، قالَ تعالى : { وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }[2] ، وكانَ ينبغي أنْ يمثلَ بالمفتوحةِ الداخلةِ على الفعلِ حسبِ ترتيبهِ وقد تقدَّمَ الكلام ُ على جميـعِ ذلكَ ، وأنشدَ البيتَ :

في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ علمُوا
أنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ ٢٣٤

والتقدير ُ أنَّه ُ هالك ٌ على ما تقدَّمَ ، ثمَّ مثَّلَ بدخولِهِ المفتوحةِ على الفعلِ . فقالَ وتقول ُ : « علمت ُ أنْ لا يخرجَ زيد ٌ وأنْ قَدْ خرجَ وأنْ سَيخرج ُ وأنْ سوفَ يخرج ُ » ، والتقدير ُ عندنا أنَّه ُ في الجميعِ لِما تقدَّمَ ذكره ُ ، والتزموا تعويضَ هذه الحروفَ تنبيهاً على أنَّهـا ليستِ الناصبةَ للفعلِ من أولِ الأمرِ ، ولم يمكنهم التعويضَ بها مـعَ حرفِ النفي لتعـذُّر اجتماعها معها فاستغنوا بحـرفِ النفي لمَّـا كانَ زيادةً مضاداً لها ، ألاَ ترى أنَّه ُ لا يصح ُّ أنْ يجمعَ بينه ُ وبينَ السينِ وأختها ولا بينـه ُ وبينَ قَـدْ لأنَّ تلكَ حروف ُ إثباتِ فلا[3] يصح ُّ جمعها معَ حروفِ النفي .

(١) (ثم مثّلَ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٢) سورة يونس الآية : ١٠ .
(٣) في ل : (فكيفَ) .

(فصل) قوله : والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق الى آخره .

قال الشيخ : كأنهم قصدوا الى المشاكلة بين أن والفعل الذي يدخل عليها وذلك لأنهم لو أدخلوا عليها غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد ، ألا ترى أنك لو قلت : أتمنى أنك تقوم لكان أنك دالاً على ثبوت (١) ما في خبره وتحقيقه ، وأتمنى دال على توقعه ، والشيء الواحد لا يكون متوقعاً حاصلاً فلذلك لم يدخلوا عليها إلا هذه الافعال وما قاربها فلما ثبت امتناع دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا وجهيها التزموا أن لا يدخلوا أفعال التحقيق إلا على المشددة لتحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما ، قوله : « وما فيه وجهان » يعني وما له جهتان شبه بكل واحد منهما فأدخل عليهما جميعاً كظننت لانتفاء ما ذكرناه بالنسبة [١٢٨ ظ] اليهما فاذا أدخلته على المخففة أو المشددة فلأنك قصدت ثبوته ، والاشياء تثبت بالظن بخلاف تمنيها والطمع فيها ، واذا أدخلته على الناصبة للفعل استقام أيضاً لأنه بمعنى المصدر فصح أن يقع مظنوناً وقد علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المثقلة والمخففة منها ، وذلك أن لفظ « أن » إما أن يذكر بفعل قبلها مسلطاً عليها أو لا ، فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون فعل تحقيق أو ظن أو غيرهما والاول يتعين المشددة والمخففة منها والثاني يتعين الناصبة ، والثالث يجوز فيه الأمران ، وإن لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون مصدراً بها الجملة أو لا ، فان صدر بها الجملة تعينت الناصبة للفعل مثل قوله

---

(١) في ر : (ما في ثبوته) .

تعالى : { وأنْ تَصوموا خيرٌ لكُمْ }[1] ، وإنْ لم يُصدَّرْ بها ، جازتا جميعاً كقولك : حسنٌ أنْ تقومَ وحسنٌ أنَّكَ تقوم ، وبهذا الضابطِ يُعلَمُ موضعُ تعينِ الناصبةِ وتعيينِ غيرها ، وموضعُ جوازِ الأمرينِ منشئاً كنتَ أو سامعاً .

(فصل) قوله : وتخرجُ (إنْ) المكسورةُ الى معنى أجَلْ .

قالَ الشيخُ : هذا قولُ كثيرٍ من النحويينَ ، وقد ردّهُ بعضهم وحملَ البيتَ الذي هو[2] :

٢٣٦ـ بكَرَ العَواذِلُ

على أنَّهُ أرادَ إنَّ المؤكدةَ [المكسورةَ][3] وأدخلها على اسمها وحذفَ الخبرَ للعلمِ به ، يعني أنَّ الأمرَ كذلكَ وليسَ ببعيدٍ عن الصوابِ ، بلْ هو الظاهرُ ، والذي يجعلها بمعنى نعمْ تُجعلُ هذه الهاءُ هاءَ السكتِ كأنَّهُ قالَ : إنْ والحقَ هاءَ السكتِ للوقفِ ، ومما وردَ في كلامِ ابنِ الزبير[4] جواباً للقائلِ لهُ : (لعنَ اللهُ ناقةً

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ .

(٢) البيت نسبهُ ابن يعيش لعبيدالله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٤١ والبيت بتمامه :

بكَرَ العَواذِلُ في الصَّبو ح يَلُمْنَنَي وَألومُهُنَّهْ

الصبوح ، الشرب صباحا ، الكتاب ١/٤٧٤ ، ٢/٢٧٩ ، ابن يعيش ٨/٦ ، ٨/٧٨ . ورواية الديوان :

بكَرَتْ عليَّ عَواذِلي يَلُمْنَني وألومهُنَّهْ

(٣) (المكسورة) : زيادة عن ل .

(٤) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي ، بويع بالخلافة سنة ٦٤هـ . ومدة خلافته ٩ سنوات توفي سنة ٧٣هـ . غاية النهاية ١/٤١٩ ، صفوة الصفوة ١/٣٣٢ .

حملتني اليكَ إنْ وراكبها) ليسَ لهُ وجهٌ إلاّ معنى نعمْ ولولا ذلكَ لكانَ القولُ بأنّها الناصبةُ في البيتِ متعيناً ، واذا ثبتَ في غيرهِ احتملَ البيتُ الوجهينِ الاّ أنّ حملهُ على الناصبةِ أولى ؛ لأنّه الأكثرُ فإنْ عورضَ بحذفِ الخبرِ فحذفُ الخبرِ شائعٌ كثيرٌ عندَ قيامِ القرينة أكثرُ من استعمال إنْ بمعنى نعمْ فكانَ أولى لذلكَ ، وتخرجُ المفتوحةُ الى معنى لَعلَّ كقولكَ : إيتِ السوقَ أنّكَ تشتري لحماً أي لعلّكَ ، ومنهُ قولهُ تعالى : { وَمَا يُشْعِرُكُمْ أنّها إذا جاءَتْ لا يؤْمنُونَ }[1] في قراءة من قرأ بالفتح ، لأنّها لو جُعِلَتْ متّصلةً[2] بما قبلها لتغيَّرَ المعنى الى خلافه وصارَ عذراً لهم ، والآيةُ سيقتْ رداً عليهم في قوله : { لَئِنْ جاءَتْهُمْ آيةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بها }[3]، فقيلَ : « ما يُشْعِرُكُمْ » رداً عليهم في المعنى كما جاءَ هذا المعنى في غير موضع ، ويدلُّ عليه ما بعدَ ذلكَ من قوله تعالى : { كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أوّلَ مَرّةٍ ونَذَرُهُمْ في طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ }[4] فهذا يُعلمُكَ أنّ الكلامَ جاءَ رداً عليهم لا تصديقاً لهم فاذا حُمِلَ أنّها على الاتصال بيشعركم على أنّهُ فاعلٌ ليشعركم صارَ المعنى توبيخَ من يزعمُ أنّهم لا يؤمنونَ وهو عكسُ المعنى المتقدّمِ ، لأنّهُ في المعنى تحقيقٌ لما قصدوهُ وقد عُلِمَ أنّهُ رُدَّ عليهم فكيفَ يردُّ عليهم قولهم تحقيقه ؟ وقد حملهُ بعضهم على أنْ تكونَ لا زائدةً فيستقيمُ المعنى لأنّهُ يصيرُ توبيخاً لمن يزعمُ أنّهم يؤمنونَ ، وفيهِ ردٌّ لقولهم ، ويجوزُ أنّها على ظاهرها لغير لَعلَّ على معنى التعليلِ لتوبيخهم على ذلكَ ، وجواباً لسؤالٍ مقدّرٍ كأنّه قيلَ لِمَ وبخُوا على ذلكَ ؟ فقيلَ لأنّها إذا جاءتْ لا يؤمنونَ .

---

(١) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .
(٢) في ر : (متعلقة) .
(٣) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .
(٤) سورة الانعام الآية : ١١٠ .

(فصل) قوله : ولكن للاستدراك الى آخره .

قال الشيخ : وَضَعَ لكنَّ على أنْ يكونَ ما بعدها مخالفاً لما قبلها على ما تقرَّرَ عندَ ذكرِ دخولِ السلامِ معَ « إنَّ » ، فاذا كانَ ما قبلها نفياً كانَ ما بعدها إثباتاً وبالعكسِ وليسَ المقصودُ صورةَ النفيِ والاثباتِ وانَّما المعتبرُ المعنى فلو قلت : سافرَ زيدٌ لكنَّ عمراً أقامَ ، استقامَ ، لأنَّ المعنى لكنَّ عمراً ما سافرَ ، وكذلكَ لو قلتَ : ما سافرَ زيدٌ لكنَّ عمراً لم يُقمْ كانَ مستقيماً لأنَّ المعنى لكنَّ عمراً سافرَ فاستقامَ في الجميعِ لحصولِ الغرضِ في المخالفةِ بينَ ما بعدها وما قبلها ، ومنهُ قولهُ تعالى : { وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ }[1] ، لأنَّ المعنى ولكنَّ اللهَ ما أراكهُمْ كثيراً فاستقامَ لهذا المعنى على ما تقدمَ ، وإنَّما فُهِمَ ذلكَ من قولهِ ولكنَّ اللهَ سلَّمَ لكونهِ جاءَ في سياقِ لوْ ، ولو تدلُّ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرهِ فدلَّ على أنَّ الاراءةَ ممتنعةٌ في المعنى فلما قيلَ [١٢٩ و] ولكنَّ اللهَ سلَّمَ علمَ إثباتُ ما فُهِمَ إثباتهُ [أولاً وهو سببُ التسليمِ وهو نفي الرؤية فصلُلمَ أن المعنى ولكنَّ اللهَ ما أراكهُمْ كثيراً[2]] ليسلمكُمْ فحُذِفَ السببُ وأُقيمَ المسببُ مقامهُ[3] .

(فصل) قوله : وتُخفَفُ فيبطلُ عملها كما يبطلُ عملَ إنَّ وأنَّ .

قالَ الشيخُ : لم يرِدْ تشبيهها بهما في جوازِ الاعمالِ لأنَّها لا تعملُ إذا خففتْ بخلافِ إنَّ وأنَّ ، وإنَّما لم يعملوها لأنَّها أشبهتْ

---

(١) سورة الانفال الآية : ٤٣ .
(٢) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .
(٣) في غير الاصل : (فحذف السبب وأقيم المسبب مقامه) .

بالتخفيف لكنَّ العاطفةَ في اللفظِ والمعنى فأجريتْ مجرها في تركِ العملِ بخلافِ إنَّ وأنَّ فانهما ليسَ لهما ما يجريانِ عليه في منعِ العملِ ، ويقع في ضروفِ العطفِ على ما سيجيءُ بيانُه إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

(فصل) قولهُ : كأنَّ للتشبيهِ ، رُكّبتِ الكافُ معَ أنَّ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : جعلَ كأنَّ مركبةً من كاف التشبيهِ وأنَّ ، ولا دليلَ يدلُ على ذلكَ لاحتمالِ أنْ تكون كلمةً برأسها للتشبيهِ كما أنَّ ليتَ كلمةٌ برأسها للتمني فهو الاولى لاوجه : أحدهما أنَّ التركيبَ على خلافَ الاصلِ ، والآخر أنَّ أخواتها غيرُ مركبةٍ لأدّى الى أنْ تكونَ جاراً ومجروراً ولا يستقيمُ من الجارِ والمجرورِ الكلامُ ، ونحنُ نقطعُ بأنّهُ كلامٌ مستقلٌ ، ولا يفيده أنَّ الاصلَ « إنَّ زيداً كالأسد » وانّهُ لمّا أُدخلَ حرفَ الجرِ وجبَ أنْ تكونَ مفتوحةً صارَ جاراً ومجروراً ، والذي أوقعَ من قالَ بالتركيبِ ما رأى من صورةِ الكاف في قوله : إنَّ زيداً كالاسدِ واستقامةُ[1] تقديمها صورةً لتدلَ من أول الأمرِ على التشبيهِ لو سلِمَ من الوجهِ الثالثِ لكانَ جيداً ولكنهُ غيرُ مستقيمٍ لما ذكرناهُ .

(فصل) قولهُ : وتُخفّفُ فيُبطَلُ عملها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : كأنَّ اذا خُفّفتْ جازَ إعمالها والغاؤها[2] إلاَّ أنَّ الالغاءَ أكثرُ وهذا مما يدلُ على أنّها ليستْ مركبةً لأنّها لو كانتْ

---

(١) في ل : (تقدير) ، وما اثبتناه احسن .
(٢) في ل : (كما في أنّ) ، وما اثبتناه احسن .

مركبةً لكانَ حكمها حكمَ المفتوحةِ والمفتوحةُ لا تُعملُ على ما تقررَ ، وهذهِ إنَّما تعملُ في الظاهرِ وأمَّا قولهُ[1] :

٢٣٧ كأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلىَ نَاضِرِ السَّلَمِ ،

فانَّما جاءَ الخفضُ علـى أنْ تكونَ « أنْ » زائدةً وأمَّا النصبُ والرفعُ فعلى أنْ تكونَ مخففةً من الثقيلةِ فاذن ليسَ الخفضُ إلاَّ بتأويلِ الجرِّ بالكافِ وأنْ حرفٌ زائدٌ كما يزادُ بعـدَ لمَّا في قولهِ تعالى : { ولمَّا أنْ جاءَتْ رُسُلُنا }[2] ، وشبههُ إلاَّ أنَّ زيادتها مع الكافِ قليلٌ .

(فصل) قولهُ : ليت معناها التمني .

قالَ الشيخُ : ولذلكَ وجبَ أنْ تكونَ مقدمةً ويجوزُ عنـدَ الفراءِ أنْ تجري مجرى أتمنى فينصبُ بها الجزآن تشبيهاً لهـا بفعلِ التمني[3] لمَّا وافقتهُ في معناهُ « » فتقولُ : ليتَ زيداً قائماً كما

---

(١) اختلفَ في نسبة هذا البيت فنسبه ابن الانباري الى زيد بن آرقم ونسبه ابنُ يعيش الى باغث بن صريم اليشكري وكذلك ابن منظور في اللسان ثم قال : ويُقالُ كعب بن أرقم والصحيح لباغث يصف امرأة حسناء وصدره :
« وَيَوْماً تَوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ » ورواية سيبويه وابن يعيش والاشموني والانصاف والمقرب (وارِقِ) مكان (ناضرِ) .
الكتاب ١/٢٨١ ، ٤٨١ ، الانصاف ١/٢٠٢ ، المغني ١/٣٣ ، المقرب ١/١١١ ، الاشموني ١/٢٩٣ ، الخزانة ٤/٣٦٤ معاهد الانصاف ص ٢٢ ، اللسان مادة (قسم) العيني على الاشموني ١/٢٩٣ ، التوطئة للشلوبين ١٠٠ .

(٢) سورة العنكبوت الآية : ٣٣ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

تقولُ أتمنى زيداً قائماً ، والكسائي يجيزُ ذلكَ على تقديرِ كنْ[1] فتقولُ ليتَ زيداً قائماً على معنى ليتَ زيداً كانَ قائماً ، وما ذكروهُ لا دليلَ عليه إلاّ ما توهموهُ من قولهِ :

يَا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا ٦٨

وهذا محتملٌ أنْ يوجهَ على ما ثبتَ من لغتهم فلا ينبغي أنْ يُحمَلَ على وجهٍ لم يثبتْ مع احتمالهِ ما ثبتَ عنهم ، والوجهُ أنْ يُحمَلَ على أنَّ خبرَ (ليتَ) محذوفٌ ورواجعا حالٌ من الضميرِ المرفوعِ المقدَّرِ فيه فيكونُ التقديرُ « يا ليْتَ أيَّامَ الصِّبا لنا رَوَاجِعَا » فرواجعَا حالٌ من الضميرِ المرفوعِ المستترِ في أنا الراجعُ الى أيَّام مثلُ قولكَ : زيدٌ في الدارِ قائماً وهذا سائغٌ في لغتهم ثابتٌ فحملُه عليه أولى من حمله على ما لم يثبتْ في لغتهم مثلهُ والكلامُ عليهِ وعلى الكسائي واحدٌ وإنْ كانَ ما ذكرهُ الكسائي قد ثبتَ أيضاً مثلهُ في إضمارِ كانَ أنَّهُ قليلٌ ليسَ بقياسٍ ، وهذا كثيرٌ جارٍ على طريقِ القياسِ فيما دلَّتْ عليهِ القرينةُ فكانَ المصيرُ اليهِ أوْلى .

(فصل) قولهُ : وتقولُ : لَيْتَ أنَّ زيداً خارجٌ وتسكتُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : فتدخلها على أنَّ المفتوحةَ وتسدَّ مسدَّ ما يحتاجُ اليهِ من اسمها وخبرها كما سدَّتْ في قولكَ : ظننتُ أنَّ زيداً خارجٌ ، ومن زعمَ أنَّ ثمَّ خبراً محذوفاً فيلزمهُ أنْ يُقَدِّرَ ههنا مثلهُ إذْ لا فرقَ بينَ البابينِ في ذلكَ .

(1) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

(فصل) قوله : لعلَّ معناها الترجّي مرجوٌ أو مخوفٌ .

قالَ الشيخُ : معناه التوقعُ ، وقد يكونُ للمرجوِّ والمخوف ولكنّه كثرَ في المرجو حتى صارَ غالباً عليها ، ومنه قوله تعالى : { لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ }(١) ، فهذا التوقعُ المخوفُ ، وقولُه تعالى : { وَلَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }(٢) ، ترجٍ للعبادِ ، هذا أورده اعتراضاً لأنَّ الكلامَ [١٢٩ ظ] واردٌ على غيرِ الحكايةِ والتوقعِ من الباري سبحانه مستحيلٌ ، لأنّهُ إنّما يكونُ فيما جُهِلَتْ عاقبتُه فهو مستحيلٌ في حقِّ العالمِ بالمعلوماتِ كلها ، فأجابَ عن ذلكَ بأنّه(٣) على طريقِ(٤) ردِّ معناه الى المخاطبِ كأنَّ التوقعَ ممن تعلقَ بهِ وهم المخاطبونَ ومثله قوله تعالى : { وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ }(٥) في أنّهُ شكَ ممن يُقدِّرُ رأياً لهم ، أي لو رآهم [راءٍ](٦) لكانتْ هذه حالُه ، وكذلكَ قولُه تعالى : { فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً }(٧) وأمثالُه ، ومنهم من يزعمَ أنَّ لَعَلَّ معناها في مثلِ ذلكَ التعليل وهو يقفُ عليه في مثلِ « لَعَلَّ الساعةَ قريبٌ » ، ومنهم من يزعمُ أنّها في حقِّ اللهِ تعالى لتحقيقِ ما تعلّقتْ به ويقفُ عليهِ في قوله تعالى : { لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى }(٨) ، (٩) ولم يتذكرْ ولم يخشَ ، ولو كانَ لتحقيقه لوجبَ حصوله . وأُجيبَ عن ذلكَ بأنّهُ قد تذكرُ بقولهِ :ـ

---

(١) سورة الشورى الآية : ١٧ .
(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٩ .
(٣) في ل : (وارد) .
(٤) في ل : (يرد) .
(٥) سورة الصافات الآية : ١٤٧ .
(٦) (راء) : زيادة عن ل .
(٧) سورة البقرة الآية : ٧٤ .
(٨) سورة طه الآية : ٤٤ .
(٩) في ل : (فانه) .

{ آمَنَتْ }[1] ، وهو غيرُ مستقيمٍ لأنَّهُ لم يرسلْ اليهِ لذلكَ الذكر ، وإنَّما أرسلَ للتذكرِ النافعِ •

قولهُ : وقد لمحَ فيها معنى التمني من قرأ فأطَّلَعَ[2] •

قالَ الشيخُ : وذلكَ لأنَّها كثرتْ في الاستعمالِ لتوقعِ المرجو ، وتوقعُ المرجو ملازمٌ لمعنى التمنِّي ، أُجرِيَتْ مجرى التمني فأجيبَ كما يُجَابَ التمني •

(فصل) قولهُ : وقد أجزَ الأخفشُ لَعَلَّ أنَّ زيداً قائمٌ •

قالَ الشيخُ : وليسَ بالجيدِ إذْ ليسَ معهُ إلاَّ مجردُ القياسِ ، واللغةُ لا تثبتُ قياساً ، فنْ زعمَ أنَّها مثلهـا فليجزْ لكنَّ أنَّ زيداً قائمٌ ولا مجيزَ لهُ ، وقد جاءَ في الشعرِ[3] :

---

(1) سورة الانعام الآية : ١٥٨ ، وهي (لاَ يَنْفَعُ نفساً إيمانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ) •
(2) سورة الصافات الآية ٥٥ ، وتمامها (فاطَّلعَ فَرَآهُ في سَوَاءِ الجَحِيمِ) ، قال السدى : كان ابن عباس يقرؤها (هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونِي فَأَطْلعَ) وهذه القراءة من شواذ الحروف • جامع البيان في تفسير القرآن (طبعة بولاق ١٣٢٨هـ) للطبري ، ٣٩/٢٣ •
(3) البيت لمتمم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه وهي في المفضليات والبيت بتمامه :
لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا
الشاهد فيه مجيء خبر لعل فعل مضارع مقروناً بأن حملاً لها على عسى ، تُلِمَّ : من الالمام وهو النزول ، الملمة : المصيبة ، الاجدع : المقطوع الانف أو الاذن ، المقتضب ٧٤/٣ ، المفضليات ص ٢٧٠ ، ابن يعيش ٨٦/٨ ، المغني ٢٨٨/١ ، الخزانة ٤٣٣/٢ •

٢٣٨ لَعَلَّكَ يَوْمَاً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ

لمَّا رآها للتوقعِ كعسى وكانَ استعمالُ عسى بأنْ وانفعـلِ استعمالها كذلكَ فقالَ : « لَعَلَّكَ يَوْمَاً أنْ تُلِمَّ » وليسَ بالقوي لمخالفتهِ لقياسِ استعمالِ الفصحاءِ ووجهُهُ ما ذكرناهُ •

ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ العطفِ

قولَ صاحبُ الكتابِ : العطفُ على ضربينِ عطفُ مفردٍ على مفردٍ جملةٍ على جملةٍ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : حروفُ العطفِ هي الحروفُ التي يُشركُ بها بينَ المتبوعِ والتابعِ في الاعرابِ وقد تقدَّمَ ذكرُ المتبوعِ بها ، وكلامهُ الآنَ فيها نفسها ، فاذا وقعَ بعدها المفرداتُ فلا إشكالَ ، وإذا وقعتِ الجملُ بعدها ، فإنْ كانتْ من الجملِ التي هي صالحةٌ لمعمولِ ما تقدَّمَ كانَ حكمها حكمَ المفردِ في التشريكِ كقولكَ : أصبحَ زيدٌ قائماً وعمروٌ قاعداً وشبههُ ، وإنْ كانتْ غيرُ ذلكَ فلا يخلـو إمَّا أنْ تكونَ فعليَّةً تقدَّمَ قبلها ما يصحُ أنْ يكونَ الفعلُ معطوفاً عليهِ باعتبارِ عاملهِ أوْ لا فإنْ كانَ كذلكَ عُطِفَ على ما تقدَّمَ باعتبارهِ دونَ معمولهِ من فاعلٍ ومفعولٍ لتخالفهما في ذلكَ كقولكَ : أُريدُ أنْ يضربَ زيدٌ عمراً ويكرمَ بكرٌ خالداً ، فعطفتَ يكرمَ خاصةً[1] دونَ معمولهِ[2] على يضربُ خاصةً وبقى كلٌّ واحدٍ على ما كانَ عليهِ لوْ لمْ يُعطَفْ لتعذرِ عطفهِ لأنَّ فاعلَ الثاني ومفعولهُ متعذرٌ عطفهما على فاعلِ الاولِ ومفعولهِ لاستقلالِ كلِ

(١) في ر : (نفي) ، وهو وهم •
(٢) في ل : (متعلقة) ، وهو خطأ •

واحدٍ منهما بالعمل في ذلكَ بخلافَ الفعلــينِ فإنَّ معنى التشريكَ فيهما حاصلٌ مرادٌ يصحُّ فيهما ما لا يصحُّ في معمولهمـا وإنْ كانت الجملةُ معطوفةً على غيرِ ذلكَ كقولكَ : قامَ زيدٌ وخـرجَ عمروٌ فمثالُ ذلكَ المرادُ به حصولَ مضمون الجملتينِ حتَّى كأنَّهُ قالَ : حصلَ قيامُ زيدٍ وخروجُ عمروٍ ، وهذا أولى مما قالهُ الامامُ[1] في البرهانِ « من أنَّ مجيءَ حروفِ العطفِ في الجملِ إنَّما هو على سبيل الكلامِ لا لمعنى غيرِ ذلكَ »[2] فانَّا على قطعٍ نعلمُ[3] الفرقَ بينَ قولِ القائلِ قامَ زيدٌ وخرجَ عمروٌ وبينَ قولـهِ : قامَ زيدٌ ثمَّ خـرجَ عمرٌ ، ولو كانَ الامرُ على ما ذكــرهُ لوجبَ أنْ يكونَ الجميعُ سواءً ، أوْ تقولُ : بامتناعِ ثم لأنَّه لا حاجةَ اليها ، وبهــذا تبينَ أنَّ معنى الواوِ على ما ذكرناهُ من تقديرِ حصولِ الأمرينِ ، ألآ ترى أنَّ أنَّ أفادتكَ التراخي فيهما فالذي فهمتَ فيهِ التراخي معَ ثمَّ هو الذي يُقدَّرُ فيهِ الحصولُ معَ الواوِ وإنَّما أشكلَ معَ الواوِ ولمَّا كانَ ذلكَ يحصلُ لو أسقطـتَ وليسَ ذلك يخرجُ الواوَ عمَّا ذكرناهُ .

قولهُ : وبينَ الفعلينِ في اسنادهما الى زيدٍ .

---

(١) هو ابو المعالي عبدالملك بن أبي عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني الشافعي العراقي أخذ عنه الغزالي ، وهو أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي توفي سنة ٤٧٨هـ ، ابن خلكان ٢/٣٤١ - ٣٤٣ ، الاعلام ٤/٣٠٦ .

(٢) قال امام الحرمين : فانا باضطرار نعلمُ من لغتهم أو لسانها أنَّ من قال : رأيت زيداً وعمراً لم ينقضْ ذلك تقديم رؤيـةِ زيدٍ ، وقد يعلم الناطق والمخـاطب أنَّ رؤيـةَ عمروٍ كانتْ متقدمة ويحسن نظم الكلام كذلك . البرهان للامام الجويني ورقة ٢٩ظ مخطوطة بدار الكتب برقم ٢٥٨٧٥ ، اصول الفقه .

(٣) في ر : (فعلم) .

قالَ الشيخُ : ليسَ بالجيّدَ لأنّه ههنا في تبيينِ معنى العاطفِ ، وليس العاطفُ ههنا بالمصيّرِ الفعلين لزيدٍ وإنّما صيّرهما لزيدٍ نسبةُ الاول الى ظاهره والثاني الى مضمره دونَ حرفِ العطفِ ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : إنْ يكرمني زيدٌ يُكْرِمْ أخي فقد أسندتَ الفعلين الى زيدٍ [١٣٠و] وليسَ ثم عطفٌ وانّما جاءَ التشريكُ في الفاعلِ مما ذكرناهُ فثبتَ أنَّ العطفَ في زيدٍ يقومُ ويقعدُ ليسَ على معنى[1] ما ذكره ، وانّما هو على أحدِ أمرينِ إمّا أنْ يرادَ التشريك بينَ الثاني والأولِ في عاملِ الاولِ وإنْ كانَ معنوياً فيكونُ بمشابهةِ قولكَ : لن يقومَ زيدٌ ويخرجُ في العاملِ اللفظي ، لأنَّ حكمَ التشريكِ في العاملِ المعنوي كحكمه في العاملِ اللفظي ، وإمّا أنْ يكونَ الغرضُ عطفَ الجملةِ على الجملةِ من غيرِ قصدٍ الى تشريكِ المفرداتِ ، فيكونُ بمشابهة قولكَ : قامَ زيدٌ وخرج عمروٌ على ما تقدّمَ .

(فصل) قولهُ : فالواوُ للجمعِ المطلقِ من غيرِ أنْ يكونَ المبدوءُ بهِ داخلاً في الحكمِ قبلَ الآخرِ الى آخره .

قالَ الشيخُ : حروفُ العطفِ على ثلاثة أقسامٍ كما ذُكِرَ ، قسمٌ يشتركُ بينَ المتبوعِ والتابعِ في الحكمِ وهي الواوُ والفاءُ وثمَّ وحتّى من غيرِ تعيينٍ[2] وقسمٌ ثبتَ الحكمُ به لأحدهما بعينه . فالاولُ قد ذُكِرَ ، والثاني أوْ وإمّا وأمْ ، والثالثُ لا وبَلْ ولكنْ ثمَّ كلُ واحدٍ من الاقسامِ تفترقُ آحادهُ بمعانٍ يختصُ كلُ واحدٍ منها بمعنى ، فالواوُ للجمعِ المطلقِ بينهما من غيرِ تعرضٍ لتقديمٍ ولا

---

(١) (معنى) : ساقطة من ر .
(٢) في و : (من غيرِ تعيينٍ) ساقطة .

تأخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي أجنبية عن ذلك ، وانما المعبر عنه في الوجود لا يخرج عن ذلك ، فانك اذا قلت : قام زيد وعمرو فجائز [أن يكون قيامهما معاً وجائز أن يكون زيد قبل عمرو وجائز أن يكون بالعكس ووزان][1] الواو في ذلك وزان رجل في أن مدلوله في قولك : جاءني رجل يجوز أن يكون عالماً ويجوز أن يكون جاهلاً وليس لرجل دلالة على واحد منهما فكما أن رجلاً لا دلالة له على ذلك فكذلك لواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ، ويقع الغلط كثيراً في الفرق بين ما يحتمله المدلو في الوجود وما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فليتنبه لذلك ، واستدل صاحب الكتاب على فساد قول من قال بالمعية بقولهم : « جاءني زيد اليوم وعمرو أمس » وعلى فساد قول من قال بأن الاول قبل الثاني أو بالعكس بقولهم : « اختصم بكر وخالد » من جهة أن اختصم لا يعقل الا بفاعلين في وقت واحد فلو ذهبت تجعلها للترتيب لأدى الى أن لايكون لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال ، وكذلك قوله : « سيان قعودك وقيامك » ، لأنك لو ذهبت تجعلها للترتيب لفسد المعنى لأنه يؤدي الى الأخبار عن الواحد ، بالمساواة وهو محال .

قوله : وقول سيبويه ولم تجعل للرجل منزلة يكون بها أولى من الحمار وكأنك قلت : مررت بهما .

قال الشيخ : يعني اذا قلت : مررت بزيد وحمار ، ولم يرد بنفي المنزلة الا باعتبار نسبة المرور اليه والا فلا يشك ذو أرب أن تقديم زيد على الحمار لمنزلته وشرفه وذلك جار في كلامهم

(١) ما بين المعقوفين ساقطة في الاصل وإثباتها يستقيم معه الكلام .

كثيراً لأنَّهم يقدمونَ الأشرفَ ولكن ليسَ للغرضِ الذي نحنُ فيه من أنَّ التقديمَ لا يوجبُ لهُ مزيةً[1] على الحمارِ بالنسبةِ الى المرورِ .

[(فصل) قولهُ : والفاءُ وثمَّ وحتَّى الى آخره][2] .

قالَ الشيخُ : وأمَّا الفاءُ فمعناها أنَّ الثاني عقيبُ الاولِ من غيرِ مهلةٍ ، كقولكَ : جاءَ زيدٌ فعمروٌ ، فقد فارقتْ [الفاءُ[3]] الواوَ لِمَا فيها من الترتيبِ والتعقيبِ فيها على حسبَ ما يُعَدُّ في العادةِ تعقيباً لا على سبيلِ المضايقةِ قرُبَ شيئينِ بعدَ الثاني عقيبْ الاولِ في العادةِ وانْ كانَ بينهما أزمانٌ كثيرةٌ كقوله تعالى : { ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْماً }[4] .

وثمَّ معناها الترتيبُ إلاَّ أنَّ بينهما مهلةً ، وقد فارقتِ الواوَ بالترتيبِ وفارقتِ الفاءَ المهلةِ ، « وقولُ سيبويه في قولهم : مررتُ برجلٍ ثم امرأةٍ فالمرورُ ههنا مروران » لأنَّهُ لمَّا دلتْ ثم على المهلةِ وجبَ الحكمُ بانقطاعِ المرورِ بالرجلِ قبلَ المرورِ بالمرأةِ ، فيكونُ المرورُ بالمرأةِ مروراً ثانياً[5] ، وأوردَ الآيتينِ اعتراضاً على القولِ في معنى الفاءِ وثمَّ ، فأمَّا الفاءُ فهي في ظاهرِ الآيةِ تدلُ على أنَّ الثاني قبلَ الاولِ وهو عكسُ ما تقدَّمَ ، وأما ثمَّ في الآيةِ فكذلكَ . وأجابَ

---

(1) انظر ابن يعيش ٨/٩٣ .
(2) ما بين المعقوفين : زيادة عن س .
(3) (الفاء) : زيادة عن و ، ر .
(4) سورة المؤمنون الآية : ١٤ .
(5) انظر ابن يعيش ٨/٩٥ .

~ حتى ~

عن الفاء بقوله : محمول على أنه لما أهلكها حكم البأس جاءها فكأنه قال : أهلكناها فحكم عقيب الاهلاك أن البأس جاءها وهو ظاهر في الجواب • ويجوز أن يكون المراد باهلكناها [١٣٠ظ] حكمنا باهلاكها فجاءها بأسنا عقيب الحكم عليها ، ومعنى الحكم عليها ارادة وقوعه بهم • وأجاب عن ثم بأن المراد بقوله : { ثم اهتدى }[1] ، ثم دام ذلك لأن الغفران متوقف على العاقبة ، وهو ظاهر في الجواب ، ويجوز أن يكون المراد بقوله : ثم اهتدى الى سلوك سبيل الاستقامة فيما يقع له من الوقائع بعد ذلك •

وحتى : معناها الغاية والانتهاء وإن ما قبلها يقضي شيئاً فشيئاً الى أن يبلغ اليه فلذلك وجب أن يكون جزءاً من المعطوف عليه وهي محمولة عندهم على الجارة فلذلك لم يأت فيها ما يلاقي آخر جزء كقولك : نمت البارحة حتى الصباح ، وجاء[2] ذلك في الجارة جعلوا للأصل على الفرع مزية بمعناها المذكور يفارق أخواتها الثلاث •

قوله : وأو وإما وأم الثلاثة لاثبات الحكم لأحد المذكورين •

قال الشيخ : [معطوف ومعطوف عليه[3]] من غير تعيين ، وهو في أو وإما ظاهر ، ألا ترى أنك اذا قلت : جاءني زيد أو عمرو فأدت مثبت المجيء لواحد منهما لا بعينه ولا يلزم أن يكون المتكلم شاكاً بل قد يبهم ذلك على السامع وقد يكون شاكاً ، وأما تحقيقه في أم فانك اذا قلت : أ زيد عندك أم عمرو ؟ فأنت عالم

(١) سورة طه الآية : ٨٢ •
(٢) في ر : (جاز) •
(٣) (معطوف ومعطوف عليه) : زيادة عن و ، ر •

بأنَّ أحدهما عنده، ولكنَّك لا تعلم تعينه، فقد تضمن كلامك اثبات الحكم لواحدٍ منهما من غير تعيين، وإنَّما لم يقع في[1] لأنَّ وضعها للاستفهام فضادت الأمرَ لذلك، لأنَّ الجملة الواحدة لا تكون أمراً استفهاماً وإنَّما وقعت في الخبر اذا كانت[2] منقطعة، لأنَّها مقدرة بجملتين مخبر في الاولى أولاً، ثم أوردَ الشكَ بعدَ ذلك فجيء بالجملة الاستفهامية ولذلك تقول في إعراب قولك: أمْ شاءٌ خبرٌ مبتدأ وتقديره أمْ هي شاءٌ، بهذا معنى قوله: «والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً»، وإلا فلتحقيق أنَّ أمْ لا تقع في الخبر أصلاً لملازمتها الاستفهام، ثم مثَّل بالمنقطعة خاصةً ووقوعها في الاستفهام والخبر جميعاً على ما فُسرَ.

قوله: تقول في الاستفهام أ زيدٌ عندكَ أمْ عندكَ عمروٌ ؟

قالَ الشيخ: فكرَّر عندكَ لتحقيق أنَّها المنقطعة، لأنَّ المتصلة لا تكون كذلكَ بلْ يلزمُ أنْ يقعَ المشكوكُ فيه[3] بعدَ الهمزةِ والآخر بعدَ أمْ[4]، إنْ كانت القضية في أحد جزئي الجملة كقولك: أ زيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ ؟، وأقائمٌ زيدٌ أمْ قاعدٌ ؟، ولو قلت: أ زيدٌ عندك أمْ في الدارِ ؟ أو أعندكَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ لم يكن مستقيماً[5] فإنْ كانَ الشكُ في الجملتين ولم يشتركا في أحدِ الجزئين وجبَ ذكرهما جميعاً كلَّ واحدةٍ منهما في الموضع الذي كانَ موضعَ المفردِ، كقولكَ: أقامَ زيدٌ أمْ قعدَ عمروٌ ؟ ولذلكَ لا تُميزُ هذه عن المنقطعة إلاَّ بالقصدِ لاحتمالِ الامرين جميعاً في جميعِ مواضعها، وأمَّا

---

(1) في ل: (أمّ)، وهو خطأ.

(2) في ل: (خبرية)، وهو وهم.

(3) في ل: (فيها)، وهو خطأ.

(4) في ل: (مع وجوب حذف الخبر).

(5) في ل: (وكذلك أ زيدٌ عندك أمْ عمروٌ عندكَ؟ لِمَا ذكرناه).

المنقطعةُ فوضعها على أنْ تأتيَ كالاضرابَ عن الجملةِ المقدمةِ استفهاميةً كانت أو خبريةً وقد مثلها جميعاً •

(فصل) قولهُ : والفصلُ بينَ أوْ وأمْ في قولك : أزيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ ؟ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : قد تقدَّم أنَّ وضعَ (أمْ) للعلمِ بأحدِ الامرينِ، وأمَّا (أوْ) فليستْ كذلكَ فاذا عُلِمَ الفرقُ بينهما فأنتَ معَ (أمْ) عالمٌ بأنَّ أحدهما عندهُ مستفهمٌ عن التعيينِ ومعَ (أوْ) مستفهمٌ عن واحدٍ منهما عندكَ ؟ ومن ثم كانَ جوابهُ بنعمْ أوْ لا مستقيماً ، ولم يكنْ ذلكَ مستقيماً في (أمْ) لأنَّ السؤالَ عن التعيينِ ، ولا إشكالَ في الفرقَ بينهما في مثل هذهِ المسائلِ وانَّما الاشكالُ في استعمالهما على غيرِ ذلكَ ، وهو أنَّهم استعملوا الهمزةَ وأمْ في معنى التسويةِ من غيرِ استفهامٍ كقولكَ : سواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ ؟ واستعملوا الجملتينِ والثانيةُ معطوفةٌ بأوْ في معنى الحالِ ، كقولكَ : أنا أضربُ زيداً أقامَ أو قعدَ ؟ فمثل ذلكَ يلتبسُ فيهِ موضعُ أمْ بموضعِ أوْ ، وأوردَ سيبويه قوله[1] :

٢٣٩ ما أُبَالي أنَبَّ بِالحُزْنِ تَيْسٌ
أمْ لَحَاني بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

(١) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة قالها في يوم أحد يفتخر بها على ابن الزبعرى ، أنَبَّ : من نبيب التيس صوته عند هياجه• الحزنُ: الحزن بفتح الحاء ما غلظ من الارض، الكتاب ٤٨٨/١، المقتضب ٢٩٨/٣ ، مجاز القرآن ١٥٨/٢ ، امالي ابن الحاجب ٢٩٩ ، الخزانة ٤٦١/٤ ، الحجة للفارسي ٢٠٣/١ ، في الديوان (ألَبَّ) مكان (أنَبَّ) ، الديوان ط • تونس ١٢٨١هـ ص ٨٩ •

على أنه مختص بأمْ ، وأوردَ سيبويه قولهُ :

٢٤٠ ولَسْتُ أُبَالي بَعْـدَ يَوْمٍ مُطَرِّفٍ
حتُوفَ المَنَايَا أكثَـرَتْ أوْ أقلَّتِ (١)

على أنَّهُ من مواضعِ أوْ والفرقُ بينهما أنَّ قولـهُ : أنَبَّ بالحزنِ تيسٌ » وقعَ مفعولاً لأُبَالي فوجبَ أنْ يكونَ من مواضـع أمْ (٢) اذ لا معنى للحال فيهِ ، وإنَّما المرادُ ههنا المباليَ بهِ . وأيضاً فنَّهُ لا ضميرَ في أنتَ فيكونُ كصاحبِ [١٣١ و] الحـالِ فيكونُ حالاً ، وأما قولهُ : « حتوفَ المَنايا أكثرتْ » فقد ذكرَ مفعولَ أُبَالي وهـو قولهُ : « حتوفَ المَنايا » فلم يبقَ إلاَّ الحالُ في كلٍّ واحدٍ من الفعلينِ ضميرَ صاحبهِ ، وأوردَ قولهُ (٣) :

٢٤١ـ إذا ما انتهَى علمي تَنَاهَيْتُ عندَهُ
أطَالَ فَأمْلَـى أوْ تَنَاهـى فَأقْصَـرا

على أنَّهُ من مواضع أو وقد ظهرَ الأمرُ فيه بما تقدمَ فهـذهِ هـي المواضعُ التي يلتبسُ فيها موضعُ أمْ بموضعِ أوْ وكثيراً ما يقعُ فيهـا

---

(١) البيت لم يُعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ، الحتوفُ : مفردها حتفٌ وهو قضاء الموت ، فالشاعر بين أن رزية المفقود عظيمة ولا يبالي بعدها بكثرة الرزايـا أو قلتهـا ، الـكتاب ١/٢٩٠ .

(٢) (إذ) : ساقطة من ل .

(٣) البيت لزياد بن زيد العذري ـ شاعر اسلامي من بادية الحجاز، أملى : من الملى وهو الزمن الطويل ، تناهى : انتهى الى أمد محـدود . الـكتاب ١/٤٩٠ ، المقتضب ٣/٣٠٢ ، أمالي ابن الحاجب ٣٠٠ ، الخزانة ٤/٤٦٩ .

المتأخرونَ في كلامِهم وأشعارهم فلا يفرقونَ بينهما ، وشرطُ استعمالِ أمْ في هذهِ المواضعِ أيضاً أنْ تسبقها الهمزةُ ، وشرطُ استعمالِ أوْ أنْ لا تسبقها همزةٌ على نحو ما تقدّمَ في الأمثلةِ .

(فصل) قوله : ويُقالُ في أوْ وإمّا أنّهما للشكِّ .

قالَ الشيخُ : وإنّما قالَ ويُقالُ تنبيهاً على أنّ ذلكَ ليسَ بلازمٍ إذْ قد يكونُ المتكلمُ غيرَ شاكٍ ، بلْ يكونُ مبهماً ، وأمّا في الامرِ فيُقالُ للتخييرِ والاباحة على أنّ وضعَها ما تقدّمَ من إثباتِ الحكمِ لأحدِ الامرينِ إلاّ أنّهُ إنْ جعلتْ قرينةٌ يفهمُ معها أنّ الآمرَ غيرُ حاجرٍ عن[1] الآخرِ مثل قوله : « جالسِ الحسنَ[2] أوْ ابن سيرين[3] وتعلّمْ إمّا الفقهَ وإمّا النحوَ » سُمّيَ إباحةً ولا يُسمى تخييراً ، وهو لأحدِ أمرينِ في الموضعين أمّا في التخييرِ فلا إشكالَ ، وأمّا في الاباحةِ فانّكَ اذا قلتَ : تعلّمْ الفقهَ أوْ النحوَ فتعلّمُ الأمور أحدهما فانّهُ ممتثلٌ لا محالةَ وإنّما أخذتَ نفيَ الحجرِ عن الآخرينَ من أمرٍ خارجٍ عن ذلكَ وقد استشكلَ بعضهم وقوعَ (أوْ) في النهي في مثلِ قولهِ تعالى : { ولا تُطِعْ منْهُمْ آثماً

(١) في ل : (في) ، وهو تحريف .

(٢) الحسن : هو الحسن بن ابي الحسن يسار السيد الامام أبو سعيد البصري امام زمانه قرأ على حطان بن عبدالله الرقاشي عن أبي موسى الاشعري ، روى عنه أبو عمرو بن العلاء تُوفي سنة ١٢٠هـ غاية النهاية ١/٢٣٥ ، القاموس الاسلامي ١/٠٣٠ .

(٣) هوا بو بكر محمد بن سيرين بن ابي عمرة البصري مولى أنس ابن مالك روى عن أنس بن مالك وعن زيد بن ثابت وأبي هريرة توفي سنة ١١٠هـ . غاية النهاية ٢/١٥١ ، ابن خلكان ٣/٣٢١ .

أو كَفُوراً }[1] ، وههنا لو انتهى عن أحدهما لم يمتثلْ ولم يعدْ ممتثلاً إلاّ بالانتهاء عنهما جميعاً ومن ثمَّ حملها بعضهم على انّها بمعنى الواو[2] وقالَ : التقديرُ آثماً وكفوراً والأولى أن تبقى على بابها وإنّما جاءَ التعميمُ فيهما من أمرٍ وراءَ ذلكَ ، وهو النهي الذي فيه معنى النفي ، لأنَّ المعنى قبلَ وجودِ النهي تُطِعْ آثماً أو كفورا أي واحداً منهما فاذا جاءَ النهي وردَ على ما كانَ ثابتاً في المعنى فيصيرُ المعنى تُطعْ واحداً منهما فيجيء التعميمُ فيهما من جهة النهي الداخلِ وهي على بابها فيما ذكرناهُ لأنّهُ لا يحصلُ الانتهاءُ من أحدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الاثبات فانّهُ قد يفعلُ أحدهما دونَ الآخر فهذا معنىً دقيقٌ يُعلَمُ به أنَّ أَوْ في الآية على بابها وأنَّ التعميمَ لا يجيء منهما وإنّما جاءَ من جهةِ المضمومِ اليها على ما ذكرناهُ .

(فصل) قولهُ : وبينَ أَوْ وإمّا من الفصلِ الى آخرهِ .

قال الشيخُ : أمّا الفصلُ بينَ أمْ وأختيها فواضحٌ في الاستفهامِ وغيره ، وأمّا الفصل بينَ أوْ وإمّا فليس إلاّ باعتبارِ أمرٍ لفظي ، وهو أنّه يُشتَرطُ في إمّا أنْ تكونَ مقدمةً قبلَ المعطوفِ عليه إمّا أُخرى كقولك : جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ وقد بيَّن إفادة التقدمَ ، وهذا التقديمُ واجبٌ في إمّا وجائزٌ في أوْ بشرطِ أنْ يكونَ المتقدمُ إمّا أيضاً كقولك : جاءني إمّا زيدٌ أوْ عمروٌ ، « ولم يعدِ الشيخُ أبو علي الفارسي « إمّا » في حروفِ العطفِ لدخولِ العاطفِ عليها

(١) سورة الانسان الآية : ٢٤ .

(٢) قال الفراء : فيكون في المعنى في أو أو قريباً من معنى الواو . معاني القرآن ٣/٢١٩ .

ووقوعها قبل المعطوف عليه[1] ، وكلا الامرين محتمل لمَّا صار اليه ، أما الأول فاما ثبت من أنَّهم لا يجمعون بين حرفي عطف ، وأما الثاني فلما ثبت عن أنَّ حرف العطف شرطه المتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه ، والجواب أنَّا نقول : لا نسلم أولاً أنَّ الواو في وأما حرف عطف دخل على إمَّا بل قولنا : وإمَّا حرف عطف ولا يبعد في أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع ، ثم ولو سُلِّم ذلك فلا بعد في أن يكون دخل على إمَّا لغرض الجمع بينه وبين إمَّا المتقدمة ، وتكون إمَّا نفسها لغرض الجمع بين ما بعد إمَّا المتقدمة وهذا هو الصحيح ، والذي يحققه أنَّهم يقولون : جاءني إمَّا زيد أو عمرو ويوقعون (أو) موقع قولهم وإمَّا فلولا أنَّها حرف عطف لم يقع حرف العطف بمعناها من كل وجه ، وأو عطف باتفاق وتحقق ما قدمناه أنَّهم لمَّا أوقعوا (أو) موقع قولهم وإمَّا استغنوا عن الواو قبلها لما ذكرناه من أنَّ الغرض بالواو في (وإمَّا) على أختها فلما انتفى ما جيء بها لأجله حذفوها ، وأما وقوعها قبل المعطوف عليه فنقول : ليست المتقدمة حرف عطف باتفاق فلا معنى لقول القائل إنَّ حرف العطف متقدم ، وإنَّما قُدِّم [١٣١ ظ] ما بعده لما فيه من معنى الشك فيما يأتي بعده ، وقصد أنْ يكون على لفظ ما بعده لما فيه من معنى الشك فثبت أنَّ الاولى للشك المحض من غير عطف والثاني لهما جميعاً .

قوله : ولا وبل ولكن .

(١) انظر الايضاح للفارسي ص ٢٨٥ ، ٢٩٥ .

قالَ الشيخُ : ثلاثتها يحصلُ معها(1) ثبوتُ الحكمِ الواحدِ بعينه ثم تفترقُ بعدَ ذلكَ فلا تفارقهما في أنَّ الحكمَ للاولِ دون الثاني لقولكَ : جاء زيدٌ لا عمروٌ • وأمَّا الفرقُ بينَ بلْ ولكنْ وإنْ اتفقا في أنَّ الحكمَ للثاني ، فهو إنَّ (لكنْ) وضعها على مخالفة ما بعدها لمَا قبلها ، والكلامُ ههنا في عطفِ المفردِ بها ولا يستقيمُ تقديرهُ إلَّا مثبتاً لامتناع تقدير النفي في المفردِ ، واذا وجب أنْ يكون مثبتاً وجب أنْ يكونَ ما قبلها نفياً كقولك : ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ ، ولو قلتَ : جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يجزْ لِمَا ذكرناهُ ، وأمَّا « بَلْ » فللاضرابِ مطلقاً مثبتاً كانَ الاولُ أو منفياً ، فاذا قلتَ : جاءني زيدٌ بلْ عمرٌ فقد أضربتَ عن نسبةِ المجيء الى زيدٍ وأثبتهُ لعمروٍ ، فهو اذن من بابِ الغلط فيكونُ عمروٌ غير جاءٍ كأنَّكَ قلتَ : ما جاءني عمروٌ ، ويجوز أنْ يكونَ مثبتاً لعمرو المجيء فلا يكونُ غلطاً •

ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ النفي

قالَ صاحب الكتابِ : وهي مَا ولَا ولَمْ ولمَّا ولَنْ وإنْ •

قالَ الشيخُ : فَمَا لنفي الحالِ كقولكَ : ما زيدٌ منطلقٌ أو منطلقاً على اللغتين ، والدليلُ على أنَّها للحالِ أنَّ المفهومَ من قولك : ما زيدٌ قائماً نفي القيام في الزمنِ الذي أخبرتَ فانْ زعمَ زاعمٌ أنَّ ذلكَ من قبيلِ الاخبارِ عن الشيء كما في قولك : زيدٌ قائمٌ ، فليسَ بمستقيمٍ لأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لكانتْ لمجردِ النفي ، ولو كانتْ لمجردِ النفي لجازَ إنْ تكرِمْني ما أكرِمْكَ ، وأُريدُ أن ما تقومَ كما جازَ ذلكَ في (لا) ، في مثلِ قولكَ : إنْ تكرمْني

(1) (لثبوت) : في و ، ر •

لا أكرمكَ ، لمَّا كانتْ ما للحالِ كرهو أنْ يدخلوا عليهـا حـرفَ الاستقبالِ كما امتنعَ في الاثباتِ إنْ تكرمني قد اكرمتكَ ولا بُعدَ في استعمالها للماضي والمستقبل عندَ قيـام القرائنِ ، قالَ اللهُ تعـالى حكايةً عن الكفار : { وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ }[1] ، { وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ }[2] ، وفي المـاضي حكايةً قولهم : { مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ }[3] ، فإنَّه وردَ التعليلُ على معنى كراهـةِ أنْ يقولوا : عندَ إقامةِ الحجة عليهم ما جاءنا في الدنيا من بشيرٍ ولا نذيرٍ ، وهذا للماضي المحقق ، وأمثال ذلكَ كثيرةٌ ، وقد أوردَ قولَ سيبويه مقرراً لمعنى الحال ، لأنَّهُ جعلها في النفي جواباً لقـد في الاثباتِ ، ولا ريبَ أنَّ قد للتقريبِ منالحالِ فلذلكَ جُعلَ جواباً لها في النفي ثم جعلَ سيبويه فيها معنى التأكيد ، لأنَّها جرَتْ موضعَ قـد في النفي فكما أنَّ (قد) فيها معنى التوكيدِ فكذلكَ ما جُعِلَ جواباً لها[4] •

فصل قولهُ : ولَا لنفي المستقبلِ في قولكَ : لا يفعلُ •

قالَ الشيخُ : فموضوعُ (لا) النفي المستقبلِ اذا قلتَ لا يقومُ زيدٌ فمعناه نفي القيامِ في المستقبلِ كما في (لَنْ) وإنْ كانتْ (لَنْ)[5] آكدَ منها ثم قررهُ بقولِ سيبويه « نفياً لقولِ القائلِ هـو يفعلُ ولـم يقعِ الفعل[6] » واذا لم يقعْ فهو مستقبلٌ •

(1) سورة الدخان الآية : ٣٥ •
(2) سورة الانعام الآية : ٢٩ •
(3) سورة المائدة الآية : ١٩ •
(4) انظر الكتاب ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ •
(5) في ب : (إنْ) •
(6) الكتاب ٢/٣٠٦ •

قولُه : وتنفي بها نفياً عاماً في قولكَ : لا رجلَ في الدارِ .

قالَ الشيخُ : مستقيمٌ ، وأما قولُه « وغيرُ عامٍ في قولكَ : لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ » ، فهذا غيرُ مستقيمٍ ولا خلاف عند أصحابِ العمومِ أنّهُ مستفادٌ منهُ العمومُ كما في لا رجلَ في الدارِ ، وإنْ كانَ لا رجلَ في الدارِ أقوى في الدلالة عليه إمّا لكونه نصّاً ، أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسببُ العمومِ أنّها نكرةٌ في سياقِ النفي ، والنكرةُ في سياقِ النفي تعمُّ فلم يصحَّ قولُه : وغيرُ عامٍ في قولكَ : لا رجلٌ في الدارِ ، ولا امرأةٌ لما تبيّنَ أنّهُ عامٌ ، والظاهرُ منه التصنيف . وتنفي به نفياً عاماً في قولكَ : لا رجلَ في الدارِ ، ولا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ وغيرُ عامٍ في قولكَ : « لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو » فنُقِلَ مخلّطاً . قولُه : « ولنفي الامرِ » غيرُ مستقيمٍ في ظاهرِه ؟ لأنّهُ إنْ أرادَ الامرَ الذي هو ضدُّ النهي (فليسَ صيغةَ النهي موضوعةً لنفيِه ، ألا ترى أنّكَ اذا قلتَ : لا تزنِ)[1] فليسَ المقصودُ نفيَ الامرِ بالزنا ، لأنّهُ لو كانَ كذلكَ فَزَنا المنهي لم يعصِ ، لأنّهُ لم يحتمِلْ سوى نفي [١٣٢ و] الامرِ بِه ، ونفي الامرِ بِه لا يجعلُه محرّماً كما في جميعِ المباحاتِ ، وإنْ أرادَ بِهِ الامرَ الذي هو واحدُ الامورِ لم يكنْ مستقيماً لأنَّ ما تقدّمَ قبلهُ لنفي الامرِ أيضاً ، ألا ترى أنَّ قولكَ : لا رجلٌ ولا زيدٌ نفيٌ لأمرٍ ، وكلُّ موضعٍ يقعُ فيهِ كذلكَ فلمْ يكنْ لتخصيصِ النهي بذلكَ على هذا التفسيرِ معنىً ، والظاهرُ أنّهُ لم يقصدْ إلاّ الوجهَ الاولَ وأرادَ أنْ لا يخرجَ لا عن معنى النفي ولكنّهُ كانَ يحتاجُ الى أنْ يبيّنَ مع ذلكَ أنّها لطلب التركِ ولعلّهُ استغنى عنهُ بقولِه : « ويُسمّى النهي » ، ولو قالَ : وهو النهي كانَ أقربُ الى المقصودِ قولُه :

---

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ر .

« والدعاءُ في قولِهم لا رَعاهُ اللهُ » فالظاهر أنّهُ عطفَ قولَهُ والدعاءُ على الأمرِ كأنّهُ قالَ : ولنفي الدعاءِ وذلكَ يُفهَمُ من غرضهِ في أنَّ مقصودَهُ جعلها للنفي في كلِّ موضعٍ ، واذا جُعِلَت الناهيةُ كذلكَ فهي ههنا أقربُ ، والكلامُ عليه كالكلامِ عليهِ في النهي[1] فإنْ حُمِلَ قولَهُ : « والدعاءُ معطوفاً » على قولِهِ : « ولنفي » كانَ معناهُ وللدعاءِ أي ويكونُ للدعاءِ كانَ مستقيماً ولا يردُ عليهِ ما تقدَّمَ إلاَّ أنَّ الظاهرَ من سياقِ كلامهِ خلافهُ على ما تقدَّمَ •

(فصل) قولهُ : ولَمْ ولمَّا لقلبِ معنى المضارعِ الى الماضي ونفيهِ •

قالَ الشيخُ : لَمْ ولمَّا تدخلُ على المضارعِ فيُقلَبُ معناهُ الى الماضي ، ألا ترى أنّكَ اذا قلتَ : لَمْ يقمْ ولمَّا يقعدْ فمعناهُ نفي الماضي حتّى كأنّكَ قلتَ : ما قامَ وما قعدَ فيقومُ ويقعدُ وغيرهما في مثلِ ذلكَ ألفاظٌ مضارعةٌ بلا خلافٍ ومعناهما الماضي بقرينةٍ دخلتْ عليهما وهي لَمْ ولمَّا ، فهذا لا يخالفُ أحدٌ فيهِ ، وقد عبَّرَ بعضهم عن ذلكَ بأنْ قالَ : لَمْ ولمَّا تقلبُ لفظَ الماضي الى المضارعِ ، [وهؤلاءِ وإنْ لم يكنْ بينهم وبينَ الآخرينَ خلافٌ في المعنى إلاَّ أنَّ العبارةَ ليستْ بجيدةٍ ، لأنَّ قولهم : تقلبُ لفظَ الماضي الى المضارعِ][2] مما يوهمُ صحةَ دخولِ لَمْ على الماضي وليسَ كذلكَ • وأيضاً فانّهُ يوهمُ أنَّ المضارعَ على معناهُ لأنّهُ لم يقلْ إلاَّ أنّها تقلبُ ذلكَ اللفظَ الى لفظِ المضارعِ ، ولم يعرضْ أنَّ معنى[3]

(١) في و ، ر س : (النفي) •
(٢) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل •
(٣) في ل : (لفظ) •

المضي مرادٌ وكانَ الاولُ أولى لذلكَ وبينهما من الفرقِ ما ذكرناه وليسَ في بقيةِ الفصل إشكالٌ .

(فصل) قوله : ولَنْ لتأكيدِ ما تعطيه (لا) مِنْ نفي المستقبل .

قالَ الشيخُ : ومثّله بالمثالينَ لما في قوله تعالى : { فَلَنْ أَبْرَحَ الأرضَ }[1] ، من القرائنِ التي تدلُّ على قصدِ المبالغةِ في النفي فلذلك عبَّرَ بما يدلُّ على توكيدِ النفي . وقالَ الخليلُ : أصلها لا أنْ[2] ، وقالَ الفراءُ : أصلها لا قُلِبَتْ ألِفها نوناً[3] وكِلا القولين غيرُ جيدٍ ، أمَّا قولُ الخليلِ فغيرُ مستقيمٍ ، لأنَّهُ لا يجوزُ أنْ يقولَ لا أنْ تقومَ ويجوزُ لَنْ يقومَ ولو كانَ أصلاً لكانَ الظاهرُ جوازهُ ، فإنْ زعمَ أنَّها غُيِّرَتْ لفظاً ومعنىً فليسَ بمستقيمٍ لما يلزمُ من مخالفةِ القياسِ من غيرِ حاجةٍ ، ومخالفةُ القياسِ فيها من أوجهٍ : منها أنَّ قياسَ الهمزةِ أنْ لا تُحذفَ . ومنها أنَّ قياسَ ما بعدَ (أنْ) لا يُقدَّمُ عليها ، وههنا يجوزُ أنْ تقول : زيداً لَنْ أضربَ ، فلو كانت (لا أنْ) لم يجزْ . وأمَّا قولُ الفراء فَيَرِدُ عليه ما وردَ على الخليلِ في مخالفةِ القياسِ من أنَّ أصلَ الحروفِ ألاَّ يبدلَ فيها ومن أنَّ تقديمَ المعمولِ على (لا) غيرُ سائغٍ ، لا تقولُ : عمراً لا يضربُ زيدٌ فثبتَ أنَّ القولَ ما قالهُ سيبويه ، وهو الصحيحُ[4] .

---

(١) سورة يوسف الآية : ٨٠ .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٠٧ .

(٣) انظر ابن يعيش ٨/١١٢ .

(٤) قوله سيبويه هو : ليس في (لَنْ) زيادة ولكنها بمنزلةِ شيء على حرفين فهي بمنزلة لم في حروف الجزم . الكتاب ١/٤٠٧ .

(فصل) قوله : وإنْ بمنزلة ما في نفي الحال .

قال الشيخ : يعني في معناها وقد تقدم ، وتدخل على الجمل كما تدخل ، ومثّل بالجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية ، واختلف في العمل وأكثر الناس لا يجيزونه وأجازه المبرد حملا لها على اختها « ما »(1) وهو مجرد قياس ، واللغة لا تثبت قياساً .
والدليل على أنّ اللغة لا تثبت قياساً الاطباق على أنّ البيت والبحر لا تسمّى قارورة وإنْ كانَ مستقراً فيهما ولو كان (2) بالقياس لسمّي ذلك كله قارورة(3) ، وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وإنْ لم يُسمع من العرب غير هذا اللفظ بقياس ، بل داخل بطريق عام عنهم وهو علمنا من استقراء كلامهم بأنّ كلّ من نسب اليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيدٌ ونظائره في هذا العموم ، ووزانه أنْ يقول الشيخ : كلُّ مسكر حرام ، فاذا حرّمنا المزْر(4) لم تحرّمه بالقياس وإنّما حرّمناه بطريق العموم ، وإنْ لم يكنْ للمزْر بخصوصيته ذكرٌ كما في قوله : قام زيدٌ . فإنْ زعم المبرد أنّه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم فانّه لا يلزم من العلم باعمالهم (مَا) العلم باعمالهم (إنْ) ، وأيضاً فانّ إعمال (مَا) على خلاف القياس [١٣٢ ظ] عند الذين يعملونها ، وما خرج عن القياس لا يقاس عليه .

---

(1) قال المبرد : وتكون (أنْ) بمعنى (مَا) ، تقول : إن زيدٌ منطلق ، أي ما زيد منطلق . المقتضب ٢/٣٦١ .
(2) في ل : (ولو ثبتت اللغة بالقياس) .
(3) الدليل والمثال لأبي البركات ابن الانباري ، ذكره ابن الحاجب ولم يشر الى المصدر ولا الى صاحب المصدر . انظر لمع الادلة ص ٩٩ ، ١٠٠ .
(4) المزْرُ : ضرب من الاشربة ، قال ابن عمر (رضي الله عنه) : هو من الذرة . (مختار الصحاح لعبدالقادر الرازي المطبعة الاميرية القاهرة ١٩٢٢) مادة (مِزْرُ) ص ٦٢٣ .

ومن أصناف الحروف حروف التنبيه

قال صاحب الكتاب : وهي (هَا) و (ألا) و (أمَا) .

قال الشيخ : تدخل على الجمل كلها لتنبيه المخاطب على ما يُذكر بعدها خشية أن يفوته لغفلته شيء منها الا أن (هَا) اختُصت بدخولها أيضاً تنبيهاً على المفردات من أسماء الاشارة والضمائر على ما مثّله فيه فاذن لا تدخل (ألا وأمَا) إلا أول الكلام على الجمل وأمّا (هَا) فتدخل كما يدخلان ، وتدخل على الضمائر وأسماء الاشارة أيضاً وإن لم تكن أول الكلام .

ومن أصناف الحروف حروف النداء

قال الشيخ : وعدَّدها وسائر (وا) من حروف النداء لأنه جعل المندوب منادى وليس بمنادى في التحقيق لأن المنادى هو المطلوب إقباله والمندوب ليس كذلك وذلك لم يدخل (وا) إلا في الندبة خاصة ، ولو قلت : وا زيد وأنت تقصد النداء لم يجز ، وأمّا (يَا) فمشتركة في المنادى والمندوب جميعاً ، وأمّا بقيتها فمختصة بالمنادى فاذن هذه الحروف على ثلاثة أقسام : قسم للمنادى ، وقسم للمندوب ، وقسم مشترك بينهما ، وقسّمها أيضاً على ثلاثة أقسام للقريب وللبعيد وللمتوسط ، فوجب إخراج « وا » من هذه القسمة ولذلك جعلها قسماً برأسه ، فقال ووا للندبة خاصة ، وأورد قولهم : يا ألله إعتراضاً على قولهم : إن (يا) للبعيد ، فأجاب عنه بأن البعد بالنسبة الى الله تعالى إنّما هو بالنسبة الى البعد من احسانه واستجابة دعائه ، واذا استقصر الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فصحّ استعمال حرف البعد لذلك .

ومن أصناف الحروف حروفُ التصديق والايجاب

قولهُ : وهي نَعمْ وبَلى الى آخره •

قالَ الشيخُ : سُمِّيتْ حروفُ تصديقٍ ؛ لأنَّكَ تصدقُ بها ما يقولهُ المتكلمُ ، وذلكَ في غير (بَلى) واضح ، وقد يكونُ (بَلى) تصديقاً في مثل قول القائل : أَلَم أُحْسِنْ اليكَ ؟ فتقولُ : بلى ، فهذا تصديقٌ لقوله ؛ لأنَّ معنى قوله : أَلَمْ أحسنْ اليكَ ؟ إنِّي أحسنتُ اليكَ ، ولكنَّهُ لو قالَ : أحسنْتُ اليكَ فقالَ : بَلى لم يجزْ ، لأنَّ شرطها أنْ يكونَ النفي في كلامٍ من تجيبهُ ليثبتَ بها ما دخلَ عليه النفي في كلامِ المجابِ على ما سيأتي • فأمَّا (نَعَمْ) فتصدقُ بها ما يقولهُ المتكلمُ ، فإنْ كانَ استفهاماً أثبتَ بها ما بعدَ الاستفهامِ من إثباتٍ أو نفيٍ ، فاذا قالَ القائلُ : أقامَ زيدٌ ؟ فقلتَ : نعمْ فقد أثبتَ القيامَ ، واذا قالَ : أَلَمْ يقمْ زيدٌ ؟ فقلتَ : نعمْ قد نفيتَ القيامَ لأنَّها إثباتٌ لما بعدَ الاستفهامِ في كلامِ المُجابِ ، وبعدَ الاستفهامِ ههنا النفي فيكونُ إثباتاً للنفي المذكورِ • وأمَّا (بَلى) فلا تستعملُ إلاَّ بعد النفي لاثبات المنفي ، فاذا قالَ القائلُ : أَلَمْ يقمْ زيدٌ ؟ فقلتَ : بَلى فمعناهُ قامَ كقوله تعالى : { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلى }[1] ، ولذلكَ قالَ المفسرونَ لو قالوا : نعمْ لكانَ كفراً لما ذكرناهُ ، وأمَّا قولهُ تعالى بعدَ قوله : { لَوْ أنَّ اللهَ هَداني }[2] فلأنَّ معنى لَوْ أنَّ اللهَ هَداني ، ما هداني فجيءَ ببَلى لاثبات النفي في المعنى ولذلكَ حققهُ بقوله[3] : { قَدْ جاءَتْكَ آياتي }[4] ، وهي

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٢ •
(٢) سورة الزمر الآية : ٥٧ •
(٣) (بقوله) : ساقطة من ت •
(٤) سورة الزمر الآية : ٥٩ •

مِنْ أعظم الهدايات فصحّ أنْ تَرِدَ بَلى لِما ذكرناه مِن معنى النفي ، ولولا ذلك لم تأت بَلى[1] . « وأَجَلْ لا يُصدِّقُ بها إلاّ في الخبرِ خاصةً » هذا هو المعروفُ من كلامهم ، وقد زعمَ بعضهم أنّه يجوزُ أنْ يقعَ بعدَ الاستفهامِ أيضاً وليسَ ذلكَ بمعروفٍ . « وإنَّ كذلكَ » يعني يُجابُ بها في الخبرِ ، وقد تقدَّمَ أنَّ استعمالَ أنَّ في ذلكَ قليلٌ وأنَّ البيتَ[2] :

٢٤٢ـ « ويَقُلْنَ شَيْبٌ »

يحتَمِلُ أنْ تكونَ إنَّ[3] هي الناصبةُ محذوفةُ الخبرِ ، أي أنّه كذلكَ . « وجَيْرِ » نحوها أي نحو أجَلْ أو نحو إنَّ ، والكسرُ أكثرُ فيها ، وقد تُستعمَلُ بمعنى حقاً واذا جاءتْ كذلكَ فعلةُ بنائها إمّا اسمٌ من أسماء الافعال بمعنى حَقَّ ذلكَ كما تقولُ في تفسيرِ هَيْهاتَ لذلكَ بُعداً له وكثيراً ما تُفسَّرُ أسماء الافعال بالمصادرِ ، وأمّا لأنّهُ موافقٌ لجيرِ الذي هو حرفٌ في لفظهِ وأصلُ معناهُ في

---

(١) في ل : زيادة على بقية النسخ وهي : (قال الجوهري بَلَى توجب بها ما يقال لك لأنها تترك للنفي ، وأجل لا يصدق بها الا في لخبر خاصة ، هذا هو المعروف الكثير في كلامهم ، وقال الجوهري يُجاب بها ، يقال أنت ستخرج فتقول : أجل إلا أنه نعم أحسن منها في الاستخبار وهي أحسن منها في الخبر وان كذلك يجاب بها في الخبر) .

(٢) البيت نسبه ابن يعيش لابن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه ص ١٤٢ والبيت بتمامه :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنّهْ

قال سيبويه : إنّهْ : بمعنى نعم ، وقال الشيخ : إنّه كذلكَ بحذف الخبر ، الكتاب ١/٤٧٤ ، ابن يعيش ٨/٢٥ ، المغني ١/٣٨ .

(٣) (إنّ) : ساقطة في و ، ت ، شي ، س .

الحرفية التحقيقُ والاثباتُ كما قلناهُ في على اذا كانتْ اسماً ، ومعنى البيتِ في قولهِ[1] :

٢٤٣ـ وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أوّلُ مَشْرَبٍ
أجَلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

[١٣٣ و] والفردوسُ الظاهرُ أنّهُ أرادَ بهِ مكاناً معروفاً ولذلكَ أجابَ بقولهِ : « أجَلْ جَيْرِ » الى آخرهِ ، ووقعَ في المفصلِ « أنْ » كانتْ بالفتحِ وفي غيرهِ « إنْ » بالكسرِ وكلٌّ معنىً ، فالفتح على معنى أنّ ذلكَ قد تحققَ لأجلِ اباحةِ حيضانهِ وما تهدّمَ منهُ ، والكسرُ على معنى أنّ ذلكَ قد تحققَ إنْ كانتْ قد حصلتِ الاباحةُ لدعاثرهْ ، فظهرَ أنّ الفتحَ في المعنى المرادِ أقوى من الكسرِ . « وأي لا تُستعمَلُ إلاّ معَ القسمِ » يعني بعدَها ولم يُستَعمل[2] ذلكَ إلاّ معَ غيرِ الفعلِ فلا يُقالُ أقسمتُ باللهِ وإنّما[3] يُقالُ أي واللهِ وأي لعمري ، وذلكَ راجعٌ الى الاستقراءِ في كونهِ لم يُستعملْ إلاّ كذلكَ وإلاّ فهي وغيرها في تخصيصهم في ذلكَ سواء « وفي أي واللهِ ثلاثةُ أوجهٍ » أحدها أنْ تُفتَحَ الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ على خلافِ القياسِ في مثلِ ذلكَ ، لأنّ قياسَ الساكنينِ اذا كانَ الاولُ حرفَ مدٍّ ولينٍ أنْ يُحذَفَ الاولَ كما جاءَ الوجهُ الثالثُ ، ولكنهم كرهوا ههنا لئلا

---

(١) البيت لمضرس بن ربعي الاسدي من قصيدٍ له في الاصمعيات أوردها ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل كما ذكر البغدادي ، الفردوس اسم مكان قرب اليمامة ودعاثره : جمع الدعثور وهو الحوض المتثلم ، اُبيحَتْ : انتُهِكَتْ ، ابن يعيش ٨/١٢٤ ، المغني ١/١٢٠ ، لسان العرب مادة (دعر) ٤/٢٨٧ ، الخزانة ٤/٢٣٥ .

(٢) كذا في ل ، وفي بقية النسخ (يُسمَعْ) .

(٣) في ل : (ولكن) ، وما اثبتناه احسن .

يجيءَ لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورةً همزته فلا يُعرف معناه ، ففتحوا ليظهرَ أمرها بالفتح • والثاني أنْ يجمع بينهما وبين الساكن الذي بعدها ، وهو على خلاف القياس أيضاً ولكنَّه شبَّهه بمثل قولهم : ضآلين وجان ؛ لأنَّ الثاني مشدد تشبيهاً المنفصل بالمتصل كراهةَ إدائه لما ذكرناه ، والوجه الثالث وهو الجاري على القياس ، وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله •

ومن أصناف الحروف حروف الاستثناء

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي إلاَّ وحاشا وعدا وخلا في بعضِ اللغاتِ •

قالَ الشيخُ : قوله : « في بعضِ اللغاتِ » راجعٌ الى عدا وخلا في الظاهرِ لأنَّ جعلهما حرفين إنَّما هو في بعضِ اللغاتِ ولا ينبغي أنْ تكونَ حاشا معهما في ذلكَ ؛ لأنَّ كونها حرفاً هو اللغةُ المعروفةُ ، فهي على العكسِ من عدا وخلا فلا ينبغي أنْ تشرك معهما في قوله : « في بعضِ اللغاتِ » فيوهمُ التسويةَ وهو خلافُ ما عليه أمرهما •

ومن أصناف الحروف حرفا الخطاب

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهما الكافُ والتاءُ اللاحقتانِ علامةً للخطابِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : والفرقُ بينهما وبينَ أسماءِ الخطابِ أنَّ تلكَ موضوعةٌ لمن تخاطبه كما وضعت الأسماءُ كلها مسندةً أو مسنداً اليها كقولكَ : ضربتُ فهذا فاعلٌ نسبَ اليه الفعلُ كما تقولُ : ضربَ زيدٌ ، وإنْ كانتْ فيه دلالةٌ على الخطابِ ، لأنَّ وضعَهُ على أنَّه

اسمٌ للمخاطبِ وهذهِ موضوعةٌ علامةٌ معَ استقلالِ الكلامِ واستغنائه عنها باعتبارِ المسندِ والمسندِ اليهِ [للخطابِ][1] فوزانها وزانُ التنوينِ وياءِ النسبِ إلاّ أنّها انقسمتْ قسمينِ : قسمٌ تبيّنَ بهِ الخطابَ بالجملةِ كقولكَ : أرأيتكم وشبههُ ، (وقسمٌ تبيّنَ بهِ الخطابَ بالمفردِ وذلكَ على ضربينِ ، قسمٌ[2] يبيّنُ صاحبَ الاسمِ لابهامهِ كقولكَ : إيّاكَ وأنْتَ ،)[3] وقسمٌ يبيّنُ غيرُ صاحبِ الاسمِ الملحقةِ بهِ لاستغنائهِ عن بيانها ، كقولكَ : ذاكَ وذلكَ وشبههُ ، فأمّا كونها حرفاً في ذلكَ وبابهِ فمتفقٌ عليهِ ، وأمّا كونها حرفاً في مثلِ إيّاكَ فمختلفٌ فيهِ وقد تقدّمَ في المضمراتِ ما يغني فيهِ عن الاعادةِ ، وأمّا كونها حرفاً في أرأيتكم أعني الكافَ والميمَ فلأنّها لو كانت الكافُ اسماً لكانتْ مفعولاً لأرأيت ، وكانَ يجبُ أنْ يقولَ : أرأيتموكم لأنَّ الخطابَ لجماعةٍ ، واذا كانَ لجماعةٍ وجبَ أنْ يكونَ بالتاءِ والميمِ كما لو قالَ : علمتوكم قائمينَ ، فلمّا جاءَ غير ذلكَ عُلِمَ أنّهُ على غيرِ هذا الوجهِ . فإنْ قلتَ فهذا يلزمُكَ أيضاً فإنَّ التاءَ عندكَ للجماعةِ وهي اسمٌ فينبغي أنْ يكونَ أريتموكم ، قلتُ : لمّا كانت الكافُ والميمُ لمجردِ الخطابِ ، اختُصرَتِ التاءُ وحدها المعلمِ بأنّهم جماعةٌ بقولكَ كَمْ ، ألا ترى أنَّ الميمَ لم يؤتَ بها معَ التاءِ إلاّ لتجعلها للجماعةِ فالكافُ والميمُ أجدرُ . فإنْ قلتَ : فأجعلها على ما ذكرتَ والكافُ والميمُ اسمينِ ، قلتُ لا يستقيمُ لأمورٍ : منها جوازُ أريتُكَ زيداً ما صنعَ ولو جعلتَ الكافَ مفعولاً لا يستقيمُ المعنى ، لأنّهُ يصيّرُ المفعولَ الاولَ هو المخاطبُ ويصيّرُ مخبراً عنهُ بقولكَ ما صنعَ ، وليسَ فيهِ ضميرٌ يرجعُ اليهِ ، والمعنى

---

(1) (للخطابِ) : زيادة عن ل .

(2) في ل : (ضربٌ) ، ووهْ وهم .

(3) ما بين القوسين : ساقط من ر .

على خلافه . ومنها لزومُ مثلِ علمتكم[1] قائمين ، والسرُّ فيه أنَّ كلَّ واحدٍ من التاء والميم والكافِ مستقلٌ في الاسميةِ فوجب أنْ يُعطى لكلٍّ واحدٍ منهما [١٣٣ ظ] ما يستحقه في وضعه لأنَّهُ اسمٌ مستقلٌ بخلافِ أرأيكمْ فإنَّ التاءَ أتبعتِ الكافَ ، والميمُ بياناً لها[2] وعلامةً للمخاطبِ فيستغنى عن الميم التي هي بعضُ مدلولاتِ الكافِ والميم فلذلكَ استغنى عنها في أرأيتُكم ولم يستغنِ عنها في مثلِ علمتُموكمْ قائمينَ .

(فصل) قولهُ : وتلحقهما التثنيةُ والجمعُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ كافَ الخطابِ تلحقها الميمُ والالفُ التي تدلُّ على أنَّهُ معها للتثنيةِ والميمِ وحدَها لتدلَّ معها على أنَّهُ للجمعِ والنونِ تدلُّ على أنَّهُ للجمعِ المؤنثِ ، وتُكسَّرُ تدلُّ على أنَّهُ للمخاطبِ المؤنثِ فصيرُ لفظِها كلفظِ ضميرِ المخاطبِ سواء ، وليسَ يعني أنَّها تثنى وتُجمع ولذلكَ قال : « كما تلحقُ الضمائرُ » ومثَّلَ بذلكَ في بقيةِ الفصلِ .

(فصل) قولهُ : ونظيرُ الكافِ الهاءُ والياءُ وتثنيتها وجمعها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ الكلامُ فيما يلحقُ بأيَّا وأنَّهُ إنْ كانَ كافاً فللخطاب وإنْ كانَ غيرها فللمتكلمِ والغائبِ ، والخلافُ فيهِ بيانَ ما هو الأصحُّ فلا وجهَ لاعادتهِ .

(١) في ل : (علمتموكم) .

(٢) (في وضعه لأنه أسم) : في و .

ومن أصناف الحروف حروف الصلة

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي إنْ وأنْ وما ولا ومَنْ والباءُ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : يعني بحروفِ الصلةِ حروفُ الزيادةِ ، وسُمِّيَتْ حروفُ الصلةِ ، لأنَّهُ يتوصلُ بها الى زنةٍ أو اعرابٍ لم يكنْ عندَ حذفها ، فأمَّا إنْ فتزادُ بعدَ ما النافية قياساً كثيراً (وبعدَ ما المصدرية قليلاً)[1] ، وبعدَ لمَّا في قولكَ : لمَّا إنْ جاءَ زيدٌ أكرمتهُ قليلاً أيضاً ، وقولُ الفراء : إنَّهما حرفا نفي ترادفا كترادفِ حرفي التوكيد في قولكَ : إنَّ زيداً لقائم"[2] ليسَ بالجيدِ ، لأنَّهُ لم يعهدْ اجتماعُ حرفين بمعنى واحدٍ ، ومثلُ إنَّ زيداً لقائم قد فُصِلَ بينهما لذلك ، وأمَّا أنْ فتزادُ بعدَ لمَّا وقبلَ لو بعدَ القسمِ كثيراً وقلَّتْ في مثلِ قولهم : كأنْ ظبيةٍ ، وأمَّا مثلُ قولهِ تعالى : { وأنْ عسَى أنْ يكُونَ }[3] ، { وأنْ لو استَقَامُوا }[4] ، { وأنْ أقِمْ }[5] اختلفوا فيهِ فأجازَ بعضهم أنْ تكونَ زائدةً في الجميعِ وجعلها بعضهم مصدريةً في قولهِ : « وأنْ أقِمْ » مخففة من الثقيلةِ في قولهِ : { وأنْ عسَى أنْ يكُونَ }[6] ، { وأنْ لو استَقَامُوا }[7] ، وأمَّا (ما) فتزادُ بعدَ إنْ الشرطيةِ ومتَى وأينَ وإذا وأي ، وكيفما عندَ البصريينَ ،

---

(1) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(2) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ .
(3) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .
(4) سورة الجن الآية : ١٦ .
(5) وأنْ أقِمْ وجْهَكَ للدينِ حنيفاً ولا تكُونَنْ من المشركينَ
سورة يونس الآية : ١٠٥ .
(6) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .
(7) سورة الجن الآية : ١٦ .

وليستْ في إذْ مَا على القولِ بأنَّها اسمٌ ، وحينما زائـدةٌ لافادتهـا ما لم يكنْ مستفاداً دونـها وقد عُدَّتْ زائدةً في مثـلِ إنَّما زيـدٌ منطلقٌ ، والأولى أنْ لا يحكمَ بزيادتها لأنها مفيدةٌ ما لم يستفدْ عند حذفها من أوجهٍ : منها كفُّها لأنَّ عن العملِ ، ومنها تهيئةُ وقـوعِ الجملِ الفعلية [بعدها][1] ، ومنها أنَّها تفيـدُ الحصرِ ، فاذا قلتَ : إنَّما زيدٌ قائمٌ فمعناه ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ وليسَ ذلكَ معنى إنَّ زيـداً قائمٌ ويظهرُ لكَ ذلكَ بقولهم : إنَّما ضربَ زيدٌ ، ألا ترى أنَّكَ لو قدَّرتَ ضارباً غيره لكنَّ خلفاً كما لو قلتَ : ما ضربَ إلاَّ زيـدٌ ، فثبتَ أنَّهـا غيرُ زائـدةٍ ، وتزادُ بينَ غـيرِ ومضافها وبينَ مثـلِ ومضافها ، وتزادُ لتأكيدِ النكرةِ في شياعها كقولـكَ : جئتُ لأمرٍ مَّا ، ومنهم من يجعلها في مثلِ ذلكَ صفةً ، وتزادُ بعـدَ بعضِ حـروفِ الجرِّ كقولهِ تعالى { فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ }[2] ، وليستْ فـي مثلِ حيثُما وإذْ ما زائدةٌ لكونها هي التي صحَّحت الشرطيةَ والعملَ ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : حيثُ تكنْ أكُنْ لم يجزْ ، ولـو قلتَ : حيثُما تكنْ أكنْ لكنَ الجزمُ واجباً وأفادت الشرطَ ، وما ذاكَ إلاَّ بدخولِ (مَا) فدلَّ على أنَّها غيرُ زائدةٍ ، وكذلكَ (إذ مَا) علـى النحوِ المذكورِ في حيثُ ، وهي زائدةٌ في مثلِ لا سيَّما زيدٌ ولكنَّهم كثرَ استعمالهم لها معها حتَّى صارت كالواجبِ . وأمَّا « لا »[3] فتزادُ بعدَ أنْ المصدريةِ مطلقاً كقولـهِ تعـالى : { لِئَلاَّ يَعْلَمَ }[4] ، و { مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ }[5] وشبهُهُ ، وبعدَ حرفِ العطفِ

(١) (بعدها) : زيادة عن ل .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٥٩ .

(٣) (لا) : ساقطة من ر .

(٤) سورة الحديد الآية : ٢٩ ، قرأ ورش (ليئلا) بياء مفتوحة بين اللامين والباقون بهمزة مفتوحة . غيث النفع في القراءات السبع ٣٦٥ .

(٥) سورة الاعراف الآية : ١٢ .

المتقدم عليه النفي كقوله تعالى : { وَلاَ تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ }[1] ، وقوله تعالى : { وَلاَ الضَّالِّينَ }[2] ، وقولهم : « مَا جاءَني زيدٌ ولا عمروٌ » ، في مثل هذا نظرٌ فإنّه يفيدُ نفي المجيء عن كلٍّ واحدٍ منهما نصّاً ولو لم يأتِ بلا لجاز أنْ يكونَ نفي المجيء عنهما على جهةِ الاجتماعِ ولكنّه خلافُ الظاهرِ ، فلذلك كانَ القولُ بالزيادةِ أوْلى لبقاءِ الكلامِ باثباتها على حالهِ عند فقدها ، وإنْ كانتْ دلالتُه عندَ مجيئها أقوى وهو من بابِ التأكيدِ والزيادات فيها معنى التوكيدِ فلا يخرجُ بقوةِ دلالةِ الكلامِ بها عن أنْ تكونَ زائدةً ، لأنَّ دلالةَ الكلامِ المؤكدَ أقوى من دلالةِ غيرِ المؤكدِ ، ولذلكَ لو تعارضَ خبرانِ أحدهما مؤكدٌ والآخرُ غيرُ مؤكدٍ قُدِّمَ المؤكدُ [١٣٤ و] ما لم يعارضِ التأكيدُ بوجهٍ آخرَ مثلهُ ولا يخرجهُ ذلكَ عن أنْ يكونَ زائداً ، وقبلَ أقسمُ قليلاً ، وشذّتْ في مثلِ قوله تعالى { فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ }[3] وشبهه ، وشذّتْ في مثلِ قولهِ[4] :

---

(١) سورة فصلت الآية : ٣٤ .

(٢) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

(٣) سورة الواقعة الآية : ٧٥ . قرأ الكسائي (بموْقع) باسكان الواو وبالقصر الى ترك الالف ، والباقون بفتح الواو والف بعدها. سراج القارىء المبتدى ص ٣٦٣ . اتحاف فضلاء البشر ص٤٠٩ .

(٤) البيت من ارجوزة للعجاج في ديوانه ١/٢٠ وصدره : (وَغَبَّراً قَتْماً فَيَجَابُ الغُبَرْ)

في بئر لا حور : أي بئر نقص ، سرى الحروري وما شعر لأنه سار في أمرٍ لا يرجعُ عليه بخيرٍ . مجاز القرآن ١/٢٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص١٢٩ ، الخصائص ٢/٤٧٧ ، الصاحبي ص ١٣٨ ، لسان العرب مادة (غير) ٥/٣٩ ، الجمهرة ٢/١٤٦ ، الخزانة ٢/٩٥ ، ابن يعيش ٨/١٣٨ .

٢٤٤- في بئرِ لاحُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ

وأمَّا « مِنْ » فتزادُ في غيرِ الوجبِ قياساً كقولِكَ : ما جاءَني مِن أحد لأفادة تأكيدِ التعميمِ فيما يدخلُ عليه ، ولذلكَ جازَ ما جاءَني من أحدٍ ومَا مِنْ رجلٍ عندي ، ولم يجزْ مَا من زيدٍ ولا مَا زيدٌ من قائمٍ لتعذّرِ معنى العمومِ فيهما ، لأنَّ التعميمَ قد يكونُ في كلامٍ يُقصدُ به الحكمَ على جملةِ الجنسِ مما يتعلقُ بهِ كقولكَ : ما من رجلٍ عالمٍ وما جاءَني من رجلٍ لأنَّ القصدَ ههنا نفي العلمَ والمجيء عن جملةِ الجنسِ وقد يكونُ في كلامٍ يُقصَدُ بـهِ واحـدٌ غير مختصٍ من جملةِ الجنسِ أيضاً وذلكَ في مثلِ هَلْ جاءَكَ من رجلٍ ، ألا ترى أنَّهُ لم يردِ الاستفهامَ عن مجيء جميعِ الرجالِ ، وإنَّما استفهمَ عن مجيءِ واحدٍ منهم أيَّ رجلٍ كانَ فافترقَ العمومان فيهما ، وقد أجازَ الأخفشُ والكوفيونَ زيادتها في الواجبِ[(١)] ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهم في ذلكَ . وأمَّا الباءُ فتُزادُ في النفي[(٢)] في الخبرِ في مثلِ ما زيدٌ بقائمٍ قياساً وتُزادُ في غيرِه سماعاً كقولكَ : بحسبِكَ زيدٌ وحسبُكَ بزيدٍ ، وقوله تعالى : { وكَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا }[(٣)] ، والقى بيده وقد تقدَّمَ ذلكَ .

ومن أصنافِ الحروفِ حرفا التفسيرِ

قولهُ : وهما أي وأنْ .

قالَ الشيخُ : إلاَّ أنَّ أي أعمُ من أختها اوقوعها في كلِّ موضعٍ ولا تقعُ أنْ إلاَّ بعدَ فعلٍ فيهِ معنى القولِ كقولهِ تعالى : { وناديْناهُ

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١١٩ ، ابن يعيش ٨/١٣٨.

(٢) (في النفي) : ساقطة من ر .

(٣) سورة النساء الآية : ٧٩ .

أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ }[1] ، وهَلْ يقعُ بعدَ لفظِ القولِ نفسهِ ؟ كقولكَ : قالَ زيدٌ أن افعل كذا فيهِ نظرٌ وقد حَملَ بعضهم : { أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ }[2] على ذلكَ ، وقبلهُ فعلٌ بلفظِ القولِ ، ومنعَ بعضهم ذلكَ لكونها عنده لا تكونُ بعدَ لفظِ القولِ .

ومن أصنافِ الحروفِ الحرفانِ المصدريانِ

قولهُ : وهما مَا وأنْ .

قالَ الشيخُ : وأسقطَ أنَّ وهي من الحروفِ المصدريةِ إذْ لا فرقَ بينَ قولكَ في تقديرِ المصدرِ : أعجبني أنْ تقومَ ، وأعجبني أنكَ قائمٌ وإنْ أستفيدَ بأنْ الاستقبالَ فلا يضر فيما نحنُ فيهِ لصحةِ تقديرِ المصدرِ فيهما جميعاً ، والظاهرُ أنَّهُ أسقطها لتقدمِ ذكرها في غيرِ موضعٍ ، وتختصُ أنَّ ، بأنَّ صلتها لا تكونُ إلاّ جملةً اسميةً ، وأختاها* لا تكونُ صلتهما إلاّ جملةً فعليةً ، تقولُ : أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ ، وأعجبني أنْ تقومَ ، وأعجبني ما قمتَ ، وتُقدرُ أنْ ومَا مصدراً[3] باعتبارِ أفعالهما ، وتُقدرُ أنَّ مصدراً باعتبارِ فعلِ خبرها فإنْ لم يكنْ لهُ فعلٌ قُدِّرَ بالكونِ كقولكَ : أعجبني أنَّ زيداً أخوكَ ، فإنْ لم يكنْ لفعلِ مَا وأنْ مصدرٌ قُدِّرَ بمعناهُ ، كقولهِ تعالى : { وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ }[4] ، فيُقدَّرُ بالتوقعِ ، أي وفي توقعِ قربِ أجلهم ، وشرطُ (مَا) اذا كانتْ مصدريةً أنْ لا يعودَ

---

(1) سورة الصافات الآية : ١٠٤ .

(2) سورة المائدة الآية : ١١٧ ، قرأ بكسر نون (أن اعبدوا) أبو عمرو وعاصم ويعقوبُ ، اتحاف فضلاء البشر ص٢٠٤ .

(3) في ل : (مصدرية) ، وفي ب ، س : (مصدرين) .

(4) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .

* اختاها هما : (أنْ) ، و (مـا) .

عليها ضميرٌ ، وإلاّ رجعتْ موصولةً أو موصوفةً ، لأنّها ههنا حرفٌ والحروفُ لا تُضمَرُ ، وأمّا أنْ وأنَّ فلا يقعان إلاّ حرفين فلا يجري فيهما لبس ، فاذا قلتَ : أعجبني ما صنعت فلا يخلو إمّا أنْ تُقدِّرَ ضميراً يعودُ على مَا وإمّا أنْ تُقدِّرَ المفعولَ غيرَ ذاكَ ، فإنْ قدَّرتَ الاولَ كانتْ موصولةً وإلاّ فهي مصدرية فعلى الأولِ المعنى يكونُ الذي أعجبكَ ما تعلَّقتْ به الصناعةُ كبابٍ أو حصيرٍ أو ما أشبهَ ذلك ، وعلى الثاني يكونُ ما أعجبكَ نفسَ الصناعةِ لا المصنوعُ من حركاته المخصوصةِ بتلكَ الصناعة ، لأنَّ التقدير في الاولِ أعجبني المصنوعُ وفي الثاني أعجبني الصناعةُ ، وهذا إنَّما يجيءُ مثله في الافعالِ المتعدية المحذوفِ مفعولها وغيرِ المتعدية اذا احتملَ أنْ يكونَ الفاعلُ له ولغيره كقولكَ : أعجبني ما سارَ بعدَ تقدُّمِ ذكرِ ما يصلحُ أنْ يكونَ سائراً فيمكنُ تقديرُ الضميرِ لما فيكونُ موصولاً ويمكنُ تقديره لما تقدَّمَ فيكونُ مصدراً ، فيكونُ التقديرُ في الاول أعجبني السائرُ ، وفي الثاني أعجبني السيرُ ، فأمَّا غير ما ذُكرَ فيتعين لأحدهما كقولكَ : أعجبني ما قمتَ وما قعدتَ فهذا تعيَّنَ للمصدر إذْ لا يمكنُ تقديرُ ضميرٍ راجعٍ الى الاولِ ليكونَ موصولاً ولذلك تعيَّنَ قولهُ تعالى : { وضَاقَتْ [١٣٤ ظ] عَلَيْكُمُ الأرْضُ بِمَا رَحُبَتْ }(١) ، المصدر (٢) ، وكذلكَ تعيَّنَ قولهُ تعالى : { والسَّمَاءِ ومَا بَنَاهَا }(٣) ، لأنْ تكونَ مصدريةً ، لأنَّ الفعلَ ذُكرَ مفعولهُ راجعاً الى غيرِ مَا وضميرُ الفاعلِ الى غيرها ولا يمكنُ تقديرُ ضميرٍ آخرَ لها فتعيَّنَتْ للمصدريةِ ، فأمَّا من جعلها على

---

(١) سورة التوبة الآية : ٢٥ .

(٢) في ر : (ذلك لا يمكن تقديره ضمير راجع للاول ليكون موصولا) .

(٣) سورة الشمس الآية : ٥ .

الموصولة فذلكَ بتأويلِ جعلِ (مَا) لمن يعقلُ فيكونُ إذن الضميرُ راجعاً لها فتعينَ للموصولةِ وكذلكَ قولهُ[1] :

٢٥٤ـ يَسُرُّ المَرءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالي «٣»

البيتُ متعيّنٌ للمصدريةِ لكونِ الفعلِ غيرِ متعدٍ وفاعلهُ مظهرٌ فتعذّرَ تقديرُ ضميرٍ يعودُ اليهِ .

(فصل) قولهُ : وبعضُ العربِ يرفعُ الفعلَ بعدَ أنْ تشبيهاً بِمَـا .

قالَ الشيخُ : وهذا شاذٌ ، وعليهِ ما رُويَ شاذاً[2] في قولهِ تعالى : { أنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ }[3] ، وكذلكَ ما أنشدهُ في قولهِ[4] :

٢٤٦ـ أنْ تَقْرآنِ [عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا
مِنِّي السَّلامَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا][5]

---

(١) البيت لم يعرف قائله وتمامه : (وَكَانَ ذَهَابهن لهُ ذَهَابَا) والشاهد فيه أن ، ما والفعل في موضع المصدر المرفوع على أنّه فاعلٌ ، أي يسر المرء ذهاب اللّيالي ، المفصل ص ١٧٣ ، ابن يعيش ٨/١٤٣ .

(٢) هي قراءة مجاهد (أنْ يتمُ) بالرفع ، الانصاف ٢/٥٦٣ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٤) البيت ذكره ابن الانباري وابن يعيش ضمن ثلاثة أبيات وكذلك ابن جني ولم ينسبه أحد منهم ولا غيرهم ، ورواية ابن جني (تُعْلِمَا) مكانَ تُشْعِرَا والشاهد رفعُ (تقرآن) بعد (أنْ) تشبيهاً لها بِما . الانصاف ٢/٥٦٣ ، المفصل ص١٧٣، المنصف على التصريف ١/٢٧٨ ، ابن يعيش ٨/١٤٣ ، المغني ١/٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٩ ، الخزانة ٣/٥٥٩ ، شرح الكافية للرضي ٢/٢١٧ ، العيني ٤/٣٨٠ .

(٥) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .

لا وجهَ لهُ إلاّ ما ذُكِرَ ، فأمَّا تشبيهُ مَا بأنْ في العملِ فأبعدُ وعليه حُمِلَ ما يُروى | كَمَا تكونوا يُولى عَليكُمْ |(1) ، فجاء « تكونُوا » محذوفاً نونهُ والوجهُ إثباته •

ومن أصنافِ الحرفِ حروفُ التحضيضِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي لوْلا ولَوْما وهَلاّ وألا •

قالَ الشيخُ : هذهِ الحروفُ معناها الأمرُ اذا وقعَ بعدها المضارعُ ، والتوبيخُ اذا وقعَ بعدها الماضي ، فاذا قلتَ : هَلاّ تضربُ زيداً وهَلاّ تُسْلِمُ فأنتَ حاضٌّ على ما وقعَ بعدها طالبٌ لهُ ، واذا قلتَ : هَلاّ ضربتَ زيداً فأنتَ موبخٌ لهُ على تركِ ذلكَ ولمَّا كانَ معناها في وجهيها ذلكَ افتقرتْ الى وقوعِ الفعلِ بعدها كحرفِ الشرطِ ، لأنَّ التحضيضَ والتوبيخَ إنَّما يكونانِ بالفعلِ كما أنَّ الشرطَ كذلكَ ، فانْ وقعَ بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ كانَ باضمارِ رافعٍ أو ناصبٍ كقولكَ : لمن يضربُ قوماً هَلاّ زيداً أي هَلاّ تضربُ زيداً ، وتقولُ : هَلاّ زيداً ضربتهُ ويلزمُ النصبُ ، لأنَّ الفعلَ الذي تقدِّرُ إنَّما يكونُ مِنْ جنسِ الدالّ عليهِ ، فيكونُ التقديرُ هَلاّ ضربتَ زيداً • فأمَّا قولهُ : « هَلاّ خيراً من ذلكَ » لمن يفعلُ فعلاً غيرَ مرضٍ فيحتملُ أنْ يُقدَّرَ فعلٌ متعدٍ وفعلٌ غيرُ متعدٍ فلذلكَ جازَ الرفعُ والنصبُ ، فالنصبُ على تقديرِ هَلاّ فعلتَ ، الرفعُ على معنى هَلاّ يكونُ أو هَلاّ كانَ ، ووجبَ النصبُ في البيتِ الذي هو(2) :

---

(1) الحديث أورده ابن هشام في المغني ، قال والمعروف باثبات النون في كما تكونونَ وقال الاميرُ في حاشيتهِ على المغني الاولى حذف النون تخفيفاً • المغني بحاشية الامير ٢/٢٠١ •

(2) البيت لجرير من قصيدة قالها رداً على الفرزدق والبيت بتمامه:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا =

٢٤٧- تَعدُّونَ عَقْرَ النِّيْبِ

لأنَّ القرينةَ المصححةَ للحذفِ تَعدُّونَ فيجبُ أنْ تُقدَّرَ (تَعدُّونَ) فيكونُ التقديرُ هَلاَّ تعدُّون ، فوجبَ النصبُ لذلكَ •

(فصل) قولُهُ : ولِلَوْلا ولَوْما معنى آخر وهو امتناعُ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ •

قالَ الشيخُ : أي يمتنعُ جوابُها لوجودِ مبتدأها ، فلذلكَ تعيَّنَ حذفُ خبرِها على ما تقدَّمَ في المبتدأ كقولِكَ : لولا زيدٌ لكانَ كـذا ولوما زيدٌ لكانَ كذا ، وليستْ هذهِ التي للتحضيضِ لاختلافِ معنى البابينِ ، ألا ترى أنَّ تلكَ معناها تحضيضٌ على الفعلِ الذي وقـع بعدها فلذلكَ التزمَ الفعلُ فيها وهذه معناها ارتباطُ الجملتينِ علـى معنى أنَّ الثانيةَ امتنعَ مضمونها لحصولِ مضمونِ الأولى •

ومن أصنافِ الحرفِ حرفُ التقريبِ

قالَ الشيخُ : قـد يُسـمَّى تقريبـاً ويُسـمَّى حرفُ توكيـدٍ [ويُسمَّى حرفُ توقعٍ][1] ويُسمَّى حرفُ تحقيقٍ كلُّ ذلـك باعتبارِ معناهُ وهو يفيدُ ذلكَ • فأمَّا معنى التقريبِ فيهِ فهـو أنَّكَ إذا قلتَ : قد قامَ زيدٌ كانَ[2] دالاً على أنَّ قيامَهُ قريبٌ من اخبارِكَ بخلافِ قولِكَ : قامَ زيدٌ فانَّهُ ليسَ فيهِ هذه الدلالةُ[3] فثبتَ أنَّها

= النيب : الناقة المسنة ، الضوطر : الرجل الضخم اللئيم، الكميّ: الشجاع المتكمي بسلاحه ، الخصائص ١/٤٣٩ ، مجاز القرآن ١/٥٣ ، ابن يعيش ٨/١٤٥ ، المغني ١/٢٧٤ ، ابن عقيل ٢/٣١٠ ، شرح الكافية للرضي ٢/٤٢٩ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٨ الصاحبي ص ١٣٥ •

(١) (ويسمَّى حرف توقعٍ) : زيادة عن ل •

(٢) في ل : (فهو دالٌ) ، وما ذكرناه أفضل •

(٣) في ر : (الثلاثة) ، وهو خطأ •

مستفادة من قد ومن ثمّ اشترطت في الماضي اذا وقع حالاً لفظاً أو تقديراً كقولك : جاز زيد وقد ضرب غلامه ، ولو قلت : جاء زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لأنّ الماضي لا يصلح أن يكون حالاً لتضادهما في المعنى وقد تقدّم ذلك ، ولذلك قال : في بيانه وتقرّب الماضي من الحال وقرّره بقولهم : قد قامت الصلاة ، وأمّا كونها للتوكيد فلمّا ذكره سيبويه من أنّه جواب لقولك : هل فعل ولمّا يفعل[1] ؟ وفيهما معنى التوكيد ، فاذا كان جواب المؤكد كان توكيداً ، وأمّا كونها بمعنى التوقع فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر[2] ، ومعنى ذلك أنّك إنّما تجيز بذلك من ينتظر الاخبار به في ظنّك ، أو علمك . ومنه قولهم : قد قامت الصلاة[3] ، ولذلك قل لا بدّ فيه من معنى التوقع ، وهذا كله اذا دخل على الماضي ، فأمّا اذا دخل على المضارع فهو للتقليل على ما ذكره كقولهم : إنّ الكذوب قد يصدق ، وألفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق [١٣٥ و] كقوله تعالى : { رُبَمَا يَوَدُّ }[4] ، وقوله : { قَدْ يَعْلَمُ اللهُ }[5] ، وقد جعلها بعضهم على بابها في التقليل بتأويل قد تقدّم ذكره في رُبّ .

(فصل) قوله : ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم .

---

(١) قال سيبويه : وأما قد فجواب لقوله لمّا يفعل فتقول له قد يفعل الكتاب ٢/٣٠٦ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٠٦ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ .

(٤) سورة الحجر الآية : ٢ .

(٥) سورة النور الآية : ٦٣ .

قال الشيخ : لكثرة استعمالهم لها مع كون الجملة معترضة ، فإنّ الجملة القسمية قد تعترض بين الجزئين كقولك : قام - والله - زيد ، واذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب فيقدر محذوفاً ، أو يستغني عنه ، ويجوز حذف الفعل بعدها اجراءً لها مجرى ما هو جوابها وهي لمّا ، فلمّا جوّزوا حذف الفعل في لمّا لما تقدّم حملوا ما هو جوابها عليها في جواز الحذف أيضاً وشرطه حصول قرينة دالة عليه والاّ فلا يجوز حذفه .

ومن أصناف الحرف حرف الاستقبال

قال الشيخ : هي الحروف التي تخلّص المضارع للاستقبال الذي هو أحد مدلوليه بعد أن كان شائعاً ، وهي ما ذكره ، وحرف الشرط أيضاً ، وإن كان الشرط[1] مفيداً ذلك ، الاّ أنّه لم يذكره ههنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره ، وذلك أنّه قال في ذلك الفصل خلا أنّ إن تجعله للاستقبال وإن كان ماضياً ، وقول الخليل إن سيفعل جواب لن يفعل[2] كما أنّ ليفعلن جواب لا يفعل يريد أنْ سيفعل لا يجاب بها القسم في الاثبات ، كما أنّ لن لا يجاب بها القسم في النفي وعكسهما ليفعلن ولا يفعل ، وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس ، كأنّهم لمّا زادوا على السين غيرها جعلوها أفسح منها ، وقالوا : سوّفته فوضعوا فعلاً موافقاً لسوف في اللفظ والمعنى وإن كان حرفاً كما قالوا من آمين أمّن ، وإن كان اسماً من أسماء الافعال ، وقوله : « وأن تدخل على المضارع والماضي فيكون معها بتأويل المصدر » ، وقد تقدّم ذلك الاّ أنّها اذا دخلت

(١) (الشرط) : ساقطة من ل .
(٢) أنظر الكتاب ٢/٣٠٤ .

على الماضي لم تكنْ للاستقبال ، بَلْ يكونُ الماضي على معناهُ في المعنى ، فلو قلتَ : يعجبني أنْ قامَ غداً لم يجزْ بخلافِ « إنْ » التي للشرط فانَّها تقلبُ الماضي الى معنى المستقبل . وقوله : « ونْ ثَمَّ لم يكنْ بدٌّ منها في خبرِ عَسَى » . قد تقدَّمَ ذكرُ ذلكَ ، ولمَّا انحرفَ الشاعرُ في قولِه[1] :

٢٤٨- عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّءٍ ...

جاءَ بالسينِ توفيراً لما يقتضيهِ عسى من معنى الاستقبالِ إلاَّ أنَّ وضعَ السينِ موضعُ « أنْ » شاذٌ وسببهُ إمَّا لأنَّ أنْ أكثرَ في الاستعمالِ فخصُّوهُ لكثرتها ، وإمَّا لأنَّهُ مُقَدَّرٌ بالمصدرِ ، لأنَّ معنى عَسَى زيدٌ أنْ يخرجَ قاربَ زيدٌ الخروجَ والسينُ ليستْ مصدريةً فخُصَّتْ « أنْ » لذلكَ .

ومن أصنافِ الحرفِ حرفا الاستفهامِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهما الهمزةُ وهَلْ .

قالَ الشيخُ : وتدخلانِ على الجملتينِ الفعليةِ والاسميةِ فيصيِّرُ معناهما السؤالَ عن مضمونهما بعدَ أنْ كانَ خبراً كقولكَ : أزيدٌ قائمٌ ؟ وأقامَ زيدٌ ؟ ، وهَلْ زيدٌ قائمٌ ؟ ، وهَلْ قامَ زيدٌ ؟ إلاَّ أنَّ الهمزةَ أعمُّ تصرفاً ، إمَّا لأنَّها الاصلُ وهَلْ محمولةٌ عليها

---

(١) قائله قَسامُ بن رواحة من شعراء الجاهلية والبيت بتمامه :
عَسَى طَيِّءٌ مِنْ طَيِّءٍ بَعْدَ هذه
سَتُطْفِيءُ غُلاّتِ الكُلَى والجَوانِحِ
غلات : جمعُ غلةِ وهي حرارة العطش ، والكلى : جمع كلية ، يريد بذلك أن طي تقتص بعضها من بعض فتبرد حرارة الحقد والغيظ ، ابن يعيش ١١٨/٧ ، ١٤٩/٨ ، المغني ١٥٣/١ ، شرح شواهد المغني ص ٤٤٥ .

كما يقولُ سيبويه(١) ، وإمّا لأنّها أخصرُ منها في اللفظ فتصرّفوا فيها لسهولةِ اللفظِ بها(٢) أكثرُ من أُختها فمن خصائصِها أَنَّها تقعُ مع (أمْ) المتصلةِ ولا تقعُ معها هَلْ ، على ما تقدّم • وأمّا المنقطعةُ فتقعُ فيهما جميعاً ، فاذا قلتَ : أزيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ ؟ فهذا الموضعُ لا يقعُ فيهِ (هَلْ) ما لم يقصدْ الى المنقطعةِ ، ومنها أنّها يقعُ الاسمُ بعدَها منصوباً بتقديرِ ناصبٍ ومرفوعاً بتقديرِ رافعٍ يفسرهُ ما بعدَه كقولكَ : أزيداً ضربتَ ؟ وأزيدٌ قامَ ؟ ولا تقولُ : هَلْ زيداً ضربتُ ؟ ولا هَلْ زيدٌ قامَ ؟ إلاّ على ضعفٍ ، وهو قولهُ في فصلٍ تقدّمَ ، والمرفوعُ في قولهم : هَلْ زيدٌ خرجَ ؟ فاعلُ فعلٍ مضمرٌ يفسرهُ الظاهرُ لم يقصدْ به إلاّ توجيهِ الوجهِ الضعيفِ لا على أنَّ ذلكَ سائغٌ في السعةِ ، وهذا مما يقوّي قولَ سيبويه في أنَّ أصلها أنْ تكونَ بمعنى قد ، فقتضت وقوعُ الفعلِ وكما يقالُ قد زيداً ضربتُ لا يُقالُ هَلْ زيداً ضربتُ ؟ • ومنها أنّها تستعملُ لانكار اثباتِ ما يقعُ بعدَها كقولكَ : أتضربُ زيداً ، وهو أخوكَ ؟ ، وقولهُ تعالى : { أتقولونَ على اللهِ ما لا تعلمونَ }(٣) ، ولا تقعُ (هَلْ) هذا الموقعُ ، وليس مثلَ قولهِ تعالى : { هَلْ جزاءُ الاحسانِ إلاّ الاحسانُ }(٤) ، من ذلكَ لأنَّ ذلكَ إنكارٌ لاثباتِ ما وقعَ بعدَها ، وهذا نفيٌ لهُ من أصلهِ • ومنها أنّها « تقعُ قبلَ الواوِ والفاءِ وثمَّ » على ما مثّلَ ، ولا تقعُ (هَلْ) ، واذا امتنعَ هَلْ زيداً ضربتُ ؟ فامتناعُ هذا [١٣٥ ظ] أجدرُ على ما تقدّم •

---

(١) انظر الكتاب ٢/٥١ •

(٢) (بها) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، ب ، س •

(٣) سورة الاعراف الآية : ٢٨ •

(٤) سورة الرحمن الآية : ٦٠ •

(فصل) قوله : وعند سيبويه أنَّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) الى آخره .

قال الشيخ : فأصل قولك : هَلْ خرج زيدٌ ؟ أهَلْ خرج زيدٌ ؟ إلاَّ أنَّهم الزموا حذف الالف لكثرة وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى (قَدْ) في مثل قوله تعالى : { هَلْ أتى على الانسان }[1] ، ودخول الهمزة عليها في مثل قوله : « أهَلْ رَأونا »[2] شاذٌ .

(فصل) قوله : وتُحذَف الهمزة اذا دلَّ عليها الدليل .

قال الشيخ : حذف الهمزة شاذٌ وإنَّما يقع للضرورة وسِرَّه أنَّ الحروف التي تدلُّ على الانشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، ولم يجزْ تأخيرها فلم يجزْ حذفها « وللاستفهام صدر الكلام » ، وقد تقدَّم .

---

(١) سورة الانسان الآية : ١ .

(٢) هذه قطعة من بيت لزيد الخيل وهو :

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا
أهَلْ رَأوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأكَمِ

والشاهد فيه دخول الهمزة على (هَلْ) مما يدل على أنَّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) وهو عند الشيخ شاذٌ ، ابن يعيش ١٥٣/٨ ، المغني ٣٥٢/٢ ، المقتضب ٢٩١/٣ ، مشاهد الانصاف ص ١٢٠ .

ومن أصناف الحرف حرفا الشرط

قوله : وهما إنْ ولَوْ الى آخره .

قالَ الشيخُ : وهو كلُ حرفٍ دخلَ على جملتين فعليتين فجعلَ الاولى سبباً للثانية ولم يقعْ من الحروفِ كذلكَ إلاَ إنْ ولَوْ وفي « إذْ مَا » خلافٌ إلاّ أنَّ « إنْ » يرتبطُ بها الشرطُ والمشروطُ في الاستقبالِ ولَوْ يرتبطانِ بها في المضي على سبيلِ التقديرِ كقولك في : إنْ أكرمتني أكرمْكَ فمعناهُ الاستقبالُ فيهما ، وفي « لَوْ » لَوْ أكرمتني أكرمتُكَ ، فمعناهُ المضي على سبيلِ التقديرِ ، لأنَّها اذا دلّتْ على ارتباطِ كانَ معدوماً ، وأمّا الثاني فلأنّهُ اذا كانَ الاولُ معدوماً فالاولُ فيها مرتبطٌ بالثاني على سبيلِ تقديرِ الأولِ وظاهرها الدلالةَ على أنَّ الثاني منتفٍ فيلزمُ منهُ انتفاءُ الاولِ ضرورةُ أنَّ انتفاءَ المسببِ يدلُ على انتفاءِ السببِ ، وظاهرُ كلامِ النحويينَ في قولهم : حرفٌ يدلُ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرهِ ، أنّهم بذلكَ يعنونَ امتناعَ الجوابِ لامتناعِ الشرطِ لأنّهم يذكرونهُ معَ لولا فيقولونَ لولا حرفٌ يدلُ على امتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرهِ ، وهذا الممتنعُ هو الثاني باتفاقٍ ، ويقولونَ في (لَوْ) : حرفٌ يدلُ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرهِ ، وما ذكرناهُ أوْلى ، لأنَّ انتفاءَ السببِ لا يدلُ على انتفاءِ المسببِ لجوازِ أنْ تكونَ ثمَّ أسبابٌ أُخرُ ، وانتفاءُ السببِ يدلُ على انتفاءِ كلِّ سببٍ ، فصحَّ أنْ يُقالَ إنّما امتنعَ فيها الاولُ لامتناعِ الثاني ، لأنَّ [امتناعَ][1] الثاني هو المسببُ فدلَ انتفاؤهُ على انتفاءِ السببِ ، ألا ترى الى قولهِ تعالى : { لَوْ كَانَ فيهما آلهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفسَدَتَا }[2] ، فإنّما سيقتِ الدلالةُ على انتفاءِ

---

(١) (امتناع) : زيادة من ل .

(٢) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .

التعدد في الآلهة بامتناع الفساد فدلَّ امتناعُ الفسادِ على امتناعِ الآلهةِ ؛ لأنَّ امتناعَ الآلهةِ هو المقصودُ بالدلالةِ عليه ههنا بامتناعِ الفسادِ ، لأنَّ امتناعَ الفسادِ لامتناعِ الآلهةِ لأمرينِ : أحدهما أنَّهُ خلافُ ما يُفهَمُ من سياقِ أمثالِ هذه الدلالةِ ، والآخرُ أنَّهُ لا يلزمُ من انتفاءِ الآلهةِ انتفاءُ الفسادِ لجوازِ وقوعِ ذلكَ وإنْ لمّ يكنْ تعددٌ في الآلهةِ ، لأنَّ المرادَ بالفسادِ ههنا خروجُ هذا النظامِ الموجودِ في السماواتِ والارضِ عن حالهِ التي هو جارٍ عليها في العادةِ وذلكَ جائزٌ أنْ يفعلَهُ اللهُ تعالى وإنْ انتفى تعددُ الالهةِ ، واذا تحققَ أنَّ معناهُ في الظاهرِ على أنَّ الثاني منتفٍ فيلزمُ منهُ نفي الاول ، ثبتَ أنَّ معناها انتفاءُ الاولِ لانتفاءِ الثاني وقد يأتي على معنى أنَّ الاولَ مرتبطٌ بالثاني على سبيلِ التقديرِ كما تقدَّمَ ، إلاَّ أنَّهُ لا يكونُ الثاني منتفياً وذلكَ في مثلِ قولهِ في الحديثِ : [نعمَ العبدُ صهيبُ لَوْ لَمْ يخفِ اللهَ لَمْ يعصِه](١) ، وقولهُ تعالى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ }(٢) ، ألا ترى أنَّ الشرطَ ههنا

---

(٢) هذا ليس حديثاً ، وإنما من أقوال الخليفة عمر (رضي الله عنه)، وانما حديثه صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو نعيم في الحلية في سالم مولى أبي حذيفة : (أنه شديدُ الحبِ للهِ لو كان لا يخافُ اللهَ ما عصاهُ) ، وعلى هذا ليس فيه دلالةٌ .
ورواية الاشموني ، (نعمَ المرءُ) مكان العبد ، الاشموني ٤/٣٦، همع الهوامع للسيوطي ٢/٦٥ ، حاشية الصبان على الاشموني ٤/٣٦ ، شرح الكافية للرضي ٢/٤٣٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ .

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ ، اختلف في (البحر) فقرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب عطفاً على اسم أنّ وهو ما ويمده الخبر والباقون بالرفع عطفاً على محل أنّ ومعمولها . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٥٠ .

نفيُ الخوفِ ، والمشروطَ نفيُ العصيانِ ، فسياقُ الكلامِ على أنَّ بينَ نفيِ الخوفِ ونفيِ العصيانِ ارتباطاً على سبيلِ التقديرِ ، فلو قُدِّرَ نفيُ العصيانِ منفياً على ما تقدَّمَ فيما هو ظاهرها لوجبَ ثبوتُ العصيانِ ، إذْ نفيُ نفيِ الشيءِ اثباتٌ لهُ فيكونُ قد ثبتَ لهُ العصيانُ وهو نقيضُ المعنى الذي سيقَ لهُ الحديثُ ، لأنَّهُ سيقَ للمدحِ فكيفَ يمدحهُ بالعصيانِ ؟ وكذلكَ الآيةُ سيقَتْ على أنَّ بينَ ثبوتِ كونِ ما في الارضِ من شجرةٍ أقلاماً وكونَ البحرِ مداداً وبينَ نفيِ النفادِ عن كلماته ارتباطاً ، فلو قُدِّرَ نفيُ النفادِ منتفياً على ما ذكرناهُ من ظاهرِ كلامهم في (لَوْ) لأدَّى الى أنْ يكونَ النفادُ حاصلاً إذْ نفيُ النفيِ إثباتٌ ، فيلزمُ منهُ خلافُ ما عُلِمَ أنَّ سياقَ الآيةِ على خلافه وخلافِ المعقولِ [١٣٦ و] ، ولكنْ مثلَ ذلكَ إنَّما يأتي عندَ قيامِ القرائنِ الدالةِ على ثبوتِ الثاني وذلكَ قد يكونُ من خارجٍ ، وقد يكونُ معلوماً من نفسِ سياقِ الكلامِ الذي تضمنتهُ (لَوْ) ، فمثالُ الاولِ قولهُ : « نعمَ العبدُ صهيبٌ » ؛ لأنَّهُ قد علِمَ أنَّ العصيانَ عن مثله منتفٍ ، فاذا قالَ : لَوْ لَمْ يخفِ اللهُ لم يعصهِ ، عُلِمَ بهذه القرينة أنَّهُ لم يردْ نفيَ ما وقعَ جواباً ، والثاني كقولهِ تعالى : { ولَوْ أنَّ ما في الارضِ من شجرةٍ أقلامٌ } الآيةُ ، ألا ترى أنَّ ذكرَ أشجارِ الارضِ وتعدادَ البحارِ على أنَّها أقلامٌ ومدادٌ مما يُفهَمُ منهُ أنَّ المرادَ نفيُ النفادِ لا حصوله فعُلِمَ من سياقِ الآيةِ نفي النفادِ ، وبقي الربطُ بينَ شرطها وجوابها على تقديرِ الثبوتِ ، وكذلكَ اذا قلتَ لمن جاءَكَ فأثنيتَ عليه ولَوْ لَمْ تجئني لأثنيتَ عليكَ فمثلُ ذلكَ يُعلَمُ أنَّهُ لم يقصدْ الى نفي الثاني ، وإنَّما قصدَ الى الربطِ بينَ الاولِ والثاني على سبيلِ الاثباتِ تقديراً وقد تقولُ إنَّ الانتفاءَ في الجمعِ مقدَّرٌ ويكونُ قولك : لمن أثنيتَ عليه لمَّا جاءَكَ ولَوْ لَمْ تجئني لأثنيتَ عليكَ ، إنَّ الثناءَ المرتبطَ بنفي

المجيء منتف ، والثناء[1] الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لمّا كانا جميعاً ثناءً تُوهِّمَ أنّه يتعذّر تقدير انتفائه ، وهذا وإنْ استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فانّه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي ، وسببه أنّه ههنا الاكرامان خاصان فأمكن أنْ يقدَّر ما أثبت غير ما انتفى ، فأمّا في النفي فينتفي كلُّ ما يشمله لعموم النفي ، فاذا قُدِّر نفي النفي لَزِم الاثبات فيناقض المعنيان المعنى الذي فُهِم من القرينة وهو النفي مطلقاً ، والمعنى الذي فُهِم من ظاهر جواب (لَـو) ، فوجب أنْ يتمسك [في النفي][2] بما تقدّم من القرينة ، وسببه أنَّ دلالة لَوْ على انتفاء جوابها دلالة ظهور ، وما ذكرناه من القرائن مفيدة للعلم فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدّم من الامثلة .

(فصل) قوله : ولا يخلو الفعلان في باب (إنْ) من أنْ يكونا مضارعين الى آخره .

قال الشيخ : اذا كانا مضارعين فليس فيهما إلاّ الجزم ، وهذا واضح وكذلك في الاول ، فأمّا اذا كان الثاني مضارعاً فجائز فيه الجزم والرفع ، وأمّا الجزم فواضح وهو الكثير ، وأمّا الرفع فلأنّه لمّا بطل عمل (إنْ) لفظاً في الشرط الذي هو أقرب اليها جُعِلَتْ غير عاملة في الجواب الذي هو أبعد عنها ، ويشبه ذلك قولهم : والله إنْ أكرمْتني لأكرمنّك ، وامتناع والله إنْ تكرمْني لأكرمنّك ، كذلك إنْ زيداً ضربته ضربته ، وضعف إنْ زيداً تضربه أضربه ، لأنّه لمّا أُلغي الشرط باعتبار الجواب لفظاً كُرِه

---

(١) في ر : (أو) .

(٢) (في النفي) : ساقطة في الأصل .

أنْ يعملَ لفظاً في الشرطِ معَ الغاءِ أمرِهِ اللفظي في الجوابِ فجيءَ بما لا يظهرُ فيهِ إعرابٌ فوُضِعَ موضعَ المضارعِ ليكونَ كأنَّهُ ملغىً باعتبارهما جميعاً ولمَّا حُذِفَ فعلُ الشرطِ في قولكَ : إنْ زيداً ضربتَهُ ضربتُهُ كُرِهَ أن يؤتى بالمفسِّرِ مجزوماً معَ الفصلِ بينَهُ وبين العاملِ لضعفهِ عن العملِ معَ الفصلِ فخصَّ بالماضي ليكونَ كأنَّهُ ملغىً منْ حيثُ اللفظُ لحصولِ الفصلِ بينهُ وبين عامله ، وقد زعم المبردُ أنَّ رفعهُ وإنْ كانَ الشرطُ ماضياً كرفعهِ اذا كانَ الشرطُ مضارعاً على وجهِ الشذوذِ على تقديرِ حذفِ الفاءِ[1] كقوله[2] :

٢٤٩ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

فجعلهُ شاذاً على حذفِ الفاعلِ على ما هو أصلٌ في مذهبهِ كما يقول : هو وغيرهُ في مثل قوله[3] :

---

(١) قال المبرد : هو عندي على إرادة الفاء ، المقتضب ٢/٧٢ .

(٢) البيت لعمرو بن خثارم البجلي من قصيدة يخاطب بها الاقرع ابن حابس التيمي وصدره : (يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ) ، وأراد باخيه جرير بن عبدالله البجلي ، وكان قد تنافر هو وخالد بن ارطأة الكلبي ، ومنسوب الى جرير البجلي في الكتاب ١/٤٣٦ ، الصحاح مادة (بجل) ٤/١٦٣٠ ، ومنسوب لعمرو في الخزانة ٣/٣٩٦ ، العيني ٤/٤٣٠ ، وغير منسوب في الانصاف ٢/٦٢٣ ، ابن يعيش ٨/١٥٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٣، الاشموني ٤/٢٠، المقرب ١/٢٧٥، شواهد التوضيح ص١٧٦ ، أمالي ابن الحاجب ٣٥٥ و ، شرح الكافية للرضي ٢/٤٣٥ ، التوطئة ٣٨ .

(٣) البيت لعبدالرحمن بن حسان ، وعجزه : (وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سِيَّانِ) قال الشنتمري : وزعم الاصمعي أن النحويين غيروه ، والرواية : (مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ فالرحمنُ يَشْكُرُهُ) ، ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية ، في الكتاب ١/٤٣٥ ، منسوب الى حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، وهو =

٢٥٠ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها

وأمّا وقوعُ المضارعِ شرطاً والجزاءُ ماضياً فقليلٌ ، ويجب في الاولِ الجزم كقولكَ إنْ تكرمني أكرمتُكَ وإنّما قلَّ استعماله ، لأنَّ الجزاءَ في المعنى بعدَ الشرطِ فاذا جاءَ الشرطُ الذي هو أسبقُ في المعنى بصيغةِ المستقبلِ فالجزاءُ بذلكَ أجدرُ والعاملُ في فعْلَي الشرطِ [والجزاءِ(١)] في التحقيقِ هو حرفُ الشرطِ أو ما تضمنَ حرفَ الشرطِ لأنَّهُ هو الذي اقتضاهما جميعاً فوجبَ أن يكونَ العملُ فيهما لهُ فالذي أوجبَ عملهُ في الاولِ يوجبُ عمله في الثاني ، ومن قالَ : إنَّ العاملَ حرفُ الشرطِ والفعلُ جميعاً ، فليسَ بمستقيمٍ لما ذكرناهُ ولأنَّهُ لم يثبتْ كونَ الفعلِ عاملاً لا مستقلاً ولا مشتركاً وما ذكرناهُ عملَ حرفٍ في فعلٍ ، وذاكَ ثابتٌ باتفاقٍ وهذا القولُ أبعدُ من قول من زعمَ أنَّ الفعلَ والفاعلَ هما العاملانِ في المفعولِ [١٣٦ظ] ، لأنَّ ذلكَ ثمَّ تُوهِّم أنَّ المفعوليةَ إنّما كانَ مقتضاهُ بالفعلِ والفاعلِ جميعاً فيتوهمُ أنَّ الفاعلَ معَ الفعلِ هما اللذان تقوّمتْ بهما المفعوليةُ وليسَ كذلكَ ههنا فانَّ الشرطَ متضمنٌ لهما جميعاً اقتضاءً واحداً فليسَ عملهُ في أحدهما بأولى من من الآخرِ وليسَ جعلُ الشرطِ عاملاً في المشروطِ ، بأولى من العكسِ ، فانْ زعمَ أنَّ المتقدمِ أثراً في ذلكَ فهوفاسدٌ ، لأنَّهُ إنّما

= منسوب لعبدالرحمن في المقتضب ٢/٧٢ ، الخزانة ٣/٦٤٤ ، العيني ٤/٤٣٣ ، وغير منسوب في امالي بن الحاجب ٣٥٥ ، الخصائص ٢/٢٨١ شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٦ ، ابن يعيش ٩/٣ ، منازل الحروف ص٦٣ ، المقرب ١/٢٧٦ ، المنصف ٣/١١٨ ، الصحاح ٤/١٦٣١ ، الاشموني ٤/٢٠ ، التوطئة في النحو للشلوبين ٣٩ .

(١) (الجزاءُ) : زيادة عن س .

تقدَّمَ لكونه شرطاً لا لأمرٍ يتعلقُ بالعمل ، ولذلكَ لم يجزْ تأخيرهُ ما لم يكن فيه مانعٌ ، ولذلكَ وجبَ تقديمُ قولكَ من ضربتَ ؟ وإنْ كان العاملُ ضربتُ لأمرٍ عرضَ فيوجوبِ تقديم المفعولِ وتأخيرِ العاملِ فثبتَ أنَّ تقديمَ الشرطِ على الجزاءِ لا يقتضي عملاً فيه وأنَّه ليسَ تقديرُ عمله فيه بأولى من عملِ الجزاءِ فيه ، وأمَّا أسماءُ الشرط اذا وقعتْ مبتداةً على الشرطِ المتقدمِ كقولكَ : مَن من يكرمني أكرمهُ وأشباههُ فقد قيلَ الخبرُ الجملةُ التي هي الجزاءُ • وقالَ قومٌ مبتدأٌ لا خبرَ لهُ ، والصحيحُ أنَّ الخبرَ الجملةُ التي هي شرطٌ ، وبيانهُ من وجوهٍ : منها أنَّهُ قد تدخلهُ الفاءُ في الخبرِ ممتنعٌ كقولكَ : من يكرمني فاني[1] أكرمهُ ، فإنْ قلت : دخولُ الفاءِ ههنا على الخبرِ كدخولها على الخبرِ في قولك : الذي يكرمني فاني أكرمهُ ، واذا جازَ دخولُها على الخبرِ المشبهِ بالشرطِ فدخولها على الشرطِ أجدرُ • قلتُ إنَّما دخلتْ في هذه المسألة تشبيهاً لهُ بما ليسَ بخبرٍ والاَّ كان ممتنعاً ، ولو ذهبتَ تدخلُ الفاءَ في الشرطِ على الشبيهِ بدخولها في الذي لأدَّى الى الدورِ فثبتَ أنَّها إنَّما دخلتْ في الجزاءِ ، لأنَّهُ ليسَ بقبرٍ ، وإنْ دخولها في خبرِ الذي لشبهها بما ليسَ بخبرٍ ، الآخرُ أنَّهُ يؤدي الى جعلِ الجملتينِ جملةً واحدةً بمثابةِ قولكَ : زيدٌ قامَ أبوهُ ، ونحنُ نقطعُ بأنَّهما جملتانِ ربطَ بينهما الشرطُ مع بقائهما على الجملتينِ ، والآخرُ أنَّهُ قد ثبتَ أنَّهم يقولونَ : ما أنسه لا أنسهُ لا أنسَ زيداً ، ولو كانَ الجزاءُ هو الخبرُ لوجبَ فيه الضميرُ فامَّا وجبَ في الاول دونَ الثاني دلَّ على أنهُ هو الخبرُ • والآخرُ هو أنَّهُ اسمٌ بأمرَ جملةً لمعنى ليستْ صلةً لهُ فوجبَ أن يكونَ ما بعدهُ الخبرُ قياساً على من يكرمني فان الاتفاق على أنَّهُ ثمَّ مبتدأ ما بعده خبرهُ ، وشبههُ من

---

(١) في و ، ت ، ش ، ر : (فانا) •

قال إنَّ الجزاءَ هو الخبرُ ما يلمحه من معنى أنَّ المتكلمَ بذلكَ قاصداً الى الأخبارِ بأنَّه يكرمُ من يكرمه ، والفعلُ في المعنى خبرٌ عن المفعولِ بدليلِ صحةِ قولك : ضربَ(١) زيدٌ فتجعله لأجلِ ذلكَ هو الخبرُ وهذا فاسدٌ لِمَا تقدَّمَ ، ولأنَّه اذا لمحَ ذلك في الجزاءِ فمثله في الشرطِ حاصلٌ ، لأنَّه مسندٌ(٢) الاكرامِ الاولِ الى الضميرِ العائدِ الى المبهمِ وجعلَ الفعلُ المسندَ الى الضميرِ المبتدأ خبراً عن المبدأِ أولى من جعلِ الواقعِ على المضمرِ ، لأنَّ ذلكَ هو الخبرُ على الحقيقةِ ، وأما من قالَ : إنَّه مبتدأٌ لا خبرَ لهُ فخارج عن المعنى وقياسِ العربيةِ ، وهذا لمَّا رأى قولهم : أقائم الزيدانِ ؟ يُسمَّى مبتدأً ولا خبرَ لهُ ظنَّ أنَّ ذلكَ يمكنُ اطرادهُ وليسَ بمستقيمٍ وإنَّما صحَّ أقائمٌ الزيدانِ ؟ لأنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الفعلِ فكأنَّهُ قالَ : أيقومُ الزيدان ؟ بخلافِ قولكَ : من يكْرمني فتكَ حاكمٌ عليهِ بالفعلِ فلا بدَّ أنْ يكونَ متعلقاً لهُ أو مبتدأً هو خبرهُ •

(فصل) قولهُ : وإنْ كانَ الجزاءُ أمراً أو نهياً الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : فالجزاءُ يجبُ مجيئها في موضعٍ ويمتنعُ في موضعٍ ويجوزُ في موضعٍ فلا بدَّ من التعرضِ لبيانِ ذلكَ ليُعرفَ الواجبُ والممتنعُ والجائزُ • فأمَّا الموضعُ الذي يمتنع دخولُ الفاء فيهِ فانْ يكونَ ماضياً لفظاً أو معنىً متصرفاً قصد(٣) به الاستقبالُ بحرفِ الشرطِ كقولك : إنْ أكرمْتني أكرمْتكَ وإنْ أسأْتَ لم تدخلِ النارَ ، فانَّ هذينِ جزاءانِ ، أحدهما ماضٍ لفظاً والآخرُ ماضٍ معنىً ولكن قصدَ بهما الاستقبالُ بقرينةِ إنْ لأنَّها تقلبُ معنى

(١) (ضربَ زيدٌ) : ساقطة من ر •
(٢) في ب : (مبتدأ لاكرام) •
(٣) في ل : (مقصوداً) •

الماضي مستقبلاً سواءً كان بلفظ المضي أو بمعنى المضي قبل دخولها وقولنا متصرفاً احترازاً من مثل قوله تعالى : { فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً }[1] ، ومثل قولهم : ان أكرمتني فليس زيد مكرمك ، فانه ماض يوهم انه قصد به الاستقبال بقرينة إن ويجب دخول الفاء فيه • وأما الجائز فكل موضع وقع فيه [١٣٧ و] الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا كقولك : إن أكرمتني أكرمك ، وإن أكرمتني فأكرمك ، وإن أكرمتني لا أكرمك ، وإن أكرمتني فلا أكرمك إلا أن حذف الفاء أكثر ، وهو في المثبت أولى • ومنه قوله تعالى : { إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ }[2] ، على قراءة حمزة[3] ، وهو قليل ، وأما في النفي فحذف الفاء والجزم ، وهو الاكثر ، وجاء أيضاً إثباتها والرفع كثيراً كقوله تعالى : { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ }[4] ، في قراءة غير ابن كثير[5] • وأما الواجب دخولها ففيما عدا ما ذكرناه في المنع ، والجائز[6] ، كقولك : إن أكرمتني

(١) سورة النساء الآية : ١٩ •

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ •

(٣) قرأ حمزة بكسر همزة (إن) على أنها شرطية وتَضِلْ جُزِمَ به ، وجواب الشرط (فتذكر) اتحاف فضلاء البشر ص١٦٦ •

(٤) سورة طه الآية : ١١٢ ، قراءة ابن كثير بالقصر والجزم على النهي •• اتحاف فضلاء البشر ص٣٠٧ •

(٥) هو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله الامام ابو معبد المكي الدارى امام أهل مكة في القراءة ، روى القراءة عن انس بن مالك ومجاهد ، ولد سنة ٤٥هـ ، وتوفى سنة ١٢٠هـ ابن خلكان ٢/٢٤٥ ، غاية النهاية ١/٤٤٣ ، الاعلام ٤/٢٥٥ •

(٦) في ل : زيادة (وهو مع الجملة الفعلية الطلبية والجملة الاسمية مطلقاً ومع الفعل المعروف بحرف التنفيس أو مع الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، وتلزم معه قد ظاهرة أو مقدرة وذلك) •

فأكرمْ زيداً ، أو فلا تكرمْ زيداً ، أو فقد أكرمتُكَ أمسِ ، أو فزيدٌ منطلقٌ ، أو فعسى أنْ تكرم عمروا ، او فليس زيدٌ منطلقاً ، أو وما زيدٌ منطلقاً ، أو فلن يقومَ زيدٌ ، وكذلكَ ما أشبهه وسببُ وجوبِ الفاءِ قصدهم الى الايذانِ بأنَّ المذكورَ مفهومٌ منهُ الجوابُ لكونهِ في الظاهرِ غيرَ صالحٍ له ، وأمَّا الأمرُ والنهيُ وأشباههما من الانشاءاتِ فلأنَّ الجزاءَ قضيةٌ خبريةٌ معلقةٌ على الشرطِ فاذا وقعتْ انشائيــة كانتْ في الظاهرِ غيرُ صالحةٍ فجيءَ بالفاءِ للايذانِ بأنَّها مؤولةٌ بمــا يصحُ أنْ تكونَ جزاءً ، فكأنَّ المعنى في قولكَ : إنْ تكرمْني فأكرمْ عمراً ، إنْ تكرمْني فهو سببٌ لتنجيزَ طلبي اكرامَ عمروٍ منــكَ ، فكانتِ [الفاءُ][1] مؤذنة بالقصــدِ الى هــذا التأويلِ[2] ، وأمَّــا في الاخبارِ في مثلِ قولكَ : إنْ أكرمتني فزيدٌ منطلقٌ[3] ، فلأنَّ الجزاءَ أصله الفعل فجيءَ بالفاءِ ايذاناً بأنَّها مؤولةٌ بأنَّ الجزاءَ مشتملٌ على ما اشتملَ من مشتقِ الجزاءِ[4] ، أو تحقيقه إنْ لــم يكــنْ مشــتقاً كقولكَ لأبيك : إنْ أكرمتني فأنتَ أبي ، أي هو سببُ تحقيقِ ذلكَ ، وأمَّا في الماضي المحققِ كقولكَ : إنْ تكرمْني فقد أكرمتُكَ أمسِ ، فلأنَّ الجزاءَ في المعنى إنَّما يكونُ في الاستقبالِ فجيءَ فالفاءِ ايذانــاً بتأويلِ ما يصححُ ذلكَ بمعنى قولِكَ : إنْ تكرمْني فسببهُ إكرامــي لكَ أمسِ على معنى تحققِ ذلكَ . وأمَّا وجوبها مع حرفِ التنفيسِ فكقولكَ : إنْ يقمْ زيدٌ فسيقومَ عمروٌ ، وكقولهِ تعــالى : { وإنْ

---

(1) (الفاءُ) : زيادة عن ل .

(2) في ل : (وكذلك الانشاءات كلها تأولها على حسب ما يقتضيه معناها والجملة الاسمية نحو قولك ان تكرمني فزيد منطلق) .

(3) في ل : (فعل زيدا منطلق وجب ههنا أيضا فلأن) .

(4) في ل : (الجزاءُ) .

خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ }[1] ، ومع ما ينفيه كقولك : إنْ يقمْ زيدٌ فلن يقومَ عمروٌ ، ومع ما كقولكَ : إنْ يقمْ زيدٌ فما يقومُ عمروٌ ، ومعَ ليسَ كقولكَ : إنْ يقمْ زيدٌ فليسَ عمروٌ منطلقاً ، ومع عسى كقولكَ : إنْ يقمْ زيدٌ فعسى أنْ يكرمَ عمرواً ، فأمّا وجوبها معَ حرفِ التنفيسِ وما ينفيهِ ، فلأنّهُ مفيدٌ للاستقبالِ وحرفُ الشرطِ المسلطُ عليه مفيدٌ للاستقبالِ فكرهوا الجمعَ بينَ حرفي الاستقبالِ كما كرهوهُ في قولكَ : إنْ سوفَ تقمْ أقمْ وهو غيرُ جائزٍ ، فكذلكَ ههنا فأتوا بالفاءِ القاطعةِ ، لأنْ عن إفادةِ الاستقبالِ فيما بعدَها ليصحَّ الاتيانُ بما يدلُّ على الاستقبالِ ، فوجبَ لذلكَ أنْ تقولَ إنْ تكرمْني فسوفَ أكرمُكَ وفلن أكرمَكَ ، وأمّا وجوبها معَ ما فلِما ذكرناهُ من كونِها للحالِ فينافي حرفَ الاستقبالِ ، واذا كرهوا الجمعَ بينَ حرفينِ لمعنى واحدٍ فالجمعُ بينَ حرفينِ مختلفينِ أبعدُ . وأمّا وجوبها معَ الافعالِ غيرِ المتصرفةِ فلأمورٍ : أحدها أنّها أشبهتِ الحروفَ ولذلكَ لم تتصرفْ فأُجريتْ مجراها في وجوبِ الفاءِ . والثاني أنَّ الماضي عوضٌ عن المستقبلِ في الشرطِ وجوابهِ ، وهذه لا مستقبلَ لها فلم يصحَّ وقوعُ الماضي في موضعِ الجزاءِ . والآخرُ أنَّ وضعها على أنْ لا تقبلَ[2] دلالةَ الزمانِ المستقبلِ ، وإنْ تفيدَ الاستقبالَ فيما يقعُ جواباً لها فكرهوا الجمعَ بينهما فيؤدي الى التناقضِ . والآخرُ أنّها لا تعدو أنْ تكونَ انشائيةً كعسى أو حاليةً كليسَ وكلاهما منافٍ لِما تقدَّمَ في الانشاءِ ، وما تقدَّمَ في ما واذا وجبَ في الانشاءِ وما على ما تقدَّمَ وجبَ في عسى وليسَ ، وأمّا امتناعُ الفاءِ معَ ما ذكرناهُ فلأنّهُ فعلٌ صالحٌ ؛

---

(١) سورة التوبة الآية ٢٨ .

(٢) (لا) : ساقطة من ت ، س ، والاصل .

لأنْ يكونَ جزاءً من غيرِ تأويلٍ ، فلم تصحَّ فيه (١) فاءٌ فتخرجه عن مقصوده فلزمَ حذفُ الفاء فيه . وأمَّا جوازُ الأمرين في المضارعِ المثبت والمنفي ، فلأنَّهُ اذا كانَ يسوغُ أنْ يكونَ نفسهُ جزاءً فلم يحتجْ الى الفاء (ويسوغُ أنْ يُقدَّرَ في المثبتِ خبرُ مبتداءٍ محذوفٍ فيسوغُ دخولُ الفاء ، وفي المنفي يسوغُ)(٢) أنْ تُقدَّرَ لا نافيةٌ على معناها في الاستقبال فيدخلُ مثلها حينئذٍ في قولكَ : إنْ تكرمْني فلن أكرمَكَ . فانْ قلتَ فهذا يقتضي وجوبها فانَّ وضعها للاستقبال .

قلتُ : وضعها الاستقبال [١٣٧ ظ] ما لم يكنْ حرفَ استقبالٍ ، ألا ترى الى صحة قولكَ : أُريدُ أنْ لا تقومَ ولَوْ كانتْ ههنا الاستقبالِ لم يستقمْ فدلَّ ذلكَ على صحة تجريدها عن معنى الاستقبالِ فجازَ الأمران لذلكَ ، فانْ قلتَ : فَلِمَ لمْ يجزِ الامران في ما ؟ ويُقالُ إنْ أكرمْتني ما أكرمْتُكَ ، وإنْ أكرمْتني فما أكرمُكَ ولم يتعيَّنْ وجوبُ الفاء . قلتُ : الذي منعَ أنْ تقولَ : أُريدُ أنْ ما تقومَ في موضعِ أنْ لا تقومَ هو الذي منعَ ذلكَ ، وهو إنَّ ما معناها الحالُ فلم يستقمْ أنْ تجامعَ ما يناقضها فلم يقلْ إنْ ما تقومَ لأنَّ (أنْ) للاستقبالِ ، والحالُ يناقضهُ فلذلكَ لم يقلْ إنْ تكرمْني ما أكرمْكَ لأنَّ الشرطَ والجزاءَ للاستقبالِ والحالُ يناقضهُ ، فلم يجزْ في ما ، ما جازَ في (لا) . فانْ قلتَ : فالمضارعُ في الاثباتِ صالحٌ ؛ لأنْ يكونَ نفسَ الجوابِ فكانَ قياسهُ أنْ يمنعَ دخولُ الفاءِ فيه كالماضي . قلتُ : كذلكَ كانَ قياسهُ ولذلكَ كانَ الأكثرُ على ذلكَ ، ولكنَّهُ لمَّا كانَ يمكنُ تقديرُ المبتدأ محذوفاً صحَّ دخولُ الفاءِ على هذا التأويلِ فيصيرُ بمثابةِ ما ذُكِرَ فيه المبتدأُ . فانْ قلتَ : فَلِمَ لَمْ يُقدَّرْ ذلكَ في الماضي وحينئذٍ يجوزُ إدخالُ الفاءِ ؟ قلتُ : لا

---

(١) (فيه) : ساقطة من و ، ش . وفي ل : (فلمْ يحتجْ الى فاءٍ) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .

يمكنْ ذلكَ في الماضي لأنَّهُ اذا قُدِّرَ ذلكَ صارَ الفعلُ في سياقِ خبرِ المبتدأ فيلزمُ منهُ معناهُ وهو المضي وتبطلُ إفادةُ الاستقبالِ فيه لانقطاعهِ عن الشرطِ فيختلُ معنى الجزاءِ ، لأنَّهُ حينئذٍ يصيرُ ماضياً من جهةِ الفعلِ مستقبلاً من جهةِ الجزاءِ وذلكَ غيرُ مستقيمٍ • فإنْ قلتَ : فقد جاءَ الماضي مصرحاً بهِ في قولكَ : إنْ أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتكَ أمسِ ، فكيفَ يكونُ تقديرُ كونهِ ماضياً في المعنى[1] مفسداً ؟ قلتُ : صحَّ ثمَّ ، لأنَّ المضي مقصودٌ ليسَ إلاَّ والجزاءُ على التأويلِ المتقدمِ ، وأمَّا ههنا فلمْ يقصدْ من حيثُ المعنى إلاَّ الاستقبالُ والفعلُ غيرُ صالحٍ لهُ لا بنفسه ولا بالشرطِ فلذلكَ اختلَّ ههنا ولم يختلْ ثمَّ ، فثبتَ أنَّهُ لا يلزمُ من جوازِ دخولِ الفاءِ في المضارعِ جوازُ دخولها في الماضي وامتناعُ دخولها في [قولكَ][2] : إنْ أكرمتني لم أكرمْكَ بامتناعها في الماضي سواء •

قولهُ : وقد تجيءُ محذوفةً في الشذوذِ كقولهِ :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها ٢٥٠

قالَ الشيخُ : ومثلُ ذلكَ متفقٌ على تأويلهِ ، وإنَّما الخلافُ في مثلِ قولكَ إنْ تكرمْني أكرمْكَ ، فالمبردُ يقولُ : على حذفِ الفاءِ[3] ، وسيبويه يقولُ : على التقديم[4] كأنَّهُ قالَ : أكرمْكَ إنْ تكرمْني وهو قريبٌ • قولهُ : « وتقامُ اذا مقامَ الفاء » يعني اذا كانَ الموضعُ للابتداءِ والخبرِ لا في غيرهِ ، كقولكَ : إن تكرمْني اذا زيدٌ

(١) في ل : (معنى مستقبل) •
(٢) (قولك) : زيادة عن ل •
(٣) انظر المقتضب ٢/٧٢ •
(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٥ ، ٤٣٦ •

يكرمُكَ . فامّا في غيره لو قلتَ : إنْ تكرمْني اذا أكرمَكَ زيدٌ لم يجزْ لأنّها التي[1] للمفاجأة فلا يقعُ بعدها إلاّ الجملةُ الخبريةُ لأنّ وضعَها للمفاجأةِ أمرٌ محكومٌ عليهِ بحكمٍ ، وذلكَ إنّما يكونُ في الجملِ الخبريةِ فلا يستقيمُ في الأمرِ والنهي ولا في جميعِ الانشاءاتِ ، وإنّما لم يكنْ ذلكَ في الجملِ الفعليةِ الخبريةِ كراهة أنْ تلتبسَ بإذا التي للشرطِ لأنّ وضعَ تلكَ على وقوعِ الفعلِ بعدها لاقتضائها الشرطَ فخصّوا هذه بالاسميةِ ليحصلَ الفرقُ بينهما .

(فصل) قولهُ : ولا تُستعملُ (إنْ) إلاّ في المعاني المحتملةِ المشكوكِ في كونها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : هذا راجعٌ الى الموضعِ لهذا المعنى ولذلكَ استقبحوهُ في مثلِ : « إنْ احمرَّ البُسْرُ آتيكَ » ، وكذلكَ لم يصدقْ[2] إنْ بعثْنا كانَ كذا إلاّ من شاكٍ أو مُقدِّرٍ للشكِ كما يُقدِّرُ الاشياءَ الثابتةَ وهي في الحروفِ بمثابةِ متى في الاسماءِ بخلافِ (إذا) فإنّها ظاهرةٌ في الثابتِ ، فتقولُ اذا طلعتِ الشمسُ آتيكَ ، ومتى أكرمتني أكرمتُكَ وإنْ كانتْ اذا قد استُعملتْ كثيراً في المشكوكِ فيهِ بخلافِ متى وإنْ في الثابتِ ، فتقولُ : اذا أكرمتني أكرمتُكَ ولا تقولُ : متى ماتَ زيدٌ كانَ كذا ، ولكنْ متى دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ .

(فصل) قولهُ : وتجيءُ معَ زيادةِ ما في آخرها للتأكيدِ .

---

(١) (التي) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : (يصدر) .

قالَ الشيخُ : ولأحسنُ حينئذٍ أنْ يكونَ فعلها مستقبلاً مؤكداً بالنون كقوله تعلى : { فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ }[1] ، وأمثاله كثيرةٌ في القرآنِ وقد تقدَّمَ ذلكَ .

(فصل) قوله : والشرطُ كالاستفهامِ ولم يُستثنَ من ذلكَ إلاَّ بابُ زيداً أُكرِمْ وزيداً لا تُكرِمْ . أمَّا زيداً أُكرِمْ [١٣٨ و] ، فإمَّا أنْ يكونَ لكثرتهِ في كلامهم جاءوا له في التقديمِ والتأخيرِ شيئاً ليسَ لغيرهِ ، وإمَّا لكونه مجرداً عن الحرفِ الدالِ على الانشاءِ . فإنْ أُعتُرِضَ بقولهم زيداً ليضْربْ عمروٌ فهو قليلٌ ثمَّ التحقيقُ فيهِ أنَّهُ محمولٌ على زيداً اضربْ ، لأنَّهُ مثلهُ في المعنى ، أمَّا زيداً لا تضربْ فمحمولٌ على الأمرِ ، (فإنَّهما أخوانِ في الكثرةِ والطلبِ فإمَّا جازَ ما تقدَّمَ في الأمرِ جازَ مثلهُ في النهي)[2] ، ولمَّا كانَ الشرطُ كالاستفهامِ في الانشاءِ ووجودُ الحرفِ الدالِ على ذلكَ وجبَ لهُ صدرُ الكلامِ الذي هو فيهِ فلم يجزْ عمرواً إنْ تضربْ اضربْ ولا أشباهُ ذلكَ ، فأمَّا اذا تقدَّمَ مثلُ قولكَ : أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ فهذا مِمَّا أُختُلِفَ فيهِ ، فمنهم من يقولُ : هو الجزاءُ ومنهم من يقولُ : هي جملةٌ مستقلةٌ دلتْ على الجزاءِ ، وليسَ هذا الخلافُ بالمسوغِ زيداً إنْ تضربْ أضربْ ؛ لأنَّ القائلَ بأنَّ الذي تقدَّمَ هو الجزاءُ مُلزِمٌ بأنَّ جملةَ الشرطِ (التي هي الانشاءُ لا يتقدَّمُ شيءٌ مِمَّا في حيِّزها ، وما تقدَّمَ جملةٌ أخرى ليستْ جزاءَ من جملةِ الشرطِ)[3] فلم يكنْ مثلُ قولكَ : زيداً إنْ تضربْ أضربْ ، والوجهُ أنَّ الجزاءَ مقدَّمٌ مثلهُ إلاَّ أنَّهُ حذفَ للعلمِ بهِ

---

(١) سورة الزخرف الآية : ٤١ . قرأ رويس بتخفيف النون في (تذهبن) على الاصل في نون التوكيد الخفيفة اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٦ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

فيتمسك من ذهب الى الاول بأن هذا الكلام المتقدم لو كان إخباراً مطلقاً وليس معلقاً على الشرط لوجب أن تطلق وإن لم تدخل الدار ، ولما لم يكن ذلك وكان بمثابة ما لو قال : إن دخلت الدار فأنت طالق بالاجماع وجب أن يقضي عليه بالجواب ، إذ لا معنى للجواب إلا ما علق على الشرط وهو معنى قوي إلا أن الاحكام اللفظية تعارضه ، فمنها أنه لو[1] كان هو الجواب لوجب دخول الفاء من طريق أولى على الجزاء[2] ، وبيان الاولوية هو أنه اذا تأخر فالاجتماع على وجوب الفاء مع تقدم ما يشعر بالجزاء وهو الشرط فلأن يلزم اذا تقدم على الشرط أولى ، ومنها أنه كان يجب جزمه اذا كان مما يقبل الجزم كقولك : تكرمني إن أكرمك فوجوب الرفع دليل على أنه ليس بالجزاء . فان زعم أن رفعه إنما كان لتقدمه على عامله ، لزم أن يبطل عمل كل معمول اذا تقدم وهو خلاف الاجماع . ومنها أنه كان يلزمه أن يجيز عمراً إن تضرب زيداً أضرب ، فيكون عمراً معمولاً للجزاء ، لأن الجزاء يصح تقديمه في هذا الموضع فليصح تقديم معموله . ومنها أنه يجوز أن يقال : زيداً أضرب إن تقم ، ولا يجوز أن يقال : إن تقم زيداً أضرب ، ولو كان ما تقدم جزاء لكان حكم الجزاء في امتناع تقديم معموله عليه على ما كان عليه فلما لم يكن ذلك دل على أنه ليس بالجزاء . ومنها أنه لا يجوز أن يقال اضرب غلامه إن تضرب زيداً ولو كان ذلك هو الجزاء لجاز الاضمار ، لأنه في النية مؤخر عن زيد فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس بالجزاء[3] ، وما ذكروه من المعنى لا ينافي تقدير الجواب

(١) (لو) : ساقطة من ب .

(٢) (على الجزاء) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س .

(٣) في و : (منها أنه لا يجوز أن يقال) ، ولا يستقيم الكلام مع هذه الجملة .

[و][1] تعلق هذا الخبر ، والذي يدل عليه إن القائل لو شرع في قوله : أنت طالق ولم يخطر بباله شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ أن يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جواباً للشرط لم يستقم أن يجعله له بعد أن لفظ بأكثره[2] من غير خطورة ، ألا ترى أنه لو قال : زيداً فنصبه بما بعده لم يكن بد قبل ذكره زيداً أن يكون قاصداً الى ما ذكره بعده ، كقولك : زيداً ضربت وشبهه ، فلما صح أن يذكر الشرط بعد أن ذكر ما قبله من غير خطور الشرط دل على أنه ليس جواباً له . والسر فيه هو أنه لا يحكم على الكلام بالخبرية مطلقاً إلا بعد تمامه ، واذا لم يتم صح تعليقه كما في غير ذلك من الكلام كقولك : جاء القوم إلا زيداً على ما تقدم في الاستثناء . فإن قلت : فإذا صح تعليقه قبل التمام في المعنى ، فلم لا يصح جعله جزاء في المعنى وإن شرع فيه وهو غير جزاء ؟ قلت : لا يستقيم أن يكون جزاء بعد أن شرع فيه وهو غير جزاء ، لأنه بمثابة الجزء من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فإنها ليست مأخوذة من أحد الاجزاء ، ألا ترى أنك لو قلت : قائم وأنت تقصد به الاخبار عن زيد فتقول : قائم زيد لم يجز أن تجعله بعد ذلك غير خبر ولا خبراً عن غير زيد . فإن قلت لو قال القائل : قائم قاصداً الاخبار عن زيد ثم بدا له في الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمرو لجاز أن يقول : عمرو ، ولا يفهم إلا الاخبار عن عمرو ، فدل ذلك على أن حكم المفرد حكم [١٣٨ ظ] ما ذكرت من النسب . قلت هذا المثال تخيل لأن السامع لو علم غلطه في باطنه لحكم

(١) (و) : ساقطة من الاصل ، و .

(٢) في ت : (بالكثرة) ، وهو تحريف .

بالفساد[1] عليه ولكنّه لم يعلمَ وكانتْ حالهُ حالَ المخبرِ عن عمروٍ ، ولم يحكمْ بالخطأ فظهرَ الفرقُ بينهما •

(فصل) قولهُ : ولا بدَّ من أنْ يليهما الفعلُ •

قالَ الشيخُ : يعني إنْ ولَوْ لأنّهما حرفا شرطٍ ، والشرطُ إنّما يعقلُ بالفعلِ فالتزموا فيهما وقوعَ الفعلِ لفظاً أو تقديراً ، ونحو قوله تعالى : { قلْ لَوْ أنْتُمْ تَمْلِكُونَ }[2] الآيةُ ، لا بدَّ فيه من تقديرِ الفعلِ ليوفرَ على (لَوْ) ما ذُكرَ من[3] مقتضاها ، فأنتمْ إذنْ فاعلٌ لتملكَ المقدَّر ، وهو الذي كان اللفظُ به لو ذُكرَ الفعلُ واواً لأنّهُ ضميرُ المخاطبِ المتصلُ بالفعلِ المضارعِ كقولكَ : يضربونَ ويأكلونَ وكذلكَ تملكونَ ، فلمّا حذفَ الفعلُ تعذّرَ الاتصالَ فعُدلَ الى المنفصلِ المرفوعِ لأنّهُ فاعلٌ وضميرُ المنفصلِ المرفوعِ للمخاطبينَ المذكورينَ لا يكونُ إلاّ أنتمْ ، فوجبَ الاتيانُ بها موضعُ تلكَ الواو التي كانتْ عندَ ذكرِ الفعلِ فقيلَ لَوْ أنتمْ ، ولو قالَ قائلٌ : إنْ أنتمْ تأكيدٌ للضميرِ المرفوعِ في قولكَ : يملكونَ المحذوفُ ، والفعلُ والفاعلُ جميعاً محذوفانِ لم يكنْ بعيداً ولكنَّ الاولَ أولى •

قولهُ : ولذلكَ لم يجزْ لَوْ زيدٌ ذاهبٌ ولا إنْ عمروٌ خارجٌ •

---

(1) (لحكم بالفساد عليه) : ساقطة من ر •
(2) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ •
(3) في ل : (ما يقتضيه) ، وما اثبتناه افضل •

قالَ الشيخُ : لأنَّــهُ ليسَ بعــدَهُ فعلٌ يكونُ تفسيراً للفعلِ المقدَّرِ ، ولا يستقيمُ أيضاً تقديرُ الفعلِ ، لأنَّ زيداً ذاهبٌ مبتــدأٌ وخبرٌ ، ولا يكونُ المبتدأ فاعلاً[1] ، فامتنعَ ذلكَ .

قولهُ : ولطلبهما الفعلَ الى آخرِه .

قالَ الشيخُ : وقد أُطلقَ ذلــكَ ، والصوابُ أنْ يُقالَ : إنْ كانَ الخبرُ مما يصحُّ التعبيرُ عنهُ بالفعلِ ، فامَّا اذا لم يكنْ كذلكَ لم يقعْ إلاَّ الاسمُ كما في قولهِ تعالى : { ولَوْ أنَّ ما في الأرْضِ مِنْ شَجَرةٍ أقْلامٌ }[2] ، وليسَ علَّةُ وجوبِ الفعلِ ههنا كعلةِ وجوبهِ في لَوْ زيدٌ ذاهبٌ لأنَّهُ في قولكَ : لَوْ زيدٌ ذاهبٌ لأمرينِ معنويينِ كما تقدَّمَ ، وهو ههنا لأمرٍ استحساني لفظي ، ألا ترى أنَّهــم لَــوْ قالوا : لَــوْ أنَّ زيــداً ذاهبٌ لأكرمتُكَ لكانَ المعنى مستقيماً كمــا يقولونَ : لَوْ زيداً أخوكَ ولكنَّهم التزموا وقوعَ الفعلِ اذا أمكــن ليكونَ في الصورةِ موافقاً لقولهِ تعــالى : { إنْ آمرؤ هَلَــكَ }[3] فانَّهُ عوضٌ من اللفظِ بالفعلِ المحذوفِ ، والفرقُ بينهمــا أنَّ في لَوْ أنَّ ما يدلُ على الفعلِ المحذوفِ ، وهو قولك : إنَّ لأنَّ معناها الثبوتُ فكأنَّكَ قلتَ : لو ثبتَ أنَّ فاستغنى عن مفسرهِ بعدَ ذلكَ من حيثُ المعنى بخلافِ إنْ امرؤٌ ، فإنَّهُ ليس ثمَّ ما يدلَ على الفعــلِ المحذوفِ فاحتيجَ الى تفسيرهِ بفعلٍ مثلهِ في المعنى فقيلَ إنَّ امــرؤٌ هلَكَ وقد تقدَّم في مثلِ ذلكَ .

---

(١) (فاعلا) : ساقطة من ر .

(٢) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٧٦ .

(فصل) قوله : ويجيء لَوْ بمعنى التمني الى آخره .

قالَ الشيخُ : وهذه يلزمُ أنْ يليها الفعلُ لأنَّها كالشرطِ في اقتضاء الفعلِ فالمقتضي للفعل[1] فيها ثابتٌ في معنييها ولذلك حُمِلَ « لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني » على كلِّ واحدٍ من معنييها فلا يجوزُ أنْ تقولَ لَوْ زيدٌ مكرمي ، ولو قلت : لو زيدٌ يكرمني لكانَ زيدٌ فاعلاً بفعلٍ مقدرٍ كما قيلَ في الشرطِ سواءً مثَّلَ في التي للتمني بقوله : « لَوْ تأتيني » آتياً بها في أول الكلام لينفي وهمَ من يزعمُ أنَّها مصدريةٌ في مثلِ قوله تعالى : { وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ }[2] ، وأشباهه كأنَّهُ قيلَ ودّوا ادهانكم فاذا مثّلَ بقولهم : « لو تأتيني » بطلَ هذا [الوهمُ][3] ، وقد تقدَّمَ ذلكَ ، والكلامُ على النصبِ والرفعِ قد تقدّم في بابهِ .

(فصل) قولهُ : وأمّا فيها معنى الشرطِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أمّا فيها معنى الشرطِ لتفصيلٍ غيرِ لازمٍ أن يذكرَ أقساماً متعددةً بَلْ قد يُذكَرُ بها قسمٌ واحدٌ ولا ينافي ذلك أنْ يكونَ للتفصيلِ لِمَا في نفسِ المتكلمِ فيذكرُ قسماً ويتركُ الباقي ، كقوله تعالى : { فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ }[4] ، ولم يكررْ بعدَ ذلكَ إلاّ أنَّهم التزموا حذفَ الفعلِ بعدَها لجريهِ على طريقةٍ واحدةٍ كما التزموا حذفَ متعلقِ الظرفِ اذا وقعَ خبراً ، لأن المعنى مَهْما يكن من شيءٍ أوْ مَهْما تَذْكُرُ من شيءٍ فحُذِفَ

---

(١) (فالمقتضي للفعل) : ساقطة من و .
(٢) سورة القلم الآية : ٩ .
(٣) (الوهم) : زيادة عن ل .
(٤) سورة آل عمران الآية : ٧ .

ذلكَ لِمَا ذكرناهُ ، ثم التزموا أنْ يقعَ بينهما جوابها ما يكونُ كالعوضِ من الفعلِ المحذوفِ ثم اُختلِفَ في ذلك الواقع ، فمنهم من يقولُ هو أحدُ أجزاءِ الجملة الواقعة بعدَ الفاء قُدِّم عليها لذلكَ الغرضِ ، ومنهم من يقولُ : هو متعلقٌ الفعلِ المحذوفِ ، وما بعدَ الفاءِ جملةٌ مستقلةٌ وليس ما تقدَّم بجزءٍ لها لا فضلةٌ ولا غيرهُ .

ومنهم من يقولُ : لا يخلو إمّا أنْ كانَ ما تقدَّمَ [١٣٩ و] الأول فهو كالقائلِ الأولِ ، وإنْ كانَ الثاني فهو كالقائلِ الثاني ، فعلى هذا إذا قيلَ أمّا عمراً فإني أضربُ ، فمن زعمَ أنّهُ جزءٌ مما بعدَ الفاءِ حكمَ عليه بأنّهُ مفعولٌ لأضربُ ، ومن زعمَ أنّهُ معمولٌ للفعلِ المحذوفِ قدَّرَ مهما تذكرُ زيداً ومهما يذكرُ أحدٌ زيداً فيكونُ جزءً من أجزاءِ الجملة المحذوفة ، وفي هذه المسألة وأشباهها يقولُ القائلُ بالتفصيل أنَّ الاسمَ الواقعَ بعدَ أمّا من معمولِ الفعلِ المقدرِ ، والصحيحُ أنَّ كلَّ اسمٍ ذُكِرَ بعدها فجزءٌ من الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفاءِ والذي يدلُّ على ذلكَ أنَّ وضعها للتفصيلِ أنواعَ ما ذُكِرَ بعدها أحد الأنواعِ المرادة وذُكِرَ باعتبارِ ما يتعلقُ به من الجملة الواقعة بعدَ الفاءِ ، وإنَّما قدموا تقديمهُ تنبيهاً على أنّهُ هو النوعُ المرادُ تفصيلَ جنسه وكانَ قياسهُ أنْ يكونَ مرفوعاً على الابتداء ولذلكَ كانَ قولهم : قامَ زيدٌ وأمّا عمروٌ فقد ضربتهُ بالرفعِ أقوى ، ولولا أمّا لكانَ النصبُ أقوى ، لأنَّ الغرضَ الحكمُ على هذا المذكورِ على حسبِ الجملةِ الواقعة بعدَ الفاءِ ، ولكنّهم خالفوا الابتداءَ إيذاناً من أول الامرِ بأنَّ تفصيلَهُ باعتبارِ صفته التي هو عليها في الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفاءِ ، ألا ترى أنّكَ تفرِّقُ بينَ يومِ الجمعةِ في قولكَ : يومَ الجمعةِ ضربتُ فيهِ ، وضربتُ يومَ الجمعةِ وإنْ كانَ يوم الجمعة في الموضعينِ مضروباً فيه إلاَّ أنّهُ في الاول ذُكِرَ الحكمَ عليهِ فلمّا حكمَ عليه بقولهم : ضربتُ فيهِ وضميرهُ في المعنى هو هو

عُلِمَ أنَّ الضربَ واقعٌ فيه وليس ذكرُهُ ليدلَّ على أنَّهُ الذي وقعَ فيه الفعلُ ، وفي الثاني ذُكِرَ دالاً على أنَّهُ الذي وقعَ فيه الفعلُ من أول الأمرِ فلمَّا كانَ كذلكَ قصدَ الى أنْ يوقعَ الاسمَ المرادُ بعدَ أمَّا في أولِ الأمرِ على حسبِ ما هو في جملته كما يقعُ يومَ الجمعةِ ضربتُ كذلكَ فهذا هو الغرضُ في وقوعِ الاسماءِ بعد أمَّا على حسبِ معناها وإعرابها التي كانتْ عليه ويبطلُ مذهبُ من قالَ : إنَّ العاملَ الفعلُ مطلقاً لوجوبِ نصبِ مثل قوله تعالى : { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ }[1] ، ووجوبُ رفعِ أمَّا اليتيم فحرامٌ قهرهُ ، ولو كانَ الفعلُ هو العاملُ لكانَ نسبتهُ الى هذا نسبةً واحدةً فكانَ يجوزُ الأمرانِ في الجميعِ . وأمَّا قولُ القائلِ بالتفصيلِ ففاسدٌ أيضاً ، لأنَّهُ اذا سلمَ المعنى في أمَّا وجوَّزَ أنْ يكونَ التقديمُ لغرضِ التفصيلِ وإبقاءً على حاله تنبيهاً على ما ذكرناهُ وجبَ أنْ يعمَّمَ وإلاَّ خالفَ بها موضوعها في مثلِ أمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ على ما ذكرناهُ ، وإذا ثبتَ ذلكَ في هذه المسألةِ وأشباهها وجبَ فيما عداهُ وإلاَّ خالفَ الموضوعَ فيها أو رجعَ الى قولِ من يقولُ إنَّ العاملَ الفعلُ مطلقاً ، وقد أبطلناهُ ، ثمَّ ما فُسِّرَ منهُ في بعضِ المسائلِ لازمٌ لهُ في جميعها ، لأنَّ ما بعدَ فاءِ الجزاءِ لا يعملُ فيما قبلها ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : إنْ تكرمْني زيداً فأكرمْ لم يجزْ ، فإذنْ المنعُ من التقديمِ في المسائلِ عندهُ حاصلٌ فتخصيصهُ بعضها دونَ بعضٍ تحكمٌ . ووجهُ صحةِ التقديمِ في هذا البابِ دونَ غيره ما ذكرناهُ من قصدِ الغرضِ في التنبيهِ على أنَّ المذكورَ بعدها هو المقصودُ بالتفصيلِ على حاله فخُولفَ البابُ في امتناعِ التقديمِ القصدِ الى حصولِ هذا الغرضِ ولذلك اتفقنا نحنُ ومن قالَ بالتفصيلِ على التقديمِ على

---

(1) سورة الضحى الآية : ٩ .

الفاء ، وأمَّا القائلُ الآخر فقد أبطلنا مذهبَهُ من أصلهِ فصحَّ أنَّ الوجهَ ما ذكرناهُ وأنَّ ما عداهُ باطلٌ •

(فصل) قولُهُ : وإذَنْ جوابٌ وجزاءٌ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : لَسْنا نعني بالجوابِ جوابَ متكلمٍ على التحقيقِ ، بَلْ قد يكونُ جواباً لمتكلمٍ وقد يكونُ جواباً لتقديرِ ثبوتِ أمرٍ فمثالُ الاول ما ذكره ومثالُ الثاني قولكَ : لو أكرمتني إذَنْ أكرمَكَ وأشباهه لأنَّهُ في تقديرِ جوابِ متكلمٍ سألَ ماذا يكونُ مرتبطاً بالاكرامِ ؟ فأجابهُ بارتباط اكرامه به ، وأمَّا معنى الجزاءِ فيها فواضحٌ ، « وقالَ الزجاجُ تأويلها إنْ كانَ الأمرُ كما ذكرت فانِّي أكرمكَ » تنبيهاً على أنَّ فيها معنى الجزاءِ حتَّى صحَّ تقديرهُ مصَرحاً به وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه باعتبارِ [١٣٩ ظ] العملِ وإنَّ لها أحوالاً ثلاثاً : أحدها العملُ لزوماً وهو إنْ لم يعتمدْ ما بعدَها على ما قبلها وكانَ الفعلُ مستقبلاً وليسَ معها واوٌ أو فاءٌ • والثاني العملُ جوازاً وهو اذا كانتْ كذلكَ ومعها واوٌ وفاءٌ لا لتشريك مفردٍ • والثالثُ الالغاءُ وهو ما اذا فُقِدَ بعضُ شرائطها أو كلها ، فاذا أُلغيَتْ وجبَ أنْ يكونَ حكمُ الفعلِ بعدها في اللفظ حكمهُ لَوْ كانتْ معدومةً كظننتُ اذا أُلغيَتْ ، فتقولُ : إنْ أكرمتَني إذنْ أكرمْكَ بالجزمِ ، ولأنْ أكرمتَني إذَنْ لأكرمُكَ بالرفعِ ، وكذلكَ ما أشبهُ ، ومنهُ قولُ الشاعرِ (١) :

٢٥١ـ لَئِنْ عادَ لي عَبْدُ العزيزِ بِمثْلِها

وأمْكَنَني مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيلُها

---

(١) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عبدالعزيز بن مروان الكتاب ١/٤١٢ ، الجمل ص٢٠٥ ، ابن يعيش ٩/١٣ ، المغني ١/٢١ ، شرح شواهد المغني ص ٦٣ ، الخزانة ٣/٥٨٠، الديوان طبعة الجزائر ٢/٧٨ •

فلا يجوزُ في « أُقيلُها » إلاّ الرفعُ لأنَّهُ معتمدٌ على ما قبلَهُ فهي كالعدمِ واذا كنتَ معتمداً فقد سبقَ القسمُ أولَ الكلامِ قبلَ الشرطِ فوجبَ أنْ يكونَ لهُ ، فكأنّكَ قلتَ : واللهِ لا « أُقيلُها » لأنَّ الشرطَ اذا تقدمهُ القسمُ كانَ أيضاً ملغى[1] باعتبارِ جوابهِ على ما تقدَّمَ وإنّما لم يعملْ إلاّ في المستقبلِ اجراءً لها مجرى النواصبِ كلها ولذلكَ ظنَّ أنّها مركبةٌ من إذْ وأنْ ونُقلتْ حركةُ الهمزةِ والنصب عندَ هؤلاءِ بأنْ وليسَ بشيءٍ وإنّما لم تعملْ معتمداً ما بعدها على ما قبلها لأنّهُ لما قبلها قبلَ مجيئها ومجيئها في مثله لغرضِ معنى يحصلُ بلفظها معَ بقاءِ المعنى الاول فيبقى كما كانَ عليهِ قبلَ مجيئها ايذاناً ببقاءِ المعنى ، وكراهةَ أنْ يتوهمَ تغييرُ المعنى فيهِ بسببها بخلافِ قولك : زيدٌ لَنْ أكرمَهُ وشبهها فانّهُ ليس كذلكَ ولذلكَ شُبّهتْ بظننتَ اذا توسطتْ أوْ تأخرتْ لأنَّ الجزئينِ اللذينِ في ظننتُ أيضاً عند توسطهما على حالهما في المعنى قبلَ دخولهما ، واذا ألغيتْ ظننتُ معَ تعلقها التعلقَ المعنوي الذي لا ينفكُ عنهُ لاستقلالِ الجزئينِ فلأْ يلغى إذنْ أولى لأنّها لا تعلقَ لها بما بعدها تعلقاً يقتضي العملَ ولو كانَ لها تعلقٌ فليسَ كتعلقِ عواملِ الاسماءِ لأنَّ ذلكَ معنوي ، وهذا لفظي ومن ثمَّ كانَ الالغاءُ في ظننتُ جائزاً وهو ههنا واجبٌ وفي مثلِ قوله إنْ تأتني آتكُ وإذنْ أكرمكَ ثلاثةُ أوجهٍ : فالجزمُ على أنَّ ما بعدها معتمدٌ على ما قبلها وهو جوابُ الشرطِ في الاشتراكِ ، وكأنّهُ قالَ : إنْ تأتني آتكَ وأكرمكَ كما تقولُ : إنْ تأتني إذنْ أكرمْكَ ، والرفعُ على أنْ تكونَ جملةً غيرَ معطوفٍ عليها عطفَ الجزاءِ ، وجازَ الرفعُ لوقوعِ الواوِ في الجملةِ . والنصبُ على أن تكونَ أيضاً جملةً مستقلةً ، وجازَ النصبُ على تقديرِ الغاءِ الواوِ لأنّها ليستْ لتشريكِ مفردٍ ، واذا لم تكن لتشريكِ

---

(١) في ل : (لفظاً) .

مفردٍ فجائزٌ معها الرفعُ والنصبُ فقد ثبت جوازُ الاوجهِ الثلاثةِ في مثلِ ذلكَ واللهُ أعلمُ •

ومن اصنافِ الحرفِ حرفُ لتعليلِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي كَيْ ، يقولُ القائلُ : قصدتُ فلاناً ، فتقولُ : كَيْمَهْ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : وقع في المفصلِ حرفُ التعديلِ بالدالِ فيجوزُ أنْ يكونَ أصل التصنيفِ حرفُ التعليلِ فانَّ معناهُ التعليلُ إذْ هو سؤالٌ عنهُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ على ذلكَ لأنَّ تعديلَ الشيء إجراؤهُ على ما ينبغي ، واذا كانَ ذلكَ سؤالاً عن العلة والعلةُ فيها تقويةٌ للحكم وثباتٌ على أنَّهُ على ما ينبغي صحَّ أنْ يُسمَّى حرف التعديل ، وقد ذكرها في حروفِ الجرِّ ، وهي عند البصريين[1] على ما ذكرهُ ، لأنَّها حرفُ جرٍّ دخلتْ على ما الاستفهاميةِ كدخولِ اللامِ التي بمعناها والهاءُ هنا السكتْ كما تلحقُ في مثلِ لِمَهْ إلاَّ أنَّهُ لا يُعرفُ حذفها منها بخلافِ « لِمَ وعَمَّ » وأشباههما ، وأما حذفُ الالفِ من عندَ دخولِ عاملِ الجرِ عليها فمطردٌ في اللغة الفصيحةِ اسماً كانَ الداخلُ عليها أو حرفاً وسيأتي ذلكَ معللاً في موضعهِ • وعندَ الكوفيين إنَّها ليستُ حرفَ جرٍ وإنَّما هي كَي الداخلةُ على الفعلِ[2] ، والفعلُ مقدَّرٌ ههنا كأنَّهُ قيلَ « كَي تفعلَ ماذا » • قالَ المصنفُ : « وما أرى هذا القولَ بعيداً من الصواب » وبقريةِ من الصوابِ يتوقفُ على ثبوتِ أمرينِ ولم يثبتا فانهما تقدَّمَ فعلٌ عاملٌ في الاستفهامِ لأنَّهم يقدرونهُ بكَي تفعلَ ماذا فيكونَ ماذا في موضعِ

---

(١) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ •
(٢) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ •

نصب معمولاً للفعل المقدم ، ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب ولذلك لا يجوز أن يقول فعلت ماذا باتفاق ، وهو مثله . والثاني أن يكون ناصباً حذف فعله ولم يثبت مثل ذلك[1] ، ولو قلت : لقائل قال أتضرب زيداً لن زيداً لم يجز ذلك فثبت أنه بعيد بذلك من الصواب ، فذن الوجه ما اختاره البصريون وأما الرد بأن ماذا كانت استفهامية [١٤٠ و] غير متصلة بجار لا يحذف ألفها فليس بالقوي فانه قد جاء حذف ألفها في الوقف على إبدال الهاء منه كقول المستفهم مه ، وما نقل من قول أبي الدرداء[2] عند قدومه المدينة وسمع صريخ الناس مه ، فلا وجه للرد به فانه سائغ .

(فصل) قوله : وانتصاب الفعل بعد كي يجوز أن يكون بها نفسها أو باضمار إن .

قال الشيخ : والذي يدل عليه قولهم : لكي تفعل ، ويجوز أن يكون بتقدير إن ، ويدل عليه أمران : أحدهما ما ثبت من كونها حرف جر وكون كالكلام ، فكما وجب في اللام أن يكون النصب فيها باضمار أن فكذلك هذه . والثاني ما ثبت من إظهارها[3] بعدها ، ولولا أنها مقدرة لم يسغ إظهارها ، ألا ترى أنك لو قلت : كي أن أضرب زيداً لم يجز ، والمذاهب فيها ثلاثة : منهم من يقول

---

(١) (ذلك) : ساقطة من ت .

(٢) هو عويمر بن مالك بن قيس الانصاري ، كان قبل البعثة تاجراً وبعدها انقطع للعبادة ولي القضاء في الشام ، وتوفي في دمشق سنة ٣٢هـ ترجمته في غاية النهاية ٦٠٦/١ ، صفوة الصفوة ٢٥٧/١ ، سيرة أعلام النبلاء ٢٤١/٢ ، الاعلام ٢٨١/٥ .

(٣) في ل : (اظهاره) .

النصبُ بكي نفسها ويستدلُ بما ذُكِرَ أولاً ويجيبُ اذا عُورِضَ بوجهي المذهبِ الآخرِ بمنعِ كونها حرفَ جرٍ أو بأنَّ ذلكَ شاذٌ نادرٌ فلا يُعارِضُ المستعملُ الشائعُ ، وبأنَّ إظهارَ أنْ بعدها قليلٌ أيضاً مشروطٌ بما فلا يعارضُ ما ذكرهُ • والمذهبُ الثاني أنَّ النصبَ باضمارِ أنْ • ويجيبُ عن وجه المذهبِ الاول بأنَّ اللامَ زائدةٌ للتأكيدِ وحسنَ دخولها على كَي وإنْ كانتْ بمعناها لاختلافِ اللفظينِ • والمذهبُ الثالثُ أنَّ لها حالينِ فهي في مثلِ لكي هي العاملُ وفيما عداهُ جائزٌ فيهِ الامرانِ •

ومن أصنافِ الحروفِ حرفُ الردعِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهو كَلاَّ ، قالَ سيبويه وهو ردعٌ وزجرٌ[1] الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : شرطهُ أنْ يتقدمَ ما يردُ بها في غرضِ المتكلمِ سواءً كانَ من كلامِ المتكلمِ على سبيلِ الحكايةِ أو الانكارِ أو من كلامِ غيرهِ ، فمثلَ الاول قولهُ تعالى كَلاَّ بعدَ قولهِ : { يَقُولُ الانسانُ يَومَئِذٍ أينَ المَفَرُّ }[2] ، وبعدَ قولهِ يودُ المجرمُ ، وما ذكرهُ من الآيةِ • ومثالُ الثاني قولهُ كَلاَّ بعدَ قولهِ : { قالَ أصْحابُ مُوسَى إنَّا لَمُدْرَكُونَ }[3] ، قالَ كَلاَّ ؛ لأنَّ قولَهُ قالَ كَلاَّ حكايةٌ ما تُقالُ بعدَ تقدمِ القولِ الاولِ من الغيرِ ، ومثالُ الثالثِ قولكَ أنا أهينُ العالمُ كَلاَّ ، وقد يكونُ بمعنى حقاً وعليهِ حملَ مواضعَ في القرآنِ •

---

(١) قال ابن هشام : هي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك مغنى اللبيب ١/١٨٨ •

(٢) سورة القيامة الآية : ١٠ •

(٣) سورة الشعراء الآية : ٦١ •

ومن أصنافِ الحرفِ اللاماتُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي لامُ التعريفِ ، ولامُ جوابِ القسمِ الى آخرِه .

قالَ الشيخُ : لامُ التعريفِ هي اللامُ التي تدخلُ على الاسمِ فتجعلهُ معيناً وجهِ ما بعدَ أنْ كانَ لواحدٍ من الجنسِ وتستعملُ على وجهينِ : أحدهما أنْ يُرادَ بها تعريفَ ما كانَ منكراً باعتبارِ حقيقته ، وهو على وجهينِ : أحدهما أنْ يُرادَ بها كليةَ ذلكَ المعنَى فيلزمُ منهُ شمولُ جميعِ الجنسِ كقولكَ : الرجلُ خيرٌ من المرأةِ . والثاني أنْ يُرادَ بها الحقيقةَ باعتبارِ قيامها بواحدٍ فيقالُ دخلتُ السوقَ في بلدِ كذا وإنْ لم يكنْ بينكَ وبين المخاطبِ[1] سوقٌ معهودٌ وإنّما هو على ما ذكرتُ وقد تقدَّمَ بيانُ ذلكَ في بابِ أسامة وإنَّهُ مثلُهُ في وجهِ التعريفِ ، ولهذا المعنى قالَ المحققونَ إنَّ مثلَ ذلكَ قدَ يجري مجرى المنكّرِ فقالوا في مثلِ قولهِ[2] :

٢٥٢ـ ولَقَدْ أمُرُّ علَى اللّئيمِ يَسُبُّني

إنّ قولَهُ يَسُبُّني صفةٌ لكونه[3] لم يقصدْ لئيماً معهوداً فجرى في ذلكَ مجرى المنكّرِ لمّا كانَ باعتبارِ الوجودِ مثلهُ . والوجهُ الثاني تعريفُ معهودٍ متميزٍ بينكَ وبينَ مخاطبكَ ، (كقولكَ : ما فعل

---

(١) في و ، ش ، س : (مخاطبكَ) .

(٢) نُسبَ في الكتاب لرجل من بني سلول وكذلك في الخزانة ، وتمامه : (فَمَضيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لاَ يُعْنِينِي) ، الكتاب ٤١٦/١ ، الخصائص ٣٣٠/٣ . الكامل ٢٨٠/٣ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٣) (لكونه) : ساقطة من ل .

الرجلُ ، لرجلٍ متميزٍ بينكَ وبينَ مخاطبكَ)[1] ، وقد اختُلفَ في لفظها فقيلَ هي وحدها للتعريفِ ، والهمزةُ همزةُ وصلٍ مجتلبةٌ للنطقِ بالساكنِ وهو مذهبُ سيبويه[2] واستدلَّ لهُ بأنَّها همزةُ وصلٍ فوجبَ أنْ يحكمَ بأنَّ الحرفَ هو اللامُ قياساً على ما تلحقهُ همزةُ الوصلِ من نحو اضْربْ واعلمْ ، وقيلَ انَّها معَ الهمزةِ معاً للتعريفِ وأصلها ألْ كَهَلْ وبَلْ واستدلَّ لهُ بأنَّ حروفَ المعني ليسَ فيها ما وُضعَ على حرفٍ مفردٍ ساكنٍ فوجبَ أنْ يُحملَ على ما ثبتَ دونَ ما لم يثبتْ فاذا عُورِضَ بما تقدَّمَ قالَ : خُففَتِ الهمزةُ بطرحها في الوصلِ لكثرةِ الاستعمالِ ، واذا عُورِضَ الاولونَ بما ذكرَ الخليلُ[3] ، أجابوا بأنَّها لو كانتْ أصليةً لم يجزْ تخفيفها لذلكَ كما لم يجزْ تخفيفَ أمْ وأنْ وأشباههما ولو جازَ تخفيفها لكانَ على الوجهِ المعروفِ في تخفيفِ الهمزةِ لا بالطرحِ ولمَّا جاءَتْ كذلكَ دلَّ على أنَّها ليستْ أصليةً ، وكِلا القولينِ سائغٌ .

(فصل) قولهُ : ولامُ جوابِ القسمِ كقولكَ : واللهِ لأفْعَلَنَّ .

قالَ الشيخُ : هي اللامُ المفتوحةُ التي تدخلُ على الجملةِ المثبتةِ اسميةً [١٤٠ ظ] كانتْ أو فعليةً لتدلَّ على أنَّ ما بعدها هو المقسمُ عليهِ كقولكَ : لَزيدٌ منطلقٌ ولتخرُجْنَ ولقد خرجَ وقد جاءَ حذفها نادراً معَ الماضي دونَ غيرهِ والافصحُ لزومُ النونِ لها معَ

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) انظر ابن يعيش ٩/١٧ ، حاشية الصبان ١/١٧٧ .

(٣) الخليل يقول : حرف التعريف (أل) بمنزلة (قَدْ) فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام كتركيب بَلْ ، هَلْ ، ابن يعيش ٩/١٧ ، انظر حاشية الصبان ١/١٧٧ .

المضارعِ وقَدْ معَ الماضي ، لأنَّهُ فعلٌ مؤكدٌ في المعنى ولهُ ما يخصهُ في التأكيدِ فكانَ ذكرهُ أوْلى ، ولذلكَ اختصَّ المضارعُ بالنونِ والماضي بِقَدْ ، لأنَّهما الحرفانِ اللذانِ يؤكدانِ بهما والذي يحقق ذلكَ قولُهم : واللهِ إنَّ زيداً لَمنطلقٌ فيأتونَ بإنَّ التي هي أيضاً لتوكيدِ الاسمِ ويلزمونَ معها اللامَ في الأكثرِ لذلكَ ، ولو أمكنَ تقديمُ اللامِ وتأخيرُ أنَّ لكانَ قياسهُ أنْ يأتي ، ولكنَّهم لمَّا كانَ وضعُ إنَّ عندهم صدرَ الكلامِ تعذَّرَ عليهم ذلكَ ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بينَ حرفينِ لمعنىً واحدٍ ولم يؤخروا أنَّ لأنَّها أقوى من اللامِ في اللفظِ والمعنى والعملِ فكانَ بقاؤها على أصلها أوْلى .

(فصل) قولهُ : والموطِئةُ للقسمِ .

قالَ الشيخُ : هذه اللامُ هي اللامُ التي تدخلُ على الشرطِ بعدَ تقدمِ القسمِ لفظاً وتقديراً ليؤذنَ بأنَّ الجوابَ لهُ لا للشرطِ ، فهذا معنى توطئتها وليستْ جوابَ القسمِ وإنَّما الجوابُ ما يأتي بعدَ الشرطِ كقولكَ : واللهِ لأنْ أكرمتني لأكرمتُكَ ، ولو قلتَ : لأنْ أكرمتني أكرمُكَ أو فانِّي أكرمُكَ ، أو ما أشبههُ مما يُجابُ بهِ الشرطُ لم يجزْ وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلكَ وتعليلهُ ، وقد وقعَ الجوابُ للشرطِ في كلامِ المتأخرينَ من الشعراءِ والمصنفينَ كثيراً ، وكلهُ خطأٌ لا يوجدُ مثلهُ في القرآنِ معَ كثرةِ ذلكَ فيهِ ولا في كلامٍ فصيحٍ .

(فصل) قولهُ : ولامُ جوابِ (لَوْ) و (لولا) .

قالَ الشيخُ : هي اللامُ التي تدخلُ لتؤذنَ بأنَّ ما دخلتْ عليهِ هو اللازمُ لِما دخلَ عليهِ (لَوْ)[1] كقولكَ : لَوْ جئتني لأكرمتُكَ ،

(١) في ل ، س ، ش ، ب : (الاول) ، وهو خطأ .

فاللامُ مؤذنةٌ بأنَّ المدخولَ عليه هو اللازمُ للمجيء وما يتعلقُ بمعنى لو قد تقدمَ ، ويجوزُ حذفُها ويكونُ الربطُ بينهما بدلالةِ لَوْ لأنَّها شرطٌ كانَ في كونها شرطاً كما جازَ أنْ تقولَ : إنْ أتيتني آتيتُكَ ، جازَ لَوْ أتيتني أتيتكَ ، ولهذا المعنى جعلها توكيداً ، ويجوزُ حذفُ الجوابِ أيضاً و وضعُ ذكرِ ذلكَ موضعُ ذكرِ لَوْ ، لأنَ الجوابَ من مقتضاها ، والكلامُ ههنا على مجردِ اللامِ ، وقد تقدَّمَ أنَّ ذلكَ جائزٌ عندَ قيامِ قرينةٍ تدلُّ عليه ، كقوله تعالى : { لَوْ أنَّ قرآناً سُيِّرتْ بهِ الجبالُ }[1] ، { ولَوْ أنَّ لي بِكُمْ قُوَّةً }[2] ، وما أشبهُ ذلكَ .

(فصل) قولهُ : ولامُ الأمرِ .

قال الشيخُ : هي [اللامُ][3] التي تدخلُ على الفعلِ المضارعِ لتؤذنَ بأنَّهُ مطلوبُ المتكلمِ كقولكَ : لِيَضْرِبْ زيدٌ ، وشرطُها أنْ يكونَ الفعلُ لغيرِ الفاعلِ المخاطبِ ، كقولكَ : ليضربْ عمروٌ ولِتَضْرِبْ أنتَ ، ولأضرِبْ أنَا إلاَ في لغةٍ قليلةٍ يدخلونها على الفعلِ ، وإنْ كانَ للفاعلِ المخاطبِ فيقولونَ : لِتَضْرِبْ أنتَ ، ومنهُ قراءةٌ شاذةٌ وهي قولهُ تعالى : { بذلكَ فلْتَفْرَحُوا }[4] ، ومنهُ ما رُوِيَ في الصحيحِ من قولِهِ عليهِ السلام : | لِتَأْخذُوا

---

(١) سورة الرعد الآية : ٣١ .

(٢) سورة هود الآية : ٨٠ .

(٣) (اللام) : زيادة عن ل .

(٤) سورة يونس الآية : ٥٨ . القراءة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق أبي . الانصاف ٢/٥٢٤ .

مَصَافِكُمْ [1] ، ووضعها على الكسرِ لأنَّها في اختصاصها بالفعلِ المجزومِ كاختصاصِ لامِ الجرِّ بالمجرورِ ، فكما أنَّ تلكَ لا تكونُ إلاَّ مكسورةً مع الظاهرِ فكذلكَ هذه ، والفعلُ لا مضمرَ لهُ فتعيَّنَ أنْ تكونَ مكسورةً مطلقاً ، واذا اتصلَ بها واوٌ أو فاءٌ أو ثمَّ جازَ تسكينها لقولهِ تعالى : { ولْيَطَّوَّفوا بالْبَيْتِ العَتيقِ }[2] ، واسكانُها معَ الفاءِ أكثرُ منهما ومعَ الواوِ أكثرُ من ثمَّ . ووجههُ أنَّ الفاءَ اتصلتْ بها اتصالاً معنوياً وصورياً ، وهي على حرفٍ واحدٍ (فصارتْ كالجزءِ منها لفظاً ومعنى فشبهَ قولَكَ فَلْيَ من قولكَ : فَلْتَضْرِبْ بِكَتْفٍ ونقصتِ الواوُ عما ذكرناهُ صورةَ الاتصالِ لأنَّها تُكتَبُ معها متصلةً بخلافِ التاءِ ، وكانتْ أضعفَ في الاتصالِ منها ، ونقصتْ ثمَّ عنها من حيثُ أنَّها كاملةٌ مستقلةٌ على حرفٍ واحدٍ)[3] ، ألا ترى أنَّها يوقَفُ عليها ويُبتَدَأُ بها بعدها بخلافِ الواوِ والفاءِ فانَّهُ لا يصحُّ الوقفُ عليهما لأنَّهما كالجزءِ مما اتصلا به لكونهما على حرفٍ واحدٍ ، ويجوزُ حذفها في ضرورةِ الشعرِ وهو شاذٌّ بمثابةِ حذفِ حرفِ الجرِّ في الاسماءِ وإلاَّ فصحَّ رفعُ الفعلِ ، وإنْ كانَ القصدُ الطلبَ به فانَّهُ يصحُّ أنْ يُقالَ يضربُ زيدٌ ، وإنْ كانَ الغرضُ طلبَ الضربِ منهُ كما يصحُّ في الماضي في مثلِ

---

(1) في الانصاف قال صلى الله عليه وسلم : في بعض مغازيه وذكر الحديث ، وقال صلى الله عليه وسلم : مرة اخرى (لتقوموا الى مصافّكم) أي قوموا . الانصاف ٢/٥٢٥ ، الاشموني ٤/٣ . شرح التصريح ١/٥٥ ، شرح المقدمة لابن بابشاذ ١٧٦ ، [رسالة دكتوراه تحقيق محمد ابو الفتوح] .

(٣) سورة الحج الآية : ٢٩ . قرأ ابن ذكوان بكسر اللام في (وليطوفوا) على الاصل ، والباقون بالسكون على التخفيف . اتحاف فضلاء البشر ص ٣١٤ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قولهم : غفرَ اللهُ لهُ ، وهو في المضارعِ أجدرُ من حيثُ اللفظُ والمعنى جميعاً ، ومنهُ قولُه تعالى : { يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ }[1] ، ويدلُّ على أنَّهُ للطلبِ قولُه بعدَ ذلكَ : « يغفرْ لكمْ » مجزوماً فلولا أنّهُ طلبٌ لم يصحَّ الجزمُ لأنَّهُ ليسَ ثمَّ وجهٌ سواهُ ، وما ذُكِرَ من غيرِهِ غيرُ مستقيمٍ .

(فصل) قولُه : ولامُ الابتداءِ هي اللامُ المفتوحةُ في قولكَ : لَزيدٌ منطلقٌ .

قالَ الشيخُ : هي التي تدخلُ على المبتدأ لتؤذِنَ بأنَّهُ المحكومُ عليهِ ، وقولُه : « والفعلُ المضارعُ » وتمثيلُه بقولِهِ تعالى : { وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ }[2] غيرُ مستقيمٍ ، لأنَّ هذهِ هي لامُ الابتداءِ [١٤١ و] أُخِّرَتْ لأجلِ إنَّ ، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّهُ ذكرها في أنَّها قد دخلتْ على المضارعِ فليقلْ أيضاً تدخلُ على احرفِ وعلى كلِّ ما يصلحُ أنْ يكونَ خبراً كقولكَ : إنَّ زيداً لفي الدارِ ، وإنَّ زيداً لطعامَكَ آكلٌ وأشباهُ ذلكَ والتمثيلُ في ذلكَ بقولِهِ تعالى : { لأقْسِمُ }[3] على قراءةِ ابن كثيرٍ[4] أولى .

قولُه : ويجوزُ عندنا أنَّ زيداً لَسوفَ يقومُ ولا يجوِّزهُ الكوفيونَ[5] .

---

(١) سورة النور الآية : ٦٢ .
(٢) سورة النحل الآية : ١٢٤ .
(٣) سورة القيامة الآية : ١ .
(٤) وقرأ الحسن وابن كثير في رواية عنه ، والزهري وابن هرمز (لأقْسِمُ) بدون الف على أن للام لام الابتداء . فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (للشوكاني الطبعة الاولى مطبعة الحلبي مصر) ٥/٣٢٥ .
(٥) انظر حاشية الصبان على الاشموني ١/٢٧٩ .

قالَ الشيخُ : وإنَّما جازَ عندَ البصريينَ ؛ لأنَّ اللامَ عندهم ليستْ للحالِ وإنَّما هي لامُ الابتداء[1] أخِّرَتْ لِمَا ذكرناهُ فجازَ أنْ يجامعَ ما معناهُ الحالَ والاستقبالُ إذْ لا مناقضةَ بينهما وبينها ، وعندَ الكوفيينَ أنَّها للحالِ فاذا جامعتْ سوفَ تناقضَ المعنى ، لأنَّهُ يصيرُ حالاً باللامِ مستقبلاً بسوفَ وهو متناقضٌ فكانَ يلزمهُ أنْ لا يجيزَهُ أيضاً لأنَّهُ قد تقدَّمَ من قولهِ : إنَّها للحالِ ، فقد وافقَ الكوفيينَ في كونها للحالِ وخالفهم في مجامعتها لسوفَ ، والذي يدلُ على ما ذكرهُ البصريونَ قولهُ تعالى : { ولَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا }[2] فقد دخلتِ اللامُ معَ وجودِ سوفَ .

(فصل) قولهُ : واللامُ الفارقةُ .

قالَ الشيخُ : وأمَّا اللامُ الفارقةُ فهي اللامُ التي تؤذنُ بأنَّ إنْ التي في أولِ الكلامِ هي المخففةُ من الثقيلةِ وليست النافيةُ كقولهِ تعالى : { إنْ كلُّ نَفْسٍ لمَا عَلَيْها حَافِظٌ }[3] ، ألا ترى أنَّكَ لو أسقطتها فُهِمَ النفيُ فاذا قلتَ : إنْ زيدٌ لَقائمٌ فالمفهومُ إثباتُ القيامِ ، والمعنى زيدٌ قائمٌ ، واذا قلتَ : إنْ زيدٌ قائمٌ فالمفهومُ نفيُ القيامِ والمعنى ما زيدٌ قائمٌ . وقد زعمَ بعضُ الكوفيينَ أنَّها أيضاً للنفي معَ اللامِ ، وإنَّ اللامَ بمعنى إلا[4] ، فيزعمُ أنَّكَ اذا قلتَ : إنْ زيدٌ لَقائمٌ فمعناهُ ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، فقد وافقَ في أصلِ المعنى ، لأنَّهُ بالا يصيرُ مثبتاً ولكنَّهُ خالفَ في التقديرِ ، وفي معنى الحصرِ الذي يلزمُ من النفي والاثباتِ ، وعلى الوجهينِ حملَ قولَهُ تعالى : إنْ كلُّ نَفْسٍ لمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ }[5] .

---

(1) انظر ابن يعيش ٩/٢٦ .
(2) سورة مريم الآية : ٦٦ .
(3) سورة الطارق الآية : ٤ .
(4) انظر الانصاف ٢/٦٤٠ .
(5) سورة الطارق الآية : ٤ .

ومن أصناف الحروف تاء التأنيث الساكنة

قال الشيخ : هذه التاء تدخل لتؤذن بأن من أسند اليه الفعل مؤنث فاعلا كان أو مفعولا كقولك : ضربت هند وضربت هند ، وإنما قال : ليؤذن بأن الفاعل مؤنث جريا على مذهبه في أن مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ، ولذلك أدخله في حد الفاعل على ما تقدم ، وسماه فاعلا في غير موضع ، وهذا مذهب [الكوفيين][1] وكثير من المتقدمين البصريين ، وقد تقدم بيان موضع جوازها وموضع وجوبها في المذكر والمؤنث ، وإنما كانت ساكنة لأنها إنما تلحق الماضي وهو مبني فوجب إسكانها ، وإنما حركت تاء التأنيث التي تلحق الاسم ، لأنها لما امتزجت مع الاسم امتزاج ألف التأنيث ، والالف والنون في نحو صحراء وسكران ، والاسم معرب وجب أن يكون الاعراب عليها مثله في صحراء وسكران فلذلك جاءت واجبا لها التحرك في الاسم ، والسكون في الفعل على أن دلالتهما مختلفة ، أما التي تلحق الفعل فدلالتها على ما ذكرناه . وأما التي تلحق الاسم فدلالتها الايذان بأن ما دخلت عليه نفسه مؤنث وهذه الدلالة خلاف تلك الدلالة ، فان تلك الدلالة لتأنيث فاعل ما دخلت عليه التاء ، وهذه الدلالة لتأنيث نفس ما دخلت عليه التاء ، ودخولها في الاسماء المشتقة فرع على دخولها في الفعل ، وهي في التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررت بامرأة قائمة ، فانما أنثت لأن الفاعل المضمر في قولك : قائمة مؤنث فهو بمثابة قولك : مررت بامرأة قامت . والذي يوضح ذلك قولك : مررت برجل قائمة جاريته ، فانما أنثت قائمة ، لأن الفاعل مؤنث ، ألا ترى

(١) (الكوفيين) : ساقطة من الاصل ، و .

أنَّكَ لو قلتَ : مررتُ بامرأةٍ قائمٍ غلامُها لم تؤنثْ ، لأنَّ الفاعلَ غيرُ مؤنثٍ ، فهذا يوضِّحُ أنَّ دخولها في هذهِ الاسماءِ على نحو دخولها في الافعالِ ، وأمَّا دخولُها في الاسماء غيرِ المشتقةِ فمحمولٌ على المشتقةِ لوجهٍ من الشبهِ على ما تقدَّمَ في المذكرِ والمؤنثِ على أنَّهُ غيرُ جارٍ قياساً إلاَّ في مفردِ النباتِ والثمرِ كقولكَ : ثمرةٌ وشجرةٌ • قولهُ : « واذا لقيها ساكنٌ بعدَها وجبَ تحريكُها على قياسِ اجتماعِ الساكنينِ وأصلهُ الكسرُ كما سأتي »[1] ، ولا يردُّ ما حُذِفَ لسكونها قبلَ حركتها العارضةِ ، إذْ العارضُ في مثلِ ذلكَ غيرُ معتدٍ به بدليلِ وجوب الحذف في مثلِ قولهِ تعالى : { لَمْ يَكُنِ الَّذينَ كَفَرُوا }[2] ، فكذلكَ هذا ، وهذا يوضِّحُ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُقالَ رَمَاتِ المرأةُ ، وأمَّا قولُ بعضهم رَمَتَا في قولكَ : المرأتانِ رَمَاتَا فلشبهةٍ ليستْ في مثلِ رَمَتِ المرأةُ ، وذلكَ [١٤١ ظ] أنَّهم رأوا هذهِ الضمائرَ المتصلةَ تنزلُ من الفعلِ منزلةَ الجزءِ منهُ بدليلِ قولهم : يقولانِ وقولا ، ألا ترى أنَّهُ لَوْ لَمْ يكُنِ المضمرُ مُنزلاً منزلةَ الجزءِ لم تثبتِ الواوُ في قولكَ : قولا ، ولم يكُنِ الاعرابُ بعدَ الالفِ في قولكَ : تقولانِ ، فلمَّا رأوا هذا الامتزاجَ في هذه الضمائرِ أجروا الحركةَ في رَمَاتَا مجرى الحركةِ الأصليةِ وجعلوها مثلها في قولا •

ومن أصنافِ الحرفِ التنوينُ

قولهُ : وهو على خمسةِ أضرب الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ ليستْ بنونِ التوكيدِ في الفعلِ ، وهذا التعريفُ يجمعُ جملةَ أنواع

---

(١) هذا الكلام : غير موجود في المفصل ، ولا في نص ابن يعيش من المفصل •

(٢) سورة البينة الآية : ١ •

التنوين[1] ، واحترزَ عن النونِ المؤكدةِ في الفعلِ لأنّها نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ وليستْ بتنوين ، وهو على خمسةِ أضرب : أحدها الدالُّ على المكانةِ ، وهو كلُّ تنوينٍ لحق معرباً[2] لم يشبهِ الفعلَ من الوجهينِ من الوجوهِ المذكورةِ في منعِ الصرفِ كقولكَ : زيدٌ عمرو ورجلٌ ، والثاني تنوينُ التنكيرِ ، وهو تنوينٌ يدلُّ على ما دخلَ عليهِ نكرةً كقولكَ : صَهْ وصَهٍ وما أشبهه ، وليس التنوينُ في رجلٍ تنوينُ تنكيرٍ ، وإنْ كان الاسمُ نكرةً ، ألا ترى أنّه لو جُعْلَ علماً لم يزلْ منه تنوينُه ، ولو كانَ تنوينَ تنكيرٍ لوجبَ زوالُه عندَ زوالِ التنكيرِ ، وأمّا زوالُه عندَ مجيءِ اللامِ للتعريفِ فليسَ زوالُه لكونهِ للتنكيرِ بدليلِ ما ذكرناه ، وإنّما زالَ للضدِ بينهُ وبينَ اللامِ ، ألا ترى أنّكَ لو سمّيتَ رجلاً بحسنٍ فتنوينُه ليسَ للتنكيرِ من غيرِ ريبةٍ[3] ، ولو أدخلت اللامَ عليهِ مع بقائهِ علماً لزالَ إجماعاً وليسَ ذلكَ ، لأنّهُ كانَ للتنكيرِ فكذلكَ رجلٌ . والثالثُ العوضُ من المضاف اليه ، وهو كلُّ تنوينٍ لحقَ مضافاً عند حذفِ المضافِ اليهِ كقولكَ : يومئذٍ وساعتئذٍ . والرابعُ تنوينُ الذئبُ منابَ حرفِ الاطلاقِ وهو تنوينُ الترنمِ ، وهو كلُّ تنوينٍ جُعْلَ مكانَ حرفِ المدِّ واللينِ في القوافي المطلقة . والخامسُ التنوينُ الغالي . وهو كلُّ تنوينٍ لحقَ قافيةً مقيدةً للترنمِ وهو قلل ، وقد زادَ بعضهم تنوينَ المقابلةِ ،وهو كلُّ تنوينٍ لحقَ جمعَ المؤنثِ السالمِ في نحو عرفاتٍ غرفاتٍ ومسلماتٍ ؛ لأنّهُ جيءَ به ليكونَ في جمعِ المؤنثِ السالمِ موازناً للنونِ في جمعِ المذكرِ السالمِ في (مسلمونَ) . وهو مستقيمٌ لأنّهُ إنْ لم يذكرْ قسماً امتنعَ دخولُه في جمعِ الاقسامِ المفصلةِ ،

---

(1) (التنوين) : ساقطة من ر .
(2) في ل : (معا لمْ) .
(3) في ل : (مزيةٍ) ، وما اثبتناه أفضل .

لأنَّ امتناعهُ في تنوين التنكير والعوض والنائب مناب حرف الاطلاق والغالي واضح ، بقى دخوله في تنوين التمكين ولا يستقيم ، لأنَّهُ لو كان كذلك لوجب أنْ لا يُصرَف جمع المؤنث إذا سُمّي به مؤنثاً كمسلمات اذا سُمّيت به امرأة لأنَّ فيه العلمية والتأنيث باتفاق ، فلو كان تنوين التمكين لم يجز بقؤهُ كما لا يجوزُ صرف زينب باتفاق ، نعم يدخلُ في تنوين التمكين على مذهب من يقولُ : هذه مسلماتُ بغير تنوين إذا سُمّي به امرأة ، وهو مذهب رديء لم يَصِرْ اليه ذو تحقيق ، وقد تكلم الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى : { فإذا أَفضْتُمْ مِنْ عرفَاتٍ }[1] ، في كونه صُرِفَ فيما يلزمهُ أن لا يَصرف مسلمات اذا سُمّي به امرأة[2] وليس بشيء . « والتنوينُ ساكنٌ » لأنَّهُ حرفٌ مبنيٌ ، وأصلُ البناء السكونُ ، « فانْ لقيَ ساكناً أخرَ » فحكمهُ أنْ يُحرَّكُ على ما سيأتي ، وقد يُحذفُ تخفيفاً تشبيهاً لهُ بحروف المدّ واللين كما شُبِّهَ به في غير موضع ، ومنهُ القراءةُ الشاذة[3] في قوله : { أحدُ الله }[4] وفي قوله :

وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَليْلاَ ١٣١

بنصب اسم الله سواءً خفضتَ ذاكراً أو نصبتهُ وكلاهما جائزٌ وخفضهُ على العطف على « غير » ، وجعل (لاَ) زائدةً كقوله تعالى : { وَلاَ الضَّالِّينَ }[5] ، ونصبهُ على أنْ لا بمعنى غير وهي متعذرٌ فيهما

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٨ .

(٢) انظر الكشاف ١/٩٥ .

(٣) القراءة الشاذة : هي قراءة أبي عمرو ، وزعم أبو الحسن أنّ عيسى بن عمر أجازَ نحو ذلك . ابن يعيش ٩/٣٥ .

(٤) سورة الاخلاص الآية : ١ ، ٢ .

(٥) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

الأعراب فوجبَ أنْ يكونَ إعرابُها على ما هو من تتمتها وهو ما بعدها كقولكَ : جاءني رجلٌ لا عالمٌ ولا عاقلٌ ، ومنه قوله تعالى : { لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ }[1] .

ومن أصناف الحرفِ النونُ المؤكدة

قولهُ : على ضربين الى آخره .

قالَ الشيخُ : هذه النونُ مختصةٌ بالفعلِ المضارعِ وصيغةِ الأمرِ لأنَّها مأخوذةٌ منهُ لتأكيدِ الفعلِ الداخلة[2] هي عليهِ ، فقولك : اضربنَّ أكدَّ من قولكَ : أضربْ ووزانها في المضارعِ ووزانُ قد في الماضي في معنى التوكيد ، إذْ قولكَ : قد خرج آكدُ من قولكَ : خرجَ ، وشرطهُا أنْ يكونُ الفعلُ بمعنى الطلبِ أو أشبهَ به ، ويلزمُ أنْ يكونَ مستقبلاً ، لأنَّ الطلبَ إنَّما يتعلقُ بغيرِ الموجودِ [١٤٢ و] ، فلا يكون إلاَّ في المستقبلِ ، وإنَّما خُصَّتْ بالطلبِ ، لأنَّ الطالبَ إنَّما يطلبُ في العادةِ ما هو مرادٌ لهْ فكانَ ذلكَ مقتضياً لتأكيدهِ ، لأنَّ غرضَهُ في تحصيلهِ بخلافِ الخبرِ فانَّ هذا المعنى مفقودٌ فيهِ وإنَّما دخلتْ في القسمِ ، وإنْ لم يلزمْ فيهِ معنى الطلبِ إذ قد يقسمُ الانسانِ على ما يعلمهُ مما هو ليس مطلوبهُ ولا من غرضهِ ، كقولِ من أتى كبيرةً واللهِ لأعاقبَنَّ ، وأمثالُ ذلكَ كثيرةٌ ، إمَّا لأنَّهُ في الغالبِ إنَّما يقسمُ على ما هو مطلوبُ المتكلمِ وحملَ بقيةَ البابِ عليهِ لأنَّهُ منهُ ، وإمَّا لأنَّهُ فعلٌ مستقبلٌ اشتملَ على ما يقتضي توكيدهُ ، (وهو القسمُ كما اشتملَ فعلُ الطلبِ على

---

(١) سورة الواقعة الآية : ٤٤ .

(٢) (هي) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ر .

ما يقتضي توكيده)[1] من المعنى المذكور آنفاً فأُجريَ مجرى الطلبِ وهذا أيضاً هو الوجهُ في جوازِ توكيدِ الفعلِ بهذه النونِ في قولهِ تعالى : { فإمَّا تَرَيِنَّ }[2] ، وإمَّا تَذْهَبَنَّ لأنَّهُ فعلٌ مستقبلٌ اشتملَ على ما يقتضي توكيدهُ ، وهو ما المزيدةُ على حرفِ الشرطِ كاشتمالِ فعلِ القسمِ على القسمِ واشتمالِ فعلِ الطلبِ على الطلبِ المقتضي لتوكيده ، وهي على ضربينِ ثقيلةٍ وخفيفةٍ وكلاهما في المعنى والدخولِ سواء ، إلاَّ أنَّ الخفيفةَ لا تدخلُ على فعلِ الاثنينِ وفعلِ جماعةِ النساءِ خلافاً ليونس[3] ، وإنَّما لم تدخلْ عليهما لوقوعها بعدَ الألفِ فيلزمُ اجتماعُ الساكنين ، [و][4] متعذرٌ فيهما حكمُ التقاءِ الساكنين ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يبقيا ساكنينِ وإمَّا أنْ يُحرَّكَ الثاني ، وإمَّا أنْ يُحذَفَ الاولُ ، فبقاؤهما ساكنينِ يؤدي الى ما ليسَ من كلامهم ، وتحريكُ الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها ؛ لأنَّ وضعها على أنْ لا تقبلَ الحركةَ بدليلِ امتناعِ أضْرِبنَ ، ولو جاز تحريكها ثمَّ لوجبَ تحريكها هنا • وحذفُ الاولِ يؤدي الى ليس لواحدٍ بالمثنى في فعلِ الاثنينِ ، ألا ترى أنَّك لو حذفتَ الالفَ في قولك : اضربنَ فيلتبسُ بفعلِ الواحدِ ، والى حذفِ ما عُلِمَ التزامهم الاتيانُ به للفصلِ بينَ نونِ الضميرِ ونونِ التأكيدِ بدليلِ التزامهم لهُ في قولهم اِضْرِبانِّ ، وكونها مشددةً لا أثرَ لهُ ، لأنَّ الخفيفةَ فرعُها فلا تأتي إلاَّ على النحو الذي أتتْ فيه الثقيلةُ لئلا يؤدي الى أنْ يكونَ للفرعِ على الأصلِ مزيةٌ ، أو يُقالَ في جمعِ المؤنثِ إنَّها ألفٌ مشبهةٌ بألفِ التثنيةِ ، فكما امتنعَ من حذفِ تلكَ امتنعَ من حذفِ هذه ، ويقوّى ذلكَ كسرُ المشددةِ بعدَها ، ككسرها في فعلِ الاثنينِ ،

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •
(٢) سورة مريم الآية : ٢٦ •
(٣) الكتاب ٢/١٥٥ •
(٤) (و) : زيادة عن س •

واذا تعذَّرَ ذلكَ وجبَ امتناعُ دخولها فيهما • والمشددةُ مفتوحةٌ إلاَّ في فعلِ الاثنينِ وفعلِ جماعةِ المؤنثِ فانَّها فيهما مكسورةٌ تشبيهاً لهـا في نون التثنية لوقوعها بعد ألفٍ • وقوله : فإنْ دخلتْ في الجزاء بغير ما ففي الشعر[1] مستقيمٌ وتعليله بقوله « تشبيهاً للجزاء بالنهي » غـيرُ واضح • والاولى أنْ يُقَالَ تشبيهاً لهُ بالجزاء الداخل فيهـا[2] لأنَّهُ مشتملٌ على معنى النفي • وأمَّا دخولها في مثل « ربَّما يقولنَّ ذلكَ » فمشبَّهٌ بالنفي وكلُّ ذلكَ قليلٌ ، وإنْ كان بعضهُ أكثرَ من بعضٍ ، وهذه النونُ إنَّما تدخلُ على سبيلِ الجوابِ للغرضِ المتقدمِ ذكرهُ وحذفها جائزٌ إلاَّ في فعلِ القســمِ ، والمؤكدُ بمـــا في الشرطِ فانَّ طرحَها ضعيفٌ •

(فصل) قولهُ : واذا لقيها ساكنٌ بعدَها حُذِفتْ حـذفاً ولـــم تُحرَّكْ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يعني اذا لقي الخفيفةَ وإلاَّ فالثقيلةُ ثابتةٌ أبداً وإنَّما ذلكَ حكمُ الخفيفةِ ، وإنَّما حُذِفتْ كراهةَ أنْ تجري مجرى ما هو مثلها في الاسماءِ وهو التنوينُ قصداً الى أن تكونَ لـمَا تدخـلُ علـى الاسمِ مزيةٌ على ما يدخلُ على الفعلِ فيُحـذَفُ لذلكَ فيقولونَ : في لا تَضرِبنَ اذا وصلوهُ بقولهـــم : ابنـــكَ لا تَضْرِب ابنَكَ ، ومنهُ قولهُ[3] :

---

(١) في ل : (الذي قالهُ) ، وإلا يستقيم معه الكلام •
(٢) في ل ، س : (فيه ما) •
(٣) البيت للاضبط بن قريع السعدي – شاعر جاهلي – من أبياتٍ أوردها القالي في أماليه ، وروايته ورواية الاضداد (لا تعاد الفقير) وبذلك يسقط عن الاستشهاد في حذف النون الخفيفة والياء والبيت بتمامه :

وَلاَ تُهِينَ الفقيرَ ، علَّكَ أنْ
تَرْكَعَ يوماً والدَّهرُ قدْ رَفَعَهْ =

٢٥٣ لا تُهِينَ الفَقِيرَ

ولولا ذلكَ لوجبَ أنْ يُقَالَ « لا تَهِنِ الفقيرَ » بكسرِ النونِ وحذفُ الياءِ لالتقاءِ الساكنينِ ، ولكنَّهم لما أرادوا « لا تُهِينَنَّ » وحذفُ النونِ لِمَا ذكرناهُ وجبَ أنْ يبقى « لا تُهِينَ » .

ومن أصنافِ الحرفِ هاءُ السكتِ

قولُهُ : وهي التي في قولِهِ تعالى : { ما أغنَى عَنِّي مَالِيَهْ }(١) الى آخرِهِ .

[١٤٢ ظ] قالَ الشيخُ : هاءُ السكتِ هاءٌ ساكنةٌ تلحقُ في الوقفِ لبيانِ الحركةِ أو حرفِ المدِ ووزانها في الوقفِ التوصلُ الى بقاءِ الحركةِ في الوقفِ ، ووزانُ همزةِ الوصلِ التي يتوصلُ بها الى الابتداءِ بالساكنِ فإذا وُصِلَتْ حذفتها كما تحذفُ ألفَ الوصلِ عندَ الوصلِ (٢) لفقدانِ المعنى الذي جيءَ بها لأجلهِ ولذلكَ استُحِبَّ لكلِّ قارئٍ مذهبُهُ اثباتُ الهاءِ في مثلِ « كِتابِيَهْ » و « سُلطانيهْ » أن يقفَ ثمَّ يبتديء ، فانْ كانَ مذهبُهُ في الوصلِ حسُنَ لهُ الوقفُ بها والوصلُ بحذفِها ، كقراءةِ حمزةَ والكسائي اقْتَدِ قُلْ ، وقراءةُ

= الكامل ١٣٦/٢ ، منازل الحروف ص٥٦ ، الاضداد في اللغة ص ٢٥٩ ، الانصاف ٢٢١/١ ، ابن يعيش ٤٤/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٦٠/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، المغني ١٥٥/١ ، ابن عقيل ٢٤٧/٢ ، التوجيه ص ١٦٥ ، أمالي القالي ١٠٧/١ ، الصحاح مادة (هون) ٢٢١٨/٦ ، الخزانة ٥٨٨/٤ .

(١) سورة الحاقة الآية : ٢٨ .

(٢) (عندَ الوصلِ) : ساقطة من و .

مالي هلكَ وسلطاني خذوه"[1] ، فانْ وصَلْتَ لمن يحذفها فالوجهُ إثباتها وإن كانَ الوصلُ مستكرهاً[2] لمَا ذكرناهُ ، ولكنَّهُ يجري الوصلَ مجرى الوقفِ فيكونَ كأنَّهُ موقوفٌ عليهِ في النيةِ ولذلك كانَ الوجهُ المختارُ في قراءة[3] ورش كتابيهْ أي باسكانِ الهاءِ من غيرِ نقلٍ ، ولولا نيةُ الوقفِ لوجبَ التحريكُ .

قولهُ : وكلُّ متحركٍ ليستْ حركتهُ إعرابيةً يجوزُ الوقفُ عليهِ بالهاءِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخْ : ليسَ على عمومهِ فانْ ضرب وقتلَ[4] ليستْ حركتهُ إعرابيةً[5] ولا يوقفُ عليه[6] بالهاء وكذلكَ قولكَ لا رجل ويا زيدُ وأمثالَ ذلكَ وحقها أنْ تكونَ ساكنةً لأنَّها لغرضِ الوقفِ ، كما أنَّ حكم همزةِ الوصلِ أنْ تكونَ متحركةً لأنَّها لغرض الابتداءِ ولا يقفُ إلاَّ على ساكنٍ ولا يبتديءُ إلاَّ بمتحركٍ ، وأمَّا مثلُ قولهُ تعالى : { يؤدِّهْ إليكَ }[7] ، فيمن قرأ بالاسكانِ

---

(1) قرأ حمزة ويعقوب بحذف همزة (ماليه) وصلاً وإثباتها وقفاً . اتحاف فضلاء البشر ص٤٢٢ ، غيث النفع ص٣٧٢ .

(2) في ل : (كما) ، وهو تحريف .

(3) هو عثمان بن سعيد وقيل سعيد بن عبدالله بن عمرو بن سليمان القرشي مولاهم القبطي المصري الملقب بورش ، شيخ القراء المحققين ، انتهت اليه رئاسة الاقراء بالديار المصرية في زمانه ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ غاية النهاية ١/٥٠٢ .

(4) (قتل) : ساقطة من ر .

(5) في ر : (يجوز الوقفُ) .

(6) في ل : (عليها) .

(7) سورة آل عمران الآية : ٧٥ .

فليستْ بهاءِ السكتِ على المختــارِ ، لأنَّها لم تلحقْ كـلاماً مستقلاً فيوقفُ عليهِ وإنَّما هي[1] موصولة إجماعاً مع إثباتِ الهاءِ من غيرِ استكراهٍ لذلكَ ، وإنَّما هي هاءُ الاضمــارِ ، ويجوزُ تسكينُ هــاءِ الاضمار اذا وقعت في مثل هذا الموقعِ ٠

(فصل) قوله : [وحقها أنْ تكونَ ساكنةً][2] وتحريكها لحنٌ ٠
قالَ الشيخُ : وتخطئـهُ للقائلِ[3] :

٢٥٤ يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءِ

مناقضٌ لـما ذكرهُ في قولهِ تعالى : { ويتقْهِ }[4] فيمن أسكنَ القافَ فانَّهُ ساقهُ في أنَّ الهاءَ محركةٌ لالتقاءِ الساكنينِ ، واذا جعلها محركةً لالتقاءِ الســاكنينِ لم يستــقمْ إنكارهُ على من حركهُ في قولـه : « يا مَرْحَبَاهُ » لالتقاءِ الساكنينِ وكذلكَ ساقهُ أبو علي الفارسي[5]

---

(١) في ل : (ولأنَّها) ، وهو تحريف ٠
(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ب وهي في المفصل ٠
(٣) البيت نسبه ابن يعيش لعروة بن حزام العذري ، وتمامـه : (إذَا أَتَى قَرَيْتُهُ بِمَا شَاءَ) ٠ فحركةُ الهاءِ إمَّا أنْ تكون كسرة لالتقاء الساكنين ، أو تكون ضمة تشبيهاً بالضمير ٠ اصلاح المنطق ص ٩٢ ، المنصف ٣/١٤٢ ، ابن يعيش ٩/٤٦ ، المفصل ص ١٨٢ ، ما يجوز للشـاعر في الضرورة (لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني تحقيق الكعبي الدار التونسية للنشـر ١٩٧١) ص ٣١ ٠
(٤) سورة النور الآية : ٥٢ ٠ قرآ بكسر الهاء بلا اشباع قالون وحفص ويعقوب ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وهشام في أحـد أوجهه الثلاثة باسكانها ، والثاني لهشام الاشباع ، والثالث الاختلاس ٠ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٦ ٠
(٥) قال أبو علي : ومثل ذلك في الاسكان قراءة من قرأ (وَيَتَّقْهِ) وليس ذلك على نحو ما أنشده أبو زيد : (قَالَتْ : سُلَيْمَى أَشْتَرْ لنا) ، انظر التكملة لابي علي ص ٩ ، ١٠ ، الحجة في علل القراءات للفارسي ١/٣١٠ ، ٣١١ ٠

لذلك وليس بجيد ، فانَّ تحريكَ هاءِ السكت ووصلها ضعيفٌ فلا ينبغي أنْ يُصارَ اليه مع الاستغناء عنه ، والوجهُ في قراءةِ من قرأ ويَتَّقْهِ إنَّها هاء الاضمار مثلها فيمن حرَّكَ الهاءَ والقافَ جميعاً ، وإنَّما سكنَ القافُ على النحو الذي سكنَ به كَتْفٌ وعَضْدٌ ولا حاجةَ حينئذٍ الى جعلها هاءَ السكتِ فانَّهُ يلزمُ منهُ ثلاثةُ أمور ضعيفة منها ما ذكرناهُ من التشبيهِ بكَتْفٍ [وعَضْدٍ][1] ، ومنها وصلُ هاءِ السكتِ والحاقها فيما ليسَ بموقوفٍ عليهِ لأنَّ قولَهُ : فأولئكَ جوابُ الشرطِ ، ولا يوقفُ على الشرطِ دون جزائهِ •

ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناهُ لا يلزمُ إلاَّ أمرٌ واحدٌ ، وهو مع ذلكَ دونَ الامرينِ في الظاهرِ فالمصيرُ الى ذلكَ هو الوجهُ ، وعلى ذلكَ يستقيمُ الردُّ على من قال : « يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْراء » في البيتينِ وفي غيرهما ولايستقيم الردُّ معَ إثباتِ مثله في القرآنِ من جملة القراءات السبعِ ،والظـاهرُ أنَّهُ وقعَ عن أبي علي الفارسي وهماً ثمَّ أتبعَ ذلكَ من غيرِ رويةٍ وتثبيتٍ ، ألا ترى أنَّهُ على ذلك ملحقٌ به هاءُ السكتِ في الوصلِ ، وهي محركةٌ وذلكَ هو الذي أُنكرُ في « يَا مَرْحَبَاهُ » فكيفَ يستقيمُ إيرادهُ لغةً مستقيمةً مع مثلِ رُدَّ ولَمْ يَرُدَّ ؟ وهَلْ هذا إلاَّ تناقضٌ بيِّنٌ لا شبهةَ فيهِ بعدَ هذا البيانِ ؟

ومن أصنافِ الحرفِ شينُ الوقفِ

قالَ الشيخُ : هذه لغاتٌ ضعيفةٌ ولا معوَّلُ عليها ولم يأتِ في كلامِ فصيحٍ وقد اختلفَ في ذلكَ مع ضعفهِ ، فمنهم من يقولُ ما ذكرهُ من الحاقِ الشينِ بعدَ النطقِ بالكافِ • ومنهم من يقولُ الكافِ شيناً فيكونُ [١٤٣ و] من قَبيلِ الابدالِ لا من قَبيلِ

(١) (عَضْدْ) : زيادة عن ل • وإثباتها أفضلُ •

وصل الحروف ، والأولى أنْ تكونَ الترجمةُ « من أصناف الحرف حرفا الوقف » ، إذْ الوقفُ ليسَ هو الحرفُ ، ألا ترى أنهُ قالَ : وهي الشينُ ، والشينُ ليسَ وقفا وإنّما هي حرفٌ يُوقَفُ عليه ، ووقعَ في آخر الحكاية المذكورة قال : « قَوْمِيْ » باضافته الى ياء المتكلم • وليسَ بمستقيم من حيثُ المعنى والنقلُ جميعاً ، أمّا المعنى فانّهُ مُخاطِبٌ لأميرَ المؤمنينَ الذي لغتهُ أفصح الناس فكيفَ يأنسُ بمن يَمُتُّ[1] اليه ويخاطبهُ أنْ يكذبَ ويُسيءَ عليه الأدبَ ، وأمّا لنقلُ فاتفاقُ الرواة على أنّهُ قالَ قَومكَ وفي بعضها قالَ قومكَ : يا أمير[2] المؤمنينَ ، والظاهرُ أنّهُ وهمٌ وقعَ فيه ما اشتملتْ عليه الحكايةُ من قوله : « وجرمُ من فصحاء الناس » •

ومن أصناف الحرف حرفُ الانكار

قولهُ : وهي زيادةٌ تلحقُ الآخرَ الى آخره •

قالَ الشيخُ : هذه الزيادةُ لهذا المعنى إنّما وقعتْ في غير الكلام الفصيح ، وهي إمّا مدّةٌ مجرّدةٌ وإمّا مدّةٌ قبلها « إنْ » مكسورةٌ نونها لالتقاء الساكنين هي والمدةُ المذكورةُ ، والظاهرُ أنّهم لم يزيدوا « إنْ » إلاّ فيما آخرهُ ساكنٌ محافظةً على صورته لئلا تُحرّكَ إنْ كانَ صحيحاً أوْ يُحذَفُ إنْ كانَ مدّاً • فانْ قيلَ فقد ثبتَ مجيئها في قولهم : « أ أنا إنيهْ » فقد لحقت المتحركَ ، ألا ترى أنّها بعدَ النون المتحركة في « أنَا » فالجوابُ أنّهُ لمّا كانَ يلزمُ في الوقف على أنَا وإنْ لم يكن[3] في الوصل ألفٌ أنْ يكونَ بالالف ،

---

(١) في ر : (يتوسلُ) •

(٢) أمير المؤمنين : هو الخليفة معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء الأمويين •

(٣) في ل : (يلزمُ) ، وما اثبتناه أفضل •

والألفُ ساكنةٌ صارَ حكمه حكمَ ما آخره ألفٌ ، لأنَّهُ في الوقفِ كذلكَ ، ألا ترى أنَّكَ اذا وقفتَ على أنَا لزمَ إثباتُ الألفِ فتقول : « أنَا » ولا يجوزُ أن تقولَ : أنا[1] أنْ فـ صارَ في حكمِ ما آخره ألفٌ مطلقاً لأنَّ هذه الزيادةَ إنَّمـا تكونُ في الوقفِ فلو لم تَزد (إنْ) لقيلَ « أ أناه » فتحذفُ إحدى الألفينَ لالتقـاءِ الساكنينِ فجـاز مجـيء « إنْ » لمـا ذكرناهُ من قبلُ . « ولها معنيانِ » على ما ذكرهُ إلاَّ أنَّ الأخفش قصدَ في تفسيره في قوله : « الأميروه » بقوله : « كأنَّكَ تهزأُ به » الى أنْ تجعلها بمعنىً واحـدٍ ، وهو إنكارُ ما ذُكِرَ لا غيرُ ، لأنَّ بابَ التَّهزِّي بإيرادِ الكلامِ على ضدِّ ما هو لهُ ليس من بابِ المنكر ، ألا ترى أنَّ كلَّ كلامٍ يصحُ إيرادهُ كذلكَ وليس كلُّ كلامٍ مشتركاً ، كقولك : لمن ظهرَ لكَ منهُ خلافُ ما يقتضيه العقلُ ما هذا إلاَّ عقلٌ راجحٌ ، وإنَّما تعني ضـدَّ ذلكَ ، وعلى ذلكَ حملَ بعضهم قولَـهُ تعـالى : { إنَّكَ لأَنْتَ الحَلِيمُ الرَّشِـيدُ }[2] ، وقولهُ تعـالى : { ذُقْ إنَّكَ أَنتَ العَـزِيزُ الكَرِيمُ }[3] ، وغيرَ ذلكَ ، وهذه الزيادةُ ليستَ كزيادةِ الندبة في التزامهم فيها الألف ما لم يقعْ لبسٌ ، وإنَّما هـي زيادةٌ تابعـةٌ لِمَا قبلها ، فإنْ كان متحركاً فلا إشكالَ في أنْ تكونَ ألفاً بعد المفتوحِ وياءً بعد المكسورِ وواواً بعدَ المضموم ، وإنْ كانَ ساكناً فحكمهُ حكـمُ المكسورِ ، لأنَّ الكسرَ يلزمها لالتقاء الساكنينِ فيجبُ أنْ تكونَ المدةُ ياءً ، فتقولُ فيمن قالَ أكرمتُ عبدَ المطلب أعَبْدَ المطلبيه ، وتقولُ في

---

(١) في ل : (أنْ) ، وفي ب ، ت : (آنا) : ساقطة .

(٢) سورة هود الآية : ٨٧ .

(٣) سورة الدخان الآية : ٤٩ . قرأ الكسـائي بفتح الهمزة أي لأنَّكَ ، والباقونَ بكسـرها على الاسـتئناف المقيـد للعلـة فيتحدان . معاني القرآن ٣/٤٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص٣٨٩، غيث النفع ص ٥٠ ٣ .

الندبة واعبدَ المطلباه فقد ثبتَ أنَّها مخالفةٌ لزيادةِ الندبةِ لِما ذكرناه في الندبةِ . وأمَّا قولهم واغلاماكية وواغلامكوه في غلامِ المرأة المخاطبة وغُلام الجماعة المخاطبينَ فانَّما خُولفَ بهِ قياسُ الندبة كراهة اللبس ألا ترى أنَّهُ و قيلَ في غلامِ المرأةِ واغلامكه ، وفي غلامِ الجماعة واغلامكماه ، لالتبسَ الاولُ بالمخاطبِ المذكرِ والثاني بالمخاطبينِ .

(فصل) قولـــهُ : وإنْ أجبتَ من قالَ لقيتُ زيداً وعمراً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ذكر هذا الفصلَ ليُنبِّهَ على أنَّها تلحقُ الآخرَ على أي صفةٍ كانَ بخلافِ علامة الندبة فانَّها لا تلحقُ إلاَّ المندوبَ لأنَّها للايذانِ بأنَّ ما أدخلتهُ عليه[1] متفجعٌ عليهِ فاختصتْ بهِ ، لأنَّ معناها لا يتعداهُ ، وأمَّا هذه فلانكار مضمونِ الجملة فلحقتْ آخرَ الجملةِ على أي حالٍ كانتْ فمن ثمَّ جازَ الحاقها في آخر كلِّ كلامٍ ، ولم يجزْ في ذلكَ إلاَّ الحاقها بالمندوبِ خاصةً ويتركُ هذهِ الزيادةَ عند الدرج بخلافِ زيادةِ الندبةِ فانَّهُ جائزٌ اثباتها في الوصلِ ، إمَّا لأنَّ الغرضَ ثمَّ تطويلُ الصوتِ [١٤٣ ظ] الى المعنى المقصودِ ولذلكَ لم يجزْ حذفُ حرفِ النداءِ ولا الترخيمِ بخلافِ زيادةِ الانكارِ ، وإمَّا لشبهها بهاء السكتِ في محافظتهم بها على بيانِ حركةِ آخرِ الكلمةِ بدليلِ قولهم : أعبدالمطلبية بخلافِ واعبدالمطلباه فكانتْ في ذلكَ كهاءِ السكتِ وتشبيههُ إيَّاها بزيادةٍ من تشبيهٍ لفظي لا معنى فيهِ يقتضي أنْ تكونَ محذوفةً في الوصلِ .

---

(١) (عليهِ) : ساقطة من ل .

ومن أصناف الحرف حرف التذكر

قالَ الشيخُ : وهي زيادةٌ على نحو زيادةِ الانكارِ ولكنّها لا تكونَ إلاَّ مَدَّةً مجردةً عن إنْ وهي في الشذوذِ أبعدُ من تلكَ ، ولذلكَ لم يقعْ في كلامٍ من يُوبهَ لهُ ، وموضعها في آخر كلِّ كلمةٍ يقفُ المتكلمُ عليها ليتذكرَ ما يتكلمُ بهِ بعدها فلذلكَ لم يلحقْ إلاَّ ما هو بعضُ الكلامِ في قصد المتكلم عكسَ زيادةِ الانكارَ ، ألا ترى أنّهُ لو قصدَ الى قوله قامَ زيدٌ من غيرِ زيادةٍ لم يكُنْ لتذكرهُ عندَ فراغه من زيدٍ معنى فلا وجهَ[1] لالحاقِ زيادة التذكرِ مع انتفاءِ معناها ، فانْ لحقتْ آخر كلامٍ باعتبارهِ فلأنَّهُ في قصدِ المتكلمِ لهُ تتمةٌ باعتبارِ آخرَ كقولهم : « هـذا سَيْفُنَي » اذا قصدَ المتكلمُ الى الاخبارِ عن المشارِ اليه بأنَّهُ سيفٌ موصوفٌ بصفةٍ في حكمهِ ، ولكنَّهُ ذهلَ عن اللفظِ الذي يُعبَّرُ بهِ أوْ عن نفسِ المعنى معَ علمهِ بأنَّه كانَ قاصداً الى وصفهِ ، ولكنَّهُ نسيَها وهو قاصدٌ الى أن يذكرها ولذلكَ وردَ قولهم : « هذا سَيْفُنِي » في حقِّ من قصدَ الى الاخبارِ بسيفٍ موصوفٍ جازَ أيضاً ادخالها على اللامِ للتعريفِ في قولهم : الى وشبهه اذا قُصِدَ الى الاخبار عن معهودٍ ثمَّ ذَهلَ عن اللفظِ وعنِ المدلول على ما تقدمَ واللهُ أعلمُ بالصوابِ ، واليهِ المرجعُ والمئابُ ، هذا آخرُ قسمِ الحروفِ من كتابِ المفصل يتلوهُ القسمُ الرابعُ وهو المشتركُ فلنسألَ اللهَ سبحانهُ وتعالى بالاستعانة على اتمامهِ بحسنِ توفيقهِ بالتوسلِ بمحمدٍ سيدِ البشرِ وشفيعِ المشفعِ في المحشرِ وآلهِ وصحبهِ •

---

(١) في ر : (حاجة) ، وهو تحريف •

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسمُ الرابعُ في المشتركِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : المشتركُ نحو الإمالةِ والوقفِ وتخفيفِ الهمزةِ والتقاءِ الساكنينِ .

قالَ الشيخُ : الصوابُ في لقبِ هذا القسمِ المشترك بفتحِ الراءِ لأنَّهُ عبارةٌ عن الاحكامِ التي يشترِكُ فيهِ وقد وقعَ في بعضِ النسخِ المشترِكِ بكسرِ الراءِ وليسَ بصوابٍ ؛ لأنَّ المشترِكَ هو الذي اشتركَ معَ غيرِهِ في شيءٍ وليسَ هذا كذلكَ ، وقد صرَّحَ بهِ في قولهِ : في أول كلِّ صنفٍ يشتركُ فيهِ كذا وكذا ، فقالَ في الإمالةِ يشتركُ فيها الاسمُ والفعلُ فثبتَ أنَّ الصوابَ الفتحُ ، وإنّما وهمَ من كسرَ من أجلِ أنَّهُ كانَ الأصلُ أنْ يقولَ المشتركُ فيهِ فلمَّا لم يجدْ فيهِ مذكورةً توهمَ الكسرَ وحُذِفَ فيهِ ههنا إمَّا للكثرةِ وإمَّا لكونهِ جُعِلَ لقباً .

[ومن أصنافِ المشتركِ الإمالةُ]

قولهُ : وهي أنْ تنحوَ بالالفِ نحوَ الكسرةِ .

قالَ الشيخُ : وقد عبَّر غيرهُ بأنْ تنحوَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ . وقالَ قومٌ : بالالفِ نحو الياءِ . وقالَ قومٌ : بالفتحةِ والالفِ نحوَ الكسرةِ والياءِ [1] ، والجميعُ [2] خيرٌ من عبارتهِ ؛ لأنَّهُ اذا قالَ بالالفِ نحو الكسرةِ فامّا أنْ يريدَ نحو الكسرةِ التي قبلها أو

---

(1) في ت : (جميعاً) .
(2) في س : (وعبارة) .

الكسرة [التي][1] عليها وكلاهما غيرُ مستقيمٍ ، لأنها لا تقبلُ الكسرةِ وليس قبلها كسرةٌ وأوْلى الباقيــة أن تنحو بالفتحةِ نحو الكســرةِ ، لأنَّهُ قد تكونُ الامالةُ من غيرِ ألفٍ في مثــلِ رَحْمِــهِ والكِبَرُ • ومن المحاذر فاذا فسِّرت الامالةَ بالالف خرجَ ذلكَ عن ان يكـون إمالةً وهو إمالةٌ فثبتَ أنَّ الوجهَ أنْ يُقَالَ بالفتحةِ نحو الكســرةِ ليشملَ جميعَ أنواعِ الامالةِ • ثم عللهُ بالتجانسِ اللفظي و لتقديري جميعاً على ما نذكرهُ في الاسبابِ وشبههــهُ في تغيّره بعض الغيــيرِ للتجانس بمـــا يُشربُ من الحروفِ صوتَ غيرِه لذلكَ كقولهم : يَصْدُرُ والصِّراطُ وأشباههُ على ما سيأتي وبيَّنَ تعليلهُ في صنفِ إبدال الحروف • ثمَّ ذكرَ أسبابَ الامالةِ وتركَ منها ما ليس بالقوي أوْ كانَ وقوعهُ قليلاً ، فما ليسَ بالقوي الامالة لأجلِ الامالةِ ومــا ليسَ بكثيرٍ وقوعاً وإنْ كانَ قوياً الامالةُ للتشاكلِ كامالةِ ضُحاها لتشاكلِ جلاَّها على ما ذكرهُ في فصلهِ • ثم شرعَ في شروطِ وتفاصيلَ وموانعَ ، فابتدأ بالشرطِ في الكسرةِ قبــلَ الالفِ وبيَّنَ أنَّها إنَّما تؤثر اذا وليتْ حرفَ الالفِ وفصلَ بينهما ساكنٌ [١٤٤و] لأنَّ الساكنَ ليسَ بحاجزٍ معتدٍ بهِ فانْ لم يكنْ كذلكَ لم يكنِ السببُ مؤثراً لفواتِ شرطهِ وإنَّما لم يؤثرْ لبعدهِ عن الالفِ فلم يعتدَّ بذلكَ وإنَّما أمالوا نحو يريدُ أنْ يضربها وعندها وإنْ كانَ شـــاذاً ، لأنَّ الهــاءَ خفيةٌ فكانتْ مــعَ الالفِ كحرفٍ واحــدٍ فكأنَّهُ لم يفصلْ بين الكسرةِ والالفِ إلاَّ بحرفٍ واحدٍ في قولك : يضربهـــا أو بحرفين أولهما ساكنٌ في عندها ، وأمَّا إمالةُ درهمانِ وشبههِ فأضعفُ ممـــا تقدَّمَ لأنَّها ليستْ مع الالفِ فتكونُ لاجتماعهما معهـا كأنَّها مــدةٌ واحدةٌ لخفائها وإنَّما هي مستقلةٌ وحدها ولكن لمَّا كانتْ من صفتهــا الخفاءُ قُدِّرَتْ كالعدمِ ويدلكَ على أنَّ الهاءَ معَ الالفِ غيرُ معتدٍ بها في قولهم : رُدُّ ورُدَّ ورُدِّ أوجبَ أنْ يقَالَ رُدَّها •

(١) (التي) : ساقطة من الاصل وإثباتها يستقيم معه الكلام •

(فصل) قوله : وقد أجروا الالف المنفصلة مجرى المتصلة الى آخره •

قال الشيخ : الكلام في تفصيل أن سبب الامالة يعمل في الالف وإن كانت منفصلة كما يعمل فيها اذا كانت متصلة ويعمل أيضاً اذا كان هو نفسه عارضاً ، كما يعمل اذا كان أصلاً إلا أن ذاك ليس مثله اذا كان أصلاً والالف المنفصلة التي أرادها هي ألف التنوين أو ما ضاهاها دون غيرها لأنها امتزجت حتى صارت كأنها من بنية الكلمة ولذلك يعسر إثبات الانفصال فيها وتحقيقه هو أن التنوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة برأسها فاذا أبدل منه الالف كان في حكمه فوجب أن يحكم بأنه ليس من بنية الكلمة التي هو فيها وليس ذلك بمثابة الالف المنفصلة عن السبب في غيره ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال من هؤلاء فيعتد بالكسرة التي في من لأنه ليس بينهما ما يجعلها كالكلمة الواحدة ؟ لأن (من) كلمة تستقل بنفسها وهؤلاء كلمة مستقلة أيضاً فلم تكن بمثابة الالف في (عندها) ، ثم مثل بقوله : « رأيت زيداً » في المنفصلة ، « ومررت ببابه » في الكسرة العارضة ويعني[1] بالعارض ما كان مجيئه في الكلمة لأمر في بعض أحواله كحركة الاعراب في قوله : في بابه ألا ترى أنها لا تلزم لأنك تقول أعجبني بابه بخلاف الكسرة في نحو عالم فانها لا تنفك ولذلك كان ذلك السبب أقوى من هذا إلا في الراء في نحو بأنصار وشبهه لعلة في الراء على ما سيأتي في فصلها المختص بها •

(فصل) قوله : والألف في الآخر لا تخلو الى آخره •

---

(١) (ويعني بالعارض) : ساقطة من ر •

قالَ الشيخُ : هـذا الفصلُ حاصلهُ راجـعٌ الى أنَّ الالفَ في الاسمِ اذا كانتْ لاماً ثالثـةً [منقلبـةً][1] عن واوٍ ، ولا تؤثر فيها الاسبابُ المذكورةُ دونَ ما سواها من اللاماتِ ، ألا ترى أنَّ نحـو قولكَ : رضَا لا تمالُ وأمَّا ما سوى ذاكَ فهو ممالٌ لقيـامِ سببِ الا مالة ، فالافعالُ الثلاثيةُ كلها ممالةٌ لقيامِ سببِ الامالةِ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ في دعا وشبههُ دُعِيَ كما تقدَّمَ ، وكذلكَ الاسماءُ اذا لم توجدْ هذه الشرائطُ المذكورةُ[2] في المنعِ ممالة أيضاً لقولكَ رحىً لأنَّكَ تقولُ : رحيان ، ومصطفىً لأنَّكَ تقول : مصطفيـان ، ولـم تملْ عصا لأنَّهُ لا يقالُ فيهِ عصيان فلم يكنْ فيهِ سببُ الامالةِ ، بقي أنْ يُقَالَ لِمَ يُمَلْ نحو رِضَا ، وسببُ الامالةِ قائمٌ ، وهو الذي احتاج الى الفصلِ لأجلهِ وإلاَّ فهو في غُنيةٍ عن جميعِ الفصـلِ • وجوابه انقلابها عن الواوِ مناسـبٌ للتفخيمِ فلم يؤثر فيهِ السـببُ الخارجُ عنهُ [نحو رِضا][3] وأثَّرَ اذا كانتْ هي في نفسها تنقلبُ ياءً لقربِ السببِ منها لأنَّهُ فيهـا فلا يلزمُ من تأثيرِ الاقربِ تأثـيرُ الأبعد فمن أجلِ ذلكَ أُميلَ دعا ولم يُمَلْ رِضَا ، لأنَّها في دعـا تنقلبُ ياءً ، وفي رِضَا لا تنقلبُ ياءً فغلبَ ما فيها من مناسبةِ التفخيمِ

---

(1) (منقلبـة) : ساقطة من الاصل ، ر •

(2) حاصل هذا الكلام إنّ غير الالف المشروطة بالشرائط الاربعة كما ذكره أولاً جار على القياس فما وُجِدَ فيه سبب الامالة أميلَ كرحيان ومصطفيان ، وما لم يوجد لم يُمَلْ كعصوان ، وإما ما بالشرائط كقوله رضا لم يُمَلْ مع وجود سبب الامالة، وسبب امتناعه على الاسـباب ما ذكره الشـيخ من مناسـبة التفخيم ، فورد عليه دعا والعلى فاجاب عن الاول بأن السبب في دعا غير خارجٍ ، وفي رضا خارج مع أن الاسم أكثر امتناعا عن التغيير •

(3) (نحو رِضا) : زيادة عن و •

على ما ذُكِرَ . ثمَّ أوردَ اعتراضاً على الالفِ الثلثةِ في الاسماءِ عن الواوِ ، وهو قولهم : العُلى ممالاً ، وأجابَ بأنَّ فيه من السببِ مثلَ ما في دعا لأنَّهُ جمعُ العُلى المنقلبةِ فيه الواوُ ياءً ، فصارتْ كأنَّها ياءٌ كما في دعا بل هو أظهرُ ، ثم ذكرَ الالفَ التي هي عينٌ وإنَّها لا يُمَالُ منها من الافعالِ إلاّ ما كانَ في فعلٍ يقالُ فيه فعلتُ فدخلَ فيه بابُ مالَ وبابُ [١٤٤ظ] خافَ ، لأنَّها جميعاً عند اتصالِ ضميرِ الفاعلِ به يُقالُ فعلتُ كقولك : ملتُ وخفتُ هذا مذهبهُ فأمَّا من لايرى أنَّ نحو بعتُ عندَ هذا الاتصالِ يُنقلُ الى هذا البناءِ فلا يُقيدُ الامالةُ بما ذكره لبقاءِ بابِ باعَ غير مذكورٍ وهو ممالٌ فيحتاجُ أنْ يقول : إن كانَ من ذواتِ الياءِ أو يُقالُ فيه فعلتُ ولذلكَ وقع هذا الفصلُ مُعلَّماً في كثيرٍ من النسخِ وجُعِلَ موضعهُ .

(فصل) قولهُ : والمتوسطةُ إنْ كانتْ ياءً أُميلتْ الى آخره .

قالَ الشيخ : ويدخلُ فيه بابُ باعَ ، وإنْ كانتْ واواً أميلتْ أيضاً انْ كانَ يُقَالُ فيه فعلتُ فدخلَ فيه بابُ خافَ ، وخرجَ في الفصلينِ جميعاً عن الامالةِ ما كانَ من الاسماءِ من ذواتِ الواوِ على أي حالٍ كانَ ، وما كانَ من الافعالِ من ذواتِ الواوِ مما لا يُقَالُ فيه فَعلتَ نحو حالَ وحلَ وقالَ . فانْ قيلَ فالسببُ في الاخيرة في نحوِ دعَا وغزا كونها تصيرُ ياءً عندَ بناءِ فُعِلَ كقولك : غُزِيَ ودُعِيَ فلمَ لا يكونُ مثلَ ذلكَ سبباً في نحو جالَ وحالَ لأنَّكَ[1] تقولُ : جِيلَ وحِيلَ وقِيلَ . فالجوابُ فيه من ثلاثةِ أوجهٍ : أحدها أنَّ انقلابَ الياءِ في دُعِيَ بالكسرةِ

(1) في و : (لا) .

لازمة في أصل بنائه ، والكسرة في نحو قيل وحيل عارضة ليست في أصل البناء فكانت الياء بعدها عارضة . والثاني أن الياء في دعي متحركة قويت بالحركة فظهر أمرها ، والياء في نحو قيل ميتة ساكنة فلا يلزم من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف . والثالث أن باب دعي لا يجوز فيه تغيير الياء عن حالها ولا الكسرة التي قبلها بخلاف باب قيل فان الكسرة يجوز أن تشم ضماً ، وأن تبقى ضمة على أصلها ويبقى الواو واواً فلا يلزم من اعتبار ياء لا تغير[1] عن يائها اعتبار ياء معرضة هي وسببها جميعاً للزوال فظهر الفرق بين البابين من ثلاثة أوجه و لفرق بين البابين من ثلاثة أوجه والفرق بين ما كان من الاسماء على فعل ومن الافعال على فعل أن الكسرة في الفعل تظهر فقوى أمرها لظهورها فناسبت الامالة وهي في الاسم لا تظهر أبداً إذ لا يتصرف فيه كما يتصف في الفعل فلا يلزم من إمالة الفعل امالة الاسم لذلك ثم ذكر سبباً من أسباب الامالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف ولذلك لم يعتد به إلا بعض المميلين ، وهو الامالة للامالة لأنها ليست كسرة محققة ولا ياء ، ويلزم من اعتبار الكسرة والياء مناسبتهما للامالة اعتبار ما تجيء به نحوهما ثم ذكر الموانع للامالة وبين حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف على ما ذكر ، وانما منعت هذه لأنها يستعلى عند النطق بها اللسان الى الحنك الأعلى . والامالة انخفاض فكرة الجمع من هذين الامرين أي الاستعلاء والانخفاض . ثم ذكر[2] باب رمى وباع مستثنى فيمال طلب وخاف وصفي وطغى وان كان هذا المانع قائماً والفرق بينه وبين غيره إن السبب في هذا الباب قوي ، وهو أما

(1) في ل : (يزول) ، وما اثبتناه احسن .

(2) (ثم ذكر) : ساقطة في ر .

ياءٌ في الألف الممالة نفسها وإمّا الكسرةُ عليهـا بخلاف غيرها ، فإنَّ السبب إنَّما يكون قبلها أوْ بعدها فلا يلزمُ من اعتبارَ هذا[1] المانع في الموضع الذي كان السببَ إنَّما يكون قبلها أو بعـدها فـلا يلزمُ من اعتبار هـذا المانعِ في الموضعِ الذي كانَ السببُ فيه ضعيفاً لبعـده واعتبارهُ في الموضعِ الذي كانَ السببُ فيـه قوياً لقربهِ ، ثم مَثَّلَ بوقوعِ ذلكَ قبلها وبعدَها ، ثم جعلَ ما بعدها بحرفٍ أو حرفينِ مثله اذا وليها ، ثم ذكر أنَّهُ اذا كانَ قبلها كذلكَ لم يكنْ مانعاً عند الأكثر والفرقُ بينهما أنَّها[2] اذا كانت قبلها كانَ ذلكَ استثقالاً بعدَ استعلاءٍ واذا كانتْ بعدها وأُميلَتْ كانَ استعلاءً بعـد استثقالٍ ، والاستثقالُ بعـدَ الاستعلاء سـهلٌ بخلاف الاستعلاءِ بعـدَ الاستثقالِ ولذلـكَ اعتُبِرتْ وإنْ بَعُدَتْ بعدها ، ولم تُعتَبرْ اذا بعدُتْ قبلهـا ، فأمّا سَوَّى بينهما فلا اشكال .

(فصل) قولهُ : قالَ سيبويه : وسمعناهم يقولـونَ : أرادَ أنْ يضربها زيدٌ[3] الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قولهُ : « فتحوا » أي لم يميلوا ، وهذا إنَّما يكون على من يجـري الالفَ المنفصلةَ مجرى المتصلةِ فيجـري المـانعُ المنفصلُ أيضاً مجرى المتصلِ وليسَ باللغـةِ الفصيحةِ ، واللغـةُ الفصيحةُ أنَّ الامالةَ في الرَّحى جيـدةٌ سواءٌ وقعَ بعـدها حرفُ الاستعلاء أو لم يقعْ ، وكذلكَ « مررتُ بمالِ قاسمٍ وبمالِ ملقٍ » فلم

---

(١) (هذا) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ش ، س .
(٢) (أنها) : ساقطة من و .
(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٥ .

يجيء في مثل ذلكَ [١٤٥ و] إلاَّ ما كانتْ فيــه الامالةُ ضعيفــة ، لانفصالِ الالفِ أوْ لعروضِ الكسرةِ ، فانفصــالُ الالفِ مثــلُ يضربها قبلَ ، والكسرةُ العارضةُ مثلُ مررتُ بمَالِ قاسمٍ .

(فصل) قولهُ : والراءُ غيرُ المكسورةِ اذا وليتِ الألفُ تُمنعُ منعَ المستعلية الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : للراء حكمٌ"(١) في الامالةِ ومنعها ليسَ لغيرها من الحروفِ ، وسببهُ ما فيها من التكريرِ فاذا وليت الالفَ وهي غــيرُ مكسورةٍ صارت كأنَّها بفتحتجِ أو ضمتينِ فلم يقوَ ســببُ الامالةِ فيها بخلافِ غيرها من الحروفِ فلذلكَ لم يملْ راشــدٌ وحــمــارٌ ، وأُميلَ عالم ، واذ وليتها مكسورةٌ فلا يكونُ ذلك إلاَّ بعدها كانَ لها من الأثرِ ما ليسَ لغيرها من الاسبابِ ، لأنَّها تصيرُ ككسرتينِ اجتمعتا والواحدةُ كانتْ سبباً في مثل عالم فيقوى السببُ فيها فمن ثم لم تؤثرْ فيها الموانعُ في غــيرها ، ولذلك أُميلَ طاردٍ وغارمٍ ولم يُمَلْ نحــو خالد ، وكذلك اذا كانَ موضعُ حرفِ الاستعلاء قبلها راء فإنَّها تغلبها كما غلبت المستعليةَ ، لأنَّها اذا انفتحتْ قبلها فانَّها(٢) صــارتْ مثــلَ المستعلية بما ذكرناهُ من التكريرِ فاذا غلبت المكسورةُ المستعليةَ فلأنْ تغلبها أجدرُ ؛ لأنَّ المكسورةَ كأنَّها بكسرتينِ والمفتوحةُ قبلها كأنَّهــا بفتحتينِ ، وقد كانتِ الكسرةُ الواحدةُ تغلبُ الفتحةَ الواحدةَ فغلبت الكسرتانِ أيضاً الفتحتــينِ . قولهُ وتقولُ من قرارِكَ وقَرِيءَ

---

(١) (في) : ساقطة في ر .

(٢) في الاصل ، ر : (فانما) .

{ قَوارِيرَ[1] } ، يمثله بقوله من قَرارِكَ ظاهرُ الاستقامةِ ، وأمَّا تمثيله بقوله : « قَوَارِيرَ » فملبِسٌ لأنَّ الغرضَ ههنا بيانُ أنَّ الراءَ المكسورةَ تغلبُ غيرَ المكسورةِ ، وفي نحو قَوارِيرَ ليسَ ثمَّ راءٌ مفتوحةٌ غلبتها المكسورةُ ، ولا يمكنُ أنْ يقالَ إنَّ التمثيلَ لغلبته المكسورة حرفُ الاستعلاء ، فانَّ ذلكَ قد تقدَّم قبلهُ حكماً ومثالاً ، وشرعَ في حكمِ غيرهِ فلا وجهَ لذكرِ ذلكَ فيهِ ، والظاهرُ أنَّهُ أرادَ التمثيلَ بغلبةِ الراءِ المكسورةِ والراءَ المفتوحةَ في آخرِ الكلمةِ على اللغة الضعيفةِ في أنَّها وإنْ بَعُدتْ[2] اعتبرتْ سبباً ومانعاً على ما يعتبرُ فيه واذا قربتْ فيصحُّ التمثيلُ حينئذٍ على ذلكَ . ثمَّ بيَّنَ أنَّ الراءَ اذا بعُدتْ بعدَ الالفِ لم تؤثر في سببٍ ، ولا منعٍ عند الاكثر ، لأنَّها ليستْ كحروفِ الاستعلاءِ ، وإنَّما هي مجراةٌ مجراها لِمَا ذكرناهُ وإنْ بعدتْ اعتبارها هي اذا بعدتْ فاللغةُ الجيدةُ إمالةُ كافِرٍ دونَ قادِرٍ ، والاخرى بالعكسِ منها نظراً الى اعتبارِ الراءِ عندَ البعيدِ سبباً ومانعاً أو الغائهما .

(فصل) قوله : ومما شذَّ عن القياسِ قولهم : الحجاج والناسُ ممالين الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يعني في حالِ الرفعِ لأنَّهما حينئذٍ لا سببَ من أسبابِ الامالة فيهما فامالتهما على خلافِ القياسِ لانتفاءِ السببِ وكذلكَ إمالةُ مالٍ وبابٍ لأنَّهما من ذواتِ الواوِ ، والثلاثي المعتلُ

---

(1) سورة الانسان الآية: ١٥، ١٦ . اُختلِفَ في قراءة (قَوارِيرَ) نقرأَ الحرميان وشعبة وعلى بالتنوين ويقفون بابداله ألفاً والباقون بغير تنوين وكلهم وقفوا عليه بالالف إلاّ حمزة فوقف عليه بحذفه مع اسكان الراء . غيث النفع ص٣٧٨ ، معاني القرآن ٣/٢١٧ ، انظر الكتاب ٢/٢٦٩ .

(2) في ر : (بعدما) .

العينُ من ذواتِ الواوِ لا يُمَالُ لأنَّهُ لا سببَ للامالةِ فيهِ ، وأمَّا إمالةَ غابَ فليسَ بشاذٍ ، لأنَّهُ من ذواتِ الياءِ [فإمالتهُ كإمالةِ نابَ ، وقد وقعَ ههنا مالٌ وبابٌ ولا وجهَ لهُ معهما لأنَّهُ من ذواتِ الياءِ][1] ، وهما من ذواتِ الواوِ فسببُ الامالةِ فيهِ من غيرِ مانعٍ ، ولا سببَ للامالةِ في مالٍ وبابٍ . « وقالوا العَشَا والمَكَا والكِبَاء » فأمالوا وهو أيضاً شاذٌ ، لأنَّ الألفَ الأخرةَ من ذواتِ الواوِ لا تُمالُ ولا تؤثرُ في امالتها كسرةٌ على ما تقدَّمَ فلذلكَ كانَ إمالةَ ذلكَ شاذاً ، ولذلكَ كانَ قياسُ الربا أنْ لا يُمَالَ ، لذلكَ أوردهُ اعتراضاً . وأجاب بأنَّ السببَ لمَّا كانَ قوياً أثَّر ، وهو كونها كسرةً على الراءِ فهو الذي حَسَّنَ منهُ كونهُ خارجاً على القياسِ المذكورِ .

(فصل) قولهُ : وقد أمالَ قومٌ جادٌ وجوادٌ نظراً الى الاصلِ .

قالَ الشيخُ : وكان ينبغي أنْ يكونَ [هذا الكلامُ][2] عندَ ذكرِ تفصيلِ الكسرةِ لمَا ذكرَ أنَّها تعتبر عارضةً وأصليةً لأنَّ هذا الفصلَ في أنَّها تعتبرُ مقدَّرةً كما تعتبر ملفوظاً بها محققةً ، والفصيحُ تركُ اعتبارها ، وإنْ كانَ السكونُ عارضاً ، لأنَّهُ وإنْ كانَ عارضاً في التقديرِ فقد صارَ لازماً في اللفظ ، بخلافِ سكونِ الوقفِ العارضِ في نحوِ هذا ماشٍ ، فإنَّهُ ليسَ بلازمٍ فلا يلزمُ من الغاءِ ذلكَ السببَ الذي زال زوالاً لا يرجعُ [١٤٥ ظ] اليهِ الغاءُ هذا السببِ الذي زالَ زوالاً لا يرجعُ اليهِ غالباً . فمن ههنا ضعفَ اعتبار السبب في جادٍ وقويٌ اعتبارهُ في ماشٍ في الوقفِ ، وإنَّما شَبَّهَ بهِ لاجتماعهما جميعاً في أصلِ العروضِ[3] .

---

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، واثباتها أفضل .
(١) (هذا الكلام) : زيادة عن ر ، واثباتها أحسن .
(٣) في ل : (في أن كل واحدٍ منهما عارض) .

(فصل) قوله : وقد أميل : { والشَّمْسِ وضُحَاهَا }[1] الى آخره .

قالَ الشيخُ : ذكرَ في هذا الفصلِ سبباً آخرَ من أسبابِ الامالةِ التي لم تُذكرْ مع الاسبابِ المتقدمةِ وقد تقدَّمَ عذرهُ في ذلكَ فكان ينبغي أنْ يكونَ ذلكَ يلي الفصلَ المشتملَ على الامالةِ لأجلِ الامالة لأنَّهما سببان[2] لم يذكرْهما أولاً ، وهما من الاسبابِ فاذا لم يذكرهما معَ الاسبابِ لعُذرٍ[3] ذكرناهُ كانَ الاولى أنْ يذكرهما مجتمعينَ ، لأنَّهما من جنسٍ واحدٍ ، فلا وجه للتفرقةِ بينهما وقد ذكرنا أنَّهُ من الاسبابِ القويةِ وليسَ كالامالةِ لأجلِ الامالةِ في الضعيفِ على ما تقدَّمَ .

(فصل) قوله : وقد أمالوا الفتحةَ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لم تُملِ الفتحةَ إلاَّ مع الراءِ مكسورة بعدها لِمَا في إمالتها من الكلفةِ فلم يقوَ عليها إلاَّ الراءُ المكسورةُ لِمَا ذكرناهُ من تقديرِ كسرتينِ بخلافِ غيرها من الحروفِ وبخلافِ ما بعدَهُ ألفٌ من الفتحات فإنَّهُ يعتمدُ عليها فيزولُ ما في النحو بها الى الكسرةِ من الكلفة وذلكَ معلومٌ عندَ النطقِ .

(فصل) قوله : والحروفُ لا تُمَالُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ الفتها لا أصلَ لها في الياءِ حتى تطلبَ مجانستها بالامالةِ ولقلةِ تصرفهم فيها والامالةُ من بابِ التصرُّفِ فأمَّا

---

(1) سورة الشمس الآية : ١ .
(2) في ل : (من جنسٍ واحدٍ) .
(3) في ل : (لتعذرٍ) ، وهو تحريف .

اذا سُمِّي بها فتصيرُ من قبيلِ الاسماءِ ، فانْ كانَ فيها سببُ الامالةِ أعتبِرَ ، وإلاّ فلا ، فلذلكَ يُمالُ حتّى اذا سُمّيَ بهِ ولا يُمالُ على ونحوها اذا سُمّيَ بها ، لأنّكَ لو سميتَ بحتّى وثنيتَه لقلت : حتيانِ ، ولو سمّيتَ بعَلي لقلت : علوانِ وأمّا إمالتهم « بلى ولا في إمالا وياء في النداء » فلمّا في ذلكَ من التضمنِ للجملةِ المتضمنةِ للفعلِ أو الاسمْ أو الاسمينِ فصارَ كأنّهُ فعلٌ أو اسمٌ لاغنائها عن ذلك .

قولهُ : والاسماءُ غيرُ المتمكنةِ يُمالُ المستقلُ منها بنفسهِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : حكمها حكمُ الحروفِ لِمَا ذكرناهُ وإنّما أميلَ المستقل منها من الجهةِ التي أُميلَ بها بَلى ونحوها ، فلذلكَ أمالوا « أنّى ومتى » ولم يميلوا إذا ونحوها ، والأفعالُ غيرُ المتصرفةِ ليس منها ما يقبلُ الامالةَ إلاّ عسى ، لأنّ بقيتها لاألفَ فيها وإنّما أُميلَ مع عدمِ التصرفِ لِمَا تحققَ من قولهم عسيتُ وعسينا[1] فلمّا كانتْ تصيرُ الى الياءِ عندَ اتصالِ هذه الضمائرِ صارتْ كالمتصرفةِ في ظهورِ الياءِ فيهِ فأميلتْ لذلكَ ، ولذلكَ « قالَ المبردُ وإمالةُ عسى جيدةٌ »[2] .

ومن اصنافِ المشتركِ الوقفُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : تشتركُ فيهِ الاضربُ الثلاثةُ ، وفيهِ أربعُ لغاتٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنّ كلّ واحدٍ منها يصحُّ الوقفُ عليهِ ، وقولهُ : « وفيهِ أربعُ لغاتٍ » وليسَ يعني أنّ الاربعَ تجتمعُ ، لأنّ

---

(١) (وعسينا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، ب ، س .
(٢) انظر المقتضب ٣/٥٣ .

منها ما يُضَادُّ بعضُه بعضاً كالاسكانِ والرومِ والاشمامِ ، وإنَّما أراد بيانَ ما يكونُ لاجلِ الوقفِ وإنْ اختلفَ معناه ، وعلى ذلك كانَ ينبغي أنْ لا يقتصر على أربعةٍ إذْ من جملةِ أحكامِ الوقفِ ، الابدالُ في مثلِ رأيتُ زيداً ، وفي مثلِ رَحْمَة ، وفي مثلِ هذا الكلوْ ، ونقلُ الحركةِ الى ما قبلها في مثلِ هذا البَكرْ ، والحذفُ في مثلِ القاضي والداعي ، والحاقُ هاءِ السكت وكلُّ ذلكَ قد ذكرهُ في أثناء فصولِ الصنفِ ، فلا وجهَ لتخصيصه [بذكر](١) أربعةٍ منها ، فانْ خصَّها لشهرتها فالتصنيفُ ليس مثلَ الباقي في الشهرةِ ، فلَوْ أسقطَ التَّضْعيفَ أيْضاً وذكرَهُ في أثْنَاء الفصول لكانَ التخصيصُ لثلاثة أوجه • قولهُ : « الاسكانُ الصريحُ » ، احترزَ بالصريحِ عن الرومِ والاشمامِ ، فانَّ الرومَ تضعيفُ الحركة وقربُ من الاسكانِ ، والاشمامُ ضمُ الشفتين بعدَ الاسكانِ وهو مضادٌ ، فاحترزَ بالصريحِ عنهما أي ليس معهُ بعضُ حركةٍ ، ولا ضمَ الشفتين(٢) بعدَ الاسكان وهو مضادٌ للاسكانِ الصريحِ والرومِ ، أمَّا مضادتهُ للاسكانِ الصريحِ ، فلأنَّ حقيقة الاسكانِ الصريحِ أنْ لا تُضَمَ معهُ الشفتانِ ، وحقيةُ الاشمامِ أن تُضمَ معهُ الشفتانِ ، فلو قُدِّرَ اجتماعهما لكانَ جمعاً للضدين ، نفيِ ضمِ الشفتينِ وثبوتهِ في محلٍ واحد • وأما مضادتهُ للروم فلأنَّ الرومَ أتيانُ بعضِ [١٤٦ و] الحركةِ والاشمام اسكانٌ ثمَّ ضمُّ الشفتينِ فكانَ اجتماعهما يؤدي الى ثبوتِ الاسكانِ ونفيهِ في محلٍ واحدٍ • ثمَّ ذكرَ اصطلاحَ الكتابِ في صورِ هذه اللغات • قولهُ : « والاشمامُ مختصٌ بالمرفوعِ » ، لأنَّهُ ضمٌّ للشفتين ليؤذنَ بأنَّ الحركةَ كانتْ ضمةً فوجبَ أن لا تكونَ إلا في مضمومٍ • قولهُ : « ويشتركُ في غيرهِ المجرورُ والمنصوبُ غيرُ المنونِ » ، هكذا وقع في النسخِ المشهورةِ

---

(١) (بذكر) : زيادة عن ل ، ر •

(٢) في ل : (والروم الاتيان ببعض الحركة دون اشباعها ولذلك يدرك باللمح) ، وما اثبتناه احسن •

وليسَ بمستقيمٍ لأنَّ قولهُ ويشتركُ « فاعلهُ » المجرورُ والمنصوبُ » ، وقوله : « في غيرهِ » لا وجهَ لهُ إلاَّ في غيرِ الاشمامِ ، واذا كانَ كذلكَ لم يستقمْ لادائهَ الى أنَّ غيرَ الاشمامِ يكونُ في المنصوبِ والمجرورِ دونَ غيرهما ، لأنَّهُ في محلِ البيانِ المذكورِ لذلك ، ومعلومٌ أنَّ المرفوعَ مع المجرورِ والمنصوبِ في غيرِ الاشمامِ سواء ، ألا ترى أنَّكَ تسكنُ وترومُ وتضعفُ في المرفوعِ كما تفعلُ ذلكَ في المنصوبِ والمجرور فلم تكنْ لتخصيصِ المجرورِ والمنصوبِ فائدةٌ • ووقعَ في بعضِ النسخِ « ويشتركُ في غيرهِ المرفوعُ والمنصوبُ والمجرورُ » وهو الصوابُ ولعلَّهُ كانَ كذلكَ ، أو لعلَّهُ كانَ ويشترك في غيرهِ مع المجرور والمنصوب ، ويكونُ في ويشتركُ ضميرُ المرفوعِ لتقدمِ ذكرهِ ، أوْ كانَ ويشتركُ في غيرهِ هو والمجرورُ والمنصوبُ ، ثمَّ ضمَّنَ الفصلَ ذكرَ المنصوبِ المنون ، وإنَّهُ تُبدلُ من تنوينهِ ألفٌ ، وهو لغةٌ من لغاتِ الوقفِ • ومثَّلَ بأمثلةٍ متعددةٍ ليوذنَ أنَّ الاسماءَ على اختلافها مستويةٌ في ذلكَ إلاَّ ما سيأتي في بابِ عَصَا • والتضعيفُ هو أن تشددَ الآخرَ وشرطهُ أنْ لا تكونَ آخرهُ همزةً[(١)] ولا حرفَ علةٍ ولا ساكناً ما قبلهُ[(٢)] ، إمَّا كونهُ ليسَ بهمزةٍ فلأنَّ تضعيفَ الهمزةِ مستثقلٌ فكرهَ في الحرفِ المستثقلِ ، وأمَّا كونهُ صحيحاً فلأنَّ حروفَ العلةِ أيضاً ثقلتْ على ألسنتهم حتى غيروها بضروبٍ من التغييرات فكُرهَ التثقيلُ فيها حتَّى كانَ الحذفُ فيها مناسباً لاجلِ الوقفِ ، فلأنْ لا تثقَّلَ أجدرُ • وأمَّا كونها متحركاً ما قبلها فلئلا يجمعَ بينَ ثلاثِ سواكنَ الحرفُ الموقوفُ عليهِ ، والحرفُ المدغمُ والحرفُ الذي قبلهُ ، وذلكَ مطرحٌ في كلامهم وصلاً ووقفاً ، وليسَ من ذلكَ بابُ دوابٍ ؛ لأنَّ حرفَ المدَّ واللينِ قامَ مقامَ الحركةِ فيجوز أن يكونَ معهُ ما يكون معَ الحركةِ وصلاً ووقفاً •

(١) (و) : ساقطة في ر •

(٢) (ما قبله) : ساقطة في ل •

(فصل) قوله : وبعض العرب يحوّل ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله الى آخره .

قال الشيخ : هذه أيضاً لغة من لغات الوقف كما تقدّم وشرطه أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، لأنّه اذا لم يكن ساكناً تعذّر أن تنقل عليه حركة [المحرّك][1] ، لأنّ المحرك لا يقبل حركة أخرى ، وإن يكون مضموماً أو مكسوراً مطلقاً أو مفتوحاً غير منون في الهمزة ، ولا يكون مفتوحاً في غير الهمزة أصلاً ؛ لأنّه اذا كان مفتوحاً في الهمزة وغير الهمزة لم يخل إمّا أن يكون منوناً أو غير منون ، فان كان منوناً فأمره ظاهر ، لأنّ حركته واجب بقاؤها على محلها فكيف يصح نقلها ؟ وإن كان بغير تنوين في غير الهمزة فلا بدّ أن يكون معه ما ينوب مناب التنوين فينزّل منزلة المنون فيجري مجراه ، أو لأنّ حذف التنوين فيه عارض فأجري مجرى الاصل فليس كذلك المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم بل حكمه حكم المرفوع والمجرور[2] ، لأنّ الهمزة مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها ، فكان نقل حركتها الى ما قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الاسكان من الثقل مناسباً مغتفراً معه ترك اعتبار ذلك الاصل ، ألا ترى أنّك اذا وقفت على قولك : رأيت الخبْء بالاسكان أدركت فيه من الثقل ما ليس في قولك : رأيت البكر ، فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة غير المنونة كالوقف على المرفوع والمجرور في هذا الباب . ومن ثم قالوا : هذا الردُؤْ ، ومررت بالبطيءْ ، ولم يقولوا : هذا حبُرْ ومررت بقفِلْ ، وإنّما فعلوا ذلك في باب المهموز لما في الهمزة من

(1) (المحرّك) : زيادة عن ل .
(2) (المجرور) : ساقطة في ر .

الاستثقال عند سكونه وسكون ما قبله ولذلك استثناها في قوله : « دون التحة في غير الهمزة » وكان ينبغي أن يقول : اذا لم يكن الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا مخرجاً الى ما ليس من أبنية الاسماء في غير الهمزة فالاول كَيَوْم وقَوْل لا يُقال فيه يَوم [١٤٦ ظ] ولا قَول لما يؤدي اليه من الثقل من تحريك حرف اللين • والثاني نحو ظَبي وغَزو ، ولا يُقل فيه هذا ظَبُو ولا مررت بغزي ، لما فيه من تغيير حروف الكلمة الى غيرها • والثالث نحو قولك : هذا حِبْر ومررت بقُفْل لا يُقال هذا حِبِر ولا مررت بقُفُل ، وقلنا : في غير الهمزة احتراز من هذا الرديء ومررت بالبطيء ، فان ذلك اغتُفر عند كثير من أهل هذه اللغة ، وإن أدّى الى ما ليس من أبنية الاسماء لما ذكرناه من استثقال الهمزة الساكنة بعد الساكن ، وإن كان أصحاب هذه اللغة كلهم حرّكوا استثقالاً للهمزة إلاّ أنّ منهم من يحرك كما ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة حركة ما قبلها ليخرج عن البناء المطرح في الاسماء الذي أدّى اليها النقل المذكور ، فيقول : هذا الرّديء ، ومررت بالبطؤ كما ذكره •

(فصل) قوله : وقد يبدلون من الهمزة حرف لين الى آخره •

قال الشيخ : هذه أيضاً لغة من لغات الوقف ، ولكنّ محلها المهموز وهو راجع الى الابدال فحكم هذه اللغة أنْ تُبدل كل همزة وقعت آخراً حرف لين من جنس حركتها ، فان كان ما قبلها مفتوحاً نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله ، فتقول : هذا الكَلَو ورأيت الكَلا ومررت بالكَلَي ، وإن كان ساكناً أبدلتها كذلك ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيوافقون أصحاب النقل ، إلاّ أنّ هؤلاء يقلبونها حرف لين ، وأولئك يبقونها

همزة ، فيقولون : هـذا الخبْو ورأيت الخبأ ومررت بالخبي ، وكذلك البطو والردو ، وقوم منهم يكرهون هـذا الردو ، ومررت بالبطي كما كره أولئك ذلك مع الهمزة فيفرون الى الاتباع على النحو المذكور فيقولون : هـذا الردي ومررت بالبطو ، ثم قال : « وأهل الحجاز يقولون : الكلا في الاحوال الثلاث » قاصداً بذلك تبيين أن هذه اللغة لغة في الوقف ، لا لغة في تخفيف الهمزة من حيث كونه همزة ، ألا ترى أن أهل الحجاز من لغتهم تخفيف الهمزة اذا وقفوا على الكلا أبدلوا الهمزة ألفاً في الاحوال الثلاث ، لأنهم يقفون بالاسكان فتصير ساكنة وما قبلها مفتوح فحكمها أن تنقلب ألفاً فتبين بذلك أن اللغة المتقدمة ليست لمجرد تخفيف الهمزة فتجري على قياس تخفيفه كما جرت لغة أهل الحجاز وإن اتفقا في بعض صور الالفاظ في رأيت الكلا في حال النصب ، وكذلك لو وقف أهل الحجاز على الخبء في الاحوال [الثلاث][1] ، لحذفوا الهمزة حذفاً وسكنوا الباء وقالوا : هذا الخب[2] ، ومررت[3] بالخب . ثم قال : « وعلى هذه العبرة يقولون في : أكمؤ أكمو وفي أهنيء أهني » يعني أهل الحجاز وعلته كعلة قولك : الكلا لأنها اذا سكنت تدبرها حركة ما قبلها فقلبت حرفاً من جنس حركته ، وشبه همزة « أكمؤ » عند الوقف بهمزة « جؤنة » ، وهمزة « أهنيء » بهمزة « ذئب » لوضوح أمر همزة « جؤنة وذئب » في كونهما ساكنين في الاصل كما شبه همزة « الكلاء » عند الوقف بهمزة « رأس » .

---

(١) (الثلاث) : زيادة عن ل واثباتها احسن .

(٢) في ل : (رأيت الخب) .

(٣) (ومررت بالخب) : ساقطة من ر .

(فصل) قولهُ : واذا اعتلَّ الآخرُ وما قبلهُ ساكنٌ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يعني في الاسكانِ والرومِ والاشمامِ وإبدالِ التنوينِ ألفاً في النصبِ لا في نقلِ الحركةِ الى ما قبله ، فلا يُقالُ هذا ظَبُوْ كما يُقالُ هذا بَكُرْ وإنَّما تركَ ذكرهُ لظهورهِ •

قولهُ : والمتحرِّكُ ما قبلهُ إنْ كانَ ياءً قد أسقطها التنوين الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : الاسمُ المعتلُّ المتمكنُ مما قبلَ آخرهِ متحرِّكٌ لا يكونُ إلاَّ ياءً أو ألفاً إذْ ليسَ في الاسماءِ المتمكنةِ ما آخرهُ واوٌ قبلها حركةٌ ، لأنَّها إنْ كانتْ فتحةً انقلبتِ الواوُ ألفاً كَعَصا ، وإنْ كانتْ كسرةً قُلبتِ الواوُ ياءً كقولكَ : غازٍ ، وإنْ كانتْ ضمةً قُلبتِ الضمةُ كسرةً فينقلبُ الواوُ ياءً أيضاً كقولكَ : قَلَنْسٍ وعَرْقٍ وأدْلٍ ، ولذلكَ لم يذكرْ إلاَّ الياءَ والالفَ ، وما آخرهُ واوٌ من غيرِ المتمكنِ نادرٌ ، وحكمهُ في الوقفِ كحكمه [1] في الوصلِ ولذلكَ لم يذكرْهُ ، فما آخرهُ ياءٌ قبلها كسرةٌ إنْ كانتْ مسقطةً للتنوينِ في الوصلِ فالمختارُ أنْ يُوقَفَ بحذفها مثلُ قاضٍ وعمٍ وجَوارٍ ، ومن العربِ من يردها فيقولُ قاضي ، والوجهُ هو الاولُ ؛ لأنَّ التنوينَ حذفهُ عارضٌ فكأنَّهُ موجودٌ فتبقى الياءُ محذوفةً كما كانتْ في الوصلِ ، ومن ردها كأنَّما نظرَ الى ذهابهِ لفظاً ، والياءُ إنَّما كانتْ [١٤٧ و] حُذفتْ لاجتماعها معهُ لفظاً فلمَّا حُذفَ التنوينُ لأجلِ الوقفِ ذهبَ المانعُ للياءِ فرجعتْ فقيلَ قاضي وإنْ لم يسقطها التنوينُ ، فالوجهُ إثباتها في الوقفِ على ما كانتْ عليه في الوصلِ في الثباتِ ، فيُقالُ للقاضي ويا قاضي ، وبعضُ العربِ يحذفها في الوقفِ

(١) في و ، ل ، ت ، ش ، س : (حكمهُ) ، وما اثبتناه احسن •

القاضْ ويا قاضِ . والوجهُ الاولُ [أوْلى][1] ، لأنَّها كانتْ ثابتةً في الوصلِ ولم يعرضْ في الوقفِ موجبٌ فبقيتْ على ما كانتْ عليهِ ومن حذفها فانَّما حذفها للتخفيفِ لأنَّ الوقفَ محلٌ تخفيفٍ ، وقد عمَّمَ المرفوعَ والمجرورَ والمنصوبَ ، ومثَّلَ أيضاً بالمنصوبِ وهو قوله : « رأيتُ جواريَ » وجعلَ حكمَهُ كحكمِ المرفوعِ والمجرورِ في جوازِ الحذفِ والذي ذكرهُ غيرهُ أنَّ المنصوبَ ليسَ مثلَ المرفوعِ والمجرورِ في جوازِ الحذفِ ، والذين يقولونَ : هذا القاضْ بحذفِ الياءِ لا[2] يقولونَ : رأيتُ القاضْ بحذفِ الياءِ ، لأنَّ الياءَ لمَّا تحركتْ في الوصلِ صارتْ كالصحيحةِ فأُجريتْ مجراها فثبتتْ وقفاً كما ثبتتِ الصحيحةُ بخلافِ الياءِ الساكنةِ وصلاً فانَّها لم تكنْ كالصحيحةِ فلا يلزمُ من حذفِ الياءِ الساكنةِ في الوصلِ حذفَ الياءِ المتحركةِ ، لأنَّ هذهِ قويتْ بالحركةِ وتلكَ ضعفتْ بالسكونِ ، وشرطُ جوازِ هذا الحذفِ أنْ لا يخلَّ بالكلمةِ إذْ ليسَ باعلالٍ ، وإنَّما هو حذفٌ تخفيفي فلذلكَ يُقالُ ياقاضْ ولا يُقالُ يا مُرْ لما فيه من الاخلالِ ، ألا ترى أنَّه لا يبقى حينئذٍ من حروفِ الكلمةِ إلاَّ الفاءُ[3] ، ولا يلزمُ امتناعُ هذا مُرٍ ، ومررتُ بمُرٍ بحذفِ الياءِ وصلاً ووقفاً ، لأنَّ ذلكَ إعلالٌ مضطرٌ اليهِ والحذفُ في نحو يامُري حذفٌ تخفيفي فلا يلزمُ من اغتفارِ الاخلالِ بالاعلالِ اغتفارُ الاخلالِ المجردِ التخفيفِ ، وإنْ كانَ آخرُ الاسمِ ألفاً فالكثيرُ أنْ يوقفَ أيضاً سواءَ كانتْ مسقطةً للتنوينِ أو غيرَ مسقطةٍ والفرقُ بينَ بابِ عصاً وبابِ قاضٍ في ردِّ الالفِ ههنا وبقائها محذوفةً ، ثمَّ على قولِ من يرى أنَّها الالفُ الاصليةُ أنَّ الالفَ خفيفةٌ والياءَ ثقيلةٌ فاغتُفرَ

---

(1) (أولى) : زيادة عن ل ، والاصح إثباتها .

(2) (لا) : ساقطة من ر .

(3) في ر : (الفا) .

ردُّ الخفيفِ ولمْ يُغتفرْ ردُّ الثقيـلِ ، وإنْ كانَ حذفُ التنوينِ عارضاً فيهما ، وعلى قولِ من يرى أنَّها ألفٌ ظاهرٌ فانَّهُ قبلهُ فتحةٌ وليسَ في قاضٍ قبلهُ فتحةٌ ، وعلى قولِ من يرى الفرقَ ذكرَ الاول في حالِ الرفعِ والجرِّ ، والثاني في حالِ النصبِ ، ومذهبُ المبرد أنَّها الالفُ الاصليةُ في الاحوالِ الثلاثِ ، ولم يذكره(١) ، ومذهبُ المازني أنَّها ألفُ التنوينِ في الاحوالِ الثلاثِ(٢) ، ومذهبُ سيبويه أنَّها في الرفعِ والجرِّ الاصليةُ ، وفي النصبِ ألفُ التنوين(٣) ، ولكلٍّ وجهٌ ، فأمَّا وجهُ مذهبِ المبرد فانَّهُ قد(٤) ثبتَ إمالتها في مثلِ رحًا في الاحوالِ الثلاثِ ، ولو كانَ ألفُ التنوينِ لم تصحْ إمالتها فدلَّ ذلك على أنَّهـا الاصليـةُ في الاحوالِ الثـلاثِ • وأيضاً فانَّ الكتّـابَ يكتبونها بالياءِ في الاحوالِ الثلاثِ ، وأيضاً فانَّها تقـعُ في المقصورِ قافيةً في الاحوالِ الثلاثِ ، وكلُّ ذلكَ دليلٌ على أنَّهـا الاصليةُ • ووجهُ مذهبِ المازني أنَّ التنوينَ إنَّما أُبدلَ ألفاً في نحو رأيتُ زيداً لوقوعِ الفتحةِ قبله ولم يُبدَلْ في هذا زيدٌ ومررتُ بزيدٍ ، لأجلِ الضمةِ والكسرةِ ، فلمَّا كانَ عصاً في الاحوالِ الثلاثِ قبـلَ التنوينِ فيه فتحةً وُجِدتْ علةٌ قبلها ألفاً فوجبَ أنْ يُحكَمَ بأنَّهـا ألـفُ التنوينِ في الاحوالِ الثلاثِ • ووجـهُ مذهبِ سيبويه قياسهُ علـى الصحيحِ ، وقـد تقـررَ أنَّ الصحيحَ (لا يبدلُ في حالِ الرفـعِ

(١) قال المبرد : فأمَّا الاسماء فلا يجوز فيها الامالة اذا كانت على ثلاثة أحرف لأنها لا تنقل انتقـال الافعال ، لأن الافعال تكون على فَعَلُ وأفْعَلَ والاسماء لا تتصرف وذلـك قولـك قفـاً وعصاً ولا يكون فيها ولا في بابها امالة لأنَّهما من الواو • ولكن رَحىً وحصىً ونوىً ونوىً هذا كله تصلح إمالته • المقتضب ٣/٤٤ •

(٢) انظر ابن يعيش ٩/٧٧ •

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٠ ، ٢٦١ •

(٤) في ر : (فلأنْ يثبتُ) •

والجرِّ(١) من تنوينه شيءٌ وفي حالِ النصبِ يبدَل ، واذا كانَ هـذا حكمَ الصحيحِ)(٢) ، فينبغي أنْ يُحمَلَ عليهِ ما أُشكِلَ من المعتلِّ .
وما ذكره المبردُ إنَّما يستتبُّ له إنْ لو كانَ متفقاً عليهِ وإنَّما يفعلُ ما ذكره من الامالةِ والقافيةِ والكتابةِ من يعتقدُ اعتقادَه ، وإلاَّ فالوجهُ أنْ لا يُمالَ رحىً في حالِ النصبِ ولا يُكتَبُ باليـاءِ ولا يُجعَلُ قافيةً . وما ذكره المازني غيرُ مستقيمٍ ، فانَّه في حالِ الرفعِ والجرِّ ، الضمةُ والكسرةُ مقدرتان فـلا يلزمُ من ثبوتِ قلبِ التنوينِ ألفـاً للفتحةِ عندَ انتفاءِ الضمةِ والكسرة(٣) لفظاً وتقديراً إبدالُها ألفاً مـع حصولِ الضمةِ والكسرةِ تقديراً فظهرَ الفرقُ بينَـهُ وبينَ ما قِيسَ [١٤٧ ظ] عليهِ وجعله أصلاً ، فالوجهُ إذَنْ ما قالَه سيبويه وإنْ كانَ الجميعُ لا يبعدُ . إذْ من العربِ المميلينَ من يميلُ رحىً في الاحوالِ الثلاثِ فيلزمُ أنْ يكونَ الامرُ في ذلكَ على مذهبِ المبردِ ، ومنهم من لا يميله أصلاً فيلزمُ أن يكونَ الامرُ على مذهبِ المازني ، ومنهم من يميله في حالِ الرفعِ والجرِّ ولا يميله في حـالِ النصبِ فيلزمُ أنْ يكونَ الامرُ على مذهبِ سيبويه ، وأكثرُ الرواةِ في قراءةِ المميلينَ على مذهبِ المبردِ مثلِ غَزَا وشبهه(٤) وقد جاءَ أيضـاً على مذهبِ سيبويه ، وقد جاءَ أيضاً على مذهبِ المازني ، فظهرَ بذلكَ أنَّ الجميعَ ثابتٌ في لغةِ العربِ ولم يبقَ إلاَّ النظرُ في الاقوى ، وما ذكره من قلبِ ألفِ التأنيثِ واواً أو ياءً لغةٌ ضعيفةٌ مختصةٌ بألفِ التأنيثِ .
وأمَّا قلبُ الالفِ همزةً فلا يختصُ ، وهي ضعيفةٌ ، ووجـهُ قلبِ الالفِ ياءً أنَّه قصدَ الى قلبِ الالفِ لخفتها حرفاً من جنسها يقربُ منها فعلاً فقلبها ياءً لأنَّها أبينُ منها وأخفُ من الواوِ ، ووجهُ قلبهـا

---

(١) (الجـر) : ساقطة في ل .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) (الكسرة) : ساقطة في و .
(٤) (مثلَ غَزا وشبهه) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

واواً مثله ؛ لأنَّ الالفَ خفيفةٌ والواوَ أمكنُ منها ومن الياءِ ، ووجهُ قلبها همزةً كذلكَ ؛ لأنَّ الالفَ والهمزةَ من مخرجٍ واحدٍ ، وكلُّ ذلكَ ضعيفٌ . ثمَّ ذكرَ الفعلَ المعتلَّ فدلَّ على أنَّ ما تقدمَ مختصٌ بالاسماء ، ولذلكَ قسَّمهُ الى منونٍ وغيرِ منونٍ . والفعلُ يكـــونُ آخرهُ ياءً وواواً وألفاً . أمَّا الالفُ فلا تُحذفُ لأجلِ الوقفِ ، لا في فعلٍ ولا في اسمٍ . وأمَّا الواوُ والياءُ وإنْ كانتا تُحذفانِ في الاسماءِ في الاختيارِ تارةً في نحو قاضٍ ، وفي غيرِ الاختيارِ في نحو القاضِ فلا يُحذفانِ في نحو يغزو ويرمي إلاَّ قليلاً ، والفرقُ بينَ يغزو ويرمي وبينَ قاضٍ ظاهرٌ ، لأنَّ التنوينَ مرادٌ ، فكأنَّهُ موجـــودٌ فلا تثبتُ الياءُ معهُ ، وقد تقدَّمَ . بقي الفرقُ بينَ يغزو ويرمي وبينَ القاضـي على اللغةِ القليلةِ ، والفرقُ بينهما أنْ نحذفَ الواوَ والياءَ في يغـــزو ويرمي للدلالةِ على الجزمِ ، فلو حذفنـــا للتخفيفِ لأدَّى الى اللبسِ بخلافِ بابِ القاضي ، فانَّ حذفَ الياءِ فيهِ لا دلالةَ فيها[1] فلم يلزمْ من التخفيفِ في الموضعِ الذي لا لبسَ فيهِ التخفيفُ في الموضعِ الذي يحصلُ اللبسُ به . ويوقفُ على الفعلِ المجزومِ بالامكانِ تارةً وهو الكثيرُ ، بالحاقِ الهاءِ ، فيُقالُ ما ذُكِرَ وهذا أصلٌ مطردٌ في كـلِّ ما كانتْ حركتهُ بنائيةً (ما خلا الفعلَ الماضي وشبهَهُ فانَّهُ لا يلتحقُ هاءُ السكتِ ، وإنْ كانتْ حركتهُ بنائيةً)[2] والفرقُ بينـــهُ وبينَ ما سواهُ أنَّ حركتهْ مشبهةٌ بحركةِ الاعرابِ لشبههِ بالمضارعِ وكذلك بُني على حركةٍ فنزَّلهُ منزلةَ المعربِ ، ولذلكَ أيضـــاً لا يُقـالُ يا زيدهُ[3] ولا لا رَجَلَهْ ، وإنْ كانتْ حركتهما حركةَ بناءٍ بخلافِ الحركةِ في لم يغزُ ولم يرمِ فانَّها لا شبهَ لهـــا في الاعرابِ فظهـرَ الفرقُ بينهما . ومنهم من يزعمُ أنَّهُ امتنعَ الحاقُ الهـــاءِ في الماضي

---

(1) في و : (فيه) .
(2) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(3) في ر : (بازياداه) .

لشبهه بهاء الضمير من غير حاجة ، وفي المضارع اغتُفر لكونه عوضاً من المحذوف عند الجزم وليس ببعيد ، واذا ورد مثل أنّه أجيب بأنّها ليست هاء السكت إنْ كانت التي تدخل على الضمائر وهي هاءُ السكت إنْ كانت إنْ بمعنى نعم ، فلم تدخل هاءُ السكت في موضع يلتبس فيه بضمير غير ما ذكرناه لذلك السبب المذكور ، ولذلك التُزم دخوله في نحو رِهْ وقِهْ لما أدّت اليه الضرورةُ واغتُفر أمر الالباس لأنّه لا يمكن الوقفُ عليه إلاّ كذلك عند الابتداء به لأنّه يؤدي إمّا الى الوقف على متحرك وإمّا الى الابتداء بالساكن فوجب الحاقُ الهاء لذلك •

(فصل) قوله : وكلُّ واوٍ أو ياءٍ لا تُحذَفُ فانّها تُحذفُ في الفواصل والقوافي الى آخره •

قال الشيخ : للفواصل والقوافي في جواز الحذف شأنٌ ليس لغيرهما ولذلك يُحذَفُ معهما ما لا يُحذَفُ مع غيرهما ، وسببهُ قصدُ تناسب الفواصل بعضها مع بعض إنْ كان بعضها محذوفاً أو قُصدَ التخفيفُ فيها لتعددها وليس مثالُ ذلك في غير الفواصل والقوافي ومثّل بمثل « المُتَعال »[1] وإنْ كان حذفهُ سائغاً في غير الفواصل إلاّ أنّها ليست باللغة القوية ، فتمثيله إذنْ بها إنّما هو على لغة من يثبتها من غير الفواصل وحينئذٍ ينهضُ التمثيلُ بها ، وكذلك « التَنادِ »[2] ، وأمّا « يَسْرِ »[3] ، « وصنعُ »[4] في صنعوا

(١) سورة الرعد الآية ٩ ، وتمام الآية : (عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ الكَبِيرُ ألْمُتَعَالِ) •

(٢) سورة غافر الآية : ٣٢ ، وتمام الآية (ويا قومِ اني أخاف عليكم يوم التناد) •

(٣) سورة الفجر الآية : ٤ ، وتمام الآيةِ (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) •

(٤) هذه قطعة من بيت مجهول القائل وهو بتمامه : =

فواضح" [١٤٨ و] في التمثيلِ إذْ لولا كونُـــهُ في الفواصلِ والقوافي لم يقوَ حذفهُ •

(فصل) قوله : وتاءُ التأنيثِ في الاسمِ المفردِ تنْقلبُ هاءً في الوقفِ •

قالَ الشيخُ : هذهِ اللغةُ الفصيحةُ الكثيرةُ ، ووجهها قصدهم الى التفرقةِ بينها وبينَ تاءِ الفعلِ لمَا ذهبتْ في الوقفِ الحركةُ التي كانَ بها التمييزُ وقُلبتْ هاءً دونَ غيرهـا مـن الحروفِ ، لأنّها[1] أشبهُ شيءٍ بالالفِ ، وهي أوْلى من غيرها من الحروفِ ، لأنّها تناسبُ ما قبلها وقد ثبتَ كونها أيضاً للتأنيثِ ، ولكنهم عدلوا عن الالفِ كَيْلا يُوهمَ أنّها هي نفسُها للتأنيثِ فكانتِ الهاءُ أوْلى بها • « وهيهاتَ إنْ جُعلَ مفرداً فبالهاءِ وإلاّ فبالتاءِ » • وقد تقدّمَ ذلكَ وإنّهُ أمرٌ تقديري ، إذْ هيهاتَ اسمُ فعلٍ فلا يتحققُ فيهِ أفرادٌ وجمعٌ ، وقد يقفُ بالتاءِ من يفتحهُ بالفتحِ ، وقد يقفُ بالهاءِ من يكسرهُ بالكسرِ ، وإنّما ذلكَ لشبهها بتاءِ التأنيثِ لفظـاً دونَ افرادٍ وجمـعٍ ، وأمّا « عِرْقاتُ » فذلكَ يتحققُ فيهِ كونهُ اسمَ جميعٍ وجمعاً محققاً ؛ لأنَّ معناهُ جمعُ عِرْقٍ فاذا فُتحَ في موضعِ النصبِ دلَّ على أنّـهُ غيرُ جمعٍ إذْ لو كانَ جمعاً لم يجزْ فتحُ تائهِ فحُكمَ عليـهِ بأنّهُ اسمُ جمعٍ ، وإذا كسرتَ في موضعِ النصبِ دلَّ على أنّهُ جمعٌ إذ لو كانَ اسمَ جمعٍ لم يجزِ الكسرُ فتحققَ لذلكَ الوجهانِ المذكورانِ •

= لاَ يُبْعِدِ اللهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمُ
لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ مَا صَنَعُ

والشاهد فيه حذف واو الجماعة والاصل (صَنَعُوا) •
الكتاب ٢/٣٠١ ، المفصل ص ١٩٠ • ابن يعيش ٩/٧٩ •

(١) (لأنّها) : ساقطة في ر •

(فصل) قولُهُ : وقد يُجرَى الوصلُ مجرى الوقفِ في مثل قولهِ [1] :

٢٥٥ـ مِثْلُ الْحريقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

قالَ الشيخُ : وهذان وإنْ كانَ موقوفاً عليهِ إلاّ أنَّ القوافي إذا حُرِّكتْ فإنَّما تُحرَّكُ على نيةِ وصلها[2] عندَ بعضهم . وأمَّا من يقولُ : إنَّ تحريكَها لأنَّهُ قد زِيدَ عليها حرفُ مدٍّ[3] يوقفُ عليهِ وهو الذي يُسمَّى اطلاقاً فليسَ ذلكَ في نيةِ وصلٍ ، وهو على كلِّ تقديرٍ شاذٌ إلاَّ أنَّهُ على الاول شذوذهُ من حيثُ إنَّهُ أُجري الوصلُ مجرى الوقفِ على ما ذُكِرَ ، وعلى الثاني [شذوذهُ][4] من حيثُ إنَّهُ جمعٌ بينَ الحركةِ والتشديدِ ، وشرطُ أَحدهما انتفاءُ الآخرِ على ما تقدَّمَ .

قولهُ : ولا يختصُّ بحالِ الضرورةِ ، تقولُ : ثلاثهْ أربعهْ ، وفي التنزيلِ : { لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي }[5] .

(١) البيت من الابيات المنسوبة لرؤبة وهو في ديوانه ص ١٦٩ وتمامه :

(وَالتِّبْنَ والْحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّا) ، ورواه البغدادي في شرح أبيات الشافية الى ربيعة بن صبيح نقلاً عن الجرمي والسخاوي، في الارجوزة يصفُ الذبابَ أوْ الجرادَ كالنارِ الملتهبة فيما ذكرَ من انواع الحطب . شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/٢٥٤ ، شرح الشافية ٢/٣١٩ ، ابن يعيش ٩/٦٨ ، ابن عقيل ٢/٤٠٦ ، العيني ٤/٥٤٩ ، التكملة للفارسي ص ٢٢ .

(٢) في ر : (الوصل) ، وما اثبتناه ارجح .

(٣) (مَدّ) : ساقطة من ر .

(٤) (شذوذه) : ساقطة في الاصل .

(٥) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

قالَ الشيخُ : أطلقَ وليسَ بجيدٍ فانَّ مثلَ ذلكَ لا يأتي إلاَّ لضرورةٍ ثمَّ مثَّل « بثلاثهْ وأربعهْ » وليسَ مثلهُ لكثرةِ مثلِ ذلكَ في الكلامِ غير موقوفٍ عليه ، ولهذا المعنى اغتفر فيه ما لا يُغتفرُ في مثلِ ما ذكرَ ، وأرادَ في ثلاثهْ وأربعهْ إنْ قُصِدَ الاسكانُ أنَّها لا تُقلَبُ هاءً إلاَّ في الوقفِ ووصلهم أربعه معها مع بقائها هاءً إجراءً للوصلِ مجرى الوقفِ ، وإنْ قُصِدَ التحريكُ بنقلِ حركةِ الهمزةِ وضحَ الامرُ فانَّها لا تنقلُ الحركةَ عليها إلاَّ في الوصل بعدَ سكونها وقبلها هاءٌ في الوقفِ ، فقد جمعَ بينَ حكمي الوصلِ وهو معنى إجراء الوصلِ مجرى الوقفِ . ولو قالَ قائلٌ : إنْ ثلاثهْ مبني على السكونِ وليسَ سكونهَ للوقفِ ، فلا يمتنعُ وصلَ غيرهُ مع بقاءِ آخرهِ ساكناً هاءً فلا حكمَ للوقفِ فيه ، لأنَّ ذلكَ إنَّما يكونُ في وصله تاءٌ محركةٌ ، وهذا واجبٌ لهُ البناءُ على السكونِ فصارَ سكونهَ لا للوقفِ والهاءُ لازمةٌ لسكونه ، فلا حكمَ للوقفِ فليسَ فيه اجراءُ الوصلِ مجرى الوقفِ ، وإنَّما فيه حكمُ الوصلِ خاصةً واتفقَ أنَّ حكمَ الوصلِ كحكمِ الوقفِ كما في قولكَ : كَمْ وأشباهها فانَّ حكمَ الوصلِ فيها كحكمِ الوقفِ فتبينُ الفرقُ بينَ أسماء العددِ وبينَ نحو (القَصْبَّا) بالوجهينِ المذكورينِ فلا ينبغي أنْ يُحكمَ على نحو (القَصْبَّا) بأنَّهُ سائغٌ من غيرِ ضرورةٍ حملاً على ثلاثهْ أربعهْ لما بيَّنَ من الفرقِ بينهما وجعلُ : { لكنَّا هوَ اللهُ ربِّي }[1] أيضاً دليلاً على أنَّ ذلكَ سائغٌ من غيرِ ضرورةٍ وليسَ نحو « لكنَّا » مثلَ « القَصَبَّا » فانَّ ذلكَ جائزٌ أنْ يُقالَ فيه أنَا بالالفِ في الوصلِ ، وإذا كانَ كذلكَ فليسَ فيه إجراءُ الوصلِ مجرى الوقفِ ، ووجهٌ آخرُ ، وهو أنَّهُ لمَّا حُذفتْ همزتهُ بنقلِ حركتها إلى ما قبلها وإدغامُ نونِ (لكنَّ) في نونها قُصِدَ

(١) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

الى تقويتها بالالف التي تكون لها وصلاً في بعض اللغات ووقفاً على كل لغة عوضاً عما حذف منها ، أو قصد فعل ذلك رفعاً [١٤٨ظ] للبس ، لما يوهم لفظ (لكن) من أنها (لكن) من أنها (لكنّ) المشددة فقد ظهر الفرق بينهما وبين القصبتا من وجهين أيضاً فلا وجه لاجراء الباب مجرى واحداً لما ذكرناه .

(فصل) قوله : وتقول في الوقف على غير المتمكنة أنا بالالف وأنه بالهاء .

قال الشيخ : حكم (أنا) إذا وقف عليه أن لا يوقف على النون اتفاقاً ، ولابد من الحاق الالف في اللغة الفصيحة أو الهاء ، والحاقهم الالف (إما لأنها هي الاصل بدليل إثبات بعضهم لها في الوصل ، وبدليل أن نحوها من الضمائر لم يقتصر فيه على النون)[1] . وأما لأنها مزيدة في الوقف خيفة اللبس بينها وبين أن ، لأن الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها ، وهذا الوجه يقويه من وقف بالهاء ؛ لأنها هاء السكت » وهو بالاسكان ، وهو بالحاق الهاء « وهذا جار على القياس ، لأن كل متحرك حركة بنائية جائز أن يوقف عليها بالسكون والحاق الهاء ، وكذلك « أكرمتك واكرمتكه » ، وما كان مثاله « ههنا وههناه ، وهؤلاء وهؤلاه إذا قصر » يعني هؤلاء اذا قصر وقف عليه بالالف[2] ، وبالهاء ، وثني[3] ولذلك ذكره مرتين : أحديهما من غير هاء ، الأخرى بالهاء ، ولأنها ههنا ليس فيه إلا القصر فلا وجه لرد التثنية . وغلامي وضربني وغلاميه وضربنيه بالاسكان والحاق

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٢) في ر : (وحدها) .
(٣) في ل : (وثناه) .

الهاء فيمن حركَ في الوصل ليس على إطلاقه ، لأنّه يؤذن بأنَّ الوقفَ بالاثبات إنّما هي لغةُ من حرّكَ خاصةً ، والوقفُ بالحذف إنّما هي لغةُ من سكّنَ في الوصل وليس ذلكَ صحيحاً ، أمَّا الاول فهو الأكثرُ ، وقد يحذفُ من يحرّكُ في الوصل • وقد جاء في القرآن : { فَمَا آتاني اللهُ }[1] ، مفتوحاً في الوصل موقوفاً عليه بغير ياءٍ في قراءة أبي عمرو وقالون[2] وحفص[3] بخلاف ، وفي قراءة ورش بلا خلاف ، فيكونُ على مذهبِ قراءةُ ورش غيرُ صحيحةٍ ، لأنّه وصلَ محركاً ووقفَ بالحذف من غيرِ خلافٍ •
وأَمَّا الثاني فإنَّ الأفصحَ الوقفُ بإثبات الياء أيضاً ، فإنْ جاءَ في غلامي بإثبات الياء في الوصل ساكنةً الوقفُ عليها بإثباتها أفصحُ ، قالَ الله تعالى : { يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ }[4] ، ولُ من

(١) سورة النمل الآية : ٣٦ • (آتاني) : أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمر وحفص ورويس ، ووقف يعقوب بالياء اختلف عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص • تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص١٥٥ •

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبدالصمد بن عمر ابن عبدالله الزرقي ، ويقال المري مولى بني زهرة الملقب بقالون قاري المدينة ونحويها أخذ القراءة عن نافع وأبي جعفر ، توفي سنة ٢٢٠هـ • غاية النهاية في طبقات القراء ١/٦١٥ •

(٣) هو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان امام القراء وشيخ الناس في زمانه وأول من جمع القراءات ، قرأ على اسماعيل ابن جعفر عن نافع وقرأ عليه يعقوب بن جعفر ، له كتاب (ما اتفقت الفاظه ومعانيه من القرآن ، (واجزاء القرآن) توفي سنة ٢٤٦هـ ، غاية النهاية ١/٢٥٥ ، الاعلام ٢/٢٩١ •

(٤) سورة الزخرف الآية : ٦٨ • سكّنَ ياءَ (يَا عِبَادِيْ) وصلاً ووقفاً نافع وأبو عمرو وابن عامر وابو جعفر ورويس ، والباقون بحذفها • وقال الفراء : هي في قراءة أهل المدينة (يا عِبَادِي) وقراءة العوام على حذف الياء • معاني القرآن ٣/٣٧ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٦ •

أثبتها ساكنةً في الوصلِ ووقفَ عليها أيضاً ساكنةً مع كونِه منادى، فالوقفُ على غيرِ المنادى بإثباتِ الياءِ أجدرُ، وكذلكَ جميعُ ما جاء في القرآنِ إلاّ في[1] مواضعَ يسيرةٍ حُذِفَتْ خطاً في المصحفِ فقرأها بعضُهم على النحوِ الذي ذكرهُ فظهرَ أنَّ ما ذكرهُ غيرُ مستقيمٍ لا في الأولِ ولا في الثاني، وهو في الأولِ أقربُ، وأمَّا الثاني فواضحُ الفسادِ لِمَا بيناهُ. ثم مثَّلَ بقراءةِ أبي عمرو[2] وليس تمثيلاً مستقيماً من وجهين: أحدهما أنَّها رؤوسُ الآي أنَّ لها شأناً في الحذفِ ليسَ لغيرها، فكيفَ يستقيمُ التمثيلُ، ثمَّ التمثيلُ بما صرَّحَ أنَّهُ في الحذفِ ليسَ كغيرِه. وأمّا الثاني فلأنَّ المشهورَ في قراءةِ أبي عمرو حذفها وصلاً ووقفاً عندَ ذلكَ لا تبقى فيهِ شبهةٌ في الاستدلالِ، لأنَّ غرضَهُ وصلهُ بالياءِ ساكنةً والوقفُ بغيرِ ياءٍ قد تقدَّمَ أنَّ المشهورَ ليسَ كذلكَ، وكذلكَ[3] البيتُ الذي أنشدهُ لا يستقيمُ دليلاً؛ لأنَّها في القافيةِ، والقافيةُ لها شأنٌ في الحذفِ، وأيضاً فإنَّهُ لا يستقيمُ وصلها بياءٍ أصلاً، لأنَّهُ يفسدُ الوزنَ، وإنَّما يستقيمُ الاستدلالُ إنْ[4] لو ثبتَ وصلُه بياءٍ ساكنةٍ والوقفُ بحذفها، وذلكَ متعذرٌ فيهِ.

(1) (في) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ش ، س .

(2) قرأ أبو عمرو الآيتين : (فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنْ ، وَرَبِّي أَهَانَنْ) سورة الفجر الآية : ١٥ ، ١٦ ، انظر الكتاب ٢/٢٨٩ ، تقريب النشر في القراءات العشر ص ١٨٨ .

(3) البيت هو : ومِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ
إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ
للاعشى في ديوانه ص ١٩ ، ابن يعيش ٩/٨٦ ، الكتاب ٢/٢٩٠ ، مجاز القرآن ٢/١٥٩ ، اعراب ثلاثين سورة ص٢١١، الشاهد فيه حذف الياء في (يأتيني ، وأنكرني) في الوقف .

(4) (ان) : ساقطة من ب .

قولهُ : وضَرَبَكُمْ وضَرَبَهُمْ وعَلَيْهِمْ وبهمْ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ميَّزَ الجمعَ وهاءَ الضميرِ للغائبِ ، لا خلافَ في أنَّ الوقفَ عليها دونَ الالحاقِ في لغةِ الملحقينِ وغيرهم بالاسكانِ ، وقد جاءَ عن بعضهم فيهما الرومُ والاشمامُ في لغةِ من ضمَّ الميمَ ، وليسَ بالكثيرِ في الميمِ ، وأمَّا في الهاء فانْ كانَ قبلهُ ساكنٌ صحيحٌ قويُ والاّ ضعفَ . وقولُه : « فيمن ألحقَ وصلاً » يعني اسمَ الجمعِ والهاءِ جميعاً . وقولُه : « أَوْ حرَّكَ »[1] يعني بهِ هاءَ الاضمارِ وحدها ، ويجوزُ أنْ يكونَ قصدَ بقولهِ : « فيمن ألحقَ وصلاً أو حرّكَ هاءَ الاضمارِ وحدها » ؛ لأنَّها المذكورةُ آخراً ، واستغنى عن تقييدِ [١٤٩ و] « ضَرَبَكُم » لأنَّ من أسكنَ لا إشكالَ في وقفهِ فيبقى قولهُ : « وضَرَبَكُمْ » محمولاً على « من ألحقَ وصلاً » فلم يحتجْ إلى تقييدٍ ، « وهذه فيمن قالَ : هذي أمةُ اللهِ » وهذا يُقوِّي أنَّ التقييدَ فيما تقدَّم للهاءِ ، ألا ترى أنَّه لم يحتجْ الى بيانِ الوقفِ على لغةِ من يقولُ هذهْ أمةُ الله . قولهُ : « وتقول حتَّامَ وفيمَ وحتَّامه وفيمهْ بالاسكانِ وألحاقِ الهاء » . أمَّا الاسكانُ فلأنَّه لمَّا حُذفتِ الالفُ معَ حرفِ الجر لتنزّلها معَها كالجزءِ الواحدِ صارتْ نسياً منسياً][2] ، فوُقفَ عليها بالاسكان كما يُوقَفُ على المتحرّكِ . وأمَّا الحاقُ الهاء ، فعلى أصلِ الحاقِ حركةِ البناءِ . وأمَّا « مجيء مَهْ ، ومثلُ مَهْ » « فلمْ يوقَفْ عليهِ الاّ بالهاءِ وسببهُ[3] أنَّ اتصالَ المجرورِ بالمضاف ليسَ كاتصالهِ بالجارِ لاستقلالِ كلِّ واحدٍ منهما بمعناهُ فلم يشتدَّ الاتصالُ فيهِ اشتدادهُ معَ الحرفِ ، ولذلكَ زعمَ بعضُ النحويينَ أنَّ العطفَ على

---

(١) من هنا خرم في ش، ينتهي في النصف الأخير من ورقة ٢٤٧ظ.

(٢) (منسياً) : زيادة عن ل .

(٣) في ل : الفرق بينهما وبينها) بدلاً من (سببه) ، وما اثبتناه أفضل .

المضمر المخفوض بالاضافة جائز من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى : { أَو أَشَدَّ ذِكْراً }(١) ، وقال هو معطوف على الكاف والميم في قوله : { كَذِكْرِكُمْ آباءكُمْ }(٢) ، كأنَّه قال : أَو كَذِكْرِ قومٍ أَشدَّ ذكراً ، ولذلك كتبَ الكُتّابُ حَتّامَ بالالف لأنَّها صارت متوسطةً وكذلكَ عَلامَ وأَلامَ وفيم وعَمَّ من غير وصل (٣) ، كلُّ ذلكَ لمّا فُهِمَ من شدة الاتصال ، ولم يكتب مثل « مَ » متصلاً ، ولا يجيء مَه وأَشباهُه مما كانَ متصلاً باسم فدلَّ ذلكَ كلهُ على أَنَّ اتصالَه بالجار أَشدُّ ، ولمّا كانَ كذلك كُرِهَ أَنْ يُوقَفَ عليه بالاسكان فيكونُ وقفاً على كلمةٍ (٤) على حرفٍ باسكانٍ كما كُرِهَ ذلكَ في مثلِ قولهم : يا زيدوهْ ، واجماعهم على الوقف عليه بالهاء يقوي الوقفَ على مجيء « مَهْ » بالهاء لأَنَّه مثاله في أَنَّه كلمةٌ واحدةٌ في حكمِ المستقلِ فلا يوقفُ عليه الاّ بالهاء ، كقولهم قِهْ وشِهْ .

(فصل) قولهُ : والنونُ الخفيفةُ تُبدَلُ أَلفاً في الوقفِ .

قالَ الشيخُ : يعني اذا كانَ قبلها فتحةٌ تشبيهاً لها بالتنوين ، لأنَّها مثله في كونها نوناً ساكنةً في آخرِ الكلمةِ بعدَ حركةٍ ، فقالوا في اضْرِبَنْ : في الوقف اضْرِبَا ، كما قالوا في : رأيتُ زيداً زَيْدَا ، فانْ لم يكنْ قبلها فتحةٌ وجبَ حذفها كما وجبَ حذفُ التنوين ، بَلْ حذفها أجدرُ ؛ لأنَّها ليستْ لازمةً في الوصلِ بخلافِ التنوين ، لأنَّ ما دخلتْ عليه فرعٌ فكانتْ فرعاً فلا تكونُ لها على الاصلِ مزيةٌ ، إلاَّ أنَّكَ اذا حذفتها في الوقفِ أَزلتَ ما كانَ من

(١) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .
(٢) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .
(٣) في ل : (نون) .
(٤) في الاصل : (كلمة) .

أحكامها في الوصل ، ورددتَ الفعلَ الى حكمه لو لم يكن البتّة فلذلك قيلَ في هَلْ تضربَنْ ؟ هَلْ تضربونَ ؟، وفي هَلْ تضربِنْ ؟ هَلْ تضربينَ ؟ بخلاف التنوين في اللغة الفصيحة ، أَلا ترى أَنَّك تقولُ في قاضٍ قاضْ ، فلا تُرَدُّ الياءَ في الأفصح عندَ زوالِ التنوينِ ، وإنْ كانَ من أحكامه ، والفرقُ بينهما أَنَ التنوينَ لازمٌ في الوصلِ والوقفِ ، فجُعلَ للزومه لهُ مزيةٌ على ما ليس بلازمٍ ، وأيضاً فانَ التنوينَ مسوقٌ لمعنىً زائدٍ على معنَى الاسمِ ، والنونُ في الفعلِ ليستْ مسوقةً لمعنَى زائدٍ ، وإنَّما هو توكيدٌ محضٌ ، وهو معنَى الزيادة ، فجُعلَ لمَا جيءَ بهِ لمعنىً على ما لم يكنْ لمعنَى مزيةٌ • وأيضاً فانَّ النونَ في الفعلِ على وجهِ تشبيهها بالتنوينِ فجُعِلَ للاصلِ على الفرعِ مزيةٌ • واللهُ اعلمُ •

ومن أصنافِ المشتركِ القسمُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يشتركُ فيهِ الاسمُ والفعلُ وهو جملةٌ فعليةٌ أَو أَسميةٌ تؤكد بها جملةً موجبةً أَوْ منفيةً الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : القسمُ جملةٌ انشائية تؤكدُ بها جملةً أُخرَى ، فانْ كانتْ خبريةٌ فهو القسمُ لغير الاستعطافِ ، وإنْ كانتْ طلبيةً فهي التي قُصدَ بها الاستعطافُ ، كقولكَ باللهِ أَخبرني ، وهل كانَ كَذا ؟ قولُهُ « ومن شأنهما أَنْ يُنَزَّلا منزلةَ جملةٍ واحدةٍ » ؛ لأنَّهما كالشرطِ والجزاءِ إذ الأولى لم تُقصَدْ لمجردها وإنَّما أُتيَ بها لغرضِ الثانيةِ فلابدَّ من الثانيةِ معها فلمَّا ارتبطتا صارتا كالجملةِ الواحدةِ كالشرطِ والجزاءِ • نعمْ لو أُسقطَتِ الأُولى لاستقلتْ بالثانيةِ كما لو أُسقطَتِ الاولى في الشرطِ لاستقلَّ الجزاءُ إذا أُعربَ بنفسهِ ولكنَّهُ لا يصيرُ مقسماً عليهِ ، كما لا يكونُ جوابُ [١٤٩ظ] جزاءً

عندَ حذفِ الشرطِ ، وليسَ للقسمِ في جوابهِ عملٌ ، فلذلكَ جازَ حذفُ الاولِ عنهُ من غيرِ شريطةٍ بخلافِ الشرطِ فانَّ لهُ فيهِ عملاً إذا كانَ مضارعاً أوْ حرفاً يدلُ على الجزئيةِ كالفاءِ ، وإذَنْ فيشترطُ عندَ حذفِ الشرطِ إزالةُ ذلكَ ، والقسمُ وإن كانَ لهُ في الجوابِ الفاظٌ لأجلها فجائزٌ أنْ يُحذَفَ مع بقائها كقولكَ : إنَّ زيداً قائمٌ ، وقد كانَ يُقالُ واللهِ أنَّ زيداً قائمٌ ، وأمَّا حذفُ الثانية فلابدَّ من قرينةٍ خاصةٍ[1] تشعرُ بذكرها كالجزاءِ وجوابِ (لَوْ) وخبرِ المبتدأ ونظائرُ ذلكَ .

(فصل) قولهُ : ولكثرةِ القسمِ في كلامهم أكثروا التصرفَ فيهِ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إذا كثرَ الشيءُ في كلامهم خففوهُ ليخفَّ على ألسنتهم كما فعلوا ذلكَ في النداءِ ، وأشباههِ ، لأنَّ الكثرةَ تناسبُ التخفيفَ ، ولذلكَ في النداءِ ، وأشباههِ ، لأنَّ الكثرةَ تناسبُ التخفيفَ ، ولذلكَ خففوا هذهِ الجملةَ من غيرِ وجهٍ ، فمن ذلكَ حذفهم الفعلَ جوازاً معَ الباءِ ولزوماً معَ الواوِ والتاءِ واللامِ ومِنْ ، لأنَّهم جعلوا هذهِ الأحرفَ الاربعةَ عوضاً عن الفعلِ فلم يجمعوا بينها وبينَ الفعلِ قصداً للتخفيفِ ، ومن ذلكَ حذفُ الخبرِ إذا وقعَ المقسمُ بهِ مبتدأً ، كقولهم : لَعَمرُكَ ويمينُ اللهِ وأمانةُ اللهِ وأيمنُ اللهِ ، ومن ذلكَ حذفُ نونِ أيمنُ اللهِ ، فيقولونَ : أيمُ اللهِ لأفعلَنَّ . وقولهُ « وهمزتهُ في الدرجِ » دليلٌ على أنَّ الهمزةَ عندهُ همزةُ قطعٍ ، وليسَ [هو][2] مذهبُ سيبويه ، ومذهبُ سيبويه أنَّها همزةُ وصلٍ جيءَ بها للنطقِ بالساكنِ[3] ، فليسَ حذفُها في الدرجِ

(1) في ل : (حاصلةٍ) ، وهو تحريف .

(2) (هو) : زيادة عن ل .

(3) انظر الكتاب ٢/١٤٦ ، ١٤٧ .

للتخفيف[1] من أجل القسم ، ولكنَّه على قياس حذف همزات الوصل المدرج في كلِّ موضع ، وإنَّما الذي أشار اليه مذهب الفراء، فانَّه يزعم أنَّها جمع يمين فهمزته همزة أفْعل الذي للجمع وهي قطع ، فإذا وُصلت فإنَّما كان ذلك لأجل التخفيف[2] في القسم ، وسيبويه يزعم أنَّها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الاول فاجتُلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجتُلبت في امرئ وابن وأشباههما من الاسماء التي وُضعت ساكنة الاول ، فعلى ذلك لا تكون الهمزة مخففة في الوصل ، لاجل القسم على ما ذكرناه ، ومن ذلك حذفهم نون منْ ومَنْ ، وإنْ كان قد ذكر أنَّ في ذلك خلافاً ، وأنَّ منهم من يقول : إنهما من أيمُن ، ومنهم من يقول إنَّهما منْ منَ وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم .

« وحرف القسم في الله والله » والمراد والله وبالله ولكنَّ الحذف لأجل التخفيف . ومثَّل بمثالين مع الحذف تنبيهاً على أنَّ النصب والخفض بعد الحذف جائزان فيه على ما سيأتي . وقوله : وبعوض في هاء الله وآلله وأفألله » يعني أنهم عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل ، وكلُّ ذلك للتخفيف المذكور ، والابدال عنه تاءٌ في تالله لأنَّ التاء أخفُّ من الواو وإيثار الفتحة على الضمة في قولهم : لَعَمركَ وإنْ كانت أعرف وأكثر في العمر » ، ولكنَّهم عدلوا عنها تخفيفاً .

(فصل) قوله : ويَتَلقَّى القسم بثلاثة أشياء باللام وبأنْ وبحرف النفي .

---

(1) في و : (لتخفيف) وهو تصحيف .

(2) انظر ابن يعيش ٩/٩٥ .

قالَ الشيخُ : وذلكَ للتنبيهِ على أنَّ ما يُذكَرُ بعدَهُ هو الذي جيءَ بالقسمِ تأكيداً لهُ ، وهذا مخصوصٌ بالقسمِ لغيرِ الاستعطافِ ، وهو الشائعُ الكثيرُ ، وأمّا القسمُ للاستعطافِ فإنَّما يكونُ جوابُهُ الجملَ الطلبيةَ وما حُمِلَ عليها من قولهم : أقْسَمْتُ عليكَ لمَّا فعلتَ وإلاَّ فعلتَ ، وهذهِ الأجوبةُ في القسمِ إنَّما تكونُ إذا اختيرَ ذكرُ الجملةِ المقسمِ عليها بعدَهُ ، وإما إذا لم يُذكرْ بعدَهُ وذُكِرَ قبلَ القسمِ ما يدلُّ عليها أو ذُكِرَ القسمُ معترضاً امتنعَ ذلكَ ، فاذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ واللهِ أو زيدٌ ـ واللهِ ـ قائمٌ ، لم يكنْ ذلكَ في شيءٍ منهُ ، فإنْ ذكرتَ بعدَ القسمِ ما يصحُ أنْ يكونَ لهُ ، وما يصحُ أنْ يكونَ تتمةً لما قبلهُ جازَ الامرانِ ، فتقولُ زيدٌ ـ واللهِ ـ إنَّ أباهُ قائمٌ ، وزيدٌ ـ واللهِ ـ أبوهُ قائمٌ ، وإنَّ مخصوصةً بالجملةِ الاسميةِ ، لأنَّها لا تدخلُ إلاَّ على الاسمِ ، وأمَّا اللامُ وحرفُ النفي فيدخلانِ على الجملتينِ جميعاً ، إلاَّ أنَّ الفعليهَ إذا كانْ فعلها مضارعاً التُزِمَ في الأفصحِ معها (نونُ[1] التأكيدِ ، وإذا كانَ ماضياً اُلتزِمَ على الافصحِ معها)[2] قَدْ ، ولم يحتاجوا مع الاسميةِ الى غيرها لأنَّها دخيلةٌ على الفعلِ أصليةٌ في الاسمِ فقُصِدَ الى تقويتها فيما ليستْ أصلاً فيهِ تنبيهاً على أنَّهُ ليسَ من أصلِ مواضعها • وقولهُ [١٥٠و] « وقد حُذِفَ حرفُ النفي في قولهم[3] :

٢٥٦ـ تَاللهِ يَبْقَى على الأيَّامِ مُبْتَقِلُ

---

(١) في ل : (التي) ، وهو تحريف •

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر •

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه : (جَوْنُ السَرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّهُ غَرِدُ) ، والشاهد فيه حذفُ حرفِ النفي مع الجملة الفعلية أي : (لاَ يَبْقَى) ، مبتقلٌ : أي يأكل البقل ، غرد : يطربُ ، وهو منسـوب للهذلي في ديوان الهذليين ١/١٢٤ ؛ ابن يعيش ٩/٩٨ ، وغير منسـوب في المفصل ص٢٩١ ، وفي اللسان مادة (بقل) نسب لمالك بن خويلد الخزاعي •

قالَ الشيخُ : حذفُ حرفِ النفي جائزٌ معَ الجملةِ الفعليةِ ولا تعرفهُ معَ الاسميةِ وإنَّما حُذِفَ معَ الفعليةِ دونها[1] ، إمَّا لأنَّــهُ يدلُّ على النفي فيهِ أمرانِ : حذفُ الــلامِ وحذفُ النــونِ . وإمَّــا لأنَّهُ قد حُذِفَ عنهُ في غيرِ القسمِ كقولهِ تعــالى : { يُبَيِّنُ اللهُ لكُمْ أنْ تَضِلُّوا }[2] ، فأُجريَ في القسمِ مجراهُ في غيرهِ بخلافِ الاسمِ فانَّهُ خالٍ عمَّا ذُكِرَ من الامرينِ .

(فصل) قولهُ : وقد أوقعوا موقعَ الباءِ بعدَ حذفِ الفعلِ الذي ألصقتهُ بالمقسمِ بهِ أربعةَ أحرفٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّ هذهِ الحروفَ لا يُستعملُ إلاَّ مــعَ حذفِ الفعلِ لأنَّهُ جعلَ شرطَ استعمالهم[3] حذفَ الفعلِ ، وذلكَ لأنَّها عندهم عوضٌ من الفعلِ فكرهوا الجمعَ بينَ العوضِ والمعوضِ على عادتهم في ذلكَ . قولهُ : « روماً للاختصاصِ » تعليلُ لوضعِ هذهِ الحروفِ عن الباءِ ، فالواو راموا بها الاختصاصَ الظاهرَ بها ، والتــاءُ اختصاصُ اسمِ اللهِ تعــالى ، والــلامُ اختصاصها بالتعجبِ « ومِــنْ اختصاصها بربِّي » فلا يُستَعملُ اللامُ إلاَّ فيما هـــو حقيقي بالتعجبِ كقولكَ : للهِ لَتُبْعَثُنَّ ولَتُحَاسَبُنَّ ، واللهِ لا يُؤخرُ الأجلَ ، ولا يبقى من الناسِ أحدٌ وشبههُ ، ولا يُقالُ للهِ لقد قامَ زيـــدٌ إذْ ليسَ في ذلكَ وجهٌ للتعجبِ ، وقد جاءتِ التاءُ أيضاً في مثلِ ذلـــكَ كثيراً ولكنَّها لم يلتزموا بها ذلكَ ، بلْ استعملوها في غيرهِ . قولــهُ : « وتُضَمُّ ميمُ (مِنْ) فيُقالُ مُن رَبِّي أنَّكَ لأشرٌ » تنبيهاً علــى القسمِ لِما في لفظها من الاشتراكِ وقلتها في القسمِ ، فقصــدوا الى أنْ

---

(1) في ل : (دون الفعلية) ، وما اثبتناه احسن .
(2) سورة النساء الآية ١٧٦ .
(3) في ل : (شرطاً لاستعمالها) .

يكونَ لها فيما قلَّ دلالةٌ على أنَّها المقسمُ بها ومن الناسِ مَن يزعمُ أنَّها من أيمُن ولكنَّه أُختيرَ ذلكَ لأنَّها داخلةٌ على ربِّي كما تدخلُ مِن ، ولو كانتْ من أَيمُن لدخلتْ على اسمِ اللهِ كما تدخلُ أيمُن ، ثمَّ لمَّا اختصتِ الضمةُ بمن في هذا الموضعِ شبهوها لاختصاصها بما اختصَّ مثلها كالفتحةِ مع لَدُن في غدوةً ، واختصا بُ التاءِ باسمِ اللهِ واختصاصُ أيمُن باسم اللهِ والكعبةِ ، « واذا حُذِفَتْ نونها فهي كالتاء » يعني في أنَّها تدخلُ على اسمِ اللهِ خاصةً فيُقالُ مُ اللهِ ومِ اللهِ كما يُقال تاللهِ ، ومن الناسِ من يزعمُ أنَّها من أيمُن مِن حيثُ دخلتْ على اسمِ اللهِ كما تدخلُ أيمُن ، ولو كانتْ مِنْ مِن لم تدخلْ على اسمِ اللهِ كما لا تدخلُ مِنْ ، ومن الناسِ من يزعمُ أنَّ المضمومةَ من أيمُن لما ذكرناهُ والمكسورةُ مِنْ مِنْ ، لأنَّهُ ليسَ في أيمُن كسرةٌ في ميمِ ، ويحكمُ بالكسرِ على أنَّها ميمُ مِنْ ويجعلُ ذلكَ أولى بالاعتبارِ من دخولها على اسمِ اللهِ لأنَّ كسرَ ميمِ أيمُن لا وجهَ لهُ في أيمُن ، ودخولُ مِنْ على اسمِ اللهِ تعالى لا مانعٌ لهُ إلاَّ من حيثُ الاستعمالُ على أنَّهُ قد سُمِعَ مِنَ اللهِ عن الاخفشِ [1] على ما ذكرهُ آخراً ، والقياسُ يقتضي الجوازُ فترجحَ بذلكَ أنَّ المكسورةَ ميمُ مِنْ والمضمومةَ ميمُ أيمُن ، وظاهرُ كلامهِ أنَّهما ميمُ مِنْ وإنْ دخلتا على اسمِ اللهِ ، لأنَّهُ يأخذُ الكسرَ دليلاً على أنَّها ميمُ مِنْ ويحملُ المضمومةَ عليها لأنَّهُ قد ثبتَ فيها الضمُّ مع نونها وقد ثبتَ الحذفُ في أختها فليكن الحذفُ في الاخرى بخلافِ أيمُن فانَّهُ لم يثبتْ حذفُ همزتها لا فيها ولا فيما شابهها ، وكانَ القولُ بأنَّها ميمُ مِنْ أولى .

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢/٢٠٦ .

(فصل) قوله : والباء لاصالتها الى آخره •

قال الشيخ : لمّا كانت الباء هي الاصل دخلت على كل مقسم به ، مضمراً كان أو مظهراً ولم يلزم ذلك فيما كان فرعاً عنها لوضعهم إياها مختصاً كما ذكرناه في الواو والتاء ، ولذلك لما كانت الأصل دخل الفعل مصرحاً به عليها إذ لم توضع عوضاً عنه ، وإنّما وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والتاء فإنّهما جُعلا عوضاً من اللفظ بالفعل فلذلك لم يجز[1] اظهار الفعل معهما ، وكذلك استعملوها لمّا كانت أصلاً في الاستعطاف كقولك : بالله أخبرني ، وهذه الباء أدخلها النحويون على ما تقدّم في حروف القسم كما تقدّم ذكره • فظاهر كلامهم أنّها متعلقة بفعل في معنى أقسم على سبيل الاستعطاف ، ولو قيل إنّها متعلقة بفعل بمعنى أستعطف لكان جيداً ، ولو قيل إنّها متعلقة بفعل الطلب المذكور بعدها أو بما يدل على فعل الطلب على أنّها باء الاستعانة كما تقول : بالله حججت لكان جيداً ، والذي يقويه أنّك تقول : أخبرني بالله ، وبالله أخبرني [١٥٠ ظ] كما تقول : بتوفيق الله حججت ، وحججت بتوفيق الله ، كأنّك قلت أطلب منك الخبر مستعيناً بالله في أخبارك لي ولذلك وجب أنْ لا يُجاب إلاّ بفعل طلب ، أو في معنى الطلب ، ولا يُجاب بما يُجاب به الاقسام •

(فصل) قوله : وتُحذف الباء فيَنتصب المقسم به بالفعل المضمر •

قال الشيخ : لأنّ موضعها متعلق للفعل ، فإذا حُذف الجار بقي متعلق الفعل خلياً عن المعارض له ، فيجب نصبه بدليل قولك :

---

(١) في و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س (يكنْ) ، وما اثبتناه افضل•

كلتُ زيداً وكلتُ لزيدٍ ، واستغفرتُ من الذنبِ ، واستغفرتُ الذنبَ ، وذلكَ مطردٌ في كلامهم ، إلاَّ انهَّم لم يحذفوهُ إلاَّ مع حذفِ الفعلِ ، فلا يقولونَ : حلفتُ اللهَ ، [ولا أقسمتُ اللهَ][1] بل يقولونَ : اللهِ لأفعلنَّ . قولهُ : « وقد رُوِيَ رفعُ اليمينِ والامانةِ على الابتداءِ محذوفي الخبرِ » ، وذلكَ أنَّ القسمَ جاءَ في كلامهم جملةً فعليةً وجملةً اسميةً في مثلِ لعُمركَ إلاَّ أنَّ الفعليةَ هي الشائعةُ في كلامهم ، ولذلكَ لم يجزْ أنْ تقولَ : اللهِ لأفْعلَنَّ على تقديرِ اللهِ قسمي ، وقد جاءَ قولهم أمانةُ اللهِ ويمينُ اللهِ تشبيهاً بقولهم : لعمركَ وهو قليلٌ فاذَنْ النصبُ هو الوجهُ والخفضُ [جائزٌ][2] على ارادة حرفِ الخفضِ وهو قليلٌ أيضاً ، « وتُضمرُ كما تُضمرُ اللامُ » ، يعني أنَّهم يخفضونَ المقسمَ بهِ على اضمارِ حرفِ الخفضِ وارادته موجوداً كما يخفضونَ في قولهم : « لاهِ أبوكَ » ، ألا ترى أنَّ الخفضَ في قولهم : لاهِ أبوكَ لابدَّ لهُ من خافضٍ ولا خافضَ إلاَّ الحرفُ المقدرُ فكذلكَ ههنا بالحرف المقدرِ .

(فصل) قوله : وتُحذَفُ الواوُ ويُعوَّضُ عنها حرفُ التنبيهِ في قولهم : لاها اللهِ ذا .

قالَ الشيخُ : يُلزَمُ الخفضُ لوجودِ ما يقومُ مقامَ حرفِ الجرِّ ، وهو حرفُ التنبيهِ كما يلزمُ مع الواوِ والتاءِ وهمزةِ الاستفهامِ « وقطعُ همزةِ الوصلِ » لمَّا كانتْ عوضاً مما ذكرهُ . قولهُ : « وفي لاها اللهِ ذا لغتانِ » حذفُ ألفِ ها واثباتها ، فأمَّا الحذفُ فوجهُهُ أنَّها ألفٌ لقيتْ ساكناً بعدها فقياسها أن تُحذفَ لالتقاءِ

---

(1) (ولا أقسمتُ اللهَ) : ساقطة من الاصل .

(2) (جائز) : ساقطة من ر . والاصل .

الساكنين ، وأمَّا إثباتها فلا يخلو إمَّا أنْ تثبتَ الهمزةُ معها أو لا تثبتُ ، فإنْ لم تثبتْ وهو الظاهرُ من كلامهم . ووجهُه أنَّها تنزَّلتْ معها منزلةَ الجزءِ من الكلمةِ ، فلم تُحذَفْ لالتقاء الساكنين ، لأنَّهما التقيا على حدهما كما في قولك : ولا الضَّالين وشبهه وإنْ ثبتت الهمزةُ معهما وليس ببعيدٍ من كلامهم ، فوجهُه أنَّ همزةَ اسم اللهِ لها شأنٌ في جواز القطعِ ليس لغيرها بدليل قولهم : يا اللهُ ، وقولهم : أفا لله ، فلم يجتمعْ ساكنان البتَّةَ وتثبتُ ألفُ هَا ؛ لأنَّها لم تلقَ ما يوجبُ حذفها . قولهُ : « وفيه قولان أحدهما وهو قولُ الخليلِ : إنَّ ذا مقسمٌ عليه « كأنَّهُ قيلَ » للأمرِ ذَا فحُذفَ الأمرُ لكثرةِ الاستعمال » . ثمَّ قالَ : « ولذلكَ لم يجزْ أنْ يُقاسَ عليهِ » ، فلم يُعلِّلْ ما ذكرهُ من أنَّ تقديرَهُ « للامرِ ذَا » وإنَّما عللَ امتناعَ القياسِ عليه لأجلِ كثرةِ الاستعمالِ في هذا دونَ غيرهِ ، ولم يدلَّ على ما أدعاهُ البتَّةَ ، وقد دلَّ الاخفشُ بما ذكرهُ على دعواه[1] ، ولو قيلَ إنَّ ذا هو المقسمُ عليه لا على الوجهِ الذي ذكرهُ الخليلُ[2] بلْ على معنى لا يفعلُ ذا ولا يكونُ ذا لكانَ مستقيماً ، ودليلهُ أنَّ المعنى المستعملَ فيه هذا اللفظُ هو أنْ يكونَ المقسَمُ عليهِ منفياً دليلهُ استقراءُ كلامهم ، واذا كانَ كذلكَ وجبَ تقديرهُ منفياً ، واذا قُدِّرَ منفياً بطلَ تقديرُ الخليل ، ويبطلُ تقديرُ الاخفشِ ، لأنَّهُ يجعلُ المقسَمَ عليه محذوفاً ، لأنَّ الحذفَ على خلاف الاصلِ ، واذا استقامَ الاثباتُ فلا معنى للعدول الى الحذفِ ، ويضعفُ أيضاً من جهةِ أنَّ الاشارةَ الى القسمِ في القسمِ يجيءُ مثلهُ في كلامهم بخلافِ ما ذكرناهُ من حذفِ بعضِ المقسمِ عليهِ ، وما ذكرهُ الاخفشُ من قولهِ :

(1) قال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبرُ مبتدأ محذوف ، والتقدير لا والله الأمر ذا . ابن يعيش ٩/١٠٦ ، شرح الاشموني ٢/٢٠٥ .

(2) انظر الكتاب ٢/١٤٥ .

« لا هَا اللهِ ذَا لقد كانَ كَذا » ، لا نُسلِّمه ُ فانَّ مثلَ ذلكَ لا نعرفه ُ في كلامهم ، ثم َّ[1] ولو قدَّرنا صحتَه ُ فلا تنازعَ في أنَّ المتكلمَ مُريدٌ للنفي بقوله : « لاَ » واذا ثبتَ ذلكَ ثبتَ ما قلناه ُ ، فيكون ُ قوله ُ : « لقد كانَ كَذا » إثباتاً لغيرِ ما نفاه ُ بقسمٍ مقدَّرٍ آخرَ فيستقيم ُ ذلكَ مع َ جريانِ ما ذكرناه ُ من التأويلِ .

(فصل) قوله ُ : والواو ُ الاولى في نحو : { والَّليْلِ إذا يَغْشَى }[2] ، للقسمِ وما بعدها للعطفِ .

قالَ الشيخُ : وقد اختلفَ الناسُ في هذه الواوِ الثانيةِ مع اتفاقهم على أنَّ الواوَ الاولى للقسمِ ، فمنهم من قالَ [١٥١ و] : هي واو ُ العطفِ على ما ذكره ُ صاحب ُ الكتابِ ، ومنهم مَنْ قالَ : هي واو ُ قسمٍ آخرَ ، واستدلَّ من قالَ : هي واو ُ العطفِ وهو مذهب ُ الخليل وسيبويه[3] بأنَّه ُ لو كانتْ واو ُ القسمِ لم يخل ُ إمَّا أنْ يكونَ ما بعدها مشتركاً معَ ما قبلها أو لا فانْ كانَ مشتركاً وجبَ واو ُ العطفِ أيضاً وإنْ كانَ غيرَ مشتركٍ وجبَ أنْ يكونَ لكلِّ واحدٍ منهما جواب ٌ مستقل ٌ به ، لأنَّه ُ قُدِّرَ غير مشتركٍ ، ويكون ُ معَ ذلكَ جملةً بعدَ جملةٍ والأحسن ُ بعدَ ذلكَ أنْ تكونَ في الجملِ واو ُ العطفِ ، فثبتَ أنَّ الواوَ ليستْ واوَ قسمٍ ، فاذا ثبتَ ذلكَ وجبَ أنْ تكونَ واوَ العطفِ شَرَّكَتْ بينَ المقسمِ به ثانياً ومعَ المقسمِ به أولاً فلم يحتج ْ إلاَّ الى جوابٍ واحدٍ ؛ لأنَّ القسمَ واحدٌ . واستدلوا[4] أيضاً بأنَّكَ لو جعلتَ موضعها الفاءَ وثمَّ لكانَ المعنى على

(1) (ثَم) : ساقطة في ر .
(2) سورة الليل الآية : ١ .
(3) انظر الكتاب ٢/١٤٥ ، ١٤٦ .
(4) في ل : (وكذلك) .

حاله ، وهما حرفا عطف فكذلك الواو . وشبهه من ظن أنها واو عطف [1] صورتها بعد صورة معطف [2] عليه ، وذلك مدفوع بما ذكرناه ، وأقوى ما قلوا فيه بالنظر الى المعنى : أنها لو كانت واو عطف لكان عطفاً على عاملين ، وهو ممتنع ، وهذا مما يرد على من يمنع في الدار زيد والحجرة عمرو ، وهو مذهب سيبويه وأصحابه [3] ، وأما من يجيزه فلا ورود لذلك عليه ، وتقديره هو أن قولك : « والليل » مخفوض بحرف الجر الذي هو واو القسم ، وقولك : « إذا يغشى » منصوب بالفعل المقدر الذي هو أقسم فتحقق معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك : إن في الدار زيداً ، فاذا جعلت الواو في قوله : { والنهار إذا تجلى }[4] ، للعطف كان قولك : « والنهار » معطوفاً على الليل خفضاً ، وكان « إذا تجلى » معطوفاً على « إذا يغشى » نصباً فقد تحقق مماثلته لقولك : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً سواء وذلك ممتنع فيكون هذا ممتنعاً فوجب أن يحمل على غير العطف ولا وجه إلا أن يكون واو القسم . وقد أجاب الزمخشري في تفسيره عن هذا السؤال ، فقال : لما تنزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها هي العاملة نصباً وخفضاً فصارت كعامل واحد له عملان وكل عامل له عملان فما فوقهما جائز أن يعطف على معمولاته بعاطف واحد باتفاق ، كقولك : قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت ، وهذا قد ينزل منزلة العامل الواحد فأجري مجراه [5] . ثم قال : تقديراً لذلك ما معناه ،

(1) في و : (قسم) .
(2) في ل : (مقسوم عليه) .
(3) انظر الكتاب ٢/١٤٥ ، ١٤٦ .
(4) سورة الليل الآية : ٢ .
(5) انظر الكشاف ٤/٢١٤ ، ٢١٥ .

وإنَّما يلزمُ ذلكَ لو قيلَ أقسمُ بالليلِ اذا يغشى والنهارِ اذ تجلَّى ، فهذا هو الذي يشبهُ أنَّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمرواً فلا ورودُ لهُ ، وما أجابَ به الزمخشري قوةٌ منهُ واستنباطٌ لمعنىً دقيقٍ ، ولو تمَّ لهُ يلزمه[1] أنْ لا يجيزَ لمَّا ذكرَ أقسمُ بالليلِ اذا يغشى والنهارِ اذا تجلَّى ، وقد جاءَ مثلُ ذلكَ في القرآنِ ، قالَ تعالى : { فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ }[2] ، فقد جاءَ ذلكَ مع التصريحِ بالفعلِ والحرفِ فبطلَ ما أجابَ به من أنَّ ذلكَ إنَّما كانَ من أجلِ الواوِ ، وبقي السؤال قائماً عليه ، إلاَّ أنَّ ما ذكرناهُ عليه يدفعُ جوابَهُ ، ويدفعُ أصلَ السؤالِ أيضاً لأنَّهُ يوجبُ جوازُ العطفِ على عاملين في غيرِ ما منعوهُ ، وجعلوهُ دليلاً على أنَّها واوُ القسمِ ، فثبتَ أنَّها واوُ العطفِ بما تقدَّمَ أولاً ، وإنَّ السؤالَ لا ورودَ لهُ على الوجهِ الذي ذكرناهُ لا على الوجهِ الذي يلتزمهُ مانعوا أنَّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمرواً ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

ومن أصنافِ المشتركِ تخفيفُ الهمزةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يشتركُ فيهِ الأضربُ الثلاثةُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قولُهُ : « لا تُخفَّفُ الهمزةُ إلاَّ اذا تقدمها شيءٌ » يعني أنَّها اذا كانتْ أولُ الكلمةِ مبتدأً بها فلابدَّ أنْ تكونَ محققةً لتعذُّرِ تسهيلها إذْ لو سُهِّلَتْ لجُعلَتْ بينَ بينَ لانتفاءِ موجبِ الحذفِ والبدلِ ، فلو جُعلَتْ بينَ بينَ لقربتْ من الساكنِ فكرهوا أنْ يبتدأوا بما يقربُ من الساكنِ لأنَّهُ مرفوضٌ في كلامهم

(١) في ل ، س : (يلزم) ، وهو تحريف .
(٢) سورة التكوير الآيـات : ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

أو متعذِّر" . قوله : « وفي تخفيفها ثلاثة أوجه » ، وقد فسَّر الثلاثة الاوجه وفُسِّر بين بين بجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، هذا هو الكثير في بين بين ، وقد جوَّز بعضهم في بعض الهمزات أنْ يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها ، مثل يستهزؤن وسُئل [١٥١ ظ] فيجوز أنْ يجعل في (يستهزؤن) بين الهمزة والياء وفي سُئل بين الهمزة والواو ، وبذلك قرأ بعضهم الهمزة في الوقف ، لأنَّ من أصله تخفيف الهمزة في الوقف وذلك ليس بجيد عندنا والمشهور عندنا لغة وقراءة فيما هو مسهل بين بين ما ذكره . وأمّا « الابدال والحذف » فواضح" . ثمَّ أخذ يقسِّم الهمزة ، فقال : لا تخلو أنْ تقع ساكنة أو متحركة ، وهو أخصر في المعنى . قوله : « فإنْ كانت ساكنة فيبدل منها الحرف[1] ، والذي منه حركة ما قبلها » ، والاولى أنْ يقول ههنا : فإنْ كانت ساكنة لم يخل ما قبلها من أنْ يكون ساكناً أو متحركاً فإنَّها قد تسكَّن للوقوف وقبلها ساكن" فتكون ساكنة وقبلها ساكن" ولا يدخل ذلك في تقسيمه فلتكلَّم عليه ، فإذا كانت كذلك نُظر الى الساكن قبلها ، فإنْ كان صحيحاً [نحو « الخَبْء »[2]] حُرِّك تقديراً بحركتها ووُقف عليه بالسكون أو الرَّوم على حسب ما ذُكر في الوقف ، وإنْ كان معتلاً ، « فإنْ كن ياءً أو واواً مدتين زائدتين أو ما أشبه المدة كياء التصغير » قُلبت الهمزة حرفاً من جنسه وأُدغمت فيه ووُقف عليه على مقتضى الوقف كقَرُوّ وهَنيٍّ ومَريٍّ ، وإنْ كان ياءً أو واواً ، وغير ذلك فحكمه حكم الصحيح وقد تقدَّم ، وإنْ كان ألفاً فلا يخلو إمَّا أنْ يُقدَّر الوقف بالسكون أو لا ، فإنْ قُدِّر بالسكون وجب قلبها ألفاً ، ثمَّ

---

(١) (الحرف) : ساقطة في ر .
(٢) (نحو الخَبْء) : ساقطة من ل ، والاصل .

إمَّا أنْ يجمعَ بينَ الالفين أو يحذفَ أحدهما لاجتماعِ الالفينِ ، وإمَّا أنْ يُوقَفَ بالرومِ فيُجعَلُ بينَ بينَ . والى ههنا ينتهي قسم الساكنة التي قبلها ساكن ، وهو قسم لم يشتملْ عليه كلامه ، ثم ولو قُدِّرَ أنَّ الخبْ وهني ومري ، يدخلُ في حكمِ المتحركِ الساكنِ ما قبلها ، لأنَّ الحكمَ فيه كذلكَ لأنَّها تقدَّرُ متحركةً على يدخلُ نحو يشاء ، لأنَّها اذا قُلِبَتْ ألفاً وهو الكثيرُ لم تدخلْ في حكمِ المتحركةِ التي قبلها ألف ، ألا ترى أنَّ تلك يجبُ أنْ تُجعَلَ بينَ بينَ وهذا المختارُ فيها أنْ تُقلَبَ ألفاً . ثمَّ يتفرعُ عن ذلكَ وجهانِ فثبتَ أنَّ الوجهَ تقسيمهما الى ما ذكرناهُ ، والى ههنا ينتهي الكلامُ عليها . ثمَّ ينتقلُ الى القسمِ الآخر ، وهو أنْ تكون ساكنةً متحركاً ما قبلها ، فحكمها ما ذُكِرَ من قبلها حرفاً من جنسِ حركة ما قبلها . ووجهُ ذلكَ أنَّهُ لمَّا قُصِدَ الى تسهيلها والحذفُ مخل والتسهيلُ متعذِّرٌ وجبَ الابدالَ ، ولا حركةَ لها تُبدَلُ اليه ، وحركةُ ما بعدها لم تأتِ فوجبَ إبدالها باعتبارِ حركةِ ما قبلها فكانتْ ألفاً بعدَ المفتوحِ وواواً بعدَ المضمومِ ، وياءً بعدَ المكسورِ ، ومثّلَ بكلِّ ذلكَ متصلاً ومنفصلاً تنبيهاً على أنَّ الحكمَ واحدٌ ، ثمَّ انتقلَ الى القسمِ الثاني من أصلِ القسمةِ ، وهو اذا كانتْ متحركةً وهو قولهُ : « وأمَّا أنْ تقعَ متحركةً » ، ثمَّ قسَّمَ ذلكَ الى ما يكونُ ما قبلها فيه ساكناً ومتحركاً ، فتكلَّمَ على الساكنِ فقالَ : « يُنظَرُ الى الساكنِ فانْ كانَ حرفَ لينٍ » لم يخلُ من أنْ يكونَ ياءً أو واواً أو ألفاً ، « فانْ كانَ ياءً أو واواً مدتينِ زائدتينِ أو ما يشبهُ المدةَ كياءِ التصغيرِ قُلِبَتْ اليه وأُدغِمَ فيها كقولكَ : خطيَّة ومقروَّة وأُفيِّس » في أفؤس جمع فأس ، وإنَّما فعلوا ذلكَ وإنْ كانَ تسهيل مثلها النقلَ والحذفَ ، لأنَّهم لو فعلوا ذلكَ لحرَّكوا أمَّا لا أصلَ لمثله في الحركةِ فوجبَ بقاؤهُ ساكناً ، فلمَّا وجبَ بقاؤهُ لم يبقَ إلاَّ الابدالُ والتسهيلُ ، كرهوا التسهيلَ لما فيهِ من شبه التقاءِ الساكنينِ

فلم يبقَ إلاَّ الابدالُ ، ولم يجزْ أنْ تُبدَلَ باعتبارِ حركتها لِما يؤدي اليه من التعذُّرِ أو الاستثقالِ فوجبَ إبدالها باعتبارِ الحرفِ الذي قبلها ولذلكَ قالوا : « خَطيَّة ومَقْروَّة » .

قوله : وقد التُزِمَ ذلكَ في نَبيٍّ وبَريَّةَ .

قالَ الشيخُ : هذا على قولِ من قالَ : إنَّ نبياً مشتقٌ من النبأ ، والبَرِيَّةَ مشتقٌ من برأَ[(1)] اللهُ الخلقَ ، وأمَّا من يرى أنَّ النبيَّ مشتقٌ من النبْو وهو الارتفاعُ والبَريَّةُ من البري وهو التراب[(2)] فلا مدخلَ لهما في الهمزةِ أصلاً ، ثمَّ ولو سُلِّمَ أنَّهُ من الهمزةِ فلا يصحُّ قولهُ : « وقد التُزِمَ » لأنَّهُ قد ثبتَ أنَّهم يقولونَ : نبيئاً بالهمزةِ وبَريئَةَ بالهمزةِ ، فكيفَ تصحُّ دعوى التزامِ تركِ الهمزةِ[(3)] مع ثبوتِ الهمزةِ ثبوتاً لا يمكنُ دفعهُ ؟ فأمَّا نبي فهي قراءةُ أهلِ المدينة ، وأمَّا البريةُ فهي قراءةُ أهلِ المدينةِ وبعض أهلِ الشامِ[(4)] فثبتَ أنَّهُ لا يمكنُ [١٥٢ و] دعوى التزامِ تركِ الهمزةِ

---

(1) قال الهروي : البرية أصلها برأت والنبوة أصلها أنبأتُ . كتاب الغريبين غريبي القرآن والحديث ١/١٤٩ .

(2) انظر كتاب الغريبين ١/١٦٠ ، ١٦١ .

(3) (ترك الهمزة) : ساقطة من ر .

(4) قال سيبويه : وقال نبي وبرية فالزمها أهل التحقيق البدل وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا إنَّما يوخذُ بالسمع ، ثمَّ قال : وبلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل ورديء . ومما يدل على صحة كلام سيبويه ما ذكره ابن دريد في الاشتقاق : قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم (يا بنبيءَ الله) فهمز ، فقال صلى الله عليه وسلم لست بنبيء ولكني نبيُّ اللهِ . الكتاب ٢/١٧٠ ، الاشتقاق ص ٤٦٢ .

في نبي وبريّة بعدَ تسليم اشتقاقهما أنّهما من الهمزِ ، نعم يمكنُ أنْ يُقالَ إنَّ بعضاً من لغةِ الهمزِ واشتقاقِ نبي وبريّة عنده من الهمزِ لا يهمزُ ، وهذا أمرٌ تقديري لا يقومُ عليه دليلٌ اذا نُوزِعَ فيه ولا معنى لالتزامِ ذلكَ معَ ما ذكرناهُ . ثمَّ قالَ : وإنْ كانَ ألفاً وكانَ التقسيمُ يقتضي أنْ يذكرَ الواوَ والياءَ الاصليتينِ والزائدتينِ لمعنى إلاَّ أنّهُ أخَّرْ ذكرهما بعدَ[1] الالفِ ليذكرهما معَ الصحيحِ إذ الحكمُ واحدٌ ، فقالَ : وإنْ كانَ ألفاً جُعِلَتْ بينَ بينَ ، وإنّما كانَ كذلكَ من جهةِ أنَّ نقلها لا يمكنُ وابدالها على نحو ما تقدّم لا يمكنُ إذْ لا يستقيمُ أنْ تقبلَ حركةً ، وقد فُرِضَتْ متحركةً . وأيضاً فانَّ الالفَ لا تدغمُ ولا يدغمُ فيها ، فوجبَ أنْ تُجعلَ بينَ بينَ ، واغتُفِرَ اجتماعُ السكونِ وشبهِ السكونِ لما في الالفِ من قبولِ المدِّ أكثرَ مما في الواوِ والياءِ ، فلا يلزمُ من رفضِ ذلكَ معَ الياءِ والواوِ ورفضهُ معَ الالفِ ، أو يُقالُ أمكنَ معَ الواوِ والياءِ غيرُ ذلكَ فلم تكنْ حاجةٌ الى ارتكابهِ ، ولم يمكنْ ذلكَ معَ الالفِ فعُدِلَ الى جعلها بينَ بينَ . ثم مثّلَ بها على اختلافِ أحوالها ، ثم انتقلَ الى فصلٍ آخرَ ، وهو اذا كانَ قبلها ياءٌ أو واوٌ أصليتينِ أو مزيدتينِ لمعنىً وأُلحِقَ بهِ الحرفُ الصحيحُ ، لأنَّ الحكمَ فيهن واحدٌ ، وهو أنْ تُنقلَ حركةُ الهمزةِ الى الساكنِ وتُحذفَ ، وإنّما فعلَ ذلكَ لأنَّ ابدالها لا يمكنُ ، لأنّهُ ليس قبلها حركةٌ ترجعُ بهِ اليها ، ولأنّهُ كانَ يؤدي الى استثقالٍ كاستثقالها أو الى اجتماعِ ساكنينِ ، وجعلها بينَ بينَ أيضاً غيرَ مستقيمٍ لما تقدّمَ من أداءِ ذلكَ الى اجتماعِ ساكنٍ وشبهِ الساكنِ ، فكانَ كاجتماعِ الساكنينِ فوجبَ النقلُ فيها ، وإنّما لم يحذفوا من غيرِ نقلٍ ؛ لأنّهُ كانَ يؤدي ذلكَ الى الاخلالِ باسقاطِ حرفٍ بحركتهِ

---

(1) في ر : (عن) .

مجانًا من غير حاجة الى ذلك ، وإنّما لم ينقلوا الحركة ويبقوا الهمزة ، لأنّهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذلك تخفيف إذ الهمزة الساكنة مستثقلة أيضاً وإنّما لم ينقلو ويبقوها ساكنة ثمّ يسهلونها بالحركة التي صارت قبلها على ما جوّزه الكوفيون مطرداً[1] ، ونجيزه فيما سُمِع من نحو « المرأة والكماة » ، لأنه تغيير متعدد مع استثقال فكان ما تقدّم أقرب ، فلذلك التُزِم عندنا ، وقد أجاز الكوفيون ذلك مطرداً على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم .

قوله : وقد التُزِم ذلك في يَرى وأرى ويُري .

قال الشيخ : هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك صحيح لا مدفع له بوجه بخلاف ما ذُكِر آنفاً في نبي وبَريّة ؛ لأنّ يرى مضارع رأى باتفاق ولا همزة في يَرى باتفاق ، وهو ملتزم كذلك ، فعُلِم أنّ تخفيفه ملتزم ، وكذلك يُري مضارع أرى وقد تحقق تقدير الهمزة عيناً في الماضي فوجب تقديرها عيناً في المضارع ، فعُلِم أنّ يُري أصله يُرئي ، وقد التُزِم فيه يُري فعُلِم أنّ تخفيف الهمزة ملتزم ، ولم يلتزموا ذلك فيما كان مثله في الوزن كمضارع نأى وهو قولهم ينأى ولا يلتزمون ينا كذلك أأى فانّه مثل أرأى[2] في الزنة وموضع الهمزة ولايلتزمون أنا وكذلك مضارعه وهو قولهم : يُنئي ولا يلتزمون يُني ، نعم أجراوه مجرى يَرى وأرى ويُري (على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيره ، والفرق بين البابين أنّ باب يَرى وأرى ويُري[3] خُفِّفَت همزته[4] التزاماً لكثرته في الكلام ولكثرة تناسب التخفيف بخلاف

---

(1) انظر ابن يعيش ٩/١٠٩ ، ١١١ .
(2) في ل : (أرَى) .
(3) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(4) انظر شرح الكافية ٣/٣٣ .

ما ذكرناه من مماثله فانّه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز ، فلا يلزم من التزام التخفيف إن كان جائزاً لهذا السبب يقتضي الالتزام التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البابين . ثم انتقل الى القسم الآخر من الهمزات ، وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق غيره فذكر في ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوفه إلاّ على مذهب سيبويه[1] ، والاولى أن يقال : هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي الى تسعة أقسام : مفتوحة وقبلها أحد ثلاث حركات ، ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فصارت تسعة سأل وبائه ومؤجلاً [١٥٢ ظ] ورؤف ومستهزئون ومرؤس [وسئم][2] وسئل ومستهزئين ، فأما المفتوحة المضموم ما قبلها فتقلب واواً ، والمفتوحة المكسور ما قبلها تقلب ياء باتفاق فيهما ، وإنّما كان كذلك لأنّه تعذّر النقل فيها لتحرك ما قبلها ، وتعذّر جعلها بين بين ، لأنّها تصير كالالف ، والالف لا يكون قبلها إلاّ الفتحة فقصد الى أن يكون ما قبلها كذلك فلم يبق إلاّ ابدالها ، وابدالها إمّا أن يكون باعتبار حركتها أو باعتبار حركة ما قبلها ، تعذّر ابدالها بحركتها لأنّ الالف لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضمّ فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها فقد زعم الاخفش أنّهما تقلبان حرفاً من جنس حركة ما قبلها فيقلبها في (مستهزئون) ياء وفي (سئل) واواً[3] ، والشبهة في ذلك أنّه لو جعلها[4] بين بين لأدّى في (مستهزؤن) الى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وفي سئل الى شبه الياء وقبلها ضمة ، وكما كرهوا شبه الالف وقبلها غير فتحة فليكره نسبه

(١) انظر الكتاب ٢/١٦٦ .
(٢) (سئم) : ساقطة من الاصل .
(٣) انظر ابن يعيش ٩/١١١ .
(٤) في و : (جعلوها) وهو تحريف .

الواوِ والياءِ[1] [وقبلهما كسرةٌ وضمةٌ[2] ، وهـــذا غـــيرُ مستقيمٍ لأمريــنِ : أحدهمــا أنَّ ذلــكَ في الالفِ متعــذِّرٌ ، وهـــو في الياءِ والواوِ][3] مستثقلٌ فلا يلزمُ في امتناعِ شبهِ المتعذِّرِ وامتناعِ شبهِ المستثقلِ ، ثمَّ ولو سُلِّمَ التسويةُ فيهما في التعذّرِ والاستثقالِ ففــي محلِ الاتفاقِ فرُّوا الى ما لا استثقالَ فيهِ ولا تعذَّرَ نحـــو موجَّـــلا ومئِـَه ؛ لأنَّ الواوَ المفتوحةَ والمضمومَ ما قبلها والياءَ المفتوحة المكسورَ ما قبلها يضمانِ ، وفي محلِ النزاعِ يكون الفرارُ من شبــهِ المستثقلِ الى المستثقلِ محققٌ ، وهو بالفرارِ منهُ أولى ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : مستهزيونَ وسُولَ أتيتَ بياءٍ مضمومةٍ قبلها كسرةٌ ، وواوٍ مكسورةٍ قبلها ضمةٌ ، وذلكَ مرفوضٌ في كلامهــم ، وأنتَ فررتَ ممــا يشبــه المرفوضَ فكيفَ تفرُّ من شبهِ مرفوضٍ حقيقةً ؟ فثبتَ أنَّ الرجـــهَ مذهبُ سيبويه في ذلكَ وبقيةُ الهمزاتِ المذكورة تُجعَـــلُ بينَ بينَ لا من[4] ما ذكرناهُ في نحو مؤجَّلاً ومئِـَه وانتفاء ما تُخيَلَ في نحـــو مستهزِؤنَ وسُئِلَ ، فجُعِلَتْ في بقيـــةِ الاقسامِ بينَ بينَ [وقـــد تقدَّمَ][5] ، وكذلكَ ما خالفَ فيهِ الاخفشُ حكمَهُ هذا الحكمُ عندَ غيرِ ، وقد تقدَّمَ أنَّ بعضَ النحويينَ يجيزُ فيما خالفَ فيهِ الاخفشُ وهو بابُ مستهزؤنَ وسُئِلَ أنْ يُجعَلَ بينَ الهمزةِ والحرفِ الذي منهُ حركةُ ما قبلها ، فتُجعَلُ في مستهزؤنَ بينَ الهمزةِ والياءِ [وفي سُئِلَ بينَ الهمزةِ والواوِ][6] .

قولهُ : وقد يُبدَلُ منها حرفُ اللينِ .

---

(١) في س : (الساكنين) .
(٢) في ل : (قلت) .
(٣) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الأصل .
(٤) في ل ، س (لأمر) .
(٥) (قد تقدم) : ساقطة من ر ، والاصل .
(٦) ما بين القوسين المعقوفين ساقط في الأصل .

قالَ الشيخُ : وذلــكَ راجــعٌ الى السماعِ المحضِ ، فيُتَبعُ تجويزه فيما سُمِعَ • ثمَّ أوردَ مستشهداً على ذلكَ مِنْساة وسَالت • ثمَّ أنشدَ عجزَ بيتِ عبدالرحمن مستشهداً بهِ على مثلِ ذلكَ وهــو قوله[(١)] :

٢٥٧- يُشَجَّجُ رَأسَهُ بِالْفِهْرِ واجي

وأصلهُ واجيءٌ فقُلبت الهمزةُ ياءً ، وقد أنشده سيبويه أيضاً على مثلِ ذلكَ ، وهو عندي وهمٌ ، فانَّ هذهِ الهمزةَ موقوفٌ عليهــا ، فالوجهُ أنْ تُسكَّنَ لأجلِ الوقفِ ، واذا سُكِّنَتْ دَبَّرها حركـةُ ما قبلها ، فيجبُ في التسهيلِ أنْ تُقلَبَ ياءً ، فليسَ لايرادهم لهــا فيما خرجَ عن القياسِ من إبدالِ الهمزةِ حرفَ لينٍ وجـهٌ مستقيمٌ ، وقد اعتُذِرَ لهم في ذلك بأنْ قيلَ القصيدةُ مطلقـــةٌ بالياءِ ، وياءُ الاطلاقِ لا تكونُ مبدلةً عن همزةٍ ؛ لأنَّ المبدلةَ من الهمزةِ في حكمِ الهمزةِ بدليلِ قولهم : رُوْيَــا فجعلها يــاءً للاطلاقِ ضرورةً فصــحَّ ايرادهم لها فيمــا خرجَ عــن القياسِ في قلبِ الهمزةِ حرفَ لـينٍ • والجوابُ أنَّ ذلكَ لا يدفعُ كونَ التخفيفِ جارياً على القياسِ ، لأنَّ الضرورةَ في جعلِ الياءِ مبدلةً عن الهمزةِ ياءَ اطلاقٍ لا أنَّ إبدالهــا

---

(١) البيت لعبدالرحمن بن حسان من أبيات يهجو بها عبدالرحمن ابن الحكم بن أبي العاص وصدره : (وَكُنْتَ أذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ) •

ورواية الاضداد (يُوجَّي) مكان (يُشَجَّجُ) ، الفهــر : الحجر ، والواجي : من وجأتُ الوتد أي ضربته • الـكتاب ١٧٠/٢ ، المقتضب ١٦٦/١ ، ابن يعيش ١١٤/٩ ، الاضداد في اللغــة ص ٢٠٩ ، المفصل ص ١٩٤ ، شــواهد الشــافية ٣٤١/٤ ، ٣٤٤ •

ياءً على خلاف القياس لأنَّهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها الى الياء أمرٌ وجعلها ياءَ اطلاقٍ أمرٌ آخر ، والكلامُ إنَّما هو في ابدالها ياءً(1) ، فلا ينفع العدولُ الى الكلامِ في جعلها ياءَ اطلاقٍ ، فثبتَ أنَّ قلبها ياءً في هذا المحلِّ قياسُ تخفيفِ الهمزةِ ، وأنَّ كونها اطلاقاً لا يضرُّ في كونها جاريةً على القياسِ في التخفيفِ . نعمْ يضرُّ في كونه جعلَ ما لا يصحُّ أنْ يكونَ اطلاقاً اطلاقاً وتلكَ قضيةٌ ثانيةٌ ، وهذا بعدَ التسليمِ أنَّ الياءاتِ والواواتِ والالفاتِ المنقلباتِ عن الهمزةِ لا يصحُّ أنْ يكونَ اطلاقاً ، وهو في التحقيقِ غيرُ مسلمٍ إذْ لا فرقَ في حرفِ الاطلاقِ بينَ أنْ يكونَ غيرَ ذلكَ كما في حرفِ الردفِ وألفِ التأسيسِ .

ثمَّ قالَ (فصل) قولهُ : وقد حذفوا الهمزةَ في نحو خُذْ وكُلْ ومُرْ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وهذا أيضاً بابٌ من الحذفِ على غيرِ قياسٍ ، وقياسهُ أنْ تُقلبَ حرفَ لينٍ واجباً اذا أُبتدِئَ بها على ما سيأتي في مثلها وجائزاً اذا اتصلتْ بشيءٍ قبلها إلاَّ أنَّهم حذفوها على غيرِ قياسِ تخفيفِ الهمزةِ لأمرٍ عرضَ فيها وهو كثرةُ استعمالهم لها فناسبَ ذلكَ حذفها على ما ذكرناهُ في يَرى(2) إلاَّ أنَّهُ في يَرى(3) التزامُ جارٍ على القياسِ ، وهو ههنا التزامُ فيما لم يجرِ على القياسِ ، لأنَّ تخفيفها عندَ الابتداءِ بها لازمٌ معَ الاستثقالِ لأجلِ همزةِ الوصلِ التي ينضمُّ اليها ، وهو قولكَ : أؤْخُذْ أؤْكُلْ فصارَ الاستثقالُ

---

(1) (ياءً) : ساقطة من ر .

(2) في ل : (يَنأى) ، وهو تحريف .

(3) في ل : (يَنأى) ، وهو تحريف .

حاصلاً مع الجريان على قياس تخفيف الهمزة ففروا الى الحذف للتخفيف لأجل كثرة الاستعمال ، فثبت أن هذا الالتزام وإن كان على خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يرى ، وإن كان على قياس تخفيف الهمزة ، وقد جاء في صيغة الأمر من أمر يأمر الوجهان الاصل والفرع فلك أن تقول أؤمر ، ولك أن تقول مُر ؛ لأنّه لم يكثر كثرة خذ وكل ولم يقل قلة وإسر من أسر يأسر ، فجرى ما كثر على التخفيف المذكور وما لم يكثر على القياس المذكور وما توسط بينهما على الوجهين جميعاً لقربه من البابين جميعاً .

(فصل) قوله : وإذا خُففت همزة الأحمر على طريقتها فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقان الى آخره .

قال الشيخ : وطريقها أن تنقل حركتها الى ما قبلها فيتحرك لام التعريف بحركتها فلمّا تحركت بحركتها نظر بعضهم الى الحركة المخففة فستغنى عن همزة اللام لأنّها لم يؤت بها لسكون اللام ، ومنهم من نظر الى أنّ الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فتبقى الهمزة دالة[1] عليها وذلك كله عند الابتداء بها . قوله : « وهذا المذهب هو القياس » وليس عندي بالقياس ولا ما عليه الفصحاء المحققون للهمزة ، ولا ما عليه القراءة الصحيحة فيمن خفف الهمزة ، أمّا وجه كونها ليس بالقياس ، فلأنّ كلام العرب أن لا يُعتدّ بالعارض بدليل امتناع ردّ الواو في قوله تعالى : { لَمْ يكُنِ الّذينَ كَفَرُوا }[2] ، والواو في قُل انظرُوا ، وأمثال ذلك

(١) في ر : (داخلة) ، وهو تحريف .
(٢) سورة البينة الآية : ١ .

كثيرٌ ، فثبتَ أنَّ العارضَ في كلامهم قياسهُ أنْ لا يُعتَدَّ بهِ ، والشبهةُ لمن ظنَّ أنها القياسُ ما توهمهُ في صيغةِ الأمرِ من نحو قُلْ وسِرْ وشبهه ، وتقديرهُ أنَّ أصلَهُ أُقْوُلْ وإِسْيِرْ ، فلمَّا اعِلَّ بنقلِ حركةِ العينِ الى الفاءِ حُذِفَتِ العينُ لالتقاءِ الساكنينَ ، فلمَّا تحرَّكتِ الفاءُ استغنى عن الهمزةِ ، ولولا الاعتدادُ بالعارضِ لقيلَ في قُلْ أُقُلْ وفي سِرْ إِسِرْ ، ولمَّا لم يقلْ ذلكَ دلَّ أنَّ العارضَ في مثلِ ذلكَ يعتَدُّ به ، وهو أشبهَ عندهم مما اعتمدَ عليهِ غيرهم ، وكذلكَ قولهم : يَسْئَلُ اذا خُففَتِ الهمزةُ قيلَ في الأمرِ سَلْ ، ولولا الاعتدادُ بهذهِ الحركةِ العارضةِ لوجبَ أنْ يُقالَ : إِسَلْ .
والجوابُ عن ذلكَ [من وجوهٍ أحدهـا][1] أنَّ فعلَ الأمرِ فرعُ المضارعِ ، فما اعتقلَّ في المضارعِ فهو ثابتٌ في الأمرِ ، فاذا أُمرَ من المضارعِ حُذِفَ حرفُ المضارعةِ ثمَّ نُطِقَ بما بعدهُ فانْ أُحتيجَ الى همزةٍ اجتُلِبَتْ والاَّ فلا ، فاذا لم يكنْ للهمزةِ في مثلِ قُلْ تحقيقٌ لأنَّهُ لم يُنطَقْ بالمضارعِ فيهِ إلاَّ متحركاً ، والأمرُ فرعٌ عليهِ فلم يكُنْ ثمَّ همزةٌ بوجهٍ بخلافِ ما نحنُ فيهِ ، والثاني أنَّ الحركةَ في قُلْ معَ موجبها كلمةٌ واحدةٌ فصارتْ في حكمِ الاصلي اللزومِ ، وليستِ الحركةُ في اللامِ كذلكَ ؛ لأنَّها كلمةٌ مستقلةٌ ، فلا يلزمُ من اعتبارِ ما صارَ لازماً لا ينطقُ بهِ إلاَّ كذلكَ اعتبارُ ما ليسَ بلازمٍ ولذلكَ كثرَ قولهم : الْحَمر ولم يَقُلْ أحدٌ قَلْ ولا اسِرْ[2] . الثالثُ أنَّ الاعلالَ قضيةٌ واجبةٌ لموجبٍ قوي ، وتخفيفُ الهمزةِ ليسَ بحتمٍ بَلْ أمرٌ جائزٌ ، فلا يلزمُ من اعتبارِ الأمرِ الواجبِ الأمرِ الجائزِ ، وهذا يختصُ بالفرقِ بينَ [١٥٣ ظ] بابِ قُلْ وبابُ الحَمَرِ ولا يندرجُ فيهِ بابُ سَلْ ؛ لأنَّهُ أيضاً تخفيفُ همزةٍ ولكن يُقالُ فيهِ إنَّهُ كثرَ استعمالهم إيَّاهُ مخففاً حتى

(1) (من وجوهٍ أحدهما) : زيادة عن ر .
(2) في ل : (أُسَلْ) .

صارَ كاللازمِ للاعلالِ لكثرتهِ في كلامهم فيتنزّلُ منزلةَ ما ذكرناهُ ، فقد ثبتَ بما ذكرناهُ أنّ مثلَ هذا العارضِ ، لقياسُ أنْ لا يعتدَّ به . فانْ قيل فاذا جعلتم الحركةَ فيه كحركةِ « لم يكنِ الّذينَ » فينبغي أنْ لا تجيزوا الحذفَ في الهمزةِ لعروضِ الحركةِ كما لا تجيزونَ ردَّ الواوِ في « لَمْ يكُنِ الّذينَ » لأنّهما جميعاً لازمانِ للسكونِ الاصلي ، وقد جعلتم العروضَ لا اعتدادَ به . قلتُ : فيهِ وجهان : أحدهما أنّها لمّا كانتْ كالجزء مما بعدها نُزّلَتْ معها كجزءٍ منها على ما تقررَ في نحو قُلْ وسَلْ فأُجريَتْ مجراهُ لهذا السببِ . الآخرُ أنّهُ مبنيٌّ على أنّ الهمزةَ أصلٌ خُففَتْ لكثرةِ استعمالها عند الاستغناء عنها[1] في قولكَ : ضربتُ الرجلَ حُذفَتْ عند الاستغناء عنها وما لَحْمَرِ ومَنْ لَحْمَرِ وزيدٌ لَحْمَرِ في قولكَ : مبتدأ لَحْمَرُ ، ثمّ ذكرَ أحكاماً تُبنى على الاعتدادِ بالحركةِ ونفي الاعتدادَ بها ، فكلّ موضعٍ جُعِلَتْ معتداً بها فواجبٌ أنْ يكونَ حكمها حكمَ كلمةٍ متحرّكٍ أولها فلا يُحذفُ قبلها حرفُ علةٍ ولا يُحرّكُ ساكنٌ فلذلكَ تقولُ على هذه اللغةِ في لَحْمَرِ وما لَحْمَرُ وخذوا لَحْمَرَ ومن لَحْمَرِ وزيدٌ لَحْمَرُ[2] ، وكلُّ موضعٍ لم يُجعَلْ معتداً بها فواجبٌ أنْ يكونَ حكمها حكمُ كلمةٍ ساكنٍ أولها فيُحذفُ قبلها حرفُ العلةِ ويُحرّكُ الساكنُ فلذلكَ تقولُ : فلَحْمَرِ وملَحْمَرَ وخُذْ لَحْمَرَ ومِنْ لَحْمَرِ وزيدُ لَحْمَرُ وعلى ذلكَ قالَ : « ومثلُ لَحْمَرِ { عَادَ لُولَى }[3]

---

(١) في ر : (فكما حذفت عند الاستغناء عنها) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٥١ .

(٣) سورة النجم الآية : ٥٠ . قال الزمخشري وقرىء عاداً لَوْلَى وعادَ لُّولَى بادغام التنوين اللام وطرح همزة (أولى) ونقل ضمتها الى لام التعريف ، قال الفارسي من ذلك قراءة أبي عمرو . الكشاف ٤/٤٢ ، التكملة ص٤٥ .

يعني ومثلَ لَحْمَرِ فيمن اعتدَّ بالحركةِ فحذفَ الهمزةَ « عَاداً الأولَى » في قراءةِ أبي عمروٍ ، لأنَّهُ لم يُحرِّكِ الساكنَ لكونهِ قدَّرَ اللامَ متحركةً أصلاً ، ولو لم يعتدْ بها لوجبَ أنْ يُحرِّكَ التنوين[1] وكذلك مِنْ لانَ • ثمَّ قالَ : « ومن قالَ الَحْمرُ قالَ مِنْ لانَ » يعني أنَّ مِنْ لم يعتدْ بالحركةِ العارضةِ وجعلَ اللامَ في حكمِ الساكنِ حتّى أوجب دخول الهمزة على ما كان عليه قبل النقلِ فهؤلاءِ يقولونَ : « مِنْ لانَ بتحريكَ النونِ » لانتقاءِ الساكنينِ ، لأنَّ السكونَ الذي أوجبَ عندهم المجيءَ بالهمزةِ يقتضي أيضاً أنْ يُحرِّكَ الساكنُ الذي قبلَهُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وتحريكُ نونِ (مِنْ) بالفتحِ على اللغةِ الفصيحةِ فوجبَ أنْ يُقالَ مِنَ لانَ بفتحِ النونِ •

ثمَّ ذكرَ لغةً أُخرى على قولِ مَنْ قالَ : أَلَحْمَرُ غيرُ معتدٍّ بالحركةِ وهم الذينَ يحذفونَ نونَ مِنْ لسكونها وسكونِ لامِ التعريفِ بعدها إجراءً لها مجرى حرفِ العلةِ لكثرتها معها في الكلامِ فيقولونَ : « مِلْكَذِب » في « مِنَ الكَذِبِ » فهؤلاءِ اذا لم يعتدوا بالحركةِ العارضةِ في قولهم : « أَلَحْمَرَ » حذفوا النونَ لالتقاءِ الساكنينِ كما يحذفونها في مثلِ « مِلْكَذِب » لأنَّ السكونَ في مثلِ « مِلْكَذِبِ » في مثلِ « مِلاَنَ » اذا لم يُعتَدَّ بالحركةِ سواءٌ ، فاذا سوَّغوا الحذفَ في مثلِ « مِلْكَذِبِ » سوَّغوهُ في مماثلهِ وهو « مِلاَنَ » •

(فصل) قولهُ : واذا التقتْ همزتانِ في كلمةٍ واحدةٍ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : انتقلَ الى الكلامِ في تخفيفِ الهمزةِ اذا اجتمعَ معَ الهمزةِ ، فعُلمَ أنَّ ما تقدَّمَ على تقديرِ الانفرادِ • ثمَّ قسَّمَ

(١) انظر معاني القرآن ٣/١٠٢ ، أتحاف البشر ص ٤٠٣ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٣٦٠ •

ذلك الى ما يكونُ في كلمةٍ أو في كلمتينِ وذلكَ حاصرٌ ، فإنْ كانَ في كلمةٍ لم تخلُ الثانيةُ من أنْ تكون ساكنةً أو لا ، فإنْ كانتْ ساكنةً وجبَ قلبها حرفاً من جنسِ حركةِ ما قبلها ، لا خلافَ في ذلكَ ، كقولكَ : « آدَمُ » وأُوْتُمِنَ وإِيتِ ، وإنّما فعلوا ذلكَ كراهيةَ اجتماعِ الهمزتينِ معَ عُسرِ النطقِ بالثانيةِ ساكنةً بعدَ الاولى ، وإذا كانوا قد سهّلوا مثلها مفردةً معَ انتفاءِ الأمرينِ فإنْ تُسهّلَ ههنا أوْلى فلذلكَ التُزِمَ ، وإنْ كانتْ متحركةً فلا يكونُ ما قبلها إلاّ متحركاً فيسقطُ السكونُ لعدمهِ من كلامهم ، فهذه يجبُ عندَ النحويينَ أنْ تُقلَبَ الثانيةُ حرفَ لينٍ وتبقى الاولى على حسبِ ما كانَ يجوزُ فيها وقلبها حرفُ لينٍ على حسبِ حركتها إنْ أمكنَ ذلكَ كقولكَ : « أيمة » بياءٍ محضةٍ[1] ، وإنّما لم يفعلوا ذلكَ في أُوَيْدم لأنّهم لو قلبوها ألفاً لذهبتْ حركتُها وهم محافظونَ عليها وليسَ قبلها ما يكنُ ردّهُ إليه لأنّها أيضاً فتحةٌ ، فوجبَ حملهُ على ما ثبتَ فيما هو فيهِ وهو أُوَيْدِمٍ فقلبوها واواً فإنْ قيلَ فقد قلبوها ياءً في مثلِ جئي ، وهي مضمومةٌ وقياسها على ما ذكرتُ [١٥٤ و] أنْ تُقلَبَ واواً ، قلتُ : الأوْلى أنْ يُقالَ قُلبتْ واواً على ذلكَ القياسِ ثمّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها ، ويجوزُ أنْ يُقالَ من الاصلِ ، إنّ أصلَهُ أنْ تُقلَبَ حرفاً من جنسِ حركةِ ما قبلها فلذلكَ قالوا : « أُوَيْدِم وجَائي » بقلبِ الاولى واواً والثانيةِ ياءً إلاّ أنْ يمنعَ ما منعَ مثل أوادِم على ما تقدّمَ تقريرُ المنعِ فيرجعُ اليها في نفسها إنْ أمكنَ كقولهم : أيِّمة وكقولكَ : أوَّلُ الى كذا أولى

---

(١) قال الزمخشري: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز أن يكون قراءة ومن صرف بذلك فهو لاحن • قال ابن الجزري : ونصَّ على أنّ الياء خالصةٌ ابن شريح في الكافي وأبو العز في الارشاد ، الكشاف ٢/١٤٢ ، تقريب النشر ص ٢٦ •

(٢) في ل : (الاوادم) ، وهو تحريف •

الواو أنْ تعذَّرَ الامران كقولكَ : أوَادِم ، والوجهان مستقيمانِ ويترَجَّحُ الاولُ فانَّ الابدالَ إنَّما كانَ فيما ثبتَ في غيرِ هذا البابِ باعتبارِ حركةِ الحرفِ السابقِ فكانَ جعلُ هذا هو الاصلُ أولى وهو الوجهُ الاولُ ولكنَّهُ قدحَ فيه قولهم : جاء وشبهه واحتيجَ الى الجوابِ عنهُ بما تقدَّمَ • قوله : « ومنهُ جاءٍ وخَطَايا » ، لأنَّ أصلَ جاءٍ جائيٌ باتفاقٍ ، فمنهم من يقولُ : وقعتِ الياءُ بعدَ ألفِ فاعلٍ فوجبَ قلبها همزةً فصارَ جائي فاجتمعَ همزتانِ في كلمةٍ واحدةٍ فوجبَ قلبُ الثانيةِ على ما تقدَّمَ ثمَّ أُعلَّتْ كما أُعِلَّ غازٍ وقاضٍ فبقي جاءٍ ، وهو جارٍ مجرى قاضٍ ، ومنهم من يقولُ : كرهوا أنْ يهمزوا الياءَ فيؤدي الى الاستثقالِ باجتماعِ الهمزتينِ ففرُّوا الى القلبِ فجعلوا اللامَ موضعَ العينِ ، والعينَ موضعَ اللامِ فقالوا : جائيٌ ثمَّ أعلُّوهُ كما أعلوا قاضٍ فوزنهُ على القولِ الاولِ فاعٍ ، وعلى الثاني فالٍ ، والثاني قولُ الخليلِ[1] •

وأمَّا خَطَايا فاصلهُ خطائي وقعتِ الياءُ بعدَ الالفِ فوجبَ قلبها همزةً كما يجبُ في صحائفِ فصارَ خطائي فاجتمعتْ همزتانِ فوجبَ قلبُ الثانيةِ على ما ذكرناهُ في جاءٍ والخليلُ[2] يقولُ : في جمعِ خطيئةٍ ما قالهُ في جاءٍ من القلبِ الذي ذكرناهُ ، فيقولُ : لمَّا أدَّى في خطائي ابدالَ الياءِ همزةً الى اجتماعِ الهمزتينِ رُفضَ وقُلبتِ اللامُ الى موضعِ العينِ والعينُ الى موضعِ اللامِ ، فصارَ خطائي على ما ذكرناهُ في جاءٍ فأدَّى القولانِ بالآخرةِ الى الرجوعِ الى خطائي فصارَ مثلَ تقديرهِ في جمعِ[3] ركيَّا إذْ أصلُ ركايا ركائي ؛ لأنَّ

(١) انظر الانصاف ٢/٨٠٥ •

(٢) انظر الانصاف ٢/٨٠٥ ، ٨٠٦ •

(٣) (جمعُ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، س ، ر •

رَكِيَّةٌ كصحيفةٍ فجمعهُ في الاصل رَكَائي ، والعربُ في كلِّ جمعٍ بعدَ ألفه همزةٌ عارضةٌ في الجمعِ وياءٌ يقلبون الهمزةَ ياءً والياءَ ألفاً فيقولون في رَكَائي رَكَايَا ، وكذلكَ يجبُ أنْ يقولوا : في خطَائي خطَايَا ، وقد بيَّنا كيفيةَ وصوله الى خطَائي الذي هو مثلُ رَكَائي ، وسيأتي ذلكَ في موضعه معللاً فلا معنى في استيفائه ههنا • ثمَّ ذكَرَ الجمعَ بينَ الهمزتينِ في كلمةٍ وأنَّهُ شاذٌ في كلامهم وأتبعهُ بقراءةِ[1] الكوفيينَ وابن عامر قصداً منهُ لتضعيفِ قراءتهم كما فعلَ ذلكَ في غيرِ موضعٍ •

قولهُ : واذا التقيا في كلمتينَ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : وقعَ في بعضِ النسخِ جازَ تحقيقتها بقافينِ وهو عندي تصحيفٌ لأنَّ التحقيقَ ضعيفٌ عندهُ فلا معنى لذكرهِ متقدماً ، وأيضاً فانَّهُ قد قالَ بعدَ ذلكَ عندَ ذكرهِ الفصلَ بينهما بألفٍ : ثمَّ منهم من يحققُ فلو كانَ للاول ذكرٌ لجوازِ التحقيقِ لم يكنْ لذكرِ جوازِ التحقيقِ مع الفصلِ معنىً ، وقولهُ : « تخفيفُ أحدهما بأنْ تجعلَ بينَ بينَ غيرَ مستقيمٍ » ، فانَّهُ يكونُ تخفيفُ أحدهما بغيرِ ذلكَ فلا وجهَ لحصرهِ تحقيقَ أحدهما بأنْ يجعلَ بينَ بينَ ، فالوجهُ إذنْ تبيينُ كيفيةِ التحقيقِ فيهما أو في أحدهما فنقولُ : اذا اجتمعتا وقُصدَ الى التخفيفِ فجائزٌ أنْ تُخففا جميعاً وجائزٌ أنْ تُخففَ احداهما ، فانْ أُريدَ تخفيفهما جميعاً فوجهانِ : أحدهما أن تُخففَ

---

(1) كما في الآية : ٧٣ من سورة الانبياء (وجَعَلْنَاهُمْ أئمةً يهدونَ بأَمرِنا) ، قرأ ابن عامر والكوفيون وروح بتخفيف الهمزتين جميعاً والباقون بتسهيل الهمزة الثانية • تقريب النشر ص ٢٦ •

الاولى(١) على ما يقتضيه (قياسُ التخفيفِ لو انفردتْ ثمَّ تُخفَّفُ الثانيةُ على ما يقتضيه)(٢) قياسُ تخفيفهما للاجماعِ على ما يذكُرُ • والثاني أنْ يُخفَّفا معاً على حسبِ ما يقتضيه تخفيفُ كلٍّ واحدةٍ منهما لو انفردتْ ، هذا واضحٌ ، وإنْ أُريدَ تخفيفُ احداهما لم يخلُ إمَّا أنْ تكونا متفقتينِ أو لا ، فانْ كانتا متفقتينِ والاولى جزءُ كلمةٍ فجائزٌ أنْ تُحذَفَ احداهما وتُسهَّلَ الأُخرى على القياسِ المتقدمِ ، وجائزٌ أنْ تُبدلَ الثانيةُ ألفاً بعدَ المفتوحِ وياءً بعدَ المكسورِ وواواً بعدَ المضمومِ ، فانْ لم يكونا كذلكَ خففتَ أيهما شئتَ على حسبِ ما يقتضيه قياسُ لتخفيفِ في كلٍّ واحدةٍ منهما لو انفردتْ • ثمَّ ذكرَ اقحامَ الالفِ بينَ الهمزتينِ ولم يثبتْ ذلكَ إلاَّ في مثلِ أأنْتَ وشبهِهُ ، وأمَّا مثلَ { جَاءَ أَحَدَهُمْ }(٣) فلا(٤) يُعرَفُ مثلُ ذلكَ فيه ، ثمَّ جوازُ التحقيقِ [١٥٤ ظ] عندَ هذا الاقحامِ فدلَّ على أنَّهُ عندَهُ دونَ الاقحامِ غيرُ جيدٍ ، ثمَّ نُسبَ ذلكَ الى قراءةِ ابنِ عامرٍ ، فانْ قُصدَ الى نسبتها معَ التحقيقِ فهو وجهٌ ضعيفٌ عن ابن عامرٍ ، والمشهورُ خلافُهُ ، وإنْ قُصدَ الى نسبتها معَ التخفيفِ فهو المشهورُ عن هشامٍ(٥) دونَ ابن ذكوانَ(٦) ، وليسَ لنسبةِ ذلكَ لابن عامرٍ دونَ

---

(١) في ل : (الاول) ، وهو تحريف •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل •

(٣) سورة المؤمنون الآية : ٩٩ ، (حَتَّى إِذا جاءَ أَحَدَهُمْ المَوْتُ) • انظر تقريب النشر ص ٢٨ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٥١ •

(٤) في ل : (فلم يثبته) ، وما اثبتناهُ افضل •

(٥) هو هشام بن عمارة بن نصير بن ميسرة السلمي وقيلَ الظفري الدمشقي امام أهل دمشق وخطيبهم ومحدثهم ، أخذَ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد ، وروى الحروف عن عتبة بن حماد وعن أبي رحيه عن نافع ورويَ عن مالك بن أنس وسفيان وابن عيينة ، ولد سنة ١٥٣هـ وتوفي سنة ٢٤٥هـ غاية النهاية ٢/٣٥٤ •

(٦) هو عبدُالله بن أحمد بن بشير ، ويُقالُ بشير بن ذكوان بن

أبي عمرو ونافع[1] معنى ، أمَّا أبو عمرو فلا خلافَ عنهُ في ذلكَ ، وأمَّا نافعُ فلأنْ قالوا : يُقرأُ كذلكَ من غيرِ خلافٍ أيضاً ، فنسبةُ القراءة الى من قُرِئَتْ عنهُ بلا خلافٍ ، أو من قرأها أحدُ راوييه بلا خلاف أَوْلى من نسبتها الى من قرأها أحدُ راوييهِ بخلافٍ فلا وجهَ لتخصيصه ابن عامر .

(فصل) قولهُ : وفي اقرأْ آيةً[2] ثلاثةُ أوجهٍ .

قالَ الشيخُ : وهم في الوجه الثالث منهما لأنَّهُ قالَ : « وانْ يُجْعَلا معاً بينَ بينَ » وليست الساكنةُ تُجعَلُ بينَ بينَ لمَا تبينَ انَّ معنى ذلكَ أنْ تُجعَلَ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفِ حركتها فاذا لم تكنْ لهـا حركةٌ ، فكيفَ يعقلُ جعلها بينَ الهمزةِ وبينَ حرف[3] حركتها ؟ فثبتَ أنَّهُ وهمٌ ، والتقسيمُ في الثلاثةِ صحيحٌ ، لأنَّهُ لا يخلو انْ تُسهَّلا جميعاً أو الأولى دونَ الثانيةِ أو الثانيةُ دونَ الاولى ، فهذا التقسيمُ حاصرٌ في المعنى ، فالوجهُ أنْ يُخفَّفا جميعاً

= عمر بن حسان ، الدمشقي الامام الاستاذ الشهير ، شيخ القراء بالشام ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وقرأ على الكسائي حين قدم الشام وروي الحروفَ سماعاً عن اسحاق بن المسيبي عن نافع ، ولد سنة ١٧٣هـ وتوفي سنة ٢٤٢هـ . غاية النهاية ١/٤٠٤ . تقريب النشر ص ٦٦ ، ٣ .

(١) هو نافع بن عبدالرحمن بن ابي نعيم الليثي بالولاء ، أحد القراء السبعة ، أصله من اصبهان سكن المدينة وانتهت اليه رئاسة القراء فيها ، أخذ القراءة عرضاً في تابعي أهل المدينة مثل عبدالرحمن بن هرمز الاعرج وأبي جعفر القارىء ، روى عنه عيسى بن وردان ومالك بن أنس مات في المدينة سنة ١٦٩هـ . غاية النهاية ٢/٣٣٠ ، ابن خلكان ٢/١٥١ ، الاعلام ٨/٣١٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٦٨ .

(٣) (حرفِ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ر ، س .

وتخفيفهما جميعاً فيه وجهان : أحدهما أنْ تُنقَلَ حركةُ الثانيةِ الى الاولى ثمَّ تُجعَلُ الاولى بينَ بينَ بعدَ تحريكها . والوجهُ الآخرُ أنْ تُقلَبَ الاولى ألفاً ثمَّ تُسهَّلُ الثانيةُ بينَ بينَ ، وتسهيلُ الاولى دونَ الثانيةِ أنْ تُقلَبَ ألفاً وتحققُ الثانيةُ ، وتسهيلُ الثانيةِ دونَ الاولى . أنْ تُسهَّلَ الثانيةِ بينَ بينَ ، فحصلَ من التقسيمِ ثلاثــةُ أوجـــهٍ انقسمَ وجهٌ منها الى وجهينِ فصارتْ أربعةَ أوجهٍ ذكرَ منها وجهينِ وأسقطَ منها وجهينِ ، وذكرَ وجهاً لا يعقلُ البتَّةَ ، وهـو الوجـــهُ الثالثُ في كلامهِ ، هذا آخـــرُ الهمزاتِ باعتبـــارِ التخفيفِ ، واللهُ أعلمُ .

ومن أصنافِ المشتركِ التقاءُ الساكنينِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يشتركُ فيهِ الاضربُ الثلاثةُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : التقاءُ الساكنينِ إنْ كانَ باعتبارِ كلمـــةٍ اشتركَ فيها الاسمُ والفعلُ كقولكَ في الفعلِ : قُلْ وقُمْ ، وفي الاسمِ كقولكَ : قاضٍ وغازٍ ، وليسَ في الحروفِ ـ حروفُ المعاني ـ حرفٌ يجتمعُ فيه ساكنانِ ، وذلكَ لعدمِ تصرفهم في الحروفِ ، والتقـاءُ الساكنينَ فيما تقدَّمَ إنَّما جاءَ من قبلِ التصرفِ ، وإنْ كانَ من كلمتينِ جـاءَ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ تركيباً من كلِّ واحدٍ من الاقسامِ الثلاثةِ ، ومن كلٍّ واحدٍ معَ أخويهِ مقدماً ومؤخراً ، فيكونُ تسعةً : اسمٌ معَ اسمٍ ، واسمٌ معَ فعلٍ ، واسمٌ معَ حرفٍ ، وفعلٌ معَ اسمٍ ، وفعلٌ معَ فعلٍ ، وفعلٌ معَ حرفٍ ، وحرفٌ معَ اسمٍ ، وحرفٌ معَ فعلٍ ، وحرفٌ معَ حرفٍ ، فمثلُ الاولِ كَمْ استخراجُكَ ؟ ومثالُ الثاني كَمْ استَخْرَجتَ ؟ ومثلُ الثالثِ كَمْ المالُ الذي عندكَ ؟ ومثالُ الرابــعِ استَخْرِجْ استخراجاً ، ومثـــالُ الخامسِ استَخْرِجْ

اسْتَخْرِجْ ، ومثالُ السادسِ اسْتَخْرِجِ المالَ ، ومثالُ السابعِ عجبتُ من استخراجكَ ، ومثالُ الثامنِ قد استخرجتُ ، ومثالُ التاسعِ مِن الخروجِ . قولهُ : « متى التقيا في الدرجِ ؟ » لأنَّهما اذا التقيا في غيرِ الدرجِ أُغتُفِرَ وهوَّنَ مِن اجتماعهما الوقفُ ، وإنْ كانَ اجتماعهما على غيرِ حدهما كقولكَ : عمروٌ وزيدٌ وشبهَ ذلكَ وسببُ سهولته أو امكانه أنَّكَ تقطعُ الصوتَ عندَ الثاني ، ولو وصلتهُ لم يكن وصلهُ إلاَّ بالصوتِ باقياً فيتعذَّرُ أو يعسرُ بقاؤهُ ساكناً مع استمرارِ الصوتِ لعسرِ انتقالِ اللسانِ ساكناً على مخرجِ الحرفِ مرتينِ . قولهُ : « وحدَّهما أنْ يكونَ الاولُ حرفَ لينٍ والثاني

مدغماً » ومعنى قوله : « وحدَّهما » أي الصفةَ التي يُغتَفرُ أمرها عندها أنْ يكونَ كذلكَ ، وسببهُ ما في حرفِ المدِّ واللينِ من المدِّ الذي يتوصلُ به الى النطقِ بالساكنِ بعدَهُ مع استمرارِ الصوتِ ، وما في الحرفِ المشدد من سهولةِ النطقِ بعملِ اللسانِ فيهِ عملاً واحداً ، ولا يكفي أحدُ هذينِ الامرينِ ، وإنْ كانَ اجتماعُ الساكنينِ ممكناً استثقالاً لهُ ، ألا ترى الى رفضهم نحو « قَوْمْ » وإنْ كانَ الاولُ حرفَ مدٍّ ولينٍ ووجوبُ حركةِ الشينِ من قولكَ : « يُشَدُّ » وإنْ كانَ ما بعدها مُشَدَّدٌ إلاَّ أنَّهم أقاموا حرفَ المدِّ واللينِ مسوغاً لاجتماعِ الساكنينِ في بابٍ واحدٍ ، وهو في كلِّ موضعٍ [١٥٥ و] دخلتْ فيهِ همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصلِ المفتوحةِ فانَّهم يبدلونَ الهمزةَ ألفاً في نحو الرجل(١) عندكَ ؟ وأيْمنُ اللهِ يمينُكَ ؟ لما يؤدي اليهِ من الباسِ الخبرِ بالاستخبارِ لَوْ حذفتَ الهمزةَ فصارَ حدُّ الساكنينِ باعتبارِ اغتفارِ أمرهما إمَّا حالُ الوقفِ وإمَّا لما ذكرهُ من حروفِ المدِّ واللينِ والادغامِ في الثاني ، وإمَّا نحو

---

(١) في ل : (الحسنُ) .

ألفِ الوصلِ (١) معَ المبدلةِ ألفاً عندَ اجتماعهما معَ همزةِ الاستفهام ، ويزيدُ من يرى أنَّ نحو قافَ وجيم وأشباههما من حروفِ الهجاءِ مبنيةٌ على السكونِ لعدمِ التركيبِ وكذلكَ الاسماءُ كلها اذا عُدِّدت تعديداً ، وقد اختاره في بعضِ المواضعِ واختارَ أنَّ سكونَهُ لأجلِ الوقفِ في موضعٍ آخرَ .

قولهُ : لم يجلْ أولهما من أنْ يكونَ مَدَّةً أو غيرِ مَدَّةٍ .

قالَ الشيخُ : ويعني بالمدةِ أنْ يكونَ حرفَ لينٍ قبلهُ حركةٌ من جنسه ، فإنْ كانَ مَدَّةً (٢) فإنَّهُ يُحذَفُ سواءٌ كان من كلمةٍ أو من كلمتينِ ، ومثالُ الكلمةِ خَفْ وبعْ وقُلْ ، ومثالُ الكلمتينِ يخشى القومُ ويغزو الجيشُ ، ويرمي الغرضُ ، وإنْ كانَ غيرَ مدةٍ صحيحاً أو ليناً ليسَ قبلهُ من جنسه لم يُحذفْ فلابدَّ من التحريكِ ، وقياسهُ أنْ يُحرَّكَ الاولُ إلاَّ في كلِّ موضعٍ كانَ اجتماعُ الساكنينِ بإسكانِ الاولِ لغرضٍ بعدَ أنْ كانَ متحرِّكاً ، فلو حُرِّكَ لزالَ الغرضُ الذي لأجله سُكِّنَ فيفوتُ ما لأجلهِ سُكِّنَ فيصيرُ أعمالاً متعددةً لا فائدةَ فيها ، فعندَ ذلكَ لا يكونُ التحريكُ للثاني فيُعلَمُ بذلكَ المواضعُ التي يُحرَّكُ فيها الاولُ والمواضعُ التي يُحرَّكُ فيها الثاني ، وإنَّما كانَ تحريكُ الاولِ الاصلَ لأنَّهُ إنْ كانَ من كلمتينِ فالاولُ آخرَ كلمةٍ فهو أقبلُ للتغييرِ فكانَ أولى به ، وإنْ كانَ من كلمةٍ لم يكنْ الثاني ممكناً إلاَّ لغرضٍ ، فوجبَ تحريكُ الاولِ لئلا يفوتَ ذلكَ الغرضُ ، وأمَّا سكونُ الاولِ لغرضٍ فقليلٌ ولذلكَ لم يُجعَلْ أصلاً . ثمَّ مثَّلَ بما يُحرَّكُ فيهِ أول الساكنينِ ، فمنها

---

(١) في و ، ل ، ر : (همزة) ، ولا يستقيم معه الكلام .
(٢) (فانْ كانَ مَدَّه) : ساقطة في ل .

لم أبْلِهْ ، وتحقيقُ الساكنين فيه عَسِرٌ ، وغايةُ ما يُقالُ إنَّ أصلهُ لم أُبَالِي حُذِفَتِ الياءُ للجزمِ ، وكَثُرَ في ألسنتهم حتَّى صارَ كأنَّ اللامَ هي الآخِرِ فسُكِّنَتْ لفظاً وحُذِفَتِ الالفُ لالتقاءِ الساكنينِ اللفظيينِ ثمَّ أدخلوا هاءَ السكتِ على اللامِ باعتبارِ الحركةِ التقديريةِ لأنَّها لا تدخلُ إلاَّ على متحركٍ فاجتمعَ ساكنانِ لفظيينِ اللامُ والهاءُ فكُسِرَتِ اللامُ لالتقاءِ الساكنينِ اللفظيينِ ولم يُرَدَّ الالفُ لأنَّ كسرتَها اللفظيةَ عارضةٌ فستعملوا هذه اللامَ ساكنةً تقديراً من وجهٍ ومتحركةً تقديراً من وجهٍ ومتحركةً عارضةً من وجهٍ ، فالاولُ هو الذي حُذِفَتِ الالفُ لأجلهِ ، والثاني هو الذي جيءَ بالهاءِ لأجلهِ ، والثالثُ ما في لفظِ اللامِ من الكسرِ لسكونِها وسكونِ الهاءِ ، وهو كما ترى من التعسُّفِ ومثَّلَ من جملتها بقولهِ تعالى : { آلمَ اللهُ }[1] وقد ساقهُ ههنا في أنَّها حركةٌ لالتقاءِ الساكنينِ ساقهُ في تفسيرهِ على أنَّها حركةُ الهمزةِ نُقِلَتْ الى الميمِ فهو ههنا وفي غيرِ هذا الموضعِ من هذا الكتابِ مُصرِّحٌ بأنَّ سكونَ الميمِ وأشباهها سكونُ بناءٍ ، ولذلكَ لمَّا لاقى ساكناً آخرَ حَكَمَ بأنَّ الحركةَ لالتقاءِ الساكنينِ ، ولو كانَ سكونَ وقفٍ لم يستتبْ لهُ الحكمُ وإنَّما حملَ من جعَلَ السكونِ فيها سكونَ وقفٍ أمرانِ : أحدهما استبعادهُ البناءَ على السكونِ معَ سكونِ ما قبلَ الآخرِ لِما يؤدي الى اجتماعِ الساكنينِ في غيرِ الوقفِ ، والثاني مجيئُها مفتوحةُ الميمِ ، ولو كانتْ حركتهُ لالتقاءِ الساكنينِ لأتتْ مكسورةً فهو الذي حملهُ على ذلكَ ، واذا جُعِلَ السكونُ سكونَ وقفٍ وأُجريَ الوصلُ مجرى الوقفِ كانتِ الميمُ باقيةً على نيةِ السكونِ تقديراً والهمزةُ باقيةً على نيةِ الثباتِ مبتدأً بها ، وجائزٌ اذا أُجريَ الوصلُ مجرى الوقفِ أنْ يُعطى أيضاً أحكامَ الوصلِ لفظاً بدليلِ جوازِ قولهم ثلاثهْ أربعهْ فإنَّهُ نقلْ

---

(1) سورة آل عمران الآية : ١ ، ٢ .

لحركة الهمزة الى الهاء وإجراءً للوصل مجرى الوقف قبلَ ذلكَ وإلاّ لم تُقلَبْ تاءَ التأنيث هاءً ، وفي ذلكَ تعسُّفٌ وحملُ ما اجتمع عليه القراءُ على الوجه الضعيف لأنَّ اجراءَ الوصل مجرى الوقف ليس بالقوي في اللغة ، وبيانُ تعسفه هو أنَّ الاسماءَ اذا جُرِّدَتْ عن التركيب فَقَدَتْ فُقِدَ منها مقتضى الاعراب ، واذا فُقِدَ مقتضى الاعراب وجبَ البناءُ إذْ لا متوسطَ ، واذا كانَ كذلكَ وجبَ الحكمُ بالبناء واذا وجبَ الحكمُ بالبناء ورأينا العربَ أسكنتها حكمنا بصحة [١٥٥ ظ] البناء على السكون وإنْ كانَ قبلهُ ساكنٌ لأنَّهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ أو حرفُ لينٍ . والذي يدلُّ على ذلكَ أنَّ بعضَ[١] العربِ يكسرها ولا وجهَ لكسرها إلاَّ البناءُ فثبتَ أنَّها مبنيةٌ ، وإنّما أُغتُفِرَ بناؤها على السكون ، وإنْ كانَ خلافَ قياسِ ما وُضعَ عليهِ كلامَ العربِ لعروضِ ذلكَ في بابها كعروضِ الوقفِ في مثل زيدٍ وعمروٍ ، ألا ترى أنَّ الحركةَ لمّا كانتْ أصلاً في قولكَ جاءَني زيدٌ وعمروٌ ، وأُغتُفِرَ ما يعرضُ من التقاء الساكنين في الوقفِ ، وكذلكَ هذه الاسماءُ الغرضُ في وضعها إنَّما هو التركيبُ لتحصلَ الفائدةِ التركيبيةِ هذا هو المقصودُ في وضعِ الكلامِ ، ولم تُوضعِ الالفاظُ لفيدَ مفرادتها بدليلِ أنَّهُ لا يتكلمُ بها إلاَّ مع من يعرفُ مفرادتها قبلَ ذلكَ ، واذا كانَ الاصلُ التركيبَ ، فالاصلُ الاعرابُ الذي هو مسببهُ وقطعها عن التركيبِ عارضٌ كما أنَّ الوقفَ على الكلمِ عارضٌ وأُغتُفِرَ فيها الجمعُ بينَ الساكنين كما أُغتُفِرَ في نحو زيدٍ وعمروٍ في الوقف لمّا اشتركا في عروضِ ذلكَ ، وإنْ كانَ أحدهما معرباً والآخرُ مبنياً لما قدمناهُ في الدليلِ ، وأمّا شبهةُ الفتحِ دونَ الكسرِ بعدَ أنْ ثبتَ أنَّهُ مبنيٌّ فلما يحصلُ من الكسرات والياء وترقيقِ اسمِ الله بعدَ ثبوتِ تفخيمهِ في الابتداء معَ أنَّ السكونَ عارضٌ على ما قدمناهُ ،

(١) (بعضُ) : ساقطةٌ من ر .

وإنَّما اشترطنا الاسمَ المفخمَ لئلا يَرِدَ مثلُ قولكَ : مُرِيْبِ الـذي فانَّهُ يُكسَرُ على المختـارِ ، وإنَّما اشترطنا أنْ يكونَ السكونُ عارضاً فقدانِ سببِ الاعرابِ وهو التركيبُ لئلا يَرِدَ مثلُ قولكَ : مُنِيبِ الله ، وأما تحريكُ الثاني فقد تقدَّمَ ما يرشدُ اليه وبينا أنَّـهُ إنَّما يكونُ في الموضـعِ [الذي][1] يُسكَنُ الاولُ لغرضٍ فلـو حُرِّكَ الاولُ لبطلَ الغرضُ الذي يُسكَّنُ لأجله وذلكَ مثـلُ « أنْطَلَقْ وَلَمْ يَلْدَهُ وَيَتَقْهْ »[2] ، وأمَّا أنْطَلِقْ فانَّ أصلهُ أنْطَلِقُ فلمَّا كانَ طَلِقْ مثـلَ كَتِفْ صـارتِ اللامُ كالتـاءِ فسُكِّنَتْ كتسكينها فاجتمعَ ساكنانِ فحُرِّكَ الثاني فراراً من تحريكِ الاول لـما ذكرناهُ • وأمَّا « لَمْ يَلْدَهُ »[3] فأصلهُ لَـمْ يَلِدْهُ ، فيَلِدْ مثلُ كَتِفْ ، فسُكِّنَتِ اللامُ فاجتمعَ ساكنانِ فحُرِّكَتِ الدالُ لالتقاء[4] الساكنينِ ، وأمَّا « يَتَقْهْ » فأصلهُ يَتَقِهْ على أنَّ الهاءَ هاءُ السكتِ ، وقد حملها أبو علي على ذلكَ في قراءةِ حفص[5] وليسَ بمستقيمٍ ؛ لأنَّ قراءةَ حفص ظاهرةٌ في أنَّ الياءَ ضميرٌ لأنَّهـا بعدَ قولهِ : { وَيَخْشَ اللهُ }[6] ، فقولهُ « وَيَتَّقْهِ » الهاءُ فيـهِ

(1) (الذي) : ساقطة في ر ، والاصل •

(2) (وَلَمْ يلْدَهُ ويتقه) : ساقطة في ل •

(3) هذه قطعةٌ من بيتٍ لرجلٍ من أزدِ السراةِ ، والبيتُ بتمامه:

أَلاَ رُبَّ مَوْلودٍ وَلَيسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وهو موجودٌ في الكتاب ١/٣٤١ ، التكملة للفارسي ورقة ٩ ، ابن يعيش ٩/١٢٦ ، التوجيه ص ٢٥٧ ، الخصائص ٢/٢٢٣ ، الخزانة ١/٣٧٩ ، الحجة ١/٣١٠ •

(4) في ل : (لاجتماع) ، وما اثبتناه احسن •

(5) قال أبو علي : ومثل ذلك قراءة من قرأ (وَيتَّقهْ) • التكملة ص ٩ ، وفي شرح الشافية المتن قال وقرأ حفص (ويَتَّقهْ) ٢/٢٣٨ ، الحجة في القراءات ١/٣١٠ •

(6) سورة النـور الآية : ٥٢ •

ضميرٌ يعودُ على اسمِ اللهِ تعالى ، واذا كانَ كذلكَ فوجهه أنَّ أصلَهُ « يَتَّقِيهِ » حُذفتَ الياءُ للجزمِ بقي ويَتَّقِهِ سُكِّنَتِ القافُ تشبيهاً لِيَتَّقِهِ بكَتِفْ فصارَ ويَتَّقْهُ فلا ساكنين حينئذٍ فلا وجهَ لايراده على ذلكَ فيما نحنُ فيهِ ، وأمّا اذا قدَّرنا الهاءَ هاءَ السكتِ وسكّنّا القافَ على ما ذكرناهُ جتمعَ ساكنانِ القافُ والهاءُ فحُرِّكَتِ الهاءُ بالكسرِ لالتقاءِ الساكنينِ وفيهما ما ترى من ضعفٍ [على ضعفٍ][1] ، والثاني أبعدُ معَ ظهورِ انتفائه عن القراءةِ المذكورةِ ولمّا بيناهُ فلا وجهَ لحمله على هذ الوجهِ البعيدِ معَ ظهورهِ في وجهٍ جائزٍ مستقيمٍ •

وأمّا نحو « رُدَّ ولَمْ يَرُدَّ » ، فالاصلُ أرْدُدْ ولَمْ يَرْدُدَ ، فسُكِّنَ الاولُ لغرضِ الادغامِ عندَ أصحابِ هذهِ اللغةِ فاجتمعَ ساكنانِ فحُرِّكَ الثاني لأنّهُ لو حُرِّكَ الاولُ لفاتَ الغرضُ الذي سُكِّنَ لأجلهِ ، وهو غرضُ الادغامِ فوجبَ تحريكُ الثاني لذلكَ • وأمّا أهلُ الحجازِ فوجهُ لغتهم أنَّ الادغامَ مشروطٌ فيهِ أنْ يكونَ الثاني متحركاً[2] ، لأنَّ الاول لابدَّ من اسكانه [3] ، فلو لم يُشترطْ تحريكُ الثاني لأدّى الى اجتماعِ الساكنينِ بدليلِ اِجماعِ [4] ، [5] الاظهارِ في رَدَدْتُ ورَدَدْنَ [إلاّ من لا يُؤبَهَ لهم ولا يُعْتَدَّ بلغتهم ، واذا كانَ كذلكَ قَوِيَ الاظهارُ في أرْدَدْ ولم يَرْدُدْ كما كانَ كذلكَ في رَدَدْتُ ورَدَدْنَ][6] ، فقد أُجيبَ عن ذلكَ بأنَّ

(1) ما بين المعقوفين : ساقطة في الاصل •
(2) انظر ابن يعيش ١٢٧/٩ ، شرح الشافية ٢٣٩/٢ •
(3) في ر : (اشكاله) ، وهو تحريف •
(4) في ت : (الاجتماعِ) •
(5) في س : (على) •
(6) ما بين المعقوفين : ساقطٌ من الاصل •

السكونَ في رَدَدْتُ سكونُ بناءٍ ولا يقبلُ حركةً ، والسكونُ في لم يَرْدُدَ سكونٌ عارضٌ بنقلِ الحركةِ فلا يلزمُ من امتناعِ إدغامِ الاولِ امتناعُ(1) إدغامِ الثاني ، ولذلكَ جاءَ في القرآنِ على كلِّ واحدةٍ من اللغتين ، فثبتَ أنَّ كلتا اللغتين مستقيمةٌ . قالَ اللهُ تعالى : { مَنْ يَرْتَدَّ }(2) ، فهذا على « لغةِ بني تميم » ، وقالَ : { مَنْ يَرْتَدِدْ } في قراءة ابن عامر ونافع ، وهذا على لغةِ أهلِ الحجازَ . وقالَ تعالى : { واضْمُمْ إليكَ }(3) ، وقولَ : { أشْدُدْ بهِ أزْرِي }(4) ، فهذا على لغةِ أهلِ الحجازِ إجماعاً ، واللغتانِ جيدتانِ إلاَّ أنَّ الادغامَ في المضارعِ المجزومِ أقوى منهُ في صيغةِ الأمرِ ، ألا ترى الى قولِهِ تعالى : أضْمُمْ وأشْدُدْ ، كيفَ اتفقَ على إظهارِه ؟ وقولُهُ : « مَنْ يَرْتَدَّ » أكثرُ القراء على إدغامِهِ وسرُّ ذلكَ أنَّ السكونَ في أضْمُمْ وأشْدُدْ سكونُ بناءٍ لا سكونُ إعرابٍ كما يقولُهُ البصريونَ ، فكانَ كسكونِ رَدَدْتُ ، وسكونُ المضارعِ [١٥٦ و] سكونُ اعرابٍ عارضٍ ، والعارضُ لا يُعْتَدَّ بهِ فكأنّهُ مُحرَّكٌ على أصله ، وأيضاً فإنّهُ أُدغِمَ قبلَ دخولِ الجازمِ ، فجاءَ الجازمُ وهو مُدغَمٌ فبقى على حالهِ ، فأمَّا اذا قيلَ رُدُّوا وشُدُّوا

---

(1) (امتناع) : ساقطة في ر .

(2) سورة المائدة الآية : ٥٤ . قرأ نافع وابن عامر وابو جعفر بدالين مكسورة فمجزومة بفك الادغام على الاصل لاجل الجزم، وعليها الرسمُ المدني والشام والامام . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٠١ ، تقريب النشر ص ١٠٧ .

(3) سورة القصص الآية : ٣٢ .

(4) سورة طه الآية : ٣١ . قرأ ابن عامر وابن وردان بقطع همزة (اشدد) مع فتحها ، لأنّه من فعل ثلاثي وهمزة المضارع قطع وحكمها أنْ تثبتَ في الحالين مفتوحة وجزم الفعل جواباً للدعاءِ . اتحاف فضلاء البشر ص٣٠٣ ، تقريب النشر ص١٤١ .

وشبهه فهو محل اجماعٍ في الادغام لأنَّ حركةَ الثاني حركةٌ لازمةٌ فلا وجهَ للاظهار ، واذا وجبَ الادغامُ في المضارعِ والماضي في نحو شَدَّ يَشُدُّ ورُدَّ يَرُدُّ مع قبوله الاسكانَ في شَدَدْتُ ولَمْ يَرْدُدْ ، فادغامُ ما لا يقبلُ الاسكانَ أجدرُ .

(فصل) قولهُ : والاصلُ فيما حُرِّكَ منهما أنْ يُحرَّكَ بالكسرِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما كانَ كذلكَ لأمورٍ : أحدها ما بينَ الكسرِ والسكونِ من المؤاخاةِ من حيثُ إختصاصُ كلٍّ واحدٍ منهما بقبيلٍ من المعرباتِ ، فلمَّا كانَ بينهما هذهِ المؤاخاةُ جُعلَ الكسرُ عوضاً عنهُ عندَ الحاجةِ الى الحركةِ . الثاني أنَّ الجزمَ في الافعالِ جُعِلَ عوضاً عن دخولِ الجرِّ[1] فيها لتعذرِ دخولِ الجرِّ[1] فلذلكَ جُعِلَ الكسرُ عوضاً من السكونِ في موضعٍ تعذرِ بقاءِ السكونِ على سبيلِ التقاصِّ والتعارضِ . والثالثُ أنَّ الغرضَ من تحريكِ الاولِ التوصلُ الى النطقِ بالساكنِ الثاني وقد ثبتَ الكسرُ في أصلِ ذلكَ ، وهي الهمزاتُ التي يتوصلُ الى النطقِ بالساكنِ . قولهُ : « والذي حُرِّكَ بغيرهِ فلأمرٍ » يعني أنَّهُ لا يعدلُ عن الكسرِ إلاَّ بمعارضٍ[2] خاصٍ يقتضي غيرهُ جوازاً ووجوباً ، والجوازُ قد يكونُ على السواءِ ، وقد يكونُ الاصلُ أوْلى ، وقد يكونُ المعدولُ اليهِ أوْلى ، فالجوازُ على السواءِ أنْ يكونَ ما بعدَ الساكنِ الثاني ضمةً أصليةً لفظاً أو تقديراً

---

(1) كذا في ل ، س ، وفي بقية النسخ (الجريّة) .

(2) في ل : (العارض) ، وهو تحريف .

في نفسِ الكلمةِ التي الساكنُ فيها في « مثلِ : (وقَالَتِ أُخْرُجْ)[1] وقَالَتِ أُغْزِي »[2] ، وإنَّما قلنا ضمةً أصليةً إحترازاً من مثلِ إنْ أمْشُوا ، (وإنْ أمْرُؤٌ)[3] ، فإنَّها ليستْ أصليةً بدليلِ قولهم : امشِ بالكسرِ ، ومررتُ بامريءٍ بالكسرِ ، ورأيتُ امرءً بالفتحِ ، وإنَّما قلنا لفظاً وتقديراً ليشملَ بابَ « قَالَتِ أُخْرُجْ وقَالَتِ أُغْزِي » لئلا يتوهمَ أنَّ الشرطَ حصولُ الضمةِ لفظاً ، وإنَّما قلنا : في نفسِ الكلمةِ التي الساكنُ فيها ، إحترازاً من مثلِ « إنِ الْحُكْمُ »[4] فهذهِ ضمةٌ أصليةٌ بعدَ الساكنِ ولكنَّها من كلمةٍ أُخرى ، لأنَّ حرفَ التعريفِ كلمةٌ مستقلةٌ فالضمةُ من كلمةٍ أُخرى ، واذا كانتْ منفصلةً كانتْ غيرَ لازمةٍ ، ولذلكَ لم يعتدْ بها بخلافِ ما تقدَّمَ ، فمن كسرَ فعلى الاصلِ ومن ضمَّ فلكراهةِ الضمِّ بعدَ الكسرِ فعدلَ الى الضمِّ ، ولذلكَ وجبَ ضمُ الهمزةِ في مثلِ أُخْرُجْ أُقْتُلْ ، وإنَّما التزمَ بهِ ولم يلتزمْ ههنا لأنَّ الهمزةَ معَ الضمةِ في كلمةٍ واحدةٍ ، وليسَ ما ذكرناهُ معَ هذهِ الضمةِ في كلمةٍ واحدةٍ فلا يلزمُ من شدةِ الكراهةِ لهذا الاستثقالِ الذي تحققَ في كلمةٍ واحدةٍ شدتهُ في ما كانَ من كلمتينِ لكونِ ذلكَ غيرَ لازمٍ[5] وصلاً ولا قطعاً ، أمَّا الوصلُ فلأنَّهُ قد يتصلُ بغيرِ ساكنٍ . وأمَّا القطعُ فواضحٌ ، وأمَّا نحوُ أُخْرُجْ فلازمٌ عندَ الابتداءِ أبداً فلذلكَ كُرِهَ الكسرُ وعُدِلَ الى الضمِّ وجوباً ، وأمَّا الجوازُ فاختيرَ فيهِ العدولُ عن الاصلِ فكلُ

---

(1) سورة يوسف الآية : ٣١ . (وقَالَتِ اُخرُجْ عَلَيْهِنَّ) .
(2) انظر شرح الكافية ٢/٢٤٢ .
(3) سورة النساء الآية : ١٧٦ (إن امْرُؤٌ هَلَكَ) لَيْسَ لَهُ وَلَداً .
(4) سورة الانعام الآية : ٥٧ وتمام الآية (إنِ الحُكْمُ) إلاَّ لله يَقُصُّ الْحَقَّ .
(5) في ل : (عنده) .

واو هي ضميرٌ وقبلها فتحةٌ نحو اخْشَوُا القومَ ، وإنَّما أختيرَ ؛ لأنَّهُ لمَّا قُصِدَ الى تحريكه كانَ تحريكهُ بضمةِ الحرفِ الذي كانَ يليهِ أوْلى من حركةٍ أجنبيةٍ لِما في ذلكَ من مناسبتها والدلالةِ على المحذوفِ أيضاً وللفرقِ بينهما وبينَ واو[1] لَوْ كما قالَ ، وأمَّا موضعُ الجوازِ فالمختارُ الاصلُ فواوُ لَوْ لأنَّها ليستْ كواوِ الضميرِ فيما ذكرناهُ فبقى الكسرُ فيها على الاصلِ ، وأمَّا الضمُّ فيها فلتشبيهها بواوِ الضميرِ بعدَ تعليله بالعلةِ الاولى فلا يستقيمُ تشبيهها بهِ معَ تعليله بالعلةِ الثانيةِ ، لأنَّ فيهِ نفيها ، لأنَّهُ إنَّما ضَمَّ اخْشَوُا القومَ ليفصلَ بينهُ وبينَ واوِ لَوْ فكيفَ يستقيمُ أنْ يُقالَ ضُمَّتْ واوُ لَوْ تشبيهاً بها ؟ وفي ضمها انتفاءُ الفرقِ الموجبِ لضمِّ اخْشَوُا القومَ ، فصارَ في ضمنِ اثباتِ هذا الحكمِ انتفاءُ تلكَ العلةِ ، ومثالُ العدولِ عن الاصلِ على غيرِ المختارِ الفتحُ في مثلِ « مُرِيْبَنَ الذي » ، ومثالُ الجوازِ على الاستواءِ قولهم : « رُدَّ ورَدُّ[2] ورُدِّ بالحركاتِ الثلاث » في لغةِ بني تميم[3] . أمَّا الكسرُ فعلى الاصلِ ، وأمَّا الضمُّ فللاتباعِ ، وأمَّا الفتحُ فلطلبِ الخفةِ بعدَ كراهةِ الكسرِ ، وأمَّا الموضعُ الذي يلزمُ فيهِ العدولُ عن الاصلِ فبابَ رُدَّ اذا لقيهِ ضميرٌ بعدَهُ للغائبةِ ، فانَّهُ يجبُ فيهِ الفتحُ ، وإنَّما التزموا فيهِ الفتحُ لخفاءِ الهاءِ ، وكانَ الحرفُ الذي قبلها قد ولى الالفَ فقوي [١٥٦ ظ] أمرُ الفتحِ فلتُزِمَ لذلكَ ، واذا اتصلَ بهِ ضميرُ الغائبِ فالوجهُ ضمهُ لما ذُكِرَ من العلةِ إلاَّ أنَّهُ ليسَ في القوةِ كالالفِ لأنَّهُ لا يكونُ قبلَ الالفِ إلاَّ الفتحةُ ، وليستِ الواوُ مثلها في التزامِ الضمِّ . وأيضاً فانَّكَ اذا كسرتَ انكسرتِ الهاءُ فينقلبُ الواوُ ياءً

---

(١) (واو) : ساقطةٌ في ل ، ت .
(٢) في المفصل : (رد ولم يرد) ص ١٩٦ .
(٣) انظر الكتاب ١٥٨/٢ ، شرح الشافية ٢٤٣/٢ .

فزول ميتلزم الضم ، ولهذا المعنى جاز الكسر في لغة بني عقيل ولا يعرف الفتح إلاّ فيما أورده ثعلب[1] فإنّه قال شدُّه وشدَّه وشدِّه نجوّز الثلاثة في ذلك والظاهر أنّه وهم منه في تجويزه ذلك مع وجود الضمير ، وظنّ أنّ ما كان يجوز قبل اتصال الضمير باق بعد اتصاله فاذا لقي نحو رُدَّ ولَمْ يُرَدَّ ساكن آخر بعده ساغ الفتح والكسر ولا بُعد في الضم ، أمّا الكسر فعلى الاصل ويتقوى لأنّه اذا قُدِّر مفكوك الادغام كان الكسر لازماً ، واذا كان لازماً فالادغام إنّما جاء عليه ، وهو على ما كان فينبغي أنْ يبقى على حاله ، وأمّا الفتح فلأنّ الكلمة الاولى منفصلة فنطق بها على ما تقتضيه ثمّ جاء الساكن الثاني فبقيت على حالها في الفتح ، وهذا بعينه يجري في وجه الضم فلذلك قلنا : ولا بُعد في الضم ، ومما حركوه بحركة غير الكسر والتزموها قولهم مُذُ اليوم لأنّها حركتها الاصلية فكان تحريكها بها أوْلى ولما فيه من الاتباع ، وهذا يشير الى تقوية الضم في اخشَوُا القوم ، لأنّهم عدلوا عن أصل التقاء الساكنين الى حركة في التقدير تنبهاً عليها مع ما بين الواو والضم من المناسبة كما بين ضمّ الميم وضمّ الدال من المناسبة . قوله : « وليس في هَلُمّ إلاّ الفتح » فإنّما التزم الفتح فيها لأنّه اسم فعل موضوع على الفتح كَرُويد فلا وجه على ذلك لايراده في التقاء الساكنين ، وإنّما ورد في ذلك على تقدير أنْ يكون أصله هَل أو مم أو هَا ألمْ على القولين المتقدمين في فعل هَلُمّ فحينئذ يكون من باب التقاء الساكنين ، واذا قدّر كذلك علّل التزام الفتح لأنّه مركب والتركيب يناسب من التخفيف أكثر من المفرد وأيضاً فلتشبيهه بخمسة عشر .

(١) قال ابن الحاجب : وغلط ثعلب في جواز الفتح ، شرح الشافية، المتن ٢/٢٤٣ .

(فصل) قوله : ولقد جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قالَ دَأَبَّة وشَأَبَّة الى آخره •

قالَ الشيخُ : يعني أنَّهُ لم يغتفرْ أمرهما مع وقوعهما على حدّهما حتّى فرَّ عنهما لما أمكنَ قلبُ الالف همزةً • قولهُ : { ولاَ الضَّأَلِّينَ }[1] ، وكذلكَ اذا وقعتْ على باب « انْقَرْ » بحركة الحرف الموقوف عليه ، وكلُّ ذلكَ فرارٌ من التقاء الساكنين ، ولمْ يفعلْ ذلكَ فيما منعَ منهُ مانعٌ ، فلم تُغيَّر الواوُ والياءُ في مثل تَأمُرونِّي وخُوَيْصَّة لتعذُّر التغيير لبُعد الهمزة منهما ، ولا فُعل ذلكَ في مثل رأيتُ النَّقَرَ إلاّ على شذوذ لما تقدَّمَ من علته في موضعه •

(فصل) قوله : وكسروا نونَ مِنْ عندَ ملاقاتها لكلّ ساكن الى آخره •

قالَ الشيخُ : هذا الحكمُ المذكورُ في هذا الفصل هو من أحكام الفصل الذي قبلَ ما قبلهُ وهو قولهُ : « والاصلُ فيما حُرِّكَ منهما وليسَ لتأخيره عنهُ معنى ، فالاصلُ أنْ تُحرَّكَ نونٌ مِنْ بالكسر على ما تقدَّمَ[2] من[3] أصل التقاء الساكنين إلاّ أنَّهم التزموا مع لام التعريف الفتح على اللغة الفصيحة لكثرة[4] وقوعها معها مع لزوم الكسرة قبلها فطلبوا تخفيفهُ لذلكَ والتزموهُ فقالوا : مِنَ الرَّجُل وبقوا فيما عداهُ على الاصل ، « وأمَّا نونُ عَنْ » فقياسها

---

(١) سورة الفاتحة الآية : ٧ •
(٢) في ل : (تقررَ) •
(٣) في ر : (من أصل) •
(٤) في ل ، الاصل : (دخول) •

أيضاً الكسرُ الذي التزموه في الأفصحِ ، وهي إنْ كثرتْ[1] معَ اللامِ إلاَّ أنَّها لم تكرْ كثرةَ « مِنْ » ، وليس قبلَ نونها كسرةٌ فافترقا لذلكَ . وأمَّا ما حكُيَ « عَنُ الرَّجُلِ بالضمِّ » فلُغَةٌ ليستْ بجيدةٍ[2] ، ووجهها من حيثُ الجملةُ أنَّهم شبَّهوها بحرفِ العلةِ لمَّا انفتحَ ما قبلها كما شبَّهوها لمَّا انكسرَ ما قبلها بحرفِ العلةِ فقالوا : بِلْعَنْبَرِ كما قالوا : خُذُوا العَنْبَرَ وكذلكَ قالوا عَنْ الرجلِ كما قالوا اخْشَوُا القومَ .

ومن أصنافِ المشتركِ حكمُ أوائلِ الكَلِمِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : تشتركُ فيهِ الأضربُ الثلاثةُ وهي في الأمرِ العامِ على الحركةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : الظاهرُ أنَّهُ حكمُ أوائلِ الكَلِمِ وإلاَّ فعِلْمُ أوائلِ الكَلِمِ ليسَ من المشتركِ لأنَّ المشتركَ عبارةٌ عن الاحكامِ التي يشتركُ فيها اثنانِ أو ثلاثةٌ وليسَ العلمُ كذلكَ ، ولو صحَّ أنْ يقالَ العلمُ مشتركٌ فيه ههنا لصحَّ أنْ يُعَبَّرَ عن جميعِ الابوابِ بالعلمِ ، وليسَ هذا[3] هو المقصودُ ، وإنَّما المقصودُ ما يكونُ الاشتراكُ فيهِ حقيقةً كما بيَّناهُ في أولهِ كالامالةِ والوقفِ . وأحكامَ أوائلِ الكَلِمِ تحركٌ وسكونٌ واشتركَ في ذلكَ الاسمُ والفعلُ والحرفُ . ثمَّ ذكرَ أنَّ الاصلَ التحركَ لأنَّ كلَّ كلمةٍ تقدَّر منفصلةً فقياسها أنْ توضعَ متحركةُ الاول لئلا يتعذرَ النطقَ أو يثقلَ ، فثبتَ [١٥٧ و] أنَّ الاصلَ الحركةُ .

---

(١) في ر : (كسرتْ) ، وهو تحريف .
(٢) شرح الشافية ٢/٢٤٦ .
(٣) (هذا) : ساقطة في ل .

قولهُ : وقد جاءَ منها ما هو على السكونِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : الكلماتُ التي أوائلها ساكنٌ تكونُ في الاسماءِ والافعالِ والحروفِ ، أما الاسماء فعلى قسمين : سماعي وقياسي ، فالسماعي ألفاظٌ محفوظةٌ وهي ما ذكرها والقياسي مصادرُ الافعالِ التي بعدَ ألفاتها اذا ابتُديءَ بها أربعةُ أحرفٍ فصاعداً كقولكَ الانطلاقُ وشبهُه ، وإنَّما قالَ بعدَ ألفاتها اذا ابتُديءَ بها أربعةُ أحرفٍ ، ولمْ يقلْ مصادرُ الافعالِ التي على أكثرِ من أربعةِ أحرفٍ لأنَّهُ في حصرِ ما أولهُ ساكنٌ من المصادرِ ، فلو قالَ ذلكَ لوجبَ أنْ يكونَ قد حكمَ على نحو تَدَحْرَجَ وتَنَاظَرَ (ونحوها ، بأنَّ أوائلَ مصادرها ساكنةٌ وليسَ بمستقيمٍ لأنَّكَ تقولُ في مصدرهِ : تَدَحْرُج وتَنَاظُرَ)[1] ، فوجبَ أنْ تتعرضَ لالفاتِ الافعالِ لتخرجَ عنهُ مثلَ ذلكَ ، ولا يردُ على ذلكَ إلاَّ مثلُ قولهم : أهْرَاقَ واسْطاعَ فانَّ بعدَ ألفاتها اذا ابتُديءَ بها أربعةُ أحرفٍ وليسَ أول مصادرها ساكناً • وجوابهُ أنَّ ذلكَ شاذٌ فلم يعتدَّ بهِ فيما نحنُ فيهِ • والوجهُ أنْ تقولَ أصلهُ أراقَ ، وأطاعَ وعندَ ذلكَ لا يبقى بعدَ ألفه أربعةُ أحرفٍ • والآخرُ أنَّ هذه زيادةَ على غيرِ قياسٍ فلا يعتدُّ بها فكأنَّكَ قلتَ : أراقَ وأطاعَ وليسَ بعدَ الالفِ إلاَّ ثلاثةُ أحرفٍ ، وسيأتي ذكرُ ذلكَ في صنفِ زيادة الحروفِ • وأمَّا الفعلُ فكلُّ ما جاءَ[2] فيهِ من سكونِ الاولِ جارٍ على قياسٍ وهو قسمانِ : أحدهما أفعالُ المصادرِ الي ذكرناها ماضيةً وأمراً وهو كلُّ ما كانَ بعدَ ألفه اذا ابتُديءَ به أربعةُ أحرفٍ ماضياً وأمراً ، ويردُ على المصنف لكونه لم يقيدْ بالماضي والأمرِ ولم يحترزْ بذلكَ عن المضارعِ أنْ يُقالَ اذا قلتَ : أنْطَلِقُ وأسْتَخْرِجُ فهذا فعلٌ بعد ألفهِ اذا ابتُديءَ بها

(١) ما بينَ القوسينِ : ساقطةٌ في ر •

(٢) في الاصل ، ت ، و : (جاءتْ) وهو تحريف •

أربعةُ أحرفٍ فصاعداً وليسَ أولهُ ساكناً فلا يستقيمُ ذلكَ[1] في الفعلِ وإنْ استقامَ في المصدرِ لأنَّ المصدرَ جارٍ في الجميعِ على ما ذُكِرَ وإنَّما جاءتْ هذه المخالفةُ في الفعلِ ، فإنْ أُجيبَ عن ذلكَ بأنّا قصدنا الى أنْ تكونَ الالفُ المذكورةُ [فتصيرُ][2] همزةَ وصلٍ جيءَ بها للنطقِ بالساكنِ لم يستقم التعريفُ بذلكَ لأنَّهُ يؤدي الى الدورِ ، وذلكَ لأنَّهُ لا يُعرَفُ أنَّ المجتلبَ همزةُ وصلٍ إلاَّ بعدَ أنْ يُعرَفَ كونُ الاولِ ساكناً ولا يُعرَفُ كونهُ ساكناً إلاّ بعدَ أنْ يُعرَفَ أنَّها همزةُ وصلٍ • فالأَوْلى أنْ يُقالَ في الفعلِ مما ليسَ بمضارعٍ فيندفعُ هذا السؤالُ ويرتفعُ اللبسُ •

والقسمُ الثاني من الافعالِ صيغُ الأمرِ من الثلاثي غيرِ المزيدِ فيه مثلُ اضْربَ واذْهَبَ ولا يردُ على ذلكَ نحــو قِ وخَفْ فإنَّ أصلهُ السكونُ وإنْ قَصَدَ قصدٌ الى الاحترازِ عنهُ أمكنهُ أنْ يقولَ مما لم يعتلَّ مضارعه من المعتّ الفاءِ والعينِ فيخرجُ بابُ قِ وخَفْ ولا يخرجُ نحو ايْجَلْ لأنَّا قلنا : مما لم يعتلْ مضارعهُ ، وهذا لــم يعتلْ مضارعهُ فهو داخلٌ في الاولِ ، فإنْ خِيفَ مــن ورودِ رَهْ وقُصِدَ الى الاحترازِ منهُ أيضاً لكونهِ صيغةَ أمرٍ من الثلاثي وليسَ ساكنَ الاولِ زيدَ الاحترازُ عنهُ بخصوصيتهِ لأنَّــهُ لا أخَ لــهُ يشاركهُ فيقصدُ الى تغييرٍ عامٍ وإنَّما ذلكَ مختصٌ بالأمرِ مــن ترى خاصةً ، ألا ترى الى أخواتهِ نحو شئي ونائي لم يُفعَلْ بها هذا الفعل بَلْ جرتْ كما جرى بابُ سَعَى فيُقالُ في الامرِ إنساءَ إشاءَ كمــا يُقالَ إسْعَ فعُلِمَ أنَّ ذلكَ مُختصٌ بلفظِ يَرى والامرِ منــهُ ، وأمَّا الحرفُ فلم يأتِ فيهِ ما أولهُ ساكنٌ إلاَّ لامُ التعريفِ وحدهــا والميمُ فرعٌ عليها وهذا على مذهبِ سيبويه ؛ لأنَّ مذهبهُ أنَّ الــلامَ

(١) في س : (كلامهُ) ، ولا يتفق معه الكلام •
(٢) (فتصيرُ) : زيادة من ر •

وحدها للتعريف ، وأمَّا الخليل فمذهبه أنَّ حرف التعريف ال[1] فعلى مذهبه ليس في الحروف ما أوله ساكن ؛ لأنَّ أول هذه الهمزة ، وهي متحركة بالفتح ، وإنَّما استمرَّ بها التخفيف للكثرة ، وتخفيفها للكثرة لا يجعل اللام أولاً ، فثبت أنَّ ذلك إنَّما يجري على قول سيبويه دون الخليل . قوله : « فاذا وقعت هذه الاوائل في الدرج نُطق بها ساكنة » لأنَّه إنْ كان[2] قبلها متحرك فلا اشكال ، وإنْ كان قبلها ساكن حُرِّك الاول وحُذف فيصير أيضاً ما قبلها متحرِّك فنُطق بها على حالها ساكنة فأمَّا اذا وقعت في موضع الابتداء فلا يمكن الابتداء بالساكن أو يعسر توصلوا الى الابتداء بالساكن بأنْ زادوا همزة متحركة ليمكن النطق بالساكن ، كقولك في الابتداء اسم : إسْتَغْفَارْ إسْتَخْرَاجْ إسْتَخْرِجْ إضْرِبْ الرَّجُلَ .

(فصل) قوله : وتُسمَّى هذه الهمزات همزات الوصل .

قال الشيخ : لأنَّها يوصل بها الى النطق بالساكن ، لا أنَّها سُمِّيتْ بهمزات الوصل ؛ لأنَّها [١٥٧ ظ] تُحذف في الوصل لأنَّها حينئذ مفقودة ، فكيف تُضاف مثبتةً الى شيء يجب عنده فقدانها ؟ وهي بتسميتها بالعكس من ذلك أوْلى .

قوله : وحكمها أنْ تكونَ مكسورةً الى آخره .

---

(١) انظر شرح الاشموني ١/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) (كانَ) : ساقطة في ر .

قولَ الشيخُ : لأنّهُ)[1] قد ثبتَ إنّما يتوصلُ بهِ الى النطقِ بها عندَ الوصلِ اذا كانَ قبلها ساكنٌ حركتهُ هي كسرةٌ فجُعِلَتْ حركةُ الهمزةِ أيضاً تنبيهاً لها بذلكَ لعروضها أصلاً ، أو تقولُ يُقدَّرُ اجتلابها عريةً عن الحركاتِ فيجبُ أنْ تكونَ مكسورةً لما تقدَّمَ من أنَّ أصلَ التقاءِ الساكنينِ الكسرُ ، فإنْ عُدِلَ عن الكسرِ الى غيره لعارضٍ فلابدَّ من بيانه ، وهو موضعانِ : أحدهما ما وقعَ بعدَ سكونه ضمّةٌ أصليةٌ لفظاً وتقديراً ، كقولكَ : أُغْزُوا وأُغزي ولا تقولُ : أُبْنُوا بالضمِّ بَلْ تقولُ : اِبْنُوا بالكسرِ ، لأنَّ الضمّةَ ههنا ليستْ أصليةً ، ألا ترى أنّهُ من قولكَ : بَنَى يَبْني ، واذا قلتَ : أُغزي ضممتُ لأنَّ بعدَ السكونِ ضمةً أصليةً تقديراً ؛ لأنَّ أصلَهُ غَزَا يَغْزُو وأصلُ أُغزي أُغْزُوِي وإنّما جاءتِ الكسرةُ من قبلِ الاعلالِ لا من أصلِ البنيةِ ويجبُ الضمُّ فيما ذكرناهُ ، ولا يجوزُ البقاءُ على الاصلِ ، فلا تكونُ همزةُ أُقْتُلْ أُخْرُجْ إلاَّ مضمومةً بخلافِ نحو قولكَ : إنْ أُغزُوا ، وقالَتِ أُخْرُجْ على ما تقدَّمَ ، الحركةَ التي في بابِ قالَتِ أُخْرُجْ من كلمةٍ أخرى ، والحركةُ التي في بابِ أُقْتُلْ وأُخْرُجْ من كلمةٍ واحدةٍ فلمّا كانتِ الهمزةُ من جملةِ الكلمةِ ههنا قَوِيَ أمرُ الضمِّ فيه ؛ لأنَّ العدولَ عن الكسرِ في نحو قالَتِ أُخْرُجْ إنّما كانَ كراهيةَ الضمِّ بعدَ الكسرِ وكذلكَ في قولهم : أُقْتُلْ ، وكراهةُ الضمِّ بعدَ الكسرِ فيما كانَ من كلمةٍ أشدُّ فيما كانَ من كلمتينِ ، وهو في كلمتينِ أسهلُ فلذلكَ جاءَ الأمرانِ في بابِ قالَتِ أُخْرُجْ والتُزِمَ العدولُ عن الاصلِ في بابِ أُقْتُلْ وأُخْرُجْ لما ذكرناهُ . والموضعُ الثاني همزةُ لامِ التعريفِ على مذهبِ سيبويه فإنّها همزةُ وصلٍ اجتُلِبتْ للنطقِ بالساكنِ ولكنّها التُزِمَ فيها الفتحُ على ما تقدَّمَ .

---

(1) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(فصل) قوله : وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب الى آخره •

قال الشيخ : لأنه إنما جيء بها في الابتداء لما ذكرناه من الحاجة اليها فعلم أنه لم يوت بها إلا لذلك ، فإذا أتي بها في غيره كان خروجاً عن كلامهم قطعاً وما خرج عن كلامهم فهو لحن ، وأما كونه لحناً فاحشاً فلأنه اذا غيرت حركة حكم بأنها لحن فاذا زيد حرف[1] وحركة ليست من كلامهم كان أفحش ، إلا أنهم أبدلوا عن هذه الهمزة ألفاً في باب آلحسن عندك ؟ وآيمن الله يمينك ؟ ، وقد تقدمت علة ذلك وهو مما التزموه فراراً من ذلك الالباس المتقدم ذكره •

(فصل) قوله : وأما إسكانهم أول هو وهي الى آخره •

قال الشيخ : أورد هذا الفصل معترضاً به لأن أول الكلمة من قولك : وهو ولهو وفهو وفهي[2] ، وهي[3] ، الهاء وهي ساكنة كسكون قولك : واسمك واستخراجك ، فلم لا تعد مما أوله ساكن ؟ ولم تعد • وأجاب عن ذلك بأن هو وهي ولام الأمر أوائلها متحركة بدليل قولك : هو فعل كذا هي فعلت كذا : { لينفق ذو سعة من سعته }[4] ، ثم بين سبب الاسكان فيه لتنتفي شبهة ذلك أنه لما اتصل بها هذه الحروف وتنزلت معها كالجزء نزل قولك : وهو منزلة قولك عضد ، وقولك : وهي أولى من قولك : ولينفق منزلة

(١) (حرف) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ل ، س •

(٢) (وفي) : ساقطة من ر •

(٣) (وهي) : ساقطة من و ، ت ، ب ، س •

(٤) سورة الطلاق الآية : ٧ •

قولكَ : كَتْفٌ ، وقد ثبتَ تخفيفُ نحو ذلكَ الاسكانِ فأُجريَ هذا مجراهُ فسُكِّنَ تخفيفاً عارضاً فثبتَ أنَّ أصلها الحركةُ وأنَّ السكونَ عارضٌ • وأمَّا إسكانهم ثمَّ هْوَ ، وإنْ كانتْ ثمَّ ليستْ كالواوِ والفاءِ في تنزلها منزلةَ الجزءِ لاستقلالها فلحملها على أُختيها تشبيهاً بهما ولذلكَ كانَ الاسكانُ في وَهْوَ وَهْيَ ولْيُنْفِقْ أكثرُ منهُ في ثمَّ هْوَ وثمَّ هْيَ وثمَّ لْيُنْفِقْ ، وضعفَ في نحو : { أنْ يُمِلَّ هْوَ }(1) لأنَّهُ لم يتصلْ بما هو كالجزءِ ولا بما أشبهَ ما هو كالجزءِ ، فلذلكَ كانَ ذلكَ الوجهُ ضعيفاً ، وهو مروي عن قالون •

ومن أصنافِ اشترك زيادةُ الحروفِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يشتركُ فيهِ الاسمُ والفعلُ والحروفُ الزوائدُ هي التي يشملها قولكَ : اليومَ تنساهُ أو أتاهُ سليمانِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : ولا مدخلُ للحرفِ في مثلِ ذلكَ اذا لم يثبتْ تصرفهم في الحرفِ بالاشتقاقِ كتصرفهم في الاسمِ والفعلِ ، وأمرُ الزيادةِ راجعٌ الى معنى الاشتقاقِ ، ولأنَّ معنى الزائدِ هو الذي يسقطُ في تصاريفِ الكلمةِ تحقيقاً أو تقديراً ، والحرفُ لا مدخلَ لهُ في ذلك إذْ لم يتصرفْ فيهِ تصرفهم في الاسمِ والفعلِ ، وأمَّا الاسماءُ الجامدةُ فأنَّهم حكموا فيها بالزائدِ والاصلي على معنى أنَّها [١٥٨ و] لو تصرَّفَ فيها لكانَ قياسها أنْ يكونَ كذلكَ حملاً على نظائرها ، وأمَّا الاسماءُ الاعجميةُ والمعربةُ فأكثرهم أيضاً يحكمُ عليها بالاصلي والزائدِ على معنى أنَّها لو كانتْ من كلامهم تقديراً لكانَ قياسها أنْ يكونَ

(1) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ • قرأ باسكان الهاء قالون وابو جعفر بخلاف عنهما ، اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ ، تقريب النشر ص ٩٩ ، سراج القارى ص٤١٩ •

كذلكَ كما قلناهُ في الجوامدِ • ومنهم من لا يتعرض لوزنــهِ والحكمِ عليهِ بزيادةٍ في البعضِ وأصلٍ في البعضِ فيقولُ إنّما ثبتَ ذلكَ فــي كلامهم ، فأمّا ما عرّبوهُ فلم يثبتْ ذلكَ فيــهِ • والحروفُ الزوائدُ هي ما ذكرهُ ، وقد ظنَّ بعضُ الناسِ أنَّ حصرهــا في أتاهُ سليمان ليسَ بمستقيمٍ من حيثُ إنّهُ سقطَ منها الواوُ • وأُجيبَ بأنَّ المرادَ أتاهو سليمان بوصلِ الهاءِ بواوٍ وعندَ ذلكَ يحصلُ الواوُ •

قولهُ : ومعنى كونها زوائدَ أنَّ كلَّ حرفٍ وقعَ زائداً فإنّــهُ منها لا أنّها أبداً تقعُ زوائدُ •

قالَ الشيخُ : أرادَ بحروفِ الزوائدِ ما ذكرهُ من أنَّ الزائــدَ لا يخرجُ عنها لا أنّها تكونُ أبداً زوائدَ ، لأنّهُ قد تكونُ الكلمةُ منها وكلهــا أُصولٌ كقولــكَ : سَلِمَ ونَمْلٌ وهَمْلٌ وأشباهُ ذالكَ ، وأرادَ أيضاً الزيادةَ غيرَ المكررةِ ، لأنّهُ قد تقدَّمَ أنَّ تلكَ تجــري في الحروفِ كلها فعُلِمَ أنّهُ لا اختصاصَ لها فاذا خصصَ ههنا عُلِمَ أنّهُ أرادَ غيرَ ذلكَ • قولهُ : « ولقد أسلفتُ في قسْــمي الاســـماءِ والافعالِ » لأنّهُ لمّا ذكرَ الابنيةَ ورتبها على مواضعِ الزيادةِ عُلِمتْ مواضع الزيادة وما يقعُ زائداً ، وهو كلامٌ يتعلقُ بالزيادةِ ضمناً ولكنّهُ لم يستغنِ عنهُ لأنَّ غرضهُ أنْ تعرفَ القوانينَ التي تحكمُ بها الشيءَ زائداً ، ولم يتعرضْ لذلكَ ، ثمَّ فالغرضُ الذي ذكرَ ههنا باعتبارهِ غير الغرضِ الذي[1] ذكرها ثمَّ باعتبارهِ • ثمَّ شرعَ فيها واحداً واحداً •

(فصل) قولهُ : الهمزةُ يحكمُ بزيادتها اذا وقعتْ أولاً وبعدهــا ثلاثةُ أحرفٍ أُصولٍ •

---

(١) (الذي) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

قالَ الشيخُ : قلتَ أمَّا اذا وقعتْ أولاً وبعدها ثلاثـــةُ أحرفٍ أُصولٍ فانْ عُلِمَ ذلكَ بالاشتقاقِ فلا إشكالَ وهو كثيرٌ ، وإنْ لـمْ يُعلَمْ بالاشتقاقِ فانْ ثبتَ أنَّ الثلاثةَ أُصولٌ زالَ الاشكالُ أيضـاً لأنَّهُ قد ثبتَ مثلهُ كثيراً فكانَ حملهُ على الاكثرِ أوْلى وإنْ يتحقق أنَّها أُصولٌ لم يخلُ إمَّا أنْ يقومَ دليلٌ على زيادةِ بعضها أو لا فانْ قامَ فلا إشكالَ في الحكمِ بأصالتها لتعذُّرِ الزيادةِ كمـا ذكـرهْ في « إمْعة [١] وإمَّرة [٢] » وإلاَّ حكمَ بزيادتها وما ذكرهُ في « أوْلَقٍ » في أنَّهُ يحتَملُ الامرينِ غيرَ مستقيمٍ في التحقيقِ لأنَّهُ لم يخـلُ إمَّا أنْ يقومَ دليـلٌ على زيادةِ الواوِ أو لا فانْ قامَ دليلٌ علـى زيادتها ثبتَ أنَّ الهمزةَ أصليةٌ ، وإنْ لم يقمْ ثبتَ أنَّ الهمزةَ زائدةٌ وكانَ الحكمُ بزيادتها أوْلى من الواوِ نظراً الى الاكثرِ في كلامهم لأنَّ أفْعَلَ أكثر من فَوْعَلَ ، واذا لم يقمْ دليلٌ فجعلهُ من بابِ الاكثـرِ في كلامهم أوْلى ، فاذا حُكمَ بأنَّ أرنباً أفْعَلَ لا فَعْلَلَ ليكونَ من بابِ الاكثرِ معَ كثرةِ فَعْلَلَ كان حملَ هـذا على أنَّـهُ أفْعَلَ أوْلى ، وما توهمَ من معارضةِ الدليـلِ على أنَّ الواوَ في « أوْلَقٍ » زائدةٌ وهمٌ ذكرهُ صاحبُ[٣] الصحاحِ ووهمَ فيهِ ، وذلكَ لأنَّهُ قالَ

(١) إمعة : الامعة : هو العاجزُ الذي لا رأي له ، وإنّما ينظرُ الى غيرهِ ، ويروى عن الامام علي (عليه السلام) قال : الامعـة الذي يقول من يذهب حتى أذهبُ معـه ، اللسـان (معـع) ٢١٧/١٠ ، اساس البلاغة ١٢/١ ، المنصف ١٨/٣ ، شـرح الشافية ٣٩٧/٢ ، اللسان (معع) ٢١٧/١٠ .

(٢) إمَّرة : رجل أمَّرة أو أمَّارة سـتأمر كل واحـدٍ في أمره ، والأمِرة بالكسرِ الامارة . اللسان (امر) ٩١/٥ .

(٣) هو اسماعيل بن حماد الجوهري قرأ العربية على الفارسي والسيرافي سافر الى الحجاز وشافه باللغة العرب العاربة ، أخذ عنه الشيخ أبو اسحاق الوراق ، صنف مصنفـاً في العـروض ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة توفي سنة ٣٩٨ ، ٤٠٠هـ انباه الرواة ١٩٤/١ ، بغية الوعاة ٤٤٦/١ .

وأولَق (١) أفعَل لأنَّه يُقال أُلِقَ فذكرَ دليلاً على أنَّ الهمزةَ زائدةٌ والواوُ أصليةٌ وهو دليلٌ على العكسِ لأنَّه اذا ثبتَ (٢) أُلِقَ فهو مألوقٌ كانت الهمزةُ أصليةٌ فاءً من الفعلِ فعُلِمَ أنَّ الهمزةَ في أُلِقَ أيضاً فاءٌ من الفعلِ فيجبُ أنْ يكونَ وزنهُ فَوعَلاً • ثمَّ ذكرَ بعدَ ذلكَ أنَّه يكونُ فَوعَلاً لأنَّه يُقالُ مؤولِق ، وهذا أيضاً دليلٌ ثانٍ بأنَّ الهمزةَ أصليةٌ إلاَّ أنَّ الدليلَ الاول الذي جعله لعكسِ مدلوله أظهرُ في الدلالةِ لانتفاءِ الاحتمالِ عنهُ • لأنَّ مؤولقاً يُحتَملُ أنْ يُقدَّرَ مُؤَفْعَل فتكونُ الهمزةُ زائدةً ، واذا علمتَ أنَّ الواوَ في أُولَقٍ زائدةٌ وجبَ أنْ تكونَ الهمزةُ أصليةً ؛ لأنَّها لم تقعْ مع ثلاثةٍ فاو جُعِلَتْ زائدةً لأدَّى الى أنْ تكونَ الاصولُ حرفينِ ولم يثبتْ ذلكَ • وأمَّا الدليلُ على أنَّ احدى الميمينِ في « إمَّعةٍ وإمَّرةٍ » زائدةٌ أنَّها لو كانتْ أصليةً لأدَّى الى أنْ تكونَ الفاءُ والعينُ من جنسٍ واحدٍ وهو نادرٌ من كلامهم فكانَ العدولُ عنهُ أولى ، فتقديرُ وقوعِ الهمزةِ أصلاً أكثرُ من تقديرِ الفاءِ والعينِ من جنسٍ واحدٍ فحملهُ على الأكثرِ أولى واو قيلَ في إمَّرةٍ (أنَّ الهمزةَ أصليةٌ بدليلِ الاشتقاقِ لأنَّ المعنى أنَّه يأتمرُ بأمرِ كلِّ أحدٍ لم يكنْ بعيداً وكانَ أقوى من الاستدلالِ) (٣) بغيرهِ لأنَّه هو الاصلُ في الحكمِ بالزيادةِ واذا وُجِدَ لم يُعارضْ [١٥٨ ظ] بغيرهِ لكونها إنَّما يُصارُ اليها عندَ فقدانهِ ، فأمَّا اذا وقعتْ على غيرِ الصفةِ التي ذكرها فالحكمُ

---

(١) قال الجوهري : الاولق : شبه الجنون وهو أَفْعَل لأنَّهم قالوا : أَلِقَ فهو مألوق على مفعولٍ أو يقال مؤولق مثل فعولق ، فانْ جعلته من هذا فهو فوعل • الصحاح (ولق) ١٥٦٨/٤ ، المنصف ١٧/٣ •

(٢) في و : (قيلَ) ، وما اثبتناه ارجح •

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر •

عليها بالاصالة لأنَّهُ لم تثبتْ كثرةً في زيادتها فيُحمَلُ عليها ، واذا لم يُحكَمْ بزيادتها كمــا ذكرهُ فيما استثناهُ مــن قولهم : « شَمْأَل[1] ونئْدُل[2] » الى آخرها . أمَّا شَمْأل فلقولهم شملت الريحُ ، وذلك دليلٌ واضحٌ على كونها زائدةً ، وأمَّا نئْدُل فمن الندل من قولكَ : ندلتُ الشيء اذا أخذتهُ بسرعةٍ وأمّــا « جرائض »[3] فلأنَّهــم قالوا : جِرْواض وجِرْياض في معناهُ وهو الضخمُ فعُلِمَ أنَّ الهمزةَ ليستْ مــن أبنيــةِ الكلمــةِ فوجبَ أنْ يُحكَمَ بزيادتها . وأمَّا « ضَهْيَأة »[4] فلأنَّهم لمَّا قالوا : امرأةٌ ضَهْيَا فعُـلِمَ أنَّ الهمزةَ زائدةٌ لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ مثلُ ذلكَ أصلاً ، فاذا علِمَ أنَّ الهمزةَ زائدةٌ في ضهياءِ وجبَ الحكمُ بزيادتها في ضهيأة .

(فصل) قولهُ : والالفُ لا تُزادُ أولاً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : كونها لا تُزادُ أولاً واضحٌ في التعليلِ لتعــذُّرِ الابتداءِ بها ، وأمَّا اذا وقعتْ غيرَ أول معَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً لــم تكنْ زائدةً لأنَّــهُ كثرَ زيادتها حتَّى صــارَ ذلــكَ من[5] كلامهم

---

(1) شَمْأل : من شملت الريح الماءُ اي بردَّتهُ ، والشَمْأل : الشمال . أساس البلاغة ١/٢٦٧ ، المنصف ٣/٢٤ .

(2) نِئْدل : من الندلِ وهو الأخذُ بسرعةٍ أو النقل بسرعة أو الداهية . اساس البلاغة ٢/٢٤٣ ، شرح الشافية ٢/٣٣٣ ، اللسان (نأدل) ١٤/١٦٢ .

(3) جُرائِضُ : من جَرَضَ أي غصَّ بريقه ، أو العظيم البطنِ من الابلِ ، اساس البلاغة ١/٦٣ ، شرح الكافية ٢/٣٣٩ .

(4) ضَهْيَاء : المرأة التي لا تحيضُ ، وسُمّيت ضهيا لأنَّها ضاهت الرجالَ ، وكذلك الارض التي لا نبتَ فيها . أساس البلاغة ٢/٣٢ ، شرح الشافية ٢/٣٣٩ .

(5) (من) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كالمعلوم ، ولذلكَ حُكِمَ بأنّها لا تكونُ أصلاً إلاّ وهي منقلبةٌ عن واوٍ أو ياء ، وإنّما لم يثبتوها أصلاً لأنّ الاصولَ في الابنيةِ قابلةٌ للحركاتِ فكرهوا أنْ يضعوا منها ما لا يقبلُ الحركةَ البتّةَ فرفضوهُ بخلافِ غيرهِ ولذلكَ لم يوقعوها أيضاً للالحاقِ لأنّهم اذا ألحقوا فقد قصدوا اجراءَ البنيةِ بهِ مجرى الاصلي فكرهوا أنْ يضعوا للالحاقِ ما لا يكونُ أصلاً فلذلكَ أيضاً لم يقعْ للالحاقِ • وقولهُ : « ولا تقعُ للالحاقِ إلاّ آخراً » فيهِ تجوّزٌ لأنّها عندَ المحققينَ إنّما لحقتْ ياءً فتحركتْ وانفتحَ ما قبلها فقُلبت ألفاً إلاّ أنّ الحاقها في الموضعِ الذي تُقلَبُ فيه[1] ألفاً مخصوصٌ أيضاً بأنْ تكونَ آخراً لأنّها لو أُلحقَتْ في غيرِ الآخرِ لم تخلُ إمّا أنْ تلحقَ متحركةً مفتوحاً ما قبلها أو غيرِ ذلكَ ، فانْ أُلحقتْ على الاولِ انقلبتِ ألفاً فيزولُ وجهُ الالحاقِ لفواتِ الحركةِ فيها فيفوتُ المعنى الذي مِنْ أجلهِ أُلحقَتْ ، وإنْ أُلحقَتْ على الثاني وجبَ أنْ تبقى فيهِ على حالها فلا يكونُ ألفاً • فانْ قلتَ : فَلِمَ لا يجيءُ ذلكَ في الحاقها آخراً عن الياءِ ؟ فيُقالُ فيهما آخراً ما قيلَ فيها غيرُ آخرٍ • قلتُ : حركةُ الآخرِ حركةٌ عارضةٌ غيرُ معتدٍّ بها في الزنةِ فلا يلزمُ من صحةِ الحاقها في الموضعِ الذي لا يخلُّ بمعنى الالحاقِ صحةُ الحاقها في الموضعِ الذي أخلَّ بمعنى الالحاقِ •

قولهُ : وهي في قَبَعْثَرَى كنحو ألفِ كتابِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يريدُ أنّها زيادةٌ محضةٌ ليستْ للالحاقِ ، كما أنّ ألفَ كتابِ ليستْ كذلكَ لأنّ شرطَ الالحاقِ بأصلٍ أنْ يكونَ الفرعُ بالحرفِ الزائدِ لغرضِ الأتيانِ بهِ على زنةِ الاصلِ وليسَ في الاصولِ سداسي فكونُ قَبَعْثَرَى بألفهِ ملحقاً بهِ ، ولو كانَ ثمَّ

(١) (فيهِ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

أصل لحكم بكونه [1] للالحاق إذ لا مانع سوى ما ذكرناه فتعذر لذلك ، وهذا معنى قوله : « لا ناقها على الغاية » معناه لكونها زائدة على نهاية ما بنيت عليه الاصول ، لأن نهاية الاصول خمسة والالف في قبعثرى أنافت عليها ، فعلم أنها لغير الالحاق ، وأما كونها زائدة فواضح .

(فصل) قوله : والياء اذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة أينما وقعت الى آخره .

قال الشيخ : لأنه كثر زيادتها مع ثلاثة أحرف حتى حكم عليها بالزيادة وإن لم يثبت الاشتقاق ولا مانع فإن قام مانع يمنع من زيادتها حكم بالاصالة على نحو ما تقدم في الهمزة ، ولذلك حكم بالاصالة في « يأجج [2] ومريم ومدين وصيصية [3] وقوقيت [4] » أما يأجج فلأنه لو كانت زائدة لوجب أن يكون ما بعدها أصولا ولو كانت أصولا لوجب إدغام الجيم في اللام كما في يعض ويضل فلما لم يدغم دل على أن الثانية للالحاق ، واذا وجب أن يكون كذلك وجب أن تكون الياء فيه أصلية وإلا أدى الى أن تكون الاصول حرفين ، وهو مطرح .

وأما مريم فانما يحكم بأصالة الياء فيه [5] لأنها لو كانت زائدة

---

(1) في ت : (الكان) ، وهو تحريف .
(2) يأجج : اسم موضع معروف ، السان (أجج) ٣/٢٩ ، الكتاب ٢/٣٤٦ .
(3) الصيصية : الصيصة : شوكة الحائك التي يساوي بها السداة ، وصيصة الثور : قرنه الصحاح (صيص) ٣/١٠٤٤، المنصف ٣/٧٨ ، شرح الشافية ٢/٣٨٦ ، الكتاب ٢/٣٤٧ .
(4) قوقيت : القيق والقوق صوت الدجاجة ، يقال قوقت الدجاجة قوقأة ، اللسان (قوق) ١٢/٢٠١ ، المنصف ٣/٢٧، الكتاب ٢/٣٤٧ .
(5) (فيه) ساقطة من ل .

لوجبَ أنْ تكونَ الميمُ الاولى أصليةً فيجبُ أنْ يكونَ وزنهُ فَعْيَل ، وفَعْيَل ليس من أبنيتهم • والثاني هو أنّهُ لو كانت الياءُ زائدةً لوجبَ أنْ يكونَ من بابِ سَلِسٍ ، وهو قليلٌ واذا كانتْ أصليةً [١٥٩ و] كانتْ من بابِ فَرَسٍ وهو أكثرُ • الثالثُ لو كانتْ زائدةً لوجبَ أنْ تكونَ الميمُ أصليةً ، وزيادةُ الميمِ أولاً أكثرُ من زيادةِ الياءِ وسطاً وحمله على الاكثرِ أولى • والآخرُ هو أنّها لو كانتْ زائدةً لأدّى الى أنْ يكونَ من بابِ المهملِ في كلامهم ، لأنَّ بابَ مَرْيَم مهملٌ واذا كانتْ أصليةً كانَ من بابِ رامَ يَريمُ وهو من المستعملِ فحمله على المستعملِ أولى • وأمّا بابُ مَدْيَنَ فيجري[1] فيه الوجهُ الاولُ والثالثُ ولا يجري فيه الثاني والرابعُ ، لأنّهُ لا يلزمُ أنْ يكونَ من بابِ سَلِسٍ ، وهو الثاني ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ من المهملِ لأنَّ مَدَنَ مستعملٌ كما أنَّ دانَ يدينُ مستعملٌ وهو الرابعُ ، فبقي الوجهان جاريانِ فيهِ • وأمّا صيصَةُ ، فانّما حُكِمَ بأصالةِ الياءِ الاولى لأنّهُ لو كانتْ زائدةً لأدّى الى أنْ يكونَ من بابِ يَيْنٍ[2] وهو نادرٌ وبابُ سَلِسٍ أكثرُ منهُ ، وحمله على الاكثرِ أولى • وأيضاً فانّهُ لو حُكِمَ بزيادتها لأدّى الى أنْ تكونَ من المهملِ ، إذْ ليسَ في كلامهم تركيبٌ من صادينِ وياءٍ ، واذا حُكِمَ بأصالتها كانَ من بابِ المستعملِ لأنَّ الصادَ والياءَ من بابِ المستعملِ لقولهم : الضيصُ بمعنى الشيصِ وهو الحشفُ من التمرِ • وأمّا الياءُ الثانيةُ فأصليةٌ أيضاً ؟ لأنّهُ من بابِ الرباعي كقُوقَيْتُ • وأمّا قَوْقَيْتُ فانّما حُكِمَ بأنَّ الياءَ أصليةٌ ؟ لأنّهُ لو حُكِمَ بزيادتها

---

(١) في ل : (يجيء) •

(٢) يَيَنٌ : في اللسان (يين) ٣٥٨/١٧ اسم واد عن كراعٍ ، ونقلَ عن ابن جني قال إنما هو (يَيَن) اسم وادٍ بين ضاحك وضويحك جبلين أسفل الفرش ، انظر أيضا شرح الشافية ٣٦٨/٢ •

لوجبَ أنْ يكونَ من بابِ سَلِسٍ وهو قليلٌ . وأيضاً فإنَّهُ كانَ يكونُ فَعْلَيْتَ وهو أيضاً قليلٌ ، فكانَ جعلها أصليةً أولى لدخولها في الاكثرِ من الوجهينِ المذكورينِ ، وهو الحكمُ عليها بِفَعْلَلْتُ مثل زَلْزَلْتُ حكمنا بأنَّ الواوَ أصلٌ لئلا يؤدي الى بابِ « يَيْنٍ » وهو نادرٌ واذا حكمنا على إصالةِ الياءِ لما أدَّى اليهِ من بابِ سَلِسٍ فلأنْ تحكمَ باصالةِ الواو لما يؤدي اليهِ من بابِ «يَيْنٍ» أولى لأنَّ سَلِساً أكثرُ ولأنَّهُ أيضاً كانَ يكونُ فَوْعَلْتُ ، وفَعْلَلْتُ أكثرُ من فَوْعَلْتُ فحمله على الاكثرِ أولى . فانْ قلتَ فحمله على فَعْلَلْتُ يؤدي الى أنْ يكونَ من بابِ سَلِسٍ ، وقد جعلته مانعاً من زيادة الياءِ . قلتُ ليس كذلكَ وانَّما يكونُ من بابِ صَرْصَرٍ [1] وهو كثيرٌ . فانْ قلتَ فيجبُ على هذا أنْ يكونَ موضعُ الياءِ واواً والاَّ فلأنْ يكونَ من بابِ صَرْصَرٍ [2] لأنَّ الفاءَ والعينَ مكررانِ لامين وليسَ في « قَوْقَيْتُ » ذاكَ . قلتُ : هو كذلكَ وأصله « قَوْقَوتُ » كما أنَّ أصلَ أغْزَيْتُ أغْزَوتُ ، ولكنَّهم قلبوا الواوَ ياءً لزيادتها على الثلاثةِ وهذا أصلٌ مطردٌ في لغتهم فليسَ في ارتكابهِ خروجٌ البتَّة عن لغتهم واذا ثبتَ ذلكَ ثبتَ أنَّ وزنَهُ فَعْلَلْتُ على ما تقررَ .

قولهُ : واذا حملتْ معها أربعةٌ فانْ كانتْ أولاً فهي أصلٌ كيَسْتَعُورٍ والاَّ فهي زائدةٌ .

قالَ الشيخُ : لأنَّهُ لم يثبتْ أولاً زيادتها معَ الاربعةِ إلاَّ في الافعالِ المضارعة ، لا في غيرها من الاسماءِ ، فوجبَ أنْ يُحكمَ بالأصالةِ لأنَّهُ الاصلُ ، وأمَّا اذا وقعتْ آخراً فقد كثرتْ زيادتُها مع تاءِ التأنيثِ كبُلَهْنِيَةٍ .

---

(١) صَرْصَر : ريح شديدة ، واسم دويبة صغيرة تعيش تحت الارضِ أساس البلاغة ٢/٩ ، شرح الشافية ١/٦٢ .

(٢) في ر : (وهو كثير) .

(فصل) قوله : والواو كالالف لا تزاد أولاً .

قال الشيخ : ليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الالف ؛ لأنّ ذلك متعذر ، وإنّما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في غير الاول لا تكون زائدة إلاّ اذا عرض ما يقتضي إصالتها « كعزويت »[1] والذي اعترض هو إنّه لو كانت زائدة لوجب أن تكون التاء أصلية فيكون وزنه فعويلاً وفعويل ليس من أبنيتهم فوجب أن تكون أصلية . وأيضاً فإنّها لو كنت زائدة لوجب أن تكون من باب عزت وهو مهمل واذا جعلت أصلية كان من باب عزا يعزو وهو مستعمل ، فحمله على المستعمل أولى . فإن قلت فاذا حكمت بأصالتها فهل تحكم بزيادة التاء أو بأصالتها ؟ قلت : بزيادتها لأنّه[2] قد كان يكون من المهمل واذا جعلت زائدة كان من المستعمل .

(فصل) قوله : والميم اذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول الى آخره .

قال الشيخ : وإنّما حكم بزيادتها لما ذكره من وقوعها أولاً في المشتقات زائدة كثيراً غير منحصر فاذا جاء ما لا يعرف إشتقاقه فحمله على الكثير أولى ، فلذلك حكم بزيادتها أولاً مع ثلاثة أحرف ، وإن لم يعلم الاشتقاق إلاّ اذا عرض ما يقتضي أصالتها فحينئذ يحكم بالدليل الخاص فيها من نحو « معدّ ومعزى

---

(١) عزويت : القصير ، وقيل الداهية ، وقال أبو عمر : غزويت بالغين المعجمة اللسان (عزا) ١٩/٢٨٢ ، الخصائص ١/٢٧١ ، المنصف ٣/٢٨ .

(٢) في ل : (وقد كثر زيادة التاء اخرا واذا كثرت زيادة الحرف في موضع وجاز أن يكون أصلاً كان حمله على الزائد أولى على ما تقدم في الهمزة وغيرها) .

ومأجج ومهدد[1] ومنجنون ومنجنيق ، أمّا « معد » فلأنهم قالوا : تمعددوا اذا انتسبوا الى معد ، فوجب أن يكون تفعللوا إذ تمفعل ليس من أبنية الفعل اذا وجب أن تكون في تمعددوا أصلية وجب أن تكون في معد أصلية لأنّه لا يكون [١٥٩ ظ] الحرف الواحد في المشتق والمشتق منه مختلفاً فحكم لهذا الدليل الخاص بالاصالة ولم يعتبر ذلك الدليل العام ؛ لأنّه إنّما يكون عند انتفاء الدلالة الخاصة . وأمّا « معزى » فحكم بأصالة الميم كقولهم : معز وهو بمعناه فعلم أنّ تركيبه من الميم والعين والزاي ، فعلم إصالة الميم في المعز واذا كانت أصلية في المعز وجب أن تكون أصلية في معزى لأنّه من باب واحد . وأمّا « مأجج » فإنّما حكم بصالة الميم لأنّها لو كانت زائدة لوجب أن يكون الجيمان أصليتين ، ولو كانتا أصليتين لوجب ادغام أحديهما في الاخرى فوجب أن لا تكون زائدة ، وإذا لم تكن زائدة وجب أن تكون أصلية . وأمّا « مهدد » فكمأجج[2] . وأمّا « منجنون »[3] فالميم أصلية والنون الثانية عند بعضهم أصلية ، وعند بعضهم زائدة . والدليل على إصالة الميم على القولين جميعاً إنّها لو كانت زائدة والنون أصلية

---

(١) مهدد : اسم امرأة ، قال سيبويه والميم من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادغم الحرف . الكتاب ٢/٣٤٤ ، اللسان (مهد) ٤/٤١٩ المنصف ٣/٨ .

(٢) مأجج : من ماج الكلام فهو ممجوج ، وماء ماج : أي مالح ، وأحمق ماج ، ويجوز أن يكون موضعاً للارض المالحة ، أو لمكان الملح ، أساس البلاغة ٢/٢٠٦ ، شرح الكافية ٢/٣٩٤ ، ٣٩٧ ، معجم البلدان ٧/٣٥١ .

(٣) المنجنون : هو الدولاب التي يستقى عليها أو داة السانية التي تدور حولها . اللسان (مجن) ١٧/٣١٢ ، المنصف ٣/٢٤ .

لوجبَ أنْ تكونَ الميمُ زائدةً أولاً في بنات الاربعة ولم يثبتْ ذلكَ إلاّ في الأسماء الجارية على الفعل نحو مُدَحْرِجٍ وأمَّا في غيره فلا • وأيضاً فانَّه كانَ يؤدي الى امثال ما ليسَ من ابنيتهم وهو مَفْعَلُول ، وفي الحكم بأنَّها أصلية يكونُ فَعَلَلُولاً ، وفَعَلَلُول من كلامهم كَقَرْطَبُوس ولو كانتْ زائدةً والنونُ زائدةً لأدى الى زيادة الميم والنون في أول الاسماء التي ليستْ جاريةً على الافعال وذلكَ غيرُ معروفٍ في كلامهم إلاّ في الجارية على الافعال نحو مُنْطَلِقٌ • وأيضاً فانَّهُ كانَ يؤدي الى ما ليسَ من أبنيهم ، وهو مَنْفَعُول وليسَ من أبنيتهم • (فانْ قلتَ فكما أنَّ منفعولاً ليسَ من أبنيتهم فَفَنْعَلُول ليسَ من أبنيتهم)[1] ، وإذا كانَ كذلكَ لم يكنْ جعلُها أصليةً بأولى من جعلها زائدةً [لاستواء البنائين][2] • قلتُ : اذا ترددَ البناءُ بينَ أنْ يكونَ حرفُه أصلياً وزائداً وكلا الوزنين ليسَ من أبنيتهم فحملهُ على الزيادة أولى • وسرُّ ذلكَ هو أنَّ أبنيةُ الزوائد كثيرةٌ ، وأبنيةَ الاصول قليلةٌ ، وإذا ترددَ احرفُ بينَ البنائين فحملهُ على الاكثر أولى • فانْ قلتَ : فما الذي يُختارُ في النون بعدَ الحكم باصالة الميم • قلتُ : الاكثرونَ على أنَّ النونَ أصليةٌ لموافقتها معَ اصالة الميم بناءَ الاصول (لَيَسْتَعُور وعندي أنَّهُ يلزمهم أنْ تكونَ النونُ زائدةً لأنَّهم حكموا على « خَنْدَرِيس »)[3] بأنَّ النونَ زائدةٌ ، وقد قيلَ « مَنْجَنِين » « كخَنْدَرِيس » ، وإذا حُكمَ بزيادة النون في « خَنْدَرِيس » لئلا يؤدي الى ما ليسَ من أبنيتهم وجبَ الحكمُ على زيادة نون « مَنْجَنِين » ، وإذا وجبَ الحكمُ بزيادتها في « مَنْجَنِين » وجبَ الحكمُ بزيادتها في مَنْجَنُون ، لأنَّها هي هي فلا وجهُ للفرقِ

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •
(٢) (لاستواء البنائين) : زيادة عن ل ، س •
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

بينهما فعُلِمَ بذلكَ أنَّ المختارُ في نونها إنْ قلنا : إنَّ النونَ في « خَنْدَرِيس » زائدةٌ . وأمَّا « مَنْجنيق » فالقولُ في الميمِ كالقولِ في ميمِ « مَنْجَنُون » ، وقد قالَ بعضهم إنَّهُ مَنْفَعِيل . واستدل[1] على أنَّه جاء « جَنَقُونَا » فحذفَ الميمَ والنونَ من « جَنَقَ » دليلٌ على زيادتها ، وقولُ الأكثرين على خلافِ ذلكَ لشذوذِ جَنَقُونَا في استعمالِ الفصحاء فالوجهُ ما ذُكِرَ من أنَّ الميمَ أصليةٌ ، وأمَّا النونُ فالاكثرونَ على أنَّ النونَ زائدةٌ ، وهو عندهم كَخَنْدَرِيس في أنَّ النونَ زائدةٌ ولو قيلَ إنَّ النونَ أصليةٌ لم يكنْ بعيداً عن الصوابِ . قولهُ « وهي غيرُ أوّل أصلٍ » لأنَّه لم تكثرْ زيادتها فالحكمُ بالاصلِ هو الاصلُ إلى أنْ تثبتَ الزيادةُ بدليلٍ خاصٍ وذلكَ في نحو « دُلامِص »[2] لأنَّهُ من الدلاص ، « وقُمارِص »[3] لأنَّهُ من القرص ، « وهِرَماس »[4] لأنَّهُ من الهَرْس ، « وزُرْقُم » لأنَّهُ من الزرقة فلذلكَ حُكِمَ بزيادتها في هذه المحالِ المخصوصة ، وإنْ لم[5] يثبتْ كثرةٌ لأنَّ الاشتقاقَ في هذا البابِ أقوى الأدلةِ فحُكِمَ بالاصالةِ والزيادة على خلافِ الكثرة في البابين جميعاً . قولهُ « وإذا وقعتْ أولاً في الخماسيِ فهي أصلٌ » لأنَّهُ لم تثبتْ زيادتها في مثلِ ذلكَ فوجبَ الحكمُ باصالتها . قولهُ « ولا تُزادُ في

---

(١) (على) : ساقطة من ل .

(٢) دُلامِص : أو الدليص : البريق ، والدلامص : البراق ، دلاص ، ودليص بمعنى دُلامِص ، اللسان (دلص) ٣٠٣/٨ ، الكتاب ٣٥٢/٢ ، المنصف ١٥١/١ .

(٣) قُمارِص : القمارص كالقارص : وهو الحامض من البان الابلِ . اللسان (قرص) ٣٣٨/٨ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ .

(٤) هِرَماس : من الهَرْس وهو الدقّ ، هَرَسَ الحَبَّ دقّهُ بالمهراس ، والميم فيه زائدة اللسان (هرس) ١٣٣/٨ ، اساس البلاغة ٣٠٣/٢ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ .

(٥) (لم) : ساقطة من ل .

الفعل « إذْ لم يثبتْ ذلكَ بالاشتقاقِ » ولذلكَ استدللنا على إصالةِ ميمِ مَعَدٍّ » [بقولهم تَمَعْدَدُوا][1] وأمَّا قولُ من قال « تَمَسْكَنَ » إلى آخره ، فخارجٌ عن القياسِ فلا وجه للتمسكِ به •
فإنْ قلتَ : لَم لمْ تجعلْ تَمَعْدَدُوا خارجاً عن القياسِ فلا تتَمَسكُوا به في إصالة ميمِ مَعَدٍّ كما لم يُتمسَكْ بتمدرعَ باصالةِ ميمِ مَدْرَعَ ، « وتَمَسْكَنَ » في إصالةِ ميمِ مسكينٍ ؟ قلتُ : لأنَّ هذا معلومٌ بالاشتقاقِ زيادة الميمِ فيه [١٦٠و] فلا وجهَ لمخالفةِ ذلكَ •
وأمَّا مَعَدٌّ فلم يثبتْ كونُ الميمِ زائدةً باشتقاقٍ مثلها فيما تقدمَ ، فلا يلزمُ من الحكمِ على تمعددُوا بأنَّهُ تَفَعْلَلُوا معَ جريهِ على القياسِ وعدمِ المنقضِ ، الحكمُ على تَمَسْكَنَ بأنَّها أَصليةٌ مع وجودِ المناقضِ لذلكَ ، وهو دليلُ الاشتقاقِ على زيادتها •

(فصل) قولهُ : والنونُ إذا وقعتْ آخراً بعدَ ألفٍ فهي زائدةٌ إلى آخرهِ •

قال الشيخُ : يعني إذا وقعتْ معَ ثلاثةِ أصولٍ فقدْ يقعُ آخراً في مثلِ زمانٍ ومكانٍ وهي أَصليةٌ باتفاقٍ ، وإنْ لم يَذكرْ ذلكَ لكونه صارَ معلوماً ، وإنَّما حكمَ بزيادتها لكثرتها كذلكَ إلاَّ إذا قامَ دليلٌ خاصٌ على لاصالةِ في بعضِ المحالِ فيكونُ الحكمُ للدليلِ الخاص كما ذكرهُ ، وذلكَ في نحو « فَيْنَانُ »[2] دلَّ عليهِ الاشتقاق لأنَّ معناهُ ذُو فنونٍ ، فثبتَ أنَّ الياءَ زائدةٌ ، وإذا ثبتَ زيادةُ الياءِ وجبَ إصالةُ النونِ و « حَسَّان » فيمن صرفَ كذلكَ لأنَّهُ لمَّا صرفَهُ لم يكنْ بدٌّ من أنْ تكونَ النونُ أَصليةً ؛ لأنَّها لو كانتْ

---

(1) (بقولهم تمعددوا) : ساقطة في الاصل •
(2) فَيْنانُ : الشعرُ الطويل الحسنُ ، يقال رجلٌ فَيْنانُ : أي حسن الشعرِ ، اللسان (فنن) ٢٠٥/١٧ ، شرح الشافية ٣٢٩/٢ •

زائدةَ لوجبَ أَنْ يكونَ فيه علتانِ من الصرفِ هما العلميةُ والزيادةُ فلمّا صُرِفَ وجبَ أَنْ يُحكمَ بانتفاءِ مانعِ الصرفِ ، ولا يمكنُ إزالة العلميةِ للعلمِ بوجودها فوجبَ تقديرُ اصالةِ النونِ ليكونَ على علةٍ واحدةٍ ، وعلةٌ واحدةٌ لا تمنعُ من الصرفِ . وأَمّا « حِمَارُ قَبّانَ » فمثلُ حَسّان سواء لأَنَّهُ لابدَّ أَنْ يُقَدّرَ علماً لأَنَّه من باب أُسامةَ بدليلِ امتناعِ دخولِ حرفِ التعريفِ عليه ، وإذا وجبَ ذلكَ وهو منصرفٌ وجبَ أَنْ تكونَ نونُه أَصليةً وإلاّ كانتْ فيهِ مخالفةُ الاصلِ لمذكورِ . وقولُهُ « فيمن صرفَ » راجعٌ الى قولـه « حَسّان وحِمَار قَبّان » لا إلى قوله « فَيْنَان » لأَنَّ فيناناً منصرفٌ فلا وجهَ لتقييدِه بالصرفِ . وأَمّا حَسّانْ وحِمَار قَبّان فهو الذي يُحتَمِلُ التقييدُ ، قوله : «وكذلكَ الواقعةُ في أَولِ المضارعِ أَو المطاوعِ » وذلكَ معلومٌ بالاشتقاقِ فلا حاجةَ الى بيانه ، وكذلكَ الثالثةُ الساكنةُ في نحو « شُرَنْبِث [1] وعَرَنْدٍ » . قولهُ « وهي فيما عدا ذلكَ أَصلٌ » إلاّ إذا قامَ دليلٌ على زيادتها في مثل « عَنْسَلٍ » وهو السرعةُ ، «وعَفَرْنَى» وهو من العفرِ وهو الترابُ، «وبَلَهْنِيَة»[3]، وهو من البَلَه ، و « خَنْفَقِيق »[4] من الخَفْقِ ؛ لأَنَّه اسمٌ للريحِ التي تخفقُ .

---

(١) الشرنبثُ : الشُرابث بضم الشين القبيح ، وقيل هو الغليظ الكفين والرجلين والقدمين ، وهو ما يوصف به الاسد ، اللسان (شربث) ٢/٤٦٥ ، الكتاب ٢/٣٥١ .

(٢) عَفَرنَى : من العفرِ التراب ، يقال للاسد عَفَرْنَى لأنَّه يعفر فريستَه بالترابِ ، أو الشعراتُ في الرأس ، تنتصب عند الغضبِ ، الكتاب ٢/٣٥٠ اللسان (عفر) ٦/٢٦٥ ، الصحاح (عفر) ٢/٧٥٢ ، شرح الشافية ٢/٣٤٣ .

(٣) بَلَهْنية : من البله ، أو من العيشة الهنيئة الكتاب ٢/٣٥٣، شرح الشافية ٢/٣٣٥ ، اساس البلاغة ١/٣٤ .

(٤) خَنْفَقِيق : من الخفق للريح التي تخفق أو للداهية الكتاب ٢/٣٥٠ ، شرح الشافية ٢/٣٣٥ ، أساس البلاغة ١/١٢٨ .

(فصل) قوله : والتاء اطردت زيادتها أولاً في نحو تَفْعِيل وتَفْعَال وتَفعُّل ، وتَفاعُل .

قال الشيخ : لأنّها علمت زيادتها في ذلك الاشتقاق . وقوله « وفعليهما » أراد به فعلَي تَفَعُّل وتَفاعُل ، لأنّ فعلَي تفعيل وتَفْعَال ليس في أوله تاء ، كقولك كَرَّم[1] تكريماً ، وسار تَسْيَاراً ، فعلا تَفَعُّل وتَفَاعُل هما الذان في أولهما التاء كقولك : تكلّم وتَضَارب ، وكذلك تَفَعْلَل وفعْلَه كتَدَحْرَج وتَدَحْرَج ، ولكنّه تركه المعلم به فاستغنى عنه بتَفَعُّل . قوله « وأخيراً في الأنيث والجمع » يعني بالتأنيث مثل قولك : قائمة وقاعدة ، ويعني بالجمع إمّا مثل زَنادقة وجَوارية ، وأمّا مثل قائمات وقاعدات ، والظاهر أنّه أراد الثاني ، لأنّ تلك يطلق عليها تاء التأنيث فكان حملها على الجمع في مثل قائمات أولى ، وفي نحو « رَغَبوت وجَبَروت » وشبهه ، لأنّه كثر أيضاً زيادتها في مثل ذلك بالاشتقاق فحكم عليها بالزيادة مطلقاً إلاّ في نحو « تَرتُب »[2] (إلى آخره . وقع في نسخ بعد قوله « عنكبوت إلاّ في نحو تَرْتُب)[3] وتَوْلَج[4] وسَنْبَتَة »[5] وليس بمستقيم ،

---

(١) في ر : (يكرم) .

(٢) ترتُب : من رتبَ الشيء ثبت ودام وعز راتب ثابت ، الكتاب ٣٤٨/٢ ، اساس البلاغة ١٦٨/١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) تَوْلَج : التولج : الكناس الذي يلج فيه الظبى وغيره من الوحش أو الذي يتخذه الحيوان ضلاً في اصول الشجر الكتاب ٣٤٨/٢ ، اللسان (ترب) ٢٢٣/١ ، (دلج) ٩٩/٣ ، المنصف ٣٨/٣ .

(٥) سَنْبُتة : أو السنبة : لحقبة من الدهر أو من الوقت اللسان (سنب) ٤٥٧/١ ، الكتاب ٣٤٨/٢ .

لأنَّه ذكرَ الزائدُ قبلها واستثنَى منهُ فلا ينبغي أنْ يكونُ المستَثنَى منهُ إلاَّ أصلياً ؛ لأنَّهُ خَرجٌ من الزائدِ ، و « تَرتُب » تأولَها زائدةً فكيفَ يستثني من الزائدِ وكذلكَ « سَنْبَتَة » . ووَقَع في [بعض][1] النسخِ « وعَنكَبُوت وهي ما عدا ذلكَ أصلٌ إلاَّ في نحو تَرتُب وتَولَج وسَنْبَتَة » وهو مستقيمٌ لولا ذكرُ « تَولَج » مع تَرتُب وسَنْبَتَة » لأنَّ التاء في « تَرتُب وسَنْبَتَة » زائدةٌ . وليستْ في « تَولَج » كذلكَ فلا يستقيمُ الجمعُ بينهما في حكمٍ واحدٍ باعتبارِ زيادةِ التاءِ معَ اختلافِها في ذلكَ . والوجهُ أنْ تكونَ وهي فيما عَدا ذلكَ أصلٌ إلاَّ في نحو تَرتُب وتَدْراء وسَنْبَتَة . فيستقيمُ حينئذٍ . والوجهُ في كون التاءِ في « تَرتُب » زائدةً ، أنَّها لو كانتْ أصليةً لوجبَ أنْ تكونَ فَعْلُلاً وليسَ من أبنيتِهم . (والوجهُ في « تَدْراء » إنَّها لو كانت أصليةً لكانَ فَعْلُلاً وليسَ من أبنيتِهم)[2] إلاَّ عندَ الاخفش وقد يُقالُ إنَّه تُفْعَلا أيضاً إمّا بالاشتقاقِ وإمّا لأنَّ بناءَ تُفْعَل أكثرُ فحملهُ عليه أولى [١١٦ظ] . وأمّا « سَنْبَتَة » فلأنَّهم يقولون مضَى . سَنْبٌ من الدهرِ وسَنْبَتَةٌ من الدهرِ ، وإذا عُلِمَ أنَّها زائدةٌ في سنبٍ وسنبتةٍ[3] وجبَ أنْ تكونَ زائدةً في سنبتةٍ لأنَّ الجميعَ من بابٍ واحدٍ .

(فصل) قولُه : والهاءُ زيدتْ زيادةً مطردةً في الوقفِ لبيانِ الحركةِ أو حرفِ المدِّ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : هاءُ الوقفِ حرفٌ من حروفِ المعاني فلا ينبغي أنْ يُعَدَّ من حروفِ الزيادةِ كما لا تُعَدُّ الياءُ واللامُ زائدةً في

(١) (بعضِ) : زيادة عن ل .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) (سَنَبتة) : ساقطة في ل ، س .

قولك بزيد ولزيد ، وإنما عُدّت لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء ، فاشبهت تاء التأنيث فكما عُدّت تاء التأنيث عُدّت هذه . فإن قلت : فقد عُدّت همزة الوصل في قولك : أعلم وهي للابتداء بالساكن كهاء السكت للوقف على المتحرك . قلت : ليست الهمزة في امتزاجها بالكلمة كالهاء لأنها لا يمكن الابتداء بالكلمة التي هي فيه لا بها بخلاف هاء السكت فإنك مُخيّر فيها فكانت تلك بصيغة الكلمة أشبه من هاء السكت ، وزيدت الهاء في جمع أمٍّ هو المحقق في زيادة الهاء باعتبار ما نحن فيه ، والذي يدل على زيادتها أنّ أُمًّا وزنه فَعَل لقولهم : الأمومة وإذا ثبت أنّ البناء من الهمزة والميمين ثبت أنّ الهاء زائدة ، والكثير استعماله بالهاء وقد جاء بغير هاء قليلاً . وقال بعضهم : إنّ الأمهات للاناسي والأمات للبهائم » وقد ذُكر . وأمّا زيادتها في مثل ما أنشده[(1)] فقليل . وأمّا زيادتها في الفعل فأشذّ منه وأقل ولذلك قال : « وهو مسترذل » وزيدت في أهراق إهراقة » على غير قياس وأهراق أصله أراق ثمّ قلب الهمزة بعضهم هاء فقال هراق ثم جاء بعضهم فاثبت الهمزة داخلة على الهاء ، فقال : أهراق وليس بفصيح لما تبيّن من جريهم فيه على مخالفة القياس فمن قال أراق قال يُريق ومُريق ومُراق ، ومن قال : أهراق قال يُهْريق باسكان الهاء ومُهْريق ومُهْراق ، وهي أردأ الثلاثة لما تبيّن أنّها من قبيل الوهم لادخالهم الهمزة على الهاء التي بدل

(1) البيتُ هو : عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ
أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَأْسُ أَبِي
نُسِبَ لقصي بن كلاب ، بن مرة ، وقيل لامرأة من بني عامر . المفصل ص ٢٠٠ ابن يعيش ١٠/٤ . وقد ذُكر صدره مخالفاً لما ذكرتُ وهو (مُعْتَزِم الصَّوْلَةِ عَالي النَّسَبِ) شرح شواهد الشافية ص ٣٠٤ .

من الهمزة لمَّا تغيَّرتْ صورتها إلى الهاء . قولهُ « وزيدتْ في هركَوْلَة[1] وهجْرَع[2] وهلْقامَة[3] » لما دلَّ عليه الاشتقاقُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مزيدة في قولهم : « قرْنٌ سلْهَب[4] » وانَّما لم يُحكَمْ عليها بما حُكِمَ في هجْرَعٍ لأنَّهُ لم تثبتْ زيادتها وسطاً كما ثبتتَ أولاً فكانَ الأمران محتملين . وأمَّا هلْقامَة عند الاخفش[5] فلأنَّهُ لكثير البلعِ دلَّ الاشتقاقُ عندهُ على زيادتها ، وذهبَ غيرهُ الى أصليتها ، وزعمَ أنَّهُ ليسَ من اللقمِ لأنَّ معناهُ البلعُ وليسَ البلعُ بمعنى اللقمِ فلا يلزمُ زيادتها بهذا الضربِ من الاشتقاقِ .

(فصل) قوله : والسينُ أُطَّرِدتْ زيادتها في استَفْعَلَ .

قالَ الشيخُ : وهو واضحٌ ، « ومعَ كافِ الضميرِ فيمن كَسْكَسَ » . قلتُ : ليسَ عدَّ السينِ ههنا من حروفِ الزيادةِ بمستقيمٍ ، لأنَّهُ حرفٌ جيءَ به للوقفِ بعدَ تمامِ الكلمةِ ولو صحَّ عدَّها صحَّ عدُّ الشينِ فيمن كَشْكَشَ ولا سبيلَ الى ذلكَ واجماعهم على تركِ عدِّ الشينِ من حروفِ الزيادةِ معَ علمهم بوقوعها هذا

---

(١) هِرَكْوَلَة : أو الهِرْكلة : الحسنةُ الجسم والمشية والخلق ، والهركلة ضرب من المشكي اللسان (هركل) ٤/٢١٩ ، شرح الشافية ٢/٣٨٥ .

(٢) هِجْرَع : الهجرعُ : الطويلُ المشوق أو الكلاب السلوقية أو للمكان السهل اللسان (هجع) ١٠/٣٤٤ ، المنصف ٣/٧ ، شرح الشافية ٢/٣٨٣ .

(٣) هِلْقامَة : للاكول والهِلَّقامُ للطويلِ ، اللسان (هلقم) ١٦/١٠٣ .

(٤) انظر شرح الشافية ٢/٣٨٣ .

(٥) سَلْهَبَ : الطويل ، يقال : فرس سَلْهبٌ وقرن سَلْهَبٌ أي طويل ، المنصف ٣/٤ ، اساس البلاغة ١/٢٤٠ .

المرقم دليلٌ على أنَّها ليستْ كالزيادةِ في الأمتزاجِ في بنيةِ الكلمةِ ، وإنَّما هي بعدَ الكافِ في هذهِ اللغةِ الرديئةِ بمثابةِ هاء السكتِ بعدَ الحركةِ فيمن يلحقها ، بَلْ هي أبعدُ ؛ لأنَّها إنَّما تلحقُ كافَ المؤنثِ فلا يتوهمُ امتزاجٌ ، معها كما يتوهمُ الامتزاجُ في هاءِ السكتِ في بعضِ الكلماتِ حينَ تشبه تاءَ التأنيث • قوله : « وزيدَتْ في اسطَاعَ » ، وزيادةُ هذه السينِ في اسطَاعَ على غيرِ قياسٍ كما زيدَتِ الهاءُ في اهْرَاقَ ، لأنَّ معنى اسْطَاعَ أطَاعَ كما أنَّ معنى اهْرَاقَ أرَاقَ فمضارعُهُ يسْطِيعُ لأنَّهُ رباعي في التحقيقِ ولا اعتدادَ بالسينِ كما لا اعتدادَ بالهاءِ وليستْ محذوفةً من استْطاعَ لأنَّ ذلكَ يُقالُ فيهِ إسْطَاعَ بكسرِ الهمزةِ في الابتداءِ والمرادُ استْطاعَ فمضارعهُ يَسْطِعُ بفتحِ الياءِ ومنهُ قولهُ تعالى : { فَمَا اسْطَاعُوا أنْ يَظْهَرُوهُ }(1) ، في قراءةِ الأكثرينَ ، وأمَّا هذهِ اللغةُ فمفتوحةُ الهمزةِ مقطوعةٌ بمعنى أطاعَ فمضارعهُ يَسْطَيع على ما تقدمَ • وأمَّا اسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيتفقانِ لفواتِ ما بهما يحصلُ الفرقُ وهما الهمزةُ وحرفُ المضارعةِ وهما يحذفانِ في ذلكَ فيبقى مُسْطِيعٌ ومُسْطَاعٌ فيهما جميعاً ولا يفترقانِ إلاَّ بالتقديرِ •

(فصل) قولهُ: واللامُ جاءتْ مُزيدةً في ذلكَ وهنالكَ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : وهو أصلٌ مطَّردٌ في أسماءِ الاشارةِ اذا قُصِدَ بها الدلالةُ على البعيدِ وجعلهم أيضاً إيَّاها من حروفِ الزوائدِ فيهِ [١٦١ و] تجوّزُ من وجهينِ : أحدهما أنَّ المبنياتَ لا تدخلُ في بابِ

(1) سورة الكهف الآية : ٩٧ • قرأ حمزة بتشديد الطاء والباقون بالتخفيف • تقريب النشر ص ١٣٨ ، غيث النفع ص ٢٨٣ ، سراج القارى ص ٢٨٣ •

الزيادات . والآخرُ أنَّ اللامَ جيءَ بها عندَ الكثيرِ للدلالةِ على البعيدِ فلم تكنْ زائدةً ، وزيدتْ في « عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ وفَحْجَلٍ » باعتبارِ الاشتقاقِ ، وأمَّا « هَيْقَل »[1] ففيه احتمالٌ من جهةِ أنَّهم قالوا : هَيْق هقل وقالوا : هيقل للفتى من النعام فإنْ جعلناهُ مشتقاً من الهيق فمعلومٌ أنَّ لامَهُ زائدةٌ ؛ لأنَّهُ لا لامَ في الهَيْقِ وإنْ جعلناهُ من الهَقَل كانت اللامُ أصليةٌ لثبوتها لاماً فيما هو مشتقٌ منهُ ، من أجلِ ذلكَ جاءَ الاحتمالُ في إصالتها وزيادتها . واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

ومن أصنافِ المشتركِ إبدالُ الحروفِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يقعُ الابدالُ في الاضربِ الثلاثةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يقعُ الابدالُ في الاضربِ الثلاثة بخلافِ الزيادةِ فإنَّها لم تقعْ في الحروفِ ؛ لأنَّ الزيادةَ إنَّما كانتْ باعتبارِ الاشتقاقِ أوَ ما تنزَّلَ منزلته والحرفُ أجنبيٌّ عن ذلكَ ، فأمَّا الابدالُ فقد يكونُ طريقه الاشتقاقُ ، فلا يكونُ في الحرفِ باعتبارهِ ، وقد يكونُ طريقُ معرفة كثرته على صورةٍ في موضعٍ وتغييرَ بعضِ حروفهِ فيُستدَلُّ بتلكَ الكثرةِ على أنَّها الاصلُ ، وأنَّ القليلَ بدلٌ فصار للبدل طريقانِ : أحدهما الاشتقاقُ أو ما تنزَّلَ منزلتَهُ وذلك مخصوصٌ بالاسمِ والفعلِ ، الآخرُ الكثرةُ المذكورةُ ، ويجري في الاسمِ والحرفِ ، وأما الفعلُ فلا يجري فيهِ ، لأنَّهُ لم يقعْ فيهِ من

(١) الهَيْقَلُ : الظليمَ والانثى هَيْقَلَةُ ، والهَيْقَلَ كالحقلِ ، والهَيْقُ من الرجال المفرط الطول ، وقيلَ هو الطويل الدقيق ولذلكَ سُمِّيَ الظليمُ هيقاً اللسان (هقل) ١٤/٢٢٤ ، (هيق) ١٢/٢٤٩ ، اساس البلاغة ٢/٣٠٧ .

ذلكَ إلاَّ ما عُلِمَ اشتقاقهُ فامتنعَ استعمالهُ في مثله ، ولذلكَ قلَ : « وحروفهُ حروفُ الزيادةِ والطاءُ والدالُ والجيمُ » فوهمَ لأنَّهُ لم يحصرْها بذلكَ ولم يمنعْ من دخولِ غيرها ، فكانَ ما ذكرهُ غيرَ جامعٍ لغيرها ، وبيانُ ذلكَ أنَّ حرفَ البدلِ إنَّما يعني بهِ الحرفَ المبدلَ لا المبدلَ منهُ ، بدليلِ أنَّ العينَ يبدلُ منها والياءَ يُبدَلُ منها وليستْ معدودةً من حروفِ الابدالِ باتفاقٍ ، فإذا كانَ كذلكَ فعدُّهُ السينَ من حروفِ البدلِ خطأٌ لأنَّها لا تُبدَلُ وإنَّما يُبدَلُ منها ، وقد تبيَّنَ أنَّ عدتها باعتبارِ كونها مبدلةً لا مُبدلاً منها ، وبيَّنَ بذلكَ أنَّها غيرُ مانعةٍ ، لأنَّهُ أدخلَ غيرَها فيها ، وبيانُ أنَّها غيرُ جامعةٍ ، هو أنَّ الصادَ والزايَ تُبدلانِ من السينِ ، ولم يعدَّهما ههنا من حروفِ البدلِ ، وقد تبيَّنَ كونهما منها وقد ذكرَ ذلكَ في التفصيلِ على ما سيأتي •

(فصل) قولهُ : فالهمزةُ أُبدلتْ من حروفِ اللينِ ومن الهاءِ والعينِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يعني بالمطردِ جَريَ البابِ قياساً من غيرِ حاجةٍ الى سماعٍ في آحادهِ ، ويعني بغيرِ المطردِ ما توقَّفتْ آحادهِ على السماعِ ، ويعني بالواجبِ ما لا يجوزُ غيرهُ ، ويعني بالجائزِ ما يجوزُ إبدالها وتركهُ على أصلهِ ، « فالواجبُ إبدالها من ألفِ التأنيثِ في نحو حمراءَ وصحراءَ » ، وهذا لأنَّ النحويينَ يزعمونَ أنَّ الهمزةَ في نحو حمراءَ أصلها ألفٌ فكُرِهَ اجتماعُ الالفينِ فقُلبَتْ الثانيةُ همزةً لمَّا أدَّى اجتماعهما الى حذفِ إحديهما لأنهما ساكنانِ ، ولو قيلَ إنَّ الهمزةَ والالفَ جميعاً جيءَ بهما للتأنيثِ في الاصلِ لم يكنْ ذلكَ بعيداً من الصوابِ • ثمَّ قولهُ : « والمنقلبةُ لاماً نحو كساءٍ ورداءٍ » ، ولم يُبيِّنْ انقلابها عن واوٍ أو ياءٍ أو عن ألفٍ • لأنَّ ذلكَ محتملٌ ، فإنَّ

بعضَ النحويينَ يزعمُ أنَّ الهمزةَ منقلبةٌ[1] عن نفسِ الواوِ والياءِ أولاً من غيرِ واسطةٍ ، وظاهرُ كلامهِ أنَّها عن الالفِ لأنَّـهُ قالَ : « ومن المنقلبة » فانْ عُني بهِ الواوُ والياءُ لـم يستقمْ ؛ لأنَّهـا اذا أُبدِلَ منها لم تكنْ منقلبةً ، واذا كانتْ عن الالفِ صحَّ أنْ تُوصَفَ بكونها منقلبةً لأنَّها انقلبتْ أولاً أَلفاً عن الواوِ والياءِ ثمَّ أُبدِلَ منها ، إلاّ أنَّهُ يضعفُ من حيثُ إنَّهُ لم يذكرْ عن الياءِ بدلاً مطرداً واجباً ولا جائزاً . ويُجابُ عنـهُ[2] بأنَّ التقسيمَ لا يوجبهُ وإنَّما يوجبُ بدلاً عن الياءِ وقد ذكرهُ في نحو « أَدَيْهِ وفي أَسْنَانِه أَلَلٌ[3] » لأنَّ قولَهُ مُطَّرِدٌ وغيرُ مُطَّرِدٍ ، إنَّما هو يستقيمُ في حروفِ اللينِ فـلا يتعيَّنُ أنْ يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما منقسماً هذا التقسيمَ . قولُـهُ : « أو عيناً في نحو قائلٍ بائعٍ » والكلامُ فيهِ كالكلامِ في كساءٍ ورداءٍ فـي الخلافِ والظهورِ والاعتراضِ والجوابِ ، « ومن كلِّ واوٍ واقعـةٍ أولاً انْفَتَحَتْ بأُخرى لأنَّهُ في نحو أواصلٍ وأواقٍ » هكذا ذكرهُ غيرُ من النحويينَ وفسَّروا اللازمَ بما لا يفارقُ واحترزوا بـهِ عـن مثلِ [١٦١ ظ] وُوْرِيَ وَوُوْصِلَ وَوُوْعِدَ ، لأنَّهُ من قبيلِ الجائزِ بالاتفاقِ ، وزعموا أنَّ أصلَهُ إنَّما هو واصِلٌ ووُاعِـدٌ ، وإنَّما انقلبت الالفُ فيهِ واواً لانضمامِ ما قبلها وذلكَ عارضٌ فلذلكَ قيلَ في الاولِ لازمٌ إحترازاً بهِ عنهُ وليسَ هذا بمستقيمٍ ، لأنَّهُ إنْ صحَّ في ذلكَ صحَّ أنْ يُقالَ في أُوَيْصِلٍ أنَّ أصلَهُ وَاصِلٌ وإنَّما انقلبتِ الالفُ واواً لانضمامِ ما قبلها كما في ضُوَيْرِب فيكونُ عارضاً

---

(١) في ل : (عن الالف التي هي بدل) ولا يختل الكلام بدونها .

(٢) (عنه) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٣) أَلَلٌ : وهو أن تقبل الاسنان على باطن الفم ، وأَلَلَتْ أسنانهُ : فَسَدَتْ ، وقـد أُبدلتِ الهمزة من اليـاء : أي (يلل) اللسان (ألل) ١٣/٢٦ .

كما في وُوْرِيَ ، وكونُ المكبَّر أصلاً للمصغَّرِ أظهر من كونِ[1] ما سُمِّيَ فَعلَهُ أصلاً لِما لم يُسمَّ فاعلهُ لموافقةِ المصغَّرِ المكبَّر في الاحكامِ ومخالفةِ ما لم يُسمَّ فاعلهُ لِما سُمِّيَ فاعلهُ ، واذا ثبت ذلكَ ثبتَ أنَّ احترازهُم بذلكَ عن مثلِ وُوْرِيَ غيرُ مستقيمٍ • فالاوْلى أنْ يُطلَبَ غيرُ ذلكَ ، وهو أنْ يقولَ من كلِّ واوٍ واقعةٍ أولاً شُفِعَت بأخرى متحركةٍ فيزولُ الاعتراضُ بووري ويظهر الفرقُ بينَهُ وبينَ أَوْ يصل وذلك واضحٌ في الصورةِ والمعنى أمّا في الصورة فما ذكرناهُ من التحريكِ • وأمّا في المعنى فلأنَّ الواوينِ إذا تحركتا أحسنُ فيهما من الاستثقالِ ما لا يكون فيهما إذا كانتِ الثانيةُ ساكنةً وذلكَ مُدرَكٌ ضرورةً فالتزموا إبدالهُ في الموضعِ الذي اشتدَّ فيه ثقلها وجوزهُ في الموضعِ الذي لم يشتدَّ فلذلكَ جاءَ أَوَيْصِل ملتزماً وجاءَ « ووريَ » جائزاً ، وإنّما أبدلوا الاولى دونَ الثانيةِ ، لأنَّهم لو أبدلوا الثانيةَ لأدَّى الى وهمِ جوازِ تخفيفها جرياً على قياسِ تخفيفِ الهمزةِ فيرجعُ الأمرُ إلى مثلِ ما فُرَّ منهُ فأبدلوا ما لا يؤدي إلى ذلكَ وهو الاولى ، لأنَّها إذا كانتْ أولاً التُزِمَتْ فلا يؤدي الى ما ذكرناهُ • فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّها قد تتصلُ بما قبلها فيؤدي الى ذلكَ بعينه • قلتُ : إتصالها عارضٌ وما ذكرناهُ لازمٌ ، فكانَ إبدالُ الأولى أَولى •

قولهُ : والجائزُ إبدالها عن كلِّ واوٍ وقعتَ مفردةً فاءً •

قالَ الشيخُ : فهذا غير مستقيمٍ في الحصرِ لأنَّ بابَ « ووُريَ » من قبيل الجائزِ وليستْ مفردةً وقد ذكرَ أنَّ الواجبَ أنْ يشفعَ تقع لازمةً فامّا أنْ يكونَ المزومُ لهُ أثرٌ في وجوبِ القلبِ ، أَوْ لا

(1) في ل : (فُعِلَ) •

وإنْ كانَ لهُ أثرٌ فقولُه : « في الجائزِ مفردةٌ » غيرُ مستقيمٍ لأنَّهُ تركَ المفتوحةَ غيرَ اللازمةِ وإنْ لم يكنْ أثرٌ فلا معنَى لجعلهِ قيداً في الواجبِ ، فثبتَ أنَّ ما ذكرهُ أنْ يقولَ : وقعتْ مفردةً أوْ مشفوعةً غيرَ لازمةٍ ، وعلى ما بيَّناهُ أنْ يقولَ : وقعتْ مضمومةً فاءً ليسَ بعدها واوٌ متحركةٌ فيهِ « وَوَرِيَ » وبابهُ فيكونُ مستقيماً .
قولهُ « أوْ عيناً غيرَ مدغمٍ فيها كأَدْؤُرٍ » وإنَّما قالَ غيرُ مدغمٍ فيها إحترازاً من مثلِ التسوّرِ والتعوّذِ ، لأنَّها لا تبدلُ ، وإنَّما لم تبدلْ لأنَّها لم تخلُ إمَّا أنْ يُبدَلا جميعاً أوْ أحدهما ، فلو أُبدِلا جميعاً لأدَّى إلى استثقالٍ بيّنٍ أثقلُ من الاصلِ . ألا ترى أنَّ التعوّذَ أثقلُ من التعوّذ ولذلكَ لم يدغموا همزةً في همزةِ إلا في نحو سآئلٍ على ما سيأتي ، ولو أبدلوا أحداهما لانفكَ الادغامُ الذي هو مقصودٌ في هذا البناءِ ، فلم يكنْ للابدالِ معنىً « أوْ مشفوعةً عيناً » . حكمُ الواوِ التي هي عينٌ مشفوعةٌ وغيرُ مشفوعةٍ سواء في جوازِ الأبدالِ ما لم تكنْ مدغمةً .

قولهُ : وغيرُ المطّردِ إبدالها من الالفِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وهذا أيضاً كانَ ينبغي أنْ يجعلهُ من المطردِ لأنَّ أصحابَ هذهِ اللغةِ اطردُوه ، وإنَّما لم يكنْ مثل الاولى لضعفها لا لأنَّهُ غيرُ مطردٍ ، ولا مناقضةَ بينَ كونه[1] مطرداً وكونهِ في لغةٍ ضعيفةٍ . وأمَّا مثلُ العألِم والخأتِم فهو على ضعفهِ غيرُ مطردٍ ، وكذلكَ بقيةُ الامثلةِ في إبدالِ الهمزةِ عن الالفِ . قولهُ « ومن الواوِ غير المضمومةِ » يعني أنَّهُ من قسمِ غيرِ المطّردِ إبدالها عن الواوِ ، وغيرُ المضمومةِ كيفما وقعتْ فيحتاجُ في كلِ واحدٍ منها الى السماعِ ، والخلافُ معَ المازني[2] في المكسورةِ على ما ذكرهُ ، لأنَّه

(١) (بين كونه مطرداً) : ساقطة في ر .
(٢) شرح الاشموني على الالفية ٤/٢٩٦ .

يراهُ من قسم المطّردِ الجائزِ ، وغيرُ يراهُ غيرَ مطّردٍ . ومن الياءِ في « قطعَ اللهُ أَيْديْه وفي أسنانه ألَل » ، وهو قليلٌ ولاخلافَ أنّه غيرُ مطّردٍ . « ومن الهاءِ » ، يعني إبدالَ الهمزةِ من الهاء « في ماءٍ وأمواءٍ » ، وإنّما حكمَ بذلكَ لقولهم : مُويَهٌ ومِياهٌ وأمواهٌ ، والتصغيرُ والتكبير يردُّ الاشياءَ الى اصولها ، وإذا ثبتَ أنَّ أصلَها هاءٌ ثبتَ أنَّ الهمزةَ مبدلةٌ عنها . قال[1] :

٢٥٨ - وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

مَاصِحَةٍ رَأْدَ الضُحَى أَفْيَاؤُهَا

مرتفعةً أمواؤُها أي كثرتْ لأنّها لا ترتفعُ إلاَّ لكثرتها ، ما صحَةٍ رأْدَ الضُحَى أَفْيَؤُها يعني [١٦٢و] أنّها كثيرةُ الفيءِ لكثرةِ ظلالِ اشجارها حتّى يذهبَ ذلكَ رَأْدَ الضُحَى وهو ارتفاعه أي يذهبُ أثرُ ذلكَ وهو حرُ الشمسِ وأثرها . قولُه : « وفي أَلْ فَعَلْتَ وألاَ فَعَلْتَ » لأنَّ الكثيرَ هَلْ فَعَلْتَ وهَلاَّ فَعَلْتَ ، فاذا قيلَ أَلْ فَعَلْتَ فالهمزةُ تدلُّ على ما هو الكثيرُ في الاستعمالِ ، ومنهم من يزعمُ أنَّ الهمزةَ والهاءَ في هَلاَّ سَوَاء ويعدهما جميعاً من حروفِ التحضيضِ ولا أحدَ يعد هَلْ وأَلْ من حروفِ الاستفهامِ وسببهُ ما في هَلْ من الكثرةِ الواضحةِ وليسَ

---

(1) البيت لم يعرف قائله ، قال ابن جني انشدنا ابو علي الفارسي وذكره ورواية البغدادي في شرح الشواهد (يُسْتَنّ) مكان (ما صحَةٍ) . قالصه : من قلص الماء اذا ارتفع في البئر ، وما صحه : قصيرة ، رأد الضحى : ارتفاعه ، والشاهد فيه جمع من غير هاء بالهمزة ، المنصف ٢/١٥١ ، ابن يعيش ١٠/١٥ ، شواهد الشافية ٤/٤٣٧ .

« هَلاَّ » بالنسبةِ الى « ألاكَهَلُ » بالنسبة الى « ألْ » فلذلكَ فرّقَ بينهما ، ومن العينِ في قولهِ (٢) :

٢٥٩ أُبَابُ بَحْرٍ

وهو قليلٌ •

(فصل) قولـهُ : والالفُ أُبدِلَتْ من اختيها ومن الهمزةِ والنونِ فابدالها من أُختيها مطردٌ في نحو قالَ وباعَ ودَعَا ورَمَى ، وبابَ ونابَ مما تحركا فيهِ وانفتحَ ما قبلها الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : سيأتي ذلكَ معلّلاً في ضعفِ الاعلالِ من هذا القسم ، وأَمَّا « اقْوَدُ والصَّيَدُ » فكانَ قياسهُ أَنْ يُقَلَ القَادُ والصادُ كما قالوا : « بَابٌ ونَابٌ » إلاَّ أَنَّهم أَتوا به على أَصلهِ تنبيهاً على أَنَّهُ الاصلُ وكثيراً ما يفعلونَ مثلَ ذلكَ ، وما ذكرناه مطرداً إلاَّ ما كانَ شاذاً ، وغيرُ المطردِ في نحو « طَائِي وَحارِي وَياجَلُ » ، وكانَ قياسُ طَائِي طَيئِي ، لأَنَهُ نُسبَ الى طيئي فقياسهُ أَنْ تحذفَ الياءُ الثانيةُ كما تقدَّمَ فيبقَى طَيِّ ، ثُمَّ قلبوا الياءُ ألفاً على غيرِ قياسٍ فقالوا : طَائِي ، وقالوا في النسبة الى الحيرةِ

---

(١) هذه قطعة من بيتٍ وتمامه :

(وَمَاجَ ساعَاتٍ مَلا الوَدِيقِ ••
أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقِ)

والرواية في شرح الشافية والاشموني (هزوقِ) ، العبابُ : وفرة الماء وكثرته ، الضاحك : من السحاب العارض اذا برق ، زهوق : مرتفع ، الملأة فلاة ذات حر وسراب ، والشاهد إبدال العين همزةً • ابن يعيش ١٠/١٦ ، شرح الشافية ٣/٢٠٧ ، الاشموني ٤/٢٩٧ ، شرح شواهد الشافية ٤/٤٣٢ ، والبيت لم يعرف قائله •

حاري فابدلوا الياءُ الفاً ، وقالوا : يَجلُ ويَوجَلُ ويَاجَلُ فيجوز أنْ يكونَ الالفُ مبدلاً عن الواو ويجوزُ أنْ يكونَ عن الياءِ وهو على غيرِ قياسٍ فلا تقولُ : في يُوجَل ياجَلُ ، وإبدالها من الهمزةِ على ما ذكرهُ في اللزومِ والجوازِ قد تقدَّم في تخفيفِ الهمزةِ « وإبدالها من النون في ثلاثةِ مواضع » كما ذُكِرَ ، وهو مختصٌ بالوقفِ أحدها الوقفُ على المنصوبِ المنونِ في قولكَ : « رأيْتُ زيداً » وهي اللغةُ الفصيحةُ بخلافِ المضمومِ والمكسورِ الاستثقالِ الضمةِ مع الواوِ والكسرةِ مع الياءِ وخفةَ الفتحةِ مع الالفِ . والثاني « النونُ الخفيفةُ إذا انفتحَ ما قبلها » كقولكَ : اضْرِبَنْ ولَنَسْفَعَنْ ، اذا وقفتْ تقولُ : { لَنَسْفَعًا }[1] ، لأنّها في الفعلِ كالتنوينِ في الاسمِ فأُجريتْ مجراهُ في انقلابها الفاً إذا انفتح ما قبلها . والثالثُ إبدالها من نونِ إذَنْ ؛ لأنّها كالتنوينِ ، ونونُ الفعلِ لسكونها بعدَ الفتحةِ ووقوعها آخراً فوقفوا عليها بالالفِ كما وقفوا على التنوينِ .

(فصل) قولهُ والياءُ أُبدِلَتْ من اختيها .

قالَ الشيخُ : فإبدالها من الالفِ في نحو مفيتيح ، وهو كلُّ موضعٍ وقعتِ الالفُ فيه بعدَ كسرةِ ياء التصغيرِ أوْ كسرةِ الفِ الجمعِ ، فإنها تنقلبُ ياءً لانكسارِ ما قبلها محافظةً على صيغةِ التصغيرِ والجمعِ فلا تبقى الفاً لانكسارِ ما قبلها فتنقلبُ ياءً ضرورةً وهو مطردٌ إلاّ في نحو حُبَيْلَى وحُمَيْراء وقد تقدَّمَ .

قولهُ : ومن الواوِ نحو ميقاتِ .

---

(1) سورة العلق الآية : ١٥ .

قالَ الشيخُ : ذكرَ أَمثلةً من أَبوابٍ شتَّى كلها ستأتي مفصلةً في فصول الاعلال فلا حاجةَ الى تفصيلها ههنا • « وفي نحو صبيةٍ وثِيَرة[1] وعَلْيَان ويَيْجَل » لأَنَّ صِبْيَة من صَبَا يَصْبُو فقياسها صبوة فابدالها على غيرِ قياسٍ ، « وثيرة » جمع ثُوْر ككوزٍ وكوزةٍ جمع كوزٍ فقياسُه أَنْ يُقالَ ثوزة لأَنَّ مثلَ هذا الجمع إنَّما ينقلبُ فيه الواو ياءً إذا وقعتْ بعدها الالفُ كَثياب وسياطٍ ، فأمَّا إذا لم يقع الالفُ فقياسها بقاؤها على أَصلها ، وكذلكَ الاصلُ في «عَلْيَان» عَلْوَان لأَنَّهُ من عَلاَ يعلو ولم يطرأَ ما يوجبُ تغييرها • وكذلك الاصلُ في « يَيْجَل » يوْجَل ، لأَنَّه مضارع وَجَلَ فقُلبت ياءً على غيرِ قياسٍ ، وإبدالها من الهمزة قد تقدَّمَ وجوبهُ وجوازهُ ، فوجوبه في نحو أَيْتِ وجوازهُ في نحو « ذيب وميرة » ، « ومن أحد حرفي التضعيف » على غيرِ قياسٍ إلاَّ أَنَّهُ كثرَ في فعلت وتفعلتُ وقلَّ في غيره كقولكَ : قَضَيْتُ وسَرَيْتُ وقلَّ في مثلِ « لاَ وَربيكَ[2] لا أفعل » لأَنَّ مثلَ ذلكَ نادرٌ في كلامهم ، وكذلكَ كلُّ ما ذكرهُ من غيرها فهو على خلافِ الأكثرِ إلاَّ فيما كانَ راجعاً إليهما كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ • « والتَّصْدِيَةُ »[3] فيمن جَعَلَ التصدية من صَدَدَ ، فالياءُ مبدلةٌ عن أَحد حرفي التضعيفِ) سواءُ جعله[4] من صَدَّ يَصِدُّ بمعنَى مَنَعَ أَو يَصِدُّ بمعنى ضجَّ)[5] ، ومن جعله من الصدى وهو حكاية الصوت ، فهو أصلهُ الياء غيرَ مبدلةٍ « ودَهْدَيْتُ وصَهْصَيْتُ » أي قلتُ ده ،

---

(1) ثيرة : جمع ثور ، أساس البلاغة ١/٤٨ ، ابن يعيش ١٠/٢٤ •

(2) المقصود : (لا وربِّك لا أفعل) فأبدلوا من الباء الثانية ياءً انظر ابن يعيش ١٠/٢٤ •

(3) التصدية : التصفيق ، أساس البلاغة ٢/٨ ، ابن يعيش ١٠/٢٦ ، اللسان (صدى) ١٩/١٨٦ •

(4) في ل ، ت : (جَعَلَ) •

(5) ما بين القوسين : ساقط في س •

وصَهْيَتُ أي قُلْتُ صَه ، فوجبَ [١٦٢ظ] أَنْ تكونَ الياءُ بدلاً عن أَحد حرفي التضعيف ، لأَنَّهُ كرّرَ الفاءُ والعينَ وإنْ كان وزنهُ فَعْلَلْتُ إلاَّ أَنَّ أَخذَهُ من « دهْ وصَهْ » يؤذنُ بالتكرير فيه . « ومَكَاكِيّ في جمع مَكوكٍ »(١) ، أَصلهُ مَكَاكِيكُ ؛ لأَنَّ مكّوكاً فعّولاً وجمعه فعَاعيل فأُبدِلَت الكافُ الأخيرةُ ياءً ثُمَّ أُدغِمتْ ياءَ فَعاعيل فيها . « ودَياجٍ في جمع دَيْجُوج » أَصلهُ دَياجيج ، فقُلبت الجيمُ الأخيرةُ ياءً ثمَّ خُفِّفتْ بحذف إحدى اليائين على ما هو مطّردْ الجواز ، فصارَ من باب جَوارٍ ، تقولُ : هذه دَيَاجٍ ومررت بدياجٍ ، ورأيتُ دياجيَ . « ودِيوَانٍ »(٢) أَصلهُ دَوّانٍ » أَصلهُ دَوَّان فقُلبتِ الواوُ الاولى ياءً ، ودليلهُ قولهم دَوَاوين ، ولو كانتْ ياءً لقيلَ دَيَاوين كما قيلَ دَيْجُوج دَيَاجِج ، وليستْ مبدلةً لانكسار ما قبلها ، (لأنَّ الواوَ اذا أُدْغِمَتْ صَحّتْ وإن كُسِرَ ما قبلها)(٣) كقولهم حِوّاء ، فثبتَ أَنَّ ابدالها إنَّما هو من أَجلِ أَحدِ حرفي التضعيفِ لا من باب ميزَان ، فإنَّ ذلكَ قياسٌ وهذا على غيرِ قياسٍ ، وقلبوا ههنا الاولى ولم يقلبوا الثانيةَ لأنَّهُ لو قلبوا الثانيةَ لأدَّى الى قلبها جميعاً . ألا ترى أنَّ الأُولى كانتْ تصير مكسوراً ما قبلها ساكنةٌ من غيرِ ادغامٍ فيتعذَّرُ النطقُ بها فيجبُ قلبها ياءً ولذلكَ قلبوا الاولى دونَ الثانيةِ (ولم يلتزموا ما التزموهُ فيه من سيّد ، لأنَّ إبدالها ياءً عارضٌ ، فكأَنَّها على واويتها . « ودِيبَاج »(٤) أَصلهُ دَبّاجَ لأَنَّكَ تقول

---

(١) المكوك : مكيال معروف لأهل العراق والجمع مكاكيك ومكاكى على البدل كراهية التضعيف وهو صاع ونصف . اللسان (مكك) ٢/٣٨١ ، اساس البلاغة ٢/٢٢٢ .

(٢) دِيوان : من دَوّنَ الكتب وجمعه دَواوين ، وقد وضحه الشيخ . أساس البلاغة ١/١٥١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) دِيباج : ضربٌ من الثياب مشتق دَبج : وهو النقش ، فارسي معرّب . اللسان (دبج) ٣/٨٦ .

دَبابيج ، فهو على مثلِ دواوين فَفَعلَ مثلُ فله لِما ذكرناهُ ، فقلبتَ الاولى دونَ الثانيةِ) (1) ، لأنَّهما من بابٍ واحدٍ فحُمِلَ عليه . « وقيراط »(2) أصلهُ قِرّاط بدليلِ قراريط فحُمِلَ على دَواوين ، وكذلكَ « شيراز » لقولهم : شَراريز ، وكذلك « ديماس »(3) لقولهم : دَمَاميس ، وقوله(4) :

261- وأيتَصَلَتْ بمِثْلِ ضَوءِ الفَرْقَدِ

أبدلَ الياءَ من التاءِ التي هي بدلٌ من الواوِ التي هي فاءٌ فاصلةٌ اوتَصَلَتْ فقُلِبَتِ الواوُ تاءً على القياسِ ثمَّ أبدلوا من التاءِ ياءً لكونها أحدَ حرفي التضعيفِ وقلبوا الاولى دونَ الثانيةِ لأنَّهم لو قلبوا الثانيةَ لأدَّى الى قلبِ الاولى ، لأنَّ قلبها تاءً إنَّما كانَ لأجلِ وقوعِ التاءِ بعدها فلو غيروها لوجبَ ردَّها الى أصلهِ لفواتِ المعنى المقتضي قلبها تاءً ، ولو قيلَ إنَّ الياءَ مبدلةٌ عن الواوِ التي هي فاءٌ لم يكنْ بعيداً . قولهُ : « ومما سوى ذلكَ » ، يعني ومما أُبدِلتْ فيه الياءُ وهو ما ذكرهُ من النونِ والعينِ والباءِ والسينِ والتاءِ ، وتركَ تفصيل ذلكَ لتقدمهِ وقلتهِ فجمعَ الجميعَ(5) بقولهِ : « ومما سوى ذلكَ » وذكرهُ

(1) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(2) قيراط : من الوزن وهو نصف دانق، وأصله قِرّاط بالتشديد لأنّ جمعهُ قراريط ، وكذلك القيراط : جزء من اجزاء الدينار . (قرط) 9/251 ، الكتاب 2/313 .

(3) ديْماس : للسَّرَب المظلم ، وللحمّام ، وقيل سجن الحجاج ابن يوسف الثقفي ، فان فتحت الفاء جمع على دياميس وان كسرتها على دماميس اللسان (دمس) 7/391 ، ابن يعيش 10/26 .

(4) البيت لم يعرف قائله وصدره : (قامَ بِها يُنْشِدُ كُلَّ مُنْشِدِ) ابن يعيش 10/26 ، الاشموني 4/337 ، المفصل ص 202 .

(5) في ر : (الجمع) .

على الترتيب « فأناسيُّ وظَرابيُّ[1] » الياءُ الثانيةُ فيه مبدلةٌ عن النونِ لأنَّهُ جمعُ انسانٍ وظَربانٍ فقياسهُ أناسين وظَرابين ، فأبدلوا من النونِ ياءً ووقعتْ ياءُ الجمعِ قبلها فوجبَ إدغامها فيها لاجتماع المثلين ، فقالوا : « أناسي وظَرابي » ، وهذا وإنْ كانَ هو القياسُ إلاَّ أنَّهُ كثُرَ ابدالها ياءً في فصيحِ الكلامِ . وأمَّا ابدالُ الياءِ عن العينِ والباءِ والسينِ والتاءِ فمن أرْدأ اللغاتِ لم يأتِ إلاَّ في أبياتٍ شاذةٍ كقولِه[2] :

٢٦١- وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

٢٦٢- وقولُه[3] : مِنَ الثَّعالي وَوَخْزٌ مِنْ أرانِيها

(١) ظَرابي : أو ظَرابين : جمع ظِرْبان : وهو حيوان أو دويبة صغيرة القوام طول قوائمها قدر نصف اصبع وعرضها بمقدار شبر ، وطولها بمقدار ذراع ، اللسان (ظرب) ٢/٦٠ .

(٢) البيت لم يعرف قائله ، وقيل صنعه خلف الاحمر ، وصدره : (وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ) المنهلُ : المَوردُ ، الحوازقُ : الجماعات ، الضفادي : يريد الضفادع النقانق : أصوات الضفادع ، الشاهد فيه إبدال الياءِ من العين . الكتاب ١/٣٤٤ ، المقتضب ١/٢٤٧ ، ابن يعيش ١٠/٢٨ ، شرح الجمل ٢/٤٨٤ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤١ ، الاشموني ٤/٣٣٧ ، همع الهوامع ٢/١٥٧ ، شرح الشافية ٣/٢١٢ .

(٣) وصدره : (لَهَا أشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تَتمره) والبيت من أبيات لأبي كاهل اليشكري ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافية ، الاشارير : جمع اشراره ، وهي اللحم القديد ، تتمره: تجفيف اللحم والتمر ، الثعالي : الثعالب ، والاراني : الارانب. والاستشهاد به أنه ابدل الباء من كليهما ياءاً . وهو غير منسوب في الكتاب ١/٣٤٤ ، المقتضب ١/٢٤٧ ، شرح الشافية ٣/٢١٢ ، ابن يعيش ١٠/٢٨، همع الهوامع ١/١٨١ ، ٢/١٥٧، ومنسوب لأبي كاهل في شرح شواهد الشافية ص ٤٤٣ ، أمالي ابن الحاجب ٩٨ .

٢٦٣- وقوله[(١)] :

٢٦٤- وقوله[(٢)] : وَهَذا الثَّالِي

وكله لم يأتِ في فصيحِ الكلامِ بخلافِ أناسي وظَرابي فانَّه من فصيحِ الكلامِ .

(فصل) قوله : والواوُ تُبدَلُ من أُختيها ومن الهمزةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وكلُّ ذلكَ مطردٌ ، وأمَّا الاولُ فلأنَّ ألفَ فاعلهِ اذا وقعتْ موضعَ الحركةِ وجبَ قلبها واواً قياساً مطرداً لوجوبِ حركتهِ ولم تُقلَبْ ياءً لما ثبتَ من قلبها واواً قياساً في قولهم : ضُوَيرِب فقلبوها أيضاً في ذلكَ لمَّا كانتْ قد ثبتَ قلبها اليها وكذلك قلبوا الالفَ الثانيةَ في التصغيرِ ياءً إذْ لم يكنْ أصلها الياءُ كقولكَ في

---

(١) البيت لم يعرف قائله : وهو بكماله :

إذا ما عُدَّ أرْبَعَةٌ فِسَالٌ
فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وأبُوكِ سَادِي

والشاهد فيه ابدال السين ياءاً وأصلهُ (سَادِس) ، الفسال : جمعٌ ومفرده فسْل : وهو الرجلُ الرذل الدنيء . اصلاح المنطق ص ٣٠١ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافية ٢١٣/٣ ، الاشموني ٣٣٦/٤ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤٦ ، همع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت وهو بتمامه :

يَفْدِيكَ يا زَرْعُ أبِي وَخَالِي
قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
وأنْتَ بِالْهِجْرَانِ لاَ تُبَالِي

والشاهد فيه الثالي حيث ابدل الياء من الثاء ، زرعُ : مرخم زَرْعه . ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافية ٢١٣/٣ ، المقرب ٢١٥/١ ، الاشموني ٣٣٧/٤ ، شرح شواهد الشافية ٤٤٨ .

ضَارِبٍ : ضُوَيرِب ، وفي عَاقُولٍ عُوَيقِيل ، وذلكَ واضحٌ في التعليلِ • وأمَّا « أوادمُ » فجمعٌ لآدَم واذا جُمِعَ وجبَ تحريكُ الالفِ التي في آدَمَ فلا يمكنُ ردُّها الى أصلها الذي هو الهمزةُ فوجبَ قلبها الى ما تُقلَبْ اليه الالفُ ، وهو الواوُ ، ولو قيلَ إنّ الواو في أوادم بدلٌ عن الهمزةِ لكانَ مستقيماً وأصلهُ أأدَمُ كُرِهَ اجتماعُ الهمزتينِ فقُلِبَتِ الثانيةُ وقد تقدَّمَ ذلكَ في تخفيفِ الهمزةِ • وأمّا « أُوَيدَم » فالكلامُ فيهِ كالكلامِ في أوادِمَ ، ومن جعلَ الواوَ عن الهمزةِ في أوَادمَ جعلها عنها في أُوَيدمَ وهو واضحٌ ، إلاّ أنَّهُ لمَّا التزموها في آدم صارتِ الهمزةُ [١٦٣ و] نسياً منسياً فكانتِ المعاملةُ معَ الالفِ « وعَصَوي ورَحَوي » قلبوا الالفُ فيهِ واواً لمَّا اضطروا الى تحريكها ولا يمكنُ بقاؤها ألفاً لوقوعها في موضعِ الحركةِ فقالوا : عَصَوي ورَحَوي ، ولو قيلَ إنّ الواوَ في عَصَوي هي الواوُ الاصليةُ والواوُ في رَحَوي مبدلةٌ عن الياءِ لكانَ مستقيماً ولكنَّهم عدلوا الى ذلكَ لوجوبِ انقلابِ الواوِ والياءِ في بابهما ألفاً فكانتِ المعاملةُ كأنَّها معَ الالفِ كما ذُكِرَ في أُويدمَ ، « وإلوانِ تثنيةِ الى اسماً » وخُصَّ إلوان دونَ عَصَا ورَحَى ، لأنَّها في عَصَا ورَحَى تُرَدُّ الى أصلها ، وفي إلوانِ لم يثبتْ لها أصلٌ وإنَّما قُلِبَتْ ألفاً لمَّا اضطروا الى تحريكها ولو قيلَ في عَصَوانِ أنَّ الواوَ مبدلةٌ عنِ الالفِ وفي رحَيَانِ من أنَّ الياءَ مبدلةٌ عن الالفِ لكانَ ذلكَ جارياً على قياسِ كلامهم ، وابدالها « من الياءِ في نحو مُوقِن » مما وقعتْ فيهِ الياءُ فاءً وانضمَّ ما قبلها كقولكَ : مُوقِن ومُوسِر ، وكذلكَ اذا وقعتْ عيناً في الاسمِ دونَ الصفةِ كقولكَ : « طُوبَى » وسيأتي ذلكَ في الاعلالِ ، « وفي ضُوَيرِب تصغيرِ ضيراب مصدرِ ضَارب » اذا صُغِّرَ ضيراب وقِيتَال مصدرِ فَاعَلَ وجبَ قلبُ يائهِ واواً لأنَّها عن الالفِ في ضَارِبٍ ، وقد انضمَّ ما قبلها فوجبَ أنْ تُقلَبَ واواً ، وكذلكَ كانتِ الياءُ في المكبَّرِ عن الواوِ كقولكَ : ميقات وميلاد فانَّكَ تَردُّ الى الاصلِ فتُقلَبُ الياءَ واواً فتقولُ : مُوَيقِت ومُوَيلِد ،

فإنْ كانت الياءُ ليستْ عن الواوِ ولا عن الألفِ بقيت ياءً كقولكَ : في بَيْعٍ بَيِّعٍ وفي دَيْنٍ دَيِّنٍ وفي بَقْوى وبُوْطِرٍ من بَيْطَرَ[1] وهما قياسٌ ، أمَّا بَقْوى فَفَعْلى اسماً من بقى وهو من الياءِ وكلُّ اسمٍ على فَعْلَى ولامُهُ ياءٌ فإنَّها تُقلَبُ واواً ، وللفرقِ بين الاسمِ والصفةِ كقولكَ : الدَّعْوَى والشَّرْوَى والبَقْوَى ، وأمَّا « بُوْطِر » فلأنَّها ياءٌ ساكنةٌ انضمَّ ما قبلها فوجبَ أنْ تُقلَبَ واواً « وهذا أمرٌ مفضوٌّ عليه » ، وهذا على غيرِ القياسِ ، (لأنَّ الاسمَ اذا وقعتْ آخرهُ ياءٌ قبلها واوٌ قبلها ضمةٌ وجبَ جعلها ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها كما سيأتي إلاَّ ما شذَّ من نحو قولهم : مَمْضوٌّ ونَهْوٌ ، ومن الياءِ أيضاً في « جِبَاوَة »[2] وهو أيضاً على غيرِ قياسٍ)[3] ، لأنَّهُ من قولكَ : جَبَي يَجْبِي فقياسهُ أنْ تقولَ : جِبَايَة[4] فاذا قيلَ جِبَاوة فقد أبدلوا عن الياءِ واواً على غيرِ قياسٍ لأنَّهُ لا موجبَ لابدالها من حيثُ الاعلالُ ، ألا ترى الى صحةِ قولهم : عَبَايَة وعَظَايَة قياساً مطَّرداً فيما جاءَ من ذلكَ ، وإنَّما قياسها لو لم تُقدَّرْ تاءُ التأنيثِ متصلةً أنْ تُقلَبَ همزةً لوقوعها متطرفةً بعد ألفٍ زائدةٍ كما في كساءٍ ورداءٍ ، ومن الهمزةِ في جُوْنَةٍ وجُوْنٍ كما سلفَ في تخفيفها وابدالها من الهمزةِ مطرداً واجباً في نحو أوْتُمِن وغيرُ واجبٍ في نحو جُوْنَةٍ وجُوْنٍ على ما سلفَ .

---

(1) بَيطَرَ : من بيطر الحيوان الذي يعالج مرضه ، اساس البلاغة ٢٨/١ .

(2) جِباوة : قال شمر : جبيتُ الماء في الحوض أُجبى جبياً وجبوت أجبو جبواً وجِبَاية وجِبَاوة أي جمعتهُ . اللسان (جبى) ١٤٠/١٨ .

(3) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(4) في ل : (حياة) ، وهو تحريف .

(فصل) قولُه : والميمُ أُبدِلَتْ من الواوِ واللامِ والنونِ والباءِ الى آخرِه .

قالَ الشيخُ : « فإبدالها من الواوِ في فمٍ وحدهُ » وقد تقدّمَ عِلّةُ ذلكَ ولم يقعْ في كلامهم مثلُه فيلحقوه بهِ وليسَ مثلهُ إلاّ ذو ولم يقعْ إلاّ مضافاً فاستغنى عن ابدالِ واوهِ ميماً وابدالها من اللامِ في لغةٍ ليستْ بالقويةِ يجعلونَ لامَ التعريفِ ميماً[1] ، وابدالها من النونِ لازمٌ في نحو « عَنْبَرٍ وشَمْباءَ فيما وقعتْ فيهِ النونُ ساكنةً قبلَ الباءِ » وإنّما أبدلوها ميماً لأنّهم لو بقوْها نوناً والحرفُ الذي بعدها من حروفِ الشفةِ فانْ أُظهِرَ استُهجِنَ وإنْ أُخْفِيَ استُثقِلَ أو تعذّرَ وإنْ أُدْغِمَ ذهبَ ما في النونِ من الغُنّةِ فوجبَ قلبهُ ميماً فوافقَ النونَ في الغُنّةِ ولا تُنافرُ الباءَ في المخرجِ ، فقالوا : « عَنْبَرَ » وهو غيرُ لازمٍ في غيرِ ما ذكرهُ من بابِ « عَنْبَرَ » بلْ شاذٌ ، وابدالها من الباءِ أيضاً شاذٌ .

(فصل) قولُه : والنونُ أُبدِلَتْ من الواوِ واللامِ في صَنْعَاني وبَهْرَاني .

قالَ الشيخُ : لأنّ قياسَهُ أنْ يقولَ : صَنْعَاوي وبَهْرَاوي ، لأنّها همزةُ تأنيثٍ فوجبَ أنْ تُقلَبَ واواً كحَمْراوي[2] ، فاذا قالوا : صَنْعَاني فقد جعلوا النونَ موضعَ الواوِ وهو معنى الابدالِ[3] . وأمّا « لَعَنَّ في لَعَلَّ » فلغةٌ قليلةٌ وحُكِمَ بالبدليةِ لكثرةِ تيك وقلّةِ هذهِ .

---

(1) وعلى هذه اللغة في الابدال ما رواه النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لَيسَ منِ امبَرِّ امصِيَامُ في امسَفَرِ) ، فقد اُبدِلَ فيها الميم من لام التعريف .
انظر ابن يعيش ١٠/٣٤ ، المقرب ٢/١٧٧ .

(2) (كحَمراوي) : ساقطة في س .

(3) في ل : (في السين أيضاً) .

(فصل) قوله : والتاء أُبدِلَتْ من الواوِ والياءِ والسينِ والصادِ والباءِ ، فابدالها من الواوِ فاءً في نحو اتَّعَدَ وأُتْلَجَة .

قالَ الشيخُ : مما وقعتْ فيهِ الواوُ وقبلَ تاءِ الافتعالِ وهو لازمٌ مطردٌ ، تقولُ : اِتَّعَدَ اِتّعاداً فهـو مُتَّعِدٌ فقلبها تاءً ، في جميـعِ متصرفاتهِ وسيأتي ذلكَ في الاعلالِ . وقد أبدِلَتْ فاءً في نحو « أتْلَجَه وتَخْمَه » وفيما ذكرهُ من الامثلةِ ، وهو غيرُ مُطـردٍ ، وإنْ كانَ في بعضهِ لازماً وقد يلزمُ الشيءُ في بعضِ الامثلةِ وهو غيرُ مُطّـردٍ [١٦٣ ظ] فهو في مثلِ أتْلَجَه وتُجاه غيرُ لازمٍ وفيما عداهُ لازمٌ ، وابدالها « لاماً في أختٍ وبنتٍ وهنتٍ وكلتا » ، لأنَّ أُختَ من الاخوةِ ، وبنتَ من البنوةِ ، وهنتَ لقولِهم : هنواتٌ فدلَّ على أنَّ لاماتها واوٌ فالتاءُ مبدلةٌ عنها ، وأمَّا « كِلْتا » فمنهمْ من يقولُ هـي عـن الواوِ أيضاً ، ومنهم من يقولُ : هي عن الياءِ ، ومنهم مـن يقـولُ : ليستْ مبدلةً البتةَ ، فمن قالَ : إنَّها عن الواوِ ، فلأنَّ ابدالُ التاءِ عن الواوِ أكثرُ فحملها على الاكثرِ أولى ، وأمَّا من قالَ : إنَّها عن الياءِ فلأنَّ الاعلالَ بالياءِ أكثرُ وهذا معتلٌ فحُمِلَ على الاكثرِ . وأمَّا من قالَ : إنَّها ليستْ بدلاً فقد زعمَ أنَّها لمجردِ التأنيثِ ، والالفُ بعدَها هـي اللامُ فيكـونُ وزنـه فِعْتَـل ، وليسَ بمستقيمٍ ؛ لأنَّ تـاءَ التأنيـث لا تكـونُ وسـطاً ولا يكـونُ مـا قبلهـا سـاكناً ، وفِعْتَـل أيضـاً ليسَ مـن أبنيتهم ، وابدالها عـن « الياءِ فاءً فـي نحـو اِتَّسَرَ » وهـو لازمٌ مُطَّـردٌ كمـا ذكرناهُ في اِتَّعَـدَ وتعليلهُ سيأتي مثلهُ « ولاماً في [نحـو][1] أسْنَتُوا[2] وثِنْتَانِ[3]

---

(١) (نحو) : زيادة عن ت .

(٢) أسْنَتُوا : وهم مسنتون اي مسحتون ، مجدبون ، من السنة المجدبة . اساس البلاغة ٢٤٣/١ .

(٣) (ثنتان) : ساقطة في ل .

وكَيْتَ وذَيْتَ ، فأسْنَتُوا لأنَّهُ زائدٌ على ثلاثةٍ ، وكلَّما وقعت ألفهُ زائدةٌ على ثلاثةٍ حُكِمَ بأنَّها ياءٌ فوجبَ أنْ تكونَ التاءَ بدلاً عن الياء . وأمَّا « ثِنْتان » فلأنَّهُ من قولك : ثَنَيتُ فلامهُ ياءٌ والتاءُ بدلٌ عنها . وأمَّا « كَيْتَ وذَيْتَ » فلأنَّهم يقولونَ : كَيَّةَ وذَكيَّةَ في موضعِ « كَيْتَ وذَيْتَ » فدلَّ على أنَّهُ الاصلُ ولامهُ ياءٌ ، ولا يستقيمُ أنْ يُقدَّرَ واواً لأنَّهُ لم يقعْ في كلامهم الياءُ عيناً والـلامُ واواً كما وقعتْ في مثلِ يومٍ باعتبارِ الفاء والعينِ استثقالاً لها ولا يمكنُ تقديرُ ما قبلها أيضاً واواً لأنَّـهُ كانَ يجبُ أنْ يُقالَ : كَـوْهٌ وكَوْتَ[1] فوجبَ أنْ يكونَ ياءً والتاءُ بدلاً عنها . وأمَّا ابدالها عن السينِ في نحو[2] « طَسْتٍ[3] وستٍّ » وهو قليلٌ وإنْ لـم يَقُـلِ الأستَ وإنَّما حُكِمَ بابدالها في « طَسْتٍ » لقولهم : طَسُوسٌ ، ولم يُحكَمْ بأنَّ السينَ هي بدلٌ عن التاءِ فيُقالُ طَسْتٌ هـو الاصلُ والسينُ في طَسُوسٍ بدلٌ عنها لأنَّهُ لـم يثبتْ كونُ السينِ مـن حروفِ البدلِ البتَّةَ على ما تقدَّمَ ، وإنْ كانَ المصنفُ قد عدَّهـا وهماً منهُ وذكرها في الفصيلِ وذكرَ أنَّهُ يبدلُ منها لا أنَّها تُبـدَلُ من غيرها ، واذا لم تكنْ من حروفِ البدلِ والتاءِ من حروفِ البدلِ[4] فجَعْلُ التاءِ بدلاً عنها هو الوجهُ ، ثمَّ لو قُدِّرَ أنَّها مـن حروفِ البدلِ فلم يثبتْ ابدالها عن التاءِ وقد ثبتَ ابدالُ التاءِ منهـا بدليـلِ « ستٍّ » فحملهُ على ما ثبتَ في لغتهم أولى . وأمَّا « سِتٌّ » ، فلأنَّهُ من قولكَ : سَدَسْتُ وسُدُسٌ وأسْداس ، فلامهُ سينٌ ، فـاذا

---

(1) في ل : (ذوت) .

(2) (نحو) : ساقطة في ل ، ت ، ر . وفي ب : (ففي) .

(3) طَست : الطست : من آنية الصفر أنثى وقد تذكر . لسان العرب (طست) ٢/٣٦٣ .

(4) (والتاءُ من حروفِ البدلِ) : ساقطة في ر .

قالوا : « ستٌّ » فالتاءُ عن السينِ ، وإنَّما حُكِمَ بأنَّ التاءَ بدلٌ ولم يُحكَمْ بأنَّها أصلٌ لمَّا كثرَ من قولهم : سُدْسٌ وأسْداسٌ وسدَسْتُ ولم يُحكَمْ بالعكسِ لذلكَ ولمَّا تقدَّمَ . « ومن الصادِ في لِصْتٍ[1] » وهو قليلٌ شاذٌّ ، وإبدالها « عن الباءِ في الذَّعالِتِ[2] بمعنى الذَّعالِبِ » وهو قليلٌ .

(فصل) قولُهُ : والهاءُ أُبدِلَتْ من الهمزةِ والألفِ والياءِ والتاءِ فإبدالها من الهمزةِ في نحو هنرتُ الثوبَ . ب

قالَ الشيخُ : وهردتُ الشيءَ ، وهو غيرُ مطردٍ ، وقد كثرَ في قولهم : « هرقتُ الماءَ » وأمَّا قولهم : « لَهِنَّكَ » فعلتُ كذا ، فأصلهُ إنَّكَ فعلتَ كذا ، فأدخلوا اللامَ للابتداءِ ، وكرهوا الجمعَ بينهما وبينَ أنْ معَ بقائها على لفظِها فقلبوها هاءً ، فقالوا : لَهِنَّكَ وهي قليلةٌ رديئةٌ . وإبدالها من الألفِ في قولهِ[3] :

---

(1) لِصْتٌ : اللصُّ في لغةِ طي وجمعهُ لِصوت . لسان العرب (لصت) ٢/٣٨٩ .

(2) الذَعالِت : الذعالب وهي القطع من الخرق أو قطع من أطراف الثوب والتاء فيه مبدلة من الباء . ابن يعيش ١٠/١٤ ، اللسان (ذعلب) ١/٣٧٤ .

(3) البيت لم يعرف قائله وقبله :

(قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ)

والشاهد فيه إبدال الالف هاءً فأصلهُ (فما) أصنعُ ؟ والبيتُ موجودٌ في المنصف ٢/١٥٦ ، ابن يعيش ٤/٦ ، ٩/١٨ ، ١٠/٤٣ ، شرح الشافية ٣/٢٢٤ ، الاشموني ٤/٣٣٤ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ .

يقلبونَ ألفَ ما في الاستفهام هاءً عندَ الوقفِ • وكذلكَ « أنَّه وحَيَّهَلَهْ » ويجوزُ أنْ يُقالَ إنَّ الهاءَ في حَيَّهَلَهْ هاءُ السكتِ لأنَّهم يقولونَ : وحَيَّهَلْ بغيرِ ألفٍ ، فإذا وُقِفَ بالهاءِ كانتْ هاءَ السكتِ واذا قيلَ حَيَّهَلا ثمَّ وُقِفَ بالهاءِ فهي مبدلةٌ عنِ الالفِ كما[1] في قولكَ : أنَا ، وكذلكَ هي مبدلةٌ عن الالفِ في قولهم[2] :

٢٦٦- وقَدْ رابَني قَوْلُهَا يَاهَنَا

عندَ البصريينَ[3] لقولهم : هَنَوَاتٌ فثبتَ أنَّ لامَها واوٌ ، واذا ثبتَ أنَّ لامَها واوٌ صارَ هَنَاوٌ مثلَ قَبَاوٍ فقُلِبَتِ الواوُ ألفاً لوقوعها طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ ثمَّ قُلِبَتِ الالفُ هاءً فقيلَ يَاهَنَاه • وأمَّا قولُ الكوفيينَ إنَّها هاءُ السكتِ[4] فضعيفٌ من حيثُ إنَّ هاءَ السكتِ لا تُحرَّكُ وهذه محرَّكةٌ وإنَّ هاءَ السكتِ لا تكونُ في الوصلِ وهذه[5] في الوصلِ فثبتَ أنَّها ليستْ هاءَ السكتِ وإذا لم تكنْ هاءَ السكتِ فلا تخلو إمَّا أنْ تكونَ أصليةً أو زائدةً ولا تكونُ[6]

---

(١) (كما) : ساقطة في ر •

(٢) البيت لامرىء القيس من قصيدة له في ديوانه ص ٧٩ وعجزه: (وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرْ) ، رابني قولها : أي خوفني قولها حيثُ إنَّها اتهمته بتهمة بعدَ تهمةٍ ، والشاهد فيه إنَّ الهاء بدل من الواو عند أهل البصرة ، وعند أهل الكوفة للوقف • الجمل ص ١٧٥ ، ابن يعيش ١٠/٤٣ ، الاشموني ٤/٣٣٤ ، اساس البلاغة ٢/٣١٠ •

(٣) انظر شرح الاشموني ٤/٣٣٤ •

(٤) انظر ابن يعيش ١٠/٤٤ •

(٥) (في الوصلِ) : ساقطة من ر •

(٦) (ولا تكون) : ساقطة من ر •

زائدةً ؛ لأنَّ الهاءَ لا تُزَدُ آخراً فثبتَ أنَّها أصليةٌ ، وإذا كانتْ أصليةً فإمَّا أنْ تكونَ هاءً في الوصلِ أو بدلاً وليستْ هاءً في الوصلِ بدليلِ قولِهم : هَنَواتٌ فثبتَ أنَّها بدلٌ عن أصلٍ ، وإذا ثبتَ أنَّها بدلٌ عن أصلٍ لم تخلُ إمَّا أنْ تكونَ عن ألفٍ أو لاً وقد ثبتَ أنَّها أصلُها واوٌ وأنَّها في محلٍ ينقلبُ فيهِ الواوُ الفاً فثبتَ أنَّها عن الالفِ [١٦٤و] بدلاً عن الياءِ لكثرةِ قولهم هذي وقلةِ قولهم هذه ، ولو قيلَ إنَّهما جميعاً أصلٌ لم يكنْ بعيداً ، وإبدالهم عن التاءِ في كلِ تاءِ تأنيثٍ لحقتِ الاسمَ كقولكَ قائمةٌ وقاعدةٌ وهو مطردٌ فصيحٌ ، ويجوزُ بقاؤها تاءً وليسَ بالكثيرِ ، وأمَّا إبدالها عن تاءِ الجمعِ في نحو الافواهُ والبناهْ فقليلٌ ضعيفٌ .

(فصل) قولهُ : واللامُ أُبدِلَتْ من النونِ والضادِ .

قالَ الشيخُ : وإبدالها من النونِ في مثلِ قولهِ (١) :

٢٦٧ وقَفْتُ فيهَا أُصَيْلالاً

---

(١) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني مدح بها النعمان بن المنذر ، وعجزه : (عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبعِ مِنْ أَحَدِ) ورواية سيبويه والانصاف والعسكري (أُصيْلاناً) أُصَيّلان : تصغير أُصيل وهو نهاية النهار ، (وأُصلالاً) بابدال النون لا ما وهو الشاهد ، وعلى الرواية الاولى يسقط عن الاستشهاد . الديوان ص ٢ . الكتاب ١/٣٦٤ ، الانصاف ١/٢٦٩ ، المقتضب ٤/١١٤ ، الايضاح للفارسي ص ٢١١ ، مجاز القرآن ٢/٣١٠ ، ما يقع فيه التصحيف ص ٢٥٤ ، اصلاح المنطق ص ٤٧ ، ابن يعيش ٩/١٤٣ ، ١٠/٤٥ ، شواهد الشافية ص ٤٨١ ، الخزانة ٢/١٢٥ ، العيني ١/٤٨٠ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٦ .

قَدْ وقعَ في النسخِ أُصَيْلاناً بالنون وليسَ بجيِّدٍ ، لأنَّهُ إنَّما ذكرَ اللفظَ بلفظِ البدلِ لا بلفظِ المبدلِ منهُ . وإبدالها من الضادِ قليلٌ ضعيفٌ .

(فصل) قولهُ : والطاءُ أُبدِلتْ من التاءِ في نحو اِصْطَبَرَ .

قالَ الشيخُ : وسيأتي ذلكَ منصلاً في بابِ الادغامِ ، وأمَّا إبدالها في نحو « فَحَصْطُ برجلِي » فقليلٌ ضعيفٌ .

(فصل) قولهُ : والدالُ أُبدِلَتْ من التاءِ في نحو اِزْدَجَرَ .

قالَ الشيخُ : وسيأتي ذلكَ في بابِ الادغامِ ، وأمَّا إبدالها في نحو « اِجْدَمَعُوا واِجْدَزَّ[1] » فقليلٌ جداً وكذلكَ إبدالها في دَوْلَجٍ .

(فصل)[2] قولهُ : والجيمُ أُبدِلَتْ من الياءِ .

---

(١) (اِجْدَزَّ) : هذه قطعة من بيت للمضرس بن ربعي الفقعسي الاسدي والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لا تَحْبِسنَّا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيحَا

وقد ذكره البغدادي ضمن سبعة أبيات ونسبه للمضرس ، وانكرَ نسبته ليزيد بن الطثرية كما نقلهُ الجوهري عن الكسائي . انظر ابن يعيش ٤٩/١٠ ، المقرب ١٦٥/٢ ، شرح الشافية ٢٢٨/٣ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٨١ .

(٢) انتهت السقطة : في ش .

قالَ الشيخُ : فيما ذكرهُ وهو قليلٌ ضعيفٌ في كلِّ ما ذكرهُ وهو في المحركةِ في نحو[1] :

٢٦٨ أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

أقلُ وأضعفُ •

(فصل) قولهُ : والسينُ إذا وقعتْ قبلَ غينٍ أو خاءٍ أو قافٍ أو طاءٍ جازَ إبدالها صاداً الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : ذكرَ السينَ من حروفِ البدلِ وجعلَ لها فصلاً وليستْ من حروفِ البدلِ ولم يذكرْ ما هي بدلٌ منهُ ، وإنّما ذكرَ أنَّها تُبدَلُ منها الصادُ فالصادُ إذنْ هي البدلُ ويُبدَلُ منها الزاي أيضاً فالزاي هي البدلُ • وأمَّا السينُ فلم تُبدَلْ من شيءٍ فلا معنى لثبوتها في حروفِ البدلِ ، وإنّما أُبدلَتِ السينُ صاداً معَ هذهِ الحروفِ لشدةِ استعلائها واستثقالِ السينِ فأُبدلَتْ صاداً لتوافقَ السينُ في المخرجِ والصفير وتوافق البواقي في الاستعلاء ، وأمَّا ابدالها زاياً قبلَ الدالِ فلأنَّ الدالَ حرفٌ مجهورٌ والسينَ حرفٌ مهموسٌ فأبدلوا السينَ زاياً لتوافقَ السينَ في المخرجِ والدالَ في الجهرِ • « قالَ سيبويه : ولا تجوزُ المضارعةُ »[2] لأنَّ الزايَ والسينَ من

(١) البيت منسوب الى العجاج كما ذكر البغدادي فيشرح الشواهد ، وهو من الملحقات في ديوانه ، وتكملة الشطر : (حَتَّى إذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا) والشاهد فيه إنّ الجيمَ بدل من الياءِ أي أَمْسَيتْ وأَمْسَى ، التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٣٠ ، ابن يعيش ١٠/٥٠ ، شرح الشافية ٣/٢٣٠ ، شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٨٦ ، الديوان ٢/٢٧٨ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٦ •

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٤٧ ، ابن يعيش ١٠/٥٢ •

مخرجٍ واحدٍ ، وهما حرفا صفيرٍ فيعسر الاشراب مع شدة التقاربِ بخلافِ الصادِ مع الزاي فإنّ الاطباقَ الذي في الصادِ أمكنَ من إشرابها صوتَ الزاي والاطباقِ في السينِ .

(فصل) قوله : والصادُ الساكنةُ إذا وقعتْ قبلَ الدالِ جازَ إبدالها زاياً خالصةً في لغةِ فصحاءَ من العربِ .

قالَ الشيخُ : ذكر الصادَ ههنا من حروفِ البدلِ ولم يذكرها فيما تقدَّمَ عندَ جمعه لها بحروفِ الزيادةِ في الطاءِ والجيمِ ولم يذكرَ الصادَ والدالَ ، ثمَّ ذكرَ في هذا الفصلِ أنَّهُ يُبدَلُ منها ، ولم يذكرْ أنَّها تكونُ بدلاً وكانتِ الاحكامُ التي للسينِ في إبدالها صاداً أولَى بأنْ تُذكرَ ههنا ؛ لأنَّ الصادَ هي البدلُ ثم ذكرَ كونَ الصادِ بدلاً في[1] فصلِ السينِ ، وذكرَ كونَ الزاي بدلاً في فصلِ الصادِ ، ولمْ يذكرِ الزاي بدلاً أصلاً[2] لا في الجملةِ ولا في التفصيلِ وقد تقدَّمَ أنَّ البدلَ ليسَ باعتبارِ المبدلِ منهُ ، وإذا كانَ كذلكَ فلم يذكر ههنا إلاَّ إبدالَ الزاي منها فالزاي هي البدلُ ، وقد أُبدلت الزاي من الصادِ إذا وقعتِ الصادُ قبلَ الدالِ ساكنةً كقولك : في يَصْدُقُ يزْدُقُ ، وفي مصدرٍ مزْدرٍ ، ومنهُ قولهُ « هكذا فَزْدِي أنَهْ »[3] يعني فَصْدي ، ومنهُ « لم يُحرَمْ مَنْ فُزْدَ[4] له » وأصلهُ من فُصِدَ فسكنت الصادُ تخفيفاً كما

---

(1) (في) : ساقطة في و ، ش ، ت ، ب ، س .

(2) (أصلاً) : ساقطة في ر .

(3) هذا قول لحاتم الطائي ، وقد عقر إبلاً لضيفه فقيل له هلّا فصدتَها ، فقال : (هذا فَزدِي أنَه) ابن يعيش ٥٣/١٠ .

(4) هذا مثل يضرب في القناعة . والفصيد دم كان يجعل في المعي، والدم يؤخذ من أوداج البعير ، والفرس ويشوى ويطعم للضيف، ويجوز تسكين الصاد فيقال من (فَصْد) وتبدل الصاد زايا . جمهرة الامثال للعسكري ١٦٨/٢ ، فرائد اللآل ١٦١/٢ ، شرح الشافية ٤٣/١ ، ابن يعيش ٥٣/١٠ .

خففوا عُلِمَ الى عَلْمَ فصارَ فُصْدَ بصادٍ ساكنةٍ قبلَ الدالِ فابدلوها زاياً وإنْ يُضَارعَ بهـا الزايَ لامكانِ ذلكَ فيهـا كمـا ضارعوا في الصراطِ بعدَ قلبها صاداً فالمضارعةُ هنا أقربُ فانْ تحرّكتْ لـم تبدلْ ، ولكنَّهم قد يضارعونَ بها الزاي ، لأنَّها لمَّا تحركتْ قويتْ بالحركةِ فلمَّا قويتْ لم تكنْ كالميتةِ الساكنةِ فأُشربتْ ولم تقلبْ ، وقالـوا : في صَدَرَ صَدَرَ بالاشـرابِ ولـم يقولوا زَدَرَ لقوتهـا بالحركةِ ، ومثلُ الصادِ في المضارعةِ إشرابُ الجيمِ صوتَ الشينِ ، وإشرابُ الشينِ صوتَ الجيمِ ، وهي لغةٌ قليلةٌ رديئةٌ لعسرِ ذلـكَ في النطقِ ، ولذلـكَ لم يأتِ في القرآن ولا في كلامٍ فصيحٍ بخـلافِ إشرابِ الصادِ بصوتِ الزاي فانَّهُ وردَ في القرآن وفي الكلامِ الفصيحِ .

ومن أصنافِ المشـتركِ الاعـلالُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : حروفهُ الالفُ والواوُ والياءُ وثلاثتها في الاضربِ الثلاثةِ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : حروفُ الاعلالِ الالفُ والواوُ والياءُ ، وسمّيتْ حروفُ الاعلالِ لمَّا وقعَ فيها من التغيّراتِ المطردةِ بخلافِ غيرهـا ، وقد جعلَ بعضُهم الهمزةَ من حروفِ العلةِ لذلكَ ولم يعدّها كثيـر لأنَّهُ لم يجرِ فيها ما جرى [١٦٤ظ] في حروفِ العلةِ من الأطـرادِ اللازمِ في كثيرٍ من الابوابِ ولكلٍّ وجهٌ ثمَّ ذكرَ أنَّ الالفَ لا تكونَ في الاسماءِ والأفعالِ إلاَّ زائدةً أو منقلبةً ، ولا تكونُ الالفُ أصلاً فيها بخلافِ بابِ الحروفِ ، وأردنا بالاسماءِ المتمكنةَ ، وأمَّا الاسماءُ غيرُ المتمكنةِ فالفاتها كالفاتِ الحروفِ في كونها أصلاً فلا يُقالُ في الفِ متى ومَا أنَّها منقلبةٌ ولا أنَّها زائدةٌ وإنَّما لم تقعِ الالفُ في الاسماءِ والافعالِ أصليةً ؛ لأنَّها لوقعتْ أصليةً لم تخلُ إمَّا أنْ

تقعَ (مبدلةً في محلٍ آخرُ أَوْ لاَ ، فانْ وقعتْ)[1] في محلٍ مبدلةً أَدّى إلى اللبسِ بينَ الأصليةِ والمنقلبةِ ، وذلكَ مخلٌ بمعرفةِ الاوزانِ ، وهو بابٌ كثيرٌ ، وإنْ لم تقعْ في محلٍ مبدلةً عن الواوِ والياءِ أدى ذلكَ إلى وقوعِ الياءِ والواوِ متحركتينِ في كلِّ موضعٍ كانَ أَصلُها فيه التحركَ ، وهو كثيرٌ مستثقلٌ فيؤدي الى استثقالٍ كثيرٍ فرفضوهُ لذلكَ فثبتَ أنَّها لم تقعْ في الاسماءِ والافعالِ أَصليةً فاذا أوقعوها مبدلةً لم يلزمْ شيءٌ مما ذكرناهُ ، فكانَ ذلكَ هو القياسُ • ثمَّ بينَ اتفاقَ مواقعِ الواوِ والياءِ الذي ثبتَ أنهما الاصلانِ في الاعلالِ بعدَ أنْ ثبتَ أنَّ الالفَ لا تكونُ أصلاً ، فذكرَ اتفاقهما واختلافهما فاتفاقهما فاءً وعيناً ولاماً كثيرٌ واضحٌ واتفاقهما في وقوعهما عيناً ولاماً كقوّةٍ وحيَّةٍ واضحٌ ، وليسَ بكثيرٍ في البابينِ وقد وقعَ في بعضِ النسخِ في اتفاقهما وإنْ تقدمتْ كلُ واحدةٍ منهما على اختها فاءً وعيناً (كيَوْم وويل وهو مستقيمٌ في بابِ اتفاقهما ، لأنَّهُ قد وقعتْ كلُّ واحدةٍ منهما فاءً قبلَ أختها وعيناً بعدَ أُختها)[2] ، وهما بابانِ في الاتفاقِ وإنْ جاءتِ العبارةُ فيهما واحدةً • ثمَّ ذكرَ اختلافهما فقالَ : « واختلافهما أنَّ الواوَ تقدمتْ على اختها في نحوِ وَفَيْتُ وطَوَيْتُ ولم تقدمِ الياءِ عليها » ، يعني أنَّ الواوَ تقدمتْ فاءً على الياءِ لاماً وتقدّمتْ عيناً على الياءِ لاماً وتبينَ ذلكَ في كلامه بالمثالِ وإلاَّ فلا يستقيمُ [التعميمُ][3] ، لأنَّهُ قد ثبتَ أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما قد تقدَّمتْ على اختها فاءً وعيناً في [بابِ][4] الاثنانِ فكيفَ يستقيمُ بأنْ يعمّمَ تقدُّمَ الواوِ على الياءِ مطلقاً دونَ تقدمِ الياءِ في بابِ الاختلافِ ؟ ثمَّ أوردَ اعتراضاً بالحيوانِ فإنَّهُ قد تقدّمتْ فيه

---

(1) ما بين القوسين : ساقط في ر •
(2) ما بين القوسين : ساقطة في ر •
(3) (التعميمُ) : زيادة عن ل •
(4) (باب) : زيادة من ل •

الياء عيناً على الواو لاماً فهما موافقتان لطَوَيْتُ وقد ذكرَ أنَّ طَوَيْتُ فيما اختلفا في بابه ، ولم تقع الياءُ قبلَ الواوِ في مثله ، وأجابَ عنهُ بأنَّ الواوَ مبدلةٌ عن الياءِ والاصلُ حَيَيَان ، وإنَّما حمل النحويينَ على ذلكَ عدمُ نظيرِ ذلكَ من كلامهم ، واذا جاءَ الحيوانُ محتملاً أنْ يكونَ من الواوِ من مظاهرِ لفظه ومحتملاً أنْ يكونَ من الياءِ باعتبارِ استقراءِ كلامهم كانَ حملهُ على الياءِ أولى إجراءً له على ما ثبتَ من قياسِ كلامهم ، ولا يستقيمُ الاستدلالُ بقولهم : حَيِيَ[1] من أنَّ للامَ ياءٌ فانَّهُ لو كانَ اللامُ واواً لانقلبَ ياءً لانكسارِ ما قبلها فلم ينهضِ الاستدلالُ على أنَّها ياءٌ بذلكَ ، ألا ترى أنَّهم قالوا : رَضِيَ فقلبوا الواوَ ياءً لانكسارِ ما قبلها وإذا كانَ حَيِيَ يجوزُ أنْ تكونَ للامُ فيه ياءً لانكسارِ ما قبلها ويجوزُ أنْ تكونَ أصلاً ، لم يجزِ الاستدلالُ بهِ على أنَّها ياءٌ .

قولهُ : وإنَّ الياءَ وقعتْ فاءً وعيناً معاً وفاءً ولاماً معاً في يَيْنَ اسمِ مكانٍ ، وفي يَدَيْتُ ولم تقعِ الواوُ كذلكَ .

قالَ الشيخُ : « هذا الكلامُ الى آخرهِ وقعَ فيه[2] إختلالٌ وذلكَ أنَّهُ لا يخلو إمَّا أنْ يعتبرَ لفظَ الواو في الموافقةِ أولا يعتبرهُ فإنْ اعتبرهُ لم يصحَّ إطلاقُ قولهِ : إنَّ الياءَ مختصةٌ بوقوعها فاءً وعيناً[3] على قولِ من قالَ : إنَّ الالفَ عن واوٍ[4] ، وإنْ لم

(١) في ل : (في) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : مكان (هذا الكلام الى آخره وقع فيه) : (فوافقتها في يَدَيْتَ) ولا يستقيم .
(٣) كذا في الاصل ، ل ، وفي بقية النسخ : (لاماً) .
(٤) في ل : (الف الواو عن واوٍ) .

يعتبرُهُ لم يستقمْ لأنّها من كلامهم . وأيضاً فإنّهُ لا يستقيمُ قولُهُ : فهي على هذا موافقة الياءِ في يَديتُ . فإنْ قلتَ : ذكرَ انفرادَ الياءِ على وجه الجوازِ على اختلاف الأقوالِ في الواوِ . قلتُ : فكان ينبغي أنْ يقولَ[1] فيما انفردتْ به الياءُ في[2] وقوعها فاءً وعيناً ولاماً وكانَ ينبغي أنْ يقولَ : وإنَّ الياءَ وقعتْ فاءً ولاماً في « يَدَيْتُ » ولم تقعِ الواوُ كذلكَ ، والذي جوزَ لهُ ذلكَ في « يَدَيْتُ » مجوزٌ لهُ ذلكَ في يَدَيْتُ فالفصلُ بينهما حتّى ذكرَ ذلكَ أولاً في أصلِ البابِ . وذكرَ هذا عارضاً في ضمنه لا معنى لهُ ، والأولى أنْ يعتبرَ في الواوِ [١٦٥ز] ، والواواتَ إنْ كانت الألفُ عن واوٍ والواوين والياءِ إنْ كانت الألفُ عن ياءٍ فيقولُ بعدَ قولِهِ « وإنْ الياءُ وقعتْ فاءً وعيناً معاً ، وفاءً ولاماً معاً ، ولم يقعِ الواوُ كذلكَ » وإن الياءُ وقعتْ عيناً والواوُ فاءً ولاماً (في قولِ من قالَ : إنَّ الألفَ في الواوِ عن ياءٍ)[3] ، ولم يقعِ الواوُ مع الياءِ كذلكَ ، وإنّ الياءَ وقعتْ فاءً وعيناً ولاماً ولم يقعِ الواوُ كذلكَ إلاَّ في الواوِ على قولِ من قالَ : إنَّ الألفَ في الواوِ عن واوٍ . وقولُهُ : وقالوا : « ليسَ في العربيةِ كلمةٌ إلى آخرِهِ » هذا الكلامُ مستقيمٌ ولا يضرُ الاختلافَ في الألفِ ، لأنَّ ذلكَ لا يخرجها عمّا ذُكِرَ . قولُهُ : « ولذلكَ آثروا في الوغى أنْ يُكتَبَ بالياءِ » حملاً لهُ على ذواتِ الياءِ ؟ لأنّهُ لو حُمِلَ على الواوِ لأدّى إلى أنْ يكونَ من النادرِ ، وهو بابُ لفظِ الواوِ فحملهُ على الياءِ التي هي أكثرُ في مثلِ ذلكَ أجدرُ ، فلذلكَ كانَ الوجهُ كتابتهُ بالياءِ .

---

(١) في ب : (إن يذكرُ) .
(٢) (في) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س .
(٣) ما بين القوسين : ساقطة في ر .

القولُ في الواو والياءِ فائين

قولهُ : الواوُ تثبتُ صحيحةً وتسقطُ وتُقلبُ ، فثباتها على الصحةِ في نحو وَعَدَ ووَلَدَ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : هذا التقسيمُ حاصرٌ ، لأنَّها إمَّا أنْ تُغيَّرَ أوْ لا ، فإنْ لم تغيَّرْ فهو معنى ثباتها على الصحةِ وإنْ غُيِّرتْ ، فأمَّا أنْ تُغيَّرَ بالحذفِ أو لا ، فإنْ غُيِّرَتْ بالحذفِ فهو السقوطُ وإن لم تُغيَّرْ بالحذفِ فهو القلبُ . ثمَّ ذكرَ مواضعَ كلِّ واحدٍ من الامورِ الثلاثة . قولهُ : « فثباتها على الصحةِ في نحو وَعَدَ » . وهو كل موضعٍ لم تقعْ [فيه][1] موجباتُ السقوطِ ولا موجباتُ القلبِ كقولكَ : وَعَدَ وَوَلَدَ ووَاعدٌ [ووَالدٌ][2] وموعودٌ ، وكذلكَ ما أشبهَهُ ، وسقوطها في كلِّ موضعٍ وقعتْ بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ وذلكَ إنَّما يكونُ في مضارعتها الثلاثيةِ كقولكَ : وَعَدَ ووَلَدَ ، تقولُ : فيه يَعِدُ ويَلِدُ ، لأنَّ الاصلَ يَوْعِدُ ويَوْلِدُ بدليلِ أنَّ حروفَ ماضيهِ هي حروفُ مضارعه والفاءُ واوٌ فوجبَ أنْ يُقدَّرَ بعدَ حرفِ المضارعةِ ، فوجبَ أنْ يكونَ الاصلُ يَوْعِدُ ويَوْلِدُ فاستثقلوا وقوعَ الواوِ في مثلِ ذلكَ فحذفوها فقالوا : يَعِدُ ويَلِدُ وليسَ كذلكَ يُوعَدُ ويُولَدُ لسهولةِ النطقِ بها[3] لانضمامِ ما قبلها فلذلكَ ثبتتْ في أحدهما وسقطتْ في الآخرِ .

قولهُ : لفظاً وتقديراً فاللفظُ في يَعِدُ والتقديرُ في يَسَعُ ويَضَعُ .

---

(1) (فيه) : زيادة عن ش ، س .
(2) (ووالدُ) : زيادة عن و ، ش ، ب .
(3) (بها) : ساقطة في ر .

قالَ الشيخُ : لأَنَّ الاصلَ وَسِعَ يُوْسِعُ وَوَضَعَ يُوْضِعُ ، أمَّا في يَضَعُ فظاهرٌ لأنَّ فَعَلَ لا يأتي على يَفْعَلُ على أن يكونَ أصلاً ، وإنَّما يأتي على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ ولا يجوزُ أنْ يكونَ[١] يَفْعُلُ فوجبَ أنْ يكونَ الاصلُ يَفْعِلُ والفتحُ لحرفِ الحلقِ ، فقد وقعت الواوُ بينَ ياءٍ وكسرةٍ مقدرةٍ في الاصلِ . وأمَّا يَسَعُ فأشكلُ من يَضَعُ لأنَّ ماضيه على فَعِلَ بكسرِ العينِ ، وليسَ مثلَ يَضَعُ في أنَّ ماضيه بفتحِ العينِ ، وقياسُ ما جاءَ ماضيه على فَعِلَ بكسرِ العينِ أنْ يكونَ مضارعهُ بفتحِ العينِ ، فعلى ذلكَ يشكلُ حذفُ الواوِ من يُوْسَعُ وقد حصلَ ذلكَ . والجوابُ عنهُ فصلاً برأسهِ بعدَ هذا الفصلِ ، وتحقيقهُ أنَّ فَعِلَ مما اعتلت فاؤهُ جاءَ مضارعهُ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ ويَفْعِلُ بكسرِ العينِ . قالوا : وَرِيَ الزندُ يَرِي وَوَلِيَ يَلِي ، وقالوا : وَجِلَ يُوْجَلُ وَوَجِلَ يُوْجِلُ[٢] ، فإذا جاءَ يَسَعُ محذوفاً فاؤهُ عُلِمَ أنّهُ مِمَّا كانَ أصلهُ في التقديرِ الكسرَ ، وإنَّ الفتحَ عارضٌ ، (كحرفِ الحلقِ ليجري على قياسِ لغتهم ، فثبتَ أنَّ الفتحَ في يَسَعُ كالفتحِ في يَضَعُ ، وأنَّ)[٣] الفتحَ في يُوْجَلُ كالفتحِ في يُوْجَلُ ، فلمْ يُحذَفُ الواوُ في يَسَعُ إلاَّ لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ تقديريةٍ ، (ثبتَ الواوُ في يُوجَلُ ، لأنَّ الفتحَ فيهِ أصلٌ فلم يقعِ الواوُ بينَ واوٍ كسرةٍ لا لفظيةٍ ولا تقديريةٍ) وشبَّهَ الفتحَ في يَسَعُ بالكسرةِ في التَجَارِي من حيثُ كانتْ عارضةً ، والاصلُ حركةٌ غيرها وهي الضمةُ لأنَّهُ مصدرٌ تَجَارَيْنَا تَجَارِياً فقُلِبَت الضمةُ كسرةً لأنَّهُ في كلامهم ما آخرهُ ياءٌ أو واوٌ قبلها ضمةٌ فإذا وُجِدَ ذلكَ قُلِبَت الضمةُ كسرةً لتسلمَ الياءُ أو تُقلَبَ الواوُ فيهِ ياءً ، شبَّه

---

(١) في و ، س : (الاصلُ) .
(٢) (وَجِلَ يؤجِلُ) : ساقطة في ر .
(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

الفتحةَ في يُوجَلُ بالكسرةِ في التجاربِ لأنَّهُ جمعُ التجربةِ ، وقياسُ الجمعِ الذي ثالثه ألفٌ وبعدَهُ حرفانِ أنْ يكونَ الحرفُ الذي بعدَ الالفِ مكسوراً كقولكَ : مَسْجِدٌ ومَساجِدُ ، وضَارِبَة وضَوارِبُ . قولهُ : « وفي نحو العِدَة والمِقَة في المصادرِ » يعني أنَّها الحذفُ في مصادرِ هذه الافعالِ اذا كانتْ بالتاءِ مكسورةً الفاءِ ولا يُحذَفُ منها اذا وقعتْ بغيرِ تاءٍ كأنَّهم قصدوا الى أنْ تكونَ التاءُ كالعوضِ من المحذوفِ ، وهو الواوُ المكسورةُ ولم يذكرْ فعْلُ الأمرِ ، مثلُ عِدْ وضَعْ وسَعْ استغناءً عنهُ بالفعلِ المضارعِ ، لأنَّهُ فرعهُ فلم يحتجْ الى ذكرِه لذلكَ ، فانْ قلتَ : حذفُها في الفعلِ المضارعِ لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ وليسَ [١٦٥ ظ] معَ فعلِ الأمرِ كذلكَ فما وجهُ حذفِها ؟ قلتُ : نزَّلُوا تقديرَ حرفِ المضارعةِ كوجودِه لأنَّهُ الاصلُ كما نزَّلوا الكسرةَ في يَضَعُ وإنْ زالتْ لفظاً لمَّا كانتْ هي الاصلُ منزلةَ الموجودِ . قولهُ : « واقلبُ فيما مرَّ من الابدال » . والذي مرَّ أنَّها همزةٌ واجباً وجائزاً على ما مضى ، وتُقلَبُ ألفاً في مثلِ يَاجَلُ وتُقلَبُ ياءً في مثلِ ميزان وميقات . قولهُ : « والياءُ مثلها إلاَّ في السقوطِ » ، يريدُ أنَّ الياءَ تثبتُ صحيحةً وتُقلَبُ فيما مرَّ من الابدالِ ، ولا تسقطُ لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ كما تسقطُ الواوُ ، تقولُ : « يَنَعَ يَيْنَعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ » ، وأمَّا من قالَ : « يَئِسَ يَيْئِسُ » فقد أجراها مجرى الواوِ من أجلِ مجيءِ الهمزةِ مستثقلةً معها ، ولا يقولونَ : يَسَرَ يَيْسِرُ[1] إذْ لا همزةَ فيهِ وإنْ كانَ الفصيحُ أيضاً إثباتُ الياءِ في مثلِ يئِسَ يَيْئِسُ . ووجهُ حذفها ما ذُكِرَ « وقلبها في نحو إتَّسَرَ » يعني فيما مرَّ من الابدالِ فقد تُقلَبُ همزةً كقولهم : « في أسنانه

(١) (ييْسِرُ) : ساقطة في ر .

أَلِلْ » ، وقد تُقلَبُ واواً كقولهم : « مُوقِنُ وطُوبَى وضُوَيْرِب »
وقد تُقلَبُ تاءً كقولهم : « إتَّسَرَ » وقد مضى ذلكَ كلُّه •

(فصل) قولُه : والذي فارقَ به قولهم : وَجِعَ يَوْجَعُ وَوَجِلَ يَوْجِلُ ، قولهم : وَسِعَ الى آخره •

قالَ الشيخُ : وقد مضى الكلامُ في هذا الفصلِ عندَ الكلامِ في يَضَعُ فلا حاجةَ الى اعادتهِ •

(فصل) قولهُ : ومن العربِ من يقلبُ الواوَ والياءَ في مضارعِ افْتَعَلَ ألفاً فيقولُ : يَاتَعِدُ ويَاتَسِرُ •

قالَ الشيخُ : ولا يُفْعَلُ ذلكَ في الماضي لانكسارِ ما قبلَ الياءِ لمَّا كرهوا الواوَ في مثلِ قولكَ : اِوْتَعَدَ فقلبوها تاءً لتُدغَمَ فيما بعدها ولم يقلبوها ياءً لأنَّهم يفعلونَ بالياءِ الاصليةِ هذا [الفعلَ][1] فلأنْ يفعلوهُ بالواوِ أجدرَ ، فاذا صاروا الى المضارعِ فلفصيحُ إبقاءُ هذه التاءِ فتقولُ : يتَّعِدُ ويتَّسِرُ ، لأنَّهُ فرعهُ فلم يُغيَّرْ عما كانَ عليهِ • ومنهم من يقلبها ألفاً لأنَّ الالفَ أختُ الياءِ من حيثُ كانتْ حرفَ مدٍّ وتعذَّرَ قلبها ألفاً في الماضي للكسرةِ فلمَّا جاءتِ الفتحةُ في المضارعِ قلبها ألفاً فقالَ : يَاتَعِدُ ويَاتَسِرُ • وأمَّا « يَيْئِسُ » فقد تقدَّمَ أنَّ الاثباتَ هو الفصيحُ ، وأنَّ منهم من يستثقلها ، والذينَ استثقلوا منهم من حذفها كما حُذِفَ في يَعِدُ ، ومنهم من قلبها ألفاً فيقولُ : يَايِسُ ، والذينَ قلبوها ألفاً قلبوها مع الكسرةِ والفتحةِ جميعاً في الهمزةِ ، والذينَ حذفوها لم يحذفوها إلاَّ

(١) (الفعل) : زيادة عن ل •

معَ الكسرةِ وسببه زيادةَ الاستثقالِ معَ الكسرِ وقلته مع الفتحِ ، فحذفوها في موضعِ زيادةِ الاستثقال ، وقلبوا في موضعِ قلّته .
قوله : « في مضارعِ وَجِلَ أربعُ لغاتٍ » يَوْجَلُ وهو القياسُ لأنَّ ماضيه فَعِلَ والاكثرُ فيه أنْ يأتي على يَفْعَلُ بفتحِ العينِ ، وتثبتُ الواوُ لأنّهُ لم يعرضْ ما يوجبُ حذفها . وقالَ بعضهم : يَيْجَلُ فقلبَ الواوَ ياءً استثقالاً لها على غيرِ قياسٍ ، (كما قالوا : « ثيرة وصِلْيَان » ، فأبدلوا من الواوِ ياءً على غيرِ قياسٍ)[1] . وقالَ بعضهم: يَاجَلُ شبهة بِيَيْئَسُ على غيرِ قياسٍ أيضاً[2] ، وقال بعضهم : يِيْجَلُ فكسرَ حرفَ المضارعة لِنقلبَ الواوُ فيه ياءً استثقالاً للواوِ ، وكلُّهُ على غيرِ قياسٍ ، وليست الكسرةُ من لغةِ من يقولُ : تِعْلَمُ أولئكَ لا يكسرونَ الياءَ استثقالاً للكسرةِ على الياءِ فلا تُحمَلُ هذه اللغةُ على لغتهم معَ مخالفتهم لها ، وإنّما هذه لغةٌ آخرين من أجلِ استثقالِ الواوِ بعدَ الياءِ .

(فصل) قوله : وإذا بُني إفْتَعَلَ من أكَلَ وأمَرَ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ بابَ إفْتَعَلَ ممّا فاؤهُ همزةٌ يجبُ أنْ تَنْقَلِبَ فيه الهمزةُ ياءً اذا ابتَدَيَ به لانكسارِ ما قبلها فيُقالُ : « إيْتَكَلَ وإيْتَمَرَ » وأصله إئْتَكَلَ وإئْتَمَرَ[3] فاجتمعتْ همزتانِ الثانية ساكنة فوجبَ قلبها حرفاً من جنسِ حركةِ ما قبلها فاذا انقلبت ياءً صارَ مشبّهاً بقولك : إيْتَسَرَ باعتبارِ أصله وكذلكَ إيْتَعَدَ فتوهّمَ قلبُ الياءِ تاءً كما قُلبَتْ في اتّعَدَ واتّسَرَ فنبّه

---

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٢) (أيضاً) : ساقطة في ر .
(٣) (وأصله إئْتكَلَ وإئْتمَرَ) : ساقطة في ر .

على أنَّ ذلكَ ليسَ بمستقيمٍ والفصلُ بينهما أنَّ هذهِ الياءُ في قولكَ « إيْتَكَلَ » وقولكَ « إيْتَمَرَ » عارضةٌ مبدلةٌ عن الهمزةِ فحكمها حكم الهمزة ، والهمزةُ لا تُقلَبُ تاءً إذا اجتمعتْ مع تاءِ الافتعالِ فوجبَ أنْ لا تُقلَبُ الياءُ التي هي مبدلةٌ عنها تاءً أيضاً ، لأنَّها فرعُها فحكمُها حكمها بخلافِ إتَّسَرَ فانَّها ليستْ بعارضةٍ فلا يلزمُ من قلبِ الياءِ تاءً في إتَّسَرَ قلبُ الياءِ تاءً في إيْتَكَلَ ، وقولُ من قالَ : « إتَّزَرَ » وهمٌ ، لأنَّهُ من الأزْرِ فأصلُه « إئْتَزَرَ » قُلبتِ الهمزةُ ياءً لأنكسارِ ما قبلها فصارَ « ايْتَزَرَ » فهو مثلُ « إيْتَكَلَ » فكما لا تُقلَبُ الياءُ التي في « إيْتَكَلَ » تاءً ، لأنَّها عن الهمزةِ فكذلكَ الياءُ التي في « إتَّزَرَ » فتَبَيَّنَ من ذلكَ أنَّ الياءَ في « ايْتَزَرَ وإيْتَكَلَ » واحدٌ وكما لا تُقلَبُ في « إيْتَكَلَ » لا تُقلَبُ في « إيْتَزَرَ » وقولُ من قالَ إتَّزَرَ وهمٌ •

القولُ في الواوِ والياءِ عينينِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : لاتخلوانِ من أنْ تُعَلا أوْ تُسْلَما الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : التقسيمُ [١٦٦و] في ذلكَ كالتقسيمِ فيما ذكرَ في الفاء « فالاعلالُ في نحو قالَ وباعَ » متى تَحَرَّكا فيه وانفتح ما قبلها أو كانا في حكمِ المتحركِ على ما سيأتي تفصيلهُ مما لم يمنعْ فيه مانعٌ ، وإنَّما قُلبتَ الواوُ والياءُ إذا كانا كذلك استثقالاً لهما وإنَّما لم يقتصروا على الاسكان فهما كراهةَ أنْ تلتبسَ صيغةُ المتحرك بصيغة الساكن ، ألا ترى أنَّهم لو أعلُّوا نحو بابٍ ، وأصلُه بَوَبَ بالاسكان فقالوا بَوْبٌ لم يُعلم كونهُ من بابِ فَرَسٍ أو من بابِ فَلْسٍ كَرْمٍ فقلبوها الفاً ايذاناً عن حركةٍ ، ولأنَّ

الالفَ أيضاً أخفُّ من الواوِ والياءِ وما ذكره من إعلالها إلى غيرِ الالف فسيأتي مفصلاً ، فاذا سكنَ ما قبلَ الواوِ والياءِ فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ في صيغة فعلٍ أصلٌ في معناه أو في صيغة فعلٍ أوْ غيره ممَّا هو راجعٌ الى ما تحركتْ فيه وانفتحَ ما قبلها فانْ كانتْ من الاول صحّتْ كقولكَ : تَبَايَعْنَا وتَقَاوَلْنَا وإعْوَارٌ وما أشبهَ ذلكَ ، وإنْ كانَ من الثاني أُعِلَّ بالالفِ حملاً له على أصله كما ذكره في أقامَ واستقامَ • قوله : « أُعِلَّتْ هذه الاشياءُ وإنْ لم تقمْ فيها علّةٌ الاعتلال » يعني وإنْ لم تقمْ فيها نفسُ تلك العلة الاولى ، وإلاَّ فلابدَّ من علةٍ أوجبتْ إعلالَه ولكنَّها ليستْ تلكَ العلةَ الأصليةَ ، لأنَّ تلكَ انفتحَ فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكنٌ ولكنَّه في حكم المتحركِ فأُجْرِيتْ مجراها لكونها مأخوذةً منها وراجعةً اليها • قوله « والحذفُ في قُلْ وقُلْنَ » وذلكَ أنَّ هذه اللامات لمَّا سكنتْ للأمرِ أو لجزمٍ أو لاتصالِ الفاعلين وحرفُ العلة قبلها ساكنٌ وجبَ حذفه • لالتقاء الساكنين لكونه حرفَ مدٍّ ولينٍ ، (فقيلَ قُلْ وقُلْنَ • وحُذِفَتْ في نحو « سَيْدٍ ومَيْتٍ » وأصلهُ سَيْوِدَ ومَيْوِتَ قُلبت الواوُ ياءً)[1] وأُدغمت في الياءِ على ما سيأتي ثم خُففَتْ بحذف الياء الثانية • وفي نحو « كَيْنُونَة[2] وقَيْلُولَة »[3] وهو مثلُ سَيِّدٍ ، لأنَّ كَيْنُونَة أصلها كَيَّونُونَة

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر •

(٢) كَيْنُونة من كنتُ في مصدر كان ، وكان ينبغي أن يُقال كَوْنُونَة ولكنَّها لمَّا قلَّتْ في مصادر الواو وكثرت في مصادر الياء الحقوها بالذي هو أكثر ، وكان الخليل يقول : كَيْنُونَة فَيْعولَة هي في الاصل كَيْونونَة التقتْ فيها ياءٌ وواو والاولى منهما ساكنة فصيرتا ياءً مشددة ثم خففوها فقالوا كينونة ، اللسان (كون) ٢٤٥/٧٧ •

(٣) قَيْلُولَة : نومة نصف النهار أو النوم في وقت الظهيرة ، اللسان (قيل) ٩٦/١٤ •

ففُعِلَ فيها ما فُعِلَ في سَيِّدٍ ، ولو كانتْ لوجب أنْ تكونَ كَوْنُونَةً إذْ لا موجبَ لقلبِ الواوِ ياءً . وأمَّا « قَيْلُولَة » فالذي منعَ أنْ يُقالَ فيه فَعْلُولَة ما ثبتَ من مثلِ كَيْنُونَة فكانَ جعلُه كمشابِهِهِ أولى . « وفي الاقَامَة والاسْتِقَامَة » لأنَّ أصلها إقْوامَة فقُلِبَت الواوُ ألفاً اجراءً للمصدرِ مجرى فعلهِ فاجتمعَ ألفانِ فحُذِفَتْ احداهما لالتقاءِ الساكنينِ والأُولى أولى ، لأنَّها على قياسِ الساكنينِ . قوله : « ممَّا التقى فيه ساكنان » ، يعني في « قُلْ وقُلْنَ » ، « أوْ طَلَبُ تخفيفٍ » يعني في « سَيْدٍ ومَيْتٍ » « أوْ اضطُرَّ إعلالٌ » يعني في الاقَامَة والاستقامة . فانْ قلتَ : فالاقامةُ والاستقامةُ كقُلْ وقُلْنَ[(١)] في أنَّ المحذوفَ لالتقاء الساكنينِ . قلتُ : الفرقُ بينهما أنَّ قُلْ وقُلْنَ ثمَّ إعلالُه أولاً باسكانه ثمَّ جاءَ ساكناً بعدَ تمامِ لاعلالِ وثبوتِ حرفِ العلةِ ساكناً فحُذِفَ لاجله ، والاقَامةُ والاسْتِقامةُ لم يثبتْ ساكناً ثمَّ حُذِفَ بعدَ ذلكَ لساكنٍ عرضَ له ، وإنَّما حَذْفُه من تتمةِ إعلالِه ، لأنَّهُ لم ينفكْ عن موجبِ حذفه فكانَ من تتمةِ إعلاله فلذلكَ فَرَّقَ بينهما وجعلَ ذلكَ حذفاً للساكنِ العارضِ ، وهذا حذفٌ لاضطرارِ الاعلالِ لكونه غيرَ منفك عنه . « ولسلامةُ فيما وراءَ ذلكَ » وهو على قسمين ما فُقِدَتْ فيه أسبابُ الاعلالِ كَقَوْلٍ وكَيْلٍ أو وُجِدَتْ ولكن عرضَ لها مانعٌ يصدُّ عن إمضاءِ حكمها ومثَّلَ ذلكَ « بِصَوَرَى وحَيَدَى والجَوَلانِ والحَيَكانِ والقُوَباءِ والخُيَلاءِ » أمَّا صَوَرَى وحَيَدَى فالسببُ تحريكُ الياءِ وانفتاح ما قبلها والذي عرضَ كونهُ على أكثرِ من ثلاثةِ أحرفٍ ، وليسَ موازناً للفعلِ

---

(١) (كقُلْ ، وقُلْنَ) : ساقطة في ر .

وسيأتي ذكرُ ذلكَ ، « والجَوَلانَ[1] والحَيَكَان »[2] كذلكَ ، وأمَّا « القُوَباء[3] والخُيَلاء »[4] فغايةُ ما يُقلُ فيه أنْ تُحرَّكَ الواوُ والياءُ عادَّةً في الاعلالِ لثقلهما متحركين ، والمانعُ من الاعلالِ وقوعُ الضمة قبلها ، لأنَّ شرطَ الاعلالِ إنفتاحُ ما قبلهما ، وإذا حصل مضاداً للشرطِ كانَ مانعاً عن إمضاءِ الحكمِ •

(فعل) قولهُ : وأَبنيةُ الفعلِ في الواوِ على فَعَلَ يَفعُلُ •

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّ المعتلُ العينِ من الواوِ إنَّما يأتي مضارعهُ يَفعُلُ بالضمِ وإنَّما التزموا ذلكَ لأنَّهُ أحدُ الأصلين ولا يؤدي الى تغيرٍ ، فكانَ التزامهُ الوجهَ ، ألاَ ترى أنَّهم لو بنوا منهُ يَفعِلُ لأدى الى قلبِ الواوِ ياءً مع استواء الصيغتين في غرضهم • (« وعلى فَعِلَ يَفعَلُ » ، وهو على قياسِ الصحيحِ)[5] ، وعلى « فَعَلَ يَفعُلُ » لأنَّ الضمَ في يَفعُلُ هو القياسُ وهو مناسبٌ للواوِ ولذلكَ بنوا من الواوِ فعُلَ ولم يبنوا من الياءِ فعُلَ لأنَّهم كانوا بينَ محذورين : إمَّا مخالفةُ القياسِ في المضارعِ وإمَّا تغيرٌ من الياءِ الى الواوِ • وقولهُ « وفي الياءِ على فَعَلَ يَفعِلُ » ، الكسرةُ في الياءِ

---

(١) الجَوَلان : التطوافُ ، أو المالُ القليل أو جَوَلان المال : صغاره • والجَوْلان بالتسكين : جبلٌ بالشام • اللسان (جول) ١٣٨/١٣ ، ١٤١ •

(٢) الحَيَكَان : الذي يحرك منكبيهِ وجسدَه في اثناء المشي • اللسان (حيك) ٣٠١/١٢ •

(٣) القُوَباء : التي تقوب الجلد وتقشره ، وبذلك سميت القوباء التي تخرج في جلد الإنسان فتداوى بالريق • اللسان (قوب) ١٨٦/٢ •

(٤) الخُيَلاء : أو الخِيَلاء أو الأخْيَل كلمة الكبر أو المعجب بنفسه ولا نظير له في الصفات ، اللسان (خيل) ٢٤٢/١٣ •

(٥) ما بين القوسين : ساقط في ر •

[١٦٦ظ] كالضمِ في الواوِ ، وعلى فَعِلَ يَفْعَلُ على قياسِ الصحيحِ [كما في][1] الواوِ . ثمَّ قالَ « ولم يجيء في الواوِ يَفْعِلُ بالكسرِ ولا في الياءِ يَفْعُلُ بالضمِّ » ولم يذكرْ أَنَّهُ لم يأتِ من الياء فعُلَ في الماضي بالضم . ثمَّ قال « وزعمَ الخليلُ[2] في طَاحَ يَطِيحُ وتَاهَ يَتِيهُ أَنهما من فَعِلَ يَفْعِلُ كحَسِبَ يَحْسِبُ وهما من الواوِ ». والذي اضطرهُ أَنْ يحكمَ عليهما بالواويةِ مجيءُ طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ، اضطرهُ أَنْ يحكمَ أَنَّ الماضي فَعِلَ بالكسرِ كَحَسِبَ [يَحْسِبُ][3] ، ولم يجعلْهُ فَعَلَ بالفتحِ كَضَرَبَ مجيءُ طِحْتُ وتِهْتُ ، ولو كانَ كَضَرَبَ وهو من الواوِ لوجبَ أَنْ يُقَالَ طُحْتُ وتُهْتُ ، فلمَّا جاءَ بالكسرِ ، وقد ثبتَ أَنَّه من الواوِ عُلِمَ أَنَّ ذلكَ لا يأتي في الواوِ إلاَّ فيما عينُهُ مكسورةٌ كَخِفْتُ فثبتَ أَنَّه لا يستقيمُ أَنْ يكونَ طَاحَ يَطِيحُ المشتقُ منهما طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ إلا فَعِلَ بالكسرِ وهما من الواوِ ، وأَمَّا إذا كانَ[4] « طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ » هو[5] المأخوذُ منهما فلا اشكالَ في أَنَّهما مثلُ قولهم : بَاعَ يَبِيعُ ، لأَنَّ ذلك هو الذي يقتضيهِ قياسهما .

(فصل) قولهُ : وقد حوَّلوا عند اتّصالِ ضميرِ الفاعلِ فَعَلَ من الواوِ الى فَعُلَ ومن الياءِ الى فَعِلَ الى آخرهِ .

---

(١) (كما في) : زيادة عن ل .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٦٨ .

(٣) (يَحْسِبُ) : ساقطة في ر ، والاصل .

(٤) في ل : (من) .

(٥) (هو) : ساقطة في ل .

قالَ الشيخُ : وإنّما فعلوا ذلكَ إيذاناً بأنَّ المحذوفَ ياءٌ أو واوٌ فيقولونَ : في سارَ سِرْتُ ، وفي قالَ قُلْتُ ولم يفرقوا في موضعِ بقائها ، إمّا للمحافظة على الألفِ فيتعذّرُ الضمُ والكسرُ ، وإمّا لكونِ ما انقلبَ اليهِ الياءُ أَو الواوُ موجوداً وهو الالفُ بخلافِ ما اذا اتصلَ بهِ الضميرُ المتحركُ فانّهُ يُحذَفُ فكانَ قياسهُ في موضعِ الحذفِ أولى منهُ في غيره ، فأمّا إذا كانَ الفعلُ في أَصلهِ مكسوراً فانّهم أَيضاً يفعلونَ هذا الفعلَ سواءً كانَ المكسورُ ياءً أَو واواً كقولك: خِفْتُ وهِبْتُ إمّا لأَنَّ ذلكَ قد استقرَ فيما ليسَ باصلٍ فكانَ فيما هو أَصلٌ أولى ، وإمّا للايذانِ بأنَّ المحذوفَ مكسورٌ في الاصلِ •
وقالَ « عندَ اتصالِ ضميرِ الفاعلِ » وأَطلقَ والاولى أَنْ يقيِّدَ بضميرِ الفاعلِ البارزِ المتحركِ كقولكَ : قمْتُ إحترازاً من قولكَ : زيدٌ قامَ وقاما وقاموا ، فانَّ كلَّ واحدٍ من هذه لافعالِ قد اتصلَ به ضميرُ الفاعلِ ولم يُفْعَلْ فيهِ شيءٌ• وقولهُ « كيدَ ومازيلَ » فشاذٌ لا يُعمَلُ عليهِ •

(فصل) قولهُ : وتقولُ فيما لم يُسمَّ فاعلُه قيلَ وبيعَ بالكسرِ والاشمامِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : قياسُ ذلكَ أن يأتي مضمومُ لفاء مكسورُ العينِ فيُقالُ قُوِلَ وبُيِعَ ، فاستُثقلتِ [الكسرةُ][1] على الواوِ والياءِ فقُلبتْ الى ما قبلها نقيلَ قِيْلَ وبِيْعَ ، وهذه هي اللغةُ الفصيحةُ • وأَمّا من قالَ قُوْلُ وبُوْعَ فوجههُ أنّه لمّا استثقلَ الكسرةَ على الواوِ وحذفَها فسكنتْ وما قبلها مضمومٌ فبقيت على حالها ثم حملَ ذواتِ الياءِ عليها لاتفاقهم على جريهما مجرىً واحداً ، وهذا

(1) (الكسرة) : ساقطة في الاصل •

التعليلُ ينعكسُ لمن قالَ قِيْلَ وبِيعَ ، ويكونُ أولى لأنَّ فيهِ حملَ الواوِ على الياءِ وهو أقربُ من حملِ الياءِ على الواوِ . وبعضُ أصحابِ اللغةِ الاولى يسمونَ الفاءَ الضمَ تنبيهاً على أنَ الاصلَ فيهِ الضمُ وقدْ جاءَ مقروءاً بهِ في السبعةِ ، وقد توهمَ بعضهم أنَ مثلَ هذا الاشمامِ غيرُ ممكنٍ ، لأنَ الاشمامَ الممكنَ عندَه هو ضمُ الشفتينِ بعدَ الاسكانِ [1] المسكوتِ عليهِ من غيرِ صوتٍ وذلكَ غيرُ معمولٍ بهِ ههنا باتفاقٍ فلم يبقَ إلاَّ ضمُ الشفتينِ في حالِ التصويتِ وذلكَ إمَّا أنْ يكونَ قبلَ التصويتِ بالقافِ ، أو بعدَها ، أو معها والجميعُ غيرُ مستقيمٍ ، أمَّا قبلها فلا يستقيمُ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ إشماماً للحرفِ الذي قبلها . وأيضاً فإنَّ الحرفَ الذي قبلها إنْ كانَ مضموماً لم يقبلَ إشماماً وإنْ كانَ مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً وضممتَ شفتيكَ مع التصويتِ بهِ صارَ مضموماً ، وأمَّا بعدَها فكذلكَ ، وأمَّا معها فلا يستقيمُ ، لأنَّهُ إذا صوتَّ بهِ وضممتَ الشفتينِ معَ التصويتِ بها جاءتْ ضمةً خالصةً ، لأنَّ حقيقةَ الضمةِ الخالصةِ ضمُ الشفتينِ بالحرفِ معَ التصويتِ فوجبَ أنْ تجيءَ ضمةً خالصةً عندَ ذلكَ ، وقد توهمَ بعضُهم أنَّ الاشمامَ إنَّما يكونُ بعدَ النطقِ بها في حالِ النطقِ بالياءِ الساكنةِ بعدَها وتوهمَ أنَّ ما فيها من المدِّ يمكنهُ من ذلكَ وهو فاسدٌ من جهةِ أنَّ الاشمامَ ثابتٌ في مثلِ قولكَ بُعْتَ يا عَبْدُ وقُلْتَ يا قَوْلُ ، وأيضاً فانَّه لو فعلَ ما ذكرهُ هذا القائلُ لانقلبتِ الياءُ واواً لضمِ الشفتينِ عندَها إذْ لا معنى للواوِ إلاَّ ذلكَ . والجوابُ عن ذلكَ الاشكالِ أنَّ الاشمامَ إنْ كانَ عندَ ابتدائكَ بالكلمةِ فلا إشكالَ وإنْ كانَ معَ وصلكَ إيَّاها بغيرها كانَ ضماً للشفتينِ بسرعةٍ بينَ [2] النطقِ بما قبلها وبها ، وإنْ زعمَ أنَّهُ ليسَ

---

(1) في و : (اسكان) وهو غير مستقيم .
(2) في ل : (من) ، هو تحريف .

بينَ النطقِ بالحرفينِ زمان ، وإنَّ زمنَ الفراغِ من الاولِ هو زمنُ الاشتغالِ بالحرفِ الثاني. فجوابهُ أَنَّه إِذا نُطِقَ بحرفٍ من حروفِ اللسانِ فمعلومٌ أَنَّ اللسانَ ينتقلُ من مكانٍ الى مكانٍ آخرَ ، وزمن الانتقالِ زمنٌ ثالثٌ قطعاً ، فعُلِمَ بذلكَ أَنَّ بينَ النطقِ بالحرفينِ [١٦٧و] زمناً ثالثاً ولذلكَ يُدرَكُ ضرورةً الفرقُ بينَ الحرفِ المدغمِ وغيرِه ؛ لأَنَّ الحرفَ المدغمَ لا يتخللُ بينهما زمنٌ ثالثٌ بخلافِ غيرِه ، ثم لو سُلِّمَ له ذلكَ لكانَ الجوابُ أَنَّهُ يوتى بضمِ الشفتين بينهما في زمنٍ بينهما يقصد المكلم الى تركِ الحرفِ الثاني في الزمانِ الثاني وشُغِلَ الزمانُ الذي كانَ يكونُ فيهِ الحرفُ الثاني بضمِ الشفتينِ ليكَونَ ذلكَ . قولهُ : « وكذلكَ أُخْتِيرَ وأُنْقِيدَ » ، لأَنَّ العلّةَ فيه كالعلة في « قيلَ » وكذلكَ إِذا اتصلَ بهما ضمير يوجبُ حذفَ العينِ كقولكَ قُلْتَ ياقُول وبُعْتَ يابَيْدُ ، وأُخْتِرتَ يا رجلُ ، لأَنَّ العلةَ واحدةٌ .

قولهُ : وليسَ فيما قيل ياءِ أُقِيمَ واستُقِيمَ إِلا الكسرُ الصريحُ .

قالَ الشيخُ : لانتفاءِ العلةِ الموجبةِ لما ذكرناهُ وهو الضمُ الذي هو أصلٌ فيما قيلَ الياءات المذكورة ، أَلا ترى أَنَّ أَصلَ قولكَ : « أُقِيمَ وأُستُقِيمَ » أُقْوِمُ واستُقْوِم فنُقِلتْ حركةُ الواوِ الى القافِ فسُكِّنَتْ وانقلبتْ ياءً فلا وجهَ للضمِ في القافِ ، ولا الاشمام ، لأنَّ أَصلَها السكونُ والضمُ ، والاشمامُ في قيلَ وبيعَ إِنَّما كانَ من أَجلِ أَنَّ أَصلَها الضمُ فثبتَ أَنَّ علةَ ذلكَ منتفيةٌ في بابِ أُقِيمَ واستُقِيمَ .

(فصل) قولهُ : وقالوا عُورَ وصَيِدَ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَ عَورَ وصَيدَ من بابِ العيوبِ وقياسها افْعَالَّ فكانَ الأصلُ إعوارِ واصيَّادَّ ، وبابهُ لا يعلُ لالتقاءِ الساكنين بحرف العلةِ ، ومثلُ ذلكَ لا يُعَلُّ كراهةَ الاخلالِ بالفعل مطلقاً وكذلكَ « ازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا » بمعنى تزَاوَجوا وتَجَاوَرُوا ، ومثل ذلكَ لا يُعَلَّ لوقوعِ الالفِ قبلَ حرفِ العلةِ لأنَّهم لو أعلّوهُ لادّى الى الاخلالِ بهِ مطلقاً بخلافِ قولكَ أقامَ فانَّهُ أُعِلَّ ، وإنْ كانَ قبلَ حرفِ العلة ساكنٌ لامكانِ بقاءِ حرفِ العوضِ عنهُ وهو الالفُ ، ألا ترى أنَّهم لو أعلُّوا تَجَاوَرُوا لقلبوا الواوَ الفاً ، وإذا قلبوها الفاً فيجتمعُ الفانِ فيُحذفُ أحدهما فلا يبقى العوضُ ويصيرُ لفظهُ تَجَاوَرُوا فلمَّا كانَ مثلُ عَوِرَ وصَيِدَ في معنَى ما يجبُ فيهِ التصحيحُ صَحَّحَ حملاً عليهِ . قولهُ : « ومنهم من لم يلمحِ الاصلَ فقال عَارَ يعَارُ » يعني من لم ينظرْ الى أنَّ الأصلَ والقياسَ افْعَالَّ بَلْ جعلهُ من بابِ خَافَ فأعلَّهُ كاعلالهِ .

قولهُ : وما لحقتهُ الزيادةُ من ذلكَ نحو عَوِرَ في حكمهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّهم لمَّا صححوا ثُلاثيه صححوا ما زادَ عليهِ ، لأنَّ إعلالَ المزيدِ فرعٌ عليهِ وهذا على اللغةِ الاولى ، وأمَّا اللغةُ الثانيةُ فيعلّونَ لأنَّ حكمَ « عَوِرَ » عندهم حكمُ « خَافَ » وحكمُ أعْوَرَ عندهم كحكمِ أخَافَ ، فيقولون : أعَارَ اللهُ عينَهُ ، كما يقولون : أخَافَ . قولهُ : « ولَيْسَ مسكنةٌ من لَيِسَ » إنَّما أوردَ لسَ ههنا لأنَّهُ فعلٌ وقياسُ عينِ الفعلِ أنْ تُقْلَبَ الفاً كما أوردَ عَوِرَ لمَّا كانَ في الظاهرِ مخالفاً للقياسِ فقالَ أصلها لَيِسَ كَصيدَ إلاَّ أنَّها[1] ليستْ من بابِ صَيِدَ ، لأنَّ أصلَ ذلكَ

---

(١) (في و) : (لأنَّها) وهو تحريف .

إفْعَال كما تقدم فاسكنوا في لَيْس كما أسكنوها ، وإنما حملوها على فعَل لأنه لا يمكن فيه فَعَل ولا فَعْل لأن فَعَل لم يأت فيه اسكان وفَعُل ليس من أبنية الياء ولم يأت فيه اسكان فكان الاولى أن يجعل فَعِل وسكّن كما سكّن عَلْم ، وهو باب فحُمل عليه والتزم هذا الجائز لكونها غير متصرفة فلم يصح كما صح في صَيِد ولم يُعَل كما أُعِل هَاب بل التزم هذا الاسكان الجائز ليكون على لفظ ما ليس من الفعل تنبيهاً على ما تضمنته من شبه الحروف . قوله : « ولذلك لم ينقلوا حركة العين الى الفاء في ليس » يريد أنهم قصدوا الى أن يكون على وزن الحرف فلم يغيروه تغيير الفعل ، ويحسن أن يقال لم ينقلوا حركة العين لأنهم التزموا السكون فصار الكسر نسياً منسياً فلذلك لم ينقلوا حركته[1] قوله : « وقالوا في فعل التعجب ما أقْوَلَه وما أبْيَعَه » أورده أيضاً لكونه جاء مصححاً ، وعلة تصحيحه كونه أشبه الاسم من حيث لم يتصرف تصرف الفعل فأجري مجرى الاسم ، ولو بنيت أفْعَل من الاسم المعتل العين لقلت : أقْوَل وأبْيَع وتصحيح هذا الباب قياس ، وأما تصحيح ما بعده الى آخره فشاذ مسموع ولا يُقَاس عليه .

(فصل) قوله : وإعلال اسم الفاعل من نحو قَال وبَاع أن تُقلَب عينه همزة الى آخره .

قال الشيخ : إنما أُعِل اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة حملاً على الفعل لقربه منه وقُلِبَت همزة تشبيهاً لها بكساء ورداء ، كأنهم قلبوها الفاً فلما اضطروا الى تحريكها قلبوها همزة كما

(١) (حركته) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س .

فعلوا ذلكَ في كساءٍ لقربِ الهمزةِ من الالفِ . قولهُ : « وربّما حُذفَتْ كقولكَ : شَاكٌ » ، وذلك مسموعٌ ووجههُ أنّهم قلبوها الفاً فَحُذفَتْ لالتقاء الساكنينِ وقلبوها همزةً فحُذفَتْ تخفيفاً .

[١٦٧ظ] قولهُ : « ومنهم من يقلبُ فيقولُ شاكٍ » وذلكَ مسموعٌ قلبوا العينَ الى موضعِ اللامِ فصارَ شَاكِي مثل قاضِي فأُعِلَّ كاعلالهِ .

« وفي جاءٍ قولانِ أحدهما أنّهُ مقلوبٌ كلشاكِي والهمزةُ لام الفعلِ » وهو قولُ الخليلِ[1] وأصلهُ جائِي كُرِهَ قلْبُ الياءِ همزةً لما يؤدي اليهِ من كثرةِ الاعلالِ فقلب العينَ الى موضعِ اللامِ فصار جائي على وزنِ فَالِع[2] فأُعِلَّ كاعلالِ قاضي فلم يزدْ اعلالهُ على اعلالِ قاضٍ إلاَّ بالقلبِ وهو قريبٌ . والثاني أنَّ الاصلَ جائي فقُلِبَتِ الياءُ التي هي عينٌ همزةً قلبها في بَائِعٍ فصارَ جائي فاجتمعتْ همزتانِ فوجبَ قلبُ الثانيةِ ياءً فصارَ جائيٌ ثمَّ أُعِلَّ اعلالَ قاضٍ ، وهذا أقيسُ ، وما ذكرهُ الخليلُ وإنْ كانَ وجهاً إلاّ أنّهُ لا يقومُ عليه دليلٌ ، وهذا جارٍ على قياسِ كلامهم والقلبُ ليسَ بقياسٍ .

قولهُ : « وقالوا في عَوِرَ وصَيِدَ عَاوِرٌ وصائدٌ كمقاومٍ ومُبَاينٍ » يعني أنّهم صححوا فيما صحَّ فيه الفعلُ لأنَّ الاعلالَ كانَ حملاً عليه فلمّا صحَّ في الاصلِ فهو في الفرعِ أجدرُ ، وكذلكَ « مُقَاوِمٌ ومُبَايِنٌ » كقولهم : قاومَ وباينَ .

(فصل) قولهُ : واعلالُ اسمِ المفعولِ منهما أنْ تُسكَّنَ عينهُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : فيكونُ أصلهُ مقوولٌ ومبيوعٌ نقلتْ حركةُ العينِ

---

(١) الكتاب : ٢/٣٧٨ .

(٢) (فالع) : ساقطة في و .

الى الفاء فسكنت العينُ فاجتمع ساكنان العينُ (وواوُ مفعولٍ فحُذفت واوُ مفعولٍ)[1] عند سيبويه[2] فبقي [باب][3] مقول على حاله وقُلبت الضمةُ في باب مَبيعٍ كسرةً لتصحَّ الياءُ وحُذفت العينُ عند الاخفش[4] فبقي مقول على حاله أيضاً وإنْ اختلف التقديران ، وقُلبت الضمةُ في باب مبيعٍ كسرةً تنبيهاً على ذوات الياء ، وانقلبتْ واوُ مفعولٍ ياءً ، وقولُ سيبويه : أسدُّ لما يلزم من[5] مذهب الاخفش من قلب الضمة كسرةً لغير علةٍ ، وقلبُ واوِ مفعولٍ ياءً[6] وكان الاخفشُ ترجّحَ عنده ذلك من حيثُ < إنَّهُ >[7] رأى أنَّ الزائدَ اذا اجتمع مع الاصلي وهما ساكنان حُذفَ الاصلي كما في قاضٍ وعصاً وأشباههما فحُكِمَ على الواو الاصلية بذلك ، وأيضاً فانَّ الاصل في الساكنين اذا كانَ الاولُ حرفَ مدٍّ ولينٍ أنْ يُحذفَ الاولُ والاصلي هو الاولُ وكانَ حذفهُ أوْلى وما ذكرناهُ عنهُ لا يوازنُ ظاهرَ ما تمسكَ به سيبويه على أنَّ متمسكيه جميعاً إنَّما ثبتَ فيما كانَ الاولُ حرفَ مدٍّ ولينٍ ، والثاني صحيحاً كقاضٍ وعصاً وقُلْ ، وأمَّا اذا كانتا مدتين فلا • قوله : « وقالوا مَشيبٌ بناءً على شيبَ بالكسر » وذلكَ شاذٌّ وقياسهُ مَشُوبٌ كمقُولٍ • ووجههُ أنَّهُ لمَّا كانَ جارياً على شيبَ وقد قُلبتْ واوهُ ياءً في اللغة الفصيحة فأُجري مجراهُ ، وقالوا : « مَهُوبٌ » وهو شاذٌّ وقياسهُ مَهيبٌ كمَبيعٍ • ووجههُ أنَّهُ لمَّا كانَ من هَيْبَ وفيه لغةٌ أهلها هُوْبَ ، أُجريَ مجراهُ في هذه

---

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر •
(٢) الكتاب ٢/٣٦٣ ، المقتضب ١/١٠٠ •
(٣) (باب) : زيادة عن ل •
(٤) انظر المقتضب ١/١٠٠ •
(٥) (من) : ساقطة في ل •
(٦) في ل : (وذلك غير جائز) ، ولا يستقيم معه الكلام •
(٧) (أنه) : زيادة للسياق بدلالة ما قبله •

اللغة . قوله : « وقد شذَّ نحو مَخْيُوط ومَزْيُوت ومَبْيُوع ، وتُفَّاحَة ومَطْيُوبَة[1] » فجاءت على الاصل تنبيهاً على أنَّ ذلكَ قياسها وأصلُها وكذلكَ البيت[2] . قوله : « قالَ سيبويه ولا نعلمهم أتموا في الواو لأنَّ الواوات أثقلُ من عليهم اليآت[3] » ، يريدُ أنَّهم لم يُصحِّحوا في باب مَخُوْف كما صححوا في بابَ مَبِيع فلم يقولوا : مَخْوُوْف كما قالوا : مَبيُوع استثقالاً للواو واستخفافاً للياء ، وقد شذَّ نحو ثوبٍ مصوونٍ .

(فصل) قوله : ورأى صاحبِ الكتاب في كلِّ ياءٍ هي عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها أنْ تُقلَبَ الضمةُ كسرةً لتسلمَ الياءُ .

قالَ الشيخ : ومذهبُ الاخفش[4] أنْ تُقْلَبَ الياءُ واواً ، ومذهبُ سيبويه هو القياس[5] نقلاً ومعنىً ، أمَّا النقلُ فلمَّا ثبتَ من

---

(1) هذه قطعة من شطرٍ ، وهو : (كأنَّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَة) ، قال المازني : سمعتُ الاصمعي يقول : سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول: سمعتُ في شعر العرب وذكر الشطرَ، والاستشهاد فيه مَطْيُوبَة جاءتْ على الاصل كمَخْيُوط مأخوذ من خاط ومَطْيُوب مأخوذٌ من طابَ أي من الفعل الثلاثي . المنصف ٢٨٦/١ ، المقتضب ١٠١/١ ، الخصائص ٢٦٠/١ ، الاشموني ٣٢٤/٤ ، العيني على الاشموني ٣٢٤/٤ ، ابن يعيش ٨٠/١٠ .

(2) البيت لعلقمة الفحل وهو في ديوانه من قصيدةٍ عدتها عشرون بيتاً وهو :

حَتَّى تَذكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ
يومُ رَذاذٍ عَليهِ الدَّجْنُ مَغْيومُ

الديوان ص ٥٩ ، المنصف ٢٨٦/١ ، ابن يعيش ٧٨/١٠ ، ٨٠، الاشموني ٣٢٥/٤ ، العيني على الاشموني ٣٢٥/٤ .

(3) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(4) انظر المقتضب ١٠١/١ .

(5) الكتاب ٣٦٩/٢ ، المقتضب ١٠١/١ .

قولهم : أَبْيَض وبِيْض وهو محل اجماع ، ولذلك يستثنيه الاخفش . وأمّا المعنى فلأنّ الضرورة مُلجئة في اجتماع الياء والضمة الى تغيير أحدهما وتغيير الحركة ليبقى الحرف على حاله أولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها ؛ لأنّ المحافظة على الحرف أولى من المحافظة على الحركة ، واذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان أرجح ، ولا يحسن التمسك لسيبويه بباب مَبيع ، لأنّ الاخفش لا يوافقه في أنّ الياء عين ، وقد تمسك الاخفش بقولهم : مُضُوفَة وطُوبى وكُوسَى وليس بقوي . أمّا مُضُوفَة فشاذ ، وأمّا الطُوبى والكُوسَى فلما ثبت من تفريقهم بين فُعْلَى في الاسم وفُعْلَى في الصفة ، ألا ترى أنّهم يقولون الدُنْيا والعُلْيا والفَتْوى والشَرْوى فيقلبون ، فهم ههنا أجدر ، وأيضاً فانّهم كرهوا ذلك ههنا لئلا تختلط فُعْلَى بفِعْلَى ، ألا تراهم لو قالوا : طِيْبَى وكِيْسَى لم يُعْلَم أنّه فُعْلَى [أو فِعْلَى][1] ، ثمّ هو معارض بقولهم حِيْكَى وضِيْزَى فيتقابل البابان ويبقى المتمسك الاول سالماً . قوله : « ومَعِيْشَة » [١٦٨ و] عنده يجوز أن تكون مَفْعُلَة ومَفْعِلَة » أمّا اذا كانت مَفْعُلَة فأصلها مَعْيُشَة نُقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياءً ساكنةً هي عين وقبلها ضمة ، فوجب أن تُقلب الضمة كسرةً على ما هو مذهبه فتصير « مَعِيْشَة » ، وإن كان أصلها « مَعْيِشَة » فواضح على كلا القولين ، ولا يجوز أن تكون مَفْعُلَة عند الاخفش لأنّه لو كان كذلك لكانت ياءً ساكنةً وقبلها ضمة فيجب قلب الياء واواً على ما هو قياس مذهبه فتصير « مَعُوْشَة » .

---

(١) (وفِعلى) : ساقطة في الاصل .

قوله : وإذا بُني من البيع نحو تُرْتُبٍ قال تُبيع وقال الأخفش تُبُوع[1] .

قال الشيخ : وأصله تُبْيُع فلمّا وجب الإعلال نُقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياءً ساكنة وقبلها ضمة فوجب قلب الضمة كسرة على قياس مذهب سيبويه فيصير تُبِيْع[2] ، ووجب قلب الياء واواً لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الأخفش فتصير تُبُوع .
قوله : « والمَضُوفَةُ كالقَوَد والصَّوْى » الى آخره . يعني أنّه[3] خرج عن قياس بابه ، لأنّ أصله « مَضْيُفَة » نُقلت حركة العين الى الفاء فوجب أنْ تُقلبَ الضمة كسرة فيُقال « مَضِيْفَة » هذا هو القياس لذلك ، ومذهب الأخفش فيه أنّه قُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها على قياس مذهبه .

(فصل) قوله : والأسماء الثلاثة المجردة إنّما يُعَلُّ منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ، ودار ، وشجرة شاكة الى آخره .

قال الشيخ : إنّما أُعِلّ الثلاثي لمّا كانت علّة إعلاله هي العلة الأصلية في إعلال الفعل وهو تحرّك الواو وانفتاح ما قبلها كقولك : « باب ودار » مع مشابهة الفعل الذي هو أصل الإعلال . وأمّا اذا زاد على ثلاثة فانّه لا يجتمع فيه الامران جميعاً ، لأنّه إنْ تحركت وانفتح ما قبلها لم يكنْ على وزن الفعل ، وإنْ كان

---

(1) انظر المقتضب ١/١٠٠ .
(2) الكتاب ٢/٣٦٣ .
(3) في ل : (لأنه) .

على وزنِ الفعلِ لم يكنْ ذلكَ ، فلم يلزمْ إعلالهُ مطلقاً ، إلاّ بما سنذكرهُ باعتبارِ غيرِ ذلكَ ، ولذلكَ أُعِلَّ نحو بابٍ ودارٍ ولم يُعَلْ نحو « المُومَةَ والـُومَةَ والعوضُ والعـوَدَة » ، وأمَّا نحو « النَـوَدِ » وشبهه فشاذٌ وقياسهُ الاعلالُ ولكنَّهُ جاءَ مصححاً تنبيهاً على الاصلِ وتنبيهاً على أنَّهُ ليسَ كالفعلِ في قوةِ علةِ الاعلالِ ، ألا ترى أنَّـهُ لم يأتِ نحو قَوَمَ كما أتى نحو القَوَدَ .

قولهُ : وإنَّما أعلُّوا قِيَماً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أوردَ قِيَماً اعتراضاً ، لأنَّهُ اسمٌ ثلاثيٌ وقد أُعِلَّ وليسَ على مثالِ الفعلِ فكانَ قياسهُ أنْ يُقالَ قِوَماً كما قيلَ عِوَض . وأجابَ عن ذلكَ بأنَّهُ مصدرٌ والمصادرُ تُعَلُّ باعلالِ أفعالها الجريها عليها[1] لا بما ذكرهُ[2] من مثلِ الفعلِ ثمَّ اعتذرَ عن وقوعه صفةً لتحققِ مصدريتهِ فجعلهُ من المصادرِ الموصوفِ بها كقولكَ : رجلٌ عدلٌ وصومٌ وزورٌ . ثمَّ أوردَ على الجوابِ اعتراضاً وهو قولهم : « حَالَ حِوَلاً » . وأجابَ أنَّ القياسَ حِيَلاً ولكنَّهُ شاذٌ كالقَوَدِ .

قولهُ : وفعلُ إنْ كانَ من الواوِ سُكِنَتْ عينهُ لاجتماعِ الضمتينِ والواوِ .

قالَ الشيخُ : ذكرهُ ههنا لأنَّهُ ثلاثي أُعلَّ ، (وليسَ على مثالِ الفعلِ ، فذكرَ أنَّ أمرهُ منقسمٌ الى ما يُعَلُّ والى ما يصحُ ، فإنَ

---

(1) في و : (عليه) ، وهو وهم .
(2) في ل : (لأن ما ذكر) .

كانَ من الواوِ أُعِلَّ)(١) بالاسكانِ استثقالاً للضمتينِ وأحديهما على الواوِ وهو استثقالٌ يُوجِبُ الاعلالَ لِما فيهِ من الثقلِ البيِّنِ « فيُقالُ نُورٌ وعُونٌ في جمعِ نَوارٍ وعَوانٍ » وأصلُهُ نُوُورٌ وعُوُونٌ • وأمَّا تصحيحُهُ ، فشاذٌ لم يأتِ إلاّ في ضرورةِ الشعرِ لِما فيه من الثقلِ ، ولذلك عبَّرَ عنهُ بقولِهِ : « ويثقلُ في الشعرِ »• وإنْ كانَ من الياءِ (٢) فجائزٌ فيهِ وجهانِ : أحدهما أنْ يُحرَّكَ بالضمِّ على الاصلِ فيكونُ كالصحيحِ ، فيُقالُ « غُيُرٌ وبُيُضٌ » لأنَّهُ ليسَ في الاستثقالِ كالواوِ فلا يلزمُ من كراهةِ الضمِّ ، ثم كراهتُهُ ههنا • والثاني أنْ تُسكَّنَ عينُهُ كما سُكِّنَتْ في « كُتْبٌ ورُسْلٌ » واذا سُكِّنَتْ وجبَ أنْ ينكسرَ ما قبلها لتعذُّرِ النطقِ بياءٍ ساكنةٍ وقبلها ضمةٌ فقالَ : « غُيْرٌ وبُيْضٌ » •

(فصل) قولُهُ : وأمَّا الاسماءُ المزيدُ فيها فانَّما يُعَلُّ منها ما وافقَ الفعلَ في وزنِهِ وفارقَهُ إمَّا بزيادةٍ لا تكونُ في الفعلِ •

قالَ الشيخُ : يعني بموافقتِهِ في وزنِهِ موافقتَهُ في الحركاتِ والسكناتِ لا في حقيقةِ الزنةِ ، فانَّ ذلكَ لا يستقيمُ معَ مفارقتِهِ لهُ في الزيادةِ أو في المثالِ ، وإنَّما أعلُّوا ما وافقَ الفعلَ في وزنِهِ تشبيهاً لهُ بهِ حيثُ وافقهُ في الصورةِ المذكورةِ وإنَّما اشترطَ المفارقةَ بالزيادةِ أو بالمثالِ الذي لا يكونُ في الافعالِ كراهةَ اللبسِ فيها وإنَّما لم يُشترَطْ ذلكَ في الثلاثي إمَّا لأنَّهُ لو اشتُرِطَ لم يُعَلَّ إذْ لا يتفقُ فيهِ أبداً ، وإمَّا لأنَّهُ علَّةُ اعلالِهِ قويةٌ [١٦٨ ظ] فلا يلزمُ من مراعاةِ اللبسِ في العلةِ الضعيفةِ مراعاتُهُ في العلةِ القويةِ ،

---

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر •

(٢) في ل : (قوله : وإن كان من الياء فهو كالصحيح • قال يعني)• ولا يستقيم الكلام معه •

وإمَّا لأنَّهُ لا يكونَ إلاَّ منوناً بخلافِ الزائدِ فانَّهُ قـد يكونُ غيرَ منونٍ فيجيءُ اللبسُ فيهِ ولا يجيءُ ههنا ، وهذا الوجهُ رتبتـهُ التقديمُ على أخويهِ .

قولُهُ : وقد شذَّ نحو مِكْوَزَةَ وَمِزْيَدَ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قياسـها أنْ تنقلبَ ألفـاً ولكنَّهم استعملوهُ على الاصلِ تنبيهاً عليه ، واذا كانَ ذلكَ قد استُعمِلَ فيما هو أصلٌ لهذا كأجْوَدَ واسْتَرْوَحَ فهـو ههنا أجـدرُ . « وقولهم : مِقْـوَل محذوفٌ من مِقْوَال » ، هذا يردُ إعتراضاً في الظاهرِ على هذهِ القاعدةِ لأنَّهُ على مثالِ الفعلِ وقد فارقهُ بزيادةٍ لا تكون فيهِ ، فقياسـهُ أنْ يُعَلَّ مَقَام . وأجابَ بأنَّ أصلَـهُ مِفْعَال ، واذا كانَ كذلكَ لـم يكنْ مثالَ الفعلِ لمفارقتهِ لهُ بالالفِ التي بعدَ العينِ ، ولا تكونُ في الفعلِ مثلُ ذلكَ فوجبَ تصحيحهُ ، لأنَّهُ قـد اكتنفهُ ساكنانِ ، واذا كانَ اكتنافُ الساكنينِ يُوجبُ التصحيحَ في الفعلِ كقولكَ : أسْوادَ وابْيَاضَ فهو فيما كنَ مشبَّهاً[1] به أجدرُ . قولهُ : « وإمَّا بمثالٍ لا يكونُ فيه » ، وهو أحدُ الشرطينِ المذكورينِ على البدلِ أو على الاجتماعِ ولذلكَ أُعِلَّ نحو يحْلِيءُ من بابِ تَبِيْعُ ، لأنَّهُ وافقَ الفعلَ فيما ذكرناهُ وفارقهُ في الزنةِ التي لا يكونُ الفعلُ عليها فلذلكَ قلتَ : تَبِيْعُ ، ولو صححتَ لقلتَ : تَبْيِعُ . قولـهُ : « وما كانَ منها مماثلاً للفعلِ صُحِحَ » ، يعني من غيرِ المفارقةِ بأحدِ الوصفينِ وهو الزيادةُ التي لا تكونُ في الفعلِ والمثالِ الذي لا يكونُ صُحِـحَ فرقاً بينهُ وبينهُ كما في قولكَ : « أسْوَدُ وأبْيَضُ » ، ألا ترى أنَّكَ لو أعللتهُ لالتبسَ بصيغةِ الفعلِ ، لأنَّهُ لا يفارقهُ بزيادةٍ ولا مثـالٍ

(١) في ل : (ملحقاً) ، وما اثبتناه احسن .

لاتفاقهما في أفْعَل ولذلكَ لو بنيتَ تُفْعِل أو تُفْعَل اسماً مِن زادَ تَزِيدُ لوجبَ أنْ تقولَ : تَزِيْدُ أو تُزِيْدَ على التصحيحِ لِمَا ذكرناهُ من اداءِ الالتباسِ .

فصل) قولهُ : وقد أعلُّوا نحو قِيَام وعِيَاد واِخْتِيَار الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ذكرَ هذا الفصلَ ليُبيِّنَ أنَّ في الاسماءِ المزيدِ فيها أسماءً ليستْ على ما يوافقهُ الفعلُ في وزنهِ ، ومعَ ذلكَ فإنَّها أعِلَّتْ لئلا يُفهَمَ أنَّهُ لا يُعَلُّ من المزيدِ فيه إلاَّ ما ذكرهُ في هذا الفصلِ ، فمن ذلكَ المصادرُ « نحو قِيَام وعِيَاد واِخْتِيَار وانْقِيَاد » وعَلَّلَ اعلالها فقالَ : « لاعْلالِ أفعالِها معَ وقوعِ الكسرةِ قبلها ، (والحرفُ المشبهُ بالياءِ بعدها وهو الالفُ) » ، وقولهُ « لاعلالِ أفعالها معَ وقوعِ الكسرةِ قبلها »[1] مستقيمٌ ، وأمَّا قولهُ : « والحرفُ المشبهُ بالياءِ بعدَها وهو الالفُ » فلا حاجةَ اليهِ ، وبيانُ ذلكَ أنَّا نَعِلُّ قِيَماً كما نُعِلُّ قِيَاماً لاعلالِ الفعلِ والكسرةِ فثبتَ أنَّ الالفَ ملغاةٌ ، وأمَّا اعلالُ الفعلِ والكسرةِ فلابدَّ من اعتبارهما ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : قاومتهُ قِوَاماً ولاوذتهُ لِواذاً فلا تُعِلُّ الفعلَ ، وتقول : قامَ قَوْمَةً وعَاذَ عَوْذَةً فلا تَعِلُّ لِمَا لم تقعِ الكسرةُ قبلها فثبتَ اعتبارُ اعلالِ الفعلِ جميعاً والغاء الالفِ ، وإنَّما أعلُّوا اجراءً للمصدرِ مجرَى الفعلِ معَ وقوعِ الكسرةِ التي تناسبُ هذا الاعلالَ الخاصَ ، وقد وقعَ في هذه الامثلة اختياراً بالخاءِ والراءِ وليسَ بمستقيم ، لأنَّهُ لا يكونُ فيه إعلالٌ ، لأنَّهُ من ذواتِ الياءِ ، والصوابُ أنْ يكونَ اجتياز أو احتيار بالجيم والزايِ والحاءِ الراءِ .

---

(1) ما بين القوسين : ساقط في ر .

قولهُ : ونحو دِيَارٍ ورِيَاحٍ وجِيْادٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : فهذا قسمٌ من المزيدِ يُعَلُّ لاعلالِ واحدهِ مع الكسرةِ ، وذكرَ الالفَ أيضاً وهي في هذا المحلِّ خيرٌ منها في الاولِ ، وبيانُ ذلكَ أَنَّهُ لو لم يكنْ الواحدُ معلاً بَلْ كانَ ساكناً لاُعتُبِرتِ الالفُ باتفاقٍ ، وقد اتفقَ أنَّها معتلةٌ ساكنةٌ فيجوزُ أَنْ يكونَ الاعلالُ في الجمعِ لسكونها في الواحدِ والكسرةِ والالفِ [1] كما علُّوا نحو رِيَاضٍ وثِيَابٍ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ لاجلِ الاعلالِ في الواحدِ والكسرةِ ، من غيرِ الفٍ كما أَعلُّوا نحو تِيَرٍ جمع تارَةٍ ، ودِيَمٍ ، واذا احتملَ الأمرينِ واشتملهما فليسَ الفاءُ أحدهما بأوْلى من الآخرِ ، وهما في ذلكَ بمنزلةِ علتينِ إذا اجتمعتا فانَّ الحكمَ عندَ المحققينَ يُنْسبُ اليهما جميعاً وتميران عندَ اجتماعهما كجزئي علةٍ كما لو لمسَ وبَالَ . وأَمَّا في القسمِ الاولِ فلم يظهرْ للالفِ أَثرٌ البتَّة على كلِّ تقديرٍ ، أَلا ترى أَنا بيَّنّا الامتناعَ من الاعلالِ عندَ صحةِ الفعلِ ، وإنْ كانتِ الكسرةُ والالفُ موجودتينِ ، بخلافِ هذا فانّا قد بيَّنّا أَنَّ للالفِ أثراً باعتبارِ قطعِ النظرِ عن الاعلالِ ، ولاعلالِ المفردِ أَثرٌ معَ قطعِ النظرِ عن الالفِ فليسَ الفاءُ أَحدهما بأولى من الآخرِ ، فثبتَ أَنَّ ذكرَ الالفِ في هذا القسمِ أَشبهُ من ذكرها في القسمِ الذي قبلهُ .

قولهُ : ونحو سِيَاطٍ وثِيَابٍ ورِيَاضٍ لشبهِ الاعلالِ .

قالَ الشيخُ : هذا القسمُ الثالثُ [١٦٩و] أُعِلَّ لسكونِ الواوِ في المفردِ معَ الكسرةِ والالفِ ، ولا كلامَ في وجوبِ ذكرِ الالفِ لما ثبتَ من تأثيرها بدليلِ اعلالِ ثِيَابٍ وامتناعِ إعلالِ كِوَزةٍ ،

---

(1) في ل ، س : (من غير الف) ، وهو خطأ .

فثبُت اعتبارُ الألف . « وقالوا تِيَرٌ[1] ودِيَمٌ[2] » وهذا قسمٌ أُعِلَّ إعلالَ الواحد والكسرة وهذا القسمُ إنّما ذكره ، لأنَّ الفعلَ[3] منسحبٌ على الثلاثي والمزيد فيه جميعاً ، فذكرَ أيضاً أنَّ من الثلاثي ما يُعَلُّ وإنْ لم يكنْ على مثال الفعل ، لِمَا ذكره ، وإنْ كانَ الكلامُ في نفسه قد أدّى الى ذكرِ ذلكَ . « وقالوا : ثِيَرَةٌ لسكون الواو في الواحد » ، وهذا من الشواذ ؛ لأنَّ سكونَ الواو في الواحد مع التصحيح لا يستقلُّ معَ الكسرةِ ما لم تكن الالفُ فلذلكَ حُكِمَ بشذوذ « ثِيَرَةٍ » والقياسُ ما أَتى عليه « كِوَزَةٌ وعِوَدَةٌ وزِوَجَةٌ » ، وقالوا : طِوَل لتحرُّكِ الواو في الواحد » ولم يفقد الكسرةَ والالفَ لما فُقِدَ اعلالُ الواحد وسكونُ حرفَ العلة فلما قُوِيَ بالحركةِ صحَّ في الجمعِ ، وكانَ أولى بالصحةِ وقد جاءَ[4] :

---

(1) تِيَرٌ : جمع تارة ، وتجمع على تاراتٍ ، والتارة المعاودة مرةً بعد اخرى ، اساس البلاغة ٤٥/١ ، شرح الشافية ١٠٧/٢ ، ابن يعيش ٨٨/١٠ .

(2) دِيَمٌ : جمعُ ديمةٍ وهو المطر الدائم ، وكان أصلهُ الواوُ فانقلبت ياءٌ للكسر قبلها . اللسان (ديم) ١٠٩/١٥ .

(3) في س : (الأصل) .

(4) البيتُ نسبهُ البغدادي لأُنَيف بن زبان النبهاني نقلاً عن ابن المستوفي في شرح ابيات المفصلِ ، ولم ينسبهُ وصدره : (تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ) القماءة : من قَمُؤَ الرجل قُماءة اذا صغرَ وذل ، والشاهد في (طيالها) وهو شاذٌ والقياسُ طوالها ، قال ابن جني : وإنّما شبَّههُ بثيابٍ ، المنصف ٣٤٢/١ ، ابن يعيش ٨٨/١٠ ، الاشموني ٣٠٤/٤ ، شواهد الشافية للبغدادي ص ٣٨٥ ، العيني على الاشموني ٣٠٤/٤ ، التصريف الملوكي لابن جني (مطبعة دار المعارف دمشق ١٩٧٠) ص ٧٩ .

والقياسُ طِوالُها .

قولُه : وأمّا قولهم : رِواءٌ مع سكونها في رِيّانَ وانقلابها الى آخره .

قالَ الشيخ : هـذا يردُ اعتراضاً في بـابِ رِيح ورِيَاح ؛ لأنَّ العلةَ ثمَّ إعلالُ الواحدِ معَ الكسرةِ والالفِ ، وإعلالُ الواحدِ ههنا حاصلٌ والكسرةُ والالفُ لأنَّ الواحدَ رَيّان وأصلُه رَوْيَان ، فقُلِبَت الـواوُ يـاءً وأُدغِمَتْ في اليـاءِ والكسـرةِ ، والالفِ في « رِواءٍ » واضحٌ ، وأجابَ بأنَّهُ منعَ مانعٌ من اجراءِ القياسِ في رِداء ، وذلكَ أنّهم لو أعلوهُ على ذلكَ القياسِ لقالوا : رِياء وأصلُه رِوَايٌ فقُلِبَت الياءُ التي هي لامٌ همزةً لوقوعها طرفاً بعدَ الفٍ زائدةٍ ، فلو قلبوا [الواوَ](١) التي هي عينٌ على قياسِ رِيَاحٍ لجمعوا بينَ اعلالينِ قلبَ الياءِ التي هي لامٌ همزةً وقلبِ العينِ التي هي واوٌ ، فلذلكَ صححوهُ فكانَ تصحيحُ العينِ أولى من تصحيحِ اللامِ ؛ لأنَّ اللامَ طرفٌ والطرفُ أولى بالتغييرِ ولأنَّهُ ليسَ في كلامهم ياءٌ طرفٌ بعدَ الفٍ زائدةٍ ، وفي كلامهم واوٌ قبلها كسرةٌ بعدَها الفٌ كثيراً ؛ ولأنّهُ قد ثبتَ من لغتهم تصحيحُ العينِ إذا وقعت اللامُ حرفَ علةٍ وأُعلّت اللامُ أو لم تُعَلَّ كقولكَ : رَوِيَ وقَوِيَ ، ولو عُلِّلَ بأنَّهُ معتلُ اللامِ ، ومعتلُ اللامِ تصحُ فيهِ العينُ بدليلِ حَيِيَ ورَوِيَ ، لكانَ وجهاً . « ورِواءٌ ليسَ بنظيرهِ » يعني أنّهُ لا يردُ اعتراضاً على القاعدةِ التي ذكرناها لأنَّ جزءَ العلةِ

(١) (الـواو) : ساقطة في الاصل ، ر .

مفقودٌ ، وهو إعلالُ الواحدِ وسكونُ حرفِ العلةِ فيهِ « وثاوٍ » ليسَ كذلك ، لأنَّ الواوَ فيهِ متحركةٌ فكانَ كطويلٍ وطوالٍ .

(فصل) قولهُ : ويمتنعُ الاسمُ من الاعلالِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ[1] علةَ الاعلالِ الاصليِ أنْ يتحركَ ويتحركَ ما قبلها ولا يُسكَّنُ ما بعدَها كقولكَ سارَ ورَمَى ، وما أُعلَّ مما سُكِّنَ ما قبل واوهِ أَو ما بعدها إنَّما كانَ حملاً لهُ على أصلٍ لهُ أُجريَ مجراهُ على ما تقدَّمَ من الفصولِ كما أُعلَّ الاقامةَ[2] حملاً على أقامَ وقائلٍ ومقولٍ حملاً على قالَ ، وكذلكَ غيرهما مما تقدَّمَ ذكرهُ .

(فصل) قولهُ : وإذا اكتنفتِ الفُ الجمعِ الذي بعدهُ حرفانِ واوانِ أو ياءانِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يعني إذا وقعت الالفُ بينَ الواوينِ أَو اليائينِ أَو الواوِ والياءِ ، فانَّ الثانيةَ تقلبُ همزةً بشرطِ أنْ تكونَ قبلَ الطرفِ ، وعلةُ قلبها ما عرضَ لها من وجودِ حرفِ العلةِ قبلَ الفها فاستثقلَ حرفا علةٍ وبينهما الفٌ معَ القربِ من الطرفِ فقُلبتْ همزةً تشبيهاً بقائلٍ نُزِّلَ وجودُ حرفِ العلةِ قبلَ الفها في ايجاب اعلالهِ ، وإنْ كانَ قبلَ حرفِ العلةِ ساكنٌ وذلكَ « قولكَ : في أَوَّلٍ أَوائلُ وأصلهُ أَواوِلُ ، وفي خَيِّرٍ خَيائرُ » وأَصلهُ خَيايِرُ ، « وفي سيِّقةٍ سَيائقُ » وأَصلهُ سَياوِقُ ، وفي فوعلةٍ من البَيْعِ بَوائِع » وأَصلهُ بَوايِعَ ومثلهُ بالواوينِ واليائينِ والياءِ قبلَ

---

(١) في و : (حركة) ولا يستقيم الكلام معها .
(٢) في ل : (الاستقامة) .

الواوِ ، ولواو قبلَ الياءِ ، وإنَّما جعلَ بَوَايِع جمعَ فوعلةٍ من البَيْعِ ، وإنْ كانَ بَوَايع جمعَ بايعة كذلكَ دفعاً اوهمِ من يتوهمُ أَنَّ الهمزةَ في بَوَايع جمعُ بائعة فرعٌ من مفردها فأرادَ أَنْ يرفعَ هذا الوهمَ بتقديرِ مفردٍ لا همزةَ فيهِ وهي فَوْعَلة من البَيْع •

« وقولهم : ضَيَاوِنُ » القياسُ أَنْ يُقَالَ ضَيَائِنُ لاكتنافِ حرفي العلةِ الألفَ كما في سَيَائِق •

قولهُ : وإذا كانَ الجمعُ بعدَ ألفهِ ثلاثةُ أَحرفٍ فلا قلبَ •

قالَ الشيخُ : لأَنَّها بعُدتْ من الطرفِ فاحْتَمَلَت التصحيحُ ، لأنَّ قربها كانَ جزءً في اعتلالها : « كقولهم عَوَاوِير وَطَوَاوِيس » •

وقولــهُ(1) :

٢٧٠ وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

« إنَّما صحَّ لأَنَّ [١٦٩ظ] الياءَ مرادةٌ » ، وأصلهُ عَوَاوِير ، لأَنَّهُ جمع عوَّارٍ فلم يقعِ الراءُ قبلَ الطرفِ ، وحذفُ الياءِ وهي

(1) البيتُ لجندلِ بن المثنى الطهوي ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية ضمن بيتين للشاعر يخاطب امرأته ، وأرادَ أنَّه تركَ السفر لكبرهِ ، وصدرهُ : (حنَّى عِظَامِي وَأَرَاه ثَاغِرِي) ، مسقط اسناني ، والعَوَاوِر : ألم يصيب العينين فشبهه بالكحل والشاهد في (عواور) حيث اضطر الشاعر فحذف الياء واصله عواوير جمع عَوَّار • الكتاب ٢/٣٧٤ ، الخصائص ١/١٩٥ ، تصريف المازني ٢/٤٩ ، التكملة للفارسي ٣٤٧ ، الانصاف ٢/٧٨٥ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٧ ، شرح الشافية ٣/١٣١ ، ابن يعيش ١٠/٩٢ ، اللسان (عور) ٦/٢٩٣ ، في هذه المصادر لم ينسب ، وفي شرح شواهد الشافية ٣٧٥ ، العيني ٤/٥٧١ منسوب للطهوي كما ذكرنا ، التصريف الملوكي ص ٨٥ •

مرادةٌ بمنزلة إثباتها فصُحِّحَتْ لذلكَ . قولهُ « وعكسهُ » ، يعني وعكسهُ في كونِ حرفِ العلة أُعِلَّ معَ بعدهِ عن الطرفِ ، وكونُ الياءِ مقدراً عدما من حيثُ كانَتْ زائدة ، فقولهُ « بالعَواوِرِ » في صحةِ الواوِ عكسُ قولهِ « عَيَائيل »[1] في اعلالِ الياءِ لأنَّ تلكَ قُدِّرَتْ موجودةً وهي معدومةٌ ، وهذه قُدِّرَتْ معدومةً وهي موجودةٌ ، وهما سواءٌ من جهةٍ أُخرَى ، وهو أنَّهما مقدران على حالهما في المفرد فَعُوّار في مفردهِ حرفُ علة يجبُ قلبهُ ياءٌ ساكنة في الجمعِ وعَيل لا شيءَ في مفردهِ يجبُ قلبهُ ياءٌ في الجمعِ لأنَّ عَيلاً مثل خيّر وكما أنَّ خيراً جمعهُ خَيَائر لذلكَ عَيّل جمعهُ عَيَائل فلم يعتدَّ بما لا أصل له في المفردِ ولذلكَ لم يعتدُّ بحذفِ الياءِ في العواوِرِ ولا باثباتِ الياءِ في عَيَائيل حيثُ صححوا العَوَاوِرَ ، وأعلّوا عَيائيل ، ولو اعتدوا بالعارضِ فيهما لاعلُّوا عَوَاوِرَ وصححوا « عَيائيل » ولكنَّهم لم يعتدُّو بالعارضِ فهما مستويان في كونهما لم يعتدْ بالعارض في كل واحدٍ منهما وأحدهما عكس الآخر من جهة أنَّ المعدومَ في أحدهما قُدِّرَ موجوداً والموجود قُدِّرَ معدوماً وشبهَ الياء في عَيائيل بياءِ الصياريف ، ويعني بهِ جمعَ صَيْرف لا جمعَ صيراف ، لأنَّها اذا كانتْ جمعَ صَيْراف فليستْ للاشباعِ في الجمعِ

(1) هذه قطعةٌ من رجزٍ لحكيمٍ بن معية الربعي ضمن ابياتٍ ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافية يصفُ بها أجمةً والبيت بتمامه :

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسودٌ ونُمُرْ
خَطارَةَ تُدْمِي خَيَاشِيمَ النُّعِرْ
إِذا الثِّقَافُ عَظَّهَا لَمْ تَناطِرِ

فيها عيائيل : عيل وهي الذئاب والاسود تبحث عن الغذاء ، الكتاب ٢/١٧٩ ، المقتضب ٢/٢٠٢ ، ابن يعيش ١٠/٩٢ ، الاشموني ٤/١٩٠ ، الخزانة ٢/٣١١ ، شواهد الشافية ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، العيني ٤/٥٨٦ ، شرح الشافية ٣/١٣٢ .

وإنَّما هي الف صيراف قُلبتْ ياءً لانكسار ما قبلها ، ووقعَ في كثير من النسخ « وكحل العينين بالعواور » وإنَّما صحَّ لأنَّ الياءَ مرادةٌ « كياء الصياريف » فعلى ذلك يكونُ الصياريف في هذا التقدير جمع صيراف لأنَّ المرادَ أنْ يكونَ بعدَ الالف ثلاثةُ أحرفٍ ، ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ جمعَ صيَّراف •

قوله : ومن ذلكَ إعلالُ صُيَّم وقُيَّم الى آخره •

قالَ الشيخُ : يريدُ بأنَّهم يعلُّونَ ما قربَ من الطرفِ وإنْ كانَ ما بعدَهُ مما لا لهُ غيرُ معلٍّ كما أعلُّوا نحو صُيَّم ولم يعلوا صوَّام ، وليسَ الاعلالُ في صُيَّم وقُيَّم بواجبٍ على ما هو في خيائر وبوائع ولكنَّهُ جائزٌ ، وإنَّما أرادَ أنَّهم يعلُّونَ الشيء للقربِ ليُبيِّنَ أنَّ للقربِ أثراً في الاعلال لا أنَّ البابينِ سواءٌ في الوجوبِ والجوازِ ، ثمَّ أوردَ « فُلانٌ من صُيَّابةِ قَومهِ [1] ، وقوله [2] :

٢٧١ ومَا أرَّقَ النُيَّامَ [إلاَّ سَلامُها][3]

لأنَّهُ أُعِلَّ معَ لبعدِ فجعلهُ شاذاً لفوات علةِ الاعلالِ فيهِ •

---

(١) قال الزمخشري : هو من صيابهم وصيابتهم : من خيارهم • وحكاهُ الفراء ثم فسرهُ أنه من صميم ، والاصلُ صوابَةُ قومه ، لأنه من صابَ يصوبُ ، فقلبوا الواوُ ياء • اساس البلاغة ٢/٢١ ، ابن يعيش ١٠/٩٤ • المنصف ٢/٥ •

(٢) هذا عجزُ بيتٍ يختلف صدره كما ذكر ذاك عبدالقادر البغدادي في شرح شواهد الشافية الاول : (ألاَ طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ) والثاني (ألاَ خُيِّلَتْ مَيٌّ وقَدْ نَامَ صُحْبَتِي) والبيت لذي الرمة ، النيّام : جمعُ نائم ، المنصف ٢/٥ ، ابن يعيش ١٠/٩٣ ، شرح الشافية ٣/١٤٣ ، ابن عقيل ٢/٤٥٤ ، شواهد الشافية ص ٣٨١ ، الديوان ص ٨٨ ، التصريف الملوكي ص ٨٧ •

(٣) (إلاَّ سَلاَمهَا) : زيادة عن س •

(فصل) قوله : ونحو سَيِّد ومَيِّت ودَيَّار وقَيُّوم وقَيَّام الى آخره .

قال الشيخ : الاصل في الواو والياء إذا اجتمعتا وسُبِقَت احداهما بالسكون أَنْ تُقلَبَ الواوُ ياءً وتُدغَمَ فلذلك قالوا سَيِّد الى آخره ، ولم يخالفوا هذا الأصلَ إلاَّ إذا خِيفَ فيه لبس من مثال بمثال فغفروا الثقلَ خيفةَ اللبس كما قالوا : « سُوَيْر وبُوَيع » ؛ لأنَّهم لو قالوا : سُيِّر لالتبسَ بفُعِّل . فإنْ قلتَ فلِمَ لَمْ يتركوه في سَيِّد لئلا تلتبسُ بفُعِّل أَو فَعِيل ؟ قلتُ : لأَنَّ فُعِّلاً وفَعِيلاً ليسَ من أَبنيتهم وإنَّما يخشونَ من لبس مثال بمثل من أَبنيتهم ، وأمَّا المعدومُ فلا يخشونَ لبساً به إذْ هو منتفٍ من أَصله ، فان قيل فدَيَّار وقَيَّام يلتبسُ بفعَّال ، وفعَّل من أَبنيتهم ووزنهُ فَيْعَال فلِمَ لَمْ يُترَكِ الأدغامُ خيفةُ اللبس ؟ قلتُ : كونها ياءً ينفي اللبسَ لأنَّهُ لو كانَ فعَّالاً لوجبَ أَنْ يُقَالَ دَوَّار وقَوَّام ، لأَنَّهُ من الواو فكانَ في نفس حروف الكلمة ما يرفعُ اللبسَ فلم يؤدِ هذا الاعلالَ الى لبس ، فلذلكَ فُعِلَ به ذلك ولم يُفعَلْ بسُوير وتُسوير لِمَا ذكرناهُ .

(فصل) قوله : وتقولُ في جمع مَقَامَة ومَعُونَة ومَعِيشَة الى آخره .

قالَ الشيخ : لأَنَّ الواوَ والياءَ إنَّما تُقلَبُ همزةً بعدَ الالف اذا كانتْ متطرفةً أو عيناً في اسم الفاعل المحمول على فعله أو كانت لا أَصلَ لها في الحركة أَو أصليةً وقبل الفها ياءٌ أَو واوٌ كقولك : أَوَّلُ أَوائل وفي بَيِّعَة بَوائع ، وليسَ هذا البابُ بواحدٍ من ذلكَ فوجبَ أَنْ تبقَى الواوُ والياءُ على حالهما ، ولذلكَ كانتْ قراءةُ

من قرأ مَعائِش بالهمزة خطأً ، وقد زعمَ بعضُهم أنَّ مَدائِنَ شاذٌ من هذا الباب ، لأنَّه من دانَ يدين فكانَ قياسه أنْ يُقَال مَداين بغير همزة ولا حاجةَ الى ذلك فانه يجوزُ أنْ يكونَ من مَدَنَ بالمكان إذا أقامَ بـه فعلى هـذا يكونُ وزنه فَعائِل فـلا حاجةَ الى تقديره على وجه يؤدي الى شذوذه مع ظهور جريه على القياس وأمَّا مُصائِبُ في جمع مُصيبَة فلا شك أنَّه شاذٌ لأنَّ الياء منقلبة[1] عن واو ، فقياسه أنْ يُقال مَصاوِب إلاَّ أنَّه كثُر [١٧٠و] في كلامهم فخالفوا فيه القياسَ استخفافاً وذكرَ همزةَ رَسائِل دونَ جميع ما قُلِبَتْ فيه الياءُ همزةً ؛ لأنَّه أشبه شيء به في الصورة فذكرَ ما يماثله في الصورة والحكم فيه مختلفٌ ولم يذكر غيرَه لوضوح الفرق بينهما ، وإنَّما قلبوا في رَسائِل ، لأنَّها زائدةٌ مدةٌ ، فلمَّا وقعتْ في موضع تحريكها كرهوا أنْ يحركوا ما لا أصلَ له في الحركة وقلبوها حرفاً صحيحاً وأشبهَ شيءٍ بها مما قُلِبَتْ في مثله الهمزةُ ، قولهم : كِساءُ وَرِداءُ وقائِل وبائِع ، فلمَّا قصدوا الى قلب هـذه كانَ الاولى أنْ تُقلَبَ كذلـكَ فقالوا : صَحائِف وَرَسائِل .

(فصل) قوله : وفُعْلَى من الياء إذا كانتْ اسماً الى آخره .

قالَ الشيخُ : وهـذا ممَّا جاءَ على خلاف قياس مذهب سيبويه[2] وموافقاً لمذهب الاخفش[3] ، لأنَّ الياءَ إذا وقعتْ عيناً وقبلها ضمةٌ ، فسيبويه يقـول : تُقلَبُ الضمةُ كسرةً ، والاخفش يقول : تُقْلَبْ اليـاءُ واواً ، وكذلكَ فَعَلَ ههنا ، ولسيبويه أنْ يقولَ : إنَّ هذا البابَ مستثنَى لأمور : منها أنَّهم كرهوا أنْ يلتبسَ

(١) كذا في ل ، وفي الاصل (أصليه) وهو وهم .
(٢) الكتاب ٢/٣٨٤ .
(٣) انظر شرح الشافية ١٣٦/٣ .

مثال" بمثل لا يرشدُ إليه أمر" ، ألا ترى أنَّهم لو قالوا : طيبَي وكيسَي لم يُعلم كونهما فعلى أو فُعلى فراعوا ذلك في مثل هذا . الآخر أنَّهم قسموا هذا الباب قسمين فراعوا في كل واحد منهما أحد الامرين ، فإن أورد الخصم أحد الأمرين أورد عليه الآخر ، وبيان أنَّهم لو فعلوا ذلك لأدَّى الى اللبس أنَّهم فعلوه في الموضع الذي لا يؤدي فيه الى اللبس ، ألا تراهم قالوا « مشية حِيكَى » وأصلها حُوكَى فقلبوا الضمة كسرة ، لأنَّ فِعلَى صفة ليس من أبنيتهم فلمَّا كان ليس من أبنيتهم أمنوا اللبس فجروا على القياس المذكور من أصل سيبويه .

القولُ في الواوِ والياءِ لامين

قالَ صاحبُ الكتابِ : حكمهما أنْ تُعلاَّ أو تُحذفا أو تُسلما الى آخره .

قال الشيخُ : شرطُ إعلالهما الى الالف أنْ يتحركا وينفتح ما قبلهما ولم يقعْ بعدهما ساكن" . فقولهُ « متى تحركتا » احتراز" من أنْ يكونا ساكنين ، كقولك : غزَوْتُ ورمَيْتُ لانتفاء الاستثقال . وقولهُ « انفتح ما قبلهما » احتراز" من أنْ ينضمَّ في الواو وينكسرَ في الياء فلا تنقلبُ ألفاً لتعذر ذلك أو يسكنُ ما قبلهما فلا يُعلُّ ابتداءً نحو الغزْو والرمي ، وقوله « إذا لم يقعْ بعدهما ساكن" » احترازاً من قولك : غزَوا ورَميا ورَحَيان وعُصَوان ، وإنَّما لم يُعلَّ ههنا ، لأنَّهم لو أعلُّوها لأدَّى ذلك الى الالباس ، ألا ترى أنَّك لو أعللْتَ غزَوا ورميا بأنْ تقلبهما الى الالف اجتمعت الفان فتحذفُ أحدهما فيصيرُ لفظه غزَا على ما كانَ في المفرد ، فيصير فعلُ الواحد والاثنين بلفظ واحد فلذلك اشترطَ أنْ يكونَ

الساكنُ ألفَ التثنية[1] ولو كانَ غيرهُ لأُعِلَّ ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ غَزَوا ، وغَزَتْ فأصلهُ غَزَوتْ وغَزَووا فقد وقعَ بعدها ساكنٌ ومعَ ذلكَ فانَّهُ يجبُ إعلالُهما فتُقلَبُ ألفاً فتجتمعُ ساكنةً معَ الواوِ التي للجمعِ ومعَ التاءِ التي للتأنيثِ فتُحذَفُ لالتقاءِ الساكنين فيصيرُ غَزَوْا وغَزَتْ فلمَّا لم يكنِ الباسٌ جرتْ في الاعلالِ على ما يقتضيهِ [القياسُ][2] الذي تقدَّمَ . فإنْ قيلَ فنحو عَصَوانِ ورَحَيانِ لا يقعُ فيهِ لبسٌ ، لأنَّكَ إذا قلتَ مَلْهَيانِ وأَدلةٌ صارَ مَلْهَانِ فلا يلتبسُ بمفردٍ . قلتُ[3] : الالباسُ فيهِ حاصلٌ لأنَّهُ يُضافُ فتُحذَفُ نونهُ فلو أُعِلَّ لقيلَ في الاضافةِ مَلْهَى زيدٍ فلا يُعلَمُ أنَّهُ مثنَّى أو مفردٌ . قولهُ : « أو لأحديهما الى صاحبتِها » يعني أو قلباً لاحديهما الى صاحبتها يعني قلبَ الواوِ ياءً في أَغْزَيْتُ وهو كلُّ واوٍ وقعتْ فيهِ رابعةً فصاعداً مفتوحاً ما قبلها ، وكالغازي ودُعِيَ ورَضِيَ ، وهو كلُّ واوٍ وقعتْ قبلها[4] كسرةٌ ، وسيأتي ذلكَ مفصلاً . وقلبُ الياءِ واواً قياساً في فَعْلَى إذا كانتْ اسماً « كالدَعوى والشَرْوَى » وسيأتي ، وشاذاً « كالجِباوةِ » لأنَّ قياسَهُ جِبايةٌ كقولكَ : رَمَيْتُ رِمايةً ، واسكاناً عطفاً على قولهِ قلباً أيضاً لأنَّ الاعلالَ قد يكونَ قلباً لاحديهما الى صاحبتها ، وقد تكون إسكاناً ، وهو في كلِّ موضعٍ وقعتا متحركتينِ مضمومتينِ أَوْ مكسورتينِ ، فالواو مثل قولكَ يَغْزُوَ ويَدْعُوَ ، والياءُ مثلُ قولكَ : يَرْمي والقاضي [ومررتُ بالقاضي][5] لأنَّ الكسرَ لا يقعُ في الواوِ ، لأنَّها لا توجدُ كذلكَ إلا في الفعلِ ولا

---

(١) في ل : (الفاً للتثنية) .
(٢) (القياس) : زيادة عن ل .
(٣) (قلت) : ساقطة في ت .
(٤) (قبلها) : ساقطة في س .
(٥) (مررت بالقاضي) : ساقطة في ل ، ب ، ت ، ر ، والاصل .

كسرٍ في لفعلٍ وسيأتي ذلكَ مبيناً ، وإنَّما سكونهما استثقالاً للضمةِ والكسرةِ عليهما ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : يَدْعُو وقاضِي أدركتَ الاستثقالَ ضرورةً فسكنوهما لزولِ استثقالهما وحذفهما قد يكونُ قياساً في نحو[1] قاضٍ وغازٍ ، وهو كلُّ واوٍ [١٧٠ ظ] أو ياءٍ سكنتْ للإعلال وبعدها ساكنٌ فقياسها أنْ تُحذفَ لالتقاءِ الساكنينِ وكذلكَ قياسُ كلِّ واوٍ أو ياءٍ وقعتْ في فعلٍ ماضٍ لحقتهُ تاءُ التأنيثِ أو واوُ الجمعِ فانَّها تُحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ وكذلكَ [قياسُ][2] كلِّ واوٍ أو ياءٍ وقعتْ في المضارعِ ولحقهُ الجازمُ فانَّها تُحذفُ الجزمِ ، وأمَّا حذفها شذوذاً ففي نحو يدٍ ودمٍ وأخٍ وشبههِ ، ألا ترى أنَّ يَداً لابدَّ لهُ من لامٍ ، فإنْ كانَ أصلهُ متحركاً فقياسهُ يداً مثلُ عصاً أوْ يدٍ مثل عمٍ ، وإنْ كانَ أصلهُ ساكناً فقياسهُ يَدْي كَرَمْيٍ ، فلمَّا قيلَ يَدٌ وجُعلَ اعرابهُ على عينه كانَ على خلافِ تقديراته كلها ، ولو كانَ ذلكَ قياساً لوجبَ أنْ يأتيَ بابٌ من الابوابِ التي قدَّرْنا أنَّهُ لابدَّ وانْ يكونَ واحداً منها عليه فلمَّا لم يأتِ شيءٌ من الأبوابِ على هذا القياسِ عُلِمَ أنَّهُ شاذٌ ، وسلامتهما إذا سكنَ ما قبلهما لخفتهما حينئذٍ كقولكَ غَزْوٌ ورَمْيٌ أوْ وقعتْ بعدهما الفُ التثنيةِ كقولكَ غَزَوا ورَميا لما ذكرناهُ من خوفِ اللبسِ ، أو سكنت سكوناً لازماً كقولكَ غَزوتُ ورَميتُ لأنَّها حينئذٍ غيرُ مستثقلةٍ .

(فصل) قالَ صاحبُ الكتابِ : ويجريان في تحمُّلِ حركاتِ الاعراب مجرَى الحروفِ الصحاحِ إذا سكنَ ما قبلها .

---

(١) هنا سقطة بمقدار ورقة : في ش .

(٢) (قياس) : ساقطة من ل ، والاصل .

قالَ الشيخُ : شَرَعَ في هذا الفصلِ في بيانِ أمرِ الاعرابِ بالنظرِ الى حروفِ العلة إذا وقعتْ لاماتٍ فقالَ : « إنْ كانَ ما قبلها ساكنٌ » يعني الواوَ والياءَ ، لأنَّ الالفَ لا يكُنْ قبلها ساكنٌ فلذلكَ ذكرها على حدةٍ آخرِ الفصلِ وإنَّما قُلبَت الواوُ والياءُ الاعرابَ إذا سكنَ ما قبلها لخفتها بالسكونِ قبلها ، ألا ترى أنَّكَ تقول غَزْوٌ [وظَبْيٌ][(١)] ورَمْيٌ فلا تخشى في ذلكَ استثقالاً كما لا تحسه في ضَرْبٍ وقَتْلٍ ، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ لساكنَ حرفاً صحيحاً أوْ الفاً أو واواً أوْ ياءً ، فالصحيحُ قولكَ : ظَبْيٌ ودَلْوٌ ، والالفُ كقولكَ : زاي وواوُ والواو والياءُ كقولكَ : عَدْوٌ وَلِيٌّ ، ولا يكونُ الواو إلاَّ معَ الواوِ والياءِ واليـاءِ الا معَ الياءِ لتعذرَ اجتماعهما واذا أدَّى الى غيرِ ذلكَ قياسٌ رجعتِ الواوُ ياءً كقولكَ : طيٌّ وأصلُه طَوْيٌ ولا مثالَ لسبقِ الياءِ على الواوِ لأنَّه لم يقعْ في كلامِ العربِ ياءٌ قبلَ واوٍ ، وهي ساكنةٌ ولا غيرُ ساكنةٍ إلاَّ في قولهم : واوٌ على خلافٍ ، ثمَّ تكلمَ فيما إذا وقعَ قبلهما حركةٌ ، فقالَ « وإذا تحركَ ما قبلهما لم يتحمَّلا منَ الاعرابِ النصبَ » ، وتحركُ ما قبلهما يكونُ ضماً وكسراً في الافعالِ ، ويكونُ كسراً في الاسماءِ ولا يكونُ فتحاً فيهما ولا ضماً في الاسماءِ ؛ لأنَّهُ إذا كانَ فتحاً فيهما انقلبَ الفاً فيخرجُ عن كونهما ياءً وواواً ، وإنْ كانَ ضماً في الاسماءِ قُلبَتِ الضمةُ كسرةً فينقلبُ الواوُ ياءً فيصيرُ البابُ كلهُ للياءِ ، وإنَّما تحملا الفتحَ لاستخفافه عليهما لأنَّهُ لا يثقلُ مثلَ رأيتُ القاضيَ ولن يرميَ ، ويُدرَكُ الفرقُ ضرورةً بينَ قولكَ : رأيتُ القاضيَ ومررتُ بالقاضي وهذا القاضي في استخفافِ الاولِ واستثقالِ ما بعدهُ ، وقد شذَّ مجيءُ التسكينِ في موضعِ الفتحِ ؛ لأنَّها حرفُ علةٍ فجازَ للضرورةِ حذفُ الفتحةِ كما

---

(١) (ظَبيٌ) : زيادة عن ل ، س .

حُذِفت الضمةُ والكسرةُ وجوباً ، وكما جوزوا حملَ الجرِ على النصبِ شذوذاً في التحريكِ ، وجوزوا حملَ النصبِ على الرفعِ والجرِ شذوذاً في التسكينِ . ومنهُ « أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا » ، وقولهُ : « وإلاَّ أثَافِيهَا »[1] ، وقولهُ :

حَتَّى تُلاقِي مُحَمَّدا   ١٦٤

وشبهُهُ ، ثمَّ بيَّنَ كيفيةَ استعمالها وهما على هذهِ الحالِ في الرفعِ . فقالَ « وهما في حالِ الرفعِ ساكنتانِ » وإنَّما سكنا استثقالاً للضمةِ عليهما وقبلهما ضمةٌ في الواو وكسرةٌ في الياءِ ، ألا ترى أنَّ قولكَ : القاضِي ويغزُو ويرْمِي مستثقلٌ وإنَّما جاءَ الاستثقالُ من الضمةِ فوجبَ حذفها فإنْ كانَ بعدَها ساكنٌ حُذِفَتْ[2] وإلاَّ ثبتتْ ، وقد مضَى مستوعباً مثل ذلكَ في الوقفِ وقد شذَّ التحريكُ بالضمِ ، والتحريكُ إنَّما شذَّ في الياءِ لا في الواو ، لأنَّهُ ليسَ الثقلُ على الياءِ مثلَ الثقلِ على الواوِ ، لأنَّهُ في الواوِ أثقلُ وهذا مُدرَكٌ بالضرورة ، ولذلكَ قالَ سيبويه : والياءاتُ عندهم أخفُّ من الواواتِ[3] ، فيدعو أثقلُ من قولكَ : القاضي ولم يثبتْ مثلُ

---

(١) هذه قطعة من بيتٍ نسبه سيبويه لبعض السعديين ، والبيت بتمامه :

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثَافِيْهَا
بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا

والشاهد فيه إسكانُ ياءِ (أثَافِيها) ، والقياسُ منصوبةٌ على الاستثناء ، قال الزمخشري في اساس البلاغة : الأثفية ذات وجهين تكون فَعْلية وأفعولة ، والجمعُ الأثافي ، والاثافي : للقدرِ أو اجتماع القومِ . الكتاب ٢/٥٥، ابن يعيش ١٠/١٠٢، شرح شواهد الشافية ص ٤١٠ ، اساس البلاغة ١/٥ .

(٢) (حذفت) : ساقطة في ل .

(٣) الكتاب ٢/٣٨١ .

يدعُو شاذاً ولا غيرهُ ، وقد ثبتَ مثلُ جَوَارِي ، ثمَّ شرعَ يتكلمْ في حالهما في الجرَّ ، فبينَ أنَّهُ لا يقعُ فيهِ إلا الياءُ ، لأنَّهُ لا يكونُ إلاّ في الاسماءِ ، وليسَ في الاسماءِ ما آخرهُ واوٌ قبلها حركةٌ فوجبَ أنْ لا يكونَ الجرُّ إلاَّ في الياءِ كقولِكَ : مررتُ بقاضٍ وغازٍ . ثمَّ ذكرَ [١٧١و] أنَّ حكمَ الياءِ في الجرِّ حكمها في الرفعِ من وجوبِ اسقاطها وبقائها إنْ لم يقعْ بعدها ساكنٌ وحذفها إنْ كانَ بعدها ساكنٌ . ثمَّ ذكرَ الشذوذَ في تحريكها في الجرِّ كالشذوذِ في تحريكها بالرفعِ ، ومثالهُ بقولهِ « كَجَوَارِي »[1] وشبهه وقد تقدَّمَ تعليلهُ . ثمَّ شرعَ يتكلمُ في حكمه في حالِ الجزمِ فقالَ : « ويسقطانِ في الجزمِ سقوطَ الحركة » ؛ لأنَّهما لمَّا كانَ حكمهما قبلَ الجزمِ إذهابَ حركتهما للاعلالِ وكانَ الجازم حكمهُ أنْ تُحذَفَ حركةٌ فلمَّا لم يجدْ حركةً حذفهما أنفسهما به ولا يقعُ ذلكَ إلاّ في الفعلِ لأنَّهُ لا جزمَ في الاسماءِ كقولكَ : لم يدعُ ولم يرمِ ، وقد شذَّ إثباتهما في حالِ الجزمِ اجراءً لهما مجرى الصحيح كما شذَّ تحريكهما في الرفعِ

---

(1) هذه كلمة في بيتٍ وهو :

(مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى في مُدَّتِي
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ)

والشاهد فيه اظهارُ الكسرة على الياء للضرورة ، والبيتُ لم يعرفْ قائلهُ وهو في ابن يعيش ١٠/١٠٤ ، شرح الشافية ٣/١٨٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣/٤٥٨ ، شواهد الشافية ٤٠٤ ، الخزانة ٣/٥٢٦ .

والجرِّ وهو قولهُ « لم تهجو »[1] وقولهُ[2] :

٢٧٢ أَلَمْ يأتيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي

قولهُ تعالى : { وَمَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ }[3] في قراءةِ ابن كثير في أحدِ التأويلين ، وهو أقوهما لأنَّ حملَ المعتلِّ على الصحيحِ

---

(١) هذه كلمة من بيت نسب لابي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق· وهـو :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً
مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

والشاهد في البيت ان الشاعر أثبت مع الجزم الواو والقياس حذفهـا · والبيت موجـود" في الانصـاف ١/٢٤ ، ابن يعيش ١٠/١٠٥ ، معاني القرآن ١/١٦٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧ ، المنصف ٢/١١٥ ، شرح الاشموني ١/١٠٣ ، شـواهد الشافية ٤٠٦ ·

(٢) البيتُ لقيس بن زهير العبسي من قصيدةٍ يفتخر بهـا على الربيع بن زياد وتمامهُ : (بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ) والشاهدُ فيه ثبوتُ الياءِ معَ الجازمِ ، تنمِي تشيعُ تنتشر ، اللبون : الناقة ذات اللبن ، وهو غـيرُ منسـوب في المنصف ٢/١١٤ الانصاف ١/٣٠ ، الخصائص ١/٣٣٣ ، المقرب ١/٥٠، المغني ١/١٠٨ ، الاشموني ١/١٠٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٣، شواهد التوضيح ٢١، ابن يعيش ١/١٠٥ ، ومنسوب لقيس العبسي في الكتاب الشنتمري ١٠/١٥ ، ٢/٥٩ ، الجمل ٣٧٣ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٤ ، شواهد الشافية ٤٠٨ ، شرح الشافية ٣/١٨٤ ، العيني على الاشموني ١/١٠٣، الصاحبي ٢٣١ ، الخزانة ٣/٥٣٤ ·

(٣) سورة يوسف الآية : ٩٠ ، قرأَ باثبات الياء وصلاً ووقفاً قنبل من طريق ابن مجاهد ووجهه بانّهُ على اثبات حرف العلة مع الجازم ، وقيل : هو مرفوع ومن موصوله وجزم (يصبر) المعطوف عليه للتخفيف لينصركم في قراءة أبي عمرو أو للوقف ثم جرى الوصل مجراه ، وروى ابن شنبوذ حذفها في الحالين· اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٧ · البيان في غريب القرآن ٢/٤٤·

الذي هو أصلهُ أولى من حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرعُه ، وذلكَ لأَنَّا إذا جعلنا (من) شرطاً حملنا يتّقي على الصحيح ، وبقي يصيرُ مجزوماً على ما يقتضيه فكانَ حملاً للفرع على الأصل ، وإذا جعلنا (من) بمعنى الذي كانَ يتّقي مرفوعاً وأُجيزَ فيه اثباتُ الياء على القياس ، وكانَ يصيرُ مرفوعاً سُكِّنَتْ راؤه تخفيفاً حملاً لهُ على المعتل ، فكانَ فيه حملُ الأصل على الفرع فلذلكَ كانَ التأويل أوْلى ، ثمَّ شرعَ يتكلمُ في الالف فقالَ : « وأمَّا الالفُ فثبتتْ ساكنة أبداً » يعني في الاحوال الثلاثة إلاَّ في الجزم ، لأنَّهُ خصَّ الجزم بالذكر آخراً وإنَّما وجبَ بقاؤُها ألفاً لأنَّها لا تقبلُ حركةً إذ الحركةُ تخرجها عن حقيقتها فوجبَ بقاؤها ألفاً في الرفع والنصب والجرّ ، والرفعُ والنصبُ في الاسماء والأفعال ، والجرُّ في الاسماء ، وإمَّا في حال الجزم فإنَّ الموجبَ لحذف الواو والياء موجبٌ لحذفها فلذلك كانَ الفصيحُ لم يخشَ ولم يدعُ ، وشذَّ إثباتها كشذوذ الياء والواو وفي الاثبات ، وهذه أبعدُ ، لأنَّ تينكَ أمكنَ حملهما على الصحيح في حال التحريك فجرتْ في الجزم مجرى الصحيح ، وهذه لا يمكنُ حملها على الصحيح في حال التحريك ، فلم تكنْ مثلهُما ومعَ ذلكَ استعملوها شذوذاً كذلكَ ، لأنَّها منها فأُجريتْ مجرى واحداً ، ولأنَّ الحركةَ مقدرةٌ فكانتْ كالثابتة ، ومنها قولهُ[1] :

٢٧٣ـ مَا أَنْسَى لاَ أَنْسَاهُ

(١) البيتُ نسبه البغدادي في شواهد الشافية الى الحصين بن قعقاع ابن معبد بن زرارة مع بيت قبله نقلا عن ابن الاعرابي في نوادره ، وتمامه :
(آخرَ عيشتَتِي مَا لاَحَ بِالمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ) ،
السراب : ما يلوح للمسافر في الصحراء ، والمعزاء : بفتح الميم أرض ذات حجارة صلبة حزنه ابن يعيش ١٠/١٠٧ ، المفصل ص ٢١٥ ، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤١٣ .

وموضعُ استشهاده اثباتُ الالفِ في قوله : « لاَ أَنْساهُ » وهو مجزوم لأنّهُ جوابُ الشرطِ من غيرِ فاءٍ فقياسه لاَ أَنْسَهُ فاذا قالَ : لاَ أنْساهُ ، فقد أثبتَ الالفَ في حالِ الجزمِ كما أثبتَ الواوَ والياءَ في « أَلَمْ يأْتيكَ ولَمْ تهجو » وكذلكَ قولهُ[1] :

٢٧٤- وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

المفهومُ فيه النَّهْي فهي في موضعِ جزمٍ فقياسهُ « وَلاَ تَرَضَّهَا » وكانَ يمكنُ أنْ يقولَ : « وَلاَ تَرَضَّهَا وَلاَ تَمَالَّقِ » ويستقيمُ لهُ الوزنُ ، ولكنَّهُ فعلَ ذلكَ إمَّا ذهولاً عن وجهِ الاستقامةِ ، وإما مراعاةً للفرارِ من الزحافِ ، لأنَّ إثباتَ هذا الساكن هو بازاءِ سينِ مُسْتَفْعِلُنْ ، وحذفُ سينِ مُسْتَفْعِلُنْ في مثلِ ذلكَ جائزٌ اتفاقاً وقد حُذِفَتْ في جميعِ أجزاءِ البيتِ في قوله : « ولا تَرَضْ » وفي قولهِ : « تَمَلَّقِ » فيصيرُ مُسْتَفْعِلُنْ مَتَفْعِلُنْ وذلكَ جائزٌ .

(فصل) قولُهُ : ولرفضهم في الاسماء المتكنة أنْ تطرفَ الواوُ بعدَ متحرّكٍ ، قالوا : في جمعِ دَلْوٍ وحَقْوٍ على أَفْعُلٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لمَّا ذكرَ حكمَ الواوِ والياءِ التي قبلهما حركةٌ ، وتضمَّنَ كلامُهُ أنَّهُ ليسَ في الاسماءِ ما آخرهُ واوٌ قبلها ضمةٌ ،

---

(١) البيت من ارجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٧٩ ، وصدره : (إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ)
والشاهد فيه إبقاء الالف مع الجزم ، وهذا يمكن أن يتفق ورأي أبي عثمان المازني بانّ الالفَ محذوفٌ وهذه الحركة ناشئة عن اشباع الحركة وبذلك يستقيم هذا البيت والابيات السابقة ، انظر الانصاف ٢٦/١ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، المنصف ١١٥/٢ ، ابن يعيش ١٠٦/١٠ ، شواهد الشافية ٤٠٩ ، شواهد التوضيح ص ٢٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦ ، الخزانة ٥٣٣/٣ .

أخذَ يُبَيِّنُ اذا أدّى الى ذلكَ قياسٌ كيفَ يصنعُ فيهِ ؟ فقالَ حكمه أنْ تنقلبَ الضمةُ كسرةً ، فينقلبُ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها وعلّلَ ذلكَ بقولهِ : « ولرفضهم في الاسماء المتمكنة أنْ تتطرفَ الواوُ بعدَ متحركٍ » والتعليلُ تامٌ فيما قبلهُ حركةٌ هي ضمةٌ أو فتحةٌ أو كسرةٌ الاَ أنَّ الغرضَ ههنا لبيانِ ما قبله ضمةٌ ، ولا شكَّ أنَّ العربَ رفضتْ في الاسماءِ كلَّ لامٍ هي واوٌ قبلها حركةٌ وليسَ بعدها علامةُ(١) تثنيةٍ فقلبوا ما قبلها فتحةٌ ألفاً وقلبوا ما قبلها ضمةً ياءً بعدَ أنْ كسروا ما قبلها وقلبوها ياءً فوجبَ انكسارُ ما قبلها ، وقلبوا آخرهُ واوٌ قبلها كسرةٌ ياءً ، فالاولُ مثلُ عَصَاً والثاني مثلُ أدْلٍ والثالثُ مثلُ غازٍ ، كلُّ ذلكَ لأجلِ استثقالِ الواوِ اذا وقعَ قبلها حركةٌ ، وتوافقها الياءُ اذا وقعَ قبلها فتحةٌ في قلبها ألفاً وضمةٌ في أنَّ الضمةَ تُقلَبُ كسرةً ، فالاولُ مثلُ رَحَى ، والثاني مثلُ التَراقي والتَساري ، وكانَ أصله تَراقياً وتَسارياً فوجبَ قلبُ الضمةِ كسرةً ، واذا قلبوهـا كسرةً قبلَ الواوِ ، فلأنْ تُقلَبَ قبلَ الياءِ أَوْلى • ثمَّ مثّلَ « بجمعِ دَلْوٍ وحَقْوٍ على أفْعُلٍ » ، لأنَّهُ يكونُ أصلهُ أدْلُوُ وأحْقُوُ فوقعتْ متطرفةٌ وقبلها ضمةٌ [١٧١ ظ] فوجبَ أنْ يفعلَ بها ما ذكرناهُ مِنْ قلبِ الضمةِ كسرةً فتنقلبُ الواوُ ياءً أو قلبُ الواوِ يـاءً فتنقلبُ الضمةُ كسرةً وكذلكَ « اذا جمعتَ قَلَنْسُوةً وعَرْقُوَةً على حدِّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ » ومعنى قوله : « على حدِّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ » إنْ تُحذَفَ التاءُ ويبقى الاسمُ على حالـهِ فاذا حُذِفَتِ التاءُ مِنْ قَلَنْسُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ بقيَ الاسمُ آخرهُ واوٌ قبلها ضمةٌ فيُفعَلُ فيه ما ذُكِرَ •

قولهُ : وقالوا : قَمَحْدُوَةٌ الى آخرهِ •

(١) هنا انتهت السقطة في ش •

قالَ الشيخُ : يعني أنَّهم لم يفعلوا ذلكَ فيها إلاَّ اذا وقعتْ طرفاً لأنَّهُ يُستثقَلُ في الطرفِ ما لا يُستثقَلُ في الوسطِ ، ثمَّ شُبِّهَ بباب آخرَ استثقلوا فيه الطرفَ ولم يستثقلوا الوسطَ ، وذلكَ اذا وقعت الواوُ والياءُ طرفاً وقبلهما ألفٌ زائدةٌ ، فانَّها تُقلَبُ همزةً ، فانْ لم تقعْ طرفاً لم تُقلَبْ ، ألا تراهم يقولونَ : مَعَايِش ومَعَاوِن وشَمَلَهُ هو بالنهايَةِ والعظايَةِ ، لأ أشبهَ بما هو فيه لأنَّهم أعلُّوا قَلَنْسَى ولم يعلُّوا قَلَنْسُوَة وليس بينهما إلاَّ تاءُ التأنيثِ ، ولذلكَ شبهه بما أُعِلَّ طرفاً ولم يُعَلَّ وسطاً وليسَ بينهما إلاَّ تاءُ التأنيثِ كالكساءِ والنهايةِ . ثمَّ ذكرَ « سؤالُ سيبويه الخليلَ عن قولهم : صَلاءَة وعَبَاءَة"[1] » ، لأنَّهم قلبوها معَ كونها غيرَ متطرفةٍ فكانَ القياسُ أنْ لا تُقلَبَ على التقديرِ المقدمِ ، فأجابه الخليلُ[2] بما معناهُ أنَّ تاءَ التأنيث في حكمِ كلمةٍ أُخرى منضمةٍ اليها بمعنى التأنيثِ فكأنَّها وقعتْ متطرفةً مثلها في صَلاءةٍ وعَبَاءةٍ . وأمَّا مَن قالَ : صَلايَة" وعَبايَة" فانَّهُ لم ينظرْ الى ذلكَ وإنَّما نظرَ الى اللفظِ الحاصلِ في الكلمةِ ، ولذلكَ قالَ : « فانَّهُ لم يجيءْ بالواحدِ على حدِّ الصَلاءِ » ، يعني أنَّهُ لم ينظرْ الى أنَّ أصلَهُ ذلكَ ثمَّ زيدَتِ التاءُ ليدلَّ بها على المفردِ ، وإنَّما جعلهُ مستقلاً برأسهِ موضوعاً لهذا المعنى وشبَّههُ بالمثنى الموضوعِ للمثنى من غيرِ نظرٍ الى المفردِ وهو قولهُ كما أنَّهُ اذا قالَ خَصْيَان لم يثنه على الواحدِ المستعملِ في الكلامِ وذلكَ أنَّهُ لو ثناهُ على المفردِ المستعملِ في الكلامِ لوجبَ أنْ تقولَ خَصْيَتان لأنَّ مفردَهُ خُصْيَةٌ فلمَّا كانَ كذلكَ جعلهُ كأنَّهُ وُضِعَ وضعاً أصلياً للمثنى كما أنَّ صَلايَةَ وعَظَايَةَ فيمن لم يهمزْ وُضِعَ في أصلِهِ للمؤنثِ فلذلكَ لم يلزمْ قلبُ الياءِ همزةً ولا ابقاءُ الياءِ في خَصْيَتانِ .

(١) الكتاب ٣٨٣/٢ .
(٢) انظر الكتاب ٣٨٣/٢ .

(فصل) قوله : وقالوا : عُتيّ وجُثيّ ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في فُعُول مع حجز المدة بينهما الى آخره .

قال الشيخ : يعني أنَّهم كرهوا الواو المطرفة بعد الضمة وإن حال بينهما ساكن هو حرف مد ولين كما كرهوا الواو المتحركة بعد الفتحة ، وإن كان بينهما ساكن هو ألف ، فقالوا : عُتيّ وجُثيّ كما قالوا : كساء ورداء ، وهذا ظاهر في أنَّه عنده قلبت الواو والياء التي بعد الالف التي في كساء ورداء ألفاً فاجتمعت ألفان فقلبت الثانية همزة كما قالوا ذلك في حمراء وصحراء ، ولذلك قال : كما فعلوا في الكساء فعلهم في العصا ، وهذه الواو التي تقع متطرفة بعد الضمة وبينهما واو لا تخلو إمَّا أن تكون في[1] اسم هو جمع أو فيما ليس بجمع ، فان كان جمعاً فالقياس قلب الضمة كسرة فيقلب الواو ياءين ، كقولك : عُتيّ وجُثيّ ، وإن كان على غير ذلك فشاذ كقولهم : « إنَّك لتنظر في نحوّ كثيرة[2] » ، والقياس نُحِيّ ، لأنَّه جمع ، وإن كان فيما ليس بجمع فالقياس إبقاء الضمة على حالها كقولك : مغزوّ ومدعوّ ، وقد جاء شيء من ذلك على خلاف القياس ، ومخالفة القياس فيه أكثر من مخالفة القياس في الباب الاول ، وإنَّما فرقوا بين كونه جمعاً وبين كونه غير جمع ، لأنَّه اذا كان جمعاً اشتد الاستثقال ، لأنَّ الجمع مستثقل وليس المفرد كالجمع فاستخف ذلك اذا كان غير جمع ولم يستخف اذا كان مضموماً اليه الجمع لتأكد الاستثقال بالجمعية ، وإنَّما جرى ما بينهما ساكن مجراه اذا لم يكن بينهما ساكن ، إمَّا لأنَّ الجمع قام مقام ما فاته من الاستثقال بواسطة هذا الساكن وإمَّا لأنَّ الساكن حرف هو إي فكأنَّه اشباع بعد الضمة ،

---

(١) (في) : ساقطة في و .
(٢) انظر كتاب سيبويه ٢/٣٨١ .

وقد مثّلَ في الاول بِعُتِيّ وفي الثاني بِعُتُوّ ، ولم يردْ أنهما في الموضعين سواءٌ ، وإنّما أرادَ في الاول الجمعَ لِعاتٍ ، يُقالُ عاتٍ وعُتُوّ كَقاعِد وقُعُود ، وأرادَ في الثاني المصدرَ ، يُقالُ عَتَا عُتُوّاً كما تقولُ قعدَ قُعُوداً ، ومنهُ قولُهُ تعالى : { وَعَتَوا عُتُوّاً كبيراً }(١) ، وليسَ قولهم : مَسْرِيٌّ ومَرْمِيٌّ من هذا البابِ ، وإنْ كانَ أصلهُ مَسْرُوْيٌ ومَرْمُوْيٌ ، لأنَّ آخرَ هذا ياءٌ قبلها واوٌ ساكنةٌ ، فوجبَ أنْ تُقلَبَ الواوُ ياءً لاجتماعِها معَ الياءِ واذا قُلِبتْ ياءً تُقلَبُ الضمةُ قبلها كسرةً ، فوجبَ أنْ يُقالَ مَسْرِيٌّ ومَرْميٌّ فهذا بابٌ آخرُ راجعٌ الى اجتماعِ الواوِ والياءِ وسبقِ [١٧٢ و] أحدهما بالسكون بخلافِ قولكَ : مَدْعُوٌّ ومَغْزُوٌّ فإنَّ هذا آخرهُ واوٌ قبلها واوٌ ، فالعلّةُ الموجبةُ في مَسْرِيٍّ ومَرْمِيٍّ مفقودةٌ ههنا ، لأنَّ العلةَ ثم اجتماعَ الواوِ والياءِ ولم يجتمعْ ههنا إلاّ واوان ، ولذلكَ كانَ قولكَ مَسْرِيٌّ ومَرْمِيٌّ واجباً ، وقولكَ : مَدْعُوٌّ ومَغْزُوٌّ هو القياسُ وإنْ كانَ قد خُولِفَ في بعضهِ تشبيهاً بالجمعِ كقولكَ : مَرْضِي ومَغْزِي ، وفي مَرْضِيّ أمرٌ آخرُ ، وهو أنَّ فعلَهُ الاصلي انقلبَ فيهِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها فجازَ أنْ يُقالَ أُجريَ في تصاريفِ مشتقاته مجراهُ في أصلهِ فقُلِبَتْ واوهُ ياءً لذلكَ ، وهذا مما ينفردُ بهِ مثلُ مفعولِ رَضِيَ ، وأمّا مثلُ مفعولِ عَدَا وغَزَا فلا يجري فيهِ ذلكَ ، وإنّما ذلكَ للتشبيهِ المذكورِ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ إنَّ اسمَ المفعولِ مبنيٌّ على فُعِلَ أو فُعِلَ يُقلبُ فيهِ الواوُ ياءً في مثلِ هذهِ الابنيةِ فأُجريَ اسمُ المفعولِ مما شذَّ عن القياسِ مجرى فعلهِ كما أنَّهم قالوا : مَشِيبٌ بناءً على(٢) شِيبَ(٣) ، وقالوا : مَهُوبٌ بناءً على لغةِ من

(١) سورة الفرقان الآية : ٢١ .
(٢) في ل : (قولهم) .
(٣) (مَشِيبٌ بناء على شِيبَ) : ساقطة في س .

فقال هُوب •

(فصل) قوله : والمقلوبُ بعدَ الالفِ يُشترطُ فيه أنْ تكونَ الالفُ مزيدةً مثلها في كساءٍ ورداءٍ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ أنَّها إنَّما قُلِبَتْ همزةً بعدَ قلبها ألفاً وإنَّما قُلِبَتْ بعدَ تقديرِ أنَّ الالفَ التي قبلها كالمعدومةِ ، وهذا إنَّما يقوى اذا كانتِ الالفُ زائدةً ، لأنَّ تقديرَ الزائدِ كالمعدومِ أقربُ من تقديرِ الاصلي كالمعدومِ فلذلكَ انقلبتْ في كساءٍ ورداءٍ ولم تُقلَبْ في « زَايٍ وثايةٍ وواوٍ » ، ويمكنُ أنْ يُقالَ إنَّما اشترطَ أنْ تكونَ الالفُ زائدةً لأنَّهُ تكثرُ حروفُ الكلمةِ بهِ ، واذا كانتْ أصليةً لم تكثرْ فاستثقلوها معَ الحروفِ الكثيرةِ ولم يستثقلوها معَ الحروفِ القليلةِ ، ولذلكَ قالوا : غَزَوْتَ وتُغَزَّيْتُ فبقُوها واواً معَ قلةِ الحروفِ وقلبوها ياءً معَ الكثرةِ ، ولذلكَ فرَّقَ بينَ أنْ تكونَ قبلها ألفٌ زائدةٌ وبين أنْ تكونَ قبلها ألفٌ أصليةٌ •

(فصل) قوله : والواوُ المكسورُ ما قبلها مقلوبةٌ لا محالةَ •

قالَ الشيخُ : يعني مقلوبةٌ ياءً لأنَّهم استثقلوها لاماً معَ الكسرةِ قبلها إذْ لو بقُّوها لزمِ أنْ تكونَ في حالِ الرفعِ والكسرِ باقيةٌ على واويتها معَ ثقلها بغيرِ ذلكَ فقلبوها ياءً في الاحوالِ كلها ثمَّ أعلُّوها إنْ كانَ معها ما تُعَلُّ به كغازٍ وعادٍ أو بقوها من غيرِ اعلالٍ إنْ لم يكنْ معها موجبُ الاعلالِ ، نحو رأيتُ الغازيَ والعاديَ ، وأمَّا اذا وقعتْ عيناً مفتوحةً بعدَ كسرةٍ فانَّها تصحُّ على ما تقدَّمَ إمَّا لكونها غيرَ طرفٍ وإمَّا لكونها لا يؤدي ذلكَ فيها الى غيرِ الفتحِ فاغتُفرَ أمرُ الفتحِ على انفرادهِ فيها •

قولهُ : واذا كانوا ممن يقلبها الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : ليسَ ذلكَ بقياسٍ ، وإنَّما مثَّلَ بهِ لأنَّهُ لم تُقلَبْ ياءً مع شذوذِ القلبِ فيها إلاّ للكسرةِ وإلاّ فالقياسُ قِنْوَةٌ[1] ، وهو ابنُ عمي دِنْواً كقولهم[2] : جِذْوَةٌ وصِفْوَةٌ •

(فصل) قولهُ : وما كانَ فَعْلَى من الياءِ قُلِبَتْ ياؤهُ واواً في الاسماءِ •

قالَ الشيخُ : وإنَّما فعلوا ذلكَ ليفرقوا بينَ فَعْلَى في الاسماءِ وفَعْلَى في الصفاتِ فقلبوا الياءَ واواً وبقوا الصفاتِ على حالها وإنَّما غيروا في الاسماءِ دونَ الصفاتِ لأنَّ الاسماءَ أخفّ عليهم فكانت أوْلى لاستخفافها بذلكَ ، وإنَّما لم يفرقوا فيهما اذا كانا من الواوِ ، لأنَّ ذواتِ الواوِ من ذلكَ قليلٌ فأُجريتْ على قياسها لقلتها ، وإذا قلَّتْ قلَّ وقوعُ اللبسِ فيها بخلافِ فَعْلَى من الياءِ فانَّ ذلكَ كثيرٌ ، وأمَّا صيغةُ فُعْلَى بضمّ الفاءِ فانَّهم فرقوا فيها بينَ الاسماءِ والصفاتِ اذا كانتْ من ذواتِ الواوِ ، فقلبوا الواوَ ياءً في الاسماءِ دونَ الصفاتِ ، وإنَّما فعلوا ذلكَ في الواوِ دونَ الياءِ وهو عكسُ فعلهم في فَعْلَى إمَّا لقلة بناء فُعْلَى من الياءِ والواوِ جميعاً واذا استويا كانَ قلبُ الواوِ ياءً أَوْلى لأنَّها الأثقلُ • وإمَّا لأنَّ بقاءَ الواوِ معَ الضمِّ في الفاءِ مستثقلٌ ، فكانَ تغييرُ هذه لأجلِ هذا الاستثقالِ أَوْلى ، ولم يُفَرَّقْ في فُعْلَى من الياءِ كما لم يُفَرَّقْ في فَعْلَى من الواوِ ، إمَّا لأنَّ الفرقَ كانَ يؤدي الى ركوبِ مستثقلٍ وهو قلبُ الياءِ واواً معَ ضمِّ الفاءِ ، وإمَّا لقلةِ الصفاتِ من الياءِ في هذهِ البنيةِ • قولهُ :

---

(1) انظر الكتاب ٢/٣٨٣ ، ٣٨٤ •
(2) هنا انتهت نسخة : ش •

« وأمَّا فَعْلَى » الى آخرها . وهذا يوهمُ أنَّ فَعْلَى جاءَتْ صفةً ، ولم تجيء فَعْلَى عندَ سيبويه صفة (١) ، وأمَّا اذا كانَ لامُها حرفُ علةٍ فلم تجيء أصلاً عندَ أحدٍ ، واذا كانَ كذلكَ فلا حاجةُ الى تغييرٍ في الاسماءِ إذْ موجبُ التغييرِ (٢) في أخواتها إنَّما هو حقيقةُ اللبسِ ولا صفةَ ههنا يلتبسُ معها الاسمُ ، فاذن علةُ التغييرِ الموجودةُ في أخواتها منتفيةٌ فيها فوجبَ أنْ تأتيَ فَعْلَى من غيرِ تغييرٍ ، فاذن قولُه : « فحقها أنْ تساقَ » يوهمُ أنَّها صفةَ وليسَ الأمرُ كذلكَ .

(فصل) قولُه : واذا وقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ الذي بعدهُ حرفانِ همزةٌ عارضةٌ في الجمعِ وياءٌ قلبوا الياءَ ألفاً والهمزةُ ياءً الى آخرهِ .

[١٧٢ ظ] قالَ الشيخُ : شرطُ هذا الاعلالِ أنْ يكونَ جمعاً وأنْ تكونَ الهمزةُ عارضةً ، وأنْ يكونَ بعدها ياءٌ فحينئذٍ تُعَلُّ هذا الاعلالَ وتُقلَبُ الياءُ ألفاً والهمزةُ ياءً ، وذلكَ أنَّهُ لمَّا استُثقِلَ ذلكَ في هذا الجمعِ الذي هو منتهى الجموعِ خففوه بأنْ قلبوا الياءَ ألفاً والهمزةُ ياءً ليسهلَ ، ولم يستغنوا بأحدهما لأنَّهم لو فعلوا أحدهما لقالوا إمَّا مَطاءاءا باثباتِ [الالفِ معَ](٣) الهمزةِ وإمَّا مطاييٍ بقاءِ الهمزةِ ياءً معَ بقاءِ الياءِ بعدها وكلاهما مستثقلٌ ، ولذلكَ غيروهما جميعاً لينتفي ما ذكرناهُ من الاستثقالِ ولو لم يكنْ جمعاً لم يُفعَلْ

---

(١) قال سيبويه : وأما فَعْلَى منهما فعلى الاصل صفة واسماً تجريهما على القياس لأنه أوثق ما لم تتبين تغيراً منهم . الكتاب ٢/٣٨٤ .

(٢) في ل : (الموجود) ، وفي و : ساقطة ، وما اثبتناه افضل .

(٣) (الالف مع) : ساقطة في الاصل .

هذا الفعلَ لأنَّهُ يُستَخفُ ذلكَ لخفةِ المفردِ ، ومثالُ قولكَ : جاءٍ وشاءٍ وشبهه لو كانَ جمعاً والهمزةُ غيرُ عارضةٍ لم يعتدَّ به ، كقولكَ في جمعِ شائيةٍ من شأَوْتُ شواءٍ لأنَّ الهمزةَ أصليةٌ غيرُ عارضةٍ ولو كانَ جمعاً والهمزةُ عارضةٌ (ولكنَّها ليستْ عارضةً في الجمعِ ولم تُعَلَّ أيضاً هذا الاعلالُ كقولكَ في جمعِ شائيةٍ وجائيةٍ من جاءَ وشاءَ[1] شواء وجواء ، لأنَّ[2]) الهمزةَ وإنْ كانتْ عارضةً في شائيةٍ وجائيةٍ إلاَّ أنَّ الهمزةَ غيرُ عارضةٍ في الجمعِ لثبوتها فيها قبلَ جمعها ، وإنَّما لم يقلبوها إلاَّ اذا كانتْ عارضةً في الجمعِ لضعفَ أمرها حينئذٍ وقوةِ همزتها اذا لم تكنْ كذلكَ ، فانْ قيلَ فشواءُ وجواءُ على مذهبِ الخليلِ وزنهُ فَوَالِع[3] فالهمزةُ اذنْ أصليةٌ وليستْ عارضةً لا في الجمعِ ولا في غيرهِ . قلتُ : هي وإنْ كانتْ عندَ الخليلِ كذلكَ فهي عارضةٌ في المفردِ الذي هذا جمعهُ وليستْ عارضةً في الجمعِ ، والذي يحققُ لكَ ذلكَ أنَّها جمعُ شائيةٍ والقلبُ في شائيةٍ عندهُ اذا كانتْ متقدمةً مثلهُ في شواءٍ فثبتَ أنَّها عارضةٌ في المفردِ لا في الجمعِ . فانْ قلتَ أنَّها اذا كانتْ مقدمةً الى موضعِ العينِ فهي أصليةٌ فكيفَ تكونُ أصليةً عارضةً ؟ قلتُ قد تبينَ أنَّها عارضةٌ بعدَ الالفِ في غيرِ الجمعِ بدليلِ أنَّكَ تقولُ : أصلُ شائيةٍ شايئةٌ بياءٍ بعدَ الالفِ وهمزةٍ بعدها هي اللامُ ، فاذا قُلبتْ فقلت شائية فقد أثبتَ همزةً بعدَ الالفِ بعدَ أنْ لم يكنْ ، وهذا معني العروضِ ، والذي يحققُ لكَ ذلكَ إجماعهم على خطايا وهو جمعُ خطيئةٍ ، وخطيئةٌ فَعِيلَةٌ ، وقياسهُ فَعَائِل وأصلهُ خَطَائي ، فعلى[4] مذهبِ غيرِ الخليلِ قُلبتِ الياءُ همزةً فاجتمعتْ همزتانِ

(١) (جاء وشاء) : ساقطة في س .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) انظر الانصاف ٢/٨٠٥ ، ٨٠٨ .
(٤) غير الخليل هم البصريون انظر الانصاف ٢/٨٠٦ .

فوجبَ قلبُ الثانيةِ ياءً فصارَ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ عارضةٌ فـي الجمعِ وياءٌ فوجبَ اعلالهُ على ما ذكرناهُ ، وعلى مذهبِ الخليـلِ قُلبتِ الهمزةُ الى موضعِ الياءِ الزائدةِ فصارتْ وإنْ كانتْ أصليةً عارضةً بعدَ الالفِ فلذلكَ اتفقَ معَ غيرِه على اعلالِ خَطَايا ولـو لم يكنْ ذلكَ عارضاً بهذا التقديرِ لوجبَ أنْ يقولَ خَطَاءُ كما وجبَ في جمعِ فَاعِلةٍ من شَأَوْتُ شواء • قولهُ : « وقد شذَّ هَدَاوَى فـي جمعِ هَدِيَّةَ » وقياسهُ هَدَايا كما قيلَ مَطِيَّة ومَطَايا ، وهما مـن بابِ واحدٍ ، « وأمَّا نحو عِلاوةٍ وإداوةٍ ، وهِراوةٍ » فلم يقلبـوا الهمزةَ في جمعهِ ياءً وإنَّما قلبوها واواً قصداً الى مشاكلةِ الجمـعِ الواحدِ في وقوعِ واوٍ بعدَ ألفٍ ، وهذهِ الواوُ وإنْ لم تكـنْ واو المفردِ فالمشاكلةُ حاصلةٌ في الصورةِ وبيانُ أنَّها ليستْ واوَ المفـردِ هو إنَّ إداوَةَ مثل رِسَالةَ فالواوُ كاللامِ والالفِ قبلَ الواوِ مثـلُ الالفِ قبلَ اللامِ فاذا جمعتَ رِسَالة قلتُ : رسائل زدتَ ألفاً للجمعِ بعدَ العينِ ووقعت ألفُ المفردِ بعدها فوجبَ أنْ تُقلبَ همزةٌ فصارَ أداوَ لأنَّ وزنَهُ فَعَائِل كَرَسَائِل ، فانقلبتِ الواوُ التي هـي لامٌ ياءً لانكسارِ ما قبلها فوقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ همـزةٌ عارضـةٌ في الجمعِ وياءٌ[1] فوجبَ أنْ يُعَلَّ ذلـكَ الاعـلالَ إلاَّ أنَّهم جعلوا الواوَ مكانَ الياءِ لـما ذكرناهُ ، فوزنُ أداوَى فَعَاوَل ووزنُ إداوَةَ فِعَالَة ، فالواوُ في إداوَة لامٌ ، والواوُ في أداوى هي الالفُ التـي قبلَ الواوِ في إداوة ، ولمَّا وقعتْ متحركةً بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ عارضةٌ في الجمعِ وياءُ قلبوها واواً موضعَ الياءِ في أصلِ البابِ لـما ذكرناهُ من قصدِ مشاكلةِ الجمعِ الواحدِ •

قولهُ : واذا لم تكنِ الهمزةُ عارضةً في الجمعِ الى آخرهِ •

---

(1) (وياء) : ساقطة في ل •

قالَ الشيخُ : لم تُقلَبْ لِما تقدَّمَ من أنَّها على مذهبِ غيرِ الخليلِ هي العينُ وقد كانتْ إنقلبتْ في المفردِ قبلَ الجمعِ فلم تكن عارضةً في الجمعِ ، وعندَ الخليلِ هي الامُ قُلِبَتْ الى موضعِ العينِ في المفردِ فلم تكنْ أيضاً عارضةً في الجمعِ[1] ، لأنَّ ذلكَ فُعِلَ بها [١٧٣ و] في المفردِ قبلَ الجمعِ فثبتَ أنَّها غيرُ عارضةٍ في الجمعِ على كلِّ تقديرٍ ، ولا يستقيمُ أنْ يقولَ هي على (مذهبِ الخليلِ أصليةٌ ، ولاصليةُ أُخرى لا تُقلَبُ لئلا ينخرمَ بخَطَايا ، ويجبُ على)[2] مذهبِ الخليلِ حينئذٍ أنْ لا يُقالَ إلاَّ خَطَائي وليسَ بقائلٍ بهِ فثبتَ أنَّ الوجهَ في التعليلِ ما ذكرناهُ .

(فصل) قولهُ : وكلُّ واوٍ وقعتْ رابعةً فصاعداً ولم ينضمْ ما قبلها قُلِبَتْ ياءً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وإنَّما قُلِبتْ رابعةً اذا لم ينضمْ ما قبلها لأحدِ أمرينِ : إمَّا لأنَّها في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ ، ينكسرُ ما قبلها فيجبُ قلبها ياءً كقولكَ : أغْزَى يُغْزِي ، وغُزِّي يُغَزِّى واسْتَغْزَى يَسْتَغْزِي ، ثم حُمِلَتْ بقيةُ تصاريفِ الكلمةِ عليها . فإنْ قلتَ من جملةِ ما قُلِبَتْ فيه ياءٌ تَعدَّى يتعدَّى وهي لا تُقلَبُ في مضارعِهِ ياءً . فالجوابُ أنَّ تَفَعَّلَ إنَّما هو مطاوعُ فَعَّلَ وفَعَّلَ تُقلَبُ [واوهُ][3] في مضارعِهِ ياءً ، فحُمِلَ مطاوعهُ عليهِ .
والوجهُ الثاني أنَّها لمَّا وقعتْ رابعةً فصاعداً ثقلتِ الكلمةُ بها وكانَ قلبها ياءً اثقلِ الكلمةِ بالطولِ أوْلى ، ولم يفعلوا ذلكَ فيها اذا كانتْ مضموماً ما قبلها في مثلِ غَزَا يَغْزُو ودَعَا يَدْعُو ؛ لأنَّهم لو فعلوا

(١) انظر الانصاف ٢/٨٠٥ ، ابن يعيش ١٠/١١٣ .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) (واوه) : زيادة عن و ، واثباتها احسن .

لأدّى الى تغيير من غير حاجة اليه والباس ، فكان بقاؤه على أصله أولى ، وهذا الوجه الثاني هو الوجه الذي يعتمد عليه ، لأنّ الاول يرد عليه يشنأى فانّه من شأوت ولم يقع في تصاريفه مكسوراً ما قبل واوه . وقد يُجاب عنه بأنّه ينقلب فيه الواو ياءً عند بنائه لما لم يُسمَّ فاعله فحُمل عليه ولا يلزم ذلك في يدعو ، وإن كان ما لم يُسمَّ فاعله دُعي لأجل الضمة التي ذكرنا أنّهم لا يعتبرون معها الواو فيمشي بهذا التقدير الوجهان ، وقد جرى هذا التغيير في الاسماء والافعال جميعاً ، والعلة فيهما واحدة . وقوله : « ومضارعتها » إمّا أن يكون معطوفاً على أغزيْت فيكون مخفوضاً ، وكذلك مضارعه غُزي ورُضي ، ويجوز أن يكون المعنى « ومضارعتها ومضارعة » غُزي كذلك فيكون مبتدأً محذوف الخبر ، وأمّا العلة في قلب واواتها ياءً[1] فقد تقدمت على الوجهين المذكورين .

(فصل) قوله : وقد أجروا نحو حَيي وعَيي ، مجرى بقي وفَني فلم يعلّوه .

قال الشيخ : أمّا تصحيح اللام فهو القياس ؛ لأنّها انفتحت وانكسر ما قبلها ، فقياسه في المضارع كباب فَني وبَقي ، وإنّما الكلام في تصحيح العين هو المشكل ، وكان حقها أن تُذكر ثمّ ، وإنّما جرّ الى ذكرها ههنا اعلالها في المضارع كاعلال يَبْقَى ويَفْنَى ، وإنّما صحت في حَيي ، وإن كان الكثير الادغام لأنّهم لو أعلّوها لقالوا : حَاي فيؤدي الى أمرين : أحدهما وقوع ياء متطرفة بعد ألف ، وهو نادر في كلامهم . والآخر لزوم الاعلال في المضارع حملاً على الماضي ، فكان يلزم أن يُقال يُحاي (فيتحرك اللام

(١) (ياء) : ساقطة في و .

بالضمِّ وهم لا يحركونَ ياءَ المضارعِ ولا واوهُ إلاَّ بالفتحِ فكرهوا أنْ يقولُوا : يحاى)[1] ، في اللغةِ الفصيحةِ لمَّا لم يكنْ الاعلالُ لِما ذكرناهُ نظروا الى اجتماعِ المثلينِ في حَيِيَ فأدغموا فقالوا : حَيَّ ولم يمتنعوا من الادغامِ ، لأنَّهُ لا يلزمُ في المضارعِ لانقلابِ اللامِ ألفاً فيفوتُ المثالانِ ، ولو لم ينقلبِ اللامُ ألفاً للزمهم الادغامُ لزومهُ في حَيَّ فكانَ حينئذٍ يؤدي الى امتناعهِ لما يلزمُ من تحريكِ الياءِ بالضمِّ لو قالوا : يُحَيُّ ، ومما يدلُّ على أنَّهم لا يدغمونَ إلاَّ بعدَ أنْ يعلُّوا ما وجبَ اعلالهُ امتناعهم من الادغامِ في قَوِيَ يَقْوَى • فانْ قلتَ : فقد قالوا إنَّما امتنعوا من ادغامِ أحْوَاوَيَ لأنَّهُ يؤدي الى ادغامِ يَحْوَاوَى فيتحركُ الواوُ بالضمِّ اذا قالوا : إحْوَاوَّ يَحْوَاوَ • قلتُ : هذا وهمٌ محضٌ لأنَا نعلمُ أنَّهم أدغموا في حَيَّ ولم يدغموا في مضارعهِ ، لانقلابِ الياءِ ألفاً ، وامتنعوا من ادغامِ قَوِيَ يَقْوَى لانقلابِ الواوِ الى الياءِ في الماضي وانقلابها ألفاً في المضارعِ وقد صَرَّحَ بما يدلُّ على ذلكَ فالاوْلى في إحْوَاوَى أنْ يُقالَ إنَّما امتنعوا من ادغامه لفواتِ المثلينِ لانقلابِ الواوِ الثانيةِ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها ويَحْوَاوِي لقلبِ كسرةِ الواوِ الثانيةِ ياءً ففاتَ اجتماعُ المثلينِ • قولهُ : « ومنهم من يُدغِمُ فيقولُ حَيَّ بفتحِ الفاءِ وكسرها » إمَّا فتحُ الفاءِ فواضحٌ ، وأمَّا كسرها ، فلأنَّها لمَّا سكَّنها للادغامِ وشبهها بتسكينِ الياءِ في لَيٍّ فكسرها كما كسرَ اللامَ ، ثمَّ جوازاً ، وكسرها في لَيٍّ أظهرُ لاستثقالِ الضمةِ قبلَ الياءِ الساكنةِ وليسَ كذلكَ حَيَّ ، لأنَّها فتحةٌ ، والفتحةُ قبلَ الياءِ غيرُ مستكرهةٍ « وكذلكَ أُحَيَّ الى آخره » [١٧٣ ظ] ، لأنَّ العلةَ فيه وفي حَيَّ واحدةٌ ، وليسَ كذلكَ أُحْيِيَ أُسْتُحْيِيَ وشبههُ ، لانقلابِ الثانيةِ ألفاً • والادغامُ في حَيَّ أكثرُ من أُسْتُحْيِيَ وبابهِ المسكونِ الذي

---

(١) ما بين القوسين ساقط في و •

قبلَ الياءِ الاولى في بابِ (أُسْتُحْيِيَّ) بخلافِ بابِ (حَيَّ) •
وقولهُ : « وكلُّ ما كانتْ حركهُ لازمةً » احترازاً من المضارعِ في يُحْيِي ويَسْتَحْيِي ، لأنَّهم لو أدغموا ذالكَ الى تحريكِ الياءِ بالضمِّ وهو ممتنعٌ على ما تقدَّمَ ، ولا فرقَ بينَ أنْ تكونَ الحركةُ ضمةً أو غيرها لأنَّهم لو أدغموا في أنْ يَسْتَحْيِيَ لزمهم أنْ يُدغِمُوا في هو يَسْتَحْيِي وإلاَّ حصلَ تفريقُ البابِ والواحدِ •

قولهُ : وقالوا في جمعِ حَيَاءٍ وعَيِيَّ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : لأنَّهُ في التصحيحِ والادغامِ مثلُ أُحْيِيَ ، وكما جاءَ الوجهانِ ثُمَّ فكذلكَ يجيئانِ ههنا • « وقَوِيَ في مثلِ حَيِيَ في تركِ الاعلالِ » يعني في تركِ اعلالِ العينِ ، وإلاَّ فاللامُ انقلبتْ ياءً لانكسار ما قبلها • قولهُ : « ولم يجيء فيهِ الادغامُ » لقلبِ الواوِ ياءً للكسرة ، وهذا مما يدلكَ على أنَّهم لا يدغمونَ إلاَّ بعدَ إعطاءِ ما تستحقهُ الكلمةُ من الاعلالِ ثمَّ بعدَ ذالكَ إنْ وُجِدَ موجبُ الادغامِ أدغموا وإلاَّ فلا ، ولو كانَ الادغامُ قبلَ الاعلالِ لوجبَ أنْ يقولوا قَوٌّ لأنَّ أصلَهُ قَوِوُ فيجتمعُ الواوانِ فيجيءُ الادغامُ ولكنَّهم لمَّا أعلُّوا أولاً انقلبتِ الواوُ الثانيةُ ياءً ففاتَ اجتماعُ المثلينِ ففاتَ الادغامُ •

(فصل) قولهُ : ومضاعفُ الواوِ مختصٌّ بِفَعِلْتُ دون فَعَلْتُ وفَعُلْتُ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يعني أنَّهُ اذا كانتْ عينهُ ولامُهُ واواً ولم يجيء مفتوحُ العينِ ولا مضمومةٌ ، لأنَّهُ لو جاءَ كذلكَ لوجبَ أنْ يصحّا في كلِّ موضعٍ سكنَ فيهِ اللامُ وذلكَ عندَ اتصالِ ضميرِ المتحركِ

المرفوع كقولك : ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وضَرَبْتَ وضَرَبْتِ وضَرَبْتُما وضَرَبْتُم وضَرَبْتُنَّ وضَرَبْنَ فيؤدي الى اجتماع الواوات في[1] هذه الصيغ كلها لأنَّ العينَ قد صحتْ بما ذكرناه ، في نحو حَيِيَ ويلزمُ فيه تصحيحُ اللام اذا سكنتْ أيضاً ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ في هَوِيَ وهَوِيتُ وفي غَوِيَ غَوِيْتُ فتصحّ العينُ واللامُ جميعاً عندَ سكون اللام فلو بنوا نحو ضَرَبْتَ وسَرَوْتَ لوجبَ أنْ يقولوا : قَوَوْتُ ، وقَوَوْتُ في جميع الابنية التي ذكرناها ، وهم يكرهونَ اجتماعَ الواوين ، فلمَّا كانتْ هاتان البنيتان مؤديتين الى ذلكَ رفضوهما وبنوا على صيغة لا تؤدي الى ذلكَ ، وهو كسرُ العين ، لأنَّهم علموا أنَّهم اذا كسروا انقلبت الواوُ الثانيةُ ياءً لانكسار ما قبلها فينتفي ذلكَ المحذورُ الذي منعهم من فتحها وضمها .
ثمَّ أوردَ « القُوَّةَ والصُوَّةَ » اعتراضاً على قوله : « إنَّهم يكرهونَ الجمعَ بينَ الواوين » ، وأجابَ أنَّ الادغامَ سهَّلَ أمرها ، لأنَّ اللسانَ ينطلقُ بالمدغم دفعةً واحدةً حتَّى كأنَّهُ حرفٌ واحدٌ .

(فصل) قولهُ : وقالوا في إِفْعَالَّ من الحُوَّة[2] إِحْوَاوَى فقلبوا الثانيةَ ألفاً ولم يدغموا الى آخره .

قالَ الشيخُ : قولهُ وإنَّما لم يدغموا لئلا يؤدي الى تحريك الواو في المضارع بالضمِّ ليسَ بمستقيم لوجهين : أحدهما أنَّ إِحْوَاوَى انقلبتْ لامهُ الثانيةُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ففاتَ المثلان ، وكذلكَ صرَّحَ بأنَّهم لم يدغموا في قُوِيَ لفوات المثلين على ما قررهُ وقد مرَّ أنَّ الادغامَ إنَّما يكونُ بعدَ موجبات الاعلال .

---

(1) في و : (همزة) ولا يستقيم الكلام معها .
(2) الحوة : سوادٌ الى الحمرة ، وكذلك كساء يوضع حول السنام تركبه المرأة . أساس البلاغة ١/١١٠ .

والوجه[1] الثاني هو أنَّهم لو أدغموا في اِحْوَاوَى لم يلزمْ أنْ يدغموا في المضارعِ ، ألا ترى أنَّهم قد أدغموا في اللغة الفصيحة في حَيَّ فقالوا حَيَّ ولم يقلْ في مضارعه يَحَيَّ فلذلكَ لو قدَّرنا ادغامهم في اِحْوَوَى لم يلزمِ الادغامُ في مضارعه ، إمَّا[2] لأنَّ اللامَ الثانيةَ تنقلبُ ياءً لانكسارِ ما قبلها مثلها في قَوِيَ ، وإمَّا لأنهُ يؤدي الى تحريكِ الواوِ بالضمِّ ، فثبتَ أنَّهُ لم يمتنعْ من الادغامِ في ماضيه لأنَّهُ يؤدي الى تحريكِ الواوِ في مضارعهِ بالضمِّ ، فالوجهُ ما ذكرناهُ من أنَّ امتناعَ الادغامِ إنَّما يكونُ لأنَّهُ لم يأتِ مثلانِ وهذا جارٍ في كلِّ ما كانَ على هذا الوجهِ ، ألا تراهم قالوا : اِرْعَوَى ، وإنْ كانَ من بابِ اِفْعَلَّ ولم يدغموا لانقلابِ الثانيةِ ألفاً . « وتقولُ في مصدرِهِ اِحْوِيوَاء واِحْوِيَّاء الى آخرِهِ » . فأمَّا « اِحْوِيوَاء » فهو الاصلُ وصحتِ الواوُ الثانيةُ ، وإنْ كانَ قبلها ياءٌ لصحتها في فعله . ومنهم من ينظرُ الى لفظها الحاصلِ فيحملها على ما شابهها في الواوِ التي وقعَ قبلها ياءٌ فيقلبها ياءً ويدغمها . ومن قالَ « اِحْوِوَاء » حذفَ الياءَ من المصدرِ كما حذفها من « اِشْهِيبَاب » واِحْوِرارٍ لأنَّهُ من بابه فبقي « اِحْوِوَاء » وصححَ الواوينِ لصحتهما في الفعلِ ، ومن قالَ قِتَّال في اِقْتِتَالٍ ونظرُ الى اجتماعِ المثلينِ فأُدغمَ فلمَّا أُدغمَ وجبَ تحريكُ ما قبلَ الاولِ بنقلِ حركتهِ عليهِ فتحركَ بالكسرِ [١٧٤ و] فوجبَ حذفُ همزةِ الوصلِ للاستغناءِ عنها ، « فقالَ قِتَّال » ، « قالَ » ههنا « حِوَّاء » لأنَّهُ لمَّا قصدَ الى الادغامِ لاجتماعِ المثلينِ نقلَ حركةَ الواوِ الاولى الى الحاءِ التي قبلها إذْ لا يمكنُ بقاؤُها ساكنةً مع الادغامِ فتحركتْ بالكسرِ فاستغنى عن همزةِ الوصلِ

(١) (الوجه) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س ، واثباتها يتفق مع السياق .
(٢) (اما) : ساقطة من و .

فحذفوها فصارَ لفظهُ « حِوَّاء » بكسرِ الحاءِ والادغامِ للواوِ الاولى في الثانيةِ كما فعلَ في قِتّال سواء •

ومن أصنافِ المشتركِ الادغامُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : ثقلَ التقاءُ المتجانسينِ على ألسنتهم فعمدوا بالادغامِ الى ضربٍ من الخفةِ ، والتقاؤهما على ثلاثةِ أضربٍ الى آخرِهِ •

قالَ الشيخُ : يجوزُ أنْ يُقالَ في الادغامِ أنَّهُ لأجلِ ثقلِ المتجانسينِ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ إنَّهُ لأجلِ تخفيفِ الادغامِ وإنْ لم يكنْ في المتجانسينِ ثقلٌ • أمَّا الاولُ فلأنَّ ثقلَ اللسانِ عن الموضعِ ثمَّ ردَّهُ اليهِ مما يُدركُ ثقلهُ على الناطقِ • وأمَّا الثاني فلأنَّهُ اذا قلتَ تَبَّ نطقتَ بالحرفينِ دفعةً واحدةً فيكونُ أخفَّ من قولكَ : تَبَبَ فلذلكَ وجبَ الادغامُ عندما يكونُ الاولُ ساكناً لعسرِ النطقِ بالمثلينِ منفكينِ • والاولُ منهما ساكنٌ ، لأنَّكَ اذا فككتهما فلابدّ من زمانٍ تقطعُ بهِ الاولَ عن الثاني ثم تشرعُ في الردِّ اليهِ في زمانٍ آخرَ فيطولُ ، بخلافِ ما اذا كانا غيرَ مثلينِ فانَّ الزمنَ الذي تقصدُ به انفكاكَ الاولِ عن الثاني هو الذي تشرعُ فيهِ في الثاني ، فمن أجلِ ذلكَ جاءَ الاستثقالُ فوجبَ الادغامُ • قولهُ : « والتقاؤهما على ثلاثةِ أضربٍ » ، الاولُ أنْ يجبَ الادغامُ ضرورةً لما ذكرناهُ من ثقلِ ذلكَ • والثاني أنْ يتحركَ الاولُ ويسكنَ الثاني فيمتنعُ الادغامُ ضرورةً ، وإنَّما أرادَ بالسكونِ ههنا السكونَ اللازمَ وإلاَ فسكونُ الوقفِ ليسَ بمانعِ اجماعاً ، وسكونُ الجزمِ وما شابههُ غيرُ مانعٍ أيضاً في الاكثرِ كقولكَ : في الوقفِ يَشُدُّ ، وقولكَ في الجزمِ وما أشبههُ : لم يَشُدَّ وشَدَّ ، وإنْ كانَ بعضهم يقولُ : لم يَشْدُدْ وأشدُدْ ، وقد جاءتِ اللغتانِ في القرآنِ ، وإنَّما الذي يمنعُ فيهِ

السكونُ ما مثّلَ به من نحو ظَلَلْتُ ، ورَسُولُ الْحَسنِ وشبهه ، وإنّما امتنعَ لأنّ الادغامَ فيه من اسكانِ الاول لينطقَ بهما دفعةً واحدةً من غيرِ أنْ ينتقلَ اللسانُ ثمّ يردّ ، فاذا كانَ الثاني ساكناً أدّى الى التقاءِ الساكنينِ في المثلينِ وهو أعسرُ من التقاءِ الساكنينِ في غيرهما فلذلكَ امتنعَ .

قولهُ : والثالثُ أنْ يتحرّكا وهو على ثلاثةِ أوجهٍ : ما الادغامُ فيهِ واجبٌ وذلكَ أنْ يلتقيا في كلمةٍ .

قالَ الشيخُ : « وليسَ أحدهما » في حكمِ المنفصلِ ولا للالحاقِ ولا يلبسُ مثالٌ بمثالٍ آخرَ فحينئذٍ يجبُ الادغامُ كقولكَ : شدَّ ويَشُدُّ ، وإنّما قلنا : إنْ يكونا في كلمةٍ احترازاً من مثلِ ضَرَبَ[1] بكرَ فانّهُ ليسَ بلازمٍ ، وقولنا : ولا في حكمِ المنفصلِ إحترازاً من نحو اقتتلَ ، لأنّ الافصحَ أنْ لا يُدغَمَ ، وإنّما قلنا : وليسَ أحدهما للالحاقِ إحترازاً من قولكَ : شَمْلَلَ ، وإنّما قلنا : ولا يلبسُ مثالٌ بمثالٍ احترازاً من نحو سُرُرٌ . والثاني أنْ يكونَ الادغامُ جائزاً ، وذلكَ أنْ يلتقيا في كلمتينِ أو في حكمِ الكلمتينِ ، (وليسَ الاولُ حرفاً ساكناً صحيحاً كقولكَ : « أنْعَتُ تِلْكَ الى آخرِه » ، فقولنا في كلمتينِ احترازاً من شَدّ لأنّهُ واجبٌ أو ما في حكمِ الكلمتين)[2] ليدخلَ اقْتَتَلَ ومُقْتَتِلٌ وشبههُ على ما ذكره ، وقلنا : وليسَ ما قبلَ الاولِ حرفاً ساكناً صحيحاً احترازاً من عَدُوٌّ ووَليدٍ وقَرُمَ مالِك ، لأنّهُ لا يجوزُ فيهِ الادغامُ عندَ النحويين[3] والكلامُ في

---

(١) في و ، ل ، ت ، س : (ثوب) .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) في ل : (المحققينَ) .

الجائز • والثالث أَنْ يكونَ الادغامُ ممتنعاً وذلكَ على ثلاثة أَضربٍ : أَحدها الالحاق لأنّها إذا كانتْ للالحاقِ تعذّرَ الادغامُ لأنّها انّما الحقتْ لكونَ المثالُ الذي أُلحقَتْ به على صيغةِ المثالِ الاصلي ، فاذا أُدغِمَتْ تغيَّرَتِ الصيغةُ فيفوتُ المعنى الذي كانَ للالحاقِ (١) فوقعُ المنافاةَ بينَ الالحاقِ والادغامِ فلذلكَ لم يجيء مع الالحاقِ ادغامٌ ، والثاني أنّ يؤدي الادغامُ فيه الى لبسِ مثالٍ بمثالٍ ، وهذا إنّما يكونُ في الاسماء ، وتحقيقُ اللبسِ أَنّكَ إذا أَدغمْتَ في سُرُرٍ فقلتَ : سُرٌّ لم يُعلَمْ أَفُعْلَ هو أَمْ فُعُلَ أَمْ فُعَلَ ؟ وعلى هذا النحو يتحققُ اللبسُ في غيره ، وإنّما لم يعتبرْ ذلكَ في الافعالِ فممتنعُ من إدغامِ شَدَّ وفَرَّ وعَضَّ معَ تحقيقِ اللبسِ فيه ، لأنّكَ إذا قلتَ شدَّ لا يُعلَمْ أَهو فَرِرَ أَو فَرَرَ ؟ وعلى هذا النحو لَبسَ عَضَّ لاحدَ أَمرين ، أَوْ لهما جميع الاولُ هو أَنّهُ يتصلُ بهما ما يوجبُ انفكاكهما غالباً نحو شَدَدْتُ وفَرَرْتُ وعَضَضْتُ فيتبينُ بناؤها في الغالبِ ولا يلزمُ من الامتناع [١٧٤ظ] من الادغام الذي يلازم اللبسَ الامتناع من الادغامِ الذي لا يلازمهُ • الثاني أنّ ذلكَ يتبينُ بمضارعتها وصيغِ أَوامرها ، أَلا ترى أَنّكَ إذا قلتَ : يفرُّ ويشدُّ علمَ أَنّ ماضيهما فَعَلَ ، وإذا قلتَ يعضُّ عُلِمَ أَنّ ماضيه فَعِلَ وذلكَ إذا بُنِيَتَ صيغةَ الأمرِ فقلتَ : فِرَّ وشدَّ وعضَّ تبيّنَ ذلكَ أيضاً فلا يلزمُ من الامتناعِ من الادغامِ الذي لا دلالةَ معهُ على ما يؤدي اليه من اللبسِ الامتناعُ من الادغامِ المقترنِ به ما يرفعُ اللبسَ • والثالثُ أَنْ ينفصلا ويكونَ الاولُ حرفاً صحيحاً (٢) غير مدّة نحو « قَرِمْ مالِكٍ عدُوٌّ وليدٍ » وإنّما امتنعَ الادغامُ لِمَا يؤدي اليهِ من التقاء الساكنينِ ، وهذا مِمّا اضطربَ فيهِ المحققونَ من أهلِ

---

(١) في ل ، ر : (الالحاق لاجلهِ) •
(٢) في و : (ساكناً) •

العلم ، وذلك أنَّ النحويين مطبقون على أنَّه لا يصح الادغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما • وقد أجاب الشيخ الشاطبي(١) في قصيدته عن ذلك بجواب ليس ببين فقال : ما معناه يحمل كلام النحويين على الادغام الصريح ، وكلام المقرئين على الاخفاء الذي هو قريب من الادغام فيزول التناقض(٢) ، فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين للاخفاء ، ولا يكون القراء منكرين امتناع الادغام ، وهذا وإن كان جيداً على ظاهره إلا أنَّه لا يثبت أنَّ القراء امتنعوا من الادغام بل أدغموا الادغام الصريح وقد كان المجيب بهذا الجواب يقرأ به في نحو الخلد جزاءً والعلم مالك (والأولى الرد على النحويين في منع الجواز ، وليس قولهم بحجة إلا عند الاجماع ، ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون اجماع النحويين حجة عليهم مع مخالفة القراء لهم ثمَّ ولو قدّر أنَّ القراء ليس فيهم نحوي فانَّهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم وإذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القراء أولى لأنَّهم ناقلوها عمَّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ، ولأنَّ القراءة ثبتت تواتراً ، وما نقله النحويون آحاد ، ثمَّ ولو سُلِّمَ أنَّه ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع اليهم أولى •

(١) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن احمد الشاطبي الرعيني الضرير قرأ على أبي عبدالله محمد بن ابي العاص وابن هذيل ومحمد بن حميد ، نظم قصيدة في القراءات وتوفي سنة (٥٩٠هـ) • ذيل الروضتين ص ٧ ، غاية النهاية ٢/٢٠ ، ابن خلكان ط الاولى قديمة ١/٤٢٢ ، بغية الوعاء ط قديمة ص ٣٧٩ •

(٢) انظر سراج القارى المبتدي وتذكار القارى المنتهى في شرح منظومة الشاطبي ص ٣٦ •

(فصل) قولهُ : ومخارجها ستةُ عشرَ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قسَّم النحويونَ مخارجَ الحروفِ الى ستةَ عشرَ على التقريبِ والحاقِ ما اشتدّ تقاربُهُ بمقاربه ، وجعلُهُ معهُ من مخرجٍ واحدٍ ، والتحقيقُ أنَّ كلَّ حرفٍ له مَخرجٌ يخالفُ الآخرَ وإلاَّ كانَ إيَّاهُ ، فجعلوا للهمزةِ والالفِ والهاءِ أقصى الحلقِ ، ولاشكَ أنَّ الهمزةَ أولُ والالفُ بعدها والهاءَ بعدَها ، ولكنْ لمَّا اشتدَّ التقاربُ اغتفروا ذكرَ التفرقةِ ، وبعده العينُ والحاءُ ، وبعدهُ الغينُ والخاءُ على الترتيبِ الذي ذكرناهُ في الهمزةِ والالفِ والهاءِ ، « وللقافِ أقصَى اللسانِ ما فوقَهُ من الحنَكِ وللكافِ من اللسان والحنَكَ ما يلي مُخْرَجَ القافِ[1] ، وللجيمِ والشينِ والياءِ وسَطُ اللسانِ وما يحاذيه من الحنَكِ » الأعلى وهو على الترتيبِ المتقدمِ . « وللضادِ أولُ حافةِ اللسانِ ويليهما من الاضراسِ » وسواءً أخراجها من الجانبِ الأيمنِ أوَ الايسر على حسبِ ما يسهلُ لبعضِ الاشخاصِ فيها دونَ بعضٍ ، وأكثرُ الناسِ على إخراجها من الجانبِ الأيسرِ ، ولم يصرّح الزمخشري بواحدٍ منهما ، والأمرُ في ذلكَ قريبٌ ، لأنَّهُ قد يوجدُ على كلّ واحدٍ من الأمرينِ بحسبِ اختلافِ الاشخاصِ مع سلامة الذوقِ فعبَّر كلٌّ واحدٍ على حسبِ وجدانه . « واللامُ ما دون حافة اللسانِ الى منتهَى طرفه ، وما يليها من الحنَكِ الأعلى فُويقَ الضاحك والنابِ والرباعيةِ والثنية » وكانَ ينبغي أنْ يُقالَ فوقَ الثنايا، لأنَّ سيبويه[2] ذكرَ ذلكَ فمن أجلِ ذلكَ عدَّدَ وإلاَّ فليسَ في الحقيقةِ فوقَ ذلكَ لأنَّ مخرجَ النونِ يلي مخرجها ، وهو فوقَ الثنايا فكذلكَ هذا على أنَّ الناطقَ باللامِ تنبسطُ جوانبُ طرفي لسانه

---

(١) في ل : قدم عبارةَ (ولم يصرح الزمخشري ... لي وجدانهِ) متقدمة الى هنا .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٥ .

مما فوق الضاحك الى الضاحك ، والآخرُ وإنْ كانَ المخرجُ في الحقيقةِ ليس َ إلا فوقَ الثنايا ، وإنّما ذلكَ يأتي لِمَا فيها من شبهِ المدة ودخولِ المخرجِ في ظهرِ اللسانِ فينبسطُ الجانبانِ لذلكَ ، فلذلكَ عدّدَ الضاحكَ والنابَ والرباعيةَ والثنيةَ لذلكَ . « والنونِ ما بين طرفي اللسانِ وفُوَيْقِ الثنايا » وهي أخرجُ قليلاً من مخرجِ اللامِ فلذلكَ ذكرَ مخرجها بعدَهُ . « وللراءِ ما هو أدخلُ في ظهرِ اللسانِ قليلاً من مخرجِ النونِ » وذكرُ مخرجِ الراءِ بهذه الصفة مقتصراً يؤذنُ بأنّهُ قبلَ النونِ ، لأنّهُ إذا كانَ أدخلَ كانَ قبلُ ، وإنّما أرادَ أنَّ المخرجَ بعدَ مخرجِ النونِ [١٧٥و] يستقلُ به ، ألا ترى أنّكَ إذا نطقتَ بالنونِ والراءِ ساكنين وجدتَ طرفَ اللسانِ عند النطقِ بالراءِ فيما هو بعدَ مخرجِ النونِ ، هذا[1] هو الذي يجدهُ المستقيمُ الطبعِ ، وقد يمكنُ اخراجُ الراءِ مما هو أدخلُ من مخرجِ النونِ ، ومن مخرجها ، ولكن يُتكلفُ لا على حسبِ إجراءِ ذلكَ على الطبعِ المستقيمِ ، والكلامُ في المخارجِ إنّما هو على حسبِ استقامةِ الطبعِ لا على التكلفِ . « وللطاءِ والتاءِ والدالِ ما بينَ طرفِ اللسانِ وأُصولِ الثنايا » ، وقولهُ : « وأُصولُ الثنايا » ليسَ بحتمٍ بَلْ قد يكونُ ذلكَ من أُصولِ الثنايا وقد يكونُ مما بعدَ اصولها قليلاً مع سلامةِ الطبعِ من التكلفِ . « وللظاءِ والثاءِ والذالِ ما بينَ طرفِ اللسانِ وأطرافِ الثنايا » ، وقولهم : الثنايا في هذا الموضعِ إنّما يعنونَ الثّنايا العُليا وليسَ ثمَّ الاثنيتّانِ[2] ، وإنّما عبروا عنها بلفظِ الجمعِ ، لأنَّ اللفظَ بهِ أخفُّ معَ كونهِ معلوماً وإلاّ فالقياسُ أنْ يُقالَ وأطرافُ الثنيتّينِ . « وللصادِ والزاي والسينِ ما بينَ الثنايا وطرفِ اللسانِ » فهي تفارقُ مخرجَ الطاءِ واختيها ،

(١) (هذا) : ساقطة في ل .
(٢) في ر : (الاتيان) ، وهو تحريف .

لأنَّها بعدَ أُصولِ الثنايا أَو بعدَ أصولها ، وتفارقُ الظاءَ وأختيها ، لأنَّها قبلَ أطرافِ الثنايا . « وللفاءِ باطنُ الشفةِ السفلى وأطرافُ الثنايا العليا » فهي مشتركةٌ بينَ الشفةِ والثنايا بخلافِ ما بعدها فانها للشفتينِ خاصةً . « وللباءِ والواوِ والميمِ ما بينَ الشفتينِ » .

(فصل) قولهُ : ويرتقي عددُ الحروفِ الى ثلاثةٍ[1] وأربعينَ ، فحروفُ العربيةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ذكرَ أنَّ الحروفَ المتفرعةَ عن الاصولِ على ضربينِ : حروفٍ واقعةٍ في فصيحِ الكلامِ ، وحروفٍ مستهجنةٍ لم تقعْ في فصيحِ الكلامِ ، وإنَّما تأتي ممن ينطقُ بها من العربِ عند العجزِ عن النطقِ بالاصلِ ، فهي كحرفٍ يُلثَغُ بهِ ، وإنما ذكرها ليبينَ إمكانها لا أنَّها واقعةٌ قصداً اليها في كلامِ العربِ ، وعددَ الستة فسقطَ منها واحدٌ وهي همزةُ بينَ بينَ « فإنَّها من المأخوذ بها في القرآن وفي كلِّ كلامٍ فصيحٍ » ، والظاهرُ أنَّها سقطتْ من الناقلين غلطاً كقولكَ : في سأَلَ سَال بحرفٍ بعدَ السينِ بينَ الالفِ والهمزةِ ، وقولكَ : يستهزون بحرفٍ بعدَ الزاي بين الواو والهمزةِ ، وكقولك : سئل بحرفٍ بعدَ السينِ بينَ اليا والهمزةِ ، ولو عددْتَ همزةَ بينَ بين ثلاثةً باعتبارِ حقيقةِ تفاصيلها وتمييزِ أحدهما عن الآخر لكان صواباً ، لأنَّ الغرضَ تعدادُ حروفٍ زائدةٍ على الأصولِ فهذه وإنْ سُمِّيتْ باسمِ جنسٍ فلها ثلاثةُ أنواعٍ ، فهي في الحقيقةِ ثلاثةُ أحرفٍ فيكونُ على هذا المتفرعِ الفصيحِ ثمانيةُ أحرفٍ الخمسةُ التي ذكرها والساقطُ الذي ذكرناهُ أنَّهُ ثلاثةُ أنواعِ حرفٌ بينَ الالفِ والهمزةِ وحرفٌ بينَ الواوِ والهمزةِ وحرفٌ بينَ الياءِ والهمزةِ ، وإنْ شئتَ قلتَ : الهمزةُ التي كالالفِ ، والهمزةُ التي كالواوِ ، والهمزةُ التي

(١) في الاصل : (ثمانية واربعين) ، وهو وهم .

كالياء ، وأمَّا النونُ التي كالياء ، وأمَّا النونُ التي ذكرها فليست النونَ التي تقدَّمَ ذكرها ، فانَّ تلكَ في الفمِ ، وهذهِ في الخيشومِ ، وشرطُ هذه أنْ يكونَ بعدها حرفٌ من حروفِ الفم ليصح إخفاؤُها ، فانْ كانَ بعدها حرفٌ من حروفِ الحلقِ وكانتْ آخرَ الكلامِ وجبَ أنْ تكونَ هي النونُ الاولى ، فاذا قلتَ عِنْدَكَ ومِنْكَ فمخرجُ هذهِ النونَ من الخيشومِ وليستْ تلكَ النونَ في التحقيقِ ، فاذا قلتَ : مَنْ خَلَقَ ومَنْ أبوكَ ؟ فهذه هي النونُ التي مخرجها من الفمِ ، وكذلكَ إذا قلتَ أعلن وشبهه ممَّا يكونُ آخرُ الكلامِ وجب أنْ تكونَ هي النونُ الاولى أيضاً وسُمِّيتْ « الخفيفةُ والخفيَّةُ » لخفتها وخفائها ، « والفُ الامامةِ والتفخيمِ » فهما وإنْ كانتا الغينِ إلاَّ أنَّ أحديهما خرجتْ الى شبهِ الياءِ والأخرى خرجتْ الى تفخيمٍ ليس في الالفِ الأصليةِ فالاولى كالفِ عالِمٍ والثانيةُ كالفِ الصلاةِ وتعدادهما حرفين يُقوِّي تعدادَ همزةِ بينَ بينَ ثلاثةً . « والشينُ التي كالجيمِ نحو أشْدَقَ » ذكر أنَّها مأخوذٌ بها في القرآنِ ، وليس كذلكَ فانَّه لا يُعرَفُ في القراءةِ المشهورةِ قراءةَ شينٍ بينَ الشينِ والجيمِ ، « والصادُ التي كالزاي » مثلُ قولكَ الصراطِ ، ومَصْدَرٍ ، ويَصْدِقون وهي مأخوذٌ بها في القرآنِ . قولهُ « عدا ذلكَ حروفٌ مستهجنةٌ » ، ثمَّ عددها فمنها ما يتحققُ ومنها ما يعسرُ تحققهُ وذلكَ يُدرِكُ تحققهُ ، وأصلُ تحققه[1] بالتلفظِ « فالكافُ التي كالجيمِ والجيمُ التي كالكافِ » لا تتحققَ واحدةٌ منهما فانَّ إشرابَ الكافِ صوتَ الجيمِ متعذرٌ ، وكذلكَ العكسُ ، ولو جعلتَ الشينَ مكان الجيمِ لكانَ أقربَ ، إذْ قد يتوهمُ إشرابُ الكافِ صوتَ الشينِ بنوعٍ من التكلفِ ، وأمَّا إشرابها صوتَ الجيمِ فبعيدٌ . « والجيمُ التي [١٧٥ظ] كالشين » وهذهِ متحققةٌ مقطوعٌ بصحةِ النطقِ بها ،

(١) (تحققهِ) : ساقطة من و

وهي واقعةٌ في كلامِ العربِ إلاّ أنَّ الفرقَ كما زعمَ النحويونَ بينَ الجيمِ التي كالشينِ وبينَ الشينَ التي كالجيمِ متعذرٌ حتّى جُعِلتِ الشينُ التي كالجيمِ فصيحةً ، والجيمُ التي كالشينِ مستهجنةٌ وذلك لا يُدرَكُ باللفظ ، وإنّما يُدرَكُ بالتلفظِ بحرفٍ واحدٍ بينَ الجيمِ والشينِ • قولُه : « والضادُ الضعيفةُ » يعني التي لم تقوقوةَ الضادِ المخرجةِ من مخرجها ، ولم يضعفْ ضعفَ الظاءِ المخرجةِ من مخرجها فكأنّها بينهما كما ينطقُ بها أكثرُ الناسِ اليومَ فمن يقصدُ الفرق بينهما وبينَ الظاء والضاد ، [والفرقُ بينَ الصادِ والسين[1] والصاد[2]][3] التي كالسينِ ، يُدركهُ ، وهي أنَّ يُوتَى بها بينهما • « والطاءُ التي كالتاء » كذلكَ • « [والظاءُ التي كالثاء » وكذلكَ][4] « والباءُ التي كالفاء » كذلكَ وبقَى حرفٌ لم يتعرضْ لهُ ، وإنْ كانَ ظاهرُ الأمرِ أنَّ العربَ تتكلّمُ بهِ وهي القافُ التي كالكافِ كما يتكلمُ بها أكثرُ العربِ اليوم حتى توهمَّ بعضُ المتأخرين أنَّ القافَ كذلكَ كانوا ينطقونَ بها (حتّى توهمَ أنّهم كذلكَ كانوا يقرؤونَ بها)[5] ، والظاهرُ أنّها في كلامهم وأنَّ القافَ الخالصةَ أيضاً في كلامهم وأنَّ القرآنَ لم يُقرأُ إلا بالقاف الخالصةِ على ما نقلهُ الاثباتُ مواتراً ، ولو كانتْ تلكَ قُرِىءَ بها لنُقِلَتْ كما نُقِلَ غيرها ولمّا لم تُنقَلْ دلَّ على أنّها لم يُرَأْ بها أَوْ قُرِأَ بها من لم يعتدَّ بنقلِ عنهُ •

(فصل) قولهُ : تنقسمُ الى المجهورةِ والمهموسةِ إلى آخرهِ •

---

(١) (والفرق بين الصاد والسين) : ساقطة في ل ، س •
(٢) في ر : (الضادُ) وهو تصحيفٌ •
(٣) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل •
(٤) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل •
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ر •

قالَ الشيخُ : قسَّمَ الحروفَ باعتبارِ صفاتِ تلازمها ، وليستَ هذه الاقسامُ باعتبارِ تقسيمٍ واحدٍ ، إنَّما هي باعتبارِ تقسيماتٍ متعددةٍ ، فالمجهورةُ والمهموسةُ تقسيمٌ ، ومعنَى التقسيمِ المستقلِ أَنْ تكونَ الانواعُ منحصرةً بالنفيِ والاثباتِ في التحقيقِ لا في صورةِ إيرادها ، فاذا علمتَ أَنَّ المجهورةَ هي الحروفُ التي يَجْرِي النَّفَسُ معها عندَ النطقِ بها ، والمهموسةَ هي التي يجري النَفَسْ معها عندَ ذلك علمتَ انحصارَ التقسيمِ بالنفيِ والاثباتِ ، وكذلكَ « الشديدةُ والرخوةُ » وما بينَ الشديدةِ والرخوةِ تقسيم . « والمطبقةُ والمنفتحةُ » تقسيمٌ ، « والمستعليةُ والمنخفضةُ » تقسيمٌ ، وما بعدَ ذلكَ لم يقصدْ فيه إلاَّ ذكرَ (القسيمِ معَ قسيمِهِ إذا لمْ يُسمَّ قسيمهُ باسمٍ باعتبارِ مخالفته فاذا قُصدَ الى وصفه بذلكَ ذُكرَ)[1] منفياً عنهُ ذلكَ الوصفُ ، كما تقولُ : ما عدَا الراِ من الحروفِ ليسَ بمكررٍ وليسَ لها لقبٌ باعتبارِ نفي التكرارِ .

قولُهُ : فالمجهورةُ ما عَدَا المجموعةِ في قولكَ : سَتَشْحَثُكَ خَصَفُهْ .

قالَ الشيخُ : حصرها بحصرِ قسيمها فحصلَ حصرَ القسمينِ لكونِ الحروفِ معلومةً واختارَ ذلكَ لقلةِ الحروفِ المهموسةِ ، وبينَ معنَى الجهرِ بما ذكرهُ من اشباعِ الاعتمادِ بهِ من مخرجِ الحرفِ ومنعِ النَفَسِ أنْ يجريَ معهُ ، « والهمسُ بخلافه » ، وإنَّما سُمِّيَتْ مجهورةً من قولهم جهرتُ بالشيءِ اذا أعلنتهُ ، وذلكَ

---

(1) ما بين القوسين : ساقط من ر .

أنَّهُ لمَّا[1] امتنعَ النَّفَسُ أنْ يجريَ انحصرَ الصوتُ لهـا فقويَ التصويتُ بها ، وسُمِّيَ قسيمها مهموساً أخذاً من الهمسِ الذي هـو الاخفاءُ ؛ لمَّا جرى النفسُ معها لم يقوَ التصويتُ بها قوتهُ في المجهورِ ، فصارَ في التصويتِ بها نوعُ خفاءٍ لانقسامِ النَّفَسِ عندَ نطقها • ثـمَّ أخذَ يُبيِّنُ تباينَ القسمينِ بحرفينِ متقاربينِ ، واذا تبيَّنَ فـي الحرفينِ المتقاربينِ كانَ في المتباعدينِ أبينُ ، وهما القـافُ والكافُ ، « فاذا كررتَ القـافَ فقلتَ : قَقَقْ وجدتَ النَّفَسَ محصـوراً لا تحسُ معها بشيءٍ منهُ » واذا كررتَ الكافَ فقلتَ : كَكَكْ أدركتَ ضرورةَ خروجِ النَّفَسِ معها حالةَ النطقِ تباينها ، والشديدةُ منحصرةٌ في قولـكَ : « أجَدْتَ طَبَقَكَ والرخوةُ ما عَداهما وعَـدا مـا في قولـكَ : لَـمْ يَرْوِعَنَّا ولـم يَرْعَونا ، وهـي ما بينَ الشديدةِ والرخوةِ »[2] ، ومعنى الشدةِ أنْ ينحصرَ صوتُ الحرفِ في مخرجِه ، فلا تجري ، والرخاوةُ بخلافها وما بينهما هو أنْ لا يتمَ لهُ الانْحصارُ ولا يتمُ لهُ الجري ، وسُمْيِّتْ شديدةً مأخوذةً من الشدةِ التي هي القوةُ ، لأنَّ الصوتَ لمَّا انحصرَ في مخرجِه فلم يجـرِ اشتدَّ ، أي امتنعَ قبولهُ للتليينِ ، لأنَّ الصوتَ اذا جرى في مخرجِه أشبهَ حروفَ اللينِ الذلكَ فسُمِّيَ شديداً ، « والرخوةُ » مأخوذةٌ مـن الرخوةِ التي هي اللينَ لقبولهِ التطويلِ لجري الصوتِ في مخرجِه عندَ النطقِ ، ثمَّ حققَ تباينهما بحرفينِ متقاربينِ أحدهما شديدٌ والآخرُ رخـوٌ ، وهما الجيمُ والشينُ ، وقدَّرهما ساكنينِ ليتبينَ انحصارَ الصوتِ فـي مخرجِه أو جريهِ بخلافِ ما تقدَّمَ ، فانَّهُ في التحريكِ أبينُ ، فقد عُلِمَ أنَّهُ اذا وقفَ على الجيمِ فقـالَ « الحجُ » وشبهه انحصرَ

---

(1) في و : (إنَّما) ولا يستقيمُ معها الكلام • وفي ل : (آنَّهـا لمَّا) •

(2) في ل : (علمَ آنَّه لم يروعنا) •

الصوتُ فلمْ يجرِ في مخرجه ، واذا وُقِفَ على الشينِ فقيلَ « اطْشْ » جرى الصوتُ معها وأمكنَ أنْ تمدَّ الصوتَ مع النطقِ بها وهو معنى رخوها وذلكَ يُدرَكُ ضرورةً بأدنى تمييزٍ وتأملٍ ، وقد تداخلُ المجهورةُ والمهموسةُ مع الشدةِ والرخوةِ فيكونُ الحرفُ مجهوراً شديداً [١٧٦ و] ومجهوراً رخواً ومهموساً شديداً ومهموساً رخواً • فأمَّا الشديدُ المجهورُ فما تجدهُ في « أجَدْتَ طَبَقَكَ » مع انتفائه في « اسْتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ » ، وهي الهمزةُ والجيمُ والدالُ والطاءُ والباءُ والقافُ ، فهذهِ اتفقتْ في أنَّها لا يجري النَفَسُ معها ولا الصوتُ في مخرجها ، وهي معنى الشدةِ والجهرِ جميعاً ، وأمَّا « المجهورةُ الرخوةُ » ، ونعني بالرخوةِ ههنا ما ليس بالشديدةِ ، فهو ما وُجِدَ فيما عدا « اسْتَشْحَثُكَ خَصَفَه » ، وفيما عدَا « أجَدْتَ طَبَقَكَ » ، وهي (الدالُ والزايُ والراءُ والضادُ والظاءُ والعينُ والغينُ واللامُ والميمُ والنونُ والواوُ والياءُ) • وأمَّا المهموسةُ الشديدةُ فما كانَ موجوداً في « اسْتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ » مع وجودهِ في « أجَدْتَ طَبَقَكَ » وهي (التاءُ والكافُ) لا غيرُ ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما يجري النَفَسُ معها فكانتْ مهموسةً ولا يجري الصوتُ في مخرجها فكانتْ شديدةً ، وأمَّا المهموسةُ الرخوةُ فكلُّ ما وُجِدَ في « اسْتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ » مع انتفائه في « أجَدْتَ طَبَقَكَ » ، وهي (السينُ والشينُ والحاءُ والثاءُ والخاءُ والصادُ والفاءُ والهاءُ) ؛ لأنَّها يجري النَفَسُ مع صوتِه فهي مهموسةٌ بهذا الاعتبارِ ويجري الصوتُ في مخرجها فهي رخوةٌ بهذا الاعتبارِ •

قالَ صاحبُ الكتابِ : والمطبقةُ : الصادُ والظاءُ والضادُ والطاءُ ، والمنفتحةُ ما عداها •

قالَ الشيخُ : ثمَّ علَّلَ تسميتها مطبقةً بما ذُكِرَ وهو في الحقيقة اسمٌ متجوزٌ فيها لأنَّ المطبقَ إنَّما هو اللسانُ والحنَكُ ، وأمَّا الحرفُ فهو مطبقٌ عندهُ فاختُصِرَ فقيلَ مطبقٌ كما قيلَ للمشترك فيه مشتركٌ ومثلهُ كثيرٌ في اللغة والاصطلاحِ والانفتاح بخلافه ، والكلامُ في « المنفتحةِ » في التسميةِ كالكلامِ في المطبقةِ ، لأنَّ الحرفَ لا ينفتحُ ، وإنَّما ينفتحُ عندهُ اللسانُ عن الحنَكِ ، « والمستعليةُ : الاربعةُ المطبقةُ والغينُ والخاءُ والقافُ » ، وسُمِّيتْ مستعليةً ؛ لأنَّ اللسانَ يستعلي عندها الى الحنَكِ ، فهي مستعلٍ عندها اللسانُ ويجوزُ في تسميتها مستعليةً كما يجوزُ في قولهم : لَيْلٌ نَائمٌ ، ويجوزُ أنْ تكونَ سُمِّيَتْ مستعليةً لخروجِ صوتها من جهةِ العلوِ ، وكلُّ ما جاءَ في عالٍ فهو مستعلٍ « والانخفاضُ » على العكسِ مما ذُكِرَ في الاستعلاءِ • « والحروفُ القلقةُ » سُمِّيَتْ حروفَ قلقةٍ ، إمَّا لأنَّ صوتها صوتٌ أشدُّ الحروفِ أخذاً من القلقةِ التي هي صوتُ الاشياءِ اليابسةِ ، وإمَّا لأنَّ صوتها لا يكادُ يتبيَّنُ به سكونها ما لم يخرجْ الى شبهِ التحركِ لشدةِ أمرها من قولهم قلقةً ، اذا حركهُ ، وإنَّما حصلَ لها ذلكَ لاتفاقِ كونها شديدةً مجهورةً ، فالجهرُ يمنعُ النَفَسُ أنْ يجري معها ، والشدةُ تمنعُ أنْ يجريَ صوتها فلمَّا اجتمعَ لها هذانِ الوصفانِ وهو امتناعُ النفسِ معها جرى صوتها فاحتاجتْ الى التكلفِ في بيانها فلذلكَ يحصلُ ما يحصلُ من الضغطِ للمتكلمِ عندَ النطقِ بها ساكنةً حتَّى لا يكادُ يخرجُ الى شبهِ تحركها لقصدِ بيانها إذْ لولا ذلكَ لم يتبينْ لأنَّهُ اذا امتنعَ النَفَسُ والصوتُ تعذَّرَ بيانها ما لمْ يتكلفْ اظهارُ أمرها على الوجهِ المذكورِ • « وحروفُ الصفيرِ الصادُ والزايُ والسينُ » وتسميتها ظاهرةٌ • « وحروفُ الذلاقةِ ما في قولكَ : مُرْ بِنَفَلٍ » ، والذلاقةُ الاعتمادُ بها على ذلقِ اللسانِ وهو طرفهُ ، وهذا التفصيلُ باعتبارها غيرُ مستقيمٍ من جهتهِ في نفسهِ ومن جهةِ أمرِ مُضادِّهِ من المصمتةِ ،

أمَّا من جهته ، فلأنَّها لا تعتمدُ علـى طرفِ اللسانِ إلاَّ بعضها ، فالميمُ والباءُ والفاءُ منها لا مدخلٌ لها في طرفِ اللسانِ ، فكيفَ يصحُ تسميتها بذلكَ معَ خروجِ نصفها(1) عن ذلك المعنى . وأمَّا من جهةِ القسمِ الآخرِ المضادِ لها ، فلأنَّهُ إنَّما سُمِّيَ مصمتاً لأنَّهُ كالمسكوتِ عنهُ فلا ينبغي أنْ يكونَ ضدَّ ذلكَ المنطوقَ بطرفِ اللسانِ ، وإنَّما الاوْلى أنْ يُقالَ سُمِّيَتْ حروفُ ذلاقةٍ أي سهولةٍ مـن قولهم : لسانٌ ذَلْقٌ من الذَلْقِ الذي هو مجرى الحَبْلِ في البكرةِ لسهولةِ جريهِ فيه ، فلمَّا كانتْ كذلكَ التزموا أنْ لا يخْلوَ رباعيا أو خماسيا عنها فكانَ هذا الحكمُ هو المعتبرُ في تسميتها إلاَّ أنهم استغنوا بسببهِ وهو الذلاقةُ فأضافوها اليهِ ، والمصْمَتَةُ على هذا المعنى يكونُ ضدَّها وهي الحروفُ التي لا يتركبُ منها على انفرادها رباعيٌّ أو خماسيٌّ ، لكونها ليست مثلها في الخفةِ ، فكأنَّهُ قد صَمَتَ عنها ، ولعلهُ لم يقصدْ في تعبيرهِ إلاَّ الى ذلكَ ، وإنَّما وقعَ الوهمُ من أخذِ الذلاقةِ مـن الطرفِ وجعلها من طرفِ اللسانِ لما ذكرناهُ من خروجِ الباءِ والفاءِ والميمِ . « واللينةُ حروفُ اللينِ » ، وهي الالفُ والواوُ والياءُ لـما فيها من قبولِ التطويلِ لصوتها وهو المعني باللينِ فيها ، فاذا وافقهـا ما قبلها [١٧٦ ظ] في الحركةِ فهي حرفُ مدٍّ ولينٍ ، فالالفُ حرفُ مدٍّ ولينٍ أبداً ، والواوُ والياءُ بعدَ الفتحةِ حرفُ لينٍ ، وبعد الضمةِ والكسرةِ حرفُ مدٍّ ولينٍ . « والمنحرفُ اللامُ » ، لأنَّ اللسانَ عند النطقِ ينحرفُ الى داخلِ الحَنَكِ ولذلكَ سُمِّيَ منحرفاً وجرى فيه الصوتُ ، وإلاَّ فهو في الحقيقةِ لولا ذلكَ حرفٌ شديدٌ إذْ لولا الانحرافُ لم يجرِ الصوتُ ، وهو معنى الشدةِ ، ولكنَّهُ لمَّا حصلَ الانحرافُ معَ التصويتِ كانَ في حكمِ الرخوةِ لجري الصوتِ ،

---

(1) في ل : (بعضها عن بعضِ ذلكَ) .

ولذلكَ جُعِلَ بينَ الشديدةِ والرخوةِ . « والمكررُ الراءُ » لِما تحسه من شبهِ ترديدِ اللسانِ في مخرجهِ عندَ النطقِ بهِ ولذلكَ أُجري مجرى الحرفينِ في أَحكامٍ متعددةٍ فحسنَ اسكانُ يَنْصُرْكُمْ ويُشْعِرْكم ولم يحسنْ اسكانُ يقتلْكمْ ويسمعكم ، وحسنَ إدغامُ مثل « وإن تَصْبِرُوا وتَتَّقُوا لا يَضُرُّكم »[1] أحسنُ منه[2] في أنْ يَمَسَّكم ولم يحسنْ طابَ وغنم وأُميلَ طاردٌ وغارمٌ . وامتنعوا من إمالةِ راشدٍ ، ولم يمتنعوا من إمالةِ ناشدٍ ، وكلُ هذهِ الاحكامِ راجعةٌ في المنعِ والتسويغِ الى التكريرِ الذي في الراءِ ، والهاوي الالفُ » ؛ لأَنَّهُ في الحقيقةِ راجعٌ الى الصوتِ الهاوي الذي بعدَ الفتحةِ ، وهذا وإنْ شاركهُ الواوُ والياءُ فيه إلاَّ أنَّهُ يفارقهما من وجهينِ : أحدهما ما تُحِسُّهُ عندَ الواوِ والياءِ من التعرضِ لمخرجهما ، والآخرُ إتساعُ هواءِ الالفِ ، لأَنَّهُ (صوتٌ بعدَ الفتحة فيكونُ الفمُ فيهِ مفتوحاً بخلافِ الضمةِ والكسرةِ فانَّهُ لا يكونُ كذلكَ ، فلذلكَ اسعَ هواءُ صوتِ الالفِ)[3] أكثرُ منهُ في الواوِ والياءِ . « والمهتوتُ الياءُ لضعفهِ وخفائهِ » لأَنَّهُ حرفٌ شديدٌ فيمتنعُ الصوتُ أن يجري معهُ ، وهو وإنْ كانَ مهموساً يجري النَفَسُ معهُ إلاَّ أنَّهُ عندَ الوقفِ عليهِ لا نَفَسَ يجري معهُ فيتحققُ خفاؤهُ ، والكافُ وإنْ شاركهُ في ذلكَ إلاَّ أنَّ مخرجَهُ من أقصى الحنكِ فيقوى صوتهُ ولايضعفُ كضعفهِ ولا يلزمُ ذلكَ في الشديدِ المجهورِ ، لأنَّهُ بجهرهِ يخرجُ عن الخفاءِ بخلافِ الشديدِ المهموسِ فانَّ همسهُ يوجبُ خفاءهُ ولذلكَ سُمِّيَ بالهمسِ ، وهو الصوتُ الخفي وسُمِّيَ ضدها بالجهرِ وهو الصوتُ

---

(1) سورة آل عمران الآية : ١٢٠ .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٣) (منـه) : ساقطة من ر .

العالي . نعم لو اتفق أَنْ يكونَ في الحروفِ الشديدةِ ما وافقَ المهموسَ وليسَ مخرجهُ من أقصى الحنكِ لكانَ حكمهُ حكمَ التاءِ في الخفاءِ ولكنَّه لم يتفقْ وما ذكرهُ من تسميةِ صاحب[1] العينِ فاصطلاحٌ قد نبه على علتهِ .

(فصل) قولهُ : وإذا ريمَ إدغامُ الحرفِ في مقاربهِ إلى آخرهِ .

قال الشيخُ : إذا ثبتَ أَنَّ الادغامَ هو النطقُ بحرفينِ من مخرجٍ واحدٍ دفعةً واحدةً من غيرِ فصلٍ بينهما لضربٍ من الخفةِ وجبَ إذا ريمَ إدغامُ الحرفينِ المتقاربينِ أَنْ يُقلَبَ أَحدهما الى الآخرِ ، ومن ثمَّ قالَ : « لأَنَّ محاولةَ إدغامهِ كما هو فيهِ محالٌ » لأَنَّ حقيقةَ الادغامِ تنافي إبقاءَ الاولِ على حالٍ يُخالفُ الثاني في الحقيقةِ فاذا قُصدَ إلى إدغامِ المتقاربينِ وجبَ أَنْ يُقلَبَ الأولُ الى الثاني ثم يُسكَنْ إنْ كانَ متحركاً فحينئذٍ يحصلُ الادغامُ كما مثلهُ في قوله تعالى : { يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ }[2] ، وقولهُ تعالى : { وَقَالَتْ طَائِفَةٌ }[3] .

(فصل) قولهُ : ولا يخلو المتقاربانِ من أَنْ يلتقيا في كلمةٍ أَوْ كلمتينِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ثمَّ ذكرَ كيفيةَ التقاءِ المتقاربينِ وإنَّهما يكونانِ تارةً في كلمتينِ وتارةً في كلمةٍ فحكمها في كلمةٍ أَنْ يُنظرَ فإنَّ

---

(1) صاحب العين هو الخليل وقد نسبهُ الى كتابه العين . قال فيه : القافُ والكافُ لهوتين ، لأنَّ مبدأهما من اللهاتِ . كتاب العين تحقيق الدكتور عبدالله درويش ١/٦٤ .
(2) سورة النور الآية : ٤٣ .
(3) سورة آل عمران الآية : ٧٢ .

أدّى الادغامُ الى لبسٍ مُنِعَ كقولكَ : وَتِدٌ وعتِدٌ ، لأنّكَ لو أدغمتَ لقلتَ وَدٌّ وعَدٌّ فيلبسُ من وجهين : أحدهما أنْ لا يُعرَفَ تركيبُ الكلمة هَلْ عينها دالٌ أو غيرها ؟ وهو الذي أرادَهُ • والثاني أنْ لا يُعرَفَ وزنها ، هَلْ هو ساكنٌ على ما هو عليه أوْ متحركٌ سُكِّنَ للادغام فتحقق اللبسُ فيه من الوجهين المذكورين لو أُدغِمَ ، وكذلكَ « شاةٌ زَنَمَاءُ[1] وغَنَمٌ زُنْمٌ » ، لأنّهُ لو أُدغِمَ لم يُعلَمْ تركيبهُ عن ميمين أو عن نونٍ وميمٍ ، وكذلكَ « كُنْيَة » لو أدغِمَ لم يُعلَمْ تركيبهُ هَلْ هو عن يائين أو عن نونٍ وياءٍ ؟ • ثمَّ قرَّرَ ذلكَ برفضهم « وَطَداً وَوَتَداً الى طِدة وتِدة » لما يؤدي الادغامُ اليهِ من اللبسِ والاظهار من الثقلِ • ثمَّ ذكرَ في « يَتِدُ مانعاً آخرَ » على تقديرِ أنْ ينتفي هذا المانعُ يكونُ هو مستقلاً وهو إداءُ الادغامِ فيه الى اعلالين حذف الواو التي هي فاءٌ وإبدال الياء التي هي عينٌ ، وإدغامها اذا قلت : يَدٌّ لأنَّ أصلهُ يَوْتِدُ فتُحذَفُ الواوُ لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ ثمَّ تُقلَبُ التاءُ دالاً وتدغمها في الدالِ ، وقرر ذلكَ برفضهم بناءَ نحو وددْتُ بالفتح ، لأنّه كان يؤدي الى يَدٌّ في مضارعه إذْ أصلهُ كانَ يكونُ يَوْدِدُ فتُحذَفُ الواوُ لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ ، ويدغمُ المثلانِ كما أُدغِمَ في وَدّ ، وإذا رفضوهُ في هذا البناءِ لادائه الى ذلكَ في المثلين لوجوبِ الادغامِ فيه فلأنْ لا يفعلوهُ في المتقاربين من الطريقِ الاولى إذْ هو في المثلين أخفُ لقلة التغييرات فيه ، فانَّ المتقاربين تُقلَبُ الاولى منهما الى الثاني عندَ الادغامِ [١٧٧و] فيزيدُ الاعلالُ فيه أكثرَ فيه في المثلين فلأنَّ لا يُفعَلُ فيهِ أولى « وإنْ لم يلبسْ

(١) الزنماء : التي يتدلى في فمها شيء شبيه باللحية ولا يكون ذلك إلا في المعاعز أو العنز فيقال له عنز مزنمة وذات زنمتين • أساس البلاغة ١/٢١٦ ، ابن يعيش ١٠/١٣٢ • اللسان (زنم) ١٥/١٦٧ •

جازَ نحو اِمَّحَى وهمَّرِش »[1] لأَنَّه ليسَ فيهِ ما تقدَّمَ من الالباسِ وذلكَ لأَنَّه لا يلبسُ على أَحدٍ ، إنَّ هذهِ الميمَ المشددة ليستْ من ميمين ؛ لأَنَّها لو كانتْ من ميمينِ لوجبَ أَنْ تكونَ الاولى أَصلية أَوْ زائدةً فإنْ كانتْ زائدةً يكونُ وزنهُ إمْفَعَل وإن كانتْ اصليةً فيكونُ وزنهُ إفَّعَلَ وكلاهما ليسَ منالابنيةِ ، فلا لبسَ ولم يتعرَّضْ لتقديرِ أَنْ تكونَ الاولى زائدة لوضوحهِ ، وإنَّما تعرَّضَ لتقديرها أصليةً ، وكذلكَ « همَّرِش » إذا أُدغمتِ النونَ في الميمِ ، لأَنَّها لا يلبَسُ أَنَّها ليستْ ميمينِ ، لأَنَّها لو كانتْ ميمينِ لكانتِ الاولى أَصليةً أَو زائدةً ، فانْ كانتْ زائدةً فوزنه فَمعَلِل ، وإنْ كانتْ أَصليةً فوزنُه فَعَّلِلْ وكلاهما ليسَ من الابنيةِ واغتُفِرَ تقديرها زائدةً لوضوحِ ذلكَ وقدَّرها أَصليةً لا غيرُ .

قولهُ : وإنْ التقيا في كلمتينِ بعدَ متحركٍ أَوْ مدةٍ جازَ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : فقولهُ بعدَ متحركٍ أَو مدةٍ هو الشرطُ المتقدمَ في الادغامِ في المثلينِ فهو في المتقاربينِ كذلكَ . مثالهُ قالَ : ربَّ { وإذا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ }[2] ، وجعلَ رَبكَ وشبهُه ، ثمَّ عللَ ذلكَ بأَنَّه لا لبسَ فيهِ ولا تغييرَ صيغةٍ ، ويعني بقولهِ : « لا لبسَ فيه » ما تقدَّمَ من لبسِ التركيبِ بتركيبٍ آخرَ وهو غيرُ مستقيم في الحقيقةِ إذا قُصِدَ االنفي المطلقَ فانَّهُ إذا قيلَ مثلُ القارَدِي لم

---

(1) همَّرش : العجوز الكبيرة المضطربة الخلق ، والهمرش أصله هنَمرش المنصف ٣/٥ ، شرح الشافية ٣/٣١٦ ، ابن يعيش ١٠/١٣٣ ، اللسان (دهش) ٨/٢٥٩ .

(2) سورة التكوير الآية : ٧ ، وهذا من إدغام السين في الزاي . انظر تقريب النشر ص ١١ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤ .

يُعْلَمُ أهو الفل أمْ القاف وهو لبسٌ في التركيبِ كاللبسِ في زَنْماءِ لو قلتَ زَنَّاء ، والفرقُ بينهما إنَّ هذا غيرُ لازمٍ إذْ وقوعُ هذهِ الكلمةِ بعدَ الاخرى ليسَ بحتمٍ فيها ، وإنّما هو عارضٌ بخلافِ بابِ زَنْما فإنَّه لو أُدغِمَ لكانَ اللبسُ لازماً فاُغتفِرَ اللبسُ العارضُ ولم يُغْتَفَرِ اللبسُ اللازمُ فيجبُ حمل قوله : « لا لبسَ » أي لا لبس لازمٌ مثلَ : ذلكَ اللبس ، وقوله : « ولا تغييرَ صيغةٍ » واضحٌ على عمومه ؛ لأنَّهُ إنّما تغيَّر في إدغامِ الكلمتينِ من الحركاتِ الاواخرِ والاولى إنْ كانَ متحركاً ، ولا اعتبارَ بحركاتهِ الاواخر في اختلافِ الصيغِ ، لأنَّه يتغيرُ والصيغةُ واحدةٌ بالاعرابِ والوقفِ وغيره فلم يكنْ لاسكانه للادغامِ أثرٌ في تغييرِ صيغةٍ ولذلكَ حكمنا بأنَّ قولَهُ لا تغييرَ صيغةٍ عامٌ .

(فصل) قولـهُ : وليسَ بمطلقٍ أنَّ كل متقاربـين يُدغَمُ أحدهما في الآخـرِ ولا أنَّ كلَّ متباعدينِ يمتنعُ ذلكَ فيهما إلى آخـرهِ .

قالَ الشيخُ : قوله « وليسَ بمطلقٍ أنَّ كلَّ متقاربينِ يُدغَمُ أحدهما في الآخرِ » مستقيمٌ لأنَّه قد يطرأُ مانعٌ يمنعُ من حكمِ الادغامِ ، وقوله « ولا أنَّ كلَّ متباعدينِ يمتنعُ ذلكَ فيهما » لا يستقيمُ على ظاهره لمَا تقدَّمَ من أنَّهُ إنّما يُدغَمُ المثلانِ والمتقاربانِ وتأويلهُ أنَّه قصدَ المتباعديـن في الاصلِ وإنْ كانَ المدغمُ منهما في الآخرِ إنّما يكونُ بحصولِ صفةٍ قُربتْ بينهما فصحَّ اطلاقُ المقاربةِ باعتبارِ حصولِ الوجهِ الذي قرَّب بينهما وصحَ اطلاقُ التباعدِ باعتبارِ حقيقةِ مخرجيهما ثمَّ ذكرَ المقاربةَ التي لا تُدغَمُ في مقاربها لحصولِ مانعٍ منعَ من إدغامها وهي السبعةُ المركبةُ في « ضَوِيَ مشْفَرَ »

وأمَّا الصادُ فلما فيها من الاستطالة فلو أُدغمتْ في مقاربها لـزالتْ صفتها من غير شيءٍ يخلفها ، والواوُ والياءُ لما فيهما من المدّ واللين ، والميمُ لما فيها من الغنة ، والشينُ لما فيها من التفشّي ، والفاءُ لما فيها من شبه التفشّي ، والراءُ لما فيها من التكرير وما ذكرهُ ، وإنْ كانَ مناسباً وعليه جمهور أهل اللغة فليس بموافقٍ على الجميع فانَّه قد أُدغمت الضادُ في القراءة الصحيحة في قوله لبعض شأنهم ، وأُدغمت الشينُ في السين في قولـه تعالى : { إلى ذي العرشِ سَبِيْلًا }[1] ، وأُدغمَت الفاءُ في الباء في قولـه : { نَخسِفْ بِهِمُ }[2] ، وأُدغمَت الراءُ في اللامِ في قولـه : { يَغْفِرْ لَكُمْ }[3] ، إلاّ أنَّ الاكثرَ على ما تقدّمَ من قوله ، ثمّ ذكرَ من الموانع أيضاً أنْ يكونَ الثاني من حروفِ الحلق أدخلَ في الحلقِ من الاول كالغين في الهاء والحاء في العين والغين في الخاء والخاء في باقيها وإنّما كرهوا ذلكَ لأنَّ الادخلَ أثقلُ فلو أدغموا الاخرَاج لقلبوا الاخفّ الى الاثقـلِ وفي العكس يُقلَبُ الاثقـلُ الى الاخفّ فحسنَ عندهم إدغامُ الأثقل ليخفّ ولم يحسنْ إدغامُ الاخفِ ليثقل ، وهو أيضاً جارٍ فيه على الاكثرِ ، وإلاّ فقد رُوِيَ ادغامُ الحاءِ في

---

(١) سورة الاسراء الآية : ٤٢ • على خلاف بين المدغمين ، تقريب النشر ص ١١ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤ •

(٢) سورة سبأ الآية : ٩ • أدغمهُ الكسائي والباقون بالاظهار ، وتضعيف الفارسي والزمخشري للادغام فيها من حيث إنه أدغم الأقوى وهو الفاء في الاضعف وهو الباء ، ردهُ أبو حيان وغيره • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ •

(٣) سورة نوح الآية : ٤ • الراء الساكنة عند اللام أدغمه أبو عمرو بخلافٍ عن الدوري ، واظهره الباقون ، والخلاف في الدوري فرع الاظهار في الادغام الكبير أدغم هـذا وجهـاً واحداً ، ومن أظهره اجرى الخلاف • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ •

العينِ في قولهِ تعالى : { فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ }[1] ، [١٧٧ظ] وهو على خلافِ ما ذُكِر • ثمَّ ذكرَ من التباعدِ ما يحصلُ لهُ وجهُ في التقريبِ مسوِّغٌ لادغامهِ ، فذكرَ النونَ مع الميمِ ، والنونُ من طرفِ اللسانِ وفوقَ الثنايا ، والميمُ من الشفتينِ وبينهما مخارجُ ، وإنَّما الوجهُ الذي قرَّبَ بينهما الغنةُ التي اشتركا فيها فصارا بذلكَ متقاربينِ على ما تقدَّمَ ، وإنَّما أَدغموا النونَ في الميمِ ولم يدغموا الميم في النونِ ولا في غيرِها ، لأنَّ النونَ الساكنةُ كثرتْ في استعمالهم حتَّى استغنوا بغنتها فيما يحسنْ معهُ تحقيقاً للكلامِ وتحسيناً لهُ فلما ثبتَ ذلكَ لها أُجرِيتْ معَ الميمِ ذلكَ المجرَى ولم تُدغَمْ الميمُ لِمَا ذكرنا من فواتِ صفتها على ما تقدَّمَ ، وكذلكَ أَدغموا النونَ في الواوِ والياءِ لِمَا ذكرناهُ من امكانِ بقاءِ الغنةِ منها فيهما معَ كونها كثرت ساكنةً فأُجرِيتْ معها مجرَى الحروفِ التي يحسنُ اخفاؤها فيها •

قولهُ : وأَدغموا حروفَ طرفِ اللسانِ في الضادِ والشينِ •

قالَ الشيخُ : يعني بحروفِ طرفِ اللسانِ التاءَ والطاءَ والدالَ فانَّهم يدغمونها في الضادِ والشينِ والجيمِ ، وإنْ كانتْ متباعدةً عنها في المخرجِ ؛ لأنَّكَ عندَ النطقِ بها تَتَميَّزُ طرفَ اللسانِ وإنْ لم يكنْ مخرجاً لها قريباً من مخرجِ حروفهِ من الحنَكِ فصارتْ بذلكَ كأنَّها مقاربتها وإنْ كانَ صوتها يخرجُ من غيرِ ذلكَ المحل فلذلكَ أُدغِمَتْ فيها •

(فصل) قولهُ : فالهمزةُ لا تُدغَمْ في مثلها إلاَّ في قولهم إلى آخرِهِ •

---

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٥ • ادغام الحاء في العين في حرف واحدٍ على خلافٍ بين المدغمين • تقريب النشر ص ١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ •

قالَ الشيخُ[1] : ثمَّ شرعَ يذكرُ الحروفَ حرفاً حرفاً باعتبارِ إدغامِهِ ، والادغامُ فيه ليتبيَّنَ بالتفصيلِ ما لا يتبيَّنُ في الاجمالِ . قولُهُ : « وأمَّا الهمزةُ فلا تُدغَمُ في مثلها الى آخرهِ » يعني إلاَّ في باب فعَّال فانَّهُ بابٌ قياسيٌّ فُحوفِظَ عليهِ مع وجودِ المدةِ بعدهما فكانت كالمسهلةِ لأمرها . وأمَّا « الدأآتُ »[2] فمفردٌ وسهَّلَ أمرَهُ ما بعدهُ من الالفِ ، فكأنَّهم كرهوا إدغامها في مثلها لِمَا يؤدِي اليهِ من كلفةِ النطقِ بها لأنَّها عندهم على انفرادها مستثقلةٌ حتَّى أنَّهم خففوها بوجوهٍ من التخفيفاتِ وكرهوا اجتماعها غيرَ مدغمةٍ في كلمةٍ وفي كلمتينِ في مثل آدم وأُويْدم ، وفي كلمتينِ في مثلِ قرأَ أبوكَ ، وقد رُويَ عن بعضِ العربِ أنَّهم يحققونَ الهمزةَ في كلمتينِ في مثلِ قرأ أبوكَ ، وأخذَ سيبويه[3] جوازَ الادغامِ لهؤلاءِ قياساً على غيرها مما يجتمعُ فيه المثلانِ ، ورأى أنَّهما اذا اجتمعتا غيرَ مدغمتينِ كانَ اجتماعهما مدغمتينِ أسهلَ ولم يُسمعْ ذلكَ عن العربِ الذين يحققونَ ويمكنُ أنْ يكونَ الأمرُ على ما ذُكِرَ ، ويمكنْ أنْ يكونَ على خلافهِ ، ويفرِّقُ بأنَّهُ اذا أُدغِمَ اشتدَّ الثقلُ عندَ اجتماعهما من غيرِ فصلٍ عندَ الادغامِ وفي غيرِ الادغامِ يحصلُ لكلِّ واحدةٍ منطوقاً بها على حدتها فلا يلزمُ من اغتفارِ اجتماعهما عندَ الانفكاكِ اغتفارهُ عندَ الادغامِ وهذا كافٍ في إبطالِ قياسِ الادغامِ مع أنَّهُ يصحُ أنْ يُقالَ لو كانَ الادغامُ سائغاً لوقعَ ، ولو وقعَ لنُقِلَ ، وكثيراً ما يستعملُ سيبويه نحو هذا الاستدلالِ في المعنى إلاَّ أنَّهُ يمكنُ أنْ يُقالَ ذلكَ مخصوصٌ بما يكثرُ عندهم ، فأمَّا ما هو قليلٌ في أصلهِ فلا يلزمُ في فرعٍ من فروعهِ أنْ يلزمَ نقلهُ لوقوعهِ ، وإنَّما امتنع ادغامها في مقاربها لأمرينِ : أحدهما أنَّ ما فيها من قوةٍ لا يشاركها فيه

---

(1) في ل : (فذكر الحروف) .
(2) الدأآتُ : اسم وادٍ في الجزيرة العربية .
(3) الكتاب ٢/٤٠٩ ، ٤١٠ .

غيره ، فلا تُدغَمُ لفواتِ وصفها من غيرِ خلفٍ كما لم تُدغَمْ حروفُ اللينِ لذلكَ . والثاني أنَّهم في غنيةٍ من الادغامِ لِما ثبتَ فيها من جوازِ التخفيفِ الذي تحصلُ به سهولتها ، وعندَ التخفيفِ يتعذَّرُ الادغامُ لأنَّها إمَّا أنْ تُحذَفَ فلا إدغامَ وإمَّا أنْ تُسهَّلَ فتصيرُ كحروفِ اللينِ فلا ادغامَ فإذا امتنعَ ادغامُها في مقاربها امتنعَ ادغامُ مقاربها فيها لذلكَ ، ولوجهينِ آخرينِ أحدهما أنَّهُ يؤدي الى الادغامِ الادخلِ في الفمِ في الادخلِ في الحلقِ ، والثاني يؤدي الى اجتماعِ الهمزتينِ بعد أنْ لم يكنْ ، وكلٌّ مناسبٌ لمنعِ الادغامِ .

(فصل) قوله : والالفُ لا تُدغَمَ البتَّةَ لا في مثلها ولا في مقاربها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ ادغامها في مثلها متعذرٌ لوجودِ التحريكِ وهي لا تقبلهُ ، وادغامها في مقاربها ، إنْ كانَ في الادخلِ منها وهو الهمزة فكذلكَ لِما يؤدي اليهِ من اجتماعِ الهمزتينِ وادغامِ الادخلِ في الفمِ في الادخلِ في الحلقِ ولا يُدغَمُ فيها غيرها للتعذرِ المتقدمِ ذكرهُ .

(فصل) قوله : والهاءُ تُدغَمُ في الحاءِ وقعتْ بعدها أو قبلها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما أُدغِمَتْ في الحاءِ لمقاربتها لها ولم تُدغَمْ [١٧٨ و] في العينِ وإنْ كانتْ أقربُ اليها لشبهِ العينِ بالهمزةِ ، فلمَّا كرهوا الادغامَ في الهمزةِ كرهوا الادغامَ في العينِ لِما فيها من التهوعِ ، وأدغموا الحاءَ فيها بعدَ قلبها حاءً لتقاربها ولكنَّهم قلبوا الثاني الى الاولِ عكس بابِ الادغامِ لئلا يؤدي الى ادغامِ الادخلِ في الفمِ في

الادخلِ في الحلقِ لو جروا على قياسِ الادغامِ ولم يلتزموا الاظهارَ لِما فيهِ من عسرِ اخراجِ الهاءِ بعدَ الحاءِ الساكنةِ في قولكَ : « اذبحْ هذهِ » ، وأمّا ادغامها في مثلها فواضحٌ .

(فصل) قولهُ : والعينُ تُدغَمُ في مثلها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أمّا ادغامُ العينِ[1] في مثلها فواضحٌ ، وأمّا ادغامُ الحاء فيهـا فضعيفٌ عنـدَ النحويينَ ، لأنّهُ [ادغامُ الادخلِ فـي الفمِ][2] في الادخلِ في الحلقِ ولِما ذكرناهُ من أنّها كالهمزةِ فـي أنّهُ لم يُدغَمْ فيها . قولهُ : « واذا اجتمعَ العينُ والحاءُ جازَ قلبهما حائينِ وادغامهما » لـم يدغموا أحدهما في الآخرِ إلاّ بعـدَ تغييرهما جميعاً ، لأنّهم لو أدغموا الهاءَ في العينِ بقلبِ الهاءِ عينـاً على قياسِ الادغامِ لأدّى الى الادغامِ في العينِ مع شبهها بالهمزةِ على ما تقـدّمَ وهو مستكرهٌ ، ولو أدغموا العينَ في الهاءِ بقلبِ العينِ هـاءً لأدغموا الادخلَ في الفمِ في الادخلِ في الحلقِ ، فلمّا كانَ كذلـكَ اشتدَّ تقاربهما وعسرَ النطقِ بهما بعدَ الآخرِ ساكناً قلبوهما جميعـاً حرفـاً يقاربهما ولا يلزمُ منهُ شيءٌ مما تقدّمَ وهـو الحـاءُ ، فقالـوا في : « مَعَهُمْ مَحُّمْ » ، وفي « أجبِهْ عُتْبَةَ اِجْبَحُّتَبَةَ »[3] ، وهذا الحكمُ كانَ ينبغي أنْ يكونَ في قسمِ الهاءِ ؛ لأنّهُ مشتركٌ بينهُ وبينَ العينِ ، وقد تقدمتِ الهاءُ فكانَ ينبغي أنْ يكونَ فيها جرياً على قياسِ تصنيفهِ في مثلهِ .

(فصل) قولهُ : والحاءُ تُدغَمُ في مثلها .

---

(1) في و : (إدغامها) ، وهو خطأ .

(2) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .

(3) في الكتاب : (كما قلتَ اجْبَحُّتَبَهْ تريدُ اجْبَهْ عِنْبَهْ) ٢/٤١٣ .

قالَ الشيخُ : وادغامها في مثلها واضحٌ • قولهُ : « وتُدغَمُ فيها الهاءُ والعينُ » لقربهما منها مع كونهما أدخلُ في الحلقِ فلذلكَ قيلَ في أجْبَهْ حاتماً اجْبَحاتماً وفي « اذْبَحْ حَمَلاً » « اذْبَحَمْلاً » •

(فصل) قولهُ : والغينُ والخاءُ تُدغَمُ في كلِّ واحدةٍ منهما في مثلها وفي أختها •

قالَ الشيخُ : فأمَّا ادغامها في مثلها وادغامُ الغينِ في الخاءِ فواضحٌ ، وأمَّا ادغامُ الخاءِ في الغينِ فهو على خلافِ قياسِ قولهم : إنَّ الادخلَ في الفمِ لا يُدغَمُ[1] في الادخلِ في الحلقِ وقولكَ : « اسْلَغَنَمَكَ »[2] ادغامٌ للادخلِ في الفمِ وهو الخاءُ في الادخلِ في الحلقِ وهو الغينُ والذي سوَّغهُ شدةُ تقاربهما حتَّى لا يكادُ يتميزُ الادخلُ منهما من الآخرِ ، فلمَّا كانا كذلكَ أُغتُفِرَ أمرُ ادغامِ الادخلِ في أُختهِ لذلكَ •

(فصل) قولهُ : والقافُ والكافُ كالغينُ والخاءُ •

قالَ الشيخُ : في ادغامِ كلِّ واحدٍ منهما في مثلهما وفي أُختهما واضحٌ وهما قياسُ الادغامِ إذْ لا يعتبرُ الادخلُ باعتبارِ ادغامهِ في غيرهِ إلاَّ في حروفِ الحلقِ معَ أنَّهما لو كانا من حروفِ الحلقِ لكانا أشبهَ شيءٍ بالخاءِ والغينِ ، وإذا أُدغِمَتِ الخاءُ في الغينِ ، وهما من حروفِ الحلقِ فادغامُ الكافِ في القافِ أجدرُ •

(فصل) قولهُ : والجيمُ تُدغَمُ في مثلها •

---

(1) في و : (لاتدخلُ) وهو وهم •
(2) انظر الكتاب ٢/٤١٤ •

قالَ الشيخُ : واضحٌ ، « وفي الشين » لقربها معَ كونِ الشينِ أزيدَ صفةً ولذلكَ لم تُدغمِ الشينُ فيها ولا في غيرها عند النحويينَ ، وقد أُدغمَتْ في التاءِ عن أبي عَمروٍ[1] في قولهِ تعالى : { ذي المعارجِ تَعْرُجُ }[2] ، وليسَ ادغامها بالقوي ، وإنْ أُدغمَتْ فيها ، ألا ترى أنّها تُدغَمُ فيها الطاءُ والدالُ والظاءُ والذالُ والثاءُ ولم تُدغَمْ في واحدةٍ منهنَ ، وإنّما لم يدغموها فيهنَّ لمشاركتها للشينِ فأُجريَتْ مجراها لذلكَ ، وأدغمَ هؤلاءِ فيها كما تُدغَمُ في الشينِ أيضاً .

(فصل) قولهُ : والشينُ لا تُدغَمُ إلاّ في مثلها .

قالَ الشيخُ : وقد تقدَّمَ ذلكَ ، « ويُدغَمُ فيها ما يُدغَمُ في الجيمِ » وقد تقدَّمَ والجيمَ لمدَّةِ قربها منها على ما تقدَّمَ . واللامُ في مثلِ « الشاسعِ » وكقولكَ : هشَّريْتَ شيئاً في هَلْ شَريْتَ شيئاً لكثرةِ اللامِ في كلامهم وانحرافها معَ مقاربتها لها ، وإنّما أُدغمَتْ في الشينِ ولم تُدغَمْ في الجيمِ في مثلِ قولكَ : الجارُ لبعدِ الجيمِ عن الشينِ قليلاً فلذلكَ لم يُدغَمْ فيها ولا فيما هو داخلٌ منها ، وأُغمَت فيما قاربها مما هو أدخلُ من الشينِ لِما ذكرناهُ .

(فصل) قولهُ : والياءُ تُدغَمُ في مثلها متصلةً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أدغموا الياءَ في مثلها متصلةً أو شبيهةً بالمتصلةِ سواءً كانَ قبلها فتحةٌ أو كسرةٌ فادغامها عندَ الفتحةِ واضحٌ ،

---

(١) رُويَ اليزيدي عن أبي عمروٍ انظر ابن يعيش ١٠/١٣٨ .
(٢) سورة المعارج الآية : ٢ . إدغام الجيم في التاء ، انظر تقريب النشر ص ١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ .

وادغامها عندَ الكسرةِ للمماثلةِ ولزومِ الاتصالِ جميعاً ، ولـم تُدغَمْ منفصلةً إلاّ اذا انفتحَ ما قبلها ، لأنَّهُ اذا لم ينفتحْ كانَ الادغامُ فيما لا يلزمُ الكلمةَ مـعَ إذهابِ المدِّ الذي فيهـا بخلافِ ما اذا كانتْ متصلةً ، لأنَّها تكونُ من بنيتها أو منزَّلاً منزلةَ ما هـو مـن البنيةِ فاغتُفِرَ ذهابُ المدّ لذلكَ ، فتقولُ : قاضيٌّ ولا تقـولُ [١٧٨ ظ] قاضييْ ، فانْ جاءَ الانفصالُ امتنعَ الادغامُ كقولكَ : اِضْرِبي يوماً وفي يومٍ ولا تقولُ : اِضْرِبي يوماً ولا فيوْمٍ ، وقـد تقدَّمَ أنَّهـا لا تُدغَمُ في غيرها ويُدغَمُ فيها النونَ ، وإنْ كانتْ ليستْ مقاربـةً لها لِما تقدَّمَ من قصدهم الى تحسينِ الكلامِ بالغنه عندَ الامكانِ فـي الحروفِ التي لا يُستثقَلُ ذلكَ فيها • قولـهُ : « وتُدغَمُ فيهـا الواوُ » ، وقد تقدَّمَ أنَّ الواوَ لا تُدغَمُ في مقاربها ، واليـاءُ ليستْ مقاربةً لها فكانَ إنتفاءُ ادغامها لانتفاءِ المقاربةِ فيها أجدرُ ، والتحقيقُ أنَّهُ من بابِ الابدالِ للاستثقالِ ولكنَّهم لمَّا أبدلوها واتفقَ أنَّ بعدها ياءً وجبَ الادغامُ ضرورةً لاجتماعِ المثلينِ ، لأنَّ الادغامَ كانَ مـن أجلِ مقاربةٍ أو تقريبها من المقاربةِ ولذلكَ عُدَّتِ الياءُ في حروفِ الابدالِ من الواوِ في مثلِ هذه المحالِ ولم تُعدَّ بقيةُ الحروفِ لأجـلِ الادغامِ فدلَّ ذلكَ على أنَّ الادغامَ إنَّما طرأَ بعـدَ الابدالِ الذي كانَ لأجلِ الاستثقالِ ، لأنَّهُ لأجلِ الادغامِ لانتفاءِ المثليةِ والمقاربـةِ وشبهِ المقاربةِ •

(فصل) قولهُ : والضادُ لا تُدغَمُ إلاَّ في مثلها •

قالَ الشيخُ : لما تقدَّمَ من أنَّهُ لو أُدغمَتْ في غيرهـا لذهبتِ الاستطالةُ من غيرِ تعويضٍ عنهـا ، وقـد عقَّبَ بالقـدحِ في قراءةِ

السُّوسي(١) بادغامِ الصادِ في الشينِ في قولـِـه تعــالى : { لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ }(٢) ، وفيه ضعفٌ آخرُ من حيثُ إنَّهُ سكَّن ما قبلهـا وادغامُ مثلِ ذلكَ وإنْ لم يكنْ ضاداً ممتنعٌ عندَ النحويين لِمـا يؤدي اليهِ من اجتماعِ الساكنينِ على غيرِ حدهما فصارَ ضعفها عندهم من وجهينِ • وقد أُجيبَ عن الادغامِ من الاسكانِ بوجهينِ أحدهمـا أنَّهُ إخفاءٌ أُطلقَ عليهِ الادغامُ مسامحةً ، والاخفاءُ مـع الاسكانِ قبلها جائزٌ بالاتفاقِ ، وهذا وإنْ كانَ حسناً وصالحاً لأنْ يُجابَ بهِ عن اطلاقهم ادغامَ الضادِ في الشينِ فانَّ الاخفــاءَ في الضادِ قبـلَ الشينِ وغيرها غيرُ ممتنعٍ باتفاقٍ لو ساعدَ رواةُ القراءةِ ، والذي نُقِلَ عن المشهورينَ أنَّهم يدغمونَ ذلكَ ادغاماً محضاً بقلبِ الضادِ شـيناً وتشديدها وليسَ معَ الاخفاءِ قلبٌ ولا تشديدٌ فضعفَ الجوابُ على هذا التقديرِ • والجوابُ الثاني أنَّهم قالوا : قد ثبتتْ هذهِ القراءةُ في السبعةِ ، وهي منقولةٌ تواتراً وهــو إثباتٌ مقيــدٌ للعلمِ وما ذكـرهُ النحويونَ نفي مستندةُ الظنِّ ، فالاثبــاتُ العلمي أوْلى من النفـي والظنِّي ، وهذا الجوابُ بعينه يجري معارضاً في منعهم ادغامَ الضادِ ، وغايةُ ما يجيبونَ عنهُ القدحُ في تواترِ القراءةِ أو في تواترِ مثلِ هذهِ التي قد رُويَ غيرها ولو سُلِّمَ أنَّها غـيرُ متواترةٍ فأقلَّ الأمرِ أنْ تثبتَ اللغةُ بدلالةِ نقلِ العدولِ لها فيبقى الترجيحُ فيهـا بالاثباتِ ،

---

(١) هو صالح بن زياد بن عبدالله بن اسماعيل بن ابراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي السوسي الرقي ، مقريء ضابط ثقة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وروي القراءة عنه ابنه ، ولد سنة ١٧٣هـ ، وتوفي سنة ٢٦١هـ غاية النهاية ١/٣٣٢ ، النشر ١/١٣٤ ، الاعلام ٣/٢٧٦ •

(٢) سورة النور الآية : ٦٢ • روى السوسي عن اليزيدي ان أبا عمرو كان يُدغِمُ الضاد في الشين ، قال ابن مجاهد : لم يروَ عنه هذا إلا أبو شعيب السوسي • المفصل ص ٢٢٥ ، ابن يعيش ١٠/١٤٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ •

ومذهبُ الخصمِ نفيٌ والاثباتُ أَوْلى ، « ويُدغَمُ فيها ما يُدغَمُ في الشينِ إلاّ الجيمُ » وقد تقدَّمَ ذلكَ عندَ ذكرِ الجيمِ والشينِ باعتبارِ ادغامهما ولذلكَ لم يمثِّلْ بهِ لتقدمهِ ٠

(فصل) قولهُ : واللامُ إنْ كانتِ المعرَّفةَ ٠

قولَ الشيخُ : تُدغَمُ في غيرِ حروفِ الشفتينِ وغيرِ الجيمِ وما هو أدخلُ منها فلا تُدغَمُ في الفاءِ والباءِ والميمِ والواوِ ، ولا في الجمِ والقافِ والكافِ والخاءِ والغينِ والحاءِ والعينِ والهاءِ والهمزةِ وتُدغَمُ فيما سوى ذلكَ وهي التاءُ والثاءَ والدالُ والذالُ والراءُ والزايُ والسينُ والشينُ والصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ واللامُ والنونُ فانْ كانتْ لامَ[1] التعريفِ التُزِمَ ذلكَ فيها لكثرةِ دورها في كلامهم وإنْ كانتْ غيرها فأمرها منقسمٌ الى متأكدٍ وحسنٍ ، فالمتأكدُ ادغامها في الراءِ في مثلِ « هَلْ رأيْتَ » لشدةِ قربها ولما في الراءِ من التكريرِ ، وأمّا ادغامها في اللامِ فواجبٌ في مثلِ هَلْ لَكَ جرياً على وجوبِ ادغامِ المثلينِ اذا سكنَ الاولُ وقد ذكرَ الحَسَنَ وجعل الادغامَ في النونِ قبيحاً وليسَ بمستقيمٍ فانَّها ثبتتْ قراءةً عن الكسائي لم يُختلفْ فيها عنهُ ومثلها لا يُوصَفُ بالقبحِ ، وقد رُويَ عن الكسائي هَلْ نحنُ[2] بالادغامِ بلا خلافٍ عنهُ في ذلكَ ولا يصلحُ نسبةُ القبحِ الى قراءةٍ منقولةٍ عن أحدٍ من القراءِ السبعةِ بلا خلافٍ عنهُ فيها ولا يُدغَمُ فيها إلاّ مثلها لما فيها من الانحرافِ فكأنَّهم كرهوا الادغامَ فيها لذلكَ ، وأُدغمتْ فيها النونُ لشدةِ تقاربها معها ،

---

(١) في و : (لا) ، وهو خطأ ٠

(٢) أدغم اللامُ في النون الكسائي ووافقه حمزة ٠ انظر تقريب النشر ص ٤٩ ٠

ولما ثبتَ من أنَّهم أظهروا[1] اسكانَ النونِ من مخرجها صريحاً اذا أمكنَ الادغامَ والفصيحُ ادغامها فيها بغيرِ غنةٍ لما بينهما من التقاربِ الذي لا يحسنُ معهُ ذلكَ لأنَّهُ اذا أظهرَ الغُنَّةَ بطرفِ اللسانِ على مخرجَ النونِ جاءتْ نوناً أو قاربتها أو لاماً وإنْ أُخفِيتْ[2] جاءتْ لاماً ساكنةً مدغمةً في لامٍ أُخرى [١٧٩ و] معَ الغنةِ فيُخالفُ طريقُ الاخفاءِ وقد كرهوا الاظهارَ فأدغموها من غيرِ غنةٍ وذلكَ واجبٌ فيها وجوبُ الاخفاءِ في حروفِ الفمِ • وأمَّا اظهارُ غنتها في اللغةِ الشاذةِ فاجراءٌ لها مجرى غيرها من الحروفِ التي أمكنَ اخفاؤها معَ بقاءِ غنتها • قولهُ : « وادغامُ الراء لحنٌ »[3] وهو يشيرُ الى قراءةِ أبي عمرو نحو قوله : { يَغْفِرْ لَكُمْ }[4] و { أَشْكُرْ لي }[5] ، وما أشبههُ ، والكلام في ادغامها كالكلامِ في ادغامِ الضادِ على أنَّ نقلَ ادغامِ الراءِ في اللامِ أوضحُ وأشهرُ ، ووجههُ من حيثُ التعليلُ ما بينهما من شدةِ التقارب حتَّى صارَ كالمثلين بدليلِ لزومِ

---

(١) في ل : (يكرهون اظهار) •

(٢) في الاصل : (أخرتْ) •

(٣) قال ابن يعيش اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام ، فقال سيبويه : واصحابه لا تُدغَم الراء في اللام ولا في النون وان كُن متقاربات لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تشبه بحرفين ولم يخالف سيبويه احدٌ من البصريين اِلاّ ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله تعالى : (يُغْفِرْ لَكُمْ) وحكى ابو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنةً كانت اللام أو متحركةً ، واجاز الكسائي والفراء ادغامُ الراءِ في اللامِ • والظاهران هذا الرأي موافق لرأي ابن الحاجب ومخالف للزمخشري • ابن يعيش ١٤٣/١٠ •

(٤) (مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ) سورة نوح الآية : ٤ •

(٥) (وَلِوالديْك الى المَصير) سورة لقمان الآية : ١٤ •

ادغامِ اللامِ في الراءِ في اللغةِ الفصيحة ، ولولا شدةُ التقاربِ لم يكنْ ذلكَ ، وكان ذلكَ[1] يقتضي أنْ تُدغَمَ في اللامِ لزوماً إلاَّ أنَّهُ عارضهُ ما في الراءِ من التكرارِ فلُمِحَ تارةً فأظهرَ واُغتُفِرَ تارةً لشدةِ التقاربِ وذلكَ واضحٌ •

(فصل) قولهُ : والراءُ لا تُدغَمُ إلاَّ في مثلها •

قالَ الشيخُ : وقد تقدَّمَ أنَّ الراءَ لا تُدغَمُ في مقاربها فلم يبقَ ما تُدغَمُ فيهِ إلاَّ مثلها ، وقد تقدمتْ علةُ ذلكَ • وأمَّا ما يُدغَمُ فيها فاللامُ والنونُ لما بينهما من التقاربِ ، وادغامِ النونِ بغيرِ غنةٍ على الافصحِ كما تقدَّمَ في ادغامها في اللامِ •

(فصل) قولهُ : والنونُ تُدغَمُ في حروفِ يَرْمُلُونَ •

قالَ الشيخُ : للنونِ معَ الحروفِ أربعُ أحوالٍ : قسمٌ تظهرُ عندَهُ إظهاراً محضاً ، وقسمٌ تُدغَمُ فيه ، وقسمٌ تختفي فيه ، وقسمٌ تُقلَبُ عنده • فالاولُ حروفَ الحلقِ كقولكَ : منْ أبوكَ ومَنْ هانيء ، والثاني الواوُ والياءُ واللامُ والراءُ[2] ، وهي على ضربينِ : قسمٌ يحسنُ[3] فيهِ بقاءُ غنتها وهو الواوُ والياءُ ، وقسمٌ لايحسنُ[4] فيهِ ذهابُ غنتها ، وهو اللامُ والراءُ وقد تقدَّمَ تعليلُ ذلكَ • والثالثُ من الجيمِ الى الفاءِ ، وهو الجيمُ والشينُ والطاء والدالُ والتاءُ والذالُ

(1) (وكانَ ذلكَ) : ساقطة في ر •
(2) في ر : (والميم والنون) ، وهو وهم •
(3) في ل : (الاحسنُ فيهِ) ، وهو تحريف •
(4) في و ، س : (أحسن) •

والظاءُ والثاءُ [والصادُ][1] والضادُ والزايُ والسينُ والفاءُ ، والرابعُ وهو الباءُ فإنَّها تُقلَبُ عندهـا ميماً كقولكَ : عَمْبَر[2] وشَمْبا[3] وإنّما قلبوها ميماً عندَ الباءِ لأنَّهُ لمَّا رفضوا اظهارها عندَ مثلها وكانوا يبقونَ غنّتها ويحافظونَ عليها لزمَ عندَ النطقِ بالباءِ بعدَ[4] ما أُطبِقَ ضمُّ الشفتينِ على مخرجها عندَ التصويتِ بالغنـةِ قبلهـا فوجبَ أنْ يجيءَ ميماً إذْ لا معنى للميمِ إلاّ بصوتٍ من مخرجِ الباءِ بغنةٍ ، ألا ترى أنّكَ اذا قلتَ : أبْ أمْ لم يكنْ بينهما فرقٌ إلاّ الغُنةُ فوجبَ أنْ تكونَ ميماً عندَ النطقِ بالباءِ بعدها لذلكَ • وأمّا الاخفاءُ عنـدَ الغينِ والخاءِ فضعيفٌ ، لأنّها حروفُ حلقٍ فلا يحسنُ اخفاؤها كما لا يحسـنُ عنـدَ بقيتها وإنّما حسنهما قربهـا مـن القـافِ والكافِ وبُعدهُما عن أقصى الحلقِ فلذلكَ جاءَ النطقُ بالغنةِ معهما أسـهلُ منهُ معَ غيرهما ، والوجهُ ما تقدَّمَ وعليهِ اطباقُ القراءِ السبعةِ فـي القرآنِ • « وقولُ أبي عثمان إنَّ بيانها مع حروفِ الفمِ لحـنٌ »[5] قد تقدَّمَ تعليلهُ وبيانُ وجهِ استحسانهِ •

---

(1) (والصاد) : ساقطة في الاصل •

(2) عَمْبَر : حكى سيبويه عَمْبَر على البدل قال : لا تُدغِم النون وإنّما تحولها ميماً والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمةٍ فليس في هذا التباس بغيره ، وفي اللسان العُنْبر : الطيبُ أو الزعفران وقيل الورس والعنبر الترس ، وإنّما سُمّيَ بذلك لأنّه يتخذ من جلدةِ سمكة بحرية يقال لها العنبر •
الكتاب ٢/٤١٦ • اللسان (عنبر ، عمبر) ٦/٢٨٨ •

(3) شَمْباء : الشنب نقط بيضاء في الاسـنان وقيل هو حـدة الانياب والانثى شنْباء • وشَمْباء وشَمْب على إبدال النون ميما لما يتوقع من مجيء النون بعدها • الكتاب ٢/٤١٦ ، اللسان (شنب) ١/٤٨٨ •

(4) في ل : (بعدهـا) •

(5) انظر التكملة للفارسي ص ٣٧٤ •

(فصل) قوله : والطاءُ والدالُ والتاءُ والظاءُ والذالُ والثاءُ تُدغَمُ بعضها في بعضٍ .

قال الشيخُ : لشدةِ تقاربهـا ، وتُدغَمُ « في الصادِ والزاي والسينِ » لِما بينهما من المقاربةِ أيضاً . قوله : « وهذه لا تُدغَمُ في تلكَ » يعني الصادَ والزايَ والسينَ لا تُدغَمُ في الستةِ المتقدمةِ ، لأنَّهـا حروفُ صفيرٍ ففيها زيادةٌ فلو أُدغِمَتْ فيهـا لفاتتْ تلكَ الزيادةُ ، وصحَّ ادغامُ بعضها في بعضٍ لاشتراكها في الصفيرِ فينتفي مانعَ الادغامِ ، فلذلكَ أُدغِمَ بعضها في بعضٍ ولم يُدغَمْ في الستةِ الاولى ، « وإلاَّ قيسَ في المطبقةِ اذا أُدغِمَتْ تَبْقِيَةُ الاطباقِ » . وقد اعتُرِضَ علـى النحويينَ في اطلاقهم الادغامَ في الحروفِ المطبقـةِ واشتراطهم بقاءَ الاطباقِ ، فقيلَ الاطباقُ صفةٌ للحروفِ ولا يكونُ إلاَّ بها ، واذا لم يكنْ إلاَّ بهـا وجبَ حصوله عنـدَ حصولها ، واذا وجبَ حصولهُ تنافى معَ الادغامِ لأنَّهُ يجبُ بهِ ابدالها الى المدغمِ فيهِ فيؤدي الى أنْ تكونَ موجودةً غيرَ موجودةٍ وهو متناقضٌ ، ومـن أجابَ بأنَّ الاطباقَ في المطبقةِ كالغنةِ في النونِ ، وكما أمكنَ مجيءُ الغنةِ عندَ حروفِ الاخفاءِ من غيرِ نونٍ فلا يبعدُ حصولُ الاطبـاقِ بعدَ ادغامِ حروفهِ معَ عـدمِ حروفِ الاطباقِ فليسَ على بصيرةٍ ؛ لأنَّ الغنةَ لا يتوقـفُ حصولها على مجيءِ النونِ بَلْ تحصلُ مستقلةً من غيرِ تصويتٍ بالنونِ ، وسببهُ أنَّها تخرجُ من الخيشومِ والنونُ من الفمِ ، فأمكنَ انفرادُ الغنةِ عنها . نعمْ لا تتبينُ النونُ إلاَّ بالغنـةِ ، ولا يلزمُ من التلازمِ من أحدِ الطرفينِ التلازمِ من الطرفِ الآخـرِ وذلكَ بخلافِ الاطباقِ ، لأنَّ الاطباقَ رفعُ اللسانِ الى ما يحاذيهِ من الحنَكِ للتصويتِ بصوتِ الحرفِ المخرجِ عنـدهُ فلا يستقيمُ إلاَّ بنفسِ الحرفِ [١٧٩ ظ] إذْ ليسَ هو أمراً مستقلاً ، ولذلكَ عدَّها المحققونَ حرفاً مستقلاً والنونُ حرفاً مستقلاً ، وإنْ كانت الغنـة

تلازمها لما كانت الغنةُ تنفصلُ عنها • وأشبهَ ما يُجابُ به في الحقيقةِ ليسَ بإدغامٍ ولكنَّهُ لمَّا اشتدَّ التقاربُ وأمكنَ النطقُ بالثاني بعدَ الاولِ من غيرِ نقلِ اللسانِ كانَ كالنطقُ بالمثلِ بعدَ المثلِ فأُطلقَ عليهِ الادغامُ لذلكَ ، وبذلكَ يحسُّ الإنسانُ من نفسهِ ضرورةً عندَ قوله أحَطْتُ النطقَ بالطاء حقيقةً وبالتاء بعدها ، فلا يجوزُ أنْ يُقالَ إنَّ الطاءَ مدغمةٌ لأنَّ ادغامها يوجبُ قلبها الى ما بعدها ، وقد عُلِمَ أنَّها لم تُقلَبْ ، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ إنَّ ثمَّ حرفاً آخرَ أُدغِمَ في التاءِ معَ بقاءِ الطاءِ الاولى لما يؤدي اليه من ادغامِ الحرفِ واظهارهِ في حالةٍ واحدةٍ ، ولما يؤدي اليه من التقاءِ الساكنينِ وذلكَ فاسدٌ فثبتَ أنَّ الأمرَ على ما ذكرناهُ من أنَّ الطاءَ مبينةٌ وإنَّما اشتدَّ التقاربُ حتَّى نطقَ بالتاءِ بعدها من غيرِ فصلٍ فأُطلقَ عليهِ لفظُ الادغامِ لذلكَ • وقولهُ كقراءةِ أبي عمرو : { فَرَّطْتُ }[1] ، فليسَ بمستقيمٍ ، فإنَّ الاتفاقَ من القراءِ على « فَرَّطْتُ » ليسَ بينهم خلافٌ •

(فصل) قولهُ : والفاءُ لا تُدغَمُ إلاَّ في مثلها •

قالَ الشيخُ : لمَّا تقدَّمَ من شبهِ التفشي فيها ، هذا قولُ النحويينَ ، والتحقيقُ أنَّها قد أُدغِمَتْ في الباءِ ، قرأَ الكسائي : { نَخْسِفْ بِهِمِ الأرْضَ }[2] ، بادغامِ الفاءِ في الباءِ ، وهو عندَ

---

(١) سورة الزمر الآية : ٥٦ • تكملة الآية (فَرَّطْتُ في جَنْبِ الله) • انظر الكشاف ٣/٣٥٢ •

(٢) سورة سبأ الآية : ٩ • ادغم الكسائي واحده فاء (نَخْسِفْ بِهِمْ) في الباء والباقون بالاظهار • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلا البشر ص ٣٥٧ •

النحويينَ ضعيفٌ ، وقد تقدّمَ الكلامُ على مثلِ قولكَ : فمن نظرَ الى ما فيها من شبهِ التفشي أخرها كالشينِ ، ومن نظرَ الى ما في الشينِ من ظهورِ ذلكَ أجْرَ فيها الادغامُ ، وطباقُ النحويينَ على تخصيصِ الشينِ بالتفشي ردٌ على من يمنعَ ادغامَ الفاءِ منهم في الباءِ لعـــدمِ الصفة المانعة للادغام منها ، وادغامُ الباءِ فيها واضحٌ لأنَّها إنْ لم تردْ عليها فلا أقلَّ من أنْ تماثلها في صفتها فصحَّ الادغامُ على كلِّ تقديـرٍ كقولهِ تعالى : { أوْ يَغْلبْ فَسَوْفَ }[1] ، { وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فأُلئكَ }[2] ، وهي مرويةٌ عن أبي عمرو والكسائي وخلاد[3] عن حمزة .

(فصل) قولهُ : والباءُ تُدغَمُ في مثلهـــا ، قرأَ أبو عمـــرو : { لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ }[4] .

---

(١) سورة النســاء الآيـة : ٧٤ . وتمامهـا « ومَنْ يُقَاتِلْ في سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ) نؤتيهِ أجراً عظيماً . اتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢ .

(٢) سورة الحجرات الآية : ١١ . وتمام الآية : (هُم الظالمونَ). فادغم في الآيتين السابقتين أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاد . وخص بعض المدغمين الخلاف عن خلاد في الآية الثانية (وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فأُلئكَ) فذكرَ فيه الوجهين . انظر تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ ، ١٩٢ .

(٣) هو خلاد بن عيسى الكوفي عرض على حمزة وهو من كبـار اصحابه وهو ممن روى القراءة بأسرها عنه وروى عن خلاد ابن شاذان وابن الهيثم والوزان والطلحي ، توفي سنة ٢٢٠هـ . غاية النهاية ١/٢٧٤ ، تقريب النشر ص ٣ ، اتحاف فضلاء البشـر ص ٨ .

(٤) سـورة البقـرة الآيـة : ٢٠ . وتمامهـا : وَلَوْ شَاءَ اللهُ (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) أدغـم أبـو عمـرو (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) بخلفةٍ وكـذا رويس وعن يعقوب بكمالـهِ . اتحاف فضلاء البشر ص ١٣١ .

قالَ الشيخُ : فادغامها فيها[1] واضحٌ وفي الفاءِ قد تقدَّمَ عندَ الكلامِ على الفاء ، وادغامها في الميمِ واضحٌ لأنَّها تقاربها مع زيادةِ الميمِ عليها فصحَّ ادغامها فيها كما يصحُّ ادغامها في الفاءِ كقولهِ : { ارْكَبْ مَعَنَا }[2] ، وشبهه . وقولهُ : « ولا يُدغمُ فيها الاَّ مثلها » لأنَّ مقاربها الميمُ والفاءُ[3] فامتنعَ ادغامُ الميمِ لِما يلزمُ من ذهابِ الصفةِ التي في الغنةِ وامتنعَ ادغامُ الفاءِ عندهم لِما تقدَّمَ من شبهِ الشينِ .

(فصل) قولهُ : والميمُ لا تُدغَمُ اِلاَّ في مثلها .

قالَ الشيخُ : لِمَا يلزمُ من ذهابِ غنتها لو أُدغمتْ في مقاربها ، ولا يلزمُ عليه ادغامها في الواوِ والياءِ مع ابقاءِ الغنةَ كما فعلَ في النونِ لِما تقدَّمَ من أنَّ النونَ حرفٌ كرهوا النطقَ به ساكناً قبلَ حروفِ الفمِ لِما فيهِ من الصدعِ المنفورِ من مثله في المعتادِ ولِما يلزمُ من اخفائهِ من تحسينِ الكلامِ وتزيينه بها بخلافِ الميمِ فانَّ الاولَ مقصودٌ فيهِ وليسَ بالكثيرِ كالنونِ ففُعلَ فيه ما يفعلُ في النونِ وتُدغَمْ فيها النونُ والباءُ . فأمَّا اِدغامُ النونِ فيها فواضحٌ ، فانْ قلتَ : لِمَ لَمْ تُدغَمِ الميمُ فيها مع كونِ النونِ حرفَ غنةٍ كما أُدغِمَتِ النونُ فيها ؟ قلتُ : النونُ حرفٌ كُرِهَ التصريحُ بهِ

---

(١) في ل : (في مثلها) .

(٢) سورة هود الآية : ٤٢ . وتمامها ، (ولَا تَكُنْ معَ الكَافِرينَ) أدغم باء (ارْكَبْ) في ميم (مَعَنا) أبو عمرو والكسائي ويعقوب ، واختلف عن ابن كثير وعاصم وقالون وخلاد والباقون بالاظهار . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٦ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٥٠ .

(٣) في ل : (زائدة عليها فصحَّ ادغامها فيها كما صحَّ ادغامها في الفاءِ والفاءُ فيها) .

ساكناً مع امكان اخفائه لما تقدَّم ، وليس الميم كذلك ، بل الأمر فيها بالعكس ، ألا ترى أنَّك لو أدغمت الميم في النون لكنت آتياً بنون ساكنة فكان مؤدياً الى الاتيان بما يفرُّ منه لو كان ، فلم يلزم من صحة ادغام النون في الميم ادغام الميم في النون • وأمَّا ادغام الباء في الميم فقد تقدَّم عند ذكر الباء ، وهو أنَّها زائدة عليها ومقارنة لها فصحَّ ادغامها فيها كما أُدغم فيما هو مماثل لها في ذلك •

(فصل) قوله : وافْتَعَلَ اذا كان بعد تائها مثلها جاز فيه البيان والادغام الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدَّم أنَّ تاء الافتعال مع ما بعدها من تاء أو مقارب بمنزلة المثلين أو المتقاربين من كلمتين ولم تجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل ، وامتناعه في المقارب من حيث أنَّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء أو مقارب بعدها فهي كلمة أُخرى انضمت الى ما يليها فلذلك أُجريت مجرى الكلمتين فاذا قُصد الى الادغام أُسكنت التاء الاولى على ما هو قياس الادغام فيجتمع ساكنان الفاء والتاء المسكّنة فتحركت الفاء لالتقاء الساكنين إمَّا بالفتح طلباً للخفة لأنَّها الحركة التي كانت للمدغم تنبيهاً عليه كما في يشدُّ ويعضُّ ، وإمَّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وتُحذف همزة الوصل باتفاق للاستغناء عنها وكان قياس اجرائه مجرى الكلمتين عند [١٨٠و] النحويين منع لادغام لسكون ما قبل الاول لأنَّهم يمتنعون من ادغام مثل قَرْم مالك كراهة التقاء الساكنين فكذلك هذا • والجواب أنَّ فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فيجوز فيه الادغام لذلك ولم يجر مجرى « قَرْم مالك » لأنَّ الانفصال فيه محقق وإنَّما لم يجيء في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان في لَحْمَر والَحْمر من حيث كانت الحركة في

لَحْمر محققةَ العروضِ لا أَصلَ للحرفِ فيها البَتّةَ ، وَأَمّا هذهِ فاصلها الحركةُ وسكونهـا عارضٌ ، فلمّا تحـركتْ لم يكنْ اعتبـارَ سكونها العارض بأولى من حركتها الاصليةِ معَ كونها متحركةً ولذلكَ لم يخلفْ في اسقاطِ الهمزةِ التي يُجاءُ بهـا إلاّ لذلـكَ السـكونِ العارضِ ، « ومن قالَ قَتّلوا بالفتحِ أ قالَ تَقتـاون بفتحِ القافِ أيضاً ومن قالَ قِتلوا بكسرِ القافِ قالَ يقِتْلونَ بالكسـرِ أَيضاً لأَنَّهـا مثلها ، وكذلكَ مُقَتّلونَ ومُقِتّلونَ ، وقد جاءَ نحو مُقُتّلونَ وعلته ما ذكرهُ من قصدِ الاتباعِ •

قوله : وتُقلَبُ تاءُ الافتعالِ معَ تسعةِ أَحرفٍ إذا كُنَّ قبلهـا الى آخـرهِ •

قالَ الشيخُ : وإنّما قُلِبتْ معَ هـذهِ الحـروفِ لـمّا بينها[1] وبينها من مقاربةٍ في المخارجِ ومباعدةٍ في الصفاتِ فقلبوها الى مقاربٍ لها موافقٍ لصفتها فقُلِبتْ « معَ الطاءِ والظاءِ والصادِ والضادِ وطاء » ؛ لأَنّها لو بقيتْ معَ مقاربتها لها لأَدى إمّا الى إدغامها وهي لا تُدغَمُ في التاءِ لـمّا فيها من الاطباقِ الذي يفوتُ بالادغامِ ، وإمّا الى إظهارهـا فيعسرُ النطقُ بها معها لقربها ومنافاتها في صفاتها لأَنَّ التـاءَ حـرفٌ شديدٌ ، والطاءَ والصادَ والضادَ رخوةٌ ، وأَيضاً فإنَّ التاءَ حـرفٌ مهموسٌ ، والطاءَ والظاءَ والصادَ حروفٌ مجهورةٌ فقلبوها معَ الطاءِ لمخالفتها لها في الجهرِ والرخاوةِ ، ومعَ الضادِ كذلـكَ ومعَ الصادِ لمخالفتها لها في الرخاوةِ فقلبوا تاءَ الافتعالِ حرفاً يوافقُ الثاني في المخرجِ ويوافقُ ما قبلهُ في الصفةِ قصداً لنفيِ التنافرِ بينَ الحروفِ ، وقلبوها

---

(١) في ل : (فيها) مكان (بينهما وبينها) •

« معَ الدالِ والذالِ والزاي دالاً » ، لأَنَّهم لو بقُّوها تاءً لكانوا في الزاي على ما تقدَّم في حروفِ الاطباقِ ، وفي الدالِ على أحدِ مكروهين على إدغامٍ مخلٍ بانفاءٍ أو اظهارٍ فيما قاربَ المثلين ، وفي الذالِ لمقاربتها الذالَ في المخرجِ هذا معَ أَنَّها تخالفُ الثلاثةَ في الصفاتِ ، أمَّا مخالفتها للذالِ والزاي فإنَّ التاءَ حرفٌ شديدٌ وهذانِ رخوانِ ، والتاءَ حرفٌ مهموسٌ وهذانِ مجهورانِ ، وأَمّا مخالفتها الدالَ فلأَنَّها حرفٌ مهموسٌ والدالُ مجهورةٌ فقُلبتْ دالاً لتوافقِ التاءِ في المخرجِ والذالِ في الجهرِ ومعَ الزاي كذلكَ ، وقُلبتْ « معَ الثاءِ والسينِ ثاءً وسيناً » ، يعني ثاءً مع الثاءِ وسيناً معَ السينِ لأنَّها لو بقيتْ معَ السينِ لكانتْ كالتاءِ معَ الطاءِ على ما تقدَّمَ ولو بقيتْ معَ الثاءِ لكانتْ كبقائها معَ الذالِ معَ أَنَّها تخالفُ السينَ في الشدةِ والجهرِ وتخالفُ الثاءَ في الشدةِ فقُلبتْ ثاءً معَ الثاءِ لموافقةِ الثاءِ في المخرجِ ، والثاءُ في المخرجِ والصفةِ جميعاً ، وكذلكَ قلبها معَ السينِ ، وإذا قُلبتِ التاءُ طاءً معَ التاءِ وجبَ الادغامُ لاجتماعِ المثلينِ ، وإذا قُلبتْ معَ الظاءِ ففيها ثلاثةُ أَوجهٍ : الاظهارُ وهو الاصلُ والادغامُ بقلبِ الظاءِ طاءً على أَصلِ قياسِ الادغامِ ، وتُقلبُ الطاءُ ظاءً ترجيحاً للحرفِ الاصلي على الحرفِ الزائدِ ليُنبهَ به على الاصلِ ، وإذا أُبدلَتْ معَ الضادِ ففيها البيانُ الذي هو الاصلُ والادغامُ بقلبِ الزائدِ الى الاصلِ ولم يجيء[1] الادغامُ على أَصلِ الادغامِ لِمَا يلزمُ من ادغامِ الضادِ التي هي زائدةٌ بصفةِ الاستطالةِ على ما تقدَّمَ ولذلكَ جاءَ إضْطَربَ واطَّربَ ولم يأتِ إطَّربَ إلاَّ على شذوذٍ ، لأَنَّ فيهِ ادغاماً للضادِ وهو شاذٌ ، وإذا أُبدلَتْ معَ الصادِ ففيها ما في الضادِ سواء ، لأنَّ الصادَ لا تُدغَمُ فيما ليسَ بصفيرٍ لِمَا يلزمُ من ذهابِ صفتها فيُقالُ

---

(١) في و : (يجزْ) ، وهو خطأ .

اصْطَبَرَ واصَّبَرَ ولا يُقالُ اطَّبَرَ ، وإذا أُبدِلَتْ مَعَ الدالِ وجبَ الادغامُ لاجتماعِ المثلينِ ، فيُقالُ « إدَّنَ » لا غيرُ ، وإذا أُبدِلَتْ مَعَ الذالِ جازَ إظهارُها وجازَ ادغامُها على أَصلِ الادغامِ وهو الكثيرُ ، وجازَ ادغامُها بقلبِ الثانيةِ اليها كما قُلِبَتْ في إظَّلَمَ على ما تقدَّم فيُقالُ إذْدَكَرَ ادَّكَرَ وإذَّكَرَ[1] ، وإذا أُبدِلَتْ مَعَ الزاي كانَتْ كالضادِ مَعَ الطاءِ في اظهارِها وإدغامِها بقلبِ الثانيةِ اليها ولا تُدغَمُ هي على قياسِ الادغامِ لِمَا يلزمُ من إدغامِ حرفِ صفيرٍ فيما ليسَ بموافقٍ لهُ في صفته وقد تقدَّم أَنَّ ذلكَ غيرُ سائغٍ ، وإذا أُبدِلَتْ مَعَ الثاءِ أُدغِمتْ لا غيرُ لاجتماعِ المثلينِ •

قولُهُ : ومعَ الثاءِ تُدغَمُ ليسَ إلاَّ بقلبِ [١٨٠ظ] كلٍّ واحدةٍ منهما الى صاحبها •

قالَ الشيخُ : ليسَ على ظاهرِه لأنا إنَّما نقلبُ أَحديهما ولكنَّهُ جمعَ وأَرادَ التفصيلَ وأَمَّا من قالَ : « مُثَّرِد » فقومٌ لا يقبلونَ تاءَ الافتعالِ بَلْ يبقُّونها على حالِها ويدغمونَ فيها الثاءَ على أَصلِ قياسِ الادغامِ فمن ثمَّ جاءَ « لُثَّرِد ومُثَّرِد[2] وأَثَّار وأَتَّار » ، وإذا أُبدِلتْ معَ السينِ وجبَ الادغامُ لاجتماعِ المثلينِ • وقولُهُ « ومعَ السينِ تُبيَّنُ وتُدغَمُ » ليسَ أَيضاً بالجيدِ ، لأَنَّ الكلامَ بعدَ إبدالِ تاءِ الافتعالِ ، ولا يصحُّ حينئذٍ إلاَّ الادغامُ وأَمَّا البيانُ في قولِكَ مستمعٌ فنَّما هو على لغةِ من يبقّيها ولا يبدلُها ، وأَمَّا من أَبدلها فواجبٌ عندَهُ الادغامُ لاجتماعِ المثلينِ ، والذين لم يبدلوها لم

---

(١) (إذَّكَر) : ساقطة من و •

(٢) قال سيبويه فمن ذلكَ قولهم في مُثْتَرِدٍ مُثَّرِد" لأَنَّهما متقاربان مهموسان والبيتان أحسن ، وبعضهم يقول : مُتَّرِد وهي عربية" جيدة" والقياسُ مُثَّرِد" ، لأن اصل الادغام أن يدغم الاول في الآخر • الكتاب ٢/٤٢١ •

يدغموا فيها البينَ لِمَا يلزمُ من إدغامِ [حرف][1] الصفير فيما ليسَ بموافقٍ لهُ فيهِ . قولهُ « وقد شبهوا تاءَ الضميرِ بتاءِ الافتعالِ ، قالَ[2] :

٢٧٥ وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ

قالَ الشيخُ : لأنَّها تاءٌ شبيهةٌ بالمتصلة ووقعتْ بعدَ الحروفِ التي يُستكرهُ اجتماعها معها فكما قالوا : اِطَّلَبَ في اِطْتَلَبَ قالوا : خَبَطَّ في خَبَطتُ ، وكذلكَ نَقَدُّ وفَزْدُّ .

قولهُ : قالَ سيبويه : وأَعْرَبُ اللغتينِ وأَجودهما أَنْ لا تُقلَبَ[3] .

قالَ الشيخُ : وإنَّما ضعفَ ذلكَ فيها لكونها منفصلةً في الحقيقة كما في كلمةٍ أُخرَى وكما لا يحسنُ في أُخبطَ تَسعَدُ وفي فُزْ تُسْعَدْ ، اخْبِّط سْعَدْ وفُزَّ سْعَدْ وانْقدَ سْعَدْ ولا يحسنَ خُبَّط وفُزُّ ونَقدَّ لأنَّها مثلها في كونها كلمةً منفصلةً في الحقيقةِ .

---

(١) (حرف) : ساقطة في ر ، والاصل .
(٢) البيت من قصيدة لعلقمة بن عبدة من قصيدة يمدح بها الحرث ابن شمر الغساني وهي في ديوانه ص ١٦ . وعجزه : (فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ) خبط : الخبط الضرب للشجرة كي يسقط ورقها فتعلفه الابل فيكون من باب العطاء ، ومعنى الكلمة سديتَ وانعمتَ . ذنوب : الدلو الملأى. الشاهد فيه ابدال التاء طاءاً . الكتاب ٤٢٣/٢ ، الكامل للمبرد ١٩٥/١ ، المنصف ٣٣٢/٢ ، مجاز القرآن ٢٢٨/٢ ، ابن يعيش ١٥١/١٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٦/٢، المفضليات ١٩٦/٢ ، شواهد الشافية ص ٤٩٤ ، الصحاح (شأس) ٩٣٦/٢ ، اللسان (تأس) ١١٠/٦ ، اساس البلاغة ١١٣/١ ، مشاهد الانصاف ص ١٦ .
(٣) الكتاب ٤٢٣/٢ .

قوله : وإذا كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام نحو استطعم واستضعف .

قال الشيخ : لسكون الثاني من المتقاربين إذ شرطه أن يكون متحركاً ، وإذا وجب الاظهار في يشددن وهما مثلان لسكون الثاني فلأن يمتنع في استطعم ونحوه مما ليس بمثلين أجدر .

قوله : واستدان واستضاء واستطال بتلك المنزلة .

قال الشيخ : يعني أنه لا يدغم لأن ما يدغم فيه لو أدغم في حكم السكون إذ أصله استدين واستضوأ واستطول ، وتحركها عارض بانقلاب عينها الفاً وإذا وجب اظهار أشدد في قولك : أشدد اليوم عند من لغته أشدد بغير إدغام لسكون الثاني ولم يعتد بحركتها العارضة في أشدد اليوم مع كونهما مثلين فلأن لا يعتد بهما هنا أولى .

(فصل) قوله : وأدغموا تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها .

قال الشيخ : يعني إذا كان مقارباً لها وإنما حذفه للعلم به إذ لا يلبس أن تعمّم وتقاتل لا يصح إدغامه ، فاذا أدغموا اجتلبوا همزة الوصل للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به « فقالوا اطّيّروا وازّيّنوا واثّاقلوا » ، قال تعالى : { يطّيّروا بموسى }[1] ، وقال : ازّيّنت ، وقال تعالى : { اثّاقلتم الى الأرض }[2] ، وقال تعالى : { فادّارأتم فيها }[3] ، وليس

---

(١) سورة الاعراف الآية : ١٣١ ، الكشاف ١/٣٤٢ .
(٢) سورة التوبة الآية : ٣٨ . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٢ .
(٣) سورة البقرة الآية : ٧٢ انظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٩، الكشاف ١/٦٠ .

اطَّيَّرُوا بافْتَعَلُوا ، لأَنَّهُ لو كانَ لفظهُ اِطَّارُوا وكذلكَ أَثَّاقَلُوا إذ لو كانَ افْتَعَلُوا لكانَ اَثْقَلُوا ، وادَّارَأُوا لو كانَ افْتَعَلُوا لكانَ ادْرَأْوا ، وازَّيَّنُوا لو كانَ افْتَعَلُوا لكانَ ازَّانُوا ، وإنما اطَّيَّرُوا وازَّيَّنُوا تَفَعَّلُوا وكذلكَ جاءَتِ العينُ مُشددةً على ما كانَتْ عليه ، واثَّاقَلُوا وادَّارؤا تَفاعَلُوا فلذلكَ جاءَتِ الألفُ مفردةً بينَ العينِ والفاءِ ، ولم يدغموا نحو تذكرونَ لأنَّ أَصلَهُ تتذكرونَ فحُذفتِ التاءُ الأُولى أَوْ الثانيةُ تخفيفاً فلو ذهبُوا يدغمونَ هذه الباقيةَ لأَذهبوا التائينِ جميعاً فيخلُّونَ بالكلمةِ ، ووجهٌ آخرُ وهو أَنَّهُ يؤدي إلى ابقاءِ الفعلِ المضارعِ من غيرِ حرفِ مضارعةٍ إنْ كانَ المحذوفُ الثانيةَ أَوْ ما يقومُ مقامها من جنسها إنْ كانَ المحذوفُ الأولى ، ولا يستقيمُ أَنْ يكونَ فعلاً مضارعاً عرياً عنها .

(فصل) قولهُ : ومن الادغامِ الشاذِ قولهم : ستٌّ .

قالَ الشيخُ : قولهُ « ومن الادغامِ الشاذِ » ليسَ بمستقيمٍ لأَنَّ الادغامَ بعدَ إبدالِ السينِ تاءً ليسَ بشاذٍ لثقلِ النطقِ بها معه ولذلك اتفقَ على إدغامِ مثلِ قَدْ تَبيَّنَ وودتُ حتَّى كأَنَّهما مثلانِ ، وإمَّا الشذوذُ في إبدالِ السينِ تاءً ، ويحتملُ أَنْ يريدَ بالشذوذِ أَنَّهُ لم يقعْ مثلهُ مدغماً ولا مظهراً فهو مستقيمٌ إلاَّ أَنَّ نسبةَ الشذوذِ إليهِ معَ الادغامِ كنسبته إليهِ معَ الاظهارِ ، إلاَّ أَنَّهُ يمكنْ أَنْ نقولَ : إنَّ قياسَ كلامِ العربِ لو قدَّرنا وقوعَهُ أَنْ يكونَ مظهراً ؛ لأَنَّها في كلمةٍ واحدةٍ ، وهم لا يدغمونَ المتقاربينِ في كلمةٍ لِمَا يؤدي إليهِ من اللبسِ كما تقدَّمَ ولذلكَ لم يدغموا (عِتْدَان) في جمعِ عَتُودٍ ، وإنْ كانَ يُستكرهُ النطقُ به . قولهُ : « ومنهُ وَدٌّ [١٨١و] في لغةِ بني تميم وأَصلهُ وَتِدٌ » والكلامُ فيهِ بعدَ اسكانِ التاءِ كاللامِ في

(سِتٌّ) . ومن قالَ : عُتُدٌ في (عَتْدَانٍ)[1] والتزمَ (وَتِدٌ) بتحريكِ العينِ ولم يسكّنها كما أسكنَ كَتْف ، فإنّهُ فرَّ مِمّا يلزمهُ من أحدِ أمرينِ ، الادغامِ المؤدّي الى اللبسِ والاظهارِ ، المؤدّي الى الثقلِ كما أنّهم امتنعوا من بناءِ فَعْلٍ مصدراً لو تَدَ فلم يقولوا : وَتْداً لِمَا يلزمهم من ثقلٍ إنْ أظهروا ولَبْسٍ إنْ أدغموا

(فصل) قولهُ : وقد عدلوا في بعضِ ملاقي المثلينِ المتقاربينِ لاجوازِ الادغامِ في الحذفِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنّهم لمّا ثقلَ عليهم اجتماعُ المثلينِ من غيرِ إدغامٍ وتعذّرَ الادغامُ عدلوا الى ما هو شبيهٌ بالادغامِ من الحذفِ الذي لا ينافيهِ سكونُ الثاني ، وشرطهُ أنْ يكونَ ما قبلَ الاولِ متحركاً ، أمّا لو سكنَ فليسَ فيه إلاّ الاظهارُ كقولكَ : يَشْدُدْنَ وشبههُ ، لأنّهُ لا يفرُّ من ثقلٍ الى متعذّرٍ فتعذّرَ الادغامُ والحذفُ فاغتُفِرَ الاستثقالُ ، لأنّهُ أخفُّ المكروهات للازمة ، وكلّما كثرَ[2] مثلهُ في كلامهم حَسُنَ الحذفُ فيهِ وما قلَّ لم يَحسنْ لترجيحِ الثقلِ فيه بالكثرةِ التي يلزمُ منها تلاررهُ[3] فلذلكَ كانَ ظَلْتُ أكثرَ من مَسْتُ ، وهذا في المثلينِ كثيرٌ على ما ذُكِرَ . وأمّا في المتقاربينِ فلم يأتِ مخففاً إلاّ في مثلِ بني[4] العَنْبَرِ وبني[5] العجْلانِ معَ كونهِ

---

(1) الكتاب ٢/٤٢٩ .
(2) في ر : (ليسَ) ، وهو خطأ .
(3) في ل : (كثرته) ، وما اثبتناه أفضل .
(4) بنو العنبر : العنبر : أبو حي من تميم ، وهو العنبر بن عمرو ابن تميم ، وينتسب اليه بنو العنبر ، قال سيبويه ومن الشاذ قولهم في بني العَنْبَر بَلْعَنْبَر بحذف النون .
الكتاب ٢/٤٣٠ . اللسان (عنبر) ٦/٢٨٨ .
(5) بنو العَجْلان : حي من العرب ، وعِجلُ : قبيلةٌ من ربيعةِ ، اللسان (عجل) ١٣/٤٥٦ .

قليلاً ، ويَسْطِيعُ ، وإنْ كانَ كثيراً لِمَا فيهِ من اجتماعِ التاءِ والطاءِ والسينِ معَ شدةِ التقاربِ بينَ التاءِ والطاءِ والذي حسنَ حذفها كونُ الطاءِ متحركةً للإعلال ، ولولا ذلكَ لم تُحذَفْ كما لم تُحذَفْ في يستطعمُ وشبهه لِمَا كانتْ ساكنةً كأدائه الى اجتماعِ الساكنينِ فلا[1] يستقمْ تحركُ الاولِ منها ، وأمَّا « اسْتَخَذَ » فيحتملُ أنْ لا يكونَ من هذا البابِ ، وهو الظاهرُ ، لأنَّهم لا يقولونَ : إسْتَخَذ ولو كانَ منهُ لجاءَ الاصلُ إذْ لا مانعَ يمنعُ من وجودهِ ، وأيضاً فإنَّ المعهودَ حذفُ الاولى لا حذفُ الثانيةِ مما استثقلَ فيه الاجتماعُ وتعذَّرَ الادغامُ ، وأيضاً فإنَّهُ بمعنى إتَّخَذَ فلو كانَ على اسْتَفْعَلَ لاختلفَ معناهُ في الظاهرِ [ويضعفُ][2] أنْ يكونَ من إتَّخَذَ بعدَ[3] إبدالِ السينِ من التاءِ على أنَّهُ شاذٌ كيفما قدروا • وأمَّا « يَسْتِيعُ » بالتاءِ فمثلهُ في الشذوذِ ولم يختلفْ في أنَّ الاصلَ يَسْتَطِيعُ[4] إذْ لا محتملَ لهُ غيرهُ ثمَّ فيه تقديرانِ : أحدهما

---

(1) في و : (فيما لا) •

(2) (ويضعفُ) : زيادة عن ل •

(3) في ل : (البعد) ، وهو تحريف •

(4) في استطاع أربعُ لغاتٍ على رأى الفراء ، أسْطَاعَ يُسْطِيعُ بفتح الهمزة في الماضي وضم حرف المضارعة فهو من أطاع يُطيع، والثانية إستطاعَ يَسْتطِيعُ بكسر الهمزة في الماضي وفتحها في حرف المضارعة ، وهو اسْتَفعَلَ نحو استقامَ واستعانَ ، والثالثةُ إسْطَاعَ يَسْطيع بكسر الهمزة في الماضي ووصلها وفتح حرف المضارعة ، والمراد استطاعَ فحُذِفت التاء تخفيفاً لاجتماعها مع الطاء وهما من معدنٍ واحدٍ ، والرابعة استاع بحذف الطاء لأنَّها كالتاء في الشدة وتفضلها بالاطباقِ ، وقيل المحذوف التاءُ ، لأنَّها زائدةٌ ، وإنما أبدلوا من الطاء بعدَ تاءٍ من مخرجها وهي أخف ، وهو حذفٌ على غير قياسٍ • والاولى رأي سيبويه حيث قال : ومن قال يسطيع فانَّما زاد السين على أطاع يطيع وجعلها عوضاً من سكون موضع العين •
الكتاب ٢/٤٢٩ ، ابن يعيش ١٠/٤٢٩ •

أنْ يكونَ المحذوفُ الطاءُ ، وإنْ كانتْ ثانيةَ كما كانَ المحذوفُ من إسْتَخَذَ الثانية لمَّا تعذَّرَ حذفُ الاولى ويضعفُ ههنا من حيث إمكانُ حذف الأول لتحرّك الثاني فيُقال يَسْطيع[1] كما هو الكثيرُ ويمكنُ أنْ يُجابَ بأنَّ الطاءَ في حكمِ السكونِ وحركتها عارضةٌ فكأنَّها في الحكمِ ساكنةٌ إذْ وزانها وزانُ التاءِ الثانية[2] في إسْتَخَذَ سواءً ، ويجوزُ أنْ تكونَ مبدلةً من الطاءِ بعدَ حذفِ التاءِ كأنَّهُ قيلَ[3] يَسْتيعُ ، إلاّ أنَّ إبدالَ التاءِ من الطاءِ ضعيفٌ ، وإنَّما ضَعُفَ بلَعَنْبَر وشبهه وإنْ كانَ اجتماعهما[4] مع لامِ التعريفِ كثيراً لأمرينِ : أحدهما أنَّهما من كلمتينِ منفصلتينِ ، والمتصلُ آكدُ من المنفصلِ ، والثاني أنَّهما في الحقيقةِ لم يجتمعا لما بينهما من الفصلِ بالياءِ في (بني) ، والواوُ في (بنو) ، والالفُ في (على) لأنَّها مرادةٌ فكانتْ فاصلةً في الحقيقةِ بينهما .

قولُهُ : واذا كانوا ممَّنْ يحذفونَ مع إمكانِ الادغامِ في يَتَسِعُ ويَتَقِي .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّهم كرهوا اجتماعَ المثلينِ مع إمكانِ تحققهِ بالادغامِ حتَّى حذفوا هرباً من اجتماعهما معَ إمكانِ ضربٍ من التخفيفِ فيهما واذا فعلوا ذلكَ فيه فلأنْ يفعلوا[5] في الذي لم يكنْ فيهِ ضربٌ من ضروبِ التخفيفِ أولى على أنَّ يَتَسِعُ ويَتَقِي

---

(١) في و : (يَسْتَطِيع) ، وهو تصحيف .
(٢) في و ، ل ، ب : (الساكنة) ، وهو خطأ .
(٣) (قيلَ) : ساقطة في و .
(٤) في ر ، ب : (اجتماعها) ، وهو تحريف .
(٥) في ل : (يفعلوهُ) ، وهو تحريف .

ضعيفٌ ولولا ذلكَ لكانَ الحذفُ مِمَّا يتعذَّرُ فيهِ الادغامُ أولى كما تَبيَّنَ بِالاستدلالِ ، وإنَّما هو أولى من يَتَسِعُ ويَتَقي باعتبارِ شذوذهما . واللهُ أعلمُ بالصوابِ واليهِ المرجعُ والمئابُ .

فرغَ من تحريرِ هذا الكتابِ بعونِ اللهِ وحسنِ توفيقهِ أضعفُ عبادِ اللهِ تعالى أبو بكر بن علي بن محمد في شهرِ ربيعِ الاول سنة ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله[1] .

---

(1) تختلفُ النسخُ في الخاتمةِ ، وعلى العموم فانَّها تنصُّ على اسماءِ النساخ وتاريخ النسخ كما هو مبيّنٌ في وصفِ النسخِ .

الفهارس العامـة

(١) مصـادر ومراجـع البحث والتحقيـق

أ ـ المخطوطـات :

١ ـ اصلاح(١) الخلل الواقع في كتاب الجمل تأليف محسن عبدالله السيد البطليوسي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (١١١٠) نحو.

٢ ـ الامالي النحوية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٦) نحو ، واخرى مصورة من السعودية بالجامعة العربية بمعهد المخطوطات المصورة برقم (٣٥٨) نحو .

٣ ـ البرهان لامام الحرمين الجويني مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٥٨٧٥ب) اصول الفقه .

٤ ـ التوطئة في النحو للشيخ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين الاشبيلي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة برقم (٦٦٨) نحو .

٥ ـ الحلل في شرح ابيات الجمل لابن السيد البطليوسي مخطوطة بدار الكتب برقم (١١١٠) نحو .

٦ ـ شرح الايضاح والتكملة للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٧) نحو .

٧ ـ شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوطة بدار الكتب برقم (٥٦٧) نحو ومخطوطة اخرى من مكتبة الظاهرية برقم (١٦٨٧) نحو .

٨ ـ شرح السيرافي على كتاب سيبويه مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم (٢٦١٨١) نحو .

---

(١) الاسم السابق موجود في المخطوطة وهو غير واضح وعند مراجعة الفهارس وجدت عنوانه (الحلل في اصلاح ... الخ) .

٩ ـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة مصورة في معهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم (١٣٩) نحو ٠

١٠ـ المحصل في شرح المفصل للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٩٢) نحو ٠

١١ـ مختصر المنتهى لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٤ أصول ٠

١٢ـ المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في القاهرة برقم (٦٨) عروض ٠

١٣ـ منتهى الطلب من اشعار العرب تأليف محمد بن المبارك بن ميمون المجلد الخامس من المخطوطة الموجودة حاليا في جامعة ييل في امريكا ٠

١٤ـ نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب لشيخ الاسلام جمال الدين الاسنوي مخطوطة بدار الكتب برقم (٢٠) عروض ٠

١٥ـ الوافية في نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب برقم (١٤٠٩) نحو ٠

ب ـ الرسائل الجامعية :

١٦ـ الاستشهاد في النحو العربي رسالة ماجستير لعثمان الفكي بابكر مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٦٩م ٠

١٧ـ التكملة لابي علي الفارسي رسالة ماجستير تحقيق السيد كاظم بحر المرجان مقدمة الى كلية الآداب في القاهرة سنة ١٩٧٢م ٠

١٨ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور صاحب جعفر مقدمة الى كلية الآداب في جامعة القاهرة سنة ١٩٧١م ٠

١٩ـ شرح المقدمة لابن بابشاذ رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور محمد ابو الفتوح مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٧٤م ٠

جـ ـ المطبوعات :

٢٠ـ أتحاف السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين تصنيف السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي مع كتاب الاملاء على اشكالات الاحياء للغزالي ٠

٢١ـ أتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر تأليف الشيخ أحمد الدمياطي تصحيح علي محمد الضباع مطبعة عبدالحميد حنفي مصر ١٣٥٩هـ ٠

٢٢ـ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة تأليف الدكتور احمد مكي الانصاري طبع في القاهرة سنة ١٩٦٤م ٠

٢٣ـ أبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٨م ٠

٢٤ـ أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديثي مطبعة دار التضامن بغداد سنة ١٩٦٦م ٠

٢٥ـ الاتقان في علوم القرآن للسيوطي الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١م مطبعة الحلبي واولاده ٠

٢٦ـ أخبار النحويين البصريين تأليف أبي سعيد السيرافي تحقيق فريتس كرنكو المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٣٦م ٠

٢٧ـ الازمنة والامكنة لأبي علي المرزوقي مطبعة دائرة المعارف حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٣٢هـ ٠

٢٨ـ اساس البلاغة تأليف جارالله الزمخشري مطبعة الكتبي القاهرة سنة ١٩٥٨م ٠

٢٩ـ الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥٨م ٠

٣٠ـ الاشتقاق للاصمعي تحقيق الدكتور سليم النعيمي مطبعة السعادة بغداد سنة ١٩٦٨م ٠

٣١ـ اصلاح المنطق لابن السكيت المتوفي سنة ٢٤٤هـ تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعارف مصر ١٩٤٩م ٠

٣٢ـ اصول التشريع الاسلامي للاستاذ علي حسب الله مطبعة العلوم الطبعة الاولى القاهرة ١٩٥٢م ٠

٣٣ـ اصول الفقه للشيخ محمد الخضري المطبعة الرحمانية الطبعة الثانية ١٩٣٣م ٠

٣٤ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب برجستراسر اعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٦٩م ٠

٣٥ـ الاضداد في اللغة تأليف محمد بن القاسم الانباري تحقيق عبدالقادر سعيد المطبعة الحسينية مصر ، وتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة الكويت ١٩٦٠م ٠

٣٦ـ اعجاز القرآن للباقلاني تحقيق السيد أحمد صقر دار المعارف مصر٠

٣٧ـ اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف ابن خالويه طبع في حيدر آباد الدكن ٠

٣٨ـ الاعلام لخير الدين الزركلي الطبعة الثانية مطبعة كوستاتوماس وشركاه ، ١٩٥٥م ٠

٣٩ـ الاعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد تحقيق سامي الدهان المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٧٦م ٠

٤٠ـ الاغراب في جدل الاعراب لأبي البركات ابن الانباري تحقيق سعيد الافغاني مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٧١م ٠

٤١ـ الاقتراح للسيوطي الطبعة الثانية طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٣٥٩هـ٠

٤٢ـ الأقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي تصحيح عبدالله افندي المطبعة الادبية بيروت ١٩٠١م ٠

٤٣ـ الامالي لأبي علي القالي الطبعة الثانية مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٩٢٦م ٠

٤٤ـ الامالي الشجرية لهبة الله أبي علي بن حمزة المعروف بابن الشجري طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ ٠

٤٥ـ امالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية القاهرة ٠

٤٦ـ أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠م ٠

٤٧ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الرابعة ١٩٦١م٠

٤٨ـ الايضاح للفارسي تحقيق الدكتور حسن الشاذلي مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩م ٠

٤٩ـ الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك مطبعة المدني مصر ١٩٥٩م ٠

٥٠ـ البحر المحيط لأبي حيان الطبعة الاولى القاهرة ١٣٢٨هـ ٠

٥١ـ البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفي سنة ٧٧٤هـ الطبعة الاولى بيروت ١٩٦٦م ٠

٥٢ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة الطبعة الاولى مطبعة السعادة ١٣٢٦هـ ، وطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤م ٠

٥٣ـ البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات ابن الانباري تحقيق الدكتور عبدالحميد طه دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٩م ٠

٥٤ـ تاج التراجم في طبقات الحنفية للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م ٠

٥٥ـ تاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي مطبعة دار صادر بيروت ١٩٦٦م ٠

٥٦ـ تاريخ آداب اللغة العربية جرجى زيدان مطبعة دار الهلال ٠

٥٧ـ تاريخ الادب العربي لكارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار مطبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦١م ٠

٥٨ـ تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي مطبعة المعارف حيدر آباد الدكن الهند ٠

٥٩ـ ترجمة رجال القرنين السادس والسابع المعروف الذيل على الروضتين لأبي شامة الطبعة الاولى ١٩٤٧م ٠

٦٠ـ تسهيل نيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني لاحمد بن محمد زين ابن مصطفى الغطاني على متن العوامل النحوية لعبدالقاهر الجرجاني مطبعة دار احياء الكتب مصر ٠

٦١ـ التصريف الملوكي تأليف ابن جني ، تحقيق محمد سعيد بن مصطفى النعسان مطبعة دار المعارف دمشق الطبعة الثانية ١٩٧٠م ٠

٦٢ـ تفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق احمد صقر دار احياء الكتب العربية مصر ١٩٥٨م ٠

٦٣ـ تفسير القاسمي دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي الطبعة الاولى ١٩٥٧م ٠

٦٤ـ تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق ابراهيم عطوة عوض مطبعة البابي ١٩٦١م ٠

٦٥ـ التنبيهات على اغلاط ابن السكيت لعلي بن حمزة مطبعة دار المعارف مصر ، (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) ٠

٦٦ـ توجيه اعراب ابيات ملغزة الاعراب لابي الحسن علي بن عيسى الرماني تحقيق سعيد الافغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٨م ٠

٦٧ـ جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ ، المطبعة الاميرية بولاق ١٣٢٨هـ ٠

٦٨ـ جمهرة اللغة لابن دريد الطبعة الاولى حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ ٠

٦٩ـ الجمل للزجاجي تحقيق ابن أبي‌شنب مطبعة كلنسك باريس ١٩٥٧م ٠

٧٠ـ جمهرة الامثال لابي هلال العسكري (مع مجمع الامثال للميداني) المطبعة الخيرية مصر ١٣١٠هـ ٠

٧١ـ حاشية الامير على مغني اللبيب للسيد محمد الامير مع (مغني اللبيب لابن هشام) مطبعة دار احياء الكتب القاهرة ٠

٧٢ـ حاشية الشيخ حسن العطار على شـرح الازهريـة المطبعة الحجرية بمصر سنة ١٢٩٩هـ ٠

٧٣ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني دار احياء الكتب العربية عيسى البابي وشركاه ، مصر ٠

٧٤ـ الحجة في علل القراءات السـبع لأبي علي الفارسـي تحقيـق علي النجدي وجماعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر مصر ٠

٧٥ـ حسن الصحابة في أشعار الصحابة تأليف هرسك وموستار لي جابي زادة علي فهمي دار سعادة (روشن مطبعة سى) ١٣٢٤هـ ٠

٧٦ـ حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي طبع سنة ١٣٢٧هـ القـاهرة ٠

٧٧ـ الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام تأليف احمد احمد بدوي ، مطبعة نهضة مصر القاهرة ٠

٧٨ـ خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية للبغدادي طبعة بولاق ١٢٩٩هـ ٠

٧٩ـ الخصائص الابن جني تحقيق محمد علي النجار مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٥٢م ٠

٨٠ـ دائرة المعارف الاسلامية نقلها الى العربية محمد ثابت واحمد الشناوي ١٩٣٣ ، وترجمة عباس محمد وعبدالحميد يونس وجماعة ٠

٨١ـ دائرة المعارف للمعلم بطرس البستاني طبع بيروت ١٩٧٦م ٠

٨٢ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي مطبعة كردستان العلمية في القاهرة ١٣٢٨هـ ٠

٨٣ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني عبدالقاهر الجرجاني تصحيح الشيخ محمد عبدة والتركزى الطبعة الثانية مطبعة المنار القاهرة ١٣٣١هـ ٠

٨٤ـ الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب لابن فرحون الطبعة الاولى ١٣٥١هـ ٠

٨٥ـ ديوان ابي الاسود الدؤلي تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٤م ٠

٨٦ـ ديوان أمية بن ابي الصلت حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م ٠

٨٧ـ ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ١٩٦٠م ٠

٨٨ـ ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن طبع دمشق ١٩٦٢م ٠

٨٩ـ ديوان الاخطل رواية ابي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي عن ابي سعيد السكرى عن محمد بن حبيب عن ابن الاعرابي عنى بنشره انطوان الصالحاني الطبعة الثانية المطبعة الكاثوليكية بيروت ٠

٩٠ـ ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتور محمد حسن المطبعة النموذجية بالحلمية ٠

٩١ـ ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق سنة ١٩٦٠م ٠

٩٢ـ ديوان جميل بثينة جمعه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م٠

٩٣ـ ديوان حاتم الطائي واخباره طبع لندن ١٨٧٢م ٠

٩٤ـ ديوان حسان بن ثابت الانصاري شرح ضابط بالحربية مطبعة السعادة مصر ٠ (ومطبعة الدولة التونسية سنة ١٢٨٠هـ) ٠

٩٥ـ ديوان حميد بن ثور الهـلالي صنعة عبدالعزيـز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٨م ٠

٩٦ـ ديوان ذي الاصبع العدواني تحقيق عبدالوهاب علي العدواني ومحمد نائف الدليمي مطبعة الجمهور الموصل ١٩٧٣م ٠

٩٧ـ ديوان ذي الرمة حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م ٠

٩٨ـ ديوان زهير بن سلمى صنعة ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٤٤م ٠

٩٩ـ ديوان سحيم عبد بني الحساس ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الدار القومية القاهرة ٠

١٠٠ـ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني تحقيق صلاح‌الدين الهادي مطبعة دائرة المعارف مصر ١٩٦٨م ٠

١٠١ـ ديوان عبيد بن الابرص دار صادر بيروت ١٩٥٨م ٠

١٠٢ـ ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات تحقيق ٠
DR. N. RHODOKA NAKIS WIEN 1902.

١٠٣ـ ديوان العجاج رواية الاصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السلطي المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١م ٠

١٠٤ـ ديوان عروة بن الورد تحقيق وشـرح اكرم البستاني مطبعـة دار صادر بيروت ١٩٥٣م ٠

١٠٥ـ ديوان علقمة الفحل بشرح الاعلم الشنتمري حققه لطفي الصقـال راجعه الدكتور قباوة دار الكتاب العربي حلب ، (ومطبعة الجزائـر جول بول) ٠

١٠٦ـ ديوان الفرزدق شرح وتعليق عبدالله الصاوي ، مطبعة مصر ٠

١٠٧ـ ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي واحمد مطلوب مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م ٠

١٠٨ـ ديوان كعب بن مالك تحقيق سامي مكي العاني مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٦م ٠

١٠٩ـ ديوان لبيد بن ربيعة شرح ابراهيم جزي دار القاموس الحديث بيروت ٠

١١٠ـ ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت تحقيق الدكتور شكري فيصل ، مطبعة دار الفكر ٠

١١١ـ ديوان النمر بن تولب صنفه الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩م ٠

١١٢ـ رسائل في اللغة والنحو ٠ وهي ثلاث رسائل :

١ ـ كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ٠

٢ ـ كتاب الحدود في النحو للرماني ٠

٣ ـ كتاب منازل الحروف للرماني ايضا ٠

تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، المؤسسة العامة للطباعة بغداد ١٩٦٩م ٠

١١٣ـ الروض الآنف للسهيلي مطبعة الجمالية مصر ٠

١١٤ـ سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرىء المنتهى لابي القاسم علي بن عثمان في شرح منظومة الشاطبي (حرز الاماني ووجه التهاني) ، مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٥٥م ٠

١١٥ـ السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي تصحيح محمد مصطفى زياد ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤م ٠

١١٦ـ سير اعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٢٧هـ . تحقيق ابراهيم الابياري .

١١٧ـ السيرة النبوية للامام ابن هشام مطبعة الجمالية مصر .

١١١٨ـ سنن النسائي تصحيح الغمراوي المطبعة الميمية مصر ١٣٠٦هـ .

١١٩ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي نشر مكتبة القدسي القاهرة ١٣٥٠هـ .

١٢٠ـ شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح اهل الأثر لابن حجر العسقلاني ، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩م .

١٢١ـ شرح أبيات سيبويه تأليف احمد بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ تحقيق زهير زاهد مطبعة الغرى النجف الاشرف ١٩٧٤م .

١٢٢ـ شرح الاشموني على الفية ابن مالك مع (حاشية الصبان) دار احياء الكتب العربية البابي الحلبي القاهرة .

١٢٣ـ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ، مطابع سجل العرب القاهرة .

١٢٤ـ شرح التصريح لخالد الازهري على التوضيح لالفية ابن مالك لابن هشام بحاشية ياسين مطبعة الوفاء ١٣١٢هـ .

١٢٥ـ شرح ديوان امرىء القيس تأليف حسن السندوبي مطبعة الاستقامة القاهرة . (وتحقيق احمد ابو الفضل ابراهيم) مطبعة دار المعارف .

١٢٦ـ شرح ديوان جرير تأليف محمد اسماعيل الصاوي الطبعة الاولى مطبعة الصاوي مصر .

١٢٧ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشر احمد أمين وعبدالسلام هارون الطبعة الاولى مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٥١م .

١٢٨ـ شرح ديوان طرفة ، عنترة ، علقمة • دار الفكر •

١٢٩ـ شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن (كثير عزة) عنى بجمعه هنرى بيرس مطبعة جول كربونل الجزائر ١٩٢٨م •

١٣٠ـ شرح ديوان كعب بن زهير صنفه الحسن بن الحسين السكرى مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٥٠م •

١٣١ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضى الاستراباذي تحقيق محمد نور الحسن وجماعة مطبعة حجازي القارة •

١٣٢ـ شرح شواهد الشافية لعبدالقادر البغدادي تحقيق محمد نور الحسن وجماعة مطبعة حجازي القاهرة •

١٣٣ـ شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي مطبعة لجنة البيان القاهرة •

١٣٤ـ شرح شواهد المغني للسيوطي تصحيح الشيخ محمد محمود التلاميذ الشنقيطي •

١٣٥ـ شرح القصائد التسع المشهورات صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ تحقيق أحمد خطاب مطبعة الحكومة بغداد ١٩٧٣م •

١٣٦ـ شرح الكافية لابن الحاجب مطبعة دار الطباعة العامرة الاستانة ١٣١١هـ •

١٣٧ـ شرح الكافية للرضي الاستراباذي المطبعة العامرة الاستانة سنة ١٢٧٥هـ •

١٣٨ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري تحقيق عبدالعزيز أحمد مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٦٣م •

١٣٩- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق احمد محمد شاكر دار المعارف مصر ١٩٦٦م .

١٤٠- شرح المفصل لابن يعيش تحقيق جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة .

١٤١- شعر النابغة الجعدي الطبعة الاولى ١٩٦٤م دمشق .

١٤٢- الصاحب ابن عباد حياته وأدبه للشيخ محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف بغـداد ١٩٥٧م .

١٤٣- الصاحب بن عباد الوزير الاديب العالم الدكتور بدوي طبانة مطبعة مصـر .

١٤٤- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهـا لابن فارس مطبعة المؤيد القاهرة ١٩١٠م .

١٤٥- الصحاح تاج اللغة وصحـاح العربية للجـوهري مراجعة أحمـد عبدالغفار عطار مطبعة دار الكتاب العربي ١٩٥٦م .

١٤٦- صحيح البخاري وبهامشه عمدة القارىء لشرح العلامة العيني دار الطباعة العامرة سنة ١٠٣٨هـ .

١٤٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي نشر مكتبة القدسي ١٣٥٣هـ .

١٤٨- الطالع السـعيد الجامع لاسماء الفضلاء والـرواة باعلى الصعيـد اللادفوى مطبعة الجمالية مصر ١٩١٤م .

١٤٩- طبقات الشافعية للاسنوى تحقيق عبدالله الجبوري مطبعة الارشـاد بغداد ١٩٧٠م .

١٥٠- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي الطبعة الاولى المطبعة الحسـينية القـاهرة .

١٥١ـ علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح دار العلم للملايين.

١٥٢ـ العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق القيرواني الطبعة الاولى ١٩٢٥م مطبعة امين هندية مصر .

١٥٣ـ العين للخليل تحقيق الدكتور عبدالله درويش مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧م .

١٥٤ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري نشر ج . براجستراسر مصر ١٩٣٢م .

١٥٥ـ غيث النفع في القراءات السبع لسيدي علي النوري الصفاقسي مطبعة الحلبي ١٩٥٥م .

١٥٦ـ الفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق عبدالحليم الصاوي الطبعة الاولى مطبعة دار احياء الكتب .

١٥٧ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير للشوكاني الطبعة الاولى مطبعة الحلبي مصر .

١٥٨ـ فرائد اللآل في مجمع الامثال للشيخ ابراهيم السيد علي الاحدب ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٣١٢هـ .

١٥٩ـ فحول الشعراء ، الفرزدق ، النابغة ، جميل بثينة ، ذو الرمة ، أمية ابن ابي الصلت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .

١٦٠ـ فقه اللغة تأليف الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الرابعة ١٩٥٦ م ، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة .

١٦١ـ الفهرست لابن النديم المطبعة الرحمانية مصر ١٣٤٨هـ .

١٦٢ـ القاموس الاسلامي وضع أحمد عطية الله طبع القاهرة ١٩٦٣م .

١٦٣ـ القواعد النحوية مادتها وطريقتها الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٣ ٠

١٦٤ـ الكامل للمبرد تحقيق ابو الفضل ابراهيم مطبعة نهضة مصر الفجالة ٠

١٦٥ـ الكتاب لسيبويه مع (حاشية الشنتمري) طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ ٠

١٦٦ـ كتاب الغريبين غريبي القرآن والحديث لاحمد الهروي تحقيق محمود محمد الطناحي مطابع الاهرام القاهرة ١٩٧٠م ٠

١٦٧ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل للزمخشري مع (حاشية ابن المنير) مطبعة محمد الطبعة الاولى ١٩٥٤هـ ٠

١٦٨ـ الكنى والالقاب تأليف عباس محمد رضا القمي تحقيق حسن الحسني الوساني مطبعة العرفان صيدا لبنان ١٩٣٩م ٠

١٦٩ـ لسان العرب لابن منظور مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨م ٠

١٧٠ـ ما تلحن فيه العوام للكسائي ضمن ثلاث رسائل تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجوتي المطبعة السلفية القاهرة ٠

١٧١ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة لابي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني المتوفي سنة ٤١٢هـ تحقيق المنجي الكعبي المطبعة الرسمية التونسية سنة ١٩٧١م ٠

١٧٢ـ المبهج في تفسير اسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني مطبعة الترقي ، دمشق ١٣٤٨هـ ٠

١٧٣ـ مجاز القرآن صنعة ابي عبيدة تحقيق وتعليق الدكتور محمد فؤاد الطبعة الاولى ١٩٥٤م مطبعة السعادة مصر ٠

١٧٤ـ مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة الحكومة بالكويت لسنة ١٩٦٢م ٠

١٧٥ـ مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى ابيات مفردة منسوبة اليه تصحيح وليم بن الورد البروسي مطبعة ليسيغ برلين ١٩٠٣م ٠

١٧٦ـ المدارس النحوية تأليف الدكتور شوقي ضيف مطبعة دار المعارف القاهرة ٠

١٧٧ـ مرآة الزمان في تاريخ الاعيان لسبط بن الجوزي الطبعة الاولى حيدر آباد الدكن ١٩٥١م ٠

١٧٨ـ مراتب النحويين تصنيف ابي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة نهضة مصر ٠

١٧٩ـ معاني القرآن للفراء تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي مراجعة علي النجدي مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م٠

١٨٠ـ مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني تأليف الدكتور ابراهيم حسن مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٧م ٠

١٨١ـ معجم الادباء لياقوت راجعته وزارة المعارف العمومية مطبوعات دار المأمون و (تحقيق الدكتور احمد رفاعي مطبعة دار المأمون مصر) ٠

١٨٢ـ معجم البلدان لياقوت تصحيح محمد امين الخانجي الطبعة الاولى ١٩٠٦م ، مطبعة السعادة القاهرة ٠

١٨٣ـ المعاجم العربية تأليف الدكتور عبدالله درويش مطبعة الرسالة القاهرة ١٩٥٦م ٠

١٨٤ـ المعجم في بقية الاشياء لأبي هلال العسكري تعليق ابراهيم الابياري مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤م ٠

١٨٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق محمد احمد جاد المولى دار احياء الكتب العربية القاهرة ٠

١٨٦- مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد خير الحلواني حلب٠

١٨٧- مسند الامام ابي عبدالله أحمد بن حنبل المروزي ٠

١٨٨- مظاهر الشعوبية في الادب العربي الدكتور محمد نبيه حجاب الطبعة الاولى مطبعة النهضة القاهرة ١٩٦١م ٠

١٨٩- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبدالباقي مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ ٠

١٩٠- مغني اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيي‌الدين عبدالحميد مطبعة المدني القاهرة ٠

١٩١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للمولى احمد مصطفى المعروف بطاش زادة ٠ مطبعة دار المعارف النظامية حيدر آباد الدكن ١٣٢٩هـ ٠

١٩٢- المفصل للزمخشري تصحيح حمزة فتح الله مطبعة الكوكب الشرقي الاسكندرية ١٢٩١هـ ٠

١٩٣- المفضليات تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون الطبعة الرابعة دار المعارف مصر ٠

١٩٤- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة القاهرة ١٣٨٨هـ٠

١٩٥- المقرب لابن عصفور تحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري مطبعة العاني بغداد ١٩٧١م ٠

١٩٦- منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل لابن الحاجب مطبعة السعادة مصر الطبعة الاولى ١٣٢٦هـ ٠

١٩٧ـ المنصف شرح ابن جني لتصريف المازني تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبدالله الامين ، مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٥٤م ٠

١٩٨ـ المنقوص والممدود للفراء مع التنبيهات لعلي بن حمزة ، تحقيق عبدالعزيز الميمني مطبعة دار المعارف مصر ٠

١٩٩ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تأليف جمال الدين بن تغرى بردى الاتابكي مطبعة دار الكتب القاهرة ٠**

٢٠٠ـ نزهة الالباء في طبقات الادباء لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٩م ٠

٢٠١ـ نزهة ذوى الكيس وتحفة الادباء في قصائد امرىء القيس دار الطباعة السلطانية باريس ١٨٣٦م ٠

٢٠٢ـ النوادر في اللغة لأبي زيد تعليق سعيد النحوي المطبعة الكاثوليكية لبنان ١٩٦٤م ٠

٢٠٣ـ هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين تأليف اسماعيل باشا البغدادي مطبعة المعارف استانبول ١٩٥١م ٠

٢٠٤ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تصحيح محمد بدرالدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت٠ (تصوير على الاصل)٠

٢٠٥ـ الورقة لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح المتوفى ٢٩٦هـ ، تحقيق عبدالستار احمد ، مطبعة دار المعارف مصر ١٩٥٣م ٠

٢٠٦ـ **وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان تحقيق محمد** محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٤٨م ، و (المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٠هـ) ٠

207 — GESHICICHTE DER ARABISCHEN LITTERATUR VON PROF. DR. C. BROCKELM ANN ERSTER SUPPLEMETB AND LEIDEN E. J. BRILL 1937.

(٢) فهرس الآيــات

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
	« سورة الزمر » ٣٩	
٤٦	قل اللهم فاطر السموات والارض •	٢٩١
٥٦	فرطت في جنب الله •	٥٠٩/٢
٥٧	لو أن الله هداني •	٢٢١/٢
٥٩	قد جاءتك آياتي •	٢٢١/٢
	« سورة غافر » ٤٠	
٣٢	ويا قوم إني أخاف عليكم يوم التناد •	٣١٣/٢
٦٨	فاذا قضى أمراً فإنّما يقول له (كن فيكون) •	٧٨/٢
	« سورة فصلت » ٤١	
١٧	وأما ثمود فهديناهم •	٣١٣
٣٤	ولا تستوي الحسنة ولا السيئة •	٢٢٩/٢
	« سورة الشورى » ٤٢	
١٧	لعل الساعة قريب •	٢٠٠/٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٨	قل ان الموت الذي تفرون منـــه فانه ملاقيكم •	٢٠٦
	« سورة المنافقون » ٦٣	
١٠	(فأصدق وأكن) من الصالحين •	٢/٤٣
	« سورة الطلاق » ٦٥	
٧	(لينفق ذو سعة من سعته) ومن قدر عليه رزقه •	٢/٣٧٠
	« سورة التحريم » ٦٦	
٤	فقد صغت قلوبكما	٥٣٤
	« سورة القلم » ٦٨	
٦	بأيكم المفتون •	٦٢٩، ٢/١٤٧
٩	(ودوا لو تدهن) فيدهنون •	٢/٢٦٠
	« سورة الحاقة » ٦٩	
١٩	هاؤم اقرؤا كتابية •	١٦٦
٢٨	وما غنى عني ماليه	٢/٢٨٢

(٣) فهرس الأحاديث

(٤) فهرس الأمثال والأقوال

المثــل والقـــول	رقم الصفحة

(٥) فهرس الاشعار والارجاز

١ ـ الابيات المرقمة هي التي ذكرها الشارح في اثناء شرحه ورقمتها ابتداء من أول الكتاب الى نهايته ·

٢ ـ الابيات غير المرقمة هي التي أشار اليها الشارح في اثناء الشرح أو ذكر منها كلمة واحدة ، ولاجل ذلك لم اضع لها رقماً ·

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
		(الهمزة)			
وامرحباه	بما شاء	رجز	عروة بن خزام العذرى	٢٥٤	٢/٢٨٤
اذا عاش	والفتاء	وافر	الربيع بن ضبع الفزارى	١٢٩	٣٥٣
قالوا تعال	صداء	طويل	يزيد بن محزم	١١٣	٢٩٩
ان لله	شقاء	خفيف		٦٦	٢٠٩
وبلدة	أفياؤها	رجز		٢٥٨	٢/٣٩٦
ما ان رأيت	الصحراء	كامل			٢/٤٥٧
		(الباء)			
ان لها	حبا	رجز		٨	٧١،٦٨٢،٧٠٤
يا عجبا	أرنبا	رجز		٢٠	٨٨
نحي الذنابات	أقربا	رجز	العجاج	٢٢٢	٢/١٥٨
يسر	ذهابا	وافر		٢٤٥	٢/٢٣٣
لن تراها	طيبا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٨٣	٢٤٧
حتى اذا	ولا طلبا	كامل	أوس بن حجر	٨٤	٢٤٨
مثل الحريق	فالتهبا	رجز	رؤبة	٢٥٥	٢/٣١٥

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
في ليلة	الطنبا	بسيط	مرة بن محكان	١٧٤	٦٢٥
لانكحن ببة	خدبة	رجز	هند بنت أبي سفيان	١٤	٧٨
جارية	معقبه	رجز	الاغلب العجلي	٩٠	٢٦٩
كأنها	مطيوبة	رجز			٢/٤٣٦
كذبتم	وتحلب	طويل	الاسدي	٩	٧٢
ومصعب	أطيبها	وافر	ابن قيس الرقيات	٤٦	١٥٠
وقد جعلت	نابها	طويل	مغلس بن لقيط الاسدى	١٥٩	٤٦٥
فاجزوا	معيوب	بسيط		١١٥	٣٠٤
فمن يك	لغريب	طويل	الضابي البرجمي	٥٢	١٦٧
اياك	جالب	طويل	الفضل بن عبدالرحمن القرشي	١١٧	٣٠٥
أتهجر	تطيب	طويل	المخبل السعدي أو للاعشى	١٣٠	٣٥٧
هذا لعمركم	ولا أب	كامل	ضمرة بن ضمرة	١٣٩	٣٩٥
تراد	فركوب	طويل	علقمة بن عبده التميمي	١٧٥	٦٣٠
وما هو	أجيب	طويل		٢٠٢	٢/٢٤
وفي كل	ذنوب	طويل	علقمة بن عبده	٢٧٥	٢/٥١٦
وواعدتني	بيترب	طويل	الشماخ	٧٢	٢٢٥
وعدت	بيترب	طويل	الاشجعي	٧٣	٢٢٥
اذا كوكب	في القرائب	طويل		—	٤١٣
ما أنس	سراب	كامل	حصين بن القعقاع	٢٧٣	٢/٤٥٩
جياد	العراب	وافر			٢/٧٩
اقاتل	من الكرب	طويل	كعب بن مالك	١٧٧	٦٣٠
وكمتا	مذهب	طويل	طفيل الغنوي	٤٩	١٦٣
انوفهم	في الجبوب	رجز		١٨٨	٧٠٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
		(التـاء)			
حنت	أجنت	كامل	شبيب بن جعيل التغلبي	١٤٥	٤٢٠
يامر	جعتا	رجز	سالم بن دارة	٨٥	٢٥٣
ان الموقى	خشيت	رجز	العجاج أو رؤبة	١٧٦	٦٣٠
رأيى الادلاء	تنبيت	رجز	العجاج	١٨٩	٧٠٣
قل لابن قيس	المصيبات	بسيط		٢٧	١٠٦
أفي الولائم	لعلات	بسيط		١٢٦	٣٤٧
ولست	أقلت	طويل		٢٤٠	٢/٢١٠
		(الجيم)			
متى تأتنا	تأحجا	طويل	لعبدالله بن الحر	٢٠٥	٢/٤٢
حتى اذا	أمسجا	رجز	العجاج	٢٦٨	٢/٤١٣
يحدو	الارتاج	كامل	ابن ميادة	٤٣	١٤٤
وكنت آذل	الفهرواجي	وافر	عبدالرحمن بن حسان	٢٥٧	٢/٣٤١
		(الحاء)			
لبيك	الطوائح	طويل	نهشل بن حرى	٥٦	١٧٣
هلا سألت	الريح	بسيط	رجل من النبت	٧٠	٢١٦
اذا غير	يبرح	طويل	ذو الرمة	٢١٣	٢/٩٥
يا بؤس	فاستراحوا	بسيط	سعد بن مالك البكرى	٩٩	٢٧٦
وان أبا	أذرح	طويل		٣٩	١٣٧
عسى	الجوانح	طويل	قسام بن رواحة	٢٤٨	٢/٢٣٨

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
			(الـــدال)		
يا حكم	المجمود	رجز	رؤبة	٩٢	٢٦٩
فما وال	أبو هند	هزج		٨١	٢٣٩
فآليت	محمدا	طويل	الاعشى	١٦٥	٥٢١، ٢/٤٥٦
أن تقرآن	أحدا	بسيط		٢٤٦	٢/٢٣٣
تزود	زادا	وافر	جرير		٢/١٠٠
معاوي	الحديدا	وافر	عقبة بن هبيرة الاسدي	٢٣١	٢/١٧٩
أعد نظرا	المقيدا	طويل	الفرزدق	٢٢٧	٢/١٦٣
في كلت	بزائدة	رجز		٣٣	١٢١
فزججتها	مزادة	كامل		١٤٧	٤٢٢
تالله	غرد	بسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٢٥٦	٢/٣٢٥
على الحكم	ويقصد	طويل			٢/٢٤
سبحانه	والجمد	بسيط	امية بن أبي الصلت	٢٢	٨٩
أشلى	أود	بسيط	الراعي النميري		٧٥
نبئت	فديد	رجز	رؤبة	٧	٧٠، ٤٤٨
يلومنني	لعميد	طويل		١٦٠	١/٤٧٨، ٢/١٧٤
ثلاث	تعود	وافر		١٤٨	٤٢٣
وقفت	من أحد	بسيط	النابغة الذبياني	٢٦٧	٢/٤١١
الم يأتيك	زياد	وافر	قيس بن زهير العبسي	٢٧٢	٢/٤٥٨
وان تميما	ولا نجد	طويل	الطرماح	١٥	٨٥
كام حبين	بنو سعد	طويل			

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
تقول	جارا	متقارب	الاعشى	١٢٨	٣٥٠
فيا الغلامان	شرا	رجز		٩٨	٢٧٥
مثل مروان	تأزرا	طويل	الفرزدق	١٣٥	٣٨٥
وان قال	بزوبرا	طويل	الفرزدق	٢٤	٩١
فهل	شمرا	طويل	امرؤ القيس	١٢	٧٤
لا تبك	فتعذرا	طويل	امرؤ القيس		٢/٢٤
يعالج	حوارا	وافر	ابن احمر		٢/٣٢
اذا ما انتهى	فاقصرا	طويل	زياد بن زيد العذرى	٢٤١	٢/٢١٠
جراجيح	قفرا	طويل	ذو الرمة	٢١٢	٢/٨٤
تفاقد	بهرا	طويل	ابن ميادة (الرماح)	٨٠	٢٣٨
لا تتركني	أطيرا	رجز		٦٤	٢٠٨
وقلن	دعاثره	طويل	مضرس بن ربعى	٢٤٣	٢/٢٢٣
فانك	حمار	وافر	ثروان العامرى	٢٠٨	٢/٧٥
ربما الجامل	المهارا	خفيف	أبو داود	٢٢٠	٢/١٥٣
ألا أيهذا	المقادر	طويل	ذو الرمة	٩٥	٢٧٣
لقد كذبت	مضر	بسيط	عمر بن لجأ	١٠٢	
	الخور المرر				٢٧٩
ياتيم	عمر مضر	بسيط	جرير	١٠١	٢٧٨
اذا ابن أبي	جازر	طويل	ذو الرمة	١١٩	٣١١
اما أقمت	وما تذر	بسيط		١٣٣	٣٨٣
فأبت	تصفر	طويل	تأبط شرا	١٩٧	٢/١٣
جزى	سنمار	بسيط	سلط بن سعد	٤٨	١٦٠

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
وما نبالي	ديار	بسيط		١٥٦	٤٦٤
كل انثى	خيتعور	خفيف	حجر آكل المرار	١٩٥	٧١٧
كروا	البقر	بسيط	الاخطل	٢٠٤	٢/٤٠
ثم أضحوا	والدبور	خفيف	عدي بن زيد	٢١١	٢/٨٢
عصيت	اليستعور	وافر	عروة بن الورد	١٩٦	٧١٩
الاعلالة	الجزارة	كامل	الاعشى	١٠٠	٢٧٧
ولقد	الاوبر	كامل		١٦	٨٦
ياحر	ولا أثر	بسيط	ابن مقبل	١٩٠	٧٠٨
قد قلت	الفاخر	سريع	الاعشى	٢١	٨٨، ٢٣٦
نحن	فجار	كامل	النابغة الذبياني	٢٣	٩٠
بالعنة	جار	بسيط	سعد بن مالك	١١٦	٣٠٤
يا سارق	الدار	رجز		١٢٤	٣٢٣
أغرك	الدوائر العواور	رجز	جندل بن المثنى	٢٧٠	٢/٤٤٧
وقال	بمقدار	بسيط	الاخطل	٢٠٣	٢/٤٠
فلست	للكاثر	رجز	الاعشى	١٨٣	٦٦٠
انى ضمنت	غدور	كامل	الفرزدق	٥٤	١٦٨
لله درى	يسرى قفر	رجز	ابو النجم العجلي	٦٢	٢٠٢
هن	بالسور	بسيط	الراعي النميري	٢١٦	٢/١٤٨
ان امرأ	مكفور	بسيط	ابو زيد الطائي	٢٣٠	٢/١٧٦
كم عمة	عشارى	كامل	الفرزدق	١١٦	٥٢٧
لمن الديار	ومن دهر	كامل	زهير بن ابي سلمى	٢٢٣	٢/١٥٨

(الفاء)

(القاف)

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
غنينا	ذهول	وافر		١	٤٨
أراك	فضول	وافر	بديع الزمان الهمداني	٢	٤٩
وما أنا	بقوول	طويل	كعب الغنوي	١٩٩	٢/٢٨
الحرب	جهول	كامل	عمر بن معد يكرب	٦١	٢٠٠
ترى التيمى	المليل فيل	وافر	جرير	١٧	٨٦
تضل منه	عن فل	رجز	أبو النجم العجلي	٢٨	١٠٩
تروحى	ظليل	رجز	احيحة بن الجلاخ	١١٨	٣٠٩
ولكنما	امثالى	طويل	امرؤ القيس	٥٥	١٧٠
قد مر	لا تبالى	رجز		٢٦٤	٢/٤٠٣

(الميم)

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
قد وردت	من هنه فمه	رجز		٢٦٥	٢/٤١٠
ويوما	السلم	طويل	باعث	٢٣٧	٢/١٩٨
ألا اضحت	أماما	وافر	جرير	١٠٨	٢٩٦
فاما تميم	نياما	متقارب	بشر بن أبي خازم	١٢٠	٣١٣
ألا من	الطعاما	وافر	يزيد بن الصعق	١٤٦	٤٢٠
سقته	يعدما	متقارب	النمر بن تولب	١٦٢	٤٩٨
وما هي	خثعما	طويل	حميد بن ثور	١٨٦	٦٦٦
هم	معظما	طويل		١٤٠	٤٠٥
أذكرت	صاما	بسيط	مسلم بن الوليد		٢١٧
أقامت	مصطلاهما	طويل	الشماخ بن ضرار	١٨١	٦٥١

(النون)

صدر البيت	قافيتـه	بحـره	اسم قائلـه	رقم الشاهد	الصفحة
لـيت	المحزون	خفيف	أبو طـالب	٦٩	٢١٥
ولم يبـق	دانـو	هـزج	الفنـد الزماني	١٢٣	٣٢٠
فظـل	أرونان هجاني	وافـر	النابغة الجعدى	١٩٢	٧١٠
وكل أخ	الفرقدان	وافـر	عمر بن معد يكرب	١٣٢	٣٧١
من يفعـل	سـيان	بسيط	عبدالله بن حسان بن ثابت	٢٥٠	٢/٢٤٦، ٢٥٣
رماني بأمر	رماني	طويـل	خـداش	٥٣	١٦٨
من أجلك	عنـى	وافـر		٩٧	٢٧٥
ألا رب	أبـوان	طويـل			٢/٣٥٧
فقـلت	داعيان	وافـر	ربيعة بن جشـم	١٩٨	٢/٢٦
ومـاذا	الاربعين	وافـر	سحيم بن وثيل	١٦٨	٥٣٨
اللـه	وهـن	بسيط	ابن هرمـة	٢٩	١١٠
انا ابن جلا	تعرفوني	وافـر	سحيم بن وثيل	٣٥	١٣١، ٤٤٧

(اليـــاء)

صدر البيت	قافيتـه	بحـره	اسم قائلـه	رقم الشاهد	الصفحة
على أطرقـا	الا العصى الحميري	متقارب	أبو ذويب الهذلي	١٣	٧٦
لا سـيف	الا على	رجـز		٧١	٢١٧
فلـو كان	مواليـا	طويـل	الفـرزدق	٤٢	١٤٠
فهى تنزى	صبيـا	رجـز		١٧٨	٦٣٤
بدالـى	جائيـا	طويـل	زهير بن ابي سلمى	٢٠٦	٢/٤٤ ، ١٨٢
فيا راكبـا	تلاقيـا	طويـل	عبد يغوث الحارثي	٨٧	٢٥٨

صدر البيت	قافيتــه	بحــره	اسم قائلــه	رقم الشاهد	الصفحة
مــررت	ساريا واديــا	طويــل	سحيم بن وثيل	١٨٤	٦٦٢
أطربــا	دوارى	رجــز	العجــاج	١٩٣	٧١١
ولقد أمــر	لا يعنينى	كامل	رجل من بني سلول	٢٥٢	٢/٢٦٨
اذا ماعــد	سادى	وافــر		٢٦٣	٢/٤٠٣
لها أشارير	من أرانيها	بسيط	أبو كاهل اليشكرى	٢٦٢	٢/٤٠٢

القطعة	المقابلة من	[illegible]	موضوع	[illegible]	[illegible]
٢٢٤	٤٨١	[illegible]	[illegible]	[illegible] الموجود	[illegible]
٢١٧	٢٣١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢/٨٢٢	١٥٢	[illegible]	[illegible]	[illegible] ٢	[illegible]
٢/٢٠٤	١٢٢		[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢/٢٠٤	٢٢٢	[illegible]	طبيب	[illegible]	[illegible]

(٦) فهرس الأعــلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(ع)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

(٧) فهرس موضوعات الجزء الثاني

الموضـوع | الصفحة

القسـم الثاني في الافعـال

٣ـ١٣٥

الموضوع	الصفحة

القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف
١٣٧-٢٨٩

الموضوع	الصفحة
ومن أصناف الحرف حرف الاستقبال	٢٣٧
ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام	٢٣٨
ومن أصناف الحرف حرفا الشرط	٢٤٠
ومن أصناف الحرف حرف التعليل	٢٦٥
ومن أصناف الحرف حرف الردع	٢٦٧
ومن أصناف الحرف اللامات	٢٦٨
ومن أصناف الحروف تاء التأنيث الساكنة	٢٧٥
ومن أصناف الحرف التنوين	٢٧٦
ومن أصناف الحرف النون المؤكدة	٢٧٩
ومن أصناف الحرف هاء السكت	٢٨٢
ومن أصناف الحرف شين الوقف	٢٨٥
ومن أصناف الحرف حرف الانكار	٢٨٦
ومن أصناف الحرف حرف التذكر	٢٨٩

القسم الرابع المشترك

٢٩١ـ٥٢٢

الموضـوع	الصفحة

المصادر العامة

٥٣٢ـ٦٣١

جدول الخطأ والصواب

الوارد في الجزء الاول

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٥	٢٦	الضاة	القضاءَ
١٧٠	٩	الايضا	الايضاح
١٧٦	٢٤	الحرات	الحجرات
٢١٤	٢٦	أبا عمو	أبا عمرو
٢٤٩	٤	الميادى	المنادى
٢٥٥	٥	مربَّ	فربَّ
٢٥٨	٣	٧٨	٨٧
٢٨٧	١٥	لتزدده	لتردده
٣٣٣	١٩	قصيدٍ	قصيدةٍ
٣٨٥	٨	هـ	بهِ
٤١١	٢٠	رعم	زعم
٤١٣	١٩	القرئب	القرائب
٤١٥	١٥	١٢٤	١٤٢
٤٢٣	٢٠	اآبيات	أبيات
٤١٧	٢٣	٣١	٤٥
٤٦٤	١٨	لأبي الاصبع	لذي الاصبع
٧١١	٦	دوري	دوّاري
٦٠٨	٣	١٧٤	١٧٢
٧٢٣	٧	شواري	شوراي

صـــدر للمحقق

١ ـ دراسة كتاب الايضاح في شرح المفصل ، طبع سنة ١٩٧٦م فـــي مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد ٠

٢ ـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق ودراسة ، طبـع في مطبعة الآداب في النجف الاشرف سنة ١٩٨٠ ٠

٣ ـ الفرق بين الظاء والضاد لابي القاسم سعد بن علي الزنجاني تحقيق ودراسة ، مطبعة الاوقاف بغداد سنة ١٩٨٣ ٠

٤ ـ الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب بجزئين ، صدر الجـــزء الاول منه سنة ١٩٨٢ ، وطبع في مطبعة العاني بغداد ٠

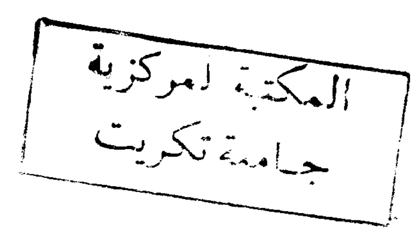
البحوث المنشـــورة

١ ـ بعض من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب ، نشـــر في مجـلة المجمع العلمي في العدد الثامن والعشرين سنة ١٩٧٧م ٠

٢ ـ كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، وموقف جماعة مـن المستشرقين وبعض العرب منها ، مجلة كلية الفقه العدد الاول ١٩٧٩م ٠

٣ ـ أسباب انتشار العامية وموقف جماعة من المستشرقين وبعض العرب منها مجلة آداب الرافدين في الموصل العدد الثامن ١٩٧٧م ٠

٤ ـ الاتجاه النقدي عند بن طفيـــل في أسرار الفلسفة المشرقية ، مجلة جامعة الموصل ، العدد العاشر ١٩٧٤م ٠



Cairo University
Faculty Of Dar AL Eloum

AL EIDAH FI SHARH AL MOUFFASSAL

A Study And Verification

PH. D. Dissertation
by.

Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli

1982/1402

رقم الايداع في المكتبة الوطنية في بغـداد ١٦٣ لسنة ١٩٨٣
تم طبع الكتاب بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٣ بعدد ٣٠٠٠ نسخة

Cairo University
Faculty Of Dar AL Eloum

AL EIDAH FI SHARH AL MOUFFASSAL

A Study And Verification

PH. D. Dissertation

by.

Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli

1982/1402

رقم الايداع في المكتبة الوطنية في بغـداد ١٦٣ لسنة ١٩٨٣
تم طبع الكتاب بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٣ بعدد ٣٠٠٠ نسخة